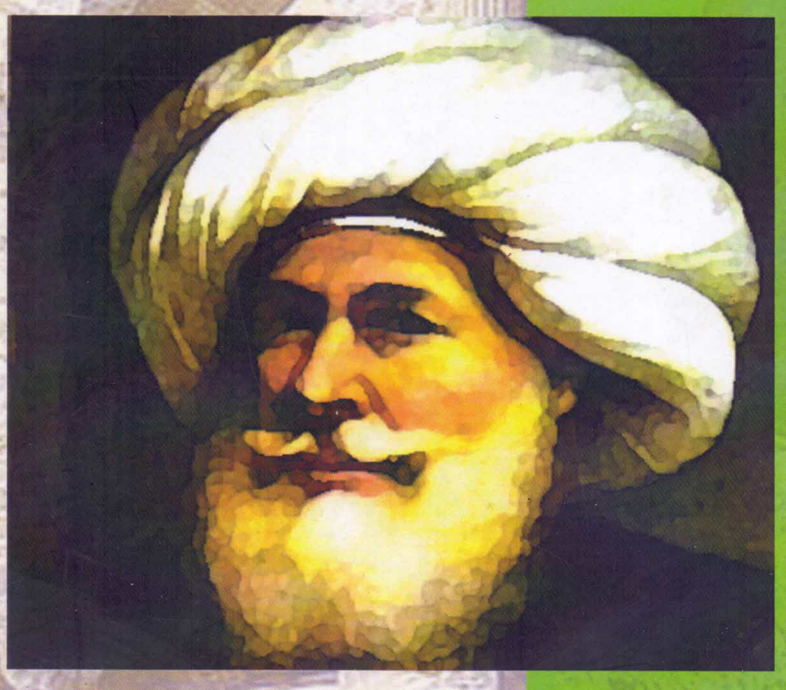
المركز القومى للترجمة

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

مشروع حملة محمد علي على الجزائر (1829-1830)

إعداد:
القومندان جورج داون



ترجمة: عثمـان مصطفى عثمـان
مراجعة: عبد الرءوف أحمد عمرو

المشروع القومى للترجمة
1470

مـــــشـــروع

حملة محمد علي علَى الجزائر

(١٨٢٩-١٨٣٠)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد : 1470
- مشروع حملة محمد علي على الجزائر (١٨٢٩-١٨٣٠)
- القومندان جورج داون
- عثمان مصطفى عثمان
- عبد الرءوف أحمد عمرو
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

Mohamed Aly et L'Expédition D'Alger
(1829 -1830)
Par: Commandant Georges Douin

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St, Opera House, El Gezira, Cairo.,
Tel.: 27354524 – 27354526 **Fax:** 27354554

مشروع

حملة محمد علي على الجزائر

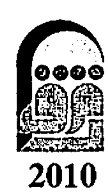
(١٨٢٩ ـ ١٨٣٠)

(وثائق وزارة الخارجية الفرنسية)

إعـــــداد: القومندان جورج داون

ترجمـــة: عثمان مصطفى عثمان

مراجعـــة: عبد الرءوف أحمد عمرو



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

داون، القومندان جورج
مشـــروع حـملة محمـد علــي علــى الجزائـــر (١٨٢٩-١٨٣٠)/
إعداد: القــومندان جــــورج دلون، ترجمة: عثمــان مصطفى عثمان،
مـــراجعة: عبد الرءوف أحمد عمرو؛
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠
٤٧٦ ص، ٢٤ سم
١ - الجزائر - تاريخ - العصر الحديث
٢- محمد علي باشا، محمد علي بن إبراهيم أغــا بــن عــــلي (١٧٧٠ - ١٨٤٩)
(أ) عثمان، عثمان مصطفى (مترجم)
(ب) عمرو، عبد الرءوف أحمد (مراجع)
(ج) العنوان ٩٦٥

رقم الإيداع ١٤١٦٥ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977 - 479 - 475 - 2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات



ماذا لو كان محمد على قد بسط سلطانه على شمال أفريقيا قبل أن يمتد به شرقًا إلى بلاد الشام، مع ما فى ذلك من دعم للنفوذ الفرنسى وتهديد لنفوذ بريطانيا العظمى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وما يحمله من اتساع للإمبراطورية المصرية البازغة؟

هذا الكتاب قراءة وعرض لوثائق تحمل كل تفاصيل هذا الحلم الفرنسى - المصرى المشترك. فهو استعراض ودراسة للرسائل المتبادلة بين الخارجية الفرنسية ورجالها فى مصر حول هذا المشروع. فقد أُوكِلت لقنصل فرنسا فى مصر وأحد المساعدين مهمة إقناع الباشا بالقيام بحَملة لاحتلال الجزائر بعد الاستيلاء على طرابلس وتونس، بدعم فرنسى. كل تفاصيل تلك المفاوضات والمناورات التى دارت بين الباشا وفرنسا، والتى تنطق بدهاء محمد على ومحاولاته المستميتة فى الحصول على أكبر المكاسب الممكنة مع تقديم أقل التنازلات، نطالعها على صفحات هذا الكتاب.

وإلى جانب التفاصيل التاريخية تنطق الوثائق بالكثير عن شخصية محمد على وكيفية تعامله مع قناصل الدول الأجنبية، ورجال حاشيته المقربين، وعن طموحاته وأحلامه، كما تنطق أيضًا برؤية الغرب له ولقوته ولشخصيته، خاصةً رؤية فرنسا ورجالها له، وتقديرهم لذكائه ونفوذه إلى درجة حَمَلَتهم على السعى إلى الدخول فى حلف عسكرى وسياسى معه، لم يقدر له أن يتم ويؤتى ثماره لأسباب كثيرة.

صدر هذا الكتاب بالفرنسية سنة 1930 بمناسبة احتفال فرنسا بمرور مائة عام على احتلالها للجزائر، كما كان أيضًا فى إطار جهود بعض المؤرخين الذين أوكل إليهم الملك فؤاد كتابة تاريخ الأسرة العلوية.

الوثائق المنشورة فى هذا الكتاب لم تُنشر من قبل، رغم أن مؤلف الكتاب عَمَد فى بعض الوثائق إلى نشر الأجزاء الخاصة بالموضوع فقط، ولم يورد ما يتعلق بموضوعات أخرى فى الوثيقة نفسها. أى أن نشر الوثائق كان نشرًا تاريخيًا وليس دبلوماتيًا.

إهـــــداء

إلى ذكرى محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة
وباعثـها من رقـــدة العـدم التـى دامت عـدة قرون.
والـــى ابنـه إبراهيــم بـاشا قـائد الجيـش المصــرى
الـــذى خاض به عـدة حروب متلاحقـــة، مـكللة
بالغار والفخار فى قارات ثلاث.

المراجع

الدكتور عبد الرءوف أحمد عمرو

مقدمة المراجع

في تاريخ محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨)، ما زالت هناك صفحات مطوية في عالم النسيان لا يعلم بها مؤرخو التاريخ الحديث وهي: «مشروع حملة محمد علي باشا العسكرية على الجزائر في عامي «١٨٢٩-١٨٣٠».

وأخيرًا أميط اللثام عن«وثائق وزارة الخارجية الفرنسية» التي قدمها القومندان جورج داون Georges Douin إلى الملك فؤاد ١٩١٧-١٩٣٦، وذلك بمناسبة مرور مائة عام مضت على هذا المشروع(*).

ووثائق هذا المشروع يجهلها المؤرخون الأوروبيون والعرب على السواء؛ نظرًا لعدم توفر الوثائق التي كانت في طي النسيان منذ أن أهديت إلى الملك فؤاد في عام ١٩٢٦.

وتأتي أهمية هذه الوثائق بأنها تكشف عن جانب مهم من شخصية محمد علي باشا، حاكم مصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، الذي تؤكد حوادث التاريخ أنه كان حاكمًا مستنيرًا؛ حكم مصر بمقياس عصره في العالم العربي، وأثبتت الأحداث أنه كان عبقريًا وسياسيًا محنكًا يطاول ساسة العالم المعاصر له.

تمكن محمد علي باشا أن يصارع الأمواج العاتية في ظل تنافس وصراع دولي احتدم أواره بين الإمبراطوريتين العظميين: البريطانية والفرنسية.

(*) مجموعة الوثائق هذه كانت لديَّ منذ سبتمبر ١٩٧٣.

ووضع خطة استراتيجية لاستنهاض مصر من رقدتها، هذه الخطة لا تصدر إلا عن دهاقين الساسة ذوي الرؤية المستقبلية؛ إذ كان يتصف بعلو الهمة ومضاء العزيمة.

وخلال سنوات قليلة تمكن محمد علي باشا من انتشال مصر من غياهب العصور الوسطى؛ ليعيد إليها مجدها الغابر؛ وذلك بوضع أسس بناء دولة متحضرة قوية، وأخذ بكل أسباب النهضة والتقدم في منظومة متكاملة، وآلى على نفسه أن يستعيد مجد مصر بتكوين إمبراطورية مترامية الأطراف في قارات ثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا.

ولكي يحافظ على استقلال إمبراطوريته، أنشأ جيشًا مصريًا خاض به عدة حروب متلاحقة لم يخسر فيها معركة، وطاولت هامة إبراهيم باشا – قائد الجيش – عظماء القادة العسكريين على مر التاريخ.

في ظل هذا الصراع الدولي، كان محمد علي باشا على موعد مع القدر، منذ أن وطئت قدماه أرض مصر في الأيام الأولى من عام ١٨٠١، في وقت كانت حملة نابليون تلملم متاعها وتضمد جراحها وترحل عن مصر مكللة بالفشل والخذلان، بعد أن تحطمت آمالها وطموحاتها على صخرة مقاومة الشعب المصري، وتصدي إنجلترا لها بعد أن أدركت مدى خطورة وقوع مصر – بموقعها الاستراتيجي – في يد دولة منافسة لها.

وفي الواقع سعت مصر – ممثلة في زعمائها – إلى محمد علي بأن يكون حاكمها(*) ولم يسع هو إليها، ومنذ ذلك الحين (١٨٠٥/٥/١٣) وضع محمد علي لنفسه خطة لكي يتخلص من كل العقبات التي تحول دون تحقيق طموحاته الهادفة إلى استعادة مكانة مصر التاريخية، التي غابت عنها لعدة قرون خلت في ظل نوع

(*) ولد محمد علي في مدينة قولة بمقدونيا في ١١٨٢ هـ/ ١٧٦٩م وهي نفس السنة التي ولد فيها الإمبراطور نابليون بونابرت.

من الحكم العثماني – المملوكي – والذي جثم على صدرها. وعانى الشعب المصري طويلاً من هذا الحكم الظالم البغيض، وكأنه قدر مقدور، وخضع الشعب لهذا النوع من الحكم على كره منه تحت وطأة «إطاعة أولي الأمر».

وحكم محمد علي باشا مصر باسم الشعب المصري وليس بمقتضى فرمان صدر من قبل السلطان العثماني – ومن ثم فقد انحاز منذ البداية إلى جانب الشعب المصري، رافضًا الامتثال لأوامر أولي الأمر– السلطان العثماني – ولهذا ضحى بمستقبله ووقف إلى جانب الشعب المصري، مقدرًا أن هذا شعبه ومصر وطنه.

وأدرك محمد علي باشا منذ البداية، كيف يستغل إمكانيات مصر المهدرة، ولعدة قرون مضت، تحت وطأة الحكم العثماني – المملوكي الذي امتص دماء المصريين حتى النخاع.

وشهد معاصرو محمد علي باشا بأنه حاكم عبقري فذ بعيد النظر[*]؛ إذ رأى إعادة أسس الحياة في مصر وهدم كل ما كان سائدًا طوال قرون خلت، وأقام على الأنقاض أسسًا جديدة لبناء مصر الحديثة، في كل المجالات، وبشكل تكاملي في آن واحد، تتمحور كلها حول تكوين جيش مصري على أحدث النظم الأوروبية، معتمدًا في ذلك على أبناء مصر الذين طواهم النسيان والإهمال لقرون عديدة[**].

ورأى محمد علي باشا أن يكون الجيش هو الركيزة، التي تتمحور حولها كل أسس بناء مصر الحديثة في شتى المجالات في آن واحد لكي يرتفع بمكانة مصر إلى درجة عالية تطاول السلطنة العثمانية والدول الأوروبية.

(*) كان عمر محمد علي باشا حينما آل إليه حكم مصر ٣٦ عامًا، وهو أمي لا يعرف القراءة والكتابة، ولكنه تمكن من محو أميته وعمره ٤٠ عامًا.

(**) كان محمد علي قد وضع أسس بناء مصر الحديثة، وجاء حفيده الخديوي إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ليكمل ما كان، وينهض بمصر كدولة متحضرة تضارع الدول الأوروبية في ذلك الحين، ولكن نتيجة إسرافه وبذخه وعدم وعيه بألاعيب الاستعمار، دفعت مصر ثمنًا غاليًا بوقوعها تحت الاحتلال الإنجليزي ١٨٨٢.

وفي غضون سنوات قليلة تمكن محمد علي باشا من تكوين جيش مصري قوي خاض به عدة حروب متلاحقة في ربوع قارات ثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، لم يخسر منها معركة واحدة، وهو ما لفت نظر أصدقائه قبل أعدائه.

وخاض أول معركة بحرية بأسطوله الحديث، وكانت إنجلترا تقامر أن هذا الجيش سوف يلقى حتفه لا محالة في حربه ببلاد اليونان، ١٨٢٧ وقبل أن يتحرك الأسطول المصري لإخماد ثورة اليونان وعده السلطان، من باب التمني، بتنصيبه واليًا على اليونان وأهداه – كعربون – جزيرة كريت التي عجزت إنكشارية السلطان عن إخماد ثورتها.

وفي غضون ساعات قليلة تمكن الجيش المصري من السيطرة على جزيرة كريت واتخذها قاعدة له، وأحرز الجيش المصري انتصارًا أذهل الجميع بعد أن كانوا يظنون به الظنون.

ومضى الأسطول المصري ميممًا شطر شبه جزيرة المورة الثائرة ضد السلطان العثماني، ولكن إبراهيم باشا تمكن من اقتحام شبه الجزيرة في موقعة «مسولنجى» بعد أن أباد ثلاثة أرباع سكانها، وإن كان الجيش المصري خسر ربع قواته. إلا أن انتصار الجيش المصري أذهل جميع الذين كانوا يتوقعون حدوث عكس ذلك.

وعلى هذا تدخلت الدول الأوروبية بعقد هدنة، مع وقف إطلاق النار بين المتحاربين؛ تمهيدًا لتسوية المشكلة اليونانية مع السلطان العثماني.

والتساؤل: لماذا لم تكن هذه الدعوة إلى تسوية المشكلة قبل استدعاء الجيش المصري لإخماد هذه الثورة اليونانية ضد السلطان العثماني؟!

كان الحلفاء قد قرروا سرًا أن يرسلوا أساطيلهم إلى شواطئ اليونان استعدادًا للتدخل بالقوة، لأنهم ما كانوا ينتظرون من السلطان العثماني سوى المعارضة وعدم الإذعان. فجاء أمير البحر «كدرنجتون Cadrington» على رأس الأسطول الإنجليزي، وألقى مراسيه في ميناء نوارين، وتبعه الأسطول الروسي والفرنسي.

وصدر القرار بوقف إطلاق النار وعقد هدنة بين المتحاربين تمهيدًا لتسوية المشكلة تسوية سلمية. ولكن وقع في هذه الأثناء سوء تفاهم بين الأسطول المصري والأسطول الإنجليزي في ظل غياب إبراهيم باشا بعيدًا عن ميناء نوارين.

وكانت التعليمات لدى أمير البحر الإنجليزي تقضي باستعمال القوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى حين غفلة أطلقت النيران من الأساطيل المتحالفة على أسطول محمد علي باشا في يوم ٢٠/١٠/١٨٢٧.

وقضي على الجزء الأكبر من الأسطول المصري، واتهم الباب العالي روسيا بأنها وراء هذه المؤامرة، ودعا المسلمين إلى الجهاد المقدس ضدها.

ووقع الحادث على نفسية محمد علي باشا وقعًا أليمًا ومحزنًا، وآثر الانسحاب من أرض المعركة بما تبقى من جيشه وأسطوله(*) وقرر أن يكشف عن حقيقة سياسته تجاه السلطان العثماني، الذي سمح للأسطول الروسي – عدوه الأول – بعبور مضيق البسفور والاشتراك في هذه المؤامرة ضد أسطوله.

وكان هذا الحادث نقطة فاصلة في علاقة محمد علي باشا بالسلطان العثماني؛ إذ بدأ يجاهر بعدائه للسلطان، ورفض أن يشترك معه في صد العدوان الروسى عليه – ولهذا تمكنت روسيا من أن تفرض عليه شروطًا مهينة بعد احتلالها «أدرنه» في ١٨٢٩.

وسارع قنصل إنجلترا في مصر إلى مقابلة محمد علي باشا بشكل مباشر؛ ليقدم له اعتذاره وأسفه الشديد لما حدث – بطريق الخطأ – من قبل قائد الأسطول الإنجليزي، وفي نفس الوقت أوعز إلى محمد علي باشا، بأن إنجلترا سوف تقف على «الحياد» إذا ما نشبت حرب بينه وبين السلطان ويكون ميدانها الشام.

(*) ولما آنس محمد علي من الدول الأوروبية رغبة في مفاوضته ومصادقته، رأى أن إصراره على المقاومة واستنزاف قواه من أجل السلطان ليس من السياسة في شيء.
لذلك صدرت الأوامر بانسحاب بقية الجيش المصري من أرض المعركة، وأمر محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا بالجلاء عن «المورة» من غير انتظار لأمر السلطان. وفي يوم ٢٩ ديسمبر ١٨٢٧، وصل محرم بك إلى الإسكندرية ومعه باقي الأسطول وهو ٣٨ قطعة و٢٤ ألف جندي، وأصبح محمد علي في حالة سلم مع الدول الأوروبية، وترك السلطان يواجه مصيره بمفرده أمام العدوان الروسي عليه.

وكانت هذه أول مرة يتم فيها اتصال دولي بالوالي محمد علي باشا دون إذن من السلطان، وأدرك محمد علي باشا معنى هذه الخطوة التي في صالحه.

ولهذا يمكننا القول إن من نتائج الحرب اليونانية أن كسبت مصر مركزًا دوليًا؛ لأن الدول الأوروبية فاوضت محمد علي باشا رأسًا دون وساطة السلطان، فكسبت مصر بالفعل مركزًا ممتازًا بين الدول. وهكذا كانت الحرب اليونانية وسيلة لظهور شخصية مصر ومكانتها الدولية، وأدركت مصر يقينًا أنها دولة مستقلة بالفعل عن الباب العالي.

ونجم عن هذا أن عقدت الدول الأوروبية في أغسطس ١٨٢٨ اتفاقًا مع مصر وقعه «بوغوص بك» وزير خارجية مصر، وتعد هذه أول وثيقة دولية تبرمها مصر مع دول أجنبية في عصر محمد علي باشا والخاصة بانسحاب الجيش المصري من أرض شبه جزيرة المورة.

وشهد عام ١٨٢٩ تحولاً جذريًا في سياسة مصر الخارجية، وعلاقاتها بالدولتين العظميين: بريطانيا وفرنسا. ولهذا نعرض بإيجاز هذا التحول لكي ندرك أهمية هذه الوثائق الفرنسية خلال عامي ١٨٢٩و١٨٣٠ إذ تحاول فرنسا أن تستغل طموح محمد علي باشا لتحقيق مآربها في بلاد المغرب العربي، وفي نفس الوقت كانت إنجلترا تحاول أن تدفع بمحمد علي باشا لغزو الشام تحقيقًا لأطماعها في منطقة المشرق العربي.

* * *

أولاً: في عام ١٨٢٩ تجاذبت محمد علي باشا كل من إنجلترا وفرنسا؛ إذ وعدته إنجلترا بأنها سوف تقف «على الحياد» في أي حرب قد تنشب بينه وبين السلطان العثماني في الشام، وكأنها بذلك تشجعه على ذلك.

وكان هدف إنجلترا من جراء هذا الاتجاه إزاء محمد علي باشا هو استغلال طموحاته ونزوعه إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، وبذلك تستطيع إنجلترا أن تحقق سياستها الاستعمارية الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها وهي:

أن عودة النشاط التجاري الدولي عبر طريقي البحر الأحمر – السويس، والطريق الآخر عبر الخليج العربي إلى الشام، أمر يعود بالفائدة على محمد علي باشا لتدعيم أمنه ونفوذه، وتنمية اقتصاديات بلاده. ورغم هذا كانت إنجلترا تتظاهر بأنها لا تزال متمسكة بسياستها التقليدية التي تقضي بالمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية من أي عدوان قد يقع عليها.

إلا أن سياسة رئيس وزراء إنجلترا الجديد «بالمرستون Palmirston» تؤكد عكس ذلك؛ فقد كان يسعى إلى توسيع مستعمرات إنجلترا فيما وراء البحار، خاصة في القارة الإفريقية؛ إذ لفت محمد علي باشا الأنظار بحملته على السودان ١٨٢٠-١٨٢٢ إلى مدى أهمية هذه القارة بما تذخر به من المواد الخام اللازمة لتنمية الصناعات في إنجلترا.

كانت إنجلترا وفرنسا تخشيان تحول اليونان، بعد حصولها على الاستقلال بفضل مساندتهما ودعمهما، إلى جانب روسيا التي كانت تدعي بأنها حامية للمذهب الأرثوذكسي السائد في اليونان.

كانت إنجلترا تشجع محمد علي باشا على غزو الشام، كما كان «بالمرستون» وجراى Gray، وزيرا خارجيته، يدفعان بمحمد علي باشا لكي يكون وسيلة «ضغط» على السلطان العثماني، ويكون شوكة في جنب روسيا لكي تحد من تغلغلها في الأملاك العثمانية. ومن جانب آخر لكي يكون محمد علي باشا سدًا أمام تطلعات إيران في أعالي العراق والخليج العربي.

ثانيًا: بينما كانت إنجلترا تعمل على جذب محمد علي باشا ناحية المشرق في بلاد الشام، كانت فرنسا تشجع محمد علي باشا على غزو بلاد المغرب العربي بعد أن طال أمد حصارها لشواطئ الجزائر منذ عام ١٨٢٧.

ومن المعروف أن فرنسا رأت أن تتخذ من محمد علي باشا ستارًا لفرض نفوذها على بلاد المغرب (طرابلس وتونس والجزائر) وتعود هذه الأطماع الاستعمارية لعدة سنوات خلت نحاول عرضها بإيجاز:

كانت فرنسا قد اتخذت من حادث عارض يمكن تسويته بالطرق الدبلوماسية، وهو حادث «المنشة» التيلامست وجه قنصل «بيير دي ڤال Deval» في يوم ١٨٢٧/٤/٣٠؛ وذلك حينما تعمد القنصل الفرنسي إثارة غضب الداي حسين في رده الجافي عليه بقوله: «... إن الحكومة الفرنسية لن ترد عليك بخصوص مطالباتك العديدة برد ما عليها من ديون كانت تدين الجزائر بها فرنسا، منذ حروب نابليون بونابرت، أي في عهد بغيض ولى ومضى قبل عودة الملكية «(أسرة البربون) ثانية إلى العرش الفرنسي».

والمتأمل في نهج السياسة الفرنسية إزاء هذه الأزمة الطارئة مع الداي يجد أن فرنسا كانت مدفوعة إلى اتباع هذه السياسة بعدة عوامل تضغط عليها، نوجزها فيما يلي:

رأت فرنسا أن داي الجزائر ألحق بشرف فرنسا «إهانة بالغة». وهو ما عرف بحادث «المنشة» في ١٨٢٧/٤/٣٠، ولا يغفرها ملك فرنسا إلا بالقضاء على الداي حسين، وانتزاع الجزائر من يده، وضمها إلى فرنسا، ولن يقبل اعتذاره إلا إذا قدم إلى فرنسا بنفسه ليمثل بين يدي ملكها سليل أسرة البربون.

ورفض الداي تقديم أي اعتذار لأن القنصل «ديـڤـال» هو الذيدفعه إلى أن يثير غضبه، فخرج عن كياسته وبرده بأسلوب يحمل كل مشاعر التحدي له، في وقت كان الداي يتوقع من وزير خارجية فرنسا «داماس» Damas سحب قنصلها ديـڤـال من الجزائر بناء على رغبة الداي منذ عام مضى.

والتساؤل: إذا كانت فرنسا قد سارعت وفرضت حصارها على سواحل الجزائر فلماذا كان هذا الانتظار الذي طال أمده حتى منتصف عام ١٨٣٠؟، لذا نحاول تفسير ذلك بإيجاز شديد:

كانت فرنسا تخشى من اتهام الدول الكبرى لها بخرق معاهدة ڤيينيا المفروضة عليها منذ ١٨١٥، تلك المعاهدة المجحفة بحقوق فرنسا، والتي كانت ثمنًا لعودة الملكية إلى فرنسا بعد عصر نابليون بونابرت.

ولهذا شعر شعب فرنسا بالكراهية لأسرة البربون الملكية، خاصة بعد أن طالب لويس الثامن عشر «بحقه الدستوري، مؤكدًا نظريته في الحق الإلهي» البائد الذي شرب الفرنسيون مقته.

كما بدأ أنصار الملكية يضطهدون كل من كان يلوذ بعصر نابليون بونابرت الذي أصبح عهدًا مكروهًا، وبالتالي تم تصفية كل العناصر النابليونية، وكان هذا بإيعاز من الدول الأوروبية الكبرى التي فرضت شروط معاهدة ڤيينيا ١٨١٥ فرضًا على ملكية فرنسا العائدة، والتي قبلت صاغرة هذه الشروط.

وكان الرأي العام في فرنسا يشعر ويدرك يقينًا أنه فقد مكانته الدولية، أمام تعاظم دولة إنجلترا، والتي فرضت كثيرًا من القيود والمحظورات على ملك فرنسا العائد إلى عرشه.

وأمام إصرار الداي حسين بعدم الذهاب إلى فرنسا لتقديم اعتذاره، سارعت فرنسا بفرض حصارها على شواطئ الجزائر عام ١٨٢٧، وكانت تهدف من وراء هذا الانتظار معرفة رد الفعل العالمي إزاء هذا العمل العسكري غير المبرر، إذ لا يتناسب رد الفعل الفرنسي مع فعلة الداي حسين.

وهناك سبب آخر دفع فرنسا إلى ذلك، وهو رغبة فرنسا أن تتخذ لنفسها موقعًا استعماريًا فيكون ميناء الجزائر قاعدة لأسطولها في مواجهة ميناء طولون جنوب فرنسا، وبذلك تحافظ فرنسا على «حالة التوازن الدولي» مع إنجلترا التي اتخذت من جبل طارق قاعدة لأسطولها، تلك القاعدة التي تتحكم في مدخل البحر المتوسط الغربي.

كانت فرنسا تعلم يقينًا أن إنجلترا تشجع محمد علي باشا علنًا على غزو بلاد الشام دون أي تدخل من جانبها، وإذا ما نشبت الحرب بينه وبين السلطان فإنها سوف تقف على «الحياد»، وكانت إنجلترا تعلم يقينًا مدى أهمية إقليم الشام لفرنسا منذ العصور الوسطى؛ حينما كانت فرنسا تتزعم الحملات الصليبية بحكم تزعمها للكنيسة الكاثوليكية.

فإذا ما تحقق لمحمد علي باشا فرض نفوذه على الشام وبمباركة إنجلترا، في هذه الحالة تكون كفة إنجلترا أرجح من كفة فرنسا في بلاد المشرق العربي.

وبذلك يتحقق «التوازن الدولي» بين إنجلترا وفرنسا؛ إذ إن المصالح الفرنسية في مصر أرجح بكثير من المصالح الإنجليزية، خاصة منذ أن آل الحكم إلى محمد علي باشا.

كما يرى بعض المؤرخين أن رغبة فرنسا في احتلال الجزائر تسبق بكثير من السنوات حادث «المنشة» التي لامست وجه قنصلها ديفال.

فمنذ عصر نابليون كان يرى ضم الولايات الثلاث: طرابلس وتونس والجزائر إلى نفوذ فرنسا في عام ١٨٠٧ في وقت كان نابليون يرى أن يكون البحر المتوسط بحرًا فرنسيًا، ويمكن الاستفادة من منتجات الولايات الثلاث تعويضًا عما فقدته فرنسا من مستعمراتها في أمريكا الوسطى والهند[*].

رأت فرنسا أن تكسب تأييد الرأي العام الأوروبي، ولهذا ادعت أن الهدف من حملتها على الجزائر هو إجبارها علي أن تكف عن «أعمال القرصنة» في مياه البحر المتوسط.

(*) وبناء على هذا كلف نابليون المهندس «دى بوتان» بدراسة أحوال الجزائر من جميع الجوانب، لكن الأحداث عصفت بنابليون بعيدًا عن تحقيق هذا الأمل. وعلى هذا حُفظ هذا التقرير بوزارة الحربية لحين من الزمن، إلا أنها سوف تستخدمه في منتصف عام ١٨٣٠.

وبالإضافة إلى إطلاق سراح الأسرى الأوربيون والكف عن فرض الإتاوات على الدول الأوروبية(*).

ولقد أثير موضوع الجزائر في مؤتمر فيينيا ١٨١٥، عندما طالب فرسان القديس يوحنا أن يمنحهم المؤتمر موقعًا غير مالطة التي طردوا منها على يد السلاطين العثمانيين الأوائل.

وأبدى سدني سميث Scdny Smith قائد الأسطول الإنجليزى حينئذ – اهتمامًا بالغًا بهذه المشكلة. إذا تضمنت معاهدة ڤـيينيا ضرورة قيام الدول الأوروبية مجتمعة بعمل مشترك ضد أعمال القرصنة واسترقاق الرعايا الأوروبيين.

وأكد سدني سميث أن مثل هذا العمل الأوروبي ضد الولايات المغربية الثلاث لا يعد عملاً عدوانيًا ضد سيادة السلطان العثماني. بل إن مثل هذا العمل يؤكد سيادة السلطان على هذه الولايات التي لا تخضع له إلا بشكل اسمي فقط.

وأثير نفس الموضوع في مؤتمر إكس لاشابل Ex la Shapel ١٨١٨ واستقر رأي المؤتمرين بتوجيه «إنذار» إلى الداي حسين لكى يكف عن مثل هذه الأعمال، وكان من الطبيعى أن يرفض الداي حسين مثل هذا الإنذار.

وبرغم هذا لم تستطع الدول الأوروبية مجتمعة القيام بأي عمل ما ضد الداي الجزائري نظرًا لتناقض مصالح الدول الأوروبية التي يسود بينها التنافس والصراع باستمرار.

* * *

نعود إلى تطور الأزمة بين الجزائر وفرنسا، إذ يتضح أن عزم فرنسا على احتلال الجزائر يسبق بكثير الحادث العارض بين الداي حسين وقنصل فرنسا «بيير ديـڤـال».

(*) كانت الجزائر تتزعم تونس وطرابلس في مسألة «الجهاد الإسلامي في عرض البحر المتوسط» والذي تعتبره فرنسا «أعمال قرصنة» ويعود هذا النشاط «الجهاد الإسلامي البحري» إلى أوائل القرن السادس عشر، حينما طرد الإسبان والبرتغاليون المسلمين من الأندلس في ١٤٩٢.

والدليل على ذلك أن صدرت الأوامر في أوائل عام ١٨٢٧ إلى قائد الأسطول بإرسال أربع سفن حربية إلى الجزائر، وتحركت السفن الأربع من ميناء طولون بجنوب فرنسا متجهة إلى ميناء الجزائر لفرض الحصار عليه، وكان قنصل فرنسا «ديـــڤـــال» على علم بهذا.

وفى هذا الوقت تمت تلك المقابلة التاريخية بين الداي والقنصل في يوم ١٨٢٧/٤/٣٠، ولا يستبعد أن يكون لدى القنصل تعليمات بإيجاد مبرر، خاصة أن القنصل سوف يذهب لمقابلة الداي – بمناسبة عيد الأضحى لتقديم التهنئة كما يقضي بذلك البروتوكول الدبلوماسي في مثل هذه المناسبات.

وإذا بالقنصل يتعمد أن يرد على الداي بقوله:

«... إن حكومتي لن تكتب أي رد أبدًا، ردًا على رسائلك السابقة...». عندئذٍ نهر الداي القنصل طالبًا منه أن يغرب عن وجهه، وأشاح بمروحة «منشة» كانت بيده، فلامست وجه القنصل.

والحادث في حد ذاته كان بسيطًا ويمكن تسويته بشكل ما، ولكن فرنسا وجدت في هذا الحادث المتعمد – مبررًا لها بأن تحتل الجزائر، وتقضي على الداي حسين.

كما أن تقارير ديـــڤـــال أثارت نعرة الحكومة الفرنسية، التي اعتبرت أن سلوك الداي يعد إهانة بالغة لملك فرنـــسا وشعبه، وعـــلـى هذا أعلنت فرنسا فـــرض الحصار على شواطئ الجزائر منذ أول يونيه ١٨٢٧ حتى ٥ يونيه ١٨٣٠ (تاريخ احتلال الجزائر).

ولكن حينما طال أمد الحصار، رأت فرنسا استئناف المفاوضات مع الداي حسين أكثر من مرة، عسى أن تجد لنفسها مخرجًا من هذا المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

وبرغم هذا ظل الداي حسين صلبًا في رأيه، مصرًا على الاحتفاظ بكرامته في وقت شعر فيه الداي بتحدي القنصل الفرنسي ديــفــال له.

وطلب القائد الفرنسي أن يصعد وزير البحرية الجزائرية إلى السفن الفرنسية لتقديم «الاعتذار»، وإصدار تعهد منه بالامتناع نهائيًا عن أى أعمال قرصنة، والكف عن فرض «الإتاوات»، مع إطلاق سراح الأسرى. وأكثر من هذا أن يتنازل الداي عن دُيونه التييطالب بها فرنسا(*).

وذهبت كل جهود فرنسا سدى، وازداد الداي تمسكًا بموقفه حتى إذا كانت ١٨٢٩ حمل مجلس النواب الفرنسي حملة شعواء على الحكومة الفرنسية لتراجعها في توقيع «القصاص» من الداى، فأصدرت الحكومة في ٢٣ يونيه ١٨٢٩ تعليماتها إلى الكابتن «دي لابريتوتيير» قائد السفينة الحربية «بروفنس» بالإقلاع إلى الجزائر لمقابلة الداي لإقناعه بقبول الشروط التالية:

أولاً: الإفراج عن الأسرى الفرنسيين الذين يحتجزهم طرفه.

ثانيًا: إيفاد رسول عنه إلى باريس ليؤكد لحكومتها أنه لم يشأ إهانة ملك فرنسا في حادث ١٨٢٧/٤/٣٠ والمعروف بحادث «المنشة».

ثالثًا: عقد هدنة توطئة للوصول إلى صلح بين الجانبين.

ورفض الداي أيضًا هذه الشروط، وظل القنصل الفرنسي متحمسًا لاستمرار فرض الحصار، كما كانت تؤيده وزارة الحربية الفرنسية، لدرجة أن وزير الحربية كيرمون دي تونير Kermon De Toner أوضح الفوائد التي تعود من احتلال فرنسا للجزائر:

(*) قدر عدد الأسرى المسيحيين آنذاك بمدينة الجزائر ١٢٠٠ أسير بالمقارنة بعدد الأسرى خلال القرن السابع عشر حيث بلغ عددهم ٣٥ ألف أسير.

* احتلال الجزائر سكون فرصة لكسر قيد معاهدة ڤيينيا ١٨١٥ المجحفة بحقوق فرنسا.

* إحداث تغيير في نمط الحياة بفرنسا، واحتلال الجزائر يرضى غرور الشعب الفرنسي الذي إعتاد على الانتصارات في عهد نابليون بونابرت.

* أما عن نفقات الحملة، فكان وزير الحربية يشيع أن الاستيلاء على خزائن الداي حسين (١٨٠ مليون فرنك) تغطى كل نفقات الحملة.

* استغلال إمكانيات الجزائر من المواد الخام؛ إذ كانت بمثابة «مزرعة لفرنسا» طوال عصر نابليون بونابرت.

وفى ٣٠ يوليو ١٨٢٩ رست السفينة «بروفنس» على مسافة أربعة أميال بحرية من شاطئ الجزائر، رافعة الراية البيضاء ونزل الكابتن «دي لابريتو تيير» إلى البر، وقابله الداي وبحث معه الرغبات الثلاث السابقة، ملحًّا عليه في قبولها، وإلا فإن فرنسا تشدد الحصار الذيضربته على بلاده تمهيدًا لتجريد حملة عسكرية عليها.

ودفع هذا اللقاء الداي إلى التشدد في موقعه؛ إذ يحمل هذا اللقاء إنذارًا أكثر منه لقاء سلميًا، وعلى هذا أظهر الداي في بادئ الأمر عدم رغبته في التفاهم، لكنه أخيرًا قبل أن يتسلم تلك الشروط، على أن يرد عليها بشكل نهائى في الغد.

فلما اجتمع في اليوم التالي قال الداي، إنه يرفض بشكل نهائى هذه المقترحات، ودعاه إلى مغادرة البلاد فورًا.

واضطرت السفينة عند إقلاعها (فى طريقها للعودة) أن تمر بالقرب من بطاريات الشاطئ بسبب الرياح المعاكسة لها فظن رجال الداي أنها مناورة متعمدة فأطلقوا عليها المدافع فأصابتها بإحدى عشرة طلقة، ورأى قائدها أنه ليس من الحكمة أن يشتبك في معركة بمفرده، فمضى في حال سبيله.

وعندما علمت فرنسا بالحادث الجديد، هاج وماج الرأي العام في باريس نتيجة هذا الاعتداء الجديد، وعلى ذلك لم يكن أمام رئيس وزراء فرنسا «مارتينياك» ووزير خارجيته، إلا المضي في بحث خطة عملية للانتقام من الداي(*).

وبرغم هذا لم يكن البرلمان الفرنسي متحمسًا لفكرة الغزو العسكرى عندما طرح الموضوع للمناقشة في صيف عام ١٨٢٩، ولذلك فاتحت حكومة «مارتنياك» الداي في توقيع صلح بين الجانبين، وخففت من مطالبها، ولكن هذه المفاوضات فشلت أيضًا حينما أصر الداي على عدم تقديم «الاعتذار» الذي تتمسك به فرنسا حفاظًا على كرامة وشرف ملكها.

وتصادف وقوع هذه الحوادث مع تولى «دي بولينياك» الوزارة الجديدة، وبالتالي كان من المتوقع أن يكون رده على حادثة ضرب سفينة المفاوض الفرنسي عنيفًا.

ومع تولى الوزارة الفرنسية الجديدة مهامها برئاسة بولينياك، كان مسيو دروفتي Drovétti قنصل فرنسا العام السابق بمصر قد رجع في ذلك الحين إلى فرنسا على أثر اعتزاله الخدمة في مصر بعدما قضى فيها خمسة وعشرين عامًا، فعرض على «بولينياك» مشروعًا فكر فيه منذ أن كان مقيمًا في مصر للتخلص من داي الجزائر. وكاشف محمد على باشا في الرأى، وعلى هذا تبدأ مرحلة جديدة في تلك الأزمة بين الداي حسين وفرنسا.

* * *

(*) وإزاء استمرار هذه الأزمة لم تلبث وزارة دي فيليل القائمة آنذاك أن تقدمت باستقالتها وحلت محلها وزارة أخرى برئاسة «مارتينياك» الذي كان أقل اعتمادًا على العناصر الرجعية، وبالتالى تأكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما أن وزير خارجيته الجديد «دى لافورنيه» مسالم، في وقت رفض معظم النواب في البرلمان، استمرار الحصار للجزائر الذي يكلف الميزانية كثيرًا دون طائل؛ إذ تزيد التكاليف عن مليون فرنك سنويًا.

ويتلخص هذا المشروع الذي قبله محمد على باشا، في أن يتولى هو بنفسه فتح بلاد طرابلس وتونس والجزائر، فيخلع حكامها، ويضمها إلى مصر، فيشملها حكمه كما شمل السودان مثلاً، والذي لم يكن خاضعًا في ذلك الوقت للدولة العثمانية(*).

وجاء رد محمد علي باشا على هذه الفكرة لأول وهلة أن سوريا هي التيتهمه بالدرجة الأولى، ولكن تحت إلحاح القنصل الفرنسي «دروفتى»، انتهى الأمر بأن وافق محمد علي باشا على هذا المشروع عملاً بمبدئه الذي يتمسك به «.. ألا تدع فرصة تمر بك من دون أن تستفيد منها...».

وأفضى دورفتي بهذا المشروع إلى رئيس وزراء فرنسا الجديد «بولينياك» مؤكدًا له أن نجاح محمد علي باشا أمر محقق، لا سيما إذا ساعده الأسطول الفرنسي من جهة البحر، علاوة على أن الجيش المصري قادر على اجتياز الصحراء الغربية الممتدة من حدود مصر الغربية حتى حدود تونس، إذ تتوفر لدى الجيش المصرى خبرة سابقة في مقدرته على تحمل مشاق الصحراء، نظرًا لخبرته السابقة في صحاري الجزيرة العربية من قبل. كما أن البدو العرب الضاربين في تلك الصحراء سوف يسارعون إلى الانضمام إليه لشد أزره.

ومضى دروفتي يزين لرئيس الوزراء مشروعه وأن الباب العالى لن يناوئ هذا المشروع، لأن ولاة طرابلس وتونس والجزائر يعدون أنفسهم غير مرتبطين بالسلطان العثماني اللهمَّ إلا رابطة الدين فقط.

(*) كانت حدود مصر الجنوبية تنتهى عند وادي حلفا جنوب أسوان، ولكن تمكن محمد علي باشا من أن يضم السودان إلى حكمه لعدة دوافع تساعده في مشاريع التنمية في مصر، وبذلك أصبحت حدود مصر تمتد إلى قلب القارة الإفريقية، شملت وادي النيل من المنبع إلى المصب، وحينما هم محمد علي باشا بضم السودان إليه ١٨٢٠ – ١٨٢٢ لم تكن هذه الأقاليم الشاسعة خاضعة للسلطان وكانت بمبادرة من محمد علي باشا دون إذن من السلطان العثماني.

وبينما كان «دروفتي» يفضي إلى بولينياك بما تقدم في باريس، كان محمد علي باشا يعرب في الوقت نفسه للمسيو «ميمو» Memo قنصل فرنسا الجديد في مصر، عن مدى استعداده للمضي في هذا المشروع الذي سبق أن بحث أسسه مع دروفتي.

وعلى هذا استحسن «بولينياك» مشروع دروفتي وذلك للخروج من مأزق الأزمة الناشبة بين فرنسا والداي حسين منذ عامين، وتعددت الوزارات الفرنسية المتعاقبة التي عجزت عن إيجاد حل لها.

وسارع رئيس وزراء فرنسا «بولينياك» فكتب إلى قنصله في مصر، يأمره باستئناف المفاوضات مع محمد علي باشا، وسؤاله عن الشروط التي ينبغي أن يشملها الاتفاق الذي يعقد بينه وبين فرنسا لتنفيذ هذا المشروع.

كما أوفد رئيس الوزراء الفرنسي الكابتن «هوارد Heward ياور الجنرال جيليمينو Guilleminot ليعاون القنصل ميمو في مفاوضاته مع محمد علي باشا، وكان هوارد يجيد اللغة التركية، وسبق له أن زار مصر في عام ١٨٢٧ للقيام بمهمة رسمية، فعرف باشا مصر معرفة وثيقة.

وقبل باشا مصر أن يقوم بالحملة كلها منفردًا، سواء الجيش البرى أو البحري دون اشتراك جيش فرنسا معه وعرضت فرنسا على محمد علي باشا أن تقرضه عشرة ملايين فرنك بشرط أن يشرع في تسيير الحملة دون إبطاء[*].

وفي ذلك الحين كان دروفتي قد سبق له أن عرض على محمد علي باشا أن تدعم فرنسا أسطوله البحري بأربع بوارج فرنسية.

(*) وتعددت الرسائل والتقارير، واللقاءات... بين محمد علي باشا والجانب الفرنسي سواء مع القنصل ميمو أو ممن أوفدتهم فرنسا إلى مصر في هذا الشأن، ومجموعة هذه الوثائق هي، متن الكتاب الذي تضمن تلك الوثائق خلال عامي ١٨٢٩-١٨٣٠.

ومن هنا جاء الخلاف بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي باشا؛ إذ لا تقبل فرنسا بأن تسلم أربع بوارج من أسطولها للانضمام إلى الأسطول المصرى. ففي هذا إهانة لشرف فرنسا من جانب، ومن جانب آخر خوفًا من اعتراض إنجلترا التي لا يرضيها أن ترى أسطولاً ينافس أسطولها في عرض البحر المتوسط(*).

وفى نفس الوقت كانت فرنسا تسعى في هذه الأثناء لدى الباب العالى لحمله على إصدار فرمان يؤيد مشروع محمد على للقيام بهذه الحملة.

وكان محمد علي باشا عازمًا على المضي في مشروعه سواء وافق الباب العالي أم لم يوافق، ولكن الأهم عنده أن تقبل فرنسا شروطه؛ إذ كانت وجهة نظر محمد علي باشا أنه عندما ينجح في حملته هذه، ويرسل إلى السلطان ثمرة هذا الفتح الجديد يحمله هذا على التسليم بالأمر الواقع.

وكان القنصل الفرنسي ميمو قد كتب في هذه الأثناء كتابًا سريًا إلى بولينياك يذكر فيه أنه تأكد من خلال الأحاديث المستفيضة مع محمد علي باشا، أن شرط تسليمه أربع بوارج شرط نهائى لا مفر منه، وأنه لن يأمر جيشه بالتحرك ما لم ير البوارج الأربعة تدخل ميناء الإسكندرية، وكانت وجهة نظره أن يظهر أسطوله بمظهر يدل على القوة التي تجبر حكام الولايات الثلاث إلى الاستسلام بمجرد ظهور أسطوله أمام شواطئهم.

وتعددت وجهات النظر، وتبادل الرسائل والمفاوضات بين القاهرة وباريس والاستانة.

(*) وللاستدلال على محافظة إنجلترا على قوتها البحرية دون منافس لها، أنها بذلت جهدًا مكثفًا حينما لجأ قائد الأسطول العثماني «فوزي باشا» إلى ميناء الإسكندرية وسلم أسطوله إلى محمد علي باشا، وذلك خوفًا من خسرو باشا الذي عين صدرًا أعظم بعد وفاة السلطان محمود الثاني، ويوجد عداء قديم بين الشخصين. وكان الأسطول العثمانى عبارة عن ٥٠ سفينة، وعليها ٣٠٠ مدفع، ونحو ٣٠ ألف مقاتل، حدث هذا على أثر انهزام الجيش العثماني أمام الجيش المصري في ١٨٣٩ في موقعة نصيبين وأجبرت إنجلترا مصر على حتمية تسليم الأسطول العثماني، خوفًا من تعاظم قوة أسطول محمد علي في البحر المتوسط.

وعرض بولينياك مشروعًا جديدًا ليعرض على محمد علي باشا يقضي بأن تتعاون فرنسا معه، تعاونًا عسكريًا فعليًا، فبينما يكون محمد علي باشا منهمكًا بإخضاع ولايتي طرابلس وتونس تسارع فرنسا باقتحام الجزائر بمفردها، وفي الوقت نفسه يكون الأسطول الفرنسي مستعدًا لتقديم أي مساعدة قد يحتاجها جيش محمد علي باشا.

وهنا يتساءل المرء حقًا: أما وقد اتجهت فرنسا اتجاهًا جديدًا ورأت أن بإمكانها احتلال الجزائر بمفردها، فلماذا كان هذا الانتظار منذ ١٨٢٧، ولماذا رأت اشتراك محمد علي باشا في مشروعها، وأن تكلفه باحتلال ولايتين لا توجد أي عداوة بينهما وبين فرنسا؟

ورفض محمد علي باشا المشروع الجديد، مدركًا هدف فرنسا من هذا حتى لا تظهر أمام الرأي العام بأنها دولة استعمارية، وذلك بالاحتماء بمحمد علي باشا الذي كلفته باحتلال طرابلس وتونس.

وأدرك محمد علي باشا أنه لا فائدة ترجى من قبل هذا المشروع الفرنسي الجديد، فضلاً عن أن الولايتين – طرابلس وتونس تفصله عنهما صحراء طويلة وشاقة، وكونهما ولايتين فقيرتين من ناحية الموارد بالإضافة إلى ذلك لا توجد عداوة بين الولايتين ومصر.

كما أن محمد علي باشا رأى أن اشتراكه مع دولة مسيحية في غزو ولايات عربية، يسقط عنه المكانة العظيمة التي أصبح يتمتع بها في ربوع العالم الإسلامي.

ولهذا كان محمد علي باشا يوازن بين أمرين: إما أن يتجه بقوته ناحية المشرق (الشام) أو ناحية المغرب العربي. فهو كان يسابق الزمن نحو إزاحة السلطان محمود الثاني، وأن يعيد إلى الدولة العثمانية شبابها وقوتها، متبعًا نفس النهج الذي اتبعه في مصر.

وقصارى القول، رفض محمد علي باشا خطة فرنسا الجديدة لأنه يرى أنها خطة غير قابلة للتنفيذ، وأنه لا بديل عن القيام بالحملة بمفرده، وأن ابنه هو قائدها برًا وبحرًا.

فى هذه الأثناء كانت تساور مخيله محمد علي باشا آمال كبيرة؛ إذ كان يتخيل نفسه صقرًا فاردًا جناحيه، مندفعًا شطر الآستانة. جناحه الأيمن يضرب به بلاد الشام، وجناحه الأيسر يضرب به بلاد المغرب العربي، وينقض في سرعة خاطفة لينتزع كرسي السلطان من تحته، وبذلك يفرض نفوذه على الباب العالي، ويعيد إلى السلطنة العثمانية شبابها بعد أن بدأت تعاني أمراض الشيخوخة. آنذاك كانت الدول الأوروبية تعتبر السلطان العثماني «رجل أوروبا المريض» وأن أملاكه لا محالة سوف تؤول إليهم.

طافت هذه الصورة في مخيلة محمد علي باشا في غضون عام ١٨٢٩ في وقت كان قنصل إنجلترا يشجعه على فتح بلاد الشام، وفى نفس الوقت كان قنصل فرنسا يدفع محمد علي باشا دفعًا مشجعًا إياه لفتح بلاد المغرب العربي: طرابلس وتونس والجزائر. وكان محمد علي باشا محقا في تخيله بعد أن اكتسب مكانة عالية في العالم الإسلامي، خاصة بعد أن أعاد الأمن والأمان أمام المسلمين بأداء مناسكهم بعد أن قضى على نفوذ الوهابيين في الحجاز (١٨١١-١٨١٩) كما أنه توسع في نفس الوقت بحدود مصر جنوبًا إلى قلب القارة الإفريقية بحملته على السودان ١٨٢٠-١٨٢٢.

ومن الملاحظ أن محمد علي باشا كان في عام ١٨٢٩ متفائلاً بمستقبله، إزاء طموحه الجارف، في حين كان السلطان العثماني يعانى المذلة والمهانة إزاء انهزامه أمام روسيا وفرض معاهدة أدرنة ١٨٢٩ وشروطها التي قبلها صاغرًا.

لكل هذه الاعتبارات كان السلطان العثماني مترددًا في منح محمد علي باشا فرمانًا بأمره بإرسال حملته إلى الجزائر، وذلك لاعتبارين:

أولاً: في حالة نجاح محمد علي باشا في إخضاع شمال أفريقيا لنفوذه فهذا أمر يزيد من نفوذه وارتفاع شأنه في أعين المسلمين والأوروبيين على السواء، عندئذٍ تعتبره أوروبا قاهر «قراصنة البحر» في بلاد شمال أفريقيا، وبذلك تكف هذه الدول الأوروبية عن مراوغته في الموافقة على إعلان استقلاله رسميًا عن الدولة العثمانية، حيث كان هذا الشعور ينازعه بشدة في ذلك العام.

ثانيًا: سبق لمحمد على أنه قهر الوهابيين في الجزيرة العربية، والذين فشل أمام قوتهم كل من حاكم ولاية العراق، والشام.

وهكذا كان محمد علي باشا يتمتع بمكانة عالية في العالم الإسلامي، باعتباره حقًا «حامي حمى الحرمين» بعد أن ساد الأمن والأمان هذه البقاع.

بإيجاز كان السلطان العثماني في حيرة من أمره في منح محمد علي باشا فرمانًا لتسيير حملته العسكرية إلى بلاد المغرب العربي وفى نفس الوقت كانت هذه المخاوف تساور الدول الأوروبية خاصة إنجلترا في عهد «بالمرستون» رئيس وزرائها، الذي يرى الإبقاء على منطقة العالم العربي ممزقة إلى ولايات غير متحدة تحت نفوذ حاكم قوي مثل محمد علي باشا الذي لا تقف طموحاته عند حد، ويزداد قوة على قوة، خاصة أن أسطورة نابليون بونابرت ليست ببعيدة عنهم(*).

وعلى هذا كانت هذه الدول نفسها لا تريد أن يرتفع شأن محمد علي باشا إلى قدر أكبر من هذا القدر، وتزداد قوته بحيث يستحيل عليهم – بعد ذلك مواجهته وقهره، بل من الممكن أن ينازلهم وينال منهم.

وفى ذلك العام ١٨٢٩ كان محمد علي باشا يعد العدة لحملة الشام وهو مطمئن إلى موقف إنجلترا منه ووعدها بالوقوف على «الحياد» وفى نفس الوقت كانت المفاوضات بين محمد علي باشا وفرنسا قد قطعت شوطًا بعيدًا في مشروع حملته المشتركة على الجزائر، وإن كانت فرنسا قد أحاطت هذه المفاوضات بسرية تامة في بادئ الأمر.

وما زال محمد علي باشا يوازن الأمور من كل جوانبها بين حملته على الشام أم حملته على بلاد المغرب العربي، ففي هذا العام ١٨٢٩ أيضًا كانت الدولة

(*) وهذه النظرية يتبناها بالمرستون (من غلاة الاستعماريين الإنجليز) سوف ينفذها بالضربة القاضية التي تلقاها محمد على باشا بقرارات مؤتمر لندن ١٨٤٠ التي قضت بعودة نفوذ مصر داخل حدودها الجغرافية.

العثمانية قد خرجت من الحرب اليونانية، وتلتها مباشرة حربها مع روسيا ١٨٢٩ وقبولها صاغرة شروطها، ومن قبل كان السلطان العثماني محمود الثاني قد تخلص في عام ١٨٢٦ من فرقة الإنكشارية التي كانت تعد قوام الجيش العثمانى، وذلك لما كانت عليه من الفوضى وعدم قبولهما التطوير الحديث.

فضلاً عن ذلك لم يكن السوريون متعلقين بالحكم العثمانى لكثرة ما عانوا من مساوئه ومظالمه، بالإضافة إلى هذا استمالة محمد علي باشا لبعض الأمــراء (الأمير بشير الشهابي بلبنان، والشيخ حسين عبد الهادى من زعماء نابلس، ومصطفى أغابرير).

أما فيما يتعلق بمشروع الحملة المشتركة على الجزائر، فكانت المفاوضات مستمرة مع حاكم مصر الذي كانت تعارضه الصحافة الفرنسية في فبراير ١٨٣٠، كما أن بعض الدول الكبرى كانت تعارض فكرة اشتراك محمد علي باشا في حملة فرنسا على الجزائر. خاصة إمبراطورية النمسا وكذلك إنجلترا، وروسيا، وعلى هذا بدأ مجلس الوزراء الفرنسي يبحث احتمالات التدخل الفرنسي واتخاذه القرار بإرسال حملة برية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر إذا استمر الداي في موقفه العنيد، وكان قد مضى على فرض الحصار أكثر من عامين ونصف، واتخذ هذا القرار دون تحديد هدف واضح من الحملة، هل هي لمعاقبة الداي أم لاحتلال الجزائر؟

ولجأ بولينياك إلى استمالة الدول الأوروبية إلى جانبه فأرسل منشورًا لهم في ١٢ مايو ١٨٣٠ أوضح فيه أهداف الحملة:

أولاً: الاقتصاص من داي الجزائر.

ثانيًا: إجباره عن الكف عن أعمال القرصنة واسترقاق الرعايا الأوروبيين، والإقلاع عن فرض الأتاوات والغرامات المجحفة.

وحزمت فرنسا أمرها لاحتلال الجزائر فقط، وترك الولايتين الأخريين (طرابلس وتونس) وخرجت الحملة من قاعدة طولون في ٢٥ مايو ١٨٣٠ وقد ضمت أكثر من ٣٧ ألف مقاتل، بالإضافة إلى رجال البحرية البالغ عددهم ٢٠ ألف محمولين على أسطول يتكون من أكثر من مائة سفينة حربية، وتعيين الاميرال «دي بيريه» قائدًا للأسطول، وتعيين «برمون» قائدًا عامًّا للحملة ووقع الاختيار على ميناء «سيدى فرج» غرب ميناء الجزائر بمسافة ٢٥ كيلو مترًا، ووقع احتلال الجزائر بالفعل بعد مقاومة من أهلها يوم ٥ يونيه ١٨٣٠.

وإذا كانت فرنسا قد حزمت أمرها لاحتلال الجزائر بمفردها، نظرًا لرفض محمد علي باشا مشاركة فرنسا في هذه الحملة، واستقر رأيه بأن تكون وجهته بلاد الشام أولاً لاعتبارات سياسية، واستراتيجية واقتصادية قدرها حق تقديرها، وبدأ الاستعداد لتسيير الحملة منذ أوائل ١٨٣٠ وإن كانت تأخرت إلى أكتوبر ١٨٣١ معتبرًا أن هذه حملة «دفاعية» عن نفوذه، ولكن سرعان ما تحولت إلى حرب «هجومية» بعد أن اجتازت سلسلة جبال طوروس واختراقها ممر «بيلان» واندفاعها في قلب الأناضول حتى وصلت الجيوش المصرية مكللة بالنصر والفخار إلى مدينة «كوتاهية» ١٨٣٣، ولم يبق أمامه إلا مسافة ٥٠ كيلو مترًا ليبلغ العاصمة القسطنطينية.

وبعد لا يسعنى إلا أن أقدم جزيل شكري وامتناني لكل المسئولين بالمركز القومي للترجمة» لتفضلهم بنشر هذه الوثائق بعد أن كانت في طي النسيان، لتضيف لتاريخ مصر الحديث صفحات جديدة تتعلق بوثائق وزارة الخارجية الفرنسية.

وجزيل شكري وتقديري إلى الأستاذ طلعت الشايب الذي رحب بنشر هذه الوثائق مدركًا أهميتها لتاريخ مصر الحديث.

والله ولي التوفيق،

عبد الرءوف أحمد عمرو

مقدمة

تستعد فرنسا للاحتفال، سنة ١٩٣٠، بمرور مائة عام على استيلائها على الجزائر.

ولم تصح عزيمة حكومة الملك شارل العاشر على القيام بتلك الحملة - كما نعلم - إلا بعد لأيٍ طويل، وافتقارٍ لأي وسيلة أخرى تكفل إرضاء الكرامة الوطنية.

غير أن ربع القرن الذي كان قد انصرم حين انطلقت تلك الحملة شهد، في الطرف الآخر من أفريقيا، ميلاد دولة أفريقية وآسيوية كبيرة. فقد استطاع محمد علي، بعد انتصاره على الفرق (المماليك) التي كانت تُقسِّم مصر، أن يوحد البلاد، ثم ينطلق خارج حدوده ليغزو شبه الجزيرة العربية والسودان، ويلحق تلك الأقاليم بدولته. ثم أعمل سلاحه بعد ذلك في المورة ليذيق فيها اليونانيين حربًا مدمرة، لم يستطع أن يضع لها حدًا سوى تدخل القوى الأوروبية الثلاث الكبرى.

إلى هذا الرجل، الذي حولت عبقريته الفذة الظروف السياسية في الشرق على هذا النحو، اتجه تفكير حكومة ملك فرنسا في ربيع عام ١٨٢٩، للتحالف معه من أجل تطهير شواطئ البحر الأبيض المتوسط من القراصنة المتوحشين.

على أن تاريخ تلك المفاوضات لا يزال غير معروفٍ إلا قليلاً. لذا، فقد آليت على نفسي أن أتتبعه في هذا الكتاب، معتمدًا على الوثائق التي يضمها أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية[١].

هذه الوثائق، وإلى جانب أهميتها لذاتها، تلقي ضوءًا ساطعًا على شخصية محمد علي؛ إذ تحتوى على ملاحظات عديدة عن نفسيته، وأفكاره السياسية والعسكرية، فضلاً عن أن خططه تبوح فيها بتفاصيلها، وفيها تسفر طموحاته عن

وجهها. وهي بذلك تساعدنا على فهم كيف وُلِد مشروع الهيمنة الكبير الذي اضطلع به والي مصر بين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٠. من أجل هذه الأسباب المختلفة تستحق تلك الوثائق التي ننشرها اليوم، فيما نرى، أن تحتل مكانًا عاليًا ضمن أرشيفات تاريخ مصر الحديث.

فرضت الإهانة التي وجهها الداي حسين إلى ديفال Deval[٢]، قنصل فرنسا، على حكومة الملك شارل العاشر أن تقطع علاقاتها مع الجزائر، وتسعى إلى استرداد كرامتها بسُبُلٍ فعالة، فكان أن قررت حصار موانئ الجزائر.[٣] وأراد بعض الوزراء، مثل شابرول Chabrol، وكليرمون-تونير Cleremont-Tonnerre، الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، فاقترحوا القيام بحملة على الجزائر[٤]، ولكن فييل Villèle عارض هذا الاقتراح؛ وذلك أن فرنسا كانت طرفًا في معاهدة لندن التي وضعت حدًّا للنزاع اليوناني العثماني في يوليو ١٨٢٧، فكان عليها منذ ذلك الحين أن توجه اهتمامها نحو الشرق، وأن تعبئ أسطولها لمشروع، حقق غايته بعد موقعة نفارين[٥] بقليل. في تلك الظروف، لم يكن هناك من مبررٍ مقبول لتدخلٍ عسكري فرنسي في إفريقيا. واستمر الوضع نفسه في العام التالي عندما كشفت روسيا عن نواياها العدوانية تجاه تركيا، فأجبرت بذلك فرنسا على التقارب مع إنجلترا لاحتواء طموحات قيصر الشرق. هذا فضلاً عن أن مشاغل السياسة الدولية شلَّت حركة الجيش الفرنسي، بينما استُنفدت ترسانات الشاطئ الفرنسي في تجهيز أسطول كان عليه أن يتحرك في الشام والبرازيل في آن واحد[٦].

ولكن رغم كل ذلك، استدعى النزاع الذي نشب، على نحو شبه مفاجئ، مع داي الجزائر إيجاد حلٍّ له. ألم يكن من الممكن، في غياب إمكانية القيام بعمل عسكري واضح، الحصول على استرضاء من الداي حسين يكفل تهدئة ثورة ملك فرنسا لكرامته الجريحة عن طريق مفاوضات حصيفة؟ ذاك هو ما تم السعي فيه خلال عام ١٨٢٨. ولكن لا مساعي أتيلي Attili، قنصل سردينيا في الجزائر، ولا مساعي النقيب بحري بيزار Bézard مبعوث الأميرال كوليه Collet نجحت في التغلب على عناد الداي. وكلما خفضت فرنسا من مطالبها غالى الداي في مطالبه، وأضحى النزاع، الذي أوشك أن يؤبَّد، جارحًا للكرامة الوطنية. وأثناء مناقشة

موضوع الاعتمادات الإضافية اللازمة - في البرلمان الفرنسي - للإبقاء على الحصار سنة ١٨٢٩، لام النواب الوزير مارتينياك Martignac مبدين امتعاضهم من عدم جدوى الحصار ومطالبين بوضع حد لهذه الأوضاع العدائية. ولم يكن للحكومة رغبة غير ذلك بالطبع. وعليه، فقد أرسلت في ٢٣ يونيو ١٨٢٩ تعليمات جديدة إلى لا بريتونيير la Bretonnière قبطان البارجة، الذي خلف الأميرال كوليه على قيادة الحصار. ومرة أخرى تخفض حكومة الملك من سقف مطالبها فتكتفي بمطالبة الداي بإطلاق سراح الأسرى، وإرسال موظف تركي إلى باريس ليعلن أن سيده لم يدر بمخيلته أبدًا أن يهين ملك فرنسا في ٣٠ أبريل ١٨٢٧، ثم في النهاية التوصل إلى إبرام هدنة. وقد كُلِّف لا بريتونيير بأن يوقِّع، بمجرد مغادرة هذا الموظف، على اتفاق سلام مبدئي على أساس بنود كان قد أُبلغ بها في السابق(٧).

في ٣٠ يوليو ١٨٢٩ ألقت البارجة لا بروفانس la Provence مرساتها في ميناء الجزائر، تنفيذًا للتعليمات الصادرة إليها، على بعد نحو أربعة أميال من المدينة. وفي اليوم التالي استقبل الداي حسين القبطان لا بريتونيير، الذي عرض عليه مطالب فرنسا، مؤكدًا على ضرورة قبولها، وموضحًا أن الرفض سينجم عنه تشديد للحصار وأن التدابير الخاصة بذلك لن تكون سوى "مقدمة لحملة حاسمة لن تتوانى فرنسا في الإعداد لها". أبدى الداي عناده، ولكنه، مع ذلك، وافق على الاطلاع على شروط الهدنة مؤجلاً رده إلى اليوم بعد التالي. ولكن التأجيل لم يأت بجديد؛ إذ أجاب الداي حسين، في ٢ أغسطس، بالرفض التام لما عرضته فرنسا. وعبثًا حاول لا بريتونيير أن يبذل جهودًا أخيرة للتوفيق، منبهًا الداي إلى أنه سوف يتحمل مسؤولية ما سيحل ببلاده من بلاء؛ لأن فرنسا سوف تستخدم القوة للدفاع عن حقوقها. فرد عليه الداي قائلاً: "عندي البارود والمدافع، وبما أنه لا سبيل للاتفاق بيننا، فبإمكانك الانصراف." وفي ٣ أغسطس، وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهرًا أصدر لا بريتونيير أوامره بمغادرة البارجة، التي كانت ترفع راية المفاوضات البيضاء. وفي الواحدة ظهرًا رفعت لا بروفانس مرساتها، بيد أن الرياح الشمالية الشرقية أجبرتها على المرور تحت مرمى مدافع المدينة. كانت

السفينة على بعد نحو ستمائة قامة [حوالي ١٢٠٠متر] عندما دوَّت طلقة مدفع بارود تلتها طلقتان. كانت تلك الإشارة التي اضطربت لها بطاريات المدافع فهُرعت أطقم المدافع إلى مدافعها وبدأ القصف بالقذائف المدفعية الذي استمر نحو ساعتين ونصف أو ثلاث ساعات. تلقت لا بروفانس أربعًا وعشرين طلقة مدفعية مر معظمها فوقها بين صواريها. ولكنها أصيبت بإحدى عشرة طلقة، أصابت ثلاث منها بدنها وأصابت البقية أشرعتها، ولكن الأضرار المادية كانت طفيفة. لم يَرُد لا بريتونيير على هذا القصف وخرج إلى عرض البحر، وسرعان ما أصبح بعيدًا عن مرمى المدافع(٨)".

أثارت هذه الإهانة الجديدة لراية المفاوضات استياءً واسعًا في باريس، لم يجد معه الوزير الجديد، بولينياك Polignac - الذي كان قد تسلم لتوه مهام منصبه - بديلاً سوى التفكير في "سبل الانتقام من هذه الإهانة الجديدة ووضع حدٍ لحربٍ لم تُحترم فيها حقوق الناس إلا قليلاً."(٩) على أن الجميع اتفقوا على أن تلك السُبُل لا يمكن أن تتمثل سوى في إبرار جيش في إفريقيا. ولكن إلى جانب أن ذاك الوقت من السنة كان متأخرًا جدًّا ليلائم تنفيذًا ناجحًا لتلك العملية، فإن التعقيدات التي ولّدتها أزمة الشرق، في تلك المرحلة تحديدًا، في السياسة الدولية، لم تكن لتسمح في ذلك الوقت، على نحو أفضل من أي وقت سابق، بصرف جيش فرنسي عن القارة الأوروبية.

فالروس، بعد سلسلة من توالي النجاحات والإخفاقات خلال عام ١٨٢٨، استعادوا زمام المبادرة في البلقان في ربيع ١٨٢٩، تحت قيادة جنرال متمكن وجريء هو الجنرال ديبيتش Diebitch، الذي استطاع أن يهزم جيش الصدر الأعظم في ١١ يونيو ١٨٢٩، في كوليفتشا ويجبره على التقهقر إلى معسكر شوملا في الخطوط الخلفية. وبعد استيلائه على سيليستري (٢٩ يوليو)، ترك جزءًا من قواته لحصار غوملا، ثم قام بتحرير البلقان وإجبار طلائع القوات هناك على التقهقر إلى أدرنة.

وسرعان ما اضطربت لتلك الأحداث أوروبا. ومن ذلك ما ورد في مذكرة تم الاطلاع عليها واعتمادها في مجلس الملك، من أن "الجيوش الروسية تتقدم نحو القسطنطينية مندهشة هي نفسها من انتصاراتها؛ حيث تشق طريقها وسط شعب لم تتسن له فرصة اتخاذ أي تدابير دفاعية. إن أوروبا تنظر بعين القلق للروس، ولكنها لا تستطيع وقف تقدمهم. في تلك الأثناء ربما نسمع في أي يوم أن القسطنطينية قد تم الاستيلاء عليها، أو أن إحدى تلك الثورات، المتكررة في آسيا، قد أسقطت السلطان محمود، و سوف يؤدي ذلك إلى تفكك الدولة العثمانية في أوروبا."[١٠]

وسط تلك المنعطفات الخطيرة رأى بولينياك أن فرنسا لا ينبغي أن تكون آخر من ينتبه لمصالحه. فلو كان مقدرًا للإمبراطورية التركية أن تزول، فإن اقتسام بقاياها من شأنه أن يفضي إلى إعادة تشكيل خريطة أوروبا على نحوٍ تُنصَف فيه فرنسا التي ظُلِمَت بمعاهدة ١٨١٥. تلقى الدوق مورتمار Mortemart، سفير ملك فرنسا لدى روسيا، الأمر بمفاتحة القيصر في هذا المشروع[١١]. وأعرب له المسؤول الفرنسي عن أن فرنسا ستكون راضية لو حصلت على المقاطعات البلجيكية التي كانت آنذاك بحوزة هولندا، حتى خط الموس والرين، وأعادت فتح خط الحدود في الألزاس الذي كان قد انتزع منها سنة ١٨١٥. وتحصل روسيا في أوروبا على فالاشي ومولدافيا، فضلاً عن الاتساع بحدودها الآسيوية. أما النمسا فتحصل على صربيا والبوسنة. وبالنسبة لبروسيا فتُترَك لها الساكس، و"للحفاظ على مبادئ الشرعية" يحصل ملكها على المقاطعات البروسية الواقعة بين الرين والموس، باستثناء مساحة صغيرة من الأرض تُمنَح لبايرن. وبهذا التنازل تحصل بروسيا على تعويض سخي بحصولها على المقاطعات الهولندية الواقعة بين بحر الشمال والرين. أما بالنسبة لهولندا التي يمكن أن تؤول مستعمراتها، جزئيًا، إلى إنجلترا، والتي ستختفي بذلك من خريطة أوروبا ومن العالم، فسيحكم ملكها من القسطنطينية وستكون إمبراطوريته من ممتلكات تركيا الأوروبية، باستثناء المناطق التي سيتم التنازل عنها لروسيا والنمسا. ولن تكون هناك حاجة لعقد

مؤتمر لترتيب تلك التعديلات في خريطة أوروبا. وأكد له بولينياك أنه يكفي أن توقع فرنسا وروسيا على "اتفاق سري منفصل بينهما، يُدخِلان فيه بروسيا وبافاريا فيما بعد؛ والنمسا المحصورة بين فرنسا وروسيا وألمانيا ستغتبط بالخروج من هذا الوضع بقبولها الحصة التي ارتأتها تلك الممالك لها؛ أما إنجلترا، التي أدارت لها القارة بكاملها ظهرها، فلن تجرؤ على شن حرب وحدها لمعارضة ترتيب مُنِحَت بموجبه نصيبًا لا بأس به." وأضاف المسؤول الفرنسي أنه بمجرد إبرام الاتفاق سوف يتم تحديد أعداد القوات التي ينبغي أن تضعها كل دولة على أهبة الاستعداد لدعم الترتيبات المقررة. "لن نستطيع أن نستبق حربًا شاملة وندفع كل الملَكيات إلى تبني ائتلاف أجبرتنا الظروف على تكوينه وتحقيقه في فترة وجيزة إلا إذا فاجأنا أوروبا بتحالف متين كامل التكوين، واتحاد قوات لا قِبَل للقوى الأخرى به." وأضاف بولينياك أن الملك سوف يتوفر له، إن اقتضت الضرورة، جيش قوامه أكثر من ٢٠٠ ألف رجل خلال ثلاثة أشهر، جاهز لإثبات حقوقه أو ضمان تنفيذ الترتيبات التي وافق عليها.[١٢]

من شأن مثل تلك المشروعات، بطبيعة الحال، أن تستبعد إمكانية تشتيت جزء من القوات المقرر استخدامها لدعمها، لمجرد المعاقبة على إهانة داي الجزائر. بيد أن الكرامة الوطنية كانت تطالب بالانتقام على نحوٍ لم يعد من الممكن تأجيل الانتقام لها أكثر من ذلك. وجدت فرنسا نفسها إذن أمام ضرورة التحرك مع انشغالها الكبير في أوروبا الذي لا يمكنها من هذا التحرك. عندها قرر الأمير دي بولينياك الموافقة على الاقتراح الذي كان قد طُرح عليه من أجل وضع حد للنزاع المشؤوم الذي نشب بين فرنسا وولاية الجزائر، ولكن بوسيلة مختلفة تمامًا.

كان كاتب هذا، دروفيتي، قد عاد لتوه إلى فرنسا بعد أن قضى فترة طويلة في الإسكندرية، بوصفه نائب الملحق الفرنسي للعلاقات التجارية، ثم قنصلاً، ثم قنصلاً عامًّا من قِبَل الملك. كان الرجل قد انخرط طيلة خمس وعشرين سنة في تاريخ مصر، شهد فيها اعتلاء محمد علي سُدَّة الحكم، وعمل خلالها على إرساء

سلطان الوالي مقدمًا له النصيحة في اللحظات الحرجة، فحاز بخدماته ثقة والي مصر الذي اتخذه صديقًا واعتاد أن يتناقش معه في المشكلات السياسية الكبرى التي كانت تمر بها أوروبا. في هذا الإطار ناقش الرجلان المصاعب التي نشبت بين فرنسا وولاية الجزائر منذ عام ١٨٢٦. وكان محمد علي في تلك الفترة يحلم بغزو الشام. ولكن دروفيتي أثناه عن ذلك، ونصحه بدلاً من غزو سوريا أن يتجه بأنظاره إلى ولاية البربر هذه، على أساس أن هذا المشروع يمنح الوالي ميزة مزدوجة؛ إذ يوطد علاقته مع أوروبا مع تحاشي إثارة حفيظة الباب العالي في الوقت نفسه.[١٣] راقت فكرة هذا المشروع لمحمد علي، وعندما عاد القنصل في إجازة سنة ١٨٢٧ إلى بلاده، أطلع حكومة الملك على أن محمد علي مستعد للتعاون معه في غزو تلك الولاية. بيد أن فرنسا كانت قد ارتبطت لتوها بمعاهدة لندن، التي أبرمت لوضع حد للنزاع اليوناني العثماني، فما كان من حكومة الملك إلا أن ألقت لتلك الاقتراحات أذنًا صماء نظرًا لانطوائها على تدخل عسكري. وعند عودته إلى مصر في بداية عام ١٨٢٨ أبقى على آمال محمد علي، ففكرة توكيل محمد علي بإخضاع ولاية الجزائر بدت له فكرة حصيفة؛ إذ أن نتائجها ستكون، من وجهة نظره، سارة بالنسبة لأوروبا، حتى إنه لم يتوان عن الاحتفاء بهذا المشروع ومناقشته علنًا، مع زميل كان من الواجب أن يتوخى معه الحذر الشديد. ففي رسالة بعث بها باركر Barker، قنصل إنجلترا، إلى بلاطه الملكي في ١٨ أغسطس ١٨٢٩[١٤] نقرأ: "خلال الأشهر القليلة التي سبقت رحيل دروفيتي كان موضوع حديثه المفضل، حتى معي أنا، هو الخطة التي أعلن كثيرًا أنه قد طرحها على حكومته وضغط لتبنيها بوصفها الوسيلة الوحيدة لإنهاء الحرب مع الجزائر بانتصار حاسم. وتتمثل تلك الخطة في توكيل والي مصر بغزو تلك الولاية ومساعدته على ذلك، بعد أن يكون قد بسط سلطانه على الولايتين الأخريين[أ]

(أ) هما ولايتا طرابلس وتونس. (المترجم) مع ملاحظة أن المقصود بطرابلس(هي ليبيا حاليا)؛ إذ كانت المدن الأخرى(بني غازي وطبرق) تخضع للعاصمة طرابلس. وأطلق اسم ليبيا على المدن الثلاث بعد عام ١٩٥١؛ حينما حصلت على استقلالها، وبالتالي أصبحت عضوًا بالجامعة العربية.(المراجع)

الواقعتين في طريقه. وتزداد ضخامة بل وخيالية هذا المشروع في نظر عقليتي الإنجليزية عندما يستعرض القنصل العام لفرنسا تفاصيل تنفيذه، فحينها تتفتح كل العقبات، سواء من ناحية الوضع الحالي المحرج والحرج للوالي، أو من المقاومة المتوقع أن يلقاها عند محاولة إخضاع الولاية. هل هي قابلة للتنفيذ خطة دروفيتي هذه؟ كلما استطعت أن أستوعب تلك الكلمات الفصيحة الرنانة، وجدت أن اسم محمد علي وحده يكفي، وأن القنصل كان يولي وزنًا وتأثيرًا كبيرًا لهذا الاسم في الأصقاع الإسلامية التي سيغزوها، تبدو معه بعض القوات أو السفن المساعدة من فرنسا مجرد حرص، ربما زائد عن الحاجة، لتأكيد ضمان النجاح."

طرح دروفيتي إذن، سنة ١٨٢٩، على الأمير بولينياك مشروعًا اختمر تمامًا منذ فترة. وبعد أن عرض على الوزير، باختصار، الأسباب التي تدفع لحل سريع للمسألة الجزائرية والمصاعب التي تواجه القيام بحملة فرنسية والنفقات التي ستتطلبها قال له: "من الممكن تدمير معاقل هؤلاء المسلمين المتوحشين البرابرة بيد أبناء دينهم الذين خضعوا بالفعل لبعض النظام وصاروا أقرب للحضارة... محمد علي، والي مصر، لن يتوانى عن إرسال جيش، بالتنسيق مع فرنسا، يغزو تلك البلاد لإخضاعها للمستوى نفسه من الحضارة والانصياع للباب العالي الذي تتمتع به مصر اليوم. نجاح تلك الحملة لا يرقى إليه شك؛ فالجيش المصري المكون كله تقريبًا من المصريين لن يخشى شيئًا من تأثير الطقس...ولن يلقى مصاعب تذكر في عبور الصحراء. هذا فضلاً عن أن الوالي يستطيع أن يستخدم البدو العرب الذين يسكنون تلك الصحاري بين مصر وطرابلس، ... الوسائل العسكرية المتوافرة لطرابلس وتونس لن تستطيع إيقاف الجيش المصري. الجزائر وحدها يمكن أن تبدي بعض المقاومة ولكنها لن تستطيع الصمود طويلاً. والداي الذي سيتخلى عنه العربان الذين يحمون ظهره، وتهاجمه القوات المصرية من البر وتحاصره القوات الفرنسية من البحر، لن يجد أمامه سوى القبول باستسلام يضمن له اللجوء وأهله إلى تركيا.[١٥]"

وأكد القنصل أن الكل سيستفيد من تلك العملية. الباب العالي سوف يرى، بكل سرور، ولاياته شبه المستقلة تعود إلى حظيرة الولايات الأخرى. ومحمد علي سوف يتسع بحدود ملكه ويزداد مجدًا بارتباط اسمه بمشروع سوف يكسبه تقدير كل الأوروبيين الذي يطمح إليه أكثر من أي شيء آخر. هذا فضلاً عن أنه سيُثبت بذلك ولاءه للباب العالي فيبدد الضغينة التي لا يزال السلطان يكنها له. كل القوى الأوروبية ستهلل لاختفاء القرصنة، وسيكون نصرًا مظفرًا للإنسانية وللحضارة، ينعكس مجده على الملك شارل العاشر نفسه. وبذلك ينتهي الخلاف مع الجزائر على نحو يكفل لفرنسا تقديرًا وعرفانًا جديدين من الدول الأخرى[١٦].

هكذا تحدث دروفيتي. وعندما دُعي إلى وزارة الخارجية لشرح التدابير العملية لمشروعه قال القنصل إن الجيش المصري يستطيع القيام بالحملة في أي وقت من أوقات السنة عن طريق البر؛ حيث إن الصحراء لا تمثل عقبة يمكن أن تعترض مسير أي جيش، بل وقد عبرتها سنة ١٨٠٦ قوة مؤلفة من ٧٠٠ رجل، كما أن إرسال الباشا لسراياه إلى شبه الجزيرة العربية أثبت أن جنوده الأشداء يستطيعون تحمل الحرمان والإجهاد اللذين لا ينفصمان عن عبور صحرائها. وأكد القنصل أن الجيش المصري سيصل إلى طرابلس قبل انقضاء شهرين. وباتخاذه البر طريقًا بدلاً من البحر ستتوافر له مزية أن يزداد عددًا أثناء مسيره بانضمام العربان الذين يصادفهم في طريقه إليه. أفلا يتحدث سكان تلك الولايات اللغة نفسها التي يتحدثها جنود الوالي؟ ولنا أن نتوقع، بارتياح، أنهم سيستقبلون الجنود بوصفهم محررين. وسائل الدفاع المتوافرة لداي طرابلس وداي تونس محدودة للغاية، فكيف لهما أن يقاوما الوالي الذي يمتلك جيشًا يزيد على ٦٠ ألف رجل، ٣٤ ألفًا منهم في مصر، سينضم إليهم ما بين ١٥ و٢٠ ألف بدوي؟ أما بالنسبة لقوات الباشا البحرية فتتألف من أربع فرقاطات[أ] والعديد من القراويت[ب]: وهي أكثر عددًا من تلك التي

(أ) الفرقاطة: سفينة حربية متوسطة الحجم تزود في العادة بخمسة وستين مدفعًا. فضلاً عن مهامها القتالية تستخدم أيضًا في المراقبة والحراسة. انظر سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ت.، ص ٣٦٢؛ ودرويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، مادة فرقاطة. (المترجم)

(ب) القرويت: سفينة حربية وسط بين الفرقاطة والإبريق. لدراسة وافية حول هذا النوع من السفن. انظر درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، مادة قرويت. (المترجم)

يتطلبها حصار موانئ الولاية. لن يحتاج الوالي إذن لمساندة أو دعم من أسطول فرنسي. وعلى ذلك فمن الممكن أن تصطبغ الحملة بصبغة علوية خالصة، تثير غيرة إنجلترا. سيكفي أن تقرض فرنسا الوالي فرقة مدفعية وعشرة ملايين فرنك على الأكثر حتى يضطلع محمد علي بالمهمة بنجاح.[١٧]

حظيت تلك المقترحات بأذن صاغية وعقل مهتم تمثلا في شخص بولينياك؛ وذاك أنها تتسق مع فكرة قديمة لبولينياك نجد لها أثرًا، منذ ١٨١٤، في مذكرة كتبها بخط يده، وتتعلق بمشروع حملة على الجزائر يستهدف منها إمكانية ربط مسألة ولايات شمال إفريقيا بالمسألة المصرية، من أجل تحقيق نفوذ أدبي أو مادي لفرنسا على كل الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.[١٨] وهكذا تبنى الوزير، بحماس، الخطة التي اقترحها دروفيتي، ودون إبطاء أرسل، في أواخر سبتمبر ١٨٢٩ ، مذكرة إلى مجلس الملك يستعرض فيها مميزات هذا الترتيب.[١٩]

قال الوزير: "القيام بحملة على الجزائر قد يؤدي إلى نتائج وخيمة وسوف يتكلف الكثير من النفقات؛ لذلك فمن الفطنة أن نحصل على النتيجة نفسها دون تعريض كرامة جيوشنا للخطر في مشروع قد تعرضه ظروف المكان لمخاطر جمة.

"وبعد إحلال السلام[٢٠]، يستطيع جلالته أن يكلف سفيره أن يطرح على السلطان التصور التالي: بعد أن تعرض جلالته إلى إهانة شنعاء على يد داي الجزائر، صحت عزيمته على الانتقام. ولن يقدم جلالته أي تفاصيل للباب العالي حول طبيعة الوسائل التي ينتوي استخدامها، ولا حول النتائج التي قد تسفر عنها، ويكتفي بإخبار الباب العالي بأنه يرى أن من واجبه أن يحمي مستقبل رعاياه من أي مخاطر تهدد أمنهم وتضر به دائمًا، من هذا الجانب.

"ولكن الملك يفضل – في ظل الصداقة القديمة التي تربط الدولتين، والتي برهن عليها جلالته للباب العالي مجددًا في المفاوضات التي اختتمت لتوها في القسطنطينية – أن يعاقب السلطان نفسه بوسائله الخاصة أحد عماله الذين لا شك

أنه مستاء من سلوكه. وسوف يجد السلطان تلك الوسيلة في القوات المسلحة التي يضعها باشا مصر دائمًا على أهبة الاستعداد؛ فتلك قوات إن تُركَت بغير ما يشغلها فقد تثير القلق في الشام التي أراد محمد علي دومًا أن يمتد بسلطانه إليها، فليأمرها الباب العالي بمعاقبة رعايا يهدد وجودهم، بشكل مستمر، علاقاته مع أفضل أصدقائه، وليحول، في الوقت نفسه، اهتمام محمد علي عن الشام، ويصدر له فرمانًا بغزو الولايات الثلاث، ويُحِل محل حكوماتها، التي لا تتسق مع هدوء البحر الأبيض المتوسط، حكمًا منضبطًا، وسليمًا، ومناسبًا لأصدقاء السلطان، ومهددًا لأعدائه. سوف يستطيع الباشا، وهو يحمل فرمانًا من السلطان، أن يُخضِع تلك الولايات الثلاث بسهولة، ويقيم فيها حاميات وحكامًا. حينها سوف ترى أوروبا، بعين الغبطة، بلدًا منتجًا متاجرًا يحل محل معاقل القراصنة على الساحل الإفريقي، وبعد أن كان الباب العالي لا يتلقى جزيةً من تلك الولايات، سوف يتلقى من محمد علي جزيةً تساوي تلك التي يدفعها الباشا عن مصر. وسوف تحل سيطرة الباب العالي المباشرة على تلك البقاع محل الطاعة غير التامة، وغير المأمونة، بل والتي نستطيع أن نقول إنها اسمية من قِبَل الدايات، والذين يخرج حتى اختيارهم عن سيطرة السلطان. وسوف يكون ذلك، بحق، فتحًا يعوض الباب العالي عن التضحيات التي سوف يقدمها بموجب معاهدته مع روسيا." وأضاف بولينياك أنه بالنسبة لفرنسا فباستطاعتها التعويل على أن داي الجزائر سوف يتملكه الهلع بمجرد دخول القوات المصرية إلى طرابلس، فيقدم كل ما تريده فرنسا رغبة سعيًا إلى كسب رضاها. "وللملك حينها أن يقرر ما إذا كان يقبل بتلك الترضيات أم يصدر قراره لقواته البحرية بتضييق الحصار على ميناء الجزائر والتعجيل بتدمير تلك الولاية التي أصبح وجودها عبئًا على كل الأمم المسيحية."(٢١)

بعيد الانتهاء من هذا التقرير مباشرةً وصلت إلى باريس أنباء معاهدة السلام التي أُبرمت في أدرنة، في ١٥ سبتمبر ١٨٢٩ بين الباب العالي وروسيا. وقد أعادت تلك المعاهدة للدولة العثمانية حرية التصرف في قواتها. أما محمد علي فقد

١

عبر دائمًا عن رغبته في التحرك ضد الولايات، بل كان قد تباحث مع مسيو ميمو Mimaut، الذي خلف دروفيتي في الإسكندرية، حول مسألة الجزائر قائلاً إن "درايته بالولايات – المستندة إلى تقارير مؤكدة – تجعله يرى أن مشروعنا بقصف الجزائر غير قابل للتنفيذ، وأن مشروعًا لنا ضد الجزائر لن يكتب له النجاح خاصةً وأننا فرنسيون وسنقوم بإبرار ٤٠ ألف رجل، وأنه الوحيد القادر، بما لديه من وسائل وقوات مختلفة، على وضع نهاية مشرفة ومفيدة لهذه المسألة المشؤومة لو لم تُغَلَّ يده[٢٢]. اجتمعت مقترحات الباشا الملائمة هذه إلى إعلان السلام في الشرق لتدفع بولينياك إلى اتخاذ قرار بالتحرك. وطرح بولينياك مسألة الجزائر على مجلس الوزراء، واستطاع الحصول على موافقة الملك على الخطة التي تتمثل في الدخول في مفاوضات مع الباب العالي بهدف حمله على إجبار عامله، داي الجزائر، على رد الاعتبار للملك كما يستحق.[٢٣] ثم قام بخطوة يبدو أنه لم يطلع عليها زملاءه في مجلس الوزراء، وهي المتعلقة بضلوع مصر في الحل، حيث كتب في ١٠ أكتوبر إلى الكونت جيومينو Guilleminot سفير فرنسا في القسطنطينية يخبره بأن الملك قد قبل "العرض" الذي جدده محمد علي أكثر من مرة، والمتمثل في قيامه بغزو الولايات الثلاث تحت رعاية فرنسية. ثم حدَّثه عن الأسباب التي حملته على الاعتقاد بقدرة والي مصر على النجاح في تلك العملية، وأعرب له عن رغبته في أن يستند التنفيذ إلى اتفاق مسبق مع الباب العالي. وفي هذا الصدد فصّل له القول في المكاسب التي ستعود على الدولة العثمانية من هذا الترتيب، وهي مكاسب يبدو أنها كافية لحمل الدولة العثمانية على إصدار الفرمان المطلوب. على أن بولينياك احترز لاحتمال رفض الدولة العثمانية فحذر بوضوح من أنه "لو ارتأى جلالته أن إرضاء كرامته يقتضي إرسال جيش إلى الساحل الأفريقي، فسيكون في حِلٍّ من المسؤولية عن النتائج المترتبة على ذلك، إذ إن جسامة الحملة ستقتضي أن تسفر عن نتائج مدوية. سوف تدمَّر الجزائر عن بكرة أبيها، أو قد يرى جلالته نفسه مجبرًا على الاحتفاظ بالأراضي التي غزتها جيوشه لتعوض رعاياه عن التضحيات المالية التي ستتسبب فيها تلك الحرب."[٢٤] واختتم

الوزير رسالته بإيصاء جيومينو بمراعاة حساسية الباب العالي، وبتوخي عدم تسريب أي شيء عن هذا الترتيب، ومحاولة الحصول على قرار السلطان قبل أن يستطيع العملاء الأجانب في القسطنطينية أن يعوا مغزى تلك التحركات.

قرر بولينياك، إذن، أن يكسو تلك المفاوضات بغطاء من السرية؛ وذاك أنه كان يستشعر – وله أسبابه في ذلك – عداء إنجلترا التي كانت دائمًا، كما يقول، "شديدة الفتور، على أفضل تقدير، كلما تعلق الأمر بتنسيق الجهود ضد البربر". ولم يُفضِ بسره سوى لسفير روسيا، بوزو دي بورجو Pozzo di Borgo، الذي كان على تأييد تام في السابق لفكرة الحملة المصرية، عندما عُرِضت لأول مرة على حكومة الملك سنة ١٨٢٧. لقد كانت مشاعر الثقة والصداقة التي تربط فرنسا والبلاط الروسي، وتطابق موقف البلدين من الجزائر، مبررات كافية لرفع السرية عن السفير الروسي، على أمل أن يصدر القيصر أوامره لممثله الدبلوماسي في القسطنطينية بتقديم الدعم لمساعي الكونت جيومينو لو احتاج إليها.[٢٥]

أوكلت إلى ميمو، قنصل الملك في الإسكندرية، مسؤولية مناقشة هذا الاتفاق مع والي مصر. وسمَّى له بولينياك مساعدًا، هو الكابتن أودير Huder، مساعد الجنرال جيومينو، على أساس أن معرفته باللغة التركية، والعلاقات القوية التي استطاع أن ينشئها مع محمد علي إبان مهمته الأولى في مصر سنة ١٨٢٧ ، سوف تجعل منه مساعدًا مهمًا للقنصل. واشتملت التعليمات، التي تلقاها في ١٩ أكتوبر لينقلها إلى ميمو، على أن الملك شارل العاشر يوافق تمامًا ويدعم الحملة التي يقترح محمد علي إرسالها لغزو الولايات، وعلى القنصل أن يطلع الوالي على أن فرنسا، بعد أن قلَّبت الأمر على جميع الوجوه، تقبل العرض الذي اقترحه محمد علي وتؤيد بشدة خططه ضد البربر. وأضاف الوزير أن عليه أن يضيف أنه "على الرغم من أن هذا المشروع ينبغي، حتى يكلل بنجاح سهل، أن يتم بقوات محمد علي وحدها، فإننا نطرح، إن أراد، تقديم الدعم بأسطولنا الموجود أمام الجزائر عند

نجاح عمليات قواته على الأرض، وأنه لو احتاج لمساعدات مالية فنحن على استعداد لإقراضه إياها.(٢٦)" وخُول القنصل سلطة تقديم قرضٍ بعشرة ملايين فرنك لمحمد علي بشرط أن تنطلق تلك الحملة دون أي تأخير. ثم أطلع بولينياك ميمو على أن الكونت جيومينو تلقى الأوامر باستخدام كل نفوذه للضغط على حكومة الباب العالي للحصول على فرمان من السلطان يتيح لمحمد علي ضم الولايات الثلاث إلى مصر. وأوضح بولينياك أن "مصلحة الباب العالي من الوضوح بحيث تجعلنا لا نشك في موافقته على نصائحنا، ونأمل ألا يؤجل الوالي استعداداته حتى وصول الفرمان، الذي سنستعجل صدوره في القسطنطينية. وحتى لو أبطأ السلطان، جريًا على عادة الدبلوماسية التركية المتباطئة، حتى في هذا الظرف، وأخر إصدار القرار الذي نطلبه، فعلى والي مصر أن يتدبر أمره ليرى إلى أي مدى يمكن أن يؤخره ذلك بالفعل، وما إذا كان عدم وجود فرمان من الباب العالي عقبة حقيقية أمام نجاح قواته، وما إذا كان ذلك سيعرضه لغضب حقيقي ودائم من سيده". وإن حدث ذلك، أفلا يطمئن محمد علي لشفاعة كل الحكومات الأوروبية، دفاعًا عنه، بعد أن قدم لها خدمة جليلة بالقضاء على القرصنة؟ سوف تقدم له فرنسا، على وجه الخصوص، مساعيها الحميدة وحمايتها، ثقةً منها في ثاقب بصيرة الوالي الذي "يعلم أن نتيجة الحملة من شأنها تأكيد سلطانه وسلطان أسرته على قاعدة أكثر اتساعًا وصلابةً."

وبمجرد أن يتوصل ميمو لوضع الخطوط العريضة للاتفاق الفرنسي – المصري مع محمد علي، يقوم بإطلاع حكومة الملك على ذلك في التو، "حتى نستطيع أن نعرف على وجه الدقة إن كان الباشا مستعدًا للتحرك في كل الأحوال أم أنه لن يتحرك قبل الحصول على فرمان من الباب العالي، وما هي المساعدة والدعم الذي ينتظره منا." وأضاف بولينياك: "ولك أن تعده بأن حكومة الملك لن تتأخر عن دعمه في مشروعه."(٢٧)

أبحر الكابتن أودير على متن السفينة إكلييس Eclipse من طولون في ٣ نوفمبر ١٨٢٩ ومعه التعليمات الوزارية، ليصل إلى الإسكندرية يوم ١٦ من الشهر نفسه. وأثناء عبوره للميناء في زورق يحمله إلى الشاطئ التقى بوالي مصر. وفي ذلك يقول ميمو: "بمجرد أن لمحني عن بُعد ألقى إليّ تحيةً حارة وأمر مركبه بالتوقف ليتيح لي فرصة الاقتراب. وبعد لقاء حميمي قصير دون مترجم، تركته على وعد بزيارته في قصره في المساء نفسه، حيث أعرب عن رغبته في لقائي رغم الساعة المتأخرة التي التقينا فيها". اقتصر هذا اللقاء الأول على تبادل عبارات التحية المعتادة. كان الوالي على وشك القيام بجولة قصيرة في الأقاليم الداخلية قبل أن يعود إلى القاهرة، ولكن بعد أن عرف الغرض من ابتعاث أودير، من الرسائل المباشرة التي حملتها الباخرة إكلييس من باريس، قرر تأجيل مغادرته، وضرب لمفاوضيه موعدًا في اليوم التالي.

أطلع ميمو محمد علي على المهمة التي كُلِّف بها، ولم يكن لهما ثالث سوى باغوص الذي تولى الترجمة. استمع له الباشا باهتمام بالغ. وكتب القنصل أنه بعد أن انتهى من الإدلاء بما عنده: "قرر الوالي، بمجرد سماع هذا العرض البسيط، وفي هذه الجلسة الأولى، أن يوافق رسميًا على الدعوة التي قدمها له جلالة الملك بتولي مسؤولية تلك الحملة على النحو والصفة اللتين طرحناهما عليه، ولكن على شرط واضح وهو أن نقدم له المدد والمساعدة التي قال إنه بحاجة إليها، والتي يرى أن لا غنى عنها البتة للبدء في هذا المشروع بالقوة والسرعة التي يتطلبها"(٢٨)

بعد أن وجد ميمو البداية مع الوالي مبشرة، أطلعه على التعليمات الصادرة إلى الكونت جيومينو من أجل الحصول على فرمان من السلطان يخول الوالي ضم الولايات الثلاث إلى ولاية مصر. ولكن محمد علي كان أبعد ما يكون عن الموافقة على هذا المسعى، وأبدى اعتراضه عليه واصفًا إياه بأنه "في غير أوانه ومحفوف بالمخاطر". وأخبره الوالي بأنه كان، قبل تلقي هذه الرسالة الفرنسية، قد اقترح بنفسه على الباب العالي إصدار فرمان يخوله القيام بنفس المشروع، عارضًا هذه

المسألة على الديوان بوصفها وسيلة لتمكينه من الحصول على مبلغ كبير يساعده على مواجهة الالتزامات المتفق عليها مع روسيا[أ]. وأعرب محمد علي عن خشيته من أن يُرَى في تطابق مسعاه مع مسعى السفير الفرنسي مؤشر على اتفاقٍ بينهما، وهو ما يمكن أن يقوض كل شيء. وهنا بذل ميمو أقصى جهد لتطمين الباشا، ولكنه لم يتراجع عن موقفه ورجا القنصل أن يكتب للسفير طالبًا منه تعليق مسعاه لدى الباب العالي لو لم يكن قد بدأه بالفعل.

كان محمد علي يرى أن لديه أسبابًا قوية تجعله غير راغب في أن يُطلَع الباب العالي رسميًّا على مشروعه. أفلم تخبره عيونه في القسطنطينية باتفاق أُبرم بين إنجلترا والباب العالي؟ وقد أكد شكوك الوالي في هذا الصدد تدخل مسؤول رفيع هو السير روبرت جوردون وكذلك رجال بريطانيا في مصر في مسألة إعادة حطام الأسطول العثماني إلى القسطنطينية. لذلك كان يخشى أن يحصل السلطان، بسهولة، من "حليفته" على مساعدة الجيش البريطاني للوقوف في وجه مشروعه ضد البربر. كذلك كان يريد أن يستطيع القيام بضربات سريعة وحاسمة قبل أن يتم تنسيق أي تدابير ضده، واثقًا من أن مشروعه بمجرد نجاحه سوف يؤدي بالباب العالي، الذي انفتحت شهيته للأموال التي يبعثها له محمد علي، إلى الاكتفاء بالحصول على نصيبه من الإنجازات التي تمت.[٢٩]

غير أن مزيدًا من التفكير رجع بالباشا عن موقفه الأول؛ فقد قال لنفسه إن الديوان، في هذه الظروف المعاكسة، وأمام بريق الخيرات التي يقدمها محمد علي، ربما ينتهز الفرصة ليظهر بمظهر من أسدى خدمة لفرنسا، فيصدر الفرمان الذي يطلبه جيومينو. "وقال في ابتسامة تعلو وجهه، قراري النهائي أن السلطان لو أصر على رفض إصدار فرمان بخصوص مشروعي الذي تم، رغم ما عرضته عليه،

(أ) كان على الباب العالي أن يدفع لروسيا مبلغًا سنويًّا، بموجب اتفاقية أدرنة، وقام الباب العالي بتقسيم هذا المبلغ على ولايات الدولة وكان نصيب مصر منها مبالغًا فيه. (المترجم)

فسأترك للأمة الإسلامية الحكم على أفعالي. العثمانلي حمير، لن يرضى واحدٌ منهم عن استيلائي على الولايات الثلاث حتى عندما أقول لهم إن دافعي هو منع آخرين، كالروس مثلاً، من الاستيلاء عليها."(٣٠) أيًا كانت دوافع الباشا للتحرك دون انتظار إذن السلطان، فخلال المقابلة الثانية التي جرت في اليوم التالي مع مفاوضيه الفرنسيين، لم تتجدد اعتراضات اليوم السابق المتعلقة بالباب العالي، بل لم يُذكَر حتى اسمه. ومن هنا استنتجا، كما سجل ميمو، " أن الباشا وابنه، وهما الأفضل حكمًا على وضعهما بالطبع، وربما .. من يدري؟ متأكدين من موافقة الديوان بدافع الأسباب المذكورة آنفًا، أو واثقين، على الأقل، من إمكانية تخطي تلك الموافقة، قد قرَّرا التحرك في كل الأحوال دون أن ينتظرا سوى موافقة فرنسا على الشروط التي طُرحت عليها للبدء فورًا في المشروع بحشد واسع للقوات وبنشاط كبير."(٣١)

خلال هذه المقابلة الثانية، أطلعهما الوالي على الاستعدادات العسكرية التي اتفق عليها مع نجله. سوف يستخدم الباشا ٤٠ ألف رجل لغزو الولايات الثلاثة، ٢٠ ألفًا منهم من القوات النظامية، و٢٠ ألفًا من البدو الأعراب، وسوف يتولى إبراهيم باشا قيادة الجيش. سوف يتم نقل القوات النظامية عن طريق البحر، بينما يسلك الأعراب طريق الصحراء. وحرصًا على الحفاظ على الطابع الإسلامي الصرف لحملته، وهو شرط لا غنى عنه لنجاح الحملة في رأيه، أعرب الوالي عن رغبته في عدم إظهار فرنسا لأي مظهر من مظاهر المساعدة، وعدم تقديم أي مدد لقواته في البر أو البحر. وعندما تصل قواته إلى تونس، لو ارتأى إبراهيم باشا ضرورة ابتعاد الأسطول الفرنسي المتمركز أمام الجزائر، فسيطلع الأميرال على رغبته تلك. ولكنه سوف يستفيد، إن دعت الحاجة، من مساعدة سلاحي المدفعية والمهندسين الفرنسيين، وكذلك من المعدات والمؤن التي ستساعد على إخضاع الجزائر.

بقي الاتفاق على طبيعة وحجم الإمدادات التي يرى الباشا أنها ضرورية لحملته، والتي أبدت حكومة الملك استعدادها، من حيث المبدأ، لتقديمها. أراد ميمو

أن "يستدرج الباشا" بالتعبير العامي، فسأله عن شروطه. وأجاب الباشا: "حتى نشرع في حملة بهذه الضخامة ونضمن لها النجاح التام والمؤكد، نحتاج إلى أربعة ملايين تالاري[٣٢] مقدمًا، ألتزم بسدادها في غضون السنوات الأربع التالية للاستيلاء على الجزائر، وكذلك أربع بوارج قوة كل منها ٨٠ مدفعًا، على سبيل الهبة أو البيع الصوري."

اضطرب المفاوضان بمجرد سماع تلك الشروط؛ حيث كانت التعليمات التي لديهما تختلف كثيرًا عما يقترحه الباشا من حيث حجم المساعدات، بل ولم تكن تشتمل على أي ذكر لتسليمه أية بوارج. وكان رد محمد علي على ذلك، والذي أدهشهما، أن دروفيتي كان قد بعث له برسالة من باريس تقول بأن حدَّ الملايين العشرة ليس نهائيًا، وأن حكومة الملك مستعدة، عن طيب خاطر، أن تقدم له البوارج التي طلبها.

هل كانت مطالبة الباشا بالحصول على تعزيزات مجانية لأسطوله غير منتظرة بالمرة بحيث صدقها المفاوضان الفرنسيان؟ لقد دافع محمد علي عن مطالبه مؤكدًا أن طلبه للبوارج كان دائمًا جزءًا من مقترحاته وأنها كانت شرطًا دائم الحضور في عرضه لإرسال جيش لغزو الجزائر. بيد أن دروفيتي مر على هذه المطالب، في باريس، مر الكرام واكتفى بأن يذكر رغبة الباشا في تسليمه بعض العمارات البحرية في مقابل مبلغ يتفق عليه. وأعرب ميمو لأودير، بعد أن ضغط عليه الأخير بأسئلته، عن أن ذلك كان الاتفاق دائمًا بينه وبين الوالي، وأنه لم ير أهمية لذكر شرط البوارج الأربع له، رغم اطلاعه على كل التفاصيل، عندما أطلع بولينياك على اقتراحات محمد علي.[٣٣] وقال أودير "كانت مطالب الباشا قائمة على أساس إذن، ولكن نظرًا لأن تعليماتنا لم تحتو حتى تلك اللحظة على استعداد حكومة الملك للتنازل مجانًا عن أربع بوارج، فقد انصبت جهودي منذ تلك اللحظة على محاولة إثناء الباشا عن الفكرة التي عبر عنها غير مرة من كون تلك البوارج ضرورية على نحوٍ لا غنى عنه لضمان نجاح المشروع."

وتابع أودير قائلاً: "ولكني سُدًى حاولت أن أثبت له أن قواته البحرية على حالتها الراهنة أكثر مما يحتاج فعليًا، وحتى لو لم تكن كذلك فالفرقاطات أكثر إفادة

من البوارج الشاهقة نظرًا لطبيعة المواقع وأحوال البحر في البحر الأبيض المتوسط. بل وطرحت كل الحجج التي اعتقدت أنها من الممكن أن تؤثر فيه، وفي النهاية قلت له إن رأيي الشخصي هو أني شبه متأكد من أن اعتبارات كثيرة تقف حائلاً أمام تنازل حكومة الملك عن بوارجها الأربع.

لم يتوقف الباشا عن ترديد أن: " البوارج لا غنى عنها لإضفاء مظهر القوة على الحملة وقدرتها على التأثير، ليس فقط في عيون البربر وإنما أيضًا في نظر الباب العالي والقوات التي قد يستطيع أن ينجح في وضعها في خدمة مصالحه. هذا فضلاً عن أنها وسيلة للحصول على استسلام مباشر وربما دون أدنى مشقة.

واختتم أودير مقالته بأن "هناك بلا شك جانب من جوانب حب الذات في هذه الرغبة الأكيدة في زيادة حجم الأسطول المصري. فمحمد علي يعلم تمام العلم أن صيته قد ذاع في أوروبا، وأن لدى الجميع، في كل بقاع آسيا وإفريقيا التي وصلها اسمه، انطباعًا بعظمة قدرته. لذلك فهو لا يريد أن يظهر في مكانة لا تطاول سمعته في مشروع يتوقع، في شيء من الغرور، أن تتركز عليه كل الأنظار."[٣٤]

أما ميمو، فقد كتب من جهته إلى بولينياك قائلاً: "إن فكرة الحصول على بوارج، تلك الفكرة المتسلطة عليه والتي تناقشت فيها مع معاليكم مرات عديدة، هدفها ليس الرغبة في نجاح الحملة على البربر، على الرغم من مساهمتها ربما في هذا النجاح، بقدر ما تهدف إلى الاستعداد لإنجاز مشروع آخر قد يكون أكثر اتساعًا وجرأة. "[٣٥]

أيًا كانت الدوافع التي كانت وراء موقف محمد علي من الرسالة التي حملت مقترحات الحكومة الفرنسية[٣٦]، فقد أجاب عنها الباشا برسالة تمسك فيها بكل شروطه[٣٧]، وأكد على وجهة نظره في رسالة وجهها ابنه إبراهيم باشا إلى دروفيتي.[٣٨]

إما القبول الكامل أو الرفض الكامل. وفي ذلك كتب أودير: "ما زلت على اقتناعي بأن الوالي حتى لو ثبت له أن أهمية المشروع لا تبرر طلبه أربع بوارج

من فرنسا، فلن يغير ذلك من إصراره قيد أنملة. سواء كان الأمر افتتانًا بالفكرة أو ضرورة محسوبة بدقة لموقفه، فالفكرة المؤكدة عنده هي خلق أسطول هائل بأي ثمن وفي أسرع وقت. لقد تقدم الرجل بطلبه ويجب النظر إليه على أنه شرط لا غنى عنه للحملة التي عرض توجيهها للولايات الثلاث. على أني تأكدت من المقربين من الوالي ومستشاريه من أن اقتراح تقديم ثمن البوارج الأربعة أو حتى أكثر من ثمنها سوف يقابل بالرفض من جانبه."(٣٩)

سوف يتعين على مجلس الملك إذن أن يقرر ما إذا كان من المناسب أن يقدم التضحية التي يطلبها محمد علي. وحتى يتخذ القرار على بصيرة أطلع أودير بولينياك على ما يراه من حظوظ لنجاح الحملة التي يقترحها الباشا، فكتب له: " تبدو لي خطته حكيمة وجريئة وتتوافر لها كل الفرص المرجوة لتحقيق نجاح سريع وسهل. جيشٌ مكون من ٤٠ ألف رجل معتادين على المناخ الذي سيقاتلون فيه، معززين بالتعاون المفيد والفعال من قبائل العربان المتاخمة للولايات، كفيلون، بمجرد ظهورهم المفاجئ في تلك الولايات، بإثارة هلعٍ يدفع حكام البربر الثلاثة، الذين ليس بوسعهم إبداء كثير مقاومة، إلى الاستسلام ربما دون قتال يُذكَر. وسرعة محمد علي المحسوبة بدقة تضمن عدم استطاعة عاهل مراكش إرسال النجدة التي ربما وعد بها جاره الجزائري في الوقت المناسب، وهي نجدة رغم كونها غير ذات أهمية أمام القوات العربية، فإنها يمكن أن تمثل إزعاجًا وصعوبات جمَّة من كل نوع أمام جيش أوروبي.

"لو كان مجد محمد علي ومصلحته لا يدفعانه لبذل كل ما في وسعه لتحقيق نجاح سريع لهذا المشروع، وكانت هناك حاجة لوجود ضمانات على تصميمه على هذا النجاح، فلن يستطيع الرجل أن يقدم ضمانة أكبر من قراره بوضع ابنه، إبراهيم باشا، على رأس قيادة جيشه. فهذا الوزير، استثنائي بين أبناء جلدته، وكان من شأن نشاطه وصفاته التي جعلته ضرورة لا يستغني عنها أبوه في مصر، أن

تجعلنا نخشى ألا يوافق محمد علي أن يستغني عنه وقد أوكل إليه كل تفاصيل الإدارة المدنية والعسكرية لولاياته، بعد أن بلغ منه النصب مبلغه وطعن في السن.

"تستطيع إذن أن نرى في تصميم الباشا أكبر ضمان على النجاح الذي يمكن أن يحققه".

"أما أحمد باشا الذي يقود الأعراب برًّا فهو ضابط خبير يتمتع، مثل قائده الأعلى، بثقة جنوده. وقد قام بحملات عديدة في إثيوبيا، وكذلك ضد الوهابيين في الحجاز.

أما القوات البحرية، فينتوي محمد علي أن يستخدمها كلها، وحتى يكسبها امتيازًا جديدًا على البحرية العثمانية، فقد أوكل قيادة كل سفنها إلى ضباط فرنسيين يخدمونه منذ ثلاث سنوات بوصفهم معلمين....

"على الإجمال، يرى محمد علي أن الولايات الثلاث ستكون قد خضعت بعد شهرين من انطلاق قوات الحملة. وهو راغب وآمِل في ألا يضطر لمعاودة القتال بعد إخضاعها، لذلك يتمسك هذا التمسك الشديد بحضور كبير ومؤثر للقوات على الأرض وفي البحر حتى يتيقن السكان المغاربة عند ظهورها بعدم جدوى أية مقاومة.(٤٠)"

لم تكن السلطات المخولة لميمو تسمح له بقبول شروط محمد علي دون العودة إلى باريس، ولكن ذلك سوف يتطلب توقفًا طويلاً للمفاوضات. لذلك، فبدلاً من الانتظار في مصر حتى مجيء رد حكومة الملك، قرر أودير أن يذهب بنفسه إلى فرنسا للحصول على الرد، فأبحر على متن الإكلييس في ٢٥ نوفمبر متجهًا إلى طولون.

بينما كان أودير يكافح الرياح المعاكسة للوصول إلى ساحل بروفانس، ظهر جيومينو على مسرح الأحداث في القسطنطينية. كانت تعليمات الوزير الصادرة

بتاريخ ١٠ أكتوبر قد وصلته يوم ١٩ نوفمبر، ولكنه لم يستطع أن يفتح الموضوع مع الريس أفندي إلا في أول ديسمبر. كانت المسألة دقيقة. وذلك أن إطلاع السفير للباب العالي، سنة ١٨٢٧، على القطيعة مع داي الجزائر لقي حينها تجاهلاً من الديوان الذي أعلن على لسان الريس أفندي عدم قبوله لهذا الإعلام. كانت الدولة العثمانية آنذاك غارقة في المسألة اليونانية، وربما يفسر نفور الباب العالي الطبيعي من القوى التي لعبت دور الوسيط هذا المسلك إلى حد ما. كان على جيومينو معاودة الكرة إذن، فاجتهد في إيضاح كل المميزات التي يحملها المشروع الحالي للباب العالي، حيث ربط بحنكة بين مسألة الجزائر ومسألة الولايتين الأخريين، موضحًا أن أوروبا تراهم متمردين على سلطة الباب العالي ومهينين لها بقرصنتهم. وركز على أن تلك الولايات على الرغم من كونها من أخصب ولايات الدولة العثمانية وأكثرها جدارة بتقديم المنتجات، والأموال، والمميزات العسكرية والبحرية، والموارد التي لا تنضب للباب العالي، فإنها لا تقدم للسلطة المركزية سوى عقيم العرفان، وداياتها يتصرفون كما لو كانوا سادة شبه مستقلين لا يربطهم بالسلطان سوى رابطة دينية محضة. ورغم ذلك ظلت تلك الولايات الثلاث جزءًا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، واستمر ورود أسماء حكامها في القوائم السنوية لتعيين أو تثبيت الحكام التي يصدرها السلطان. يحق للباب العالي إذن أن يقتص لنفسه ولأوروبا بأسرها من قرصنتهم، وأن يحل محل النظام القائم نظامًا يوفر ضمانات دائمة وفعالة لعدم تكرار التجاوزات التي أثارت الشكوى.

وتابع السفير قائلاً إنه من الضروري أن يتخذ الباب العالي قراره دون إبطاء؛ لأن فرنسا لقيت من الجزائر أضرارًا بلغت مداها فنفد صبرها على هذا الهوان. ولم تقف سوى الظروف السياسية غير المواتية حائلاً، حتى الآن، أمام فرنسا لاتخاذ التدابير المناسبة، بالتنسيق مع الباب العالي أو وحدها لو تعذر هذا التنسيق، لإنزال عقاب بولاية الجزائر يجعلها أمثولة، بل وقد يصل إلى حد تدميرها. ولكن الآن مع استتباب الأمن في الشرق، فقد قرر ملك فرنسا الانتقام من

الجزائريين انتقامًا مدويًا. ثم قال السفير ما نصه: "يجري الآن تحضير الاستعدادات اللازمة، ولن يستثنى شيء لتمكيننا من إنزال ضربة قوية، ضربة حاسمة لو لم يرِد الباب العالي نفسه الاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن مصالح هي له أكثر مما هي لأوروبا، وذلك بأن يتبنى، دون إبطاء، خطة سهلة التنفيذ وفيها إرضاء للجميع."

ثم عرض جيومينو الخطة بحنكة قائلاً: "لا يفصل مصر عن أراضي ولايات البربر سوى صحراء يسهل اجتيازها، ولديها جند ألفوا مكاره الحرب ألفةً لا يفت فيها مناخ صحراء البربر، لأنه نفس مناخ بلادهم. حملة من عدة آلاف من هؤلاء مدعومة بفرمان ممهور بالخط الشريف لعظمة السلطان تكفي لتنفيذ المشروع المقترح في فترة وجيزة."[٤١] وتعد الحكومة الفرنسية بتقديم أي تعاون قد يرغب فيه الباب العالي لدعم تلك الخطة، ولكن، لو تم رفض الخطة فلن يحرص جلالة الملك سوى على مصالحه، ولن يتوانى عن مهاجمة الجزائر برًا وبحرًا.

تلك كانت الاعتبارات التي رفعها جيومينو باقتدار إلى الريس أفندي. وعلى الرغم من حرص جيومينو الشديد على عدم إبراز دور محمد علي وعدم الإتيان على ذكر والي مصر إلا بسبب الوضع الجغرافي للبلد الذي يحكمه، فقد حاول الريس أفندي أن يعرف ما إذا كانت الخطة التي تقترحها فرنسا قد تم التنسيق حولها مع هذا الوزير. وأجابه جيومينو بأنه لا علم له بذلك، ولكن حكومة الملك أكدت له، عند توجيهه للباب العالي بهذه الخطة، حرصها الذي لا لبس فيه على احترام حقوق السيادة الخاصة بالسلطان.[٤٢]

وقد لخص جيومينو انطباعه عن هذا اللقاء الأول في رسالة بعث بها إلى بولينياك، وجاء فيها: "وعلى الرغم من تملك عادة التحفظ من الريس أفندي، فقد بدا مفتونًا بالخطة المقترحة. وكان يستمع بشغف لما سيجلبه تنفيذها من مجد وفائدة للباب العالي. وقد أقر، دون تردد، بالطابع المقيت لحكومات الولايات الثلاث، ومن عدم اتساقها مع السلم العام ومع مكانة عظمة السلطان. وقال إنهم ليسوا سوى إنكشارية، ولا يزالون موجودين رغم تبرؤ السلطان من هذه الميليشيا. وظل الريس

أفندي على موافقته لي فيما ذهبت إليه. ولم يُبد سوى اعتراضات قليلة على المشروع، سرعان ما تراجع عنها جميعًا دون عناء كبير. ولكنه قال فقط إنه يرى أنه من الأنسب، قبل سلوك طريق الحرب، أن يبدأ الباب العالي باتباع طريق الإنذار. فأجبته أن هذا الإنذار، حتى يؤتي ثماره، ينبغي له على الأقل من قوة ظاهرة تقف وراءه بادية الاستعداد لإنزال الضربة دون إبطاء لو ظل هذا الإنذار دون طائل. وفي النهاية تركت الوزير وهو على استعداد للدفاع عن المشروع لدى السلطان، وكان على اقتناع بأن هذا المشروع لو لم يتم تبنيه والبدء في تنفيذه، فإن النتائج المترتبة على ذلك، والمتمثلة في قرارنا بمهاجمة الجزائر وتدميرها لن يكون لها إلا أن تُنزِل أكبر إساءة بحقوق الباب العالي في أراضي البربر."[٤٣]

ورغم أن توجهات الريس أفندي كانت تبدو في صالحنا، فقد تبدلت تمامًا بعد ثلاثة أيام؛ حيث أبلغ هذا الوزير ترجمانَ سفير فرنسا أن الباب العالي لا يستطيع في الظروف الحالية أن ينظر في عرض حكومة جلالة الملك؛ حيث إن احتلال الجيوش الروسية لأراضي الدولة والمسؤوليات التي فرضتها عليها معاهدة أدرنة تستغرق كل اهتمام الدولة وكل مواردها، هذا فضلاً عن أنها لا تعرف ما إذا كان باشا مصر يمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مشروع كهذا وما إذا كان مستعدًا لتنفيذه، وهو مشروع أصعب ماديًا، بكثير، مما تعتقد فرنسا، ويرى الباب العالي أن الأفضل لحكومة جلالة الملك أن تنظر في تلك الصعوبات، وأن عملية من هذا النوع ينبغي حساب الوقت الذي ستستغرقه مقدمًا، وهو وقت يحسب بالسنين وليس بالشهور. أضف إلى ذلك أن الدين الإسلامي يمنع تبني الخطة المقترحة، واختتم برتو أفندي مقالته بأن الباب العالي راغب في إرسال مندوب إلى الجزائر، مصحوب بشخص آخر يبعثه السفير، وأنه على ثقة من أن هذا المندوب سوف يستطيع أن يحل الخلافات بين فرنسا وتلك الولاية بالسبل السلمية.[٤٤]

أظهرت تلك الكلمات أن الباب العالي لا يرى في إجمالي المسألة التي طُرحت، سوى مسألة الجزائر، وأنه يقترح، في تلك النقطة بالذات، وبدلاً من القيام بتحركات فورية، الدخول في مفاوضات. كان على جيومينو أن يغير نبرته إذن،

وقد فعل؛ حيث أجاب الريس أفندي بأن فرنسا ليست بصدد طلب وساطة الباب العالي لتسوية خلافها مع الجزائر، وأنها لا ترغب في أن توضع الإهانات التي أصيبت بها موضع المناقشة، أو أن يُنظَر إليها على أنها تلجأ لجهة خارجية للقيام برد تستطيع هي أن تقوم به بنفسها. وأضاف أنها بعد أن حزمت رأيها على وضع نهاية لمسألة الجزائر اقترحت على الباب العالي خُطة هي الأنسب لمصالح السلطان، فلو رُفضت تلك الخطة فإن فرنسا ستتصرف بموجب ما لها من حق. ولكن ما هي نتائج ممارسة هذا الحق كاملاً؟ "سوف ينتج عنه تدمير الجزائر، والذي يترتب عليه بالضرورة إرساء نظام حكم جديد على الساحل الإفريقي، وفي ذلك إسراع بالتنفيذ الكامل لمشروع متفق عليه منذ فترة طويلة في أوروبا، ويتمثل في طرد البربر، والاستعمار الأوروبي للبلاد الخصبة التي يحتلونها ويضطهدون أهلها. وسيجد هذا المشروع، بمجرد الشروع فيه ، الكثير من المتعاونين الذين سيرى غير واحدٍ منهم الفرصة سانحة أخيرًا لتحقيق الرغبة في الحصول على نقاط عسكرية وبحرية له على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وليس لدى فرنسا أي دافع شخصي لمعارضة ذلك"[٤٥]. أما بالنسبة لمرافقة مساعد فرنسي للمندوب الذي يقترح الباب العالي إرساله إلى الجزائر، فلم يكن باستطاعة السفير الموافقة على ذلك؛ لأن كرامة فرنسا لا تسمح لها بالتفاوض مع الجزائريين.

أثار هذا الرد الاضطراب في نفس الريس أفندي، ووصف جيومينو ذلك في رسالته، حيث قال: "شعر بمضاء حجتنا، ولكنه كرر، رغم ذلك، بعض اعتراضاته السابقة، ثم أشار، متناسيًا كل ما اعترف به هو نفسه من ضعف سلطان الباب العالي في أراضي البربر، إلى أن عظمة السلطان لديه وسائله الخاصة لتأكيد الطاعة له، وأن تلك الوسائل ناجعة بلا مراء. وقال إن الباب العالي يضع عينه على طاهر باشا، أحد قادة الأسطول العثماني في موقعة نافارين، حيث إن طاهر باشا ولد في أراضي البربر، وهو أفضل شخص لهذه المهمة، حيث يعرف نقاط القوة والضعف في الولايات، كونه قد حارب فيها من قبل، وسوف نقوم بإرساله

إلى الجزائر. ولتطمئنوا إلى نجاحه وتنفيذه أوامر عظمة السلطان. هذه الأوامر جاهزة ولو وافق السفير على خطتنا فسنستدعي على الفور من شوملا من نعتزم تخويله تلك المسؤولية." وعندما لام الترجمان الريس أفندي على تمسكه بعدم النظر سوى للجزائر في مسألة تشمل الولايات الثلاث دون تمييز أجابه: "لتطمئن، فإن هدفنا واحد، ولا نختلف سوى في السبل التي توصلنا إلى هذا الهدف. سوف يبدأ الباب العالي بالجزائريين."(٤٦)

كان من الواضح أن الباب العالي لا يريد تبني المشروع الفرنسي؛ لأنه لن ينفذ سوى بواسطة والي مصر الذي "يرغب الباب العالي في تقييد قوته لا زيادتها"- كما لاحظ السفير. ولكن خشية الباب العالي من أن يبلغ السيل الزبى بفرنسا فتتخذ قرارًا رسميًا بمهاجمة ولاية الجزائر وتدميرها وإحلال نظام جديد فيها، ومن تحالف محمد علي معها خدمةً لمصالحه، دفعته إلى اقتراح طاهر باشا بوصفه حلاً وسطًا. لم يكن بوسع جيومينو قبول هذا العرض، ولكن حرصًا منه على الاحتراز للمستقبل لم يرفضه واكتفى بقبوله شريطة موافقة حكومته عليه. أراد الريس أفندي أن يرى في هذا الرد نصف موافقة وأن يتخابث على السفير، فقال إنه سيأمر بانطلاق طاهر باشا إذا شاركه جيومينو الرأي في هذه المسألة ووعد، بأي طريقة كانت، بتقديم تسهيلات للمفاوضات التي ستُفتح مع الداي. وذكر السفير في تقريره أن الريس أفندي بعد ذلك "أطال اللغو في مشروع إخضاع الولايات على يد والي مصر، ولم يُبد بعض الوضوح سوى في العبارة التالية : 'يعلم السفير جيدًا حالة ونظام الدولة وعلاقات الحكومة مع الولايات البعيدة عن المركز بحيث سيتفهم أننا هنا بصدد واحد من تلك المشاريع التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً'."(٤٧)

في تلك الأثناء وصلت إلى القسطنطينية رسالة من مصر. فقد حمل البريد الذي غادر الإسكندرية في ٢٠ نوفمبر تقارير من أودير وميمو إلى السفير الفرنسي، مؤرخة ١٧ نوفمبر، تحمل أنباء تفيد بأن الوالي سوف يقوم بما طلبته منه

فرنسا بموافقة سيده أو بدونها. وسرعان ما غير الريس أفندي من لهجته، وعندما عاود الحديث عن اقتراحات الأمس لم يتحدث عن إرسال طاهر باشا إلى الجزائر إلا بوصفه مهمة خاصة بالباب العالي فقط ولأغراض خاصة به، ولم يعد يطلب تأييد السفير لها أو يجعل من موافقته الرسمية شرطًا لسفر هذا المندوب. كانت النقطة الوحيدة التي أراد استيضاحها كما قال هي معرفة ما إذا كان السفير لا يعارض في سفر طاهر باشا. كذلك تحدث مصطفى باشا، ساري عسكر عظمة السلطان وأقرب المقربين له، مع جوبير Jaubert بلهجة مشابهة. لم يكن من الصعب على جيومينو أن يستشف أن هذا التحول كان بتأثير الأخبار التي حمليها بريد مصر إلى الباب العالي، واستنتج أن :"اقتراحاتنا رفضت الآن من عظمة السلطان، وكل حججنا فشلت أمام غيرة الباب العالي وخشيته من محمد علي."[٤٨]

وقد ثبت أن السفير أصاب فيما اعتقد. فبعد أيام قلائل أطلع الريس أفندي سير روبرت جوردون، سفير بريطانيا العظمى، على المساعي الأخيرة له وأخبره بأن مطالب الكونت جيومينو قوبلت بالرفض، والسبب الأساسي في ذلك هو اعتقاد الباب العالي أن البلاط الفرنسي قد عقد بالفعل اتفاقًا سريًا مع والي مصر حول مسألة البربر، وهو اتفاق من الواضح تعارضه مع مصالح السلطان وحقوقه السيادية.[٤٩]

وهكذا فشلت المفاوضات التي أوكل بها الكونت جيومينو. فالباب العالي الذي يتخوف من طموحات محمد علي لم يرد أن يقدم له الدعم ورفض الخطة التي اقترحتها فرنسا ورفض معها الاستعانة بقوات والي مصر. ففي خضم حمى الإصلاحات التي كانت تمر بها الدولة العثمانية متمسكة برؤى المستقبل ومباهية بإعادة إحياء تعيد معها استغلال قوتها الداخلية، كان اهتمامها منصبًا، بطبيعة الحال، على كسب الوقت وإبقاء الحال على ما هو عليه قدر الإمكان حتى تحين اللحظة التي تعود فيها قادرة على التحرك. كان هذا هو المنظور الذي اقترحت من خلاله بعثة طاهر باشا. كان جيومينو قليل الثقة في نجاح هذا المفاوض، فاقترح

سبيلاً ثالثًا، أكثر جاذبية في عينيه هو، ويتمثل في مهاجمة فرنسا للجزائر بقواتها هي. وفي ذلك قال لبولينياك :"سوف يعود النجاح عليها ببريق أكبر، ويمكن أن ندمج تلك الوسيلة مع تعاون محمد علي الذي سوف يتسلم الجزائر منا بعد أن يكون قد أخضع طرابلس وتونس. وبذلك يتم، بكثير من المجد للملك، مشروع انتقام أوروبا من البربر وإعادة الأمن إلى هذه البحار."(٥٠) لم يكن هذا الاقتراح – كما سوف نرى – خلوًا من التأثير على القرارات التي سيتخذها الأمير بولينياك فيما بعد.

وأبَت سلسلة من موجات سوء الأحوال الجوية والعواصف إلا أن يصل أودير إلى طولون في ٢١ ديسمبر، رغم أنه غادر الإسكندرية في ٢٩ نوفمبر. وبالإضافة إلى الرسائل التي بعث بها ميمو إلى بولينياك وإلى تقريره الذي رفعه إليه، بعث له بخطاب سري جاء فيه: "فيما يتعلق بالبوارج لا أبالغ إذا قلت – بناءً على قناعتي الشديدة القائمة على مقابلاتي اليومية، والتي جعلتني أسقط أي فائدة لأي منطق يمكن تخيله – إنها الشرط المطلق للباشا، وإنه لن يصدر أوامره بانطلاق الجيش إلا بعد أن يراها تدخل ميناء الإسكندرية؛ لأنه لا يريد أن يظهر أسطوله دون مدافع بعيدة المدى. وقد أعد الأطقم المصرية للصعود إليها بمجرد وصولها." ثم تطرق إلى المشروع في مجمله فقال: "قناعتي اليوم، وأقولها صراحةً، أن لا أحد أقدر على إخضاع البربر أسرع ولا أقل كلفةً من والي مصر، ولا أستطيع أن أخفي، بعد أن اطلعت على معلومات عن هذا المشروع، أن جيشًا فرنسيًا سوف يواجه عقبات جسامًا، مرعبة، وربما يستحيل التغلب عليها. أرى، في عبارة واحدة، أن تعريض جيوشنا لمثل تلك الصعاب التي لا تتغلب عليها، نظرًا لطبيعتها، شجاعة ولا مهارة، يعتبر مخاطرة جسيمة، فضلاً عن أن التجهيزات والاستعدادات تستلزم نفقات تفوق الخمسين مليون فرنك وتستغرق زمنًا لا يعلم أحد مداه. محاصرة الجزائر برًا واقتحامها عملية سهلة، حسب القواعد العادية للحرب، لكن الاستمرار في حرب ذات طبيعة أخرى، حرب شرسة ودموية، ضد القبائل

العديدة التي سوف تزعجنا بغاراتها دون هوادة تستلزم قوات ضعف أو ثلاثة أضعاف قواتنا، وسوف تجبرنا على سحب كل إمداداتنا من كل نوع من الخارج." [٥١]

وصلت تلك الرسائل والتقارير والوثائق إلى الأمير بولينياك في ٢٦ ديسمبر. [٥٢] فهل يتمسك الوزير الذي قاد المفاوضات حتى الآن مع محمد علي عبر زملائه، بطلب التعاون مع والي مصر وفقًا للشروط التي حددها هذا الأخير، أم يتنازل عن هذا المشروع الذي يشعر بصعوبة كسب تأييد الوزراء الآخرين له؟ لن يجيب عن هذا السؤال سوى ظروف السياسة الدولية. فعلى الرغم من أن معاهدة سلام أدرنة جعلت خطة تقسيم أوروبا التي كان قد وضعها في أواخر شهر أغسطس خطة هشة، لم يفقد بولينياك الأمل في التوصل إلى إعادة تشكيل للتوازن الأوروبي بما يخدم مصلحة فرنسا، وبالاتفاق المباشر مع روسيا. وقد أرسل له دي مورتمار de Mortemart ما أسر له به القيصر في ٣ نوفمبر في سان بطرسبرج، حيث كتب له السفير: "لقد أسر لي بأن النمسا قد عرضت عليه مشروعًا لتقسيم الدولة العثمانية، تستبعد منه فرنسا، عرضته عليه النمسا قبل معاهدة أدرنة، ولكنه لم يلق له بالاً، وأن لجلالة الملك أن يطمئن إلى أن القيصر لن يدخل في أي اتفاقية من هذا النوع دون صديقه المخلص الوفي، وأنه يحث الملك على الاهتمام بما سيترتب على انهيار الدولة العثمانية الذي يمكن أن يحدث بين لحظة وأخرى، رغم حرصه على الاحتفاظ بجار لين العريكة." وأضاف الوزير أن الإمبراطور متأكد من تأييد بروسيا للرؤى الحكيمة التي يتقاسمها مع الملك. [٥٣]

وقد رد بولينياك على هذه المساعي الأولى، ولكن في كثير من الغموض مستخدمًا شفرة خاصة في التراسل مع السفير فقدت فيما بعد، حتى أننا لم نعد نستطيع التعرف على تفاصيل المفاوضات. ولكنها كانت تتعلق، بلا شك، بمساعدة حكومة الملك للقيصر على فرض حمايته على جزء من ممتلكات السلطان في أوروبا في مقابل مساعدة روسيا لفرنسا على الاستيلاء على بلجيكا. [٥٤] إعادة تشكيل الأوضاع هذه لا يمكن أن تُفرَض على أوروبا دون انتشار واسع للقوات،

يستحيل معه الاستغناء عن جزء من الجيش الفرنسي للإلقاء به في مغامرة عبر البحار، طالما كانت هناك فرصة لنجاح المشروع. وعندما عاد أودير إلى فرنسا في أواخر شهر ديسمبر لم يكن بولينياك قد تلقى بعد إجابة القيصر على الاقتراحات التي طرحها عليه. وهو ما جعله يحسم رأيه بقبول عرض محمد علي وعرض شروط الباشا على مجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليها.

ولكنه سرعان ما اصطدم بمعارضة شرسة من زملائه. وقد كتب الكونت دي جيرنون رانفيل de Guernon-Ranville في مذكراته[٥٥] تعليقًا على هذا الاجتماع جاء فيه: " فيما يتعلق بالعرض الذي طُرِح علينا بخصوص تلك المسألة، فقد صُدِمنا أنا وكورفوازييه[٥٦] Courvoisier باقتراح التنازل الغريب عن أربع من بوارجنا لوالي مصر. وذاك أنه إلى جانب ما ينجم عن ذلك من إضعاف لبحريتنا فقد شعرنا بأن إبحار سفن، لطالما رفعت علم فرنسا النبيل، وهي ترفع علمًا آخر، يحمل بعض الانتقاص من كرامتنا، وكنا نفضل أن ندفع له المزيد من المال دون أن نسلمه أية بارجة. كان هناك ترحيب بتلك الفكرة[٥٧] التي سرعان ما أيدها وزير الحرب[٥٨] وديشابرول[٥٩]."

وخلف رأس حربة المعارضين، كان وزيرا الحرب والبحرية، بورمون ودوسيه d'Haussez، قد حزما أمرهما على مواجهة مشروع بولينياك بمعارضة شديدة. فبورمون، الذي كان يرى في حملة الجزائر فرصة لتحقيق مجد شخصي، كان قد رفع لتوه تقريرًا إلى الملك قال فيه، بعد أن استعرض ضرورة مهاجمة الجزائر ووسائل تنفيذ هذا الهجوم أنه :"عندما تقع الجزائر في قبضة فرنسا يمكن استبدالها بأجزاء من أراضٍ أكثر فائدة لنا وبما فيه مصلحتنا، أو يمكن حتى تسليمها لمحمد علي على أن يدفع ثمنها على دفعات تفوق نفقات الحملة بكثير، أو أن نحصل في مقابلها على امتيازات في العلاقات التجارية التي يسعى لإقامتها مع فرنسا."[٦٠] من الواضح أن والي مصر، في هذا المشروع، لا يأتي سوى في المرتبة الثانية، وبوصفه مستفيدًا محتملاً من غزو الجزائر وليس كمنفذ لها بحال

من الأحوال. أما بالنسبة لدوسيه الذي كان دروفيتي قد أطلعه على كل شيء، والذي كانت البوارج تحت إمرته بوصفه وزيرًا للبحرية، فقد كانت معارضته لتسليمها غير قابلة للمساومة.

كان على بولينياك أن ينحني في البداية لعاصفة المعارضة التي أبداها زملاؤه ليصل معهم إلى الاتفاق على منح والي مصر هبة بمبلغ ثمانية ملايين فرنك بوصفها بديلاً عن البوارج التي رُفِض تسليمها له. ولكن الظن بأن هذا الوزير الصلب في تصميمه قد سلم بهزيمته من أول جولة يعني أننا لا نعلم معدن هذا الرجل على حقيقته. ففي الاجتماع التالي للمجلس جاء بولينياك حاملاً مذكرة بديعة الصياغة، أعلن فيها أن المراسلات الجديدة القادمة من مصر لا تحمل أي أمل في أن محمد علي يمكن أن يتنازل عن مطلبه بالحصول على أربع بوارج للقيام بحملة على ولايات البربر، وأن يحصل في مقابلها على الثمانية ملايين فرنك التي اقترح الملك أن يقدمها له.

سعى بولينياك إلى تبديد مخاوف زملائه فقال: "قامت الاعتبارات التي استند إليها رفض حكومة جلالة الملك تسليم عمارات الدولة البحرية إلى محمد علي، في الأساس، على عدم ملاءمة تسليمه ضمانًا من هذا النوع دون وجود أي ضمان مؤكد لتنفيذ خططه ونجاحها. ولنا أيضًا أن نخشى الانطباع الذي ستتركه داخل فرنسا مغادرةُ أربع بوارج ملكية وتسليمها لقوة أجنبية للقيام بمشروع ليس هناك من مؤشر، حتى الآن، على فائدته وأهميته. على أن هناك سبيلاً للتخلص من هذين الاعتبارين السلبيين، ويتمثل في عدم تسليم محمد علي البوارج التي طلبها إلا بعد أن يكون مشروعه قد بُدئ في تنفيذه بالفعل ومر بمرحلة لا بأس بها، ليكون ذلك ضمانًا لعدم تراجعه من جانب، وكذلك لتصبح فرنسا وأوروبا، من جانب آخر، قادرين على التعرف بوضوح على المكاسب التي ستنجم عن تدمير ولايات البربر والسياسة الرفيعة والكريمة التي اتبعها ملك فرنسا والتي كانت وراء تقديم هذه المساعدة."

وتابع الوزير قائلاً: " وفق هذا الترتيب سنقول لمحمد علي إن البوارج التي يرى أنها لا غنى عنها لإخضاع الجزائر لن تلزمه في غزو طرابلس، وإن هذه البلدة ستقع في يديه دون مجهود يذكر بمجرد ظهور جحافل جيشه التي ستتخذ طريق البر، وإن المصاعب لن تبدأ إلا في تونس، وإن فرنسا ستلتزم بإيصال البوارج الأربع التي طلبها محمد علي إلى هناك بمجرد ظهور إبراهيم باشا فيها، ولكن حتى توافق فرنسا على هذا الشرط، من الضروري أن تبدأ الحملة على الفور حتى يساعد دويها ونجاحها الأول على تسهيل تسليم البوارج الملكية." واختتم بولينياك كلمته باقتراح أن يكون البند المتعلق بالبوارج الأربع في الاتفاقية بندًا سريًّا، يكتب على الأساس الذي وضحه للمجلس، وأن يضاف إلى الاتفاقية المزمعة، وأن يحل، في التنفيذ، محل البند المتعلق بهبة الثمانية ملايين."[٦١]

وعلى الرغم من إصرار الوزير لم يوافق المجلس على المذكرة التي صاغها حول تسليم البوارج الأربع، ولا على مشروع البند السري الذي يتم بموجبه هذا التسليم. احتدم النزاع، وذهب دوسيه إلى أقصى مدى ممكن، حيث وصف البند المتعلق بتسليم البوارج بأنه "مخجل"، وانتهى به الأمر إلى أن أعلن للملك رفضه لتنفيذه والتماسه أن يقبل جلالته استقالته لو تمت الموافقة على هذا البند.[٦٢] وأيد بورمون زميله بحرارة. انتهى الأمر برفض تسليم البوارج، والذي يعتبر حجر الزاوية في الاتفاق مع الباشا، فلم يكن أمام بولينياك سوى الالتزام بالحصول على موافقة الملك على فتح اعتماد بثمانية وعشرين مليون فرنك، عشرون منها يتم إقراضها إلى محمد علي بدون فوائد، بينما تمنح له الثمانية الأخرى على سبيل الهبة لتمكينه من بناء أو شراء البوارج الأربع التي يراها ضرورية لزيادة حجم أسطوله."[٦٣]

لم يبق سوى كتابة مشروع الاتفاقية التي سيبرم بموجبها الاتفاق مع محمد علي. تضمن نص الاتفاقية سبعة عشر بندًا.[٦٤] ونقرأ في هذه الوثيقة أن والي مصر يلتزم "بإرسال حملة على ولايات البربر الثلاث طرابلس، وتونس، والجزائر،

تهدف إلى تدمير النظام القائم فيها حاليًا لتحل محله، تحت تبعية السلطان، إدارة مشابهة لتلك القائمة في مصر"، وأن يدفع جزية مماثلة عن تلك الولايات إلى الباب العالي (بند ١). تتكون الحملة من ٤٠ ألف رجل تحت قيادة إبراهيم باشا (بند ٢). تستمر الحملة حتى إخضاع الجزائر (بند ٣). تقرض فرنسا الباشا عشرين مليون فرنك (بند ٤). أما البند ٥ المتعلق بتعويض محمد علي عن البوارج التي رفض تسليمها له، فقد أعيدت كتابته ثلاث مرات، وجاء نصه المعتمد على النحو التالي: "بما أن زيادة حجم البحرية المصرية من شأنه أن يسهم بشكل فعال في ضمان نتائج الحملة، فإن فرنسا ملتزمة بأن تضع تحت تصرف محمد علي مبلغ ثمانية ملايين فرنك تستخدم إما في الشراء الفوري لأربع بوارج إذا ما استطاع أن يجد من يبيعها، أو يقوم ببناء وتجهيز هذا العدد في الموانيء الفرنسية حيث ستوفر له كل التسهيلات في هذا الشأن." ونصَّت البنود التالية على إرسال فرنسا، عند الحاجة والطلب، ضباطًا من سلاحي المهندسين والمدفعية لمساعدة إبراهيم باشا (بند ٦)، وأن يكون لإبراهيم سلطة طلب اقتراب الأسطول الفرنسي الراسي أمام الجزائر أو ابتعاده، حسب الفائدة التي يراها لازمة لنجاح الحملة (بند ٧)، وأن تبذل فرنسا مساعيها الحميدة لدى كل القوى لمصلحة محمد علي لو احتاجها أثناء القيام بحملته (بند٨). في مقابل هذه المساعدة وتلك الحماية يلتزم محمد علي بالقضاء على القرصنة في ولايات البربر وبتحرير كل العبيد المسيحيين الذين يعثر عليهم هناك (بند ٩)، وأن يحترم ويحمي أشخاص وممتلكات الرعايا الأجانب المقيمين في الولايات (بند ١٠)، وأن يحافظ على الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأجنبية حاليًا في تلك الولايات (بند ١١)، وأن يعامل كل الدول، في المستقبل، على قدم المساواة في تلك الولايات (بند ١٢)، وأن يقوم بإلغاء كل جزية، أو هدايا، أو هبات، أو عطايا أخرى تقدمها الحكومات الأجنبية، أو مندبوها، حاليًّا للبربر (بند ١٣)، وأن يعيد إلى الدولة العثمانية حامياتها التي سيتم استبدالها بحاميات مصرية أو بميليشيات من أبناء تلك البلاد، وأن يقوم بتدمير كل تحصينات الجزائر على البحر (بند ١٤). واشتملت البنود من ١٥ إلى ١٧، على اعتراف الباشا

بحقوق فرنسا الخاصة في الولايات وكذلك بممتلكاتها على ساحل الجزائر، وتعويض الرعايا الفرنسيين والرعايا المتمتعين بحماية فرنسا عن الخسائر التي لحقت بهم(٦٥).

تم إرسال مشروع الاتفاقية إلى ميمو وأودير مصحوبًا بتعليمات مفصلة تفصيلاً دقيقًا ومؤرخة ٧ يناير ١٨٣٠. وقال الوزير إن والي مصر وضع ثلاثة شروط رئيسية لإرسال حملة على الولايات وهي: منح فرنسا إياه أربع بوارج، ودفعها مساعدات تقدر بعشرين مليون فرنك، والوعد بحماية الملك. وقد أجيب محمد علي تمامًا لشرطه الثاني، بيد أن الحكومة رفضت منحه البوارج، وكان على المفاوضين بذل كل ما في وسعهم لحمل محمد علي على التنازل عن مطلبه في هذا الصدد. ولم تكن تعوزهم في ذلك المبررات؛ حيث إن فرنسا لا تملك بوارج حديثة مثل تلك التي يطلبها الباشا، كما أنها لا تستطيع أن تسلمه بوارج قديمة حيث إن في ذلك شهادة دامغة على تواطؤها معه، وهو ما يقوض الصبغة الإسلامية الصرفة التي أرادها الباشا لحملته؛ هذا فضلاً عن أن إنجلترا قد تمتعض من ذلك، كما أن الكرامة الفرنسية تأبى أن يحل علم آخر محل العلم الملكي الذي رفرف من قبل على إحدى السفن. وأخيرًا، فإن لفرنسا الكثير من المصالح التي عليها حمايتها على سواحل بعيدة بحيث تفي أساطيلها بالكاد للقيام بتلك المهمة، فضلاً عن أن الأوضاع الحالية في أوروبا لا تسمح لها بأن تسحب من أساطيلها قوة بهذا الحجم الذي يُطلَب منها التنازل عنه.[٦٦] أما بالنسبة لتسليح سفن راسية بالفعل في موانئ المملكة فلا مجال لذلك؛ لأن تلك العملية لا يمكن البدء فيها، حتى بأقصى درجات التعجل، إلا في أواخر يناير، وبالتالي لن يستطيع الوالي استقبالها في الإسكندرية إلا في أواخر شهر إبريل، أي بعد التاريخ المحدد لمغادرة الحملة بوقت طويل(٦٧).

وقال الوزير، ولكن ما هي الفائدة التي يمكن أن تعود بها تلك البوارج على محمد علي؟ أهي لنقل الحملة؟ إن كان ذلك فإنها لن تصل إلا في وقت متأخر، كما أنها تحتاج، عند وصولها؛ إلى تجهيزها لهذا الغرض. ولو كان الأمر لا يتعلق

كثيرًا بمشاركتها في الحملة فعليًا ولكن، وهو الاحتمال الأكبر، أن تساهم في زيادة حجم البحرية المصرية، وهي أحد طموحات الباشا، فعند فرنسا حل جاهز، حيث عرضت أن تمنح الوالي تكاليف بناء البوارج في موانيها مع تقديمها كل التسهيلات اللازمة، لتُبنَى على الهيئة والطراز الذي يروق له. ولهذا السبب وافق الملك على تقديم منحة بثمانية ملايين فرنك لمحمد علي. وبمجرد أن يوقع على الاتفاقية فسوف يكون هذا المبلغ تحت تصرفه، وللباشا حرية التصرف فيه سواء بشراء البوارج مباشرة إذا وجدها جاهزة لدى بعض القوى التي تريد التخلص منها، أو أن يقوم بتصنيعها في الورش الفرنسية التي ستسلمها له كاملة التسليح والتجهيز بسعر مليوني فرنك للواحدة. وقال الوزير للمفاوضَين: "ستضيفان أننا راغبون في أن تتطور قواته البحرية تطورًا كبيرًا، وأن ذلك من اهتماماتنا، وأننا سنكون دائمًا على استعداد لتأييد تنفيذ كل خططه في هذا الصدد، ولكن من الضروري أيضًا ألا يصر في هذه اللحظة على ما يستحيل علينا تقديمه له، وأن يقبل المقابل الذي نقترحه، وألا يقطع، بتعجل وتصلب لا محل لهما، الروابط التي بدأت تتكون بيننا، والتي سيكون أفضل وأشرف تعزيز لها بين حكومتينا، هذا المشروع النبيل الذي نريد أن نراه له منفذًا."[٦٨]

تبقى مسألة حماية محمد علي. كان باستطاعة المفاوضَين تقديم الرد الشافي للباشا في هذا الصدد. وقال الوزير"حماية الملك مضمونة له لو قابل استياءً بعد مشروعه سواء من الباب العالي أو من أية قوة أخرى."[٦٩] كانت إنجلترا، في واقع الحال، الدولة الوحيدة، بخلاف تركيا، التي يمكن أن تعترض على الحملة. ولكن بولينياك أكد أنها لن تبدي تشككًا إلا في الأيام الأولى فقط، ولمجرد أنها لا تعرف هدف الحملة ولا حدودها. ولكن بمجرد أن تنجلي الأمور في هذا الصدد، فسيؤيد الرأي العام في إنجلترا، كما في فرنسا، الباشا أيما تأييد.[٧٠] بيد أن الضمان الأكثر مضاءً ضد تدخل إنجلترا يتمثل في التعجيل بانطلاق إبراهيم باشا، فبمجرد مغادرة الحملة للإسكندرية ماذا تستطيع أن تفعل انجلترا سوى القبول بالأمر الواقع

والتغاضي عنها؟[٧١] وأضاف الوزير، أيًا كان الأمر، "فإن الحكمة تقتضي أن تتحاشيا في الشروط المكتوبة التي قد توقعانها، والتي تتعلق بالمساعي الحميدة التي ستبذلها فرنسا لدى الدول الأجنبية لصالح والي مصر، كل ما من شأنه أن يجبرنا على الدخول في حرب مع انجلترا، إن هي سعت، عكس كل الاحتمالات، إلى وقف مشروع الباشا من جهة البحر. فمن حسن السياسة ألا يضع المرء نفسه في وضع يجبره فيه تحرك قوة أخرى على الدخول في حرب لم يعمل حسابها رغمًا عنه، بل يجب في أمور من هذا النوع الحفاظ دائمًا على مساحة لحرية الحركة. كذلك لا تسمحا بأن يرد في الاتفاقية سوى التعبيرات المطاطة، وإذا دعت الضرورة فلتوحيا للباشا بأن أي بنود أكثر تفصيلاً لن تؤدي سوى إلى جرح مشاعر السلطان أو إنجلترا لتستثير بذلك، ودون داعٍ، مخاطر نرغب في تحاشيها."[٧٢]

أما بالنسبة للباب العالي فالاحتمال ضعيف جدًا أن يستطيع، في ظل حالة الإنهاك التي يمر بها، أن يتدخل لمنع الحملة. ودون حتى أن ينتظر رد الباب العالي على الاقتراحات التي حملها إليه جيومينو كتب بولينياك "سوف نخبر السلطان بأننا قد حزمنا أمرنا على استخدام قوة محمد علي لحل خلافاتنا مع الجزائر، وأننا قد راعينا، بوازع ديني، في كل الترتيبات التي قمنا بها بهذا الشأن، كل حقوق الباب العالي، بل واشترطنا أن تدخل الولايات المفتوحة تحت السيادة المباشرة للباب العالي وأن تدفع جزية سنوية، وأننا بعد أن اتخذنا كل تلك الاحتياطات نعتقد أن لنا أن ننتظر ألا يضع الباب العالي أية عقبة أمام نفاذ الحملة المصرية، وأننا، في النهاية، لن ننظر إلا بعين الاستياء الشديد لأية معارضة من الباب العالي لتلك الحملة ولأي عمل يقوم به ضد الباشا بسبب هذا المشروع الذي سيقوم به بالتنسيق معنا أو نتيجةً لقيامه به."[٧٣]

حُمِّل دروفيتي تلك التعليمات ليحملها إلى طولون ويسلمها شخصيًا إلى الكابتن أودير. ومما أيد توجهات الوزير أن القنصل السابق أطلع أودير على أفكار

الحكومة كما أعطاه، بحماس، كل التعليمات والتفسيرات الكفيلة بتسهيل نجاح مهمته.(٧٤) وغادر دروفيتي باريس في ٧ يناير ١٨٣٠.

بعد سفره بيومين وصلت من القسطنطينية رسالة كانت قد انطلقت منها في ١٣ ديسمبر، وحملت إلى بولينياك أخبار جيومينو فيما يتعلق بالاقتراحات التي عرضها على الباب العالي والرد الذي تلقاه عليها، والذي تمثل في رفض الباب العالي إصدار الفرمان المطلوب واقتراحه إرسال طاهر باشا إلى الجزائر. اطلع مجلس الملك على محتوى تلك الأخبار في ١٠ يناير، وقرر الذهاب إلى ما هو أبعد. ألم يقل الريس أفندي للسفير "إننا هنا أمام واحدٍ من تلك المشروعات التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً"؟ ورأى المجلس في تلك الكلمات موافقة ضمنية على الحملة المزمع قيام الباشا بها. وتم إخبار ميمو وأودير بهذا القرار.(٧٥) فليطلعا الوالي إذن على رفض الباب العالي وعلى أن الباب العالي ربما أطلع قوىً أخرى على المشروع، وذلك لحثه على التعجيل بانطلاق الحملة، وليضيفا أن الباشا يستطيع الاطمئنان إلى أن الملك لن يألو حماية له وأن " دولة كبرى مثل فرنسا لا تقطع على نفسها وعود المساعدة والدعم والتدخل بسهولة، وأن مجرد تنسيقنا وانخراطنا معه في مشروع ما من شأنه أن يرسخ علاقاتٍ لا تستطيع أي ظروف طارئة إلا أن تعلي قيمتها وتزيد صلابتها."(٧٦)

لم تكن تلك مجرد كلمات جوفاء. فقد تلقى جيومينو الأوامر بإعلام الباب العالي بأن فرنسا قد قررت ألا تلتفت سوى لمصالحها وحزمت أمرها على إنهاء مسألة الجزائر بمفردها أو بالتنسيق مع محمد علي. وعلى الوزير أن يحرص، على وجه الخصوص، على إبقاء حكومة الدولة العثمانية على الحياد ومنع اتخاذها أي إجراء ضد محمد علي.(٧٧) أما بالنسبة للأميرال دي رينيي de Rigny الذي كان قائدًا للبحرية الفرنسية في المشرق، فقد تم إطلاعه على أن حكومة الملك قد قررت تأمين الحماية التي قد يحتاجها الباشا أثناء القيام بمشروعه. وكتب الوزير قائلاً: "لتحقيق هذا الغرض عليك أن تتخذ الاستعدادات اللازمة، بالتنسيق مع الكونت

جيومينو، حتى تكون على علم بأية حملة تريد مغادرة البوسفور والتوجه إلى مصر. فلو قام أسطول تركي باتخاذ هذه الوجهة فعليًا عليك متابعته والاتصال بقائده واستخدام كل حجة كفيلة بإقناعه بأن يعود من حيث أتى. وإن اقتضت الحاجة فلتستخدم لغة التهديد والوعيد. . وأخيرًا، ودون أن يغيب الأسطول العثماني عن نظرك، لو أراد هذا الأسطول أن يقتحم ساحل الإسكندرية أو أن يهاجم القوات البحرية والبرية المصرية المنطلقة في الحملة على البربر، فعليك منع مثل هذا الصدام."[٧٨]

لم تختلف تلك التعليمات كثيرًا في جوهرها، عن تلك التي أعطيت قبل ذلك بسنتين للأميرال دي رينيي نفسه، تنفيذًا لمعاهدة لندن، والتي كان عليه بمقتضاها أن يمنع أي صدام بين الأتراك واليونانيين، وكانت نافارين هي النتيجة. لم يكن بولينياك إذن يخشى أن يتعرض لنتيجة مماثلة بتوفيره حماية فرنسا لمصر. ولكن تحركاته لم تتوقف عند هذا الحد. كان الرجل واثقًا من عدالة قضيته، فقرر الحصول على دعم القوى الملكية الرئيسية في أوروبا لمشروعه.

رغم أن المفاوضات مع محمد علي استمرت طيلة ثلاثة أشهر، فقد حوفظ على سريتها التامة ولم يتسرب عنها شيء في باريس. وما ذاك لأن إنجلترا تخلت عن حذرها – فذاك مستحيل عندما يتعلق الأمر بمصالحها – ولكن لأن اهتمامها كان منصبًّا، في تلك الفترة، على مشروعات الاستقلال التي عزيت إلى والي مصر أكثر من اهتمامها بغزو ولايات البربر. فمنذ شهر أغسطس ١٨٢٩، وفي نفس الفترة التي أطلع فيها باركرBarker قنصل إنجلترا في الإسكندرية بلاطه على وجود مشروع دروفيتي لفت القنصل انتباه اللورد أباردين Lord Aberdeen للهجة التي يتبعها قنصل فرنسا السابق؛ حيث قال إن دروفيتي لا يتوانى في تعليل الباشا بالأمل في الارتكان إلى صداقة حكومة فرنسا ومساعدتها الفعلية عندما يستشعر الحاجة إليها[٧٩]، وتلك اللحظة هي اللحظة التي يستشعر الباشا أنها ملائمة للخروج

على طاعة السلطان وإعلان نفسه حاكمًا مستقلاً.[80] ومن جهة أخرى، فقد لاحظ السفير البريطاني في باريس، اللورد ستيوارت، لورد روز ثاي، تنقلات دروفيتي الكثيرة واجتماعاته المتكررة مع الأمير دي بولينياك. وفي ١٢ أكتوبر أرسل إلى بلاطه الملكي مقالة نُشرت في جريدة "لو كونستيتوسيونيل Le Constitutionnel" كتبها، كما قال، القنصل العام السابق، وفصَّل فيها كل الموارد والقوات العسكرية لباشا مصر. واختتم كاتب المقال مقاله بقوله: "جيش بهذا التكوين جعلته حملات إبراهيم باشا على الوهابيين واليونانيين على أُلفةٍ كبيرة بأهوال الحرب ومشاقها، يجعل من محمد علي سيدًا لمصيره ولمصير مصر. سوف يستقل ذاك البلد وينشئ مملكة منفصلة في يوم موعود بسياسته ليعتلي عرش البطالمة. أي ظروف أكثر ملاءمة يمكن أن يكون بانتظارها أكثر من الظروف الحالية؟"[81] وأضاف اللورد ستيوارت معلقًا أن دروفيتي يصور محمد علي متأثرًا في سلوكه، إلى حد بعيد، بنصائح قوى التحالف،[82] ومن هنا تعين على ممثلي تلك القوى في مصر ألا يهتموا فقط بالمسائل التي من شأنها التأثير على مصالح حكوماتهم، بل من المحتمل جدًّا أن يسعوا إلى تحديد مدى وحدود طاعة الباشا للأوامر التي قد يتلقاها من الباب العالي.[83] لم يكن لتلك المعلومات الواردة من فرنسا ومن مصر إلا أن تثير اهتمام وزارة الخارجية البريطانية. لذلك طلب وزير الخارجية من اللورد ستيوارت أن يخبره إلى أي مدى كانت اللهجة التي اتبعها دروفيتي مع الباشا نابعة من أوامر صادرة من بلاطه.[84] وحاول ستيوارت أن يسأل بولينياك ودروفيتي نفسه عن تلك المسألة فلم يظفر منهما بنتيجة، فما كان منه إلا أن استنتج، ربما في شيء من التسرع، أن الخطط السرية للباشا، والتي أشار إليها القنصل باركر، لم تلق تشجيعًا من الحكومة الفرنسية.[85]

وهكذا، فعلى الرغم من أن السفير البريطاني انتبه إلى العلاقات التي انعقدت بين فرنسا ومصر، فإنه لم ينجح في اكتشاف المفاوضات التي بدأت مع الباشا

بهدف غزو ولايات البربر. غير أن هذا المشروع الذي كان لا يزال الغموض يكتنفه في باريس، لم يعد بالسر الخافي على أحد في الشرق؛ إذ انتشرت أخباره في مختلف موانئ شرق البحر الأبيض المتوسط. بل ونشرت جريدة كورييه دي سميرن Courrier de Smyrne المشروع، ولكن دون ذكر شروطه بالطبع، واستنتج ميمو، بالتأكيد، أن الخطة عُرفت في كل بقاع المشرق تحت اسم مشروع دروفيتي.(٨٦) لم يكن هناك ما يمكن أن يحول دون تسرب الأخبار إلى الشرق عن طريق الصحف. ففي نهاية نوفمبر نشرت جريدة سيمافور Sémaphore التي تصدر في مرسيليا رسالة من الإسكندرية حول هذا الموضوع.(٨٧) وفي ٢٥ ديسمبر ١٨٢٩ نشرت كورييه فرانسيه Courrier Français بدورها رسالة خاصة من كانيه Canée مؤرخة ٢٥ نوفمبر تحدثت عن وصول شخصية "مقربة" من الجنرال جيومينو(٨٨) إلى الإسكندرية بهدف حث محمد علي على ضم ولاية الجزائر إلى حكمه. وأوردت الصحيفة بعض التفاصيل، ومنها أن الباشا سوف يكوِّن جيشًا قوامه ٣٠ ألف رجل لهذا الغرض، مدعومًا بالبحرية الفرنسية، وأنه سوف يهاجم أولاً ولايتي طرابلس وتونس، وأن فرنسا سوف تقدم له مساعدات مالية... باختصار انكشفت النقاط الرئيسية في المفاوضات الجارية.

حمل لورد ستيوارت هذا العدد من الجريدة وتوجه لمقابلة بولينياك طالبًا منه تفسيرًا لما جاء به. بيد أن الوزير، وعلى حد قول السفير البريطاني، نفى صحة هذا الخبر وأكد أنها أول مرة يسمع فيها إشارة إلى مشروع كهذا، وأكد أن دروفيتي لم يعرض أبدًا مشروعًا من هذا النوع، بل وخول لورد ستيوارت نفي هذا الخبر على لسانه.(٨٩) ولنا أن نتساءل إلى متى كان سيظل الأمر سرًا، لو أن وزارة الخارجية البريطانية لم تتلق في ١٣ يناير ١٨٣٠ أنباء من القسطنطينية ومن فيينا تطلعها على كامل تفاصيل المفاوضات السرية الفرنسية.

فمن القسطنطينية كتب سير روبرت جوردون إلى بلاطه الملكي رسالة تحدث فيها عن الاقتراحات التي قدمها جيومينو إلى الباب العالي، ورد الريس

أفندي ونيته إرسال مبعوث خاص إلى الجزائر لإقناع الداي بوضع حد للصراع مع فرنسا، وأكد أن السلطان لم يصدر أي تفويض لمحمد علي بتسيير جيش والقيام بتحرك عدائي ضد الجزائر.(٩٠) وأضاف لورد كاولي Cowley، سفير بريطانيا في فيينا تفاصيل أخرى بناءً على نسخ من رسائل جيومينو سلمها له مترنيخ(أ) Metternich بعد اعتراضها أثناء مرورها بأراضيه. واشتملت تلك التفاصيل على أن بولينياك هو الذي اقترح على الباب العالي استخدام قوات والي مصر لتنفيذ غزو الولايات الثلاث. وقال لورد كاولي إننا لا نستطيع، بعد قراءة هذه الوثائق، إلا أن نتأكد من وجود اتفاق سري بين محمد علي وفرنسا، وأن الباشا عازم على القيام بالحملة سواء وافق الباب العالي أو لم يوافق. أي فائدة يمكن أن تعود من ذلك على السلطان؟ لم يستطع لورد كاولي أن يجد في تلك الحملة أية فائدة، بما أن النية متجهة – كما تشي تلك الوثائق – إلى مكافأة محمد علي على خدماته بإلحاق الجزائر بسلطانه الممتد على مصر. ورأى اللورد في هذا الاتفاق مناورة فرنسية مؤكدة من شأنها إضعاف الدولة العثمانية، وحري بها أن تلفت انتباه بلاطه [البريطاني] إلى الصداقة المتنامية، التي تشي بها تلك الرسائل، بين الحكومة الفرنسية ووالي مصر.(٩١) في الوقت الذي كانت الحكومة البريطانية تتلقى فيه تلك الأخبار، لم يجد بولينياك أمامه إلا أن يقطع الصمت الذي ضربه حتى تلك اللحظة حول المفاوضات، بعد أن علم بأن رسائل الكونت جيومينو حملها البريد النمساوي من زملين(ب) Semlin إلى فيينا، وبالتالي فربما اطلعت عليها الوزارة النمساوية. فقال للورد ستيوارت إن محمد علي تقدم باقتراحات مباشرة للحكومة الفرنسية تلقتها "قبل أقل من ثلاثة أيام" ولم يتوافر له الوقت للنظر فيها بما تستحق من اهتمام.(٩٢) وفي ١٦ يناير بعث رسائل سرية حول المشروع لبلاط فيينا، وبرلين،

(أ) هو الأمير كليمنز فيزل فون مترنيخ أحد أبرز وأهم الساسة النمساويين في القرن التاسع عشر (المترجم)

(ب) زملين أحد مناطق بلجراد في صربيا، وكانت في تلك الفترة بلدة مهمة و كانت متاخمة لحدود الدولة العثمانية. (المترجم)

وسان بطرسبرج. وبعد ذلك بيومين، بعث برسالة مطولة إلى لندن على عنوان الدوق دي لافال الذي عهد إليه بولينياك بإطلاع مجلس الوزراء البريطاني على أسباب المفاوضات مع مصر ووضعها الحالي.

وفي تلك الرسائل كتب بولينياك: "منذ خمسة عشر عامًا أعادت فرنسا علاقاتها مع الجزائر، ولكنها وجدت من حاكم تلك الولاية سلسلة من التصرفات المسيئة، وانتهاكات للاتفاقيات، وإهانات أفضت في النهاية إلى قطيعة مفتوحة. وأمّلت حكومة الملك ألا يتأخر الداي عن تقديم ترضية مناسبة، ومدَّت في حبال صبرها إلى أقصى مدًى تسمح به كرامتها، مع عدو لا يليق بفرنسا، فاقتصرت، خلال نحو عامين من العداء، على مجرد حصار الموانئ الجزائرية. ولكن تلك التدابير لم تؤد إلا إلى زيادة غرور الداي ووقاحته، حيث صمَّ أذنيه عن كل الآراء، بل حتى عن النصائح التي قدمها له السلطان مؤخرًا، وكان جوابه على المساعي المفعمة سلمًا مزيدًا من الانتهاكات. وبذلك استنفدت كل سبل التوفيق تمامًا، وحانت اللحظة التي يتعين على الملك فيها أن يستخدم القوات التي وضعتها العناية الإلهية بين يديه.

"لقد أثبتت تجارب الماضي أن تلك حرب لا تصدر عن ظرف عارض ولكن عن علة قائمة تفضي دائمًا إلى النتائج نفسها، ألا وهي طبيعة الحكومة الجزائرية. فهي لا تتكون أو تضم سوى العناصر الأكثر فسادًا في الشرق، ولا تستمر سوى بالعنف والقرصنة، متلاعبة بأكثر الواجبات قدسية، لا تتوقف أبدًا عن مناصبة العداء لكل حقوق جميع الدول الأوروبية ومصالحها. كل تلك الاعتبارات تكفي لتخويل فرنسا الحق في استخدام كل الوسائل التي يمكن أن توفرها الحرب لتدمير نظام قميء إلى هذا الحد، فتمنع بذلك تجدد تلك الفوضى. بيد أن بلدة الجزائر أصبحت شديدة التحصين منذ عدة سنوات، بحيث أصبح إبرار جيش وسيلة لا مندوحة عنها لإخضاعها. وتتطلب التضحيات التي تستلزمها عملية على تلك الأهمية – وهي تضحيات من كل نوع – أن نبحث، في حال نجاحها، عن

تعويضات عادلة وضمانات مرضية للمستقبل، وليس هناك من سبيل لتحقيق تلك الغاية سوى تدمير النظام الجزائري نفسه.

"وبينما كانت حكومة الملك مشغولة بإعداد التدابير اللازمة لغزو الجزائر عرض محمد علي تعاونه في خططنا، واقترح فكرة من شأنها تحقيق النتائج نفسها على نحو يحافظ على المميزات نفسها لكل القوى الأوروبية، مع إعفائنا من إرسال جيش بأنفسنا إلى السواحل الإفريقية.

"وهذه هي خطة محمد علي. سوف يرسل الباشا حملة هائلة على ولايات البربر تحت قيادة نجله إبراهيم باشا. وسوف تقضي على المصاعب التي يمكن أن تعترض مسيرة الجيش السمعة الهائلة لإبراهيم باشا في تلك الأصقاع، والعلاقات المخابراتية العديدة التي يتمتع بها مع أعراب الساحل الإفريقي. سوف يقوم إبراهيم باشا بإخضاع طرابلس وتونس والجزائر وتدمير نظم الحكم القائمة في تلك المدن ويعيدها إلى سلطان الباب العالي تحت إدارة منتظمة. وسوف يتلقى السلطان من تلك الولايات التي لا تقدم له أية أموال الآن، جزية سنوية سوف تساوي، وفق تقدير محمد علي، نصف فوائد دين الدولة العثمانية الذي التزمت به بموجب اتفاقية أدرنة. وسوف يتم القضاء على القرصنة والرق في كل ساحل البحر الأبيض المتوسط، وستُحتَرَم حقوق الدول الأوروبية في الولايات بكل دقة، وسيجد الأجانب في تلك الولايات التي تعتبر اليوم كارثة على الحضارة، ما يجدونه من أمن، وعلاقات طيبة، ومراعاة لمصالحهم في أقاليم الدولة العثمانية الأخرى. واختتم محمد علي عرضه لهذه الخطة بقوله إن تنفيذها سيبدأ دون إبطاء ولن تستغرق سوى بضعة أشهر لو توافرت لفرنسا إرادة تسهيل مهمتها بتقديم بعض المساعدات.

"وأمام خياري إرسال حملة على الجزائر (على النحو الذي أوضحناه فيما سبق) أو تحقيق النتيجة نفسها بقبول عرض محمد علي، كان على حكومة الملك أن تنعم النظر في مثالب ومناقب هذا المشروع وتزنها جيدًا.

"وتمثلت العقبة الأولى في الصعوبات المقترنة بتلك العملية في ظل بعد المسافة، والمناخ، والمقاومة المتوقعة من الدايات، ولكن الوالي أجاب، بكثير من الحكمة، أنه أقدر الناس على تقييم فرص نجاحه، وأنه على حرص بالغ بألا يدخل في مشروع كهذا دون حسابات دقيقة، بحيث يمكن الاعتماد عليه في هذه النقطة.

"قد تتمثل عقبة أخرى في الطابع السلمي الذي تتسم به علاقاتنا مع ولايتي طرابلس وتونس، وهنا يجب أن يكون واضحًا أننا لو منحنا محمد علي بعض المساعدة فذاك أنها موجهة ضد الجزائر ولأن حملته معاونة لنا في حربنا ضد تلك الولاية. وتلك مسألة تخص حكام عدد من ولايات دولة أجنبية ليس لنا أن نتدخل فيها. هذا فضلاً عن أننا ليست لدينا أي أسباب تدفعنا لحماية وجود هاتين الولايتين، خاصةً وأن داي طرابلس تجرأ بما فعله داي الجزائر فأهان مؤخرًا، وبطريقة حادة، قنصلنا العام، إلى حد أجبر الرجل، بعد أن شعر بتهديد لشخصه، على الابتعاد عن موقعه لتحاشي خطر كان يتزايد وضوحًا يومًا بعد يوم، وعبثًا انتظرنا ترضية عن هذا الانتهاك. أما علاقتنا بتونس فهي أفضل، ولكننا نحتفظ بها في هذا الوضع على حساب كرامتنا أيضًا، وككل الأمم الأخرى، لم ننجح في تحاشي الانتهاكات المستمرة لحقوقنا إلا عن طريق الهدايا، التي هي جزية في واقع الأمر. لذلك فنحن نرى أن استبدال مثل تلك الحكومات بحكومات أكثر انتظامًا فيه الخير لكل الشعوب المتحضرة.

" وأخيرًا يتمثل آخر الاعتراضات وأقواها أمام تبني خطة محمد علي في أنها ستحرمنا من الميزات المباشرة الكبرى التي يمكن أن تسفر عنها حملة نرسلها نحن بأنفسنا على الجزائر. بيد أن هذا الاعتبار بالذات، والذي كان يمكن أن يكون له الوزن الأكبر لو قمنا نحن بتدبير مشروعات للغزو، هو الذي حمل جلالة الملك على الاستماع بأذن صاغية لمقترحات محمد علي.

"إن جلالة الملك على اقتناع تام بأن سلطان الظروف لو أكرهه على القيام بعمليات عسكرية ضخمة ضد الجزائر فإن حلفاءه، وخاصة إنجلترا، سوف يرون له كل الحق في توجهاته، وأن نجاحات جيوشه لن تثير لهم أي حفيظة، بل

ستدعمها تمنياتهم الطيبة. بيد أن جلالته يعي أيضًا أن ذكريات الماضي لم تزو تمامًا بعد، وأن احتلالنا العسكري لمثل تلك المنطقة المهمة قد يعيد إحياء بعض مشاعر القلق، وأن بعض العقول المنشغلة بالدور الذي لعبناه خلال عشرين سنة في أوروبا، سوف يقلقها كثيرًا أن ترى فرنسا، المنكبة اليوم على فنون السلام الهادئة، تنخرط من جديد في مشروعات من شأنها أن تعيد إلى أذهان الشعوب النشاط العسكري القديم بما حمله من قلق أقض مضاجع جيرانهم. لذلك كان هدف جلالة الملك الأساسي أن يقدم لأوروبا بأسرها دليلاً جديدًا على المشاعر السلمية وغير الأنانية التي تحرك فرنسا، فكان نأيه عن أي غزو للجزائر، لو كان لحملة محمد علي أن تجنبه الاضطرار إلى اللجوء لتلك الوسيلة.

"وبعيدًا عن الدوافع التي شرفت بعرضها عليكم للتو، فهناك اعتبارات كثيرة تصب جميعًا في المصلحة العامة للحضارة وللبشرية، اجتمعت كلها لتحزم رأي جلالته على تشجيع خطط محمد علي ضد ولايات البربر بل وبسط حمايته عليها. إن الأمة الإنجليزية التي خرجت منها الكثير من الأفكار الراقية والكريمة، والتي انكبت منذ أربعين سنة، وبحماس شديد، على محو تلك التجارة المشينة التي يعمل بها الأفارقة، والتي كان لها تأثير مستمر في تلطيف العلاقات القائمة بين مختلف دول المجتمع الأوروبي وتنميتها تدريجيًا، هي أمة لا تحتاج إلى تذكيرها بما يمكن أن يقدمه المشروع المزمع لمحمد علي من نتائج قيِّمة خلاصية. إن حملة تقضي على القرصنة واسترقاق المسيحيين في أفريقيا هي حملة أوروبية في جوهرها، فهي تحل، بأكثر الأساليب إرضاءً، الصعوبة السياسية الوحيدة التي أعاقت تدمير تلك الولايات حتى الآن، والتي كانت وراء بقائها رغم تناقضها مع صلاح أحوال المسيحيين. وتتمثل تلك الصعوبة في معرفة ما سيُفعل بالجزائر وتونس وطرابلس بعد غزوها. وفق خطة محمد علي ستدخل تلك الولايات تحت طاعة الباب العالي، وهو ترتيب لا يتناقض مع أية مصلحة، بل يصب في مصالح الجميع؛ إذ ستجد

الأمم الأوروبية نفسها قد تحررت من الجزية المخزية التي تدفعها للقراصنة ومن الخوف المستمر من تجدد الإساءات المؤلمة لحكومات غير جديرة بهذا الاسم.

"وبعد أخذ كل مميزات المشروع الذي اقترحه محمد علي في الاعتبار، كان هم حكومة جلالة الملك الأول هو أن يطلع عليه الباب العالي، والذي لم يتأخر الباشا، من جانبه، في إطلاعه عليه أيضا. وقد نصح سفير فرنسا في القسطنطينية الباب العالي، عند إطلاعه على تلك الخطة، بأن يصدر فرمانًا خاصًا للباشا يحث فيه السكان المسلمين في أفريقيا على الانصياع لجيش إبراهيم باشا. ولم نتناسى أن الاحتمالات ضعيفة للغاية لمشاركة الباب العالي العلنية – في ظل ظروفه الراهنة– في مشروع، رغم اتساقه المؤكد مع مصالحه، قد يؤدي عدم نجاحه على الوجه الأمثل (رغم ضعف احتمالات ذلك) إلى تقويض السلطة القليلة التي يتمتع بها في تلك الولايات. لذلك كان لنا أن نتوقع أن يكتفي الباب العالي بانتظار نتائج الحملة حتى يقطف ثمارها أو يشجبها، تبعًا لمجرى الأحداث. ورغم ذلك فقد رأينا أن من واجبنا القيام بهذا المسعى بدافع التقدير والاحترام تجاه الباب العالي، وكذلك لتقديم دليل واضح لمحمد علي على الاهتمام الذي نوليه لمشروعه.

"ولم يذهب انتظارنا سدًى، حيث جاء رد الباب العالي على ما أمّلنا. فعند مفاتحة الريس أفندي الأولى في المشروع بدا عليه الانبهار الشديد بمميزات الحملة المقترحة، ولكن في اجتماع تالٍ بدا حبيس فكرة *أننا هنا أمام واحد من تلك المشروعات التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً*، ولم يقدم مبررًا لهذا الرأي سوى الصعوبات التي تكتنف العملية.

ليس في هذا المسلك أي جديد على الباب العالي، فهو المسلك نفسه الذي طالما استمسك به فيما يتعلق بالقضية اليونانية، والتحفظ نفسه الذي اتسم به إبان حملات مماثلة قام بها محمد علي في شبه الجزيرة العربية. فإغماض العين عن أمور معينة أحد الأساليب المعتادة في السياسة العثمانية، والتي نادرًا ما تزيد على

إبداء موافقة ضمنية. نحن لا نطلب أن يبتعد الباب العالي اليوم عن هذا الخط، ولكن كل ما نطلبه هو أن يَثبت على ما أبداه لنا من مواقف.

"نحن نجهل الأثر الذي يمكن أن يكون لرد السلطان على محمد علي. فربما رأى الباشا في إصدار فرمان خاص تسهيلاً لحملته، ولكن ليس هناك ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن غياب هذا التسهيل يمكن أن يحمله على إلغاء الحملة.

"يعلم الباشا جيدًا الوضع غير المستقر للباب العالي والسلطات التي استمر في التنازل عنها لعماله. وقد اعتاد منذ فترة على تقدير النوايا الحقيقية لسيده بدلاً من انتظار أوامر فعلية. وعندما قام بحملاته السابقة لإخضاع العديد من الأقاليم الإفريقية تحرك دون مهمة رسمية واضحة، بل لم يقدم حينها، كما فعل اليوم، تأكيدات للسلطان على احترام حقوقه السيادية وعلى دفع الجزية عن البلاد التي ينتوى اجتياحها. وهو لا يجهل المميزات التي سيجدها الباب العالي في تدمير تلك الولايات، والتخلص من المنغصات التي تمثلها تجاوزات تلك الحكومات مع القوى الأوروبية. كذلك لا يجهل اهتمام السلطان بأن يرى نشاط وقوات والٍ قوي تقلقه طموحاته في الشام وقد اتجهت غربًا.

"تلك هي، على الأقل، ما باح لنا به محمد علي من اعتبارات. وقد جاءت إجاباته عن كل الاستفسارات التي طلبناها حول وسائل تنفيذ هذا المشروع مرضية للغاية، ولم يبق لنا الآن إلا الاتفاق معه على طبيعة المساعدات التي نحن مستعدون لتقديمها له وحجمها. وتجري في الإسكندرية الآن مفاوضات في هذا الصدد يُنتظَر الانتهاء منها قريبًا. وقد رأى جلالة الملك أن عليه، نظرًا للثقة التي يوليها لحلفائه، أن يطلعهم، منذ هذه اللحظة، على تلك الترتيبات، كما أراد أن يستبق أي قلق قد يشعرون به منها، وذلك بتأكيده الجازم على أن حقوق الأطراف الأخرى وممتلكاتهم، وبضائعهم، ومميزاتهم وامتيازاتهم سوف تحترم بمنتهى الإخلاص في هذا المشروع. على أن العلاقات الحميمة القائمة اليوم بين إنجلترا وفرنسا وكوكبة المصالح والتحركات التي تجمعنا بهذه القوة جعلت جلالته يستشعر ضرورة أن

يطلع مجلس الوزراء في لندن، على وجه الخصوص، على المشروع الذي حدثتكم عنه. وعلى ذلك، فبإمكانكم التحدث مع دوق ولنجتون ولورد أبردين عن تفاصيل رسالتنا هذه، مع التأكيد عليهم بالتكتم الذي لا يزال شرطًا لنجاح المفاوضات. ولا يساورنا أدنى شك في أن الحكومة الإنجليزية سوف تنظر بعين التقدير لهذه الرسالة، كما أننا على يقين من أن باستطاعتنا الاعتماد على مساعدتها الكريمة، والتي ستقر بها خواطرنا كثيرًا عندما نراها قد أبلغت محمد علي أن مشروعه يحظى بموافقة الحكومة البريطانية.

"وإلى جانب ثقته الكبيرة في توجهات الباب العالي، سوف يجد الباشا تشجيعًا جديدًا وقويًا أيضًا، ودعمًا معنويًا مهمًا في موافقة القوى الأوروبية – التي يحرص كثيرًا على كسب احترامها – على خططه. لم نتردد من جانبنا في أن نؤكد له على حسن استقبال أوروبا كلها لمشروعه، بيد أن أي تأييد لن يساوي عنده أو يفيد أكثر من تأييد بريطانيا العظمى، ومن هذا المنطلق أهيب بكم إبلاغ لورد أبردين أننا نقدر كثيرًا تلقي قنصل إنجلترا العام في الإسكندرية، في أسرع وقت ممكن، تفويضًا بتقديم الدعم لمساعينا.

"ولو حدث أن توقفت المفاوضات، أيًا كان مستوى التقدم الذي بلغته، أو تسببت عقبة ما في إفشال الحملة التي تحدثنا عنها في هذه الرسالة، فلن يسع جلالة الملك، سيدي الدوق، سوى النظر إلى كرامة تاجه ومصالحه وحدها، لوضع حد لمسألة الجزائر بالوسيلة التي تبدو ملائمة له، وفي هذه الحالة يحتفظ جلالته بحقه في تقرير ما إذا كان الأفضل أن يستخدم قواته فقط أو أن يطلب الدعم المعنوي أو المادي من قوى أخرى قد تكون مستعدة للانضمام له في تنفيذ مشروع ستكون نتائجه، في كل الأحوال، في صالح الحضارة والبشرية وكل الحقوق الأغلى للمجتمع الأوروبي الأوسع."[٩٣]

تلقى دوق لافال هذه الرسالة في ٢٠ يناير. وفي مساء اليوم التالي، يوم ٢١، التقى باللورد أبردين وقرأها عليه. وكتب السفير إلى بولينياك قائلاً: "كان أول

انطباع له هو صدمته من المسلك غير المنضبط لمحمد علي، حيث قال إن موقف الباب العالي لا يخوله أي حق في إعلان الحرب في السواحل الإفريقية على أراضٍ تابعة للدولة العثمانية دون تفويض من سيده. وعلى الرغم من أن هدف هذا المشروع سيكون إعادة تلك الولايات إلى حظيرة سيدها القديم، فليس لوالي مصر حق شرعي في حمل السلاح ضد ولايات البربر إلا لو كان ذلك بأمر من السلطان أو على الأقل بموافقته." وأضاف دوق لافال قائلاً: 'إن أهم ما لاحظت في هذا الاتفاق حسنُ ظنٍّ غير جدير بشخصية محمد علي. لقد اعتبره لورد أبردين رجلاً ذا طموح جامح غير مستعد بالمرة لأن يضع ثمار هذه الغزوات بين يدي سيده'."(٩٤)

في ٢٣ يناير اجتمع السفير مع دوق ولنجتون الذي كان لورد أبردين قد أطلعه على سبب الزيارة؛ ولكنه مع ذلك أنصت باهتمام بالغ عندما قرئت عليه رسالة بولينياك. لم يعترض الرجل على حقوق فرنسا العادلة في الحصول على ترضية مدوية على التجاوزات التي لقيتها من داي الجزائر، ولكنه أبدى بعض الاندهاش من اعتزام الحكومة الفرنسية الامتداد بمشروعاتها العدائية خارج نطاق الجزائر وتعقيد هذا الانتقام بخطة تدميرية ضد تونس وطرابلس. ثم عرَّج على الاعتراضات التي كان لورد أبردين قد أبداها على خطط والي مصر الذي لا تقدم عقليته الطموحة المولعة بالفتوحات أية ضمانة للأمن فقال: "إن ما يعزز تلك الشكوك ومن شأنه أن يشعر كل بلاط في أوروبا بها هو عدم موافقة الباب العالي على خطة عامله محمد علي." والواقع أن الحكومة الإنجليزية كانت أبعد ما تكون عن أن ترى في رد الريس أفندي على الكونت جيومينو موافقة ضمنية، بل كانت ترى أن رفض الباب العالي إصدار فرمان خاص لمحمد علي يدعو السكان المسلمين في إفريقيا إلى لانصياع لجيوش إبراهيم باشا، يساوي عدم الموافقة رسميًا على الخطة المطروحة، ولو كان الريس أفندي لم يعرب عن رأيه بشكل أوضح فما ذاك إلا لأن وضعه من فرنسا وضعفه أمام عامله المحظوظ فرضا عليه هذا

التحفظ. وتابع دوق ولنجتون قائلاً: "لا يساورني شك في أن ذاك سيكون الحكم العام على هذا المشروع. سأكون دائمًا، بدافع الاحترام والعرفان، أول من يُجِل نبل نوايا جلالة ملك فرنسا وصدقها، ولكني كرجل سياسة وكوزير لهذه البلاد أضع نفسي مكانه وأحاول أن أتوقع الانطباع الذي سينجم عن معرفة المشروع الذي أطلعتموني عليه للتو. ولا أشك في أن القوى الكبرى في أوروبا ستشاركنا القلق. فتحالف محمد علي مع فرنسا سينظر له على أنه تحالف كارثي على الدولة العثمانية، وإن رفضها السماح له باستخدام السلاح يثبت أنها تستشعر منه الخطر وأنها غير مطمئنة لنتائج حملته. فلن يُرى في هذا النمو الهائل للقوات سوى اتفاق يفضي إلى التضحية بالدولة العثمانية والقضاء عليها. واختتم الدوق حديثه قائلاً: لتلك الاعتبارات أتجاسر لألتمس من جلالته، المشهود له بالتدين المسيحي الصادق، أن يعزف عن ربط خططه بخطط والي مصر."

تفهم السفير تلك الملاحظات ولاحظ ضعف أسسها فرد على ولنجتون قائلاً إن عرض الخطة في حد ذاته يثبت حكمة الملك باستباق الاعتراضات التي قد تثار حول وضع تلك الولايات بعد القضاء على حكوماتها. ولا نستطيع أن نتخيل ما هو أكثر حكمة من الإعلان مسبقًا أنه في إطار الخطة المتفق عليها مع محمد علي سوف تبقى الأراضي التي سيغزوها تحت طاعة الباب العالي، وأن مصالح السلطان، وبعيدًا عن أن تهضم، سوف تجد فيها خير معين لإخراجه من الوضع الذي وضعتها فيه اتفاقية أدرنة. وبالتالي، فليس هناك من سبب يدعو إنجلترا للقلق. وقال الوزير: "بعد أن عرضت تلك الحجج بوضوح رأيت أن عليّ أن أفند نصيحة العزوف عن مشروعاتنا المزمعة مع والي مصر على نحو يحفظ لنا كرامتنا، ولم أترك في هذا الصدد بصيص أمل إلا وحاولت فيه. قلت إني إنما أتيت ساعيًا إلى موافقة كريمة ودعم معنوي، أما ساعة النصح فقد ولّت، وإن مشروعات حكومة جلالة الملك نهائية، وإن رفضنا لخططنا لن يفضي إلا إلى دخولنا، رغمًا عنا، في تعقيدات مؤلمة." لاحظ دوق لافال أن معارضة الوزير الإنجليزي تبدو منصبة،

بوضوح، على مصالح الباب العالي التي سيسيء إليها، حسب رأيه، محمد علي، فسأل ولنجتون عما إذا كانت هناك ضمانات لصدق التزامات محمد علي يمكن تقديمها لتهدئة خواطره. بيد أن هذا المدخل لم يبد أنه راق للوزير، وهو ما دفع السفير لاستنتاج أن هذا الرفض الانجليزي لخطط فرنسا يقف وراءه ما هو أبعد من البحث عن مصالح الباب العالي، وفي ذلك كتب في رسالته: "ينبغي أن نعترف هنا بمشاعر الغيرة والتنافس غير القابلة للانزواء والتي تشي بها كل صفحة من صفحات تاريخنا."(٩٥)

كان الرجل محقًا في استنتاجه. وإن كان الدوق قد نافح تدخل محمد علي في شؤون تلك الولايات، وإن كان قد أظهر اهتمامًا بالحفاظ على حقوق السلطان على عامله، فما ذاك إلا لأن التنسيق بين الباشا وفرنسا ليس له من غاية، في نظره، سوى خدمة المصالح الفرنسية، فقد كان يعتقد في النهاية، أن المشروع المعروض أمامه يهدف فقط إلى إحلال نظام حكم فرنسي في تلك الولايات محل النظام العثماني.(٩٦)

ولنا أن نشتَمَّ تلك الفكرة بوضوح في الأوامر التي أرسلتها الحكومة الإنجليزية في ٢٥ يناير ١٨٣٠ إلى السير روبرت جوردون، والتي كتب له فيها لورد أبردين قائلاً: "لست في حاجة إلى أن أوضح لك الاهتمام والقلق اللذين تنظر بهما حكومة جلالته إلى حملة من هذا النوع، سواء من حيث نتيجتها النهائية أو من حيث أسلوب تنفيذها.... سواء صرح السلطان بالحملة أو لم يصرح فإن انجلترا لا تستطيع، أيًا كانت الظروف، ألا تلقي بالاً لتغيير يحدث في وضع ملكية نقاط مهمة على الساحل الإفريقي، تغيير يتم بوسائل فرنسية، وبنفوذ فرنسي، وربما أيضًا يهدف إلى دفع المصالح الفرنسية."(٩٧) ثم كتب الوزير إلى القنصل الإنجليزي في الإسكندرية: "إن مشروعًا كهذا، حتى لو نفذه محمد علي وحده...لا يمكن ألا تلقي إليه حكومة جلالته بالاً. وذاك أن الطابع الخاص للخطة المطروحة، والتي ينسق فيها والي مصر مع إحدى القوى الأوروبية ويلقى منها مساعدة جزئية، ويخدم أهدافها الخاصة، من أجل إحداث تغيير شامل في وضع ملكية النقاط الساحلية

المهمة على البحر الأبيض المتوسط، من شأنه أن يثير أقوى اعتراضات جلالة الملك... ولا تعتقد الحكومة البريطانية أن باشا مصر قد فكر مليًا في كل التبعات المهمة التي يمكن أن تترتب على ما قرر، بغير روية على ما يبدو، أن يقدم عليه." كان على القنصل إذن أن يلفت انتباه الباشا لتلك النقطة وأن يدعوه لأن يزن جيدًا كل العواقب التي ستترتب على مشروعه، وأن يؤكد، على وجه الخصوص، أن الحملة المزمعة ضد ولايات البربر، تكتسب صفة الانشقاق على السلطان، وهو ما تأباه، على وجه الخصوص، حكومة جلالة ملك بريطانيا.[٩٨]

لم يكن للنبرة الحازمة لدوق ولنجتون وموقف الحكومة البريطانية إلا أن يؤثرا في قرار بولينياك. وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية، ودون أن تعلن رفضها الصريح، سوف تقوم، على أقل تقدير، بالتواطؤ مع الباب العالي لمنع الحملة ووضع كل العراقيل الممكنة أمامها. من ناحية أخرى، في اللحظة التي تلقى فيها بولينياك من الدوق دي لافال تلك الأنباء غير السارة، وصلته رسالة من طولون أوضح له فيها كابتن أودير أمورًا مهمة حول الشخص الذي اختاره الباب العالي "لتهدئة" الخلاف بين فرنسا وداي الجزائر، وفي تلك الرسالة كتب أودير قائلاً: طاهر باشا واحد من أكبر المعادين لكل ما يحمل اسم فرنسا، ففي أواخر نوفمبر ١٨٢٧ وبعد التعليق الأول لكل الاتصالات بين الوفود الدبلوماسية للقوى الثلاث المتحالفة والباب العالي، والتي استطاع بعدها الجنرال جيومينو أن يعيد المفاوضات مع الريس أفندي، كان هو الذي وصل بصورة مفاجئة من نافارين إلى القسطنطينية وسمم أفكار السلطان وحاشيته ضدنا بأشنع الادعاءات، فأثار حفيظة سيده وكل من يتصل به، حتى إن السلطان لم يعد يريد أن ينصت لأية محاولة للتوفيق. وكان من نتيجة ذلك مغادرة السفراء للقسطنطينية." وأضاف أودير أن طاهر باشا كان أيضًا من ألد أعداء محمد علي، ولي نعمته الذي فر من خدمته على رأس سفينة محملة بالخيرات من الإسكندرية إلى القسطنطينية.[٩٩]

ألم يصبح طاهر باشا، منذ تلك اللحظة، أقل رجل مؤهل للقيام بالمهمة التي أوكلها الباب العالي له؟ فذهابه إلى الجزائر لن يكون، بلا شك، لإقناع الداي بأن

يقدم لفرنسا ما يحق لها من ترضية، بل بالأحرى لدفعه إلى إقناع السكان المسلمين بالوقوف في وجه مشروع والي مصر. سوف تكون نتيجة مهمته إذن تدمير الوسيلة الرئيسية لنجاح الحملة المصرية ومسيرتها بقلب موقف السكان ضد محمد علي الذي كان يعول كثيرًا على أن يقفوا بجانبه. وحينها سيجد الباشا نفسه مجبرًا على ضرب حصار حول الجزائر يفتقر فيه إلى الوسائل اللازمة التي لا غنى عنها.(١٠٠) أضف إلى ذلك أن بولينياك تعين عليه أن يعترف بالآثار الوخيمة لتأخر المفاوضين، فلو لم يقبل محمد علي بكل الشروط الفرنسية ولو تمسك ميمو بالتعليمات الصادرة إليه، كما هو متوقع، فسيتوجب منح الباشا وقتًا لإيصال ملاحظاته إلى باريس وتلقي الرد منها، وهو ما سينصرم معه الوقت المناسب وتمضي عليه حقبة قبل أن يستطيع إبراهيم باشا الوصول إلى الجزائر. وبذلك أصبح بولينياك العضو الوحيد في الحكومة الراغب في الحصول على مساعدة باشا مصر والساعي للحصول عليها. وفي كل اجتماع لمجلس الوزراء تقريبًا كانت تتجدد معارضة زملائه، الذين كانوا يعملون سرًّا لإسقاط مشروعه. وكان أحسنهم نيةً، مثل جيرنون-رانفيل Guernon-Ranville يشك في إمكانية وفاء والي مصر بوعوده. هذا فضلاً عن أن مسيرة جيش من الإسكندرية إلى الجزائر، يقطع فيها مسافة خمسمائة فرسخ عبر صحارٍ ومستنقعات ومناطق شبه مجهولة تتناثر على امتداد هذا الساحل البحري، بدت لهم مسيرة محفوفة بصعاب يستحيل التغلب عليها. ثم إن أشد ما كان يثير استياءهم هو "العار" الذي يتمثل في شراء فرنسا لانتقامها بأموال تدفعها لوالي مصر.(١٠١) وأخذ دوسيه – المتفق مع بورمون في الرأي – على عاتقه أن يثبت أن محمد علي لن يستطيع أبدًا، حتى وإن كانت لديه الرغبة، أن ينفذ الاتفاقية. فقد شكك في الأرقام التي طرحها بولينياك وأكد أن الباشا لا يملك سوى ١٥ ألف رجل في قواته النظامية، و ٢٠ ألفًا من الأعراب، وأنه ليس بالأحمق حتى يبعدهم عن مصر فيترك بلده بذلك عرضة للاضطرابات الداخلية أو لغزو خارجي من الباب العالي، ولو لم يمنعه هذا الاعتبار، فستمنعه بالتأكيد استحالة أن يقوم، في الوقت المناسب، بحملة لا يملك لها ما يكفي من وسائل، ليبقى معها

لفرنسا بالكاد الوقت اللازم، فتصبح حكومة جلالة الملك بذلك في موقف لا تملك فيه سوى أن ترى محمد علي يأخذ أموالها دون وفاء بالتزاماته التي تعاقد عليها، أو أن تفقد وقتًا ثمينًا يجبرها على مزيد من التأجيل للحملة.(١٠٢)

إلى هذه الحجج التي تحالفت في اتجاه إعادة النظر في المشروع المصري اجتمعت حجة أخيرة كان لها، في نظر بولينياك، القيمة الحاسمة. وذاك أن خطة إعادة تقسيم أوروبا والتي كان يعتمد في تنفيذها على مساعدة القيصر وبروسيا، والتي كان من شأنها أن تمنح فرنسا الأقاليم البلجيكية، لم تلق الترحيب الذي كان يأمله. فقد أرسل إليه الدوق مورتمار الذي أوكلت إليه مهمة طرح هذا الموضوع في بطرسبرج أن الوقت غير مناسب للتطرق لمسألة كهذه، حيث إن الميزانية الروسية منهكة من جراء الحرب مع الدولة العثمانية، فضلاً عن أن اعتلال صحة الإمبراطور عطلت كل طاقاته، وهما أمران يتعارضان تمامًا مع أي فكرة لا ترمي مباشرة إلى الحفاظ على الهدوء في أوروبا. وأضاف السفير: "هذا فضلاً عن أني أوجّل كثيرًا من أن ألقي بنفسي في ساحة عكفت على تهيئتها ومراقبتها منذ فترة طويلة عالمًا بالمصاعب والمخاطر التي تكتنف هذا الأمر، وليس لي من سند سوى وطنيتي ولا من دعم سوى بضع رسائل متواضعة أتتني منك." واقترح السفير أيضًا تأجيل المفاوضات حتى يحصل، بعد عودته إلى باريس، على أوامر مباشرة من الملك نفسه، وكذلك على تعليمات شفوية من الوزير، وبعد أن يحصل، بذلك، على هذه القوة الجديدة على ضفاف السين، يستطيع أن يعود إلى روسيا لينفذ خطة الوزير على ضفاف النيفا.(١٠٣) لم تستطع تلك الرسالة أن تخفي رفض روسيا للتعاون. بيد أن ملك بروسيا كان أكثر وضوحًا. فقد أبلغ سان بطرسبرج وباريس في ٣ يناير ١٨٣٠ أنه لن يتنازل لفرنسا عن الضفة اليسرى لنهر الرين بأي ثمن، وأن قراره هذا لا رجعة فيه.(١٠٤)

وهكذا انهارت تمامًا الخطة التي حلم بها بولينياك، والتي كان من شأنها أن تعيد للملكية الفرنسية كل مجدها. وأصبح الجيش الذي أبقى عليه بلا عمل حتى

الآن، تحسبًا لإعادة تقسيم واسعة لأوروبا، قادرًا على توجيه فائض طاقته إلى السواحل الإفريقية دون أن يتسبب ذلك في أي حرج له. وفي ٢٠ يناير كتب لورد ستيوارت - وهو على علم هذه المرة بأكثر مما اعتاد عليه في هذا الأمر - إلى بلاطه قائلاً إن أشخاصًا يحظون بثقة بولينياك أكدوا أن انطباع الرفض الذي أبدته إنجلترا تجاه المشروع المصري كان من شأنه أن يغير قرار الحكومة الفرنسية، وأن صعوبات الإبرار في خطة محمد علي أجبرت الحكومة الفرنسية على الاعتماد على قوتها هي فقط لتدمير مواقع القراصنة على سواحل البربر.[١٠٥]

كانت تلك المعلومات قائمة على أساس راسخ. ففي اليوم نفسه أرسل بولينياك رسالة إلى مجلس الملك حملت تعديلات جوهرية على الخطة التي كان قد أقرها الملك شارل العاشر في ٣ يناير. في هذه الخطة استلهم بولينياك الخطة التي كان جيومينو قد اقترحها من قبل في ديسمبر، فاقترح أن تتولى فرنسا بنفسها إخضاع الجزائر تاركة لمحمد علي مهمة إخضاع ولايتي طرابلس وتونس. وذلك على أن يتم تقليص القرض المقدم إلى والي مصر ليصبح عشرة ملايين فرنك فقط، وبما أن الحملة المصرية لن تقوم بغزو الجزائر فيتم إلغاء هبة الثمانية ملايين التي كانت قد تمت الموافقة عليها بدلاً من البوارج التي لم تستطع الحكومة الموافقة على التنازل عنها. ولكن تظل الموافقة على السماح للباشا ببناء أربع بوارج في الترسانات الفرنسية لأن - كما قال الوزير - "من مصلحتنا أن يصبح لدى محمد علي أسطول محترم من أجل ضمان طاعة الولايات التي سيستولي عليها." هذا فضلاً عن أن الباشا، إن أراد، ستقدم له القطع البحرية الحربية الفرنسية حماية للقوافل التي تحمل المؤن والعتاد لو أراد إرسالها بالبحر، كذلك ستقدم تلك القطع البحرية مساعدتها للعمليات العسكرية بقصف مواقع من البحر. ويمكن تقليص قوات الباشا البرية إلى ٢٥ ألف رجل، مع تفضيل الاحتفاظ برقم الأربعين ألفًا، تحسبًا لاحتمالات مثل احتلال الجزائر بعد مغادرة القوات الفرنسية، أو إخضاع بلدات الساحل الجزائري. وذلك على أن يتم تحاشي أي افتراضات مستقبلية حول

الجزائر؛ لأنه يبدو أكثر ملاءمة ألا نرتبط بأي التزام حول مصير تلك الولاية في المستقبل، وسوف نعلن لكل القوى أن فرنسا ذهبت إلى الجزائر لهدف واحد وهو رد الاعتبار لكرامتها من زعيم بربري أهانها بفظاظة.[١٠٦]

كان هذا هو موضوع تقرير وافق عليه الملك في ٣١ يناير.[١٠٧] وتمت كتابة مشروع اتفاقية ثان مع والي مصر على الأسس الجديدة، احتفظ فيه في البداية بالمادة المتعلقة ببناء البوارج ثم تم شطبها.[١٠٨] ثم كتب الوزير تعليمات جديدة لميمو وأودير، حملها الملحق بمفوضية فلورنسا دي لانجسدورف de Langsdorff الذي كان مارًّا بباريس، حيث تلقى الأوامر بسرعة الانطلاق إلى مصر لإيصالها.[١٠٩]

وهكذا بعد أن انضم بولينياك إلى زملائه في الاقتصار على جيش فرنسي للاضطلاع بمهمة إخضاع الجزائر، تنازل الرجل عن إصراره على الإبقاء على مبدأ التعاون المصري في مشروعه الجديد. لماذا؟ لأن فرنسا لم تكن لديها مشاكل مع داي تونس؛ أما بالنسبة لولاية طرابلس، فأيًا كانت الإساءات التي تأخذها عليه حكومة الملك، فغني عن البيان أن العقاب الذي ستوقعه بداي الجزائر سيكون له فيه المثل الذي يعيده إلى جادة الصواب. وبذلك لم يعد من الضروري، بل ولا من المفيد، أن توضع هذه الولاية أو تلك بين يدي محمد علي. فإلام كان يهدف الوزير إذن بتمسكه بالحصول على مساعدة الباشا؟ سؤال يستحق عناء دراسته؛ لأن الإجابة عنه سوف توضح، فيما نرى، سياسة بولينياك بأسرها.

قد يتبادر إلى الذهن أن الوزير إنما قرر تقديم عرض جديد للباشا من باب الاحتراز منه. فبعد أن فتح أمامه آفاقًا مشرقةً للمستقبل، لا يليق أبدًا أن يسدل عليها الستار فجأة، أي أنها مسألة احترام لكرامة الرجل وحرص على اللياقة، بل وربما أيضًا حرص على الاحتراز منه. من هذا المنطلق أوصى بولينياك المفاوضين أن يستخدما كل حجة ممكنة لحمل الباشا على التخلي طواعيةً عن مشروعه الأول. وقال إن حكومة الملك لا ترغب في الإقدام على تصرف يحمل في طياته الإكراه

ويتناقض مع العدالة فتفرض على الباشا اتفاقًا يتناقض مع مصالحه. بل العكس هو الصحيح، فمصالح الباشا ستراعى على نحو أفضل في المشروع الثاني عنها في الأول. فالمخاطر والصعاب المختلفة وكذلك النفقات التي ستثقل كاهله أقل في المشروع الثاني، حيث ستضطلع فرنسا بالجزء الصعب وفق المشروع الجديد، لتترك له مهمة مهاجمة ولايتين معروفتين بعدم قدرتيهما على الدفاع عن نفسيهما، فضلاً عن كونهما الأقرب لمصر والأكثر ملاءمة للدخول تحت سلطانه. هذا بالإضافة إلى أن الباشا لو أصر، فالوزير مستعد أن يبقي على قرض العشرين مليون فرنك، على أن يستخدم جزء منه في بناء البوارج التي يريدها في موانئنا.(١١٠) تشي هذه الأسباب وتلك العروض بأن بولينياك كان يطمح إلى ما هو أبعد من مجرد التخفيف من إحباط الباشا وأنه كان يريد أن يكسبه في صف سياسته ويربطه بفرنسا. ولو بقي في ذلك بعض شكٍ فستذهب به طبيعة الأوامر التي وجهها إلى المفاوضين.(١١١)

في المشروع الثاني، كما في المشروع الأول، كان هناك اهتمام "بإرضاء أحلام التوسع" لدى الباشا "وبربط " مصالح فرنسا بمصالح مصر على نحوٍ أكثر وثاقةً". ففرنسا لم ترد بتدمير ولايات البربر القضاء على استرقاق المسيحيين وتجنيب أوروبا شر القرصنة فحسب، بل أرادت "أن ترى سلطان محمد علي يمتد على كل السواحل الأفريقية ويكتسب قاعدة أكثر اتساعًا ودوامًا في آنٍ معًا، كما تسعى، في النهاية، إلى تكوين أواصر أكثر متانة بين فرنسا ومصر من أجل الازدهار المتبادل للدولتين." لقد قررت حكومة جلالة الملك، بلا شك، أن تقوم بغزو الجزائر اعتمادًا على قواتها وحدها، وفق المشروع الجديد، ولكن، وكما قال الوزير: "يستطيع محمد علي أن يعول على تلقيه براهين جديدة على اهتمام فرنسا، وأن الترتيبات التي سنضعها لتلك المواقع ستجيء متسقةً مع الحماس الذي سيبديه في دعم توجهاتنا". ومع أن المشروع الجديد المختصر لا ينطوي على استخدام الباشا قوات بحرية مهمة لم ترغب حكومة الملك في حرمانه من السبل التي

طرحتها عليه في السابق لزيادة حجم أسطوله، فقد أضاف الوزير: "بل على العكس، نحن نأمل أن يتطور على النحو اللازم لضمان سيطرة هذا الأمير السهلة على كل الساحل الأفريقي، وسوف نقدم له كل التسهيلات التي قد يرغب فيها من أجل بناء البوارج الأربع التي يريدها في أقصر فترة ممكنة، بحيث يمكنه أن يكون في أتم الاستعداد وأجهز التسليح في أقل من عام." فلو لم يتأخر الباشا إذن في التحرك "فستخضع له بسهولة طرابلس وتونس...ولا بد أن قوته ستزداد بشكل كبير. وبذلك سوف يشعر محمد علي أن التحالف الإيجابي والرسمي الذي سيتم له بموجب اتفاقه على تلك الخطة مع فرنسا سرعان ما سيضفي على مكانته ومكانة ابنه طابعًا جديدًا تمامًا، لا يتسع المقام هنا بالطبع لسرد كل نتائجه الطيبة...فليدعم إذن توجهاتنا لتنفيذ خطة سوف يقطف منها ثمارًا كبيرة."

ماذا يعني ذلك سوى أن الفكرة التي كانت تحرك بولينياك في سعيه للحصول على مساعدة محمد علي لم تكن أبدًا جعل والي مصر ينتقم للإهانات التي أصابت ملك فرنسا بأقل تكلفة ممكنة، بل كانت بالأحرى إقامة اتحاد، أو اتفاق، وتضافر للمصالح بين فرنسا ومصر جدير بأن يصبح، في فترة وجيزة، عنصرًا قويًا في السياسة العالمية؟ ولا أدل على ذلك من أن بولينياك نفسه تحدث بعبارات لا تترك أي مجال للشك حول تفكيره، وذلك في كتابه Etudes Historiques[١١٢]، حيث قال: "تحللٌ وشيكٌ يتهدد الدولة العثمانية، وحربٌ أخيرةٌ مشؤومة لها ضد روسيا جعلت وضعها أكثر حرجًا، والباشاوات حكام أقاليمها لا يطيعون سوى على مضض، ومحمد علي، أقوى الجميع وأكثرهم استقلالاً، ذلك الرجل الطموح البارع، لا ينتظر سوى فرصة سانحة ليطلق شرارة انتفاضة عامة. انهيار تلك الإمبراطورية بادٍ إذن للعيان، وقد نستطيع تأخيره ولكننا لا نستطيع أبدًا منع وقوعه. السلام يعم ربوع أوروبا وربما تكون القوى الأوروبية قد استطاعت أن تصل – دون إثارة الاضطراب في القارة – لحلول للقضايا الحادة التي سيخلفها تحلل الدولة العثمانية. ولكن يجب أن نكون على أتم استعداد عند وقوع الحدث، فلا

يعْطَى سوى من يستطيع أن يأخذ. ولما كنت لا أعول كثيرًا على دعم المجالس التشريعية، حتى في الأمور المفيدة للبلاد، وتلك نتيجة مشؤومة لوضع أصبح فيه مصير شعب بأسره بين يدي أغلبية يحركها الحماس، كان عليّ إذن أن أخلق خارج المجالس التشريعية، قوة مؤثرة تستطيع، إذا حانت اللحظة، أن تعمل لصالح فرنسا. لهذا الهدف اتجه نظري إلى محمد علي، ناظرًا إلى خدماته الحالية على أنها برهان على خدماته في المستقبل. وفق هذه الخطة، التي أيدها العاهل الفرنسي، ينطلق جيش مصري من ضفاف النيل ليسير في الخط الذي رسم له فينتقم لأوروبا من تجاوزات البربر. وبذلك يزيد محمد علي من قوته، وتحتفظ فرنسا بنقاطها العسكرية على الساحل الأفريقي، ويحمل والي مصر، الذي سيغدو حينها الذراع اليمنى لملك فرنسا، النفوذ الفرنسي إلى قلب آسيا في اللحظة المناسبة، ورغمًا عن إنجلترا."

لنا، بلا شك، ونحن نقرأ تلك السطور أن نلوم بولينياك على رغبته في أن يحول الولايات الثلاث إلى إقطاعية لمحمد علي، وبالتالي عدم قدرته على "استشراف" مستقبل الجزائر، ولا النطاق الكولونيالي الهائل الذي ستستطيع فرنسا، في غضون قرن من الزمان، أن تصنعه لنفسها في أفريقيا، بفضل حنكة رجال إدارتها وبسالة جنودها. ولكنه يستحق التقدير على الأقل لقدرته على سبر أغوار والي مصر والوعي بعبقريته والتبصر بقوته وقوة دفعه الجديدة لإعادة إحياء الشرق، ورغبة الوزير في تحويل تلك القوة وذاك الذكاء لفائدة النفوذ الفرنسي في العالم. وأيًّا كان حكمنا على الرجل الذي قادت نصائحه الملكية إلى الهاوية، فلا نستطيع أن ننكر أن الخطة التي وضعها كانت خطة عظيمة، كما أننا لا نستطيع -إلا إذا جُرنا - أن نسلبه الاعتراف بأنه استطاع في الشهور التالية أن يحافظ بصلابة وشمم على حقوق ومصالح فرنسا ضد ادعاءات جارة غيورة.

يبقى أن نتعرف على رد فعل محمد علي على الطموحات التي بناها عليه الأمير بولينياك.

في غياب أودير بذل ميمو، الذي بقي في مصر، كل جهد ممكن لإبقاء الباشا على موقفه الإيجابي تجاه فرنسا وتجاه المشروع الذي اقترحته حكومة جلالة الملك. ولم يثر نبأ بعثة طاهر باشا إلى الجزائر أي قلق لدى محمد علي، بل على العكس، فقد رأى الباشا أن الحصة المفروضة على مصر في إطار تقسيم تعويضات الحرب المستحقة لروسيا على ولايات الدولة العثمانية حصة مبالغ فيها، وقال إن لدى الباب العالي وسيلة سهلة للغاية تيسر عليه دفع تلك التعويضات، وهي أن يصدر له الفرمان الذي طلبه للحملة على أراضي البربر. كذلك أصبح راغبًا الآن في أن يجدد سفير فرنسا في القسطنطينية مساعيه للحصول على موافقة الديوان. فإذا تم الحصول على الفرمان فسيتنازل الباشا عن طيب خاطر عن الطلب الذي كان قد تقدم به إلى فرنسا للحصول على أربع بوارج حربية، إذ لن تكون له بها حاجة حينئذ.(١١٣)

تشي تلك السطور الأخيرة، وبوضوح، بأن الباشا إنما أراد بطلبه للبوارج الأربع أن يفرض هيبته على الباب العالي بنشر قوات بحرية بهذا الحجم الهائل إذا ما فرضت عليه ظروف الحملة، المنطلقة على غير رغبة الباب العالي، القيام باستعراض قوة عدائي. فإذا ما اتجه الباب العالي، على العكس من ذلك، ومسترشدًا بمصالحه الخاصة، إلى منح الموافقة المطلوبة على المشروع، فلن تكون لزيادة حجم البحرية المصرية الفائدة المرجوة ذاتها. لم يتوقف الكابتن أودير، منذ مغادرته، عن بذل الجهود لحمل الباشا على التخلي عن مطالبه؛ حيث كتب من طولون رسالتين إلى باغوص في ٢٧ ديسمبر و١٢ يناير جاء فيهما أن الحكومة الفرنسية ليس بوسعها الموافقة على التنازل عن تلك البوارج.(١١٤) وفي القاهرة سار ميمو على نفس النهج. ففي أحد الأيام كان مجتمعًا مع محمد علي ووصلت الوالي برقية تلغرافية تحمل نبأ تدشين فرقاطة قوة ٦٠ مدفعًا في الإسكندرية، كان قد تم الانتهاء من بنائها مؤخرًا تحت إشراف دي سيريسي de Cérisy. وفي ذلك كتب القنصل: "هبَّ الباشا ناهضًا ليتحدث أثناء تجواله في القاعة، وهو ما يسميه هو قدح زناد الفكر، فأسلم نفسه إلى واحدة من تلك الأحاديث المفعمة حيوية التي تتدفق فيها

الطموحات والمشاريع على ذهنه. واستعرض كل ما أنجز وما ينجز وما ينوي إنجازه ليكون له أسطول حربي مهيب. وتطرق بالطبع إلى مسألة البوارج الحربية التي كثيرًا ما جرى الحديث فيها. كان الباشا على اقتناع، بحسب ما رأى في ترسانته ورغم نشاط دي سيريسي وعِظَم عدد العمال، باستحالة توفيرها في ترسانته، ووعى، من تعليقاتي على حديثه، أنه لن يستطيع الحصول، حتى من أفضل أصدقائه، سوى على وسائل وتسهيلات لبناء الطراز الجديد الذي يرومه عندهم، ولكنه لن يستطيع أبدًا أن يحصل على بوارج جاهزة؛ لأن النوع الذي يريده غير متوافر الآن لدى أية دولة.»(١١٥)

وبذلك أصبح الباشا جاهزًا لاستقبال الرد الذي حمله كابتن أودير من فرنسا. غادر أودير طولون في ٢١ يناير ولكن الرياح المعاكسة حبسته على ساحل بروفانس فلم يستطع الخروج إلى عرض البحر إلا في ٢٨ يناير حيث حملته رياح مواتية إلى الإسكندرية التي نزل فيها في ٨ فبراير.

قبل وصوله بأيام تلقى الباشا أنباءً من القسطنطينية تفيد بأن وزراء الباب العالي لاحظوا كثرة الاتصالات الجارية في عاصمة الدولة العثمانية بين رجال الباشا وسفير فرنسا. وبما أن محمد علي كثير التشكك فقد توقع أن سير جوردون لن يتأخر في الإيحاء للديوان بأنها اتصالات تثير الريبة. ومع استيقاظ شكوكه على هذا النحو كتب إلى باغوص أنه سيستاء كثيرًا لو حضر أودير، الذي عُلم أنه عائد، إلى القاهرة وأنه يرغب في دعوته للبقاء في الإسكندرية وانتظار إبراهيم باشا الذي سيحل بها قريبًا. ولكن عندما وصل كابتن أودير إلى الإسكندرية لم يجد فيها لا محمد علي ولا نجله ولا حتى ميمو الذي كان قد لحق بالباشا في القاهرة. ولم يجد سوى باغوص وعثمان بك. ولأنه كان يعرف أنهما محل ثقة سيدهما وترجمانا أفكاره فقد رأى أنهما مؤهلان للإفضاء لهما بفحوى مهمته دون إبطاء.

وفي نهاية كل جلسة من الجلسات الطويلة التي عقدها مع الرجلين واستعرض فيها بتعمق مختلف نقاط التعليمات الوزارية الصادرة إليه وكل بنود

مشروع الاتفاقية، كانت تكتب في حضوره رسالة موجهة إلى الباشا، بحيث "سواء دعاني إلى القاهرة أو أمر إبراهيم باشا بالمجيء إلي والتباحث باسمه، فلن تكون هناك إضاعة للوقت؛ إذ سيكون الوالي على اطلاع بمجريات الأمور إذا ما ذهبت أنا إليه، وستكون لدى ابنه التعليمات اللازمة إن كلفه بالتفاوض باسمه."[١١٦]

عند هذه النقطة الأخيرة توقف الباشا. فالبريد الذي حمل نبأ وصول أودير حمل أيضًا رسالة أطلع فيها دروفيتي إبراهيم باشا ووالده على الموقف من الاقتراحات الجديدة، أي حملة الجيش المصري على الولايات الثلاث.[١١٧] وبمجرد أن علم الباشا بفحوى تلك الرسالة – وكما قال ميمو – "دخل مباشرةً في الموضوع وبدأ في مناقشة المشروع الجديد بحماسه وتدفقه المعهود، ولكني لم أشعره بأني لم أعلم الشروط سوى منه في تلك اللحظة. ومر مرور الكرام على تقسيم أقساط القرض، ولكنه ركز على تبرمه من تحويل البوارج الأربع إلى مبلغ من المال وما سببه ذلك من اضطراب في وسائل تنفيذ الحملة. وبما أنه كان مؤهلاً، بعد أحاديثي الأخيرة عن الاستحالة التي أتوقع أن تقابل بها حكومة جلالة الملك مسألة التنازل له في التو عن أربع بوارج حديثة الطراز كاملة التسليح وجاهزة للإبحار، لم يتبرم الرجل من شيء سوى من كونه لم يستطع أن يُفهمنا أن حاجته لم تكن للمال ولكن للوسائل التي تكفل له، منذ هذه اللحظة، اتباع مسلك من يهاب جانبه. وفي المساء اتخذ الباشا قرارًا حاسمًا بإرسال إبراهيم باشا في التو إلى الإسكندرية ليتولى مهمة الاستماع إلى الاقتراحات الجديدة. وربما حمل الباشا على ذلك أنفته – اعتزازًا في غير محله بكرامته – من أن يتنازل بنفسه عن شروط كان قد عرضها في البداية بوصفها أمرًا لا مندوحة عنه، أو ربما – وهو ما يبدو لي أمرًا مشكوكًا فيه – أراد مراعاة خاطر الباب العالي في وضعه الواهن الحالي، أو ربما – وهو ما تدفعني الكثير من الظروف إلى ترجيحه – لأنه كان محاطًا في القاهرة برجال ووكلاء لا يدرون شيئًا عن شؤونه السياسية فلم يرد أن يصرح بشيء أمام عمالٍ له غير مؤهلين، كما لم يرد أيضًا أن يستدعي إلى القاهرة وزيره وترجمانه باغوص.

على أن هذا القرار لم يكن بغير بعض السلبيات؛ فقد كان من شأنه تضييع وقت لا بأس به وتأخير حسم المفاوضات. وقد لفت ميمو انتباه الوالي لذلك ولكن محمد علي أجابه دون تردد وبحسم بأن "لإبراهيم باشا مطلق السلطة في القيام بما يشاء، وأن تلك الحملة أحد شئونه، ولو قال إبراهيم باشا نعم لمطالب فرنسا سيقول محمد علي أيضًا نعم." ولما ألحّ عليه ميمو قال له الباشا: ها أنت، سعادة القنصل، تكرر علي الطلب نفسه مرة بعد مرة. لقد قلت لك إن إبراهيم مثلي وعلى قدري نفسه، ألا تعلم أن إبراهيم هو ابني المفضل لدي؟ سوف يبرم اتفاقيتك ويوقعها وعندما أرى اسمه سوف أوقعها أنا أيضًا."(١١٨)

لم يكن أمام ميمو إلا أن ينسحب إذن، وهو ما فعله حيث انطلق إلى الإسكندرية فوصلها يوم ١٧ فبراير، بعد وصول إبراهيم باشا بيوم واحد. وهناك وجد كابتن أودير راضيًا بالاقتراحات الجيدة التي أبداها الباشا في الاجتماع الأول، وكان على ثقة من الانتهاء سريعًا من المفاوضات، عندما دخلت فجأة، وفي ذاك اليوم نفسه، إلى الميناء السفينة الملكية الحربية ديليجانت Diligente وعلى متنها دي لانجسدورف حاملاً تعليمات جديدة من الحكومة الفرنسية.

كان ينبغي للمفاوضات أن تُستأنف على أسسٍ جديدةٍ إذن. تم إطلاع باغوص، في إيجاز، على التعديلات التي طرأت على الاتفاقية. وفي اليوم التالي، أي يوم ١٨ فبراير، قام إبراهيم باشا، المتحمس التواق إلى الانطلاق في الحملة، بدعوة أودير للقائه في الترسانة البحرية في السادسة مساءً. وعن هذا اللقاء كتب أودير قائلاً: "وجدته هناك بعيدًا وسط ورش البناء، وعندما دخلنا في الموضوع أعلمته برحيل طاهر باشا إلى الجزائر مع كل التحفظات التي يمكن أن تثيرها لدينا في هذا الصدد الشكوك القائمة على الرسائل الأخيرة التي وصلت من الكونت جيومينو(١١٩). حسب إبراهيم باشا التواريخ أمامي ليثبت لي استحالة التنفيذ، ثم ابتسم ابتسامة المرتاب موحيًا لي بأن تلك حجة وذريعة لدفعنا لتغيير ترتيباتنا. واستشعرت أيضًا أن حزن إبراهيم باشا لكونه لم يعد مكلفًا بغزو الجزائر كان وراء مسحة الكدر العابرة التي ظهرت على محياه، واستنتجت بطبيعة الحال أنه مخول من والده بإبرام الاتفاق على الأسس الأولى."(١٢٠)

في اليوم التالي، أي يوم ١٩، سلم أودير وميمو إلى باغوص مذكرة تحتوي على ملخص للاقتراحات الفرنسية الجديدة.[١٢١] وقام أودير بنفسه بتسليمها إلى باغوص وقرأها معه مرتين للتأكد من دقة فهمه لمختلف النقاط الأساسية ووعيه بروح الاتفاق الجديد. وفي ذلك كتب قائلاً: " تركت الوزير في مزاج رائع وقد قاربه الحماس لما سمع للتو." ويوم ٢٠ سلم المفاوضان باغوص نسخة من مشروع الاتفاقية. وفي مساء اليوم نفسه كانت قد تمت ترجمة الوثيقتين وعُقد اجتماع دام خمس ساعات ضم إبراهيم باشا والوزيرين. وفي مساء ٢١ اجتمع ثلاثتهم مرة أخرى. وعن هذا الاجتماع كتب أودير: "كانت لهجة مسيو باغوص، الذي أراه كل ليلة، مؤيدة تمامًا، وفي ذلك أفضل مقياس للتعرف على النتيجة النهائية؛ لأن هذا الوزير بالتحفظ اللازم لمنصبه واللازب لطبيعته هو آخر من يمكن أن تُشتم منه رائحة الثقة إن لم يكن منها متمكنًا."[١٢٢] غير أن الرجل لم يصرح بشيء، وعندما طلب منه المفاوضان يومي ٢١ و٢٢ الاجتماع مرة أخرى مع إبراهيم باشا، لم يجب سوى بأن الباشا يريد إنعام النظر في مشروع الحملة الجديد وتدارسه مع وزرائه.

كان من الواضح أن إبراهيم باشا يأبى التصريح بأي رأي متعلق بالاقتراحات الفرنسية الجديدة. واستنتج ميمو وأودير أن كرم أخلاقه وكياسته اعتملا بداخله فلم يرد أن يتخذ قرارًا قبل الرجوع لوالده، أو ربما لم تكن السلطات المخولة له لتسمح له بإبرام الاتفاق على الأسس الجديدة المقترحة. وعندما سُئل باغوص عن هذا الأمر باح في النهاية بأن الباشا كان عليه الرجوع لوالده وأننا في انتظار رد الوالي.

شهدت المفاوضات فترة توقف إذن، بيد أن النقطة التي توقفت عندها تركت لدى ميمو وأودير انطباعًا إيجابيًا. وفي ذلك كتب أودير "من السابق لأوانه، بالطبع، التعويل على نجاح تام الآن، ولكننا نستطيع، رغم ذلك، أن نرى بعض أمارات الأمل دون أن نكون مغالين في ذلك، فاستقبال إبراهيم باشا لاقتراحاتي الجديدة

الشفوية، والتعجل الذي أبداه في تلقيها، والانطباع الذي وجدته لدى باغوص عند قراءة الوثائق المتعلقة بالموضوع، ولهجته هو والقائد العام، والحركة التي يشهدها الميناء لإعادة تموين الأسطول الذي عاد بعد ثلاثة أشهر في عرض البحر ودخل مرحلة الاستعداد لحملة جديدة، والاستعدادات التي بدئ فيها في الثكنات والمعسكرات، والاهتمام البالغ الذي يبديه إبراهيم باشا بكل ما له صلة بتنظيم القوات النظامية وتجهيزها، وما أسر لنا به مترجم الوثيقتين، على تحفظه - وهو رائد أركان حرب ممن يثق بهم عثمان بك وتربطني به علاقات صداقة تعود إلى أيام القسطنطينية - وأخيرًا، كل الأجواء المحيطة بنا التي نستشعرها ويعجز القلم عن وصفها، كل ذلك يبدو لي باعثًا على التفاؤل."(١٢٣) وجنح بأودير خياله فحملته الحماسة العسكرية على رسم خطة للحملة، رأى تكتيكها ليس قائمًا على توازي حركة قوات الحملة الفرنسية والقوات المصرية، بل بالأحرى قيام تلك الأخيرة بعملية تشتيت انتباه واسعة لفائدة الجيش الفرنسي. وانصبت كل جهوده منذ تلك اللحظة على حث جيش الباشا على الانطلاق في أقرب وقت ممكن بهدف شغل قبائل العربان في نقاط أخرى في طرابلس وتونس، والتي ستنطلق بشكل تلقائي نحو النقاط المهددة أو التي تمت مهاجمتها، فيسقط بذلك جزء من العقبات التي سيلقاها الجيش الفرنسي عند إبراره وفي تحركاته التحضيرية لمحاصرة الجزائر.(١٢٤) كذلك اجتهد أودير في استئجار أدلاء للسفن وللجيش عن طريق إقامة علاقات مع مصطفى قبطان، الأميرال البربري الذي كانت له قيادة السفن الجزائرية المحتجزة منذ ثلاث سنوات في الإسكندرية.(١٢٥)

غير أن كل تلك الآمال كان مقدرًا لها، للأسف، أن تذهب أدراج الرياح. ففي مساء ٢٦ فبراير دعا إبراهيم باشا المفاوضين لإطلاعهم على الرد المكتوب للوالي. كان الرد سلبيًا. فبعد أن ذكَّر محمد علي في رده بأصل المفاوضات المتعلقة بمسألة مناطق البربر والمراحل المتتالية للمفاوضات قال: "لم تتسق خدماتنا المعروضة مع النظام الحالي وشرف فرنسا وتم اقتـــراح خطـــة التحـــالف.(١٢٦)

من الواضح أن قواتنا المصرية، مقارنةً بالقوات الفرنسية، لا تساوي إلا كتيبتين أو ثلاثة على الأكثر، بمعنى أن فرنسا لو أرسلت إلى الجزائر ثلاث كتائب إضافية، فلن نستطيع نحن، حلفاؤها، بكل القوات التي نملكها أن نساويها عددًا. ولكن، بسبب هذا التحالف، سوف نكون ملامين أمام حكومتنا وأمتنا، وسنفقد كل السمعة والشرف اللذين حظينا بهما حتى الآن."[١٢٧]

ثم قال الباشا إن الحكومة الفرنسية لو كانت لا تزال راغبة في الحصول على خدماته فيما يتعلق بمسألة الجزائر فهو على استعداد لخدمتها "وفق شروطه السابقة".

وأضاف الباشا: لا أرمي من وراء هذه الخدمات أن أزيد من رقعة سلطاني. وأعتقد أن مسيو ميمو وكل الشخصيات الفرنسية التي زارت مصر تعرف أن نظري لا يمتد إلى تلك النقطة؛ لأننا، حتى الآن، لم نستطع أن نتم فرض الانتظام في كل الخدمات في مصر، بل ولم نكون بعد رجالاً ذوي قدرات في مختلف الإدارات. ونحن نرى ونعلم هذا الوضع كيف لنا إذن أن نرغب في توسيع دولتنا؟"

واستبق الباشا الاعتراضات التي قد تطرح عليه فقال: "لو قيل: كيف كنت تريد إذن، وقد قلت بنفسك إن قواتك لا تساوي ثلاث كتائب فرنسية، أن تستولي على ولايات البربر الثلاث؟ فسأجيب عن ذلك: منذ وصلت إلى المنصب الذي أنا فيه أنفقت كل وقتي لخدمة أمتي وحكومتي، وأرى أني قدمت الكثير من الخدمات، خدمات لم يقدمها الوزراء السابقون. ولو كان هناك من قدموا خدمات فإنهم لم يفعلوا اعتمادًا على الولاية التي يحكمونها وحدها، ولكن بمساعدة الأمة والحكومة أيضًا، ونتيجة لتلك الخدمات أمّلت أن ألقى المساعدة من أمتي لأتمكن من خدمة فرنسا." واختتم الباشا رسالته بالأسف على سوء التفاهم الذي حدث ملتمسًا من الحكومة الفرنسية أن تغفر له لو كان لم يوضح بعض النقاط على نحوٍ مناسب.[١٢٨]

وهكذا قابل محمد علي الاتفاق الجديد برفض رسمي؛ إذ كان الهدف منه إخضاع الجزائر بجيش فرنسي واحتلال القوات المصرية لطرابلس وتونس. بيد أنه لم يتوقف عند تلك التفاصيل، بل كان المبدأ نفسه الذي قامت عليه الخطة الجديدة هو ما دفعه لرفضها. فقد كان يرى أنه لا يستطيع إبرام الاتفاق إلا على الأُسُس الأولى التي كانت ترمي إلى أن يُعهَد إليه بالقيام وحده وبقواته فقط، مع الاستعانة بمعونة فرنسية، بحملة على الولايات الثلاث، وقد أوضح جليًا أنه مما لا يتسق مع سياسته، ولا مع مصالحه، ولا مع أمنه أن يدخل في اتفاق من أجل عملية مشتركة مع قوة مسيحية.(١٢٩)

أيًا كانت شدة الإحباط الذي تسبب فيه هذا الرد، كان على ميمو أن يعترف أن الباشا كان، في هذه النقطة، متسقًا مع نفسه وأنه لم يتبدل قط. لذلك كتب إلى بولينياك قائلاً: "وفق هذا الفكر وذاك الترتيب تخيل الباشا هذا المشروع وتحدث عنه دائمًا. لقد أراد بالفعل، عرفانًا لفرنسا وارتباطًا بها، أن يخدمها بكل ما أوتي من قوة، فيقوم بحملة على الولايات الثلاث طرابلس وتونس والجزائر، ولكنه اشترط أن تكون حملة مسلمة صرفة. وقد سخر لها، والحال كذلك، أكبر وسائل تحركاته."

وتابع القنصل قائلاً: "إن ثقة محمد علي هذه في نفسه، ويقينه من نجاحٍ سهلٍ في مشروع ضخم بوسائل محدودة وبجيش كان محقًا في وصفه بأنه لا يزال يفتقر للتنظيم والقيادات، قد يبدو ملغزًا للقاصي، بيد أنه ليس كذلك بالمرة للداني الذي استطاع أن يراه عن قرب ويسمعه وهو منطلق في حديث ويفهمه. وهو محط تقدير وإعجاب المسلمين ويقول إنه يلقى التأييد والدعاء من جميع أرجاء الدولة العثمانية بارتفاع مجده وازدهار جيوشه. فليس هناك، حسبما يؤكد، من هو أكثر استعدادًا منه ولا أوفر علاقاتٍ مع أولئك الخاضعين لنير الدايات الظالم المحزن...إن محمد علي يفخر برفع راية الإسلام التي أهينت، حسب رأيه، في أماكن أخرى، ويحب أن يُنظر إليه بوصفه بطل المسلمين وأملهم."(١٣٠)

وفي معرض تعليقه على رفض الباشا، ذكَر كابتن أودير بأنه في عام ١٨٢٧ أيام المسألة اليونانية "كانت هناك تلميحات مختلفة للباشا من أجل حمله على إعلان استقلاله بالانضواء تحت لواء قوى أوروبية. وقد قال لـــي غير مـــرة بأنه لا يخشى، إن اتخذ هذا الموقف، غضب القسطنطينية بقدر ما يخشى نفور الأمة الإسلامية منه، وأن من ينصحه بالبحث عن سند في تحالفـــات مســـيحية ليـــس إلا عدوه، وأن هذا المخرج هو الأسوأ بالنسبة له، ليس فقط لأنه سيفقده ثمرة جهود طويلة، ولكن أيضًا لأنه سيدمر مستقبله. كان من السهل علي أن أعي، منذ ذلك الوقت،أنه لم يكن يحلم أبدًا باستقلال مصر، ولكن نظره كان يمتد إلى ما هو أسمى من ذلك، حيث كان مقتنعًا، باختصار، بأن أعين كل المسلمين مركزة عليه، وأنه أملهم، وأن آمال المسلمين ستدعوه إلى العرش بعد ذهاب الأسرة الحاكمة الحالـــية أو وقوع أحداث أخرى."[١٣١]

أيًا كانت بواعث الباشا في رده، فلم يكن للمفاوضين أن يتوقفا عند هذا الفشل الأول. لذلك أوضحا لإبراهيم باشا أن حجة محمد علي في رفض الاقتراحات الفرنسية تبدو وجيهة. فقد استنتج الباشا، وفق ظاهر العرض، أن الحملة لم تعد إسلامية صرفة، بيد أنها كذلك في الواقع، فيما يتعلق بولايتي طرابلس وتونس، تمامًا كما كانت في المشروع الأول عندما كانت تشمل الولايات الثلاث. وأفلا يعد رفض الباشا الآن التعاون في مشروع كان هو قد طلبه نوعًا من عدم الكياسة التي تسيء إلى فرنسا التي طالما ساندته لدى القوى المسيحية الأخرى؟[١٣٢] وتوالت منهما التوضيحات والملامات التي كان إبراهيم باشا ينصت إليها في صمت. ثم، كما كتب أودير، "وبعد أن أعدنا إلى حديثنا نبرة الحميمية والألفة فقط، استطعنا أن نلمح على محياه الأسف على أنه لم يعد مسؤولاً عن غزو الجزائر بسبب تغيير في الترتيبات، كان يتحدث عنه مبتسمًا لسبب لا يمكن أن نخطئه. وبدا عليه أيضًا بعد الاستياء من أننا لا نرى في الباشا القدرة الكافية على غزو الجزائر، مع طرابلس وتونس، بوسائله المختلفة مجتمعةً، وقد كان ذلك في نظره، أحد الأسباب التي حدت بنا إلى تغيير ترتيباتنا."[١٣٣]

على أن ردود وحجج المفاوضين الفرنسيين لم يكن لها أن تغير قرار محمد علي. وقد رد على إلحاحهما، من القاهرة، برفض جديد قائم على الأسباب نفسها التي قام عليها رفضه الأول، وهي تأكيده أن الخطة الجديدة ستشل كل قدراته التي ليس لها أن تكون فاعلة إلا حسب ترتيبات الخطة الأولى؛ إذ ستجرده من سلاحه الحقيقي بجعله يتصرف ضد شرعته، وشرفه، وأمته، فتجعله كمن يضرم النيران بنفسه في بيته.(١٣٤)

وعندما أعرب أودير عن رغبته في الذهاب إلى القاهرة لتفنيد اعتراضات الباشا، أبلغه محمد علي أن رحلته ستكون بغير جدوى وأن قراره لا رجعة فيه. كانت نهاية المفاوضات إذن. على أن أودير، قبل أن يهم بالإبحار لإطلاع بولينياك على فشل مهمته، أراد أن يستجلي نقطة رآها مهمة؛ حيث أراد أن يعرف ما إذا كان الوالي عندما أوضح أنه على استعداد لخدمة فرنسا "وفق شروطه السابقة" هل كان يقصد الشروط التي وضعها هو في اجتماعات نوفمبر، أم يعني قبول الاقتراحات التي طرحتها باريس في أوائل يناير؟ حول الإجابة عن هذا التساؤل كتب أودير: "على هذا السؤال الذي طرحته بوضوح وصراحة أجاب إبراهيم باشا بما لديه من تعليمات وسلطات كافية من والده، ودون أدنى مواربة معهودة لدى الأتراك، بأن الباشا وافق على القيام بحملة على الولايات الثلاث، وسيكون مستعدًا لها، وفق الشروط التي طرحها وعدلتها فرنسا."(١٣٥) استنتج أودير من ذلك أن التغير الذي طرأ على مواقف الباشا ورفضه المشاركة في الخطة الثانية لحكومة جلالة الملك، لم ينجما عن تغير في فكره ولا عن التلميحات الواردة من الباب العالي،(١٣٦) ولكن"من الترتيبات اللازمة، حسب رأيه، لتنفيذ أفكاره القديمة والخيالية المتعلقة بالسيادة المطلقة والتي لم يتزعزع حضورها في مخيلته وفكره القلق قيد أنملة عند تحولها مؤقتًا تجاه أراضي البربر. فهو يفضل الحفاظ على الأمجاد التي يعتقد أنه حظي باعتراف أمته بها، وتركها خاملة لفترة، على المجازفة بها في تحالف يتناقض مع روح الشريعة الإسلامية ولن تكون نتيجته سوى الحصول على قطر لم يمتد نظره إليه، بجدية، أبدًا."(١٣٧)

بعد بضعة أسابيع سمع ميمو، بعد عودته إلى القاهرة، من فم الباشا نفسه توضيحات حول موقفه: "لقد أطلعتك مرتين، عن طريق إبراهيم باشا، على الأسباب التي حدت بي لعدم الدخول في عملية مشتركة مع فرنسا، رغم حبي لها ورغبتي العارمة في خدمتها. وبإمكاني أن أعيدها عليك مرة أخرى...أنا أكبر من أي وزير آخر في الدولة العثمانية ومحبوب أكثر منهم جميعًا، وتحالف مثل الذي عرضتموه علي سوف يفقدني ثمرة كل جهودي؛ إذ سيلحق بي العار في أعين أبناء أمتي وديني. سوف أكون محتقَرًا ومزدرى...لم يدفعني إلى مثل هذا المنطق دوافع دينية. الكل يعرفني، فأنا فوق كل تلك الأحكام المسبقة لدى أمتي، ولست بمسلمْ أكثر مني مسيحي في سياستي. أفكاري أعلى من ذلك. فأنا لم أصبح على ما أنا عليه الآن سوى بسمعتي في أمتي وبرأيها فيّ. سوف تقول لي إن أبناء أمتي ليسوا سوى حمير وبهائم، أعرف ذلك جيدًا ولكن هؤلاء الحمير والبهائم هم الذين يصنعون قوتي. التحالف سيكون خسارةً لي، سيكون فيه موتي. وأنا عندما أتحدث إليك على هذا النحو فلديّ أسبابي. العربي في الصحراء يعرف مرض ناقته أفضل من أكبر طبيب في أوروبا."[١٣٨]

وقد صور دي لانجسدورف، الذي كان حاضرًا هذا اللقاء، حديث الباشا بكلمات بارعة الوصف، دونها وحديث الباشا لا يزال حاضرًا نضرًا في مخيلته.[١٣٩] وأشار فيها إلى انطلاقه في الحديث وقوة تعبيرات وجهه وحركاته، وجسده بأكمله "الذي كان يتحرك جيئة وذهابًا في ديوانه الواسع"، تاركًا بالكاد الفرصة لميمو ليعلق ببضع كلمات، منقادًا بأفكاره، مسترسلاً في حديثه دون توقف عند ملاحظات تُبدى له – " لماذا لم أقبل الاتفاق الجديد؟ لماذا؟ لقد كتبت لكم السبب مرتين. هل تريدونني أن أضرب عنقي بيدي؟ التحالف علنًا معكم ضد أناسٍ من أبناء ديني يعني نهايتي وموتي.... إذا تحالفت معكم فلن أساوي شيئًا، ستسقط قوتي الأدبية وهي التي صنعت قيمتي. اليوم بعد أن كثر الحديث عن هذا التحالف وانتشر اللغط هنا وهناك، تلزمني قوات أربعة أضعاف ما كنت أحتاج منذ سبعة شهور لغزو الولايات الثلاثة، حتى أستطيع التمكن من طرابلس وتونس فقط؛ لم يكن أمامي، إذن، سوى أن أقول كلمة واحدة."[١٤٠]

ثم بعد أن تحدث عن الحملة التي يجري الإعداد لها في فرنسا وتقييم تكلفتها من الرجال والأموال، دخل الباشا في موضوع علاقاته مع الباب العالي؛ حيث قال إن خسرو باشا، عدوه، بذل بعض المساعي لديه أملاً في التقرب منه؛ والسبب؟ قال محمد علي إن السبب أن الشعب الإسلامي يعاني ويتذمر من السلطان والوزراء، من السلم كما من الحرب. خسرو يحتاج إلى تكوين شعبية، "يحتاج إليّ". الديوان أعيته الحيل في الحصول على الأموال اللازمة لدفع تعويضات الحرب، وسوى التنازل عن ولايات، ليس لديه سوى مصر تستطيع توفيرها. وذلك رغم أن النفوس تغلي في كل مكان، فبينما تنطلق المدافع في قلاع كل ولايات الدولة كل صباح احتفالاً بمولد آخر أبناء السلطان، يتصايح الناس في شوارع القسطنطينية: "متى تنتهي مآسينا، الأب سيئ والابن سيكون أسوأ!"

وتابع محمد علي حديثه قائلاً: "الدولة العثمانية كبيرة بلا شك، ولو كان عندي الرجال لصارت مصر كبيرة، فمصر ليست سوى إحدى ولاياتها. ولكن هذا الامتداد الشاسع ليس حقيقيًا، فكل أجزاء هذا الجسد الشاسع في حالة انفصال. البوسنة، وصربيا، وكل المناطق المحيطة مستقلة فعليًا، وقد أنشئوا اتحادًا يستطيع توفير ٣٠٠٠٠ رجل عند الحاجة. ومنذ وقت طويل لم تعد بغداد وكل ولايات آسيا الصغرى المجاورة لفارس تابعة سوى اسميًا، ولا تقدم أي رجال أو أموال. لقد دمرت الإصلاحات الأجهزة القديمة دون أن تخلق شيئًا يحل محلها؛ فإذا اجتمعت إلى هذه الفوضى الداخلية مضايقات من روسيا فستشهد القسطنطينية أزمة حاسمة: السلطان مكروه."[١٤١]

ويتابع لانجسدورف وصفه فيقول: "شيئًا فشيئًا احتدَّ الباشا في حديثه، وكان الانفعال باديًا على نبراته في تلك الكلمات الأخيرة، ونفاد الصبر والغضب سَمتا حركاته. ثم ألقى بنفسه فجأة إلى الأريكة قبل أن يستطيع المترجم أن يدلي لنا بترجمته، تاركًا إيانا لحظة على غير بينة مما ينبغي أن نفعل، ولكنه أشار لنا بيده، قبل أن يخرج مسرعًا من القاعة قائلا: "انتظروا، انتظروا، سوف أعود وسوف نعاود الحديث."

وبالفعل دخل الباشا بعد برهة وعاود الحديث بنبرة أهدأ. تحدث عن أسطوله وعن القلق والغيرة اللذين يثيرهما، فقال: "إنهم يحسدونني على تجارتي، وجنودي، وعماراتي، لم لا يفعلون مثلي؟ أريد أسطولاً وأريده لي وحدي...بعد سنوات، سوف أُعَد من القوى البحرية. مصر عظيمة، وخصبة، وكل يوم يشهد زيادة في مواردها، جيشي رائع. سأغزو الشام متى أردت. عبد الله باشا يرتعد بين أسواره منذ انتشرت أخبار استعداد ابني إبراهيم للقيام بحملة ضده. لدي أشياء عظيمة في رأسي، ولكني أحتاج إلى عشر سنين أخرى حتى ينضج كل ذلك! وحتى يحين ذلك الحين، سوف أستولي كل عام على بضعة آلاف من الأفدنة في الصحراء، وأحفر قنوات، وأبيع القطن، وأزرع التوت والزيتون. لن يكون هناك شيء تقريبًا تحسد مصرُ أوروبا عليه، وسوف أوفر لكم كل ما يرفض مناخكم أن يوفر."(١٤٢)

هذا الحديث المسهب ترك سامعي الباشا على اقتناع بصدق دوافعه التي أبداها لعدم تولي القيام بحملة على أراضي البربر. على أن لانجسدورف كتب قائلاً: " إلى جانب هذا السبب الوحيد الذي طرحه الباشا لرفضه الدخول في التحالف المقترح مع فرنسا، لنا أن نفترض اعتبارات ذات طبيعة أخرى لم تكن أقل حسمًا وربما كانت أكثر إلحاحًا. فكل يوم يمر يزداد ارتياب الباب العالي في نواياه وتبرمه منه. وهو يعلم أن السلطان يكرهه شخصيًا ويتحين الفرصة للتخلص من عامل على هذا الخطر. هل من الحكمة في شيء، إذن، وهو متأكد من هذا الوضع، ويكفيه ثمانية أيام لنقل جيشه من الدردنيل إلى مصبات النيل، أن يجرد سواحله ويرسل قواته إلى مسافة أكثر من أربعمائة فرسخ في الصحراء بعيدًا عن دولته؟ صحيحٌ أن نصف قواته النظامية يمكن أن تكفي لحملة تقتصر على تونس وطرابلس، ولكن في وضع الأزمة الذي يَعتقِد أن الدولة العثمانية قد وصلت إليه، هل يرغب الباشا في أن يحرم نفسه من أفضل قواته ومن وسائل الاستفادة من أية فرصة قد تسنح له؟...لدي اقتناع كبير بأن طموحه لا يتوقف عند حدود مصر، وأنه يأمل في وقوع الأزمة وينتظرها، ينتظر أن يثور الناس أو الجيش الذي يدعوه للسراي في القسطنطينية. من هنا كان نشر القوات المبالغ فيه، لإخراس الناس،

والذي قد لا يكون في صالحه لو أصبحت مصر هي الهدف وليس الوسيلة؛ ومن هنا أيضًا كانت تلك الفكرة المتسلطة عليه بأن يكون له أسطول بأي ثمن، وهذا النشاط المحموم الذي يضغط به لبناء القطع البحرية.

"وإذ تسلطت عليه تلك الأفكار تركزت أنظاره على القسطنطينية، وأي تحركات للباب العالي تجد لها في مصر صدى."[١٤٣]

هذا الاستنتاج الذي توصل إليه أودير، وميمو، ولانجسدورف يمكن أن يفسر سلوك الباشا خلال هذه المفاوضات الطويلة. فقد كان طلبه من فرنسا، في البداية، تعزيز أسطوله بأربع بوارج حربية احترازًا من الباب العالي. وإن كان قد وافق فيما بعد على التخلي عن هذا المطلب فقد كان ذلك مقابل وعد بفرمان يضمن له السلامة من جانب القسطنطينية. ثم عندما عرضت عليه الحكومة الفرنسية عملية مشتركة بدلاً من حملة مستقلة له رفض العرض وقطع المفاوضات حتى لا يحرم نفسه من تعاطف الأمة الإسلامية ويبقى على أهبة الاستعداد لاقتناص الفرصة التي ينتظرها، بمساعدة هذه الأمة، ليصبح يومًا ما السيد المطلق للدولة العثمانية ويجلس على عرش السلطان. وهكذا كان رد محمد علي على خطة بولينياك التي كان يرمي من ورائها إلى أن يجعل من الباشا، بإهدائه غزو ولايات البربر، الذراع اليمني لملك فرنسا ليحمل معه النفوذ الفرنسي إلى قلب آسيا، كان رده التأكيد على رغبته في البقاء حاكمًا مسلمًا خلوًا من أي شائبة تشوبه من الأجانب. المبرر مقنعٌ بالطبع، ولكننا نخطئ إن اعتقدنا في كماله. فرغم صراحة الباشا فإنه لم يبح بكل ما يجول بخاطره لمفاوضيه الفرنسيين. وذاك أن رفضه، الحقيقي جدًا، للتحالف مع قوة مسيحية لم يكن مطلقًا، كما سوف نرى. فقد حزم أمره على ألا يقدم على ذلك إلا لتحقيق طموحه الأكبر. وعلى ذلك، فلنا، في النهاية، أن نعتقد أن رفضه للعرض الفرنسي إنما كان لأنه بعد أن وازن احتمالات الربح والخسارة في هذه اللعبة، بحنكته السياسية، رآها غير مجدية ولا تحمل له مكاسب يستحق معها الدخول فيها.

بينما فشلت المفاوضات المصرية على هذا النحو في الإسكندرية، كان المشروع الذي وقف وراءها، والذي وضعه بولينياك على بساط الدبلوماسية الأوروبية يلقى ردود فعلٍ مختلفة. فلو كانت روسيا قد استقبلت المشروع استقبالاً حسنًا وبدأت في بذل المساعي في القسطنطينية وفي مصر للضغط على الباب العالي لإصدار الفرمان المطلوب ولتشجيع محمد علي على القيام بحملته،(١٤٤) ولو كانت بروسيا، بعد أن أبدت بعض النأي عن تأييد فرنسا، قد انتهى بها المطاف إلى الموافقة هي الأخرى على مشروع بولينياك، بل وارتضت أن "تثبت لباشا مصر أن الحكومة البروسية مهتمة بالحملة التي تنسقها فرنسا معها"، وأبرقت إلى قنصلها في الإسكندرية تعليمات بهذا الشأن،(١٤٥) فإن النمسا عندما طُلب منها تأييد المشروع بدت منها محاولة تحاشي المسألة برمتها. فقد كان مترنيخ، المشبع بمبادئ المحافظين، يرى أن الحملة التي انتوت فرنسا إيكال محمد علي بها تشوبها نقيصة أساسية، وهي أنها: ليست شرعية. في نهاية المطاف أبدت الحكومات الثلاث، بدرجـــات متفاوتة، انتقادات متعلقة بفرص النجاح العـــسكري للحملة المصريـــة، أو بالتعقيدات التي يمكن أن تنجم في أوروبا عن تنفيذها.

في برلين، قال دي برنستورف de Bernstorff إن قوات والي مصر لا تبدو له كافية لإلزام قادة الولايات الثلاث حد الطاعة. فقد كان يرى أن ٢٠ ألف رجلٍ يُرسلون عن طريق البر لن يصلوا إلى بغيتهم؛ إذ سيودي التعب ومختلف صنوف الحرمان التي سيتعين عليهم معاناتها في هذه الرحلة الطويلة الشاقة، بكثير منهم، فلا يغدو عددهم كافيًا عند حدوث خطر أو التحام. وأضاف أنه بالإمكان، طبعًا، إنزال فيلق من ٢٠ ألف رجل في نقطة ما على الساحل، ولكن عددهم لن يكون بالضخامة الكافية لتحويل الجزائر إلى ركام. وعلى ذلك فقد كان يرى أن القوات المصرية لا تتفوق إلا قليلاً، في الالتزام والدُربة، على قوات داي الجزائر. وأخيرًا، كان يشك في نجاح الحملة المزمعة في ضوء درايته الخاصة بدفاعات الجزائر.(١٤٦) وفي سان بطرسبرج تلقى الدوق مورتمار Mortemart من القيصر

إشارات مماثلة، كان مما كتبه عنها :"إن الحكومة الروسية من وضوح الرؤية بمكان، والإمبراطور على دأب في استشارة المختصين عندما يتعلق الأمر بعمليات عسكرية، بحيث رأوا في التو ما في مشروع حملة يقوم بها المصريون على الجزائر من غُثاء...لن أكرر عليكم ما يراه العسكريون – وهم كُثر هنا ممن خبروا الحروب مع الشرقيين – في مشروعنا ضد الجزائر وخلافنا مع تلك الولاية؛ إذ سيكون في ذلك إهانة وحط شديد من قدرنا."(١٤٧) وأخيرًا أبدى مترنيخ أيضًا شكوكه في تعاون الباشا وكذلك في قدرته على تنفيذ المشروع فعليًا، مستنيرًا في ذلك بتقارير بروكيش Prokesch وأحد الضباط الإيطاليين الذي تولى قيادة مدفعية محمد علي لفترة طويلة.(١٤٨)

وهكذا قوبل المشروع القائم على تحرك الجيش المصري بارتياب عام في أوروبا. ولم تكن الاعتراضات أقل حدةً في برلين وفيينا على فكرة إدخال ولايات البربر تحت سلطان محمد علي. وفي ذلك قال برنستورف Bernstorff للبارون مورتييه Mortier " سيكون في هذا التغيير، وبكل تأكيد، فائدة كبرى لمختلف الأمم التي تسير تجارتها في البحر الأبيض المتوسط والأرخبيل، لو حصلنا على ضمان على استمرار ولاء والي مصر لسيده. فالقوى الأوروبية، التي ترى أن من مصلحتها بقاء تماسك الدولة العثمانية، لا تستطيع أن تنسى المشروعات التي عرضت على محمد علي لإعلان استقلاله نهائيًا عن الباب العالي. لذلك، فلو سار في سلام إلى الفتوحات التي تنتوون مساعدته على القيام بها، فسيصبح أقوى من الباب العالي، فيغدو من اليسير عليه زلزلة هيمنته. وذاك أمر يسهل استشفافه ولا يمكن أن يفوت على فطنة الحكومات الأوروبية، التي لن تستسيغ سياستها أن تنشأ إمبراطورية شاسعة وقوية على الساحل الأفريقي."(١٤٩)

وجهة النظر نفسها عبر عنها مترنيخ لراينفال Rayneval ولكن من زاوية مختلفة نسبيًا. فقد افترض أن فرنسا لديها بالفعل دوافع قوية للسعي لترسيخ وضع محمد علي لأنها هي التي ستجني، بشكل رئيسي، ثمار التحضر الذي بدأت بذوره

تُنثر في مصر، ولكنه زعم أيضًا أنها "ستُعرّض تلك الحضارة الوليدة وسلطتها للخطر، بل وكذلك اليد التي تحميها أيضًا بسعيها لبسط السلطان الجديد الذي يتكون على ضفاف النيل إلى خارج الحدود التي وضعتها له الطبيعة نفسها". وأضاف السفير: "حسبما يرى مترنيخ لن يكون الباب العالي وحده الذي ينظر بعين الاستياء لخضوع الجانب الأعظم من السواحل الشمالية لأفريقيا لسلطان باشا مصر، بل انجلترا أيضًا، التي تُسَبِّب لها انطلاقة الباشا وتوجهات سياسته نوعًا من الامتعاض، سيصعب عليها التسامح مع امتداد هيمنته إلى بقاع يمكن أن تكون لها أهمية كبيرة جدًا تحت حكم آخر بقدر ما سيصعب عليها تحمل امتلاك فرنسا لها."[١٥٠]

تمثل مركز مقاومة المشروع الفرنسي إذن في لندن التي أثارت حكومتها منذ البداية، كما رأينا، اعتراضات عديدة على مشروع بولينياك. وفي ٣١ يناير جدد لورد أبردين للدوق لافال أمله في نبذ فرنسا لتحالفها مع والي مصر.[١٥١] ورغم كل التبريرات التي ساقها سفير فرنسا، لم تتبدل شكوك الحكومة البريطانية. وقال لورد أبردين: "لقد قلَّت ثقتكم فينا. فمنذ أكثر من أربعة أشهر انتبهنا في الإسكندرية إلى مشروعكم بالتحالف مع الباشا. وتلقى لورد ستيوارت تعليمات متكررة بسؤال حكومتكم عن هذا الأمر، وفي كل مرة كنتم تنفون، في باريس، وجود مثل تلك المفاوضات. إن تحالف دولنا من الرسوخ بحيث يطمح في ثقة أكبر. من هنا ثارت شكوكنا."[١٥٢] كذلك عندما قررت الحكومة الفرنسية الاضطلاع بنفسها بمهمة الحملة على الجزائر وألا تترك لمحمد علي سوى مهمة إخضاع ولايتي طرابلس وتونس وأطلعت الحكومة البريطانية على قرارها الجديد، لم تتوقف المعارضة. وفي ذلك كتب الدوق لافال: " يصر الوزير الإنجليزي على رأيه القائل بأن تحالفًا ذا طبيعة حربية يتكون مع أحد رعايا الدولة العثمانية دون الموافقة المسبقة للسلطان هو اتفاق يشذ عن الأصول المرعية، خاصةً مع الغموض الذي أريد طويلاً أن يحاط به، فأثار بذلك قلق وشكوك القوى الأوروبية التي لم تُدعَ للاطلاع على فحوى تلك المفاوضات."[١٥٣] على أن لهجة الحكومة البريطانية

هدأت نوعًا ما، بعد هذه الرسالة، وأبدى الوزراء قلقًا أقل تجاه الحملة. وفي ذلك كتب الدوق لافال إلى بولينياك في ١١ فبراير: "أعتقد أني استطعت النفاذ إلى بواعث الاطمئنان الذي تنظر به هذه الحكومة الآن إلى حملتنا. فهي ترى أن والي مصر الذي لا تعترف له بأي استقامة أو ولاء، قد أعمل حيلته مع الحكومة الفرنسية. فقد وصل لندن رأي يقول بأن جيش إبراهيم باشا أبعد ما يكون عن اتخاذ وضع الاستعداد للتحرك، وعرض محمد علي للتعاون مع فرنسا ليس سوى استغلال لها، فعلى الرغم من كون الباشا رجل مهام كبرى بطبعه، فإنه ليس من التهور بحيث يطلق جيشه في حملة دون الحصول على تفويض رسمي من السلطان. وأخيرًا، يسود هنا اعتقاد بأن الحذر قد اتخذ في وقته وأنهم في وضع يسمح لهم بشلّ مشروعات محمد علي عن طريق التفاوض سواء في الإسكندرية أو في القسطنطينية."[١٥٤]

لهذه الأسباب، بلا شك، عندما أرسل لورد أبردين تعليماته في ١٩ فبراير إلى لورد ستيوارت لحثه على أن يطلب من بولينياك تأكيد عدم وجود أية نية لدى فرنسا لإرساء حامية فرنسية على سواحل الجزائر أو تغيير وضع هذا البلد على نحوٍ يفيد المصالح الفرنسية وحدها، اكتفى لورد أبردين بالمرور مر الكرام على مسألة التعاون مع محمد علي، واكتفى السفير البريطاني بالإعراب عن الدهشة التي شعرت بها الحكومة البريطانية عند الإعلان عن هذا التعاون. وأوضح جليًا أن الباشا، كما يعرفون في لندن، وهو ليس لديه أسباب عادلة لشن حرب على ولايتي طرابلس وتونس، فإن حملته تلك إن قام بها دون إذن من السلطان ستكتسي طابعًا لن يحظى معه، بالتأكيد، بموافقة جلالته المسيحي جدًا ولا بتأييده. وأضاف لورد ستيوارت أن الحكومة البريطانية رأت أنه من الضروري ألا يُترَك محمد علي على غير دراية بشعورها تجاه حملة أُزمع القيام بها على هذا النحو.[١٥٥] في الأسابيع التالية لم يحدث ما يعكر صفو ارتياح الحكومة البريطانية. وانصب اهتمام إنجلترا منذ ذلك الحين على الحرب التي تنتوي فرنسا شنها على الجزائر. في تلك الفترة لم

يعد لورد أبردين يتطرق، خلال اجتماعاته مع الدوق لافال، إلى المشروع الذي كان قد أعلن عنه قبل وقت قصير ضد تونس وطرابلس. وعن ذلك كتب سفير فرنسا في ١٧ مارس: "الحكومة البريطانية مطمئنة تمامًا في هذا الصدد. ومبعث ذلك أمران: أنها لا تعتقد نهائيًا في كفاية قوات والي مصر للقيام بأي شيء يشابه ما اقترحه في مفاوضاته مع فرنسا، ولديهم في إنجلترا ازدراء شديد لشخصية محمد علي. وثانيًا، الحكومة هنا مقتنعة بأن المساعي التي قامت بها في الإسكندرية وفي القسطنطينية نجحت في وقف تعاون باشا مصر مع الخطط الفرنسية."[١٥٦] كذلك لم يثر قطع المفاوضات المصرية أي دهشة في لندن.[١٥٧] وعن ذلك كتب الدوق لافال: "الإعلان عن قطع المفاوضات هذا لم يكن فيه أي جديد لهذه الحكومة، التي كانت مطمئنة تمامًا في هذا الصدد، حيث عملت ما فيه الكفاية لوضع العراقيل أمام هذا الاتفاق سواء في الإسكندرية أو في القسطنطينية، بحيث أصبحت متأكدة، من خلال مناورات رجالها، أن محمد علي لن يجرؤ على تنفيذ أي من تلك الخطط دون إذن الباب العالي. ولم يوارب لورد أبردين عندما أعلمني أن القنصل الإنجليزي تحدث عن الباشا على نحو لن يسمح له بالقيام بأي تحرك عدائي ضد ولايات البربر."[١٥٨]

وهكذا اغتبطت إنجلترا بنجاحها في إفشال هذا المشروع المصري في الشرق نفسه. بيد أن الرفض الذي أبداه الباشا لما عرضه المفاوضان الفرنسيان لم يكن لأي ضغط بريطاني دور فيه من قريب أو من بعيد. يجدر بنا في هذا المقام أن ننظر في مدى صحة الادعاءات التي ذهبت إليها حكومة لندن.

في القسطنطينية، تلت المفاوضات التي جرت في أوائل ديسمبر فيما يتعلق بالولايات الثلاث فترة صمت طويلة. في تلك الأثناء كان طاهر باشا، الذي استُدعي من شوملا، قد وصل إلى القسطنطينية. وانتهز الريس أفندي تلك الفرصة لمعاودة النقاش مع الكونت جيومينو ملتمسًا، مرة أخرى، إلحاق مندوب فرنسي بمبعوث الباب العالي. فلما كان الرفض من السفير، لم يسع الوزير سوى إعلان تراجعه

عن إرسال طاهر باشا: "قال لترجمان السفير الفرنسي: ليس لدينا شيء تجاه الجزائر، كنا ننتوي القيام بمسعـــى للتوفـــيق، ولكن قـــيامنا به وحـــدنا لن يكون ذا جدوى، لن نقوم به."(١٥٩)

أما السير روبرت جوردن، فقد أدهشته مشاعر البغض التي كانت الصحافة الأوروبية تتحدث بها عن والي مصر، وهي مشاعر مالت الرسائل التي تلقاها من الإسكندرية إلى تأكيدها، فما كان منه إلا أن بدأ استقصاء الأمر في القسطنطينية ليقف على ما إذا كان لتلك المشاعر ما يبررها بالفعل. وعندما سأل الريس أفندي وغيره من أعضاء الديوان عن هذا الأمر نفوا نفيًا قاطعًا وجود مثل تلك المشاعر وأكدوا للسفير البريطاني أن الوفاق التام عنوان العلاقة بين السلطان والوالي، وأن علاقاتهما تتنامى بشكل يومي. واستشهدوا على ذلك بإرسال الباشا، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ما لا يقل عن مليون دولار للباب العالي، مساهمةً في نفقات الدولة، فضلاً عن أن سلوك محمد علي عند مفاتحة فرنسا له بشكل مباشر من أجل التعاون معها في غزو الجزائر كانت، وفقًا لما يرون، محل رضا من الديوان، بل ويمكن اعتبار هذا المسلك بمثابة حجر زاوية في سياسته.(١٦٠) وقَنَع جوردون بتلك الإيضاحات.

في ١٦ فبراير أُعفي الريس أفندي برتو من منصبه وحل محله حميد بك. وبعد ذلك ببضعة أيام تلقى سفيرا فرنسا وإنجلترا، كلٌ منهما، تعليمات من حكومته متعلقة بمسألة الجزائر.(١٦١) وسارع جيومينو بإطلاع الريس أفندي الجديد على فحوى تلك التعليمات؛ حيث قال له: "إن إمبراطور فرنسا مقتنع اقتناعًا جازمًا بأن القوة وحدها تستطيع اليوم الانتصار على وقاحة داي الجزائر وداي كل من الولايتين الأخريين وأن مجد عظمته ومصالحه يقتضي أن يقوم، بمساعدة الموارد التي تعرض مصر تقديمها، بتنفيذ الخطة التي تم إطلاع الباب العالي عليها منذ ثلاثة أشهر." وأضـاف: "الإمبراطور لا يعتقد أن الباب العالي، برفضه اتخاذ موقف من خطوة مثل هذه، إنما أراد أن يضع أمامها العقبات؛ إذ إن في ذلك تناقضًا

صريحًا مع مصالح الدولة العثمانية، سوف تنظر إليه فرنسا بوصفه معارضة تأسف لها، ولن يرى الإمبراطور معها نفسه إلا مجبرًا على التمسك بخططه واستخدام كل ما أوتي من سلطان لضمان النصر."(١٦٢)

أما سير روبرت جوردون فقد تلقى تعليمات بالتعجيل بمغادرة طاهر باشا حتى تحل الوساطة العثمانية محل التحرك المباشر من قِبَل فرنسا. على أنه تردد في الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه نظرًا لتعقيد المسألة الجزائرية حسب اعتقاده. فالإيضاحات التي قدمها الأمير بولينياك إلى لورد ستيوارت حول أصل المفاوضات مع مصر وسيرها لم تتسق مع تلك التي قدمها الكونت جيومينو إلى الباب العالي، ولا مع الثقة التي أفصح الديوان عن أنه يكنها لمشاعر باشا مصر وولائه. ومن جهة أخرى، أكد الريس أفندي أن السفير الفرنسي بعد أن كان قد قبل مرافقة مندوب فرنسي لطاهر باشا عاد فتراجع، بينما نفى جيومينو رسميًا أية موافقة على عرض برتو أفندي. وأخيرًا، أكد سفير فرنسا عدم علمه بتوقيع أية اتفاقية بين فرنسا ومصر. أمام هذا التكتم وتلك التناقضات قرر سير روبرت جوردون أن يكتب مذكرة إلى الريس أفندي. وفي تلك المذكرة كتب سير جوردون، بعد أن تناول بالتفصيل خطط فرنسا كما أوضحها بولينياك في باريس إلى لورد ستيوارت:
"وقد أفصحت الحكومة الفرنسية، فيما بعد، لحكومة جلالة ملك بريطانيا عن أن اتفاقًا قد أُبرِم بالفعل مع باشا مصر بهدف شن حرب [ضد الولايات الثلاث] على النحو المشار إليه في السابق، وهو أمر لا تقره حكومة جلالة الملك نظرًا لكونه ضد المبادئ المرعية في الدخول في مفاوضات مع باشا، من رعايا السلطان، بهدف جعله يعلن الحرب على بلدان أخرى تخضع أيضًا لعظمته، ودون معرفته، ونظرًا، أيضًا، لأن التغيرات التي ستنجم بالتأكيد عن تلك الحرب في وضع ولايات البربر وكذلك في وضع محمد علي باشا سوف تهدد الهدوء الذي يسود أوروبا الآن، فضلاً عن إضرارها بمصالح الباب العالي، وكذلك بمصالح حكومات أوروبية أخرى. لهذا السبب تلقى سفير ملك إنجلترا الأمر بالإلحاح على الباب

العالي لتنفيذ مشروع الوساطة الذي كان قد اتفق عليه مع سفير فرنسا، والذي يبدو أنه تم تعليقه لعدم وجود مندوب فرنسي. لا داعـــي إذن لانتظاره بما أن فرنســـا لا تميل إلى إرساله، ولينطلق طاهر باشا في الحال إلى الإسكندرية والجزائر، وليعلن محمد علي بالرغبة السامية للسلطان بإنهاء الخلاف بين فرنسا والجزائر دون إراقة دماء، ولينه الباشا عن التدخل في هذا الأمر بتسيير قواته.

"بناءً على ذلك، سوف ينطلق طاهر باشا إلى الجزائر حيث سيوضح للداي الخطر الذي يضع نفسه فيه بعدم تكفيره عن الإهانات التي وجهت إلى فرنسا، وليقنع الداي في نهاية المطاف بالخضوع للمنطق، وليتولى الباب العالي المصالحة بينه وبين الحكومة الفرنسية. وبمجرد وصول طاهر باشا على متن الفرقاطة العثمانية إلى الجزائر، سيوجد، بلا شك، مندوب فرنسي على متن الأسطول الفرنسي الراسي أمام تلك المدينة. لا ينبغي أن يضيع السلطان أية لحظة في تنفيذ خطة التهدئة هذه التي ستجنبه الكثير من الحرج بالنسبة لمصر ولولايات البربر على حد سواء، والتي يحثه عليها صديقه وحليفه ملك إنجلترا."[١٦٣]

وصلت تلك المذكرة إلى السلطان في مساء ٢٦ فبراير، فأمر بانطلاق طاهر باشا في أسرع وقت ممكن إلى الجزائر. تم إعلام سفير إنجلترا بهذا الأمر في ٢ مارس، وإعلام سفير فرنسا به في ٦ مارس. لم يُطلَب من هذا الأخير توفير مرافق لطاهر باشا، ولا وعد بتعليق كل التدابير العدائية من قِبَل فرنسا حتى وصول مندوب الباب العالي، ولكن طُلِب منه فقط خطاب توصية إلى قائد السفن المحاصرة للجزائر[١٦٤]، وقام جيومينو في نهاية الأمر بكتابة هذا الخطاب.[١٦٥]

وهكذا تمثلت نتيجة كل الجهود الدبلوماسية التي قام بها سير روبرت جوردون في القسطنطينية في إقناع الباب العالي، الذي ظل مترقبًا، وحمله على اتخاذ القرار بمتابعة مشروع مهمة طاهر باشا.[١٦٦] ولكن تلك الجهود لم تنجح في الإيعاز لباشا مصر بنبذ المشروع المتفق عليه مع فرنسا. وذلك أن الباب العالي كان يبدي تشككًا تامًا تجاه كل الإيضاحات التي اعتقد جوردون أنه قدمها حول هذا

الاتفاق وحول تواطؤ الباشا مع فرنسا. فمحمد علي لم ترد منه أية إشارة لمثل هذا المشروع في مراسلاته مع الباب العالي. كذلك كان كل رجال الدولة يرفضون تصديقها. ومن ذلك ما قاله ساري عسكر[١٦٧] لشابير Chabert[١٦٨]: سلوك محمد علي لا يشوبه أي شك في نظري. ولو كان قد شارك في الخطة الفرنسية على نحوٍ ما لكان قد بدأ في التنفيذ ولعلمنا عنها شيئًا، بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه فأنا أرفض تمامًا فكرة أن محمد علي كان هو الذي قدم اقتراحات لفرنسا بشأن خطة كهذه." وعندما أصر الترجمان قال له ساري عسكر: "أجهل تمامًا كتابة محمد علي لأي شيء حول هذا المشروع...وأعتقد أني في وضع يسمح لي بمعرفة ما يجري في الدولة، فهم يجهدونني في كل لحظة إذا حدث أتفه شيء في أقل ولاية أهميةً للحكومة، فهل يمكن ألا أعلم شيئًا عن أمر بهذه الخطورة؟ أعتقد أن الفرنسيين ربما عرضوا على محمد علي خطتهم ولكنه وجدها من العبث بدرجة اعتقد معها أنها لا تستحق حتى أدنى ذكر للباب العالي."[١٦٩]

أسرَّ مصطفى أفندي، ساري عسكر السلطان ، بالأمر نفسه إلى جورج وود George Wood، مترجم السفارة، حيث قال له إن باشا مصر لم يرسل إلى الباب العالي بأية معلومات حول مشروعه لغزو ولايات البربر، وأنه، وبوصفه من رعايا السلطان المخلصين، لا يمكن أن تكون لديه مثل تلك النية، وأنه من العبث أن يبرم، بعد أن قدم الكثير من الدلائل على ولائه لسيده، اتفاقية من هذا النوع مع فرنسا دون الحصول مسبقًا على أوامر، لم تكن بالطبع لتصدر له، من السلطان أو من وزرائه. وبعد الخدمات الجليلة والمتكررة التي قدمها لحكومته يستحيل تمامًا أن يتحول محمد علي إلى متمرد أو يضمر سوء نية، هذا فضلاً عن أن السراي لا تساورها أي شكوك من هذا النوع."[١٧٠] بل إن طاهر باشا نفسه، وهو العدو المجاهر بعدائه لمحمد علي، نفى أية مشاركة للوالي في هذا المشروع. وعندما سأله شابير عن هذا الموضوع أجاب: "لا لا، من الخطأ الاعتقاد بأن نقاشا قد جرى حول هذا الموضوع، إنه مجرد تبجح فرنسي جديد. لم يدر بخلد باشا مصر أبدًا تعاون مثل الذي تتحدث عنه، ولو كان قد اقتُرِح عليه، فمن المؤكد أنه رفضه لكونه غير قابل للتطبيق بتاتًا لألف سبب مهم."[١٧١]

هذا الخطاب الذي تمسك به كبار رجال الدولة العثمانية، هل كان صادقًا أم مصطنعًا؟ ألم يهدف، بتفاؤل مصطنع، إلى طمأنة السفير البريطاني من أجل تحاشي الالتزام بالتعامل مع محمد علي، بضغط بريطاني، بلغة ربما لا يتسامح معها الباشا؟ هل كان الباب العالي يعتقد حقًا في صدق نوايا الباشا أم كانت سياسته تتوخى الحذر في التعامل مع والٍ بهذه القوة؟ هناك أمور لاحظها سفير فرنسا تميل بنا إلى الاعتقاد بهذا الاحتمال الأخير. والحقيقة أن جيومينو، وعلى الرغم من لهجته المفعمة إصرارًا مع الباب العالي، لم يكن متأكدًا تمام التأكد من الوجهة التي سيتخذها الديوان. وفي ذلك كتب إلى بولينياك في ٥ مارس: "لا أستطيع، حتى الآن، أن أتنبأ بما يمكن أن يفعله الباب العالي لو شرع محمد علي في مهاجمة الولايات الثلاث دون موافقة السلطان. ولكني أستطيع أن أذهب إلى أن الباب العالي، لو تُرِك لحاله، سيتحاشى اتخاذ موقف علني ضده، ولكن لو دفعته إنجلترا لاتخاذ مثل هذا الموقف فلربما حاول القيام بتحركات ملموسة قد تزعج الباشا، وسيكون أخطرها إرسال أسطول إلى الإسكندرية بعيد مغادرة القوات البحرية لحملته لمصر."[١٧٢] ولما كان جيومينو حريصًا على إصاخة سمعه لكل همهمة تصدر في السراي، فسرعان ما علم أن هناك اهتمامًا شديدًا بمسألة الجزائر. وفي ذلك كتب يقول: "حملةٌ فرنسية خالصة ضد الجزائر ستكون أقل إزعاجًا من علاقتنا مع باشا مصر والدعم الذي يمكن أن نقدمه له في أهدافه الجموحة. وهم يقولون هنا إن محمد علي يطالب منذ سنوات بلواء دمشق، فلو استولى على الولايات الثلاث سيسهل عليه أكثر أن يصل إلى هدفه الأول هذا، ويستطيع حينئذ أن يعلن نفسه خليفة. فبعد أن تخضع له شبه الجزيرة العربية وأراضي البربر ستكون أمامه فرصة لن يوفرها له سوى التمكن من دمشق."[١٧٣]

كان هناك إذن قلق في السراي تجاه مشاريع محمد علي المتعلقة بالولايات الثلاث. وقد أفصحت آثار تلك المخاوف عن نفسها في عدة مشروعات. فقد كتب جيومينو في ٣٠ مارس: "يُروى لي، منذ بضعة أيام، أن الباب العالي قد وافق على

مشروع يقضي بإثارة عقبات ومخاطر ضد محمد علي في شبه الجزيرة. وقد علمت اليوم أن الباب العالي قد جس نبض مشايخ مصر وتلقى منهم تأكيدات بأنه بمجرد صدور الأوامر لهم فسيعملون على إثارة الفتنة ضد الباشا في هذا البلد ولدى العرب ...والواقع أن نجيب أفندي، قبو كتخدا باشا مصر كان محل ازدراء منذ وقت ليس بالقصير في السراي. وفجأة قام السلطان، عشية عيد الفطر، بزيارة قائد الأركان هذا، حيث كانت الاستعدادات تامة لاستقبال عظمته. وبالأمس أرسلت ترجماني الأول إلى هذا الرجل نفسه بحجة تقديم التهنئة المعتادة في هذه المناسبة، وكان هدفي جعله يتحدث عن الجزائر والباشا وموقف الباب العالي. ورغم تحفظ نجيب باشا فإنه لم يستطع أن يخفي الازدراء والاستياء اللذين شعر بهما من مسلك الحكومة، وعندما تطرق الحديث إلى العقبات التي قد يرغب الباب العالي في وضعها أمام مشرعات محمد علي لو تحرك دون موافقته كان البوح سمة الرجل لدرجة أنه قال: سوف يشتكون ويشجبون، وفي نهاية المطاف لن يحدث سوى ما أراد."(١٧٤)

وعلم سفير فرنسا من مصدر آخر أن الباب العالي كلف نجيب أفندي بأن يرسل لوالي مصر رسالة يقول له فيها إن السلطان لم يكن ليرفض أن يوليه حكم الولايات الثلاث في ظرف آخر، ولكن لا يستقيم أن يتحالف مسلم اليوم مع كفار لشن حرب على مسلمين آخرين. كذلك تلقى باشا دمشق الأوامر بالسعي لإثناء محمد علي عن فكرة التحالف مع فرنسا ضد البربر، وأن يثير ضده القلاقل إذا اقتضى الأمر. واختتم جيومينو رسالته قائلاً: "يتضح مما سبق أن الباب العالي مشغول بالفعل بإعاقة مخططات الباشا ولكن ليست لديه الجرأة ولا القوة التي تمكنه من معارضتها بشكل مباشر."(١٧٥)

وعلى ذلك، فقد كان الاطمئنان الذي أبداه الباب العالي أمام سير روبرت جوردون تجاه مخططات محمد علي مصطنعًا تمامًا. فواقع الحال أن الباب العالي كان يشك، أكثر من أي وقت مضى، في محمد علي وفي مخططاته الطموحة

ومشروعاته الانقلابية، ولكنه لم يجرؤ على التحرك علانية ضد رجل يستشعر فيه التمرد ولكنه يحافظ تجاه الدولة العلية على مظاهر الولاء. هذا الوضع جعل الباب العالي مستعدًّا للرضا بالرد الذي قدمه الباشا على مطالبته بتقديم تفسيرات، وهي مطالبة لم يستطع الباب العالي أن يمتنع عنها في ذلك الحين. وهاكم القصة التي رواها باشا مصر للباب العالي لطمأنته:

"كان قنصل فرنسا السابق [دروفيتي]، الذي أقام فترة طويلة في القاهرة والإسكندرية، يرتبط معي بعلاقات صداقة طيبة، وكان يزورني بين الحين والحين. في هذا الإطار وعند إعلان فرنسا لحصار الجزائر قال لي، ضمن أمور أخـــرى، ما يلي حول سلوك الجزائريين: 'أخشى أن يستمر هؤلاء الرجال في مضايقة الفرنسيين ويتسببوا في إطالة الخلاف فيجبروا بذلك فرنسا على إعلان الحرب في نهاية المطاف حماية لكرامتها. وأرى أن من صالح الطرفين أن تكتب للباب العالي حتى يحل تلك المسألة'. وقد راعيت في ردي استخدام لهجة تتفق مع ولائي [للباب العالي] ومصلحة الإسلام.

"في تلك الأثناء وقعت الحادثة التالية في إقليم البحيرة الذي يقع إلى الجنوب من الإسكندرية. من بين سكان هذا الإقليم قبيلة من البدو تسمى أولاد علي. ورغم أنهم قبيلة واحدة فإنهم ينقسمون إلى ثماني عشرة عشيرة، على رأس كل منها شيخ. هؤلاء البدو لا يقرون في مكان ولا يعترفون بأية حكومة. ولكني نجحت، برعاية عظمة السلطان، في إخضاعهم واستخدامهم في مهمات جليلة. وفي نهاية عام ١٢٤٤[١٧٦] قتلت إحدى العشائر شيخها وفروا تجاه الغرب. وحتى لا يسلك البدو الآخرون مسلكهم لو نجوا من العقاب، وحتى لا يعودوا إلى التنقل كما شاءوا دون رقيب كما كان الحال في السابق، قام محمد بك، قائد حامية دمنهور بإرسال نحو خمسين أو ستين جنديًا، مدعومين ببعض الأعراب، وتحت قيادة أحد كشافه لتعقب الفارين. وقد أبلغني هذا الكاشف أنه علم عند وصوله إلى درنة أن الفارين قد اتجهوا إلى طرابلس. لذلك كتبت إلى خادمكم باشا طرابلس، وكذلك إلى أعراب

ذاك البلد لتحذيرهم من هؤلاء الفارين. وقد بعثوا إلى الكاشف المذكور ردًا أفاد بأنهم قد قبضوا على الفارين واقتادوهم إلى مكان معروف وأن بإمكانه الحضور لاستلامهم. واتجه الكاشف إلى ذاك المكان واستلمهم واقتادهم إلى بلدهم. وبعد أن أنزلت العقاب المناسب بأكثرهم جرمًا، تصالحت مع الآخرين ولم تمس ممتلكاتهم أو أشخاصهم.

"عندما زارني مشايخ أولاد علي بسبب تلك الحادثة كان القنصل المذكور حاضرًا. ولمعرفته باللغة العربية فقد استطاع أن يستشعر ولاء هؤلاء العربان وسجايا الود فيهم. فهل فكر حينها في الاستفادة من تلك الظروف ليجنب فرنسا نفقات لا لزوم لها؟ هل كان له غرض آخر؟ لا أدري. ولكنه ظل يكرر على مسامعي ما كان قد قاله، وكررت عليه نفس جواب المرة الأولى. وعلى هذا النحو انتهى هذا اللقاء.

"بعد بضعة أيام غادر القنصل المذكور إلى فرنسا، وتم استبداله بآخر. وحدثني هذا أيضًا عن الجزائر منذ بضعة أيام، وقال لي إن فرنسا تقوم باستعدادات هائلة لشن حرب برية وبحرية على الجزائر. وبدا أنه يريد إشراكي فيها أيضًا. وأجبته باختصار بالرد نفسه الذي أجبت به سلفه، وأضفت: "أنتم مسيحيون بينما نحن والجزائريون مسلمون ، أبناء دين واحد وأمة واحدة ولنا نفس الشريعة ونفس الحكومة. لا الدين ولا السياسة يسمحان لي بالإنصات لك.

"تستطيع أن نفهم، في ضوء تلك الظروف، على ما يبدو لي، الأسباب التي دعتهم إلى الكتابة للباب العالي: لابد أن القنصل السابق عرض رأيه على الوزراء عند عودته إلى باريس، وهو رأي يتفق، بلا شك، مع طموح الوزراء في تجنيب بلادهم النفقات. تلك هي الاعتبارات التي دفعتهم، بالتأكيد، للكتابة إلى الباب العالي لإبلاغه تلك المعلومات."(١٧٧)

وهكذا استطاع محمد علي أن يهدئ من شكوك الباب العالي معتمدًا، كعادته، على البوح الجزئي، بإفشائه بعض الحديث وكتمانه للمفاوضات الحقيقية. واستطاع الباشا أيضًا كتمان الأمر عن حاشيته. على أن تحركات المبعوثين الفرنسيين وتوالي وصول ثلاث سفن حربية فرنسية إلى الإسكندرية لم تكن إلا لتلفت الانتباه. ولكن محمد علي – كما يشير القنصل الإنجليزي باركر – لم يكن أقل حديثًا في أي موضوع عنه فيما يتعلق بهذه المهمات السرية. كانت الحاشية على اندهاش كبير من تحفظه الشديد، ولكن لوحظ على الباشا بعد لقائه الأول مع كابتن أودير إطراقه طويلاً وعبوسه، ولكن بضع كلمات تسربت من بين شفتيه، بدت كما لو كان يقول: "هؤلاء الناس لن يتركوني في حالي، سيستنزفونني إلى النهاية". ولكن رغم تحفظ الباشا الشديد تسرب السر في نهاية المطاف، وعُرف أن الأمر يتعلق بتنفيذ خطة دروفيتي. على أن العليمين ببواطن الأمور كانوا يعتقدون أن الباشا لن يُسلِم نفسه لتلك الخطة حتى لو التزمت الحكومة الفرنسية بتحمل كل النفقات. لم تصدر عن الحكومة المصرية، على أية حال، أية تحركات تؤيد الافتراض المعاكس.(١٧٨)

في مساء ٢٧ فبراير دخلت السفينة البخارية أفريكان African ميناء الإسكندرية حاملةً على متنها تعليمات البلاط الملكي إلى باركر. كان إبراهيم باشا قد أبلغ المفاوضين الفرنسيين عشية ذلك اليوم، رفض والده لخطة بولينياك، وهو الرفض الذي أنهى المفاوضات. ولكن باركر كان يجهل ذلك، فبدأ في تنفيذ المسعى الذي أمره به بلاطه لدى الباشا. لذلك فقد سارع بالسفر، في المساء نفسه، ولكن الرياح المعاكسة لم تمكنه من الوصول إلى القاهرة سوى في ٧ مارس.

عندما أُبلغ الباشا بمقدمه ضرب له موعدًا للاجتماع به في المساء نفسه. فمنذ علم محمد علي بوصول الباخرة الإنجليزية إلى الإسكندرية وانطلاق باركر إلى القاهرة لم يكن من الصعب عليه أن يتكهن بالغرض من مهمته. استقبل الباشا إذن القنصل بدماثته وبشاشته المعهودة، وقبل أن يشرع باركر في الحديث عاجله الباشا بالثناء على الشرف الكبير الذي ناله بالقيام بمهمة على هذه "الأهمية"، مضيفًا

أنه أمر جنّبَهُم ضرورة إرسال الكولونيل كاردوك إليه مرة ثالثة.(١٧٩) على أن باركر دخل في الموضوع مباشرة دون أن يبدو عليه أنه انتبه إلى السخرية الخافية في كلام الباشا، فبدأ في تلاوة الرسالة التي وصلته من لورد أبردين متوقفاً بعد كل جملة ليتيح للترجمان فرصة الترجمة. وقد وصف باركر ما حدث بقوله: "كان سموه [أي محمد علي] يستمع بانتباه شديد دون أن يبدو على محياه أي انفعال، حتى وصلنا إلى المقطع الذي يتحدث عن دخوله في تعاون مع الفرنسيين لتنفيذ المشروع. وهنا ابتسم الباشا ابتسامة توحي بأنه يخالف هذا الزعم، ولكنه لم يقاطعني. تابعت القراءة وتابع والماس Walmas(١٨٠) الترجمة حتى وصلنا إلى الفقرة التي تتحدث عن الإشاعة القائلة بأن الباشا على استعداد للتعاون مع الفرنسيين رغم عدم حصوله على إذن من الباب العالي، فانفجر ضاحكاً لسبب لم أفهمه في البداية، ولكني فهمت مما حدث بعد ذلك أن هدفه كان إظهار ازدرائه الكامل للسلطان.

"في نهاية الفقرة التالية التي اختتمتها بالعبارة التالية: "تصرف يثير لدى جلالته الاستياء التام وليس له إلا أن يثير استياء دول أوروبية أخرى" وهنا أسند الباشا ذراعيه إلى ركبتيه وقال بنبرة حازمة لم تَنْبُ عن نبرته المعتادة العذبة الهادئة: "توقف! توقف! تقول *دول أوروبية أخرى* هذا يعني دولتين على الأقل، فهلا تفضلت بتسمية دولة أوروبية واحدة يمكن أن تملي مصالحها الاعتراض على دخول ولايات البربر تحت سلطاني؟ سردينيا، أم نابولي أم النمسا؟ ألا ترى الدول الأوروبية في شخصي الضمانة الكافية لتوقف ممارسة القرصنة؟ أفلا يرون أني زارع، وأني في الأساس تاجر؟"

"غير قادرٍ على تقديم إجابات مرضية عن تلك الأسئلة، لم أجد أمامي إلا الاستمرار في القراءة، فقرأت الفقرة التالية التي تقول فيها سعادتك إن "الجهود العظيمة التي يقوم بها جلالة ملك بريطانيا بنفسه لردع قرصنة البربر وإنزال العقوبة بهم تكفي وحدها دليلاً على صدق رغبته في الوصول إلى نهاية لهذه

التجاوزات الجامحة." استمع الباشا إلى تلك الكلمات وإلى بقية الرسالة بشيء من نفاد صبر، وبمجرد أن انتهيت من قراءتها أشار لي بالجلوس بالقرب منه وشرع في حديث استمر نحو ساعتين لم يترك لي خلالهما فرصة لإبداء ملاحظة أو تقديم رد إلا فيما ندر. على أني كنت أرمي إلى دفعه للإفصاح صراحة عن: ١. ما إذا كان الباب العالي قد رفض الموافقة على قيامه بالغزوات المقترحة، و٢. لو كان مع ذلك قد أبدى تعاونًا دون الحصول على هذه الموافقة، و٣. لو كان قد وافق، كما تدعي الحكومة الفرنسية، على تقديم اسمه وقواته للمساعدة في تلك الحملة.

"حول النقطة الأولى قال الباشا إن السلطان رد على طلب الكونت جيومينو بأنه نظرًا لعدم وجود أي موضوع للشكوى من ولايات البربر التابعة له تلك، فإنه لا يستطيع أن يأذن بالهجوم المقترح عليها. ولكني لم أنجح في دفع سموه إلى الإفصاح عن مكنونه فيما يتعلق بالنقطة الثانية؛ إذ راوغ في مناقشتها، ولكن في مواضع أخرى من حديثه الطويل ترك انطباعًا قويًا بأنه ينظر إلى إذن الباب العالي على أنه مجرد إجراء رسمي لا أهمية له. أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة والرئيسية في رسالتكم والمتعلقة تحديدًا بما إذا كان الباشا مستعدًا الآن للانضمام إلى الفرنسيين في مشروعهم لإنزال العقاب بداي الجزائر على الإهانات التي وجهها لهم، كرر سموه على مسامعي غير مرة تأكيدات واضحة وصريحة بأنه ليس مستعدًا بالمرة وأنه لم يعدهم أبدًا بتعاونه في هذا المشروع. وقال: 'لقد وضعت حدًا لأي إزعاج جديد فيما يتعلق بهذا الموضوع منذ ثمانية عشر يومًا وأمرت باغوص بأن يبلغ أودير بأن مهمته قد انتهت. وبعد وصول لانجسدورف ببضعة أيام رغب في المجيء إلى القاهرة، فقال له إبراهيم إن هناك مركبًا تحت تصرفه، ولكنه أضاف أنه لو جاء إلى هنا فستكون رحلته بلا جدوى."

قدم الباشا، إذن، إلى القنصل باركر إيضاحات، فيما يتعلق بأصل مشروع دروفيتي، لم تختلف في جوهرها عن تلك التي سيتعين عليه تقديمها كتابةً، بعد بضعة أسابيع، إلى الباب العالي. وكان جواب الباشا على المشروع الذي تمت

مفاتحته فيه: "كل هذا جيد ولكن يجب أولاً الحصول على تأييد إنجلترا". وبما أن دروفيتي كان يعتقد أن بمقدوره النجاح في ذلك فقد قال الباشا: "ولكن تنبه أيها القنصل، دون هذه الموافقة لا أريد أن أسمع شيئًا عن مشروعكم". وتابع الباشا قائلاً: "ثم جاء أودير وزعم أن الإنجليز ليس لديهم أي اعتراض، ولكني شككت في صدق ذلك فقلت له: 'فليأتني قنصل إنجلترا ويعلن لدي ذلك، فبدون هذا أو موافقة كتابية من الحكومة البريطانية لن أريد أن أسمع شيئًا عن هذا الموضوع.'"

حتى هنا كان حديث محمد علي في اتجاه واحد. ولكن الحديث تشعب بعد ذلك، وهو ما سمح للقنصل الإنجليزي أن يطرح أسئلة أجاب الباشا عنها. شيئًا فشيئًا انفتح الباشا في حديثه وقل التحفظ في لهجته، وبدا واضحًا، كما يقول باركر، أنه "كانت لديه النية منذ البداية أن يطلعني على أمر على جانب عظيم من الأهمية، ولكنه وجد أن مفاتحته ستجره إلى الإفصاح بشكل أكثر وضوحًا عن رؤاه، فاستحسن ألا يفعل إلا بعد أن يعرف كيف ستستقبل الحكومة البريطانية تلك الرؤى...وفي النهاية قال سموه فجأة: "ما الذي أستطيع أن أفعله لكسب صداقة إنجلترا" فأجبت مندهشًا بدوري: "وما الذي جعل سموكم تظنون أنها معادية لكم؟" فأجاب على الفور مشيرًا بأصبعه إلى الرسالة التي كانت لا تزال في يدي: انظر إليها". فاعترضت بأن رسالة سعادتكم مفعمة بعبارات المديح وبأني أستطيع أن أؤكد لسموه أنها تتسق تمامًا مع الاحترام الكبير الذي تكنه سعادتك لشخصه، وأن نصيحة الصديق التي تحملها دليل واضح على الاحترام الذي يحظى به. فقال: "نعم، الرسالة شديدة التهذيب، ولكنك ترى أني لم أكن بحاجة للنصيحة التي تحملها. فقد قررت، منذ البداية، ألا أتخذ أية خطوة في هذه المسألة دون موافقة إنجلترا. ولكن الإنجليز كانوا هم الذين منعوني من ذلك. إنهم لا يريدون دعم السلطان." وهنا صمت الباشا كما لو كان ينتظر ردي. فقلت إنه لا أحد يستطيع، إن عدل، أن يشك في رغبتنا في دعم السلطان ومساندته؛ لأن تلك هي بالفعل السياسة الحقيقية لإنجلترا. فقال سموه بحزم: "أفلا يرون بوضوح أن ذلك مستحيل؟ تستطيعون

التأييد هنا وهناك ولكن كل ذلك لن يجدي نفعًا. ماذا بوسعكم أن تفعلوا مع حكومة فقدت ثقة الشعب في العاصمة كما في الولايات؟ الشعب يحبني. لاحظ أيها القنصل أني لا أحدثك الآن بصفتك الرسمية، فمسألة الرسالة انتهت وأعطيتك ردي عليها، ولكننا نتحدث الآن حديث الأصدقاء. لورد أبردين لا يعرفني، ولو عرفني لعرف أن الوسيلة الوحيدة لتعزيز السلطان تتمثل في دعمي. فهو إن فعل سيجد تحت تصرفه جيشًا من ١٢٥٠٠٠ رجل مستعدًا ليكون حائط صد ضد روسيا في القسطنطينية وفي فارس على حد سواء. في فارس يتعين على إنجلترا أن تحارب الروس في النهاية. فيم تجدي سياسة التعامي عن الخطر؟ *الباب العالي انتهى، وعلى إنجلترا أن تستعد لإرساء قوة في آسيا* ليكون رأسها برأس الروس: *أين لها أن تجد مثل تلك القوة إن لم تجدها فيّ وفي ابني من بعدي؟*...استفيدوا من الهدنة التي مُنحت لكم لإيجاد جيش آخر تستطيعون الاعتماد عليه. إنها لحظتكم الآن فإن لم تغتنموها لن تعود. لقد فقد الشعب في كل أرجاء الدولة العثمانية ثقته في الباب العالي. ولكنهم يحبونني وسيسرعون للانضواء تحت لوائي، فقط لو قامت إنجلترا بخطوة إلى الأمام، ودعمتني، وأمَّنت على كون خططي خُطط رجل غيور على شرف سيده وعلى دين بلاده. لقد قلت إني أستطيع أن يكون لدي جيش من ١٢٥٠٠٠ رجل سريعًا، ولكن بالتحالف الصادق مع الإنجليز أستطيع أن أوفر ٢٠٠ ألف رجل! ولكن عداء الحكومة البريطانية يشُلُّ جهودي. من المؤسف أننا لا نستطيع أن نصل إلى اتفاق!.... إنهم لا يعرفون قدراتي، لو صار الإنجليز أصدقائي أستطيع أن أفعل كل شيء، ودون صداقتهم لا أستطيع أن أفعل شيئًا. إنجلترا فائقة القدرة، وقد وعيت منذ زمن أني لا أستطيع القيام بشيء عظيم دون إذنها. أينما وليت وجهي كانت حاضرة لإجهاض خططي.»(١٨١)

وهكذا، فعلى الرغم من أن تدخل إنجلترا جاء متأخرًا، فقد كانت هي التي أثنت الباشا عن قبول المقترحات الفرنسية بتحركاتها السرية، في نهاية المطاف. ورغم عدم التصريح بأي شيء فلم يصعب على الباشا أن يستشعر خلال نقاشه

الذي انتهى لتوه، معارضة حكومة لندن لخططه. هذا فضلاً عن أنه قد وجد لهذا الرفض الانجليزي مؤشرات في التكتم الفرنسي ورفض فرنسا تأييده رسميًا إذا اقتضى الأمر، وفي التغيير الذي طرأ على الخطة والذي لم تبد له الحكومة الفرنسية سوى أسباب واهية، بل وغير مقنعة. فماذا يسعه أن يستنتج، إذن، سوى أنه يجازف لو انخرط في هذا المشروع بفقدان أي تعاطف من بريطانيا العظمى في مقابل مكاسب محدودة؟ وإذا ذهب لما هو أبعد من ذلك وتحالف مع فرنسا على البربر فما هي النتائج التي يعرض نفسه لها؟ شقاق مع الباب العالي، شقاق مع إنجلترا، فقدان لمكانته في عيون المسلمين الذين سيجرح مشاعرهم هذا التحالف مع المسيحيين. التحالف مع المسيحيين! كان محمد علي ذو الطموح الكبير يستشعر ضرورة هذا التحالف لتحقيق طموحاته الكبرى، إذ كيف له، دون مساعدة مباشرة ومؤثرة من أوروبا، أن يحصل على مباركة الدول الكبرى على الانقلاب السياسي الكبير الذي كان ينتويه في الشرق! ولكن حتى تقبل "الأمة" الإسلامية بهذا التحالف ينبغي جعله مشروعًا في عينها. أي وسيلة أمضى لذلك من الكفاح ضد العدو الموروث، ضد الروس الذين نجحوا مؤخرًا في تحقيق انتصارات مدوية على السلطان وأعوانه العاجزين، ضد القيصر الذي تهدد سياسته التوسعية، علانيةً، بتفتيت وانحلال الدولة العثمانية؟ يستطيع الباشا، دون أدنى شك، أن يشكل كتلة واحدة من الأمة، اعتمادًا على هذه الركيزة، فيرفع الحماس الديني حتى في أقصى أطراف الدولة في آسيا. فهذه الحرب ضد الروس، والتي سوف تسمح له بجمع الشرق بأسره تحت لوائه، هي التي بدا له أنها كفيلة بحصوله على التحالف الذي يريده من أوروبا. فهل كانت إنجلترا هي المستفيد الأكبر من ذلك؟ أليست الدول الأوروبية هي الأكثر اهتمامًا، وبشكل مباشر، باحتواء توسع السلطان الروسي؟ لقد استشعر الباشا بذكائه الحاد أن هاتين الإمبراطوريتين ستصطدمان يومًا ما في الهضاب الآسيوية. فلم لا يستبق رجال الدولة الإنجليز الأحداث فيدعمونه في جهوده لإحياء الشرق، وهو الأمر الوحيد الكفيل بعرقلة طموحات موسكو؟ لقد أفصح العرض الصريح المباشر للتحالف من قِبَل الباشا عن الغرض الحقيقي

لخططه. لقد أبان هذا العرض أنه مشبع بفكرة أن خططه المستقبلية لن يكتب لها النجاح دون تعاون إنجلترا معه ودعمها له، ورفع هذه الدولة إلى مرتبة السيد المالك لأقداره، ليس على نحو مرتبط ارتباطًا مباشرًا بضفاف النيل بالطبع، ولكن بأقداره الأوسع التي تستطيع فيها مصر الشابة التي تجددت بعبقريته، فأدخلت كل الشعوب الإسلامية التي خضعت لسلطان سيده تحت عباءتها، أن ترسل كتائب نصرها إلى شواطئ البوسفور لتسقط عرش السلاطين الذي نخر فيه السوس لصالح أسرة حاكمة ألبانية. لهذا السبب، فبدلاً من أن يصبح محمد علي الذراع اليمني لملك فرنسا في آسيا، كما كان يحلم بولينياك، ومستشعرًا - بسبب العرض الفرنسي نفسه - الأهمية التي أصبحت لمصر في التحالفات السياسية الأوروبية، رفض الباشا العرض الذي قُدِّم له وولّى وجهه شطر إنجلترا عارضًا أن يكون رجلها ويصبح بطل سياسة هيمنة في الشرق يقتسم ثمراتها الكبيرة معها.

الهوامش

(١) المجموعات التي تم التعامل معها هي: *Correspondance politique,* Egypte 1 et Turquie 255, 260. *Correspondance consulaire,* Carton Alexandrie 1828 - 1830

(٢) حادثة ضربة المذبة coup d'éventail الشهيرة التي جرت خلال حفل أقيم في ٣٠ أبريل ١٨٢٧.

(٣) ١٦ يونيو ١٨٢٧.

(٤) مداولات الوزراء في ١١ أكتوبر ١٨٢٧.

(٥) ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧.

(٦) انظر Esquer, La prise d'Alger, p. 92.

(٧) انظر Esquer, La prise d'Alger, p. 108

(٨) انظر Esquer, *La prise d'Alger,* p. 116، Nettement, *Histoire de la Restauration,* t. 8, p. 317-20، J. Darcey, *Cent années de rivalité coloniale,* p. 35-36.

(٩) انظر Esquerm *op. cit.*, p. 119

(١٠) انظر Nettement, *Histoire de la Restauration,* t.8, p. 310

(١١) انظر أيضًا: A.E. *Correspondance politique,*Russie 178, folios 276 – 286. Driault, Histoire diplomatique de la Grèce, t.I, p. 449-451 et E. Bourgeois, Manuel historique de politique étrangère, t. II, p. 772

(١٢) A. E. Turquie 1 78, Polignac à Mortemart, 4 septembre 1829.

(١٣) انظر وثيقة 2.

(١٤) FO. 78-184, Barker à Lord Aberdeen, 18 août 1829 .

(١٥) انظر وثيقة 1.

(١٦) انظر وثيقة 1.

(١٧) انظر وثيقة 1.

(١٨) انظر Darcy, *op.cit.*, p. 68 .

(١٩) انظر وثيقة 3.

(٢٠) بين تركيا وروسيا

(٢١) انظر وثيقة 3.

(٢٢)- A. E. Correspondance consulaire. Carton Alexandrie, 1828 1830. Mimaut au Ministre, 10 août 1829

(٢٣) انظر *Mémoires* du Baron d'Haussez, T. 2, p. 133

(٢٤) انظر وثيقة 4.

(٢٥) A. E. Correspondance politique. Russie 178. Polignac à Mortemart, 14 octobre 1829.

في تلك الفترة نفسها كان دوق مورتمار يتباحث مع القيصر في مشروع تطهير البحر الأبيض المتوسط من البربر، فأجابه القيصر قائلاً: "فيما يخص هذه المسألة فهذا شأنكم: أنهوا نزاعكم مع الجزائر إذن...يجب أن يتم ذلك، سيدي، دون إثارة حفيظة جيران نخشى إثارة قلقهم، لأن جلالة ملككم يعلم جيدًا أن فرنسا لن تضحي بثرواتها وجنودها في حملة قصيرة الأجل لن توقف اعتداءات هؤلاء القراصنة إلا لتبدأ من جديد في أول فرصة سانحة...ثم أليس هذا ما أروم وتبغي أوروبا. على أية حال أيًا كان قرار الملك في هذا الشأن فسأوافق عليه، ولك أن تتأكد من دعمي له بكل ما أوتيت من قوة." (A. E. Russie, 178. Mortemart à Polignac, 6 octobre 1829).

(٢٦) انظر وثيقة 5.

(٢٧) انظر وثيقة 5.

(٢٨) انظر وثيقة 10.

(٢٩) انظر وثيقة 13.

(٣٠) انظر وثيقة 13.

(٣١) انظر وثيقة 10.

(٣٢) التالاري يساوي ٥,٣٠ فرنك فرنسي

(٣٣) انظر وثيقة 11 et 13.

(٣٤) انظر وثيقة 13.

(٣٥) انظر وثيقة 11.

(٣٦) انظر وثيقة 10, annexe I.

(٣٧) انظر وثيقة 10, annexe II.

(٣٨) انظر وثيقة 12.

(٣٩) انظر وثيقة 13.

(٤٠) انظر وثيقة 13.

(٤١) انظر وثيقة 15.

(٤٢) انظر وثيقة 14.

(٤٣) انظر وثيقة 14.

(٤٤) انظر وثيقة 16.

(٤٥) انظر وثيقة 16 annexe.

(٤٦) انظر وثيقة 16.

(٤٧) انظر وثيقة 16.

(٤٨) انظر وثيقة 17

(٤٩) F.O. 78-181. Sir R. Gordon à Lord Qberdeen, 15 décembre 1829

(٥٠) انظر وثيقة 17.

(٥١) انظر وثيقة 18.

(٥٢) انظر في هذا التاريخ خطابًا أرسله وزير البحر إلى بولينياك *Egypte,* I, f° 35, une lettre du Ministre de la Marine à Polignac annonçant l'envoi des dépêches de Huder

(٥٣) A.E. Russie 178, f° 189, Mortemart à Polignac, 3 Novembre 1829

(٥٤) حول هذا المشروع انظر E. Driault, *La question d'Orient* ; 8e édition, p. 131, et E. Bourgeois, *Manuel historique de politique étrangère,* t. II, p. 779

(٥٥) *Journal d'un Ministre,* Caen, 1873 – تم تعيين جيرنون رانفيل وزيرًا للمعارف العمومية في ١٨ نوفمبر ١٨٢٩.

(٥٦) تولى وزارة العدل في ٨ أغسطس ١٨٢٩.

(٥٧) أرخ جيرنون رانفيل هذه المناقشة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٨٢٩. بيد أن هذا التاريخ خطأ بالتأكيد لأن أودير لم يصل إلى طولون حاملاً اقتراحات والي مصر إلا في ٢١ ديسمبر.

(٥٨) الكونت دي بورمون Comte de Bourmont.

(٥٩) وزير المالية.

(٦٠) Archives du Ministère de la Guerre, Algérie. Correspondance, Carton 1

(٦١) انظر وثيقة 30.

(٦٢) انظر *Les mémoires du baron d'Haussez,* t2, p. 134

(٦٣) انظر وثيقة 24.

(٦٤) انظر وثيقة 32.

(٦٥) انظر وثيقة 32.

(٦٦) انظر وثيقة 31.

(٦٧) انظر وثيقة 33.

(٦٨) انظر وثيقة 31.

(٦٩) انظر وثيقة 31.

(٧٠) انظر وثيقة 31.

(٧١) انظر وثيقة 33.

(٧٢) انظر وثيقة 31.

(٧٣) انظر وثيقة 33.

(٧٤) انظر وثيقة 28.

(٧٥) انظر وثيقة 35.

(٧٦) Ibid.

(٧٧) انظر وثيقة 37.

(٧٨) انظر وثيقة 38.

(٧٩) P. R. O. , F. O. 78-184. Lord Aberdeen à Lord Stuart, 18 août 1829.

(٨٠) P. R. O. , F. O. 27-390. Lord Aberdeen à Lord Stuart, 18 décembre 1829.

(٨١) Le Constitutionnel du 9 octobre 1829.

(٨٢) فرنسا وإنجلترا وروسيا التي تحالفت بموجب معاهدة لندن.

(٨٣) P. R. O. , F. O. 27-396. Lord Stuart de Rothesay à Lord Aberdeen. 12 octobre 1829

(٨٤) P. R. O. , F. O. 27-390. Lord Aberdeen à Lord Stuart. 18 décembre 1829

(٨٥) P. R. O. , F. O. 27-397. Lord Stuart à Lord Aberdeen. 25 décembre 1829

(٨٦) A. E. Correspondance consulaire, Carton Alexandrie, Mimaut à Polignac, 28 novembre 1829

(٨٧) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٢٩. انظر عدد سيمافور الصادر في ٢٩-٣٠ نوفمبر ١٨٢٩.

(٨٨) المقصود بها كابتن أودير aide de camp de Guilleminot.

(٨٩) F.O. 27-397, Lord Stuart à Lord Aberdeen, 25 décembre 1829

(٩٠) F.O. 78-181, Sir R. Gordon à Lord Aberdeen, 15 décembre 1829

(٩١) F.O. 7-221, Lord Cowely à Lord Aberdeen, 3 janvier 1830

(٩٢) F.O. 27-406, Lord Stuart à Lord Aberdeen, 15 janvier 1830

(٩٣) A. E. Angleterre 629. Polignac au duc de Laval, 18 janvier 18 30

(٩٤) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 21 janvier 18 30

(٩٥) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 24 janvier 18 30

(٩٦) انظر Despatches, Correspondence and Memoranda of Arthur, Duke of Wellington. t. VI, p. 437-439

(٩٧) F.O. 78-188, Lord Aberdeen à Sir Robert Gordon, 25 janvier 1830

(٩٨) F.O. 78-191, Lord Aberdeen à Barker, 29 janvier, 3 février 1830

(٩٩) انظر وثيقة 40.

(١٠٠) انظر وثيقة 43.

(١٠١) انظر Guernon-Raville, *Journal d'un ministre*.

(١٠٢) Mémoires du baron d'Haussez, t. II. p. 135.

(١٠٣) A. E. Turquie, 178. Mortemart à Polignac, 22 décembre 1829.

(١٠٤) انظر Emile Bourgeois, *Manuel historique de politique étrangère,* t. II, p. 781.

(١٠٥) F. O. 27-406, Lord Stuart à Lord Aberdeen, 29 janvier 1830.

(١٠٦) انظر وثيقة 43.

(١٠٧) انظر وثيقة 48.

(١٠٨) انظر وثيقة s 44 et 49.

(١٠٩) انظر وثيقة 50.

(١١٠) انظر وثيقة 43.

(١١١) انظر وثيقة 51.

(١١٢) Polignac, Etudes historiques, politiques et morales sur la société européenne vers le milieu du XIXe siècle, p. 227 (texte cité d'après Esquer, op. cit., p. 125-126)

(١١٣) انظر وثيقة 54.

(١١٤) انظر وثيقة 20 et 36 s.

(١١٥) انظر وثيقة 56.

(١١٦) انظر وثيقة 59.

(١١٧) يتعلق الأمر هنا بالمشروع الأول، حيث لم تكن التعليمات التي حملت ما دخل عليه من تعديلات والتي حملها لانجسدورف قد وصلت مصر بعد.

(١١٨) انظر وثيقة 63.

(١١٩) كانت هذه الرسائل تحمل في الواقع نبأ تخلي الباب العالي عن ابتعاث طاهر باشا.

(١٢٠) انظر وثيقة ٦٤.

(١٢١) انظر وثيقة ٦١.

(١٢٢) انظر وثيقة ٦٤.

(١٢٣) انظر وثيقة ٦٤.

(١٢٤) انظر وثيقة ٦٤.

(١٢٥) انظر وثيقة ٦٥.

(١٢٦) هذا هو التعبير الذي استخدمه محمد علي للإشارة إلى المشروع الثاني الذي اقترحه بولينياك.

(١٢٧) انظر وثيقة ٧٣.

(١٢٨) انظر وثيقة ٧٣

(١٢٩) انظر وثيقة ٧٢.

(١٣٠) انظر وثيقة ٧٢.

(١٣١) انظر وثيقة ٧٤.

(١٣٢) انظر وثيقة ٧٢.

(١٣٣) انظر وثيقة ٧٤.

(١٣٤) انظر وثيقة ٧٥.

(١٣٥) انظر وثيقة ٧٩. على أن الباشا كان أقل وضوحًا عندما استقبل ميمو في القاهرة في ١٩ مارس، حيث قال له: "أنت تعلم مشاعري وكيف كانت اقتراحاتي التي لا زالت كما هي. لا زلت مستعدًا للوفاء بما وعدت لو تركت لي حكومتك قيادة كل شيء واكتفت بأخذ وضع الاستعداد دون تحرك فعلي" (انظر وثيقة ٨٢).

(١٣٦) حول هذه النقطة الأخيرة انظر وثيقة ٧٧.

(١٣٧) انظر وثيقة ٧٩.

(١٣٨) انظر وثيقة ٨٢.

(١٣٩) انظر وثيقة ٨٧.

(١٤٠) انظر وثيقة ٨٧.

(١٤١) انظر وثيقة ٨٧.

(١٤٢) انظر وثيقة ٨٧.

(١٤٣) انظر وثيقة ٨٧.

(١٤٤) A. E. Russie 180. Polignac à Mortemart, 15 janvier 1830. Mortemart à Polignac, 22 février 1830

(١٤٥) A. E. Prusse 273. Mortier à Polignac, 30 janvier, 5 février 1830

(١٤٦) A. E. Prusse 273. Mortier à Polignac, 30 janvier 1830

(١٤٧) A. E. Russie 180. Mortemart à Polignac, 22 février 1830

(١٤٨) A. E. Autriche 412. Rayneval à Polignac, 28 janvier, 27 mars 1830

(١٤٩) A. E. Prusse 273. Mortier à Polignac, 25 février 1830

(١٥٠) A. E. Autriche 412. Rayneval à Polignac, 28 janvier 1830

(١٥١) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 1er fèvrier 1830

(١٥٢) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 2 fèvrier 1830

(١٥٣) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 8 février 1830

(١٥٤) A. E. Angleterre 629. Laval à Polignac, 11 février 1830

(١٥٥) F. O. 27-405. Lord Aberdeen à Lord Stuart de Rothesay, 19 février 1830

(١٥٦) A. E. Angleterre 630. Laval à Polignac, 17 mars 1830

(١٥٧) A. E. Angleterre 630. Polignac à Laval, 14 avril 1830

(١٥٨) A. E. Angleterre 630. Laval à Polignac, 18 avril 1830

(١٥٩) انظر وثيقة ٢٧. Guilleminot à Polignac, 6 janvier 1830

(١٦٠) F. O. 78-189. Sir R. Gordon à Lord Aberdeen, 7 janvier 1830

(١٦١) F. O. 78-188. انظر وثيقة ٣٦. Polignac à Guilleminot, 16 janvier 1830
Lord Aberdeen à Sir R. Gordon, 25 janvier 1830

(١٦٢) انظر وثيقة ٦٧.

(١٦٣) F.O. 78-189. Annexe B à la dépêche n. 21 de Sir R. Gordon à Lord Aberdeen, 2 mars 1830. Le texte de la note est en français.

(١٦٤) انظر وثيقة ٦٨.

(١٦٥) انظر ملحق ٢، وثيقة ٨٣.

(١٦٦) ومع ذلك لم يسافر الباشا سوى في أوائل إبريل، أي بعد نحو شهر، فكان سفره بعد فوات أوان تحقيق أية فائدة.

(١٦٧) خسرو باشا.

(١٦٨) ترجمان القنصلية الإنجليزية.

(١٦٩) F. O. 78-189. Qnnexe à la dépêche n. 20 de Sir R. Gordon à Lord Aberdeen, 2 mars 1830. Le texte est en français

(١٧٠) F. O. 78-189. Qnnexe à la dépêche n. 26 de Sir R. Gordon à Lord Aberdeen, 2 mars 1830. Le texte est en français

(١٧١) F. O. 78-189. Fr. Chabert à Sir Robert Gordon, 3 avril 1830

(١٧٢) انظر وثيقة ٦٨ .

(١٧٣) انظر وثيقة ٧١ .

(١٧٤) انظر وثيقة ٨٣ .

(١٧٥) انظر وثيقة ٨٣ .

(١٧٦) يوافق يونيو ١٨٢٩ .

(١٧٧) أرشيف قصر عابدين: محمد علي إلى قائمقام، ١١ شوال ١٢٤٥ (٥ أبريل ١٨٣٠).

(١٧٨) F. O. 78-192. Barker à Sir R. Gordon, 22 février 1830

(١٧٩) كان كاردوك قد أرسِل إلى مصر للمرة الأولى في أغسطس ١٨٢٧ ليطلب من الباشا أن يبقي الأسطول الذي كان مقررًا أن يتحرك ضد اليونانيين في الإسكندرية، ثم مرة أخرى في ربيع ١٨٢٨ ليحث محمد علي على سحب جيشه من المورة. وفي المرتين فشل في مهمته.

(١٨٠) المترجم الخاص للباشا.

(١٨١) F. O. 78-192. Barker à Aberdeen, 8 mars 1830

١ـ مشروع دروفيتي[١] ضد الجزائر والبربر

ملخص: واجب فرنسا في إنهاء خلافها مع الجزائر – مصاعب القيام بحملة عسكرية فرنسية – محمد علي يستطيع تولي مهمة إخضاع الولايات الثلاث – جوانب السهولة المنتظر أن يجدها تنفيذ هذا المشروع الأخير – مميزاته بالنسبة للباب العالي، وباشا مصر، والقوى المسيحية – عداء متوقع من إنجلترا.

أول سبتمبر ١٨٢٩

لقد وقعت فرنسا في خلاف مع داي الجزائر ويتعين عليها إنهاؤه على نحو يتناسب مع مكانتها. وقد أثبتت التجربة أن الوسائل التي استخدمت حتى الآن لم تكن ناجعة. أما القيام بحملة عسكرية على سواحل البربر فتكتنفه الكثير من الصعوبات والمخاطر. وسيتمثل أكبر الخطر في أن الجيش الذي سيتم إنزاله سيصبح تحت رحمة البحر في الحصول على الإمدادات. وحتى في أفضل الظروف سوف تتكلف حملة كهذه الكثير من النفقات وتثير غيـرة دولة منافسة لو أقمنا في تلك البلاد، بحق الغزو، مستعمرة دائمة. ومن ناحية أخرى، فلو تركنا الحكومة الحالية في الجزائر قائمةً مكتفين بالترضيات والتطمينات التي ستقدمها، نكون إذن قد استندنا إلى أساسٍ هش، بكل تأكيد. وبغض النظر عن أن تركيبة الحكومة الجزائرية التي رسخها طول العادة لا توفر أية ضمانة، الذين ستدعوهم جماعة غير منضبطة لخلافتها لا يترك سوى أقل أمل في ألا يكرر ما حدث من حكومة مع تاليتها. إن كرامة فرنسا تقتضي إيجاد نظام أكثر استقرارًا وأكثر اتساقًا مع آمال الإنسانية في تلك البلاد. وقد شجعتني تلك الظروف على أن أضع تحت نظر حكومة صاحب الجلالة أفكاري حول موضوع بهذه الأهمية.

من الممكن تدمير معاقل هؤلاء المسلمين المتوحشين البرابرة بيد أبناء دينهم الذين خضعوا بالفعل لبعض النظام وصاروا أقرب للحضارة. وأقول معاقل لأننا لو أردنا تخليص أوروبا نهائيًا من القرصنة التي تشعرها بالمذلة، فينبغي أن يشمل الإجراء المتخذ طرابلس وتونس أيضًا.

محمد علي، والي مصر لن يتوانى في إرسال جيش، بالتنسيق مع فرنسا، يغزو تلك البلاد لإخضاعها للمستوى نفسه من الحضارة والانصياع للباب العالي الذي تتمتع به مصر اليوم. نجاح تلك الحملة لا يرقى إليه شك؛ فالجيش المصري المكون كله تقريبًا من المصريين لن يخشى شيئًا من تأثير الطقس، ومزوَّدًا بكل الإمدادات من بلده، لن يلقى مصاعب تذكر في عبور الصحراء. هذا فضلاً عن أن الوالي يستطيع أن يستخدم البدو العرب الذين يسكنون تلك الصحاري بين مصر وطرابلس، فهم قوة إضافية ستزداد عددًا بتقدم مسيره؛ إذ إن من السهل عليه استمالة العربان الذين سيجدهم في طريقه ببذل بعض المال. كذلك سيكون تحت يده مصدر ضغط خاص وتأثيره أكيد عند إخضاع البربر، وهو التهديد بحرمانهم من الحج إلى الأراضي الإسلامية المقدسة الذي يمر طريقه بمصر. هؤلاء المتعصبون المتمسكون تمسكًا عميقًا بواجبات دينهم، والتي يعتبر زيارة قبر نبيهم من شروطه الأساسية لن يصمدوا أمام خشية مثل هذا المنع. الوسائل العسكرية المتوافرة لطرابلس وتونس لن تستطيع إيقاف الجيش المصري. الجزائر وحدها يمكن أن تبدي بعض المقاومة ولكنها لن تستطيع الصمود طويلاً. والداي الذي سيتخلى عنه العربان الذين يحمون ظهره، وتهاجمه القوات المصرية من البر وتحاصره القوات الفرنسية من البحر، لن يجد أمامه سوى القبول باستسلام يضمن له اللجوء وأهله إلى تركيا.

لننظر الآن في مدى ملاءمة المشروع وفائدته. سوف يجد فيه الباب العالي فائدة؛ إذ إن سيادته على الولايات الثلاث ليست إلا سيادة اسمية، فهي لا تنصاع لأوامره إلا إذا ارتأت ذلك، ولا تدفع له أية جزية. كذلك ليس للباب العالي أي دور

في تسمية الحكام الذين يتوقع اختيارهم إما على حقوق استخلاف سيئة التنظيم، كما هي الحال في طرابلس وتونس، وإما على تأييد ميليشيا شرسة منفلتة له كما هي الحال في الجزائر. الاحتمال الأكبر أن يرى السلطان بعين الغبطة تلك الولايات تعود إلى وضع الولايات الأخرى. سوف يكون ذلك فتحًا حقيقيًا للباب العالي يعوضه عن الخسائر التي تتهدده في نقاط أخرى.

وليس لمشروع كهذا إلا أن يسُرَّ خاطر محمد علي باشا الذي يروم، منذ وقت طويل، توسيع نطاق حكمه. وسيصنع لنفسه مجدًا بربط اسمه بمشروع يُكسبُه تقدير كل الأوروبيين، وهو تقدير يطمح إليه أكثر من أي شيء آخر.

ولتأذنوا لي بأن أضيف هنا اعتبارًا لا يمكن أن يظل خافيًا على حكومة جلالة الملك.

إن الانسحاب من المورة الذي تم التفاوض عليه وإتمامه بفضل التأثير الذي صار لجلالته على عقل محمد علي ومشاعره وسياسته، قد وضع الباشا في وضع سيئ وشديد الصعوبة أمام سيده. ولا بد أنه يخشى أن يتخذ السلطان تجاهه بعض الإجراءات الضرورية بعد الانتهاء من الحرب الفعلية. وربما يكون في حث الباب العالي على تكليفه بالحملة المزمعة ضد ولايات البربر وسيلة لنسيان الماضي وتأكيد وجود الباشا. وبذلك نحافظ على أمير قدم أدلة على إيثاره لفرنسا وملكها، ويستطيع تقديم المزيد منها، ونحصل في الوقت نفسه على نتيجة كفيلة بتهدئة القلق المتجدد الذي يعم جل أنحاء أوروبا من السلوك النزق والادعاءات الشاذة والمهينة لدايات طرابلس وتونس والجزائر.

سوف يُحتفى بتنفيذ هذا المشروع من ستوكهولم إلى نابولي، بل وسيُساهَم في تنفيذه. وسيُبارَك حكمُ العاهل الذي كان أول من اضطلع بإرساء النظام الذي تطالب به المبادئ الدينية والسياسية التي تحكم الأمم الأوروبية في عصرنا. ربما تكون إنجلترا هي الوحيدة التي تشعر بالغيرة، بسبب رؤاها ومصالحها الخاصة،

ولكنها لن تستطيع أن تعارض المشروع علانيةً دون أن تقع في تناقض مع نفسها، وتتنكر لأقدس مقدسات الإنسان، هذا فضلاً عن أنها يجب ألا تنسى أن حملة لورد إكسماوث Exmouth لم تكن لها أية ثمرة، وأننا لا يمكن أن نعول على أي وعود للداي، وأنها هي نفسها لم تكن بمعزل عن إهاناته حتى بعد تلك الحملة. لن أسترسل في تعداد ما ستجنيه البشرية وتقدم الحضارة من مميزات لا تحصى جراء تنفيذ هذا المشروع. فتدمير القرصنة سيكون أول النتائج، وسرعان ما سيتم تنظيم إدارة تلك البلاد الهمجية على النسق نفسه للمؤسسات التي أدخلها محمد علي في مصر بدفع وتشجيع فرنسا له.

إن تنفيذ مشروع على هذا الجانب من المرامي الخيرية، والقمين بقلب شارل العاشر الكبير سيكون بمثابة أجمل زهرة في تاجه، فلن يستطيع أي عاهل أن يزين فترة حكمة بمشروع على هذا القدر من مقاصد الخير وذاك الاتسام بشيَم المجد. وبذلك ينتهي الخلاف مع الجزائر على نحو يكفل لفرنسا تقديرًا وعرفانًا جديدين من الدول الأخرى.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 41-45.

٢ – أسئلة موجهة إلى مسيو دروفيتي حول مذكرته عن الجزائر ورده عليها ٢٤ سبتمبر ١٨٢٩

أسئلة:

كيف سيستطيع جيش مصري أن يقوم برحلة بطول ومشقة الرحلة من الإسكندرية إلى الجزائر عبر الصحراء؟ – كيف سيقتاتون؟ –

١) ما هي الفترة الزمنية اللازمة لذلك؟

٢) هل يمكن القيام بهذه الحملة في أي وقت من أوقات السنة؟

٣) هل هناك أمثلة على حملات من هذا النوع؟ أليس من الأفضل إرسالها عبر البحر؟

٤) إنزال ٢٠ إلى ٣٠ ألف رجل أمام سواحل الجزائر مباشرة؟ في تلك الحالة ستخف كل القوى في البحر الأبيض المتوسط لتقديم كل أنواع المساعدة التي يمكن أن تحتاجها تلك الحملة.

٥) هل هناك من تماثل بين سكان تلك الولايات والعربان الذين يضمهم جيش محمد علـــي؟ هل ينتمون إلى الأصول نفسها؟ هل يتحدثون اللغة نفسهـــا؟

٦) هل هم مستعدون للترحيب بهم بوصفهم أبناء وطن واحد جاءوا ليحرروهم؟ ما هو عدد العربان الذي يمكن أن يضمهم جيش محمد علي؟

٧) مـــا هي الـــوسائل الدفاعية المتوافرة لدى طرابلـــس وداي تونـــس؟ هل باستطاعتهما تعطيل الجيش المصري لفترة طويلة؟

هل هناك حاجة لقيام قوات بحرية مصرية بمتابعة تحركات الجيش على الأرض والقيام بفرض حصار على طرابلس، وتونس، والجزائر على الـــتوالي؟

٨) هل لا يزال لدى محمد علي ما يكفي من القطع البحرية لتنفيذ ذلك؟

٩) هل من المناسب أن تنضم قوات بحرية فرنسية إلى القوات البحرية لمحمد علي؟ - ما هو التأثير المحتمل لتحالف القوى هذا في إفريقيا وفي القسطنطينية؟

١٠) هل ستكون هناك فائدة في دعمه ببعض قوات الإنزال، نحـو ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ رجل ممن لدينا في المورة؟ وهل يمكن اعتبار هذا المدد بديلاً عن تقديم مساعدة مالية لمحمد علي؟

هل لـدى محمد علي ما يكفي من المـال لتغطيـة كل نفقات الحمـلة؟
١١) لو طلب مساعدات مالية فما هو المبلغ التقريبي الذي يمكن عرضه عليه؟

١٢) ما هي تفاصيل القوات العسكرية لمحمد علي وكيف هي موزعة الآن؟
- كم منها في شبه الجزيرة العربية؟ - كم في مصر العليا؟ - كم على الحدود وكم في الداخل؟ ما هو التقدير التقريبي لقواته البحرية؟

عندما طُرح موضوع مشـروع غزو سـواحل البربـر للمرة الأولـى،
١٣) هل جاءت الفكرة لمحمد علي أم اقترحها عليه مسيو دروفيتي؟

هل من الضروري الحصول على موافقة جديدة من محمد علي قبل طرح المشروع على الباب العالي؟ ما الذي يدفع مسيو دروفيتي للاعتقاد بأن محمد علي لا يزال متمسكًا بتلك الفكرة؟ هل فاتحه فيها منذ ذلك الحين؟ هل اعتذر له عن عدم الترحيب بالفكرة؟

١٤) ما هي الاعتراضات التي طُرحت على هذه الفكرة عند عرضها للمرة الأولى على الحكومة الفرنسية؟ هل عرفت بها إنجلترا؟

١٥) ماذا كان تعليق سفير روسيا الذي تم إطلاعه عليها؟

ألا يُخشى عند مفاتحة الباب العالي

١٦) أن يشتم فيها رائحة اتفاق سري بين محمد علي وفرنسا فتثير بذلك حفيظته؟

١٧) بالنسبة للمميزات التي سيجدها الباب العالي عندما تحل سلطة محمد علي محل السلطات القائمة في الولايات، كيف له ألا يخشى هذا النمو في قوة عاملٍ له يتشكك، بالفعل، كثيرًا في نواياه؟

الردود:

١) طرابلس في أقل من شهرين.

٢) نعم عن طريق البر.

٣) عَبَرَ إيتون Eaton الصحراء في ٧٠٠ رجل سنة ١٨٠٦. إرسال الكتائب مستمر إلى شبه الجزيرة العربية، رجال يعيشون على أقل القليل.

٤) مع مضي الرحلة سيزداد عدد القوات.

يكفي الانطلاق بخمسة أو ستة آلاف رجل إلى طرابلس، تزداد في الطريق بالعربان. سوف تتابعها قواته البحرية.

٥) اللغة نفسها. جيشه بالكامل شديد الانضباط ومن أصول عربية.

٦) نعم. – اسألوا القناصل. – شيَمُ العرب تدفعنا لافتراض ذلك.

٧) قوات قليلة.

٨) ٤ فرقاطات والعديد من القراويت[أ]، أي أكثر مما يحتاجه حصار تلك الموانئ.

(أ) القراويت جمع قرويت Corvette وهي نوع من السفن الحربية الوسط بين الفرقاطة والبريجة. انظر درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤، مادة قرويت. (المترجم)

٩) ليست هناك حاجة لذلك. فمن الضروري أن تصطبغ الحملة بصبغة إسلامية فقط لتحاشي إثارة غيرة إنجلترا.

١٠) جنود مدفعية فقط.

١١) ١٠ ملايين على أقصى تقدير.

١٢) في مصر مصريون عرب ٣٤٠٠٠، وفي شبه الجزيرة ٦٠٠٠، وفي الحبشة ٤٠٠٠، وفي كاندي ٢٠٠٠، وفي قبرص ٢٠٠٠. البدو العرب ١٥٠٠٠ يخدمون في القوات غير النظامية وقوات الدرك. المقر العسكري لمحمد علي وابنه وساري عسكر ٥٠٠٠

١٣) كان محمد علي يريد مهاجمة الشام، لكن نصحه مسيو دروفيتي بالتوجه ناحية أراضي البربر لأن ذلك يجعله على صلة أفضل مع أوروبا ولا يثير حفيظة الباب العالي.

تمت مفاتحته للمرة الأولى في هذه المسألة سنة ١٨٢٦.

١٤) كان ذلك في سبتمبر ١٨٢٧ وكنا منشغلون بمسألة اليونان.

١٥) أكد بوزو Pozzo مشاركتها وكتب رسالة بهذا المعنى.

١٦) بدون هذا المشروع نغزو نحن أفريقيا ويغزو محمد علي الشام.

١٧) يدفع محمد علي ٢٤٠٠٠ بورصة أو ١٢ مليون قرشٍ أو ٤ ملايين فرنك، سوف يدفع مثلها عن أراضي البربر.

نقول للباب العالي: سوف ننتقم ونغزو الولايات الثلاث أو فلتؤدبوها بيد الباشا وتبقى تحت سيادتكم.

صعوبات حملة فرنسية. التعصب سوف يوحد العربان والمغاربة ونقي جيشنا كل مخاطر حملة بحرية.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 50-53

٣ـ مذكرة حول أراضي البربر

ملخص: وجوب إنزال عقاب رادع بالجزائر – سبيلان: التحرك بأنفسنا أو التوجه للباب العالي – اقتراح على السلطان باستخدام محمد علي لمعاقبة الولايات الثلاث – الفوائد المنتظرة من هذه الحملة.

سبتمبر ١٨٢٩

الاستنتاج التالي المتعلق بمسألة الشرق يركز الاهتمام العام على الخلاف بين فرنسا والجزائر. فإهانات الداي المتكررة وانتهاكه الأخير لرايتنا ، ورفضه لكل وسائل الترضية التي تعطف الملك بالاكتفاء بها تتطلب عقابًا رادعًا. هذا العقاب يمكن تنفيذه بوسيلتين:

إما أن ننزله بأيدينا، وإما أن يضطلع بإنزاله السلطان، صاحب السيادة على الجزائر.

القيام بحملة على الجزائر قد يؤدي إلى نتائج وخيمة وسوف يتكلف الكثير من النفقات، لذلك فمن الفطنة أن نحصل على النتيجة نفسها دون تعريض كرامة جيوشنا للخطر في مشروع قد تعرضه ظروف المكان لمخاطر جمة.

وبعد إحلال السلام، يستطيع جلالته أن يكلف سفيره بأن يطرح على السلطان التصور التالي: 'بعد أن تعرض جلالته إلى إهانة شنعاء على يد داي الجزائر، صحت عزيمته على الانتقام. ولن يقدم جلالته أية تفاصيل للباب العالي حول طبيعة الوسائل التي ينتوي استخدامها، ولا حول النتائج التي قد تسفر عنها، ويكتفي بإعلام الباب العالي بأنه يرى أن من واجبه أن يحمي مستقبل رعاياه من أي مخاطر تهدد أمنهم وتضر به دائمًا، من هذا الجانب.

ولكن الملك يفضل – في ظل الصداقة القديمة التي تربط الدولتين، والتي برهن عليها جلالته للباب العالي مجددًا في المفاوضات التي اختتمت لتوها في القسطنطينية – أن يعاقب السلطان نفسه بوسائله الخاصة أحد عماله الذين لا شك أنه مستاء من سلوكه. وسوف يجد السلطان تلك الوسيلة في القوات العسكرية التي يضعها باشا مصر دائمًا على أهبة الاستعداد؛ فتلك قوات إن تُركت بغير ما يشغلها قد تثير القلق في الشام التي أراد محمد علي دومًا أن يمتد بسلطانه إليها، فليأمرها الباب العالي، إذن، بمعاقبة رعايا يهدد وجودهم، بشكل مستمر، علاقاته مع أفضل أصدقائه، وليحوِّل، في الوقت نفسه، اهتمام محمد علي عن الشام، ويصدر له فرمانًا بغزو الولايات الثلاث، ويُحِل محل حكوماتها، التي لا تتسق مع هدوء البحر الأبيض المتوسط، حكمًا منضبطًا، وسليمًا، ومناسبًا لأصدقاء السلطان، ومهددًا لأعدائه. سوف يستطيع الباشا، وهو يحمل فرمانًا من السلطان، أن يُخضِع تلك الولايات الثلاث بسهولة، ويقيم فيها حاميات وحكامًا. حينها سوف ترى أوروبا، بعين الغبطة، بلدًا منتجًا متاجرًا يحل محل معاقل القراصنة على الساحل الأفريقي، وبعد أن كان الباب العالي لا يتلقى جزيةً من تلك الولايات، سوف يتلقى من محمد علي جزيةً تساوي تلك التي يدفعها الباشا عن مصر. وسوف تحل سيطرة الباب العالي المباشرة على تلك البقاع محل الطاعة غير التامة، وغير المأمونة، بل والتي نستطيع أن نقول إنها اسمية من قِبَل الدايات، والذين يخرج حتى اختيارهم عن سيطرة السلطان. سوف يكون ذلك، بحق، فتحًا يعوض الباب العالي عن التضحيات التي سوف يقدمها بموجب معاهدته مع روسيا.

للباب العالي دوافعه القوية، إذن، للموافقة على هذه النصائح. أما بالنسبة لمحمد علي، فقد أطلع حكومة الملك، منذ عام ١٨٢٧، على أنه على استعداد لإرسال جيش لغزو الولايات الثلاث، بالتنسيق معنا، لإدخالها حظيرة الحضارة والخضوع للباب العالي، كما هي حال مصر. وليس هناك ما يشير إلى أنه قد غير رأيه منذ ذلك الحين، كما أنه لا يطمح في شيء قدر طموحه لتقدير أوروبا، وليس هناك أفضل من هذا المشروع لتلبية طموحه. سوف أقدم في مذكرة أخرى بعض

التفاصيل حول إمكانية تنفيذ هذا المشروع، ولكن يكفي أن أذكر هنا أن محمد علي هو أفضل حكم عليه، وبما أنه قبل المجازفة فيه فلا شك أنه قدَّر أنها لصالحه. أما بالنسبة لنا، فنستطيع التعويل على أن داي الجزائر، بمجرد دخول قوات محمد علي طرابلس، وهو ما يتطلب نحو شهرين، سوف يتملكه الهلع فيقدم لفرنسا كل الترضيات التي قد ترغب فيها. وللملك حينها أن يقرر ما إذا كان يقبل بتلك الترضيات أم يصدر قراره لقواته البحرية بتضييق الحصار على ميناء الجزائر والتعجيل بتدمير تلك الولاية التي أصبح وجودها عبئًا على كل الأمم المسيحية.

سواء تمت معاقبة الجزائر على أيدي جيوش الملك أو عن طريق تحالف يقيمه جلالته، فستلقى، في الحالتين، مباركة أوروبا بأسرها ويكتسي مجد حكمه بريقًا جديدًا.

A.E. Correspondance politique, Egpypte I , f 47-48

٤ - بولينياك[٢] إلى جيومينو[٣]

ملخص: التقدم لمحمد علي بعرض استيلائه على ولايات البربر - عتاده يكفي، وهناك فرصة لنجاح مشروعاته - فرنسا ترغب في الاتفاق مع الباب العالي حول هذه الحملة - المكاسب التي ستجنيها تركيا. لو رفض الباب العالي ستتصرف فرنسا منفردة وستخسر تركيا أراضيها - حساسية الباب العالي، الحذر الذي يجب توخيه للتعامل معها.

حاشية: إرسال مسيو أودير إلى الإسكندرية - وضع روسيا في الصورة.

باريس، ١٠ أكتوبر ١٨٢٩

عرض والي مصر، منذ قطيعتنا مع داي الجزائر، وجدد عرضه مؤخرًا، أن يقوم بغزو ولايات البربر الثلاث وضم أراضيها إلى الأقاليم التي تحت سلطانه. وقد لفت انتباه حكومة جلالة الملك إمكانية تدمير القراصنة الذين تجرءوا على إهانة فرنسا والذين يشكل وجودهم بلاءً لأوروبا، عن طريق تحالف سياسي ودون الحط من كرامة جيوشنا بمنازلة عدوٍ لا يرقى إلى مرتبتنا. ولا حاجة بنا إلى تذكيركم هنا بمميزات خطة كهذه، ولكن جلالته ارتأى أن تنفيذ تلك الخطة ينبغي أن يستند إلى اتفاق مسبق مع الباب العالي، وأن اللحظة الراهنة - التي أعادت فيها المسألة الشرقية روابط الصداقة القديمة التي طالما ربطت الإمبراطوريتين معًا إلى ما كانت عليه بين فرنسا وتركيا - هي اللحظة المناسبة لبدء تلك المفاوضات التي يعهد بها جلالته إلى حكمتكم.

قبل أن ترد حكومة جلالة الملك على مقترحات محمد علي كان عليها أن تتأكد من أن الوسائل التي بيد هذا العاهل تستطيع أن توفر النجاح للحملة التي يريد القيام بها تحت رعاية فرنسا. كل المعلومات التي وصلتنا في هذا الصدد تدفعنا إلى طرح مشروعه بوصفه مشروعًا يستند إلى أفضل فرص النجاح.

لدى الباشا جيش كثيف العدد، وقوات بحرية تكفي لمساعدة العمليات التي تجري على الأرض، وموارد من كل نوع كفيلة بضمان نجاح مشروعه.

جنوده معتادون على ارتياد الصحاري، وعشائر البدو والعربان التي تسكن تلك الصحاري يتمتع الباشا بنفوذ عليها. وقواته التي تتكون بأكملها من العرب لن تجد سوى الأصدقاء في طريقها وستزداد عددًا كلما تقدمت. الكل يشعر بقوة الباشا ويخشاها من على بعد، وبين يديه وسيلة ضغط خاصة تتمثل في شدة تدين أهل تلك المناطق التي تدفعهم إلى أداء فروض الدين التي فرضها القرآن بكل إخلاص، لذلك فكل منهم يريد زيارة قبر الرسول [صلى الله عليه وسلم]، وهنا يصبح لتهديد الباشا باعتراض طريق حجهم عبر الأقاليم التي يهيمن عليها تأثير السحر. يبدو أن شهرين يكفيان لوصول الجيش المصري إلى أسوار طرابلس، وهناك سيستطيع، دون مشقة كبيرة، أن يقوض الدفاعات الضعيفة لهذا الموقع، وكذلك الحال مع تونس، ولن تستطيع الجزائر أن تتحاشى مصيرهما لمدة طويلة.

إن ما يمنح هؤلاء القراصنة قوتهم أمام المسيحيين أمر لن يجدي شيئًا تجاه أبناء دينهم. وأخيرًا، سوف يسخِّر محمد علي، الحريص كل الحرص على اكتساب سمعة أكبر في أوروبا، كل عظمته لإنجاح هذه الحملة، ولو أتاها حاملاً فرمانًا من الباب العالي يخوله إخضاع تلك الولايات لسلطانه، سيكون من المستبعد جدًّا أن يلقى مقاومة كبيرة.

أرسل إليك نسخة من المذكرتين اللتين تحملان تفاصيل الفكرة الأساسية لهذا المشروع[٤] واستعراض وسائل تنفيذه.[٥]

يبدو أن توجهات الباب العالي تتسق تمامًا مع رؤى والي مصر. فالسيادة التي له على ولايات البربر ليست سوى سيادة اسمية، وليس له أي دور في اختيار السلطات التي تحكمها، ولا يتلقى منها أية جــزية، ونادرًا ما يتلقى أية مســاعدة. بل إن سلوك هؤلاء القراصنة مصدر تبادل مستمر للاتهامات بين الدول المسيحية والباب العالي، فهي بذلك مسيئة لشرف السلطان الذي يتسامح كثيرًا مع مثل تلك التجاوزات المشينة في دولته. السلطان محمود الذي قاد شعبه بخطى واسعة نحو الحضارة لن يلطخ مجده بحماية عمال له غير جديرين به. فإذا ما خضعت الجزائر وطرابلس وتونس للإدارة نفسها التي كانت وراء ازدهار مصر ستصبح موانئ مزدهرة بالتجارة، وتغدو أراضيها الخصبة منتجة بأيدي سكان تشجعهم حكومتهم على فنون السلام؛ وسوف تدفع تلك الولايات جزية للباب العالي مثل الولايات الأخرى، وسيستفيد الباب العالي من مواردها المتنوعة، ويستمد منها زيادة حقيقية في قدرته تعوضه تدريجيًا عن خسائره في مواطن أخرى. كما أن هناك مزية أخرى للباب العالي في تكليفه باشا مصر بإخضاع كل الساحل الأفريقي المطل على البحر الأبيض المتوسط لسلطه الدولة العثمانية، وهي تلك المتمثلة في توجيه النشاط المقلق لهذا الحاكم الذي يتطلع كثيرًا إلى الشام بعين الطموح. على أنه ينبغي، سيدي، أن تَحذَر من إبراز أهمية هذا الاعتبار الأخير خشية أن يجرح مشاعر السلطان.

تلك هي، بوجه عام، الاعتبارات التي يمكنكم عرضها على الحكومة العثمانية لحملها على أن تعقد العزم على أن تصدر لباشا مصر الفرمان الذي نروم إصداره له. فضلاً عن ذلك، هناك اعتبارات أخرى ينبغي أن تركز عليها بشدة.

تلقى الملك إهانة شنعاء من عامل للباب العالي، ويقتضي مقام جلالته أن يلقى داي الجزائر عقابًا يجعله عبرة لمن يعتبر. فلو ارتأى جلالته أن إرضاء كرامته يقتضي إرسال جيش إلى الساحل الأفريقي، فسيكون في حلٍ من المسؤولية عن النتائج المترتبة على ذلك؛ إذ إن جسامة الحملة ستقتضي أن تسفر عن نتائج

مدوية. سوف تدمِّر الجزائر عن بكرة أبيها، أو قد يرى جلالته نفسه مجبرًا على الاحتفاظ بالأراضي التي غزتها جيوشه لتعوض رعاياه عن التضحيات المالية التي ستتسبب فيها تلك الحرب. إذا حدث ذلك فإن جلالته سيأسف كثيرًا لثلمه حقوق حليفه في السيادة، لذلك فهو يدعوه، تحاشيًا لهذا الاحتكاك المؤلم، أن يستغل سلطانه على عماله، وهنا يعرض جلالته عليه وسيلة تعوض فرنسا عن التجاوزات التي تجاسر البعض واقترفها تجاهها، دون انتقاص من موارد الدولة العثمانية، بل على العكس ستؤدي إلى زيادتها، وتضيف إلى المجد الذي حازه السلطان بريقًا جديدًا.

ولتوضح أيضًا أن الاحترام الذي سيبديه الباب العالي لرغبات الملك في هذا الظرف لن يذهب سدًى وأنه سيرسخ حرص جلالته على السلطان وصداقته له ويُزكِّي المساعي الحميدة التي تبذلها فرنسا لمصلحة الدولة العثمانية حتى تنتشلها من الوضع المحرج الذي ساقتها إليه أقدارها السيئة.

ولتتوخَّ، في هذه المناقشات الدقيقة، مراعاة حساسية الباب العالي، فتحرص على تحاشي كل ما من شأنه أن يُشعِر بأن العرض الذي تقدمه ليس سوى نتيجة اتفاق تم بين محمد علي وحكومة جلالة الملك. بل وعليك أن تتوخى التحفظ نفسه تجاه ممثل الباشا، نجيب أفندي الذي يبدو أن محمد علي ينظر إليه الآن ببعض الشك. ينبغي أن يصدر المشروع عن الباب العالي، وعنه وحده، وإن كنا قد أشرنا إلى محمد علي لتنفيذه فما ذلك إلا لأنه الوحيد من بين عماله الذي يبدو أن باستطاعته تنفيذه.

ومن الحصافة أيضًا، لو نجحت في دفعه إلى تبني رؤيتنا، أن يكون أحد رجالات الباب العالي، وليس أحد رجالنا، هو الذي يحمل للباشا فرمان السلطان الذي يخوله سلطة كافية على الولايات الثلاث. حينها سيرى الباب العالي أن توافقنا مع محمد علي أمر طبيعي للغاية سواء من حيث الموقف الذي ينبغي أن تتخذه قواتنا البحرية أمام الجزائر أثناء الحملة أو بالنسبة للمساعدة المالية التي يمكن أن نوافق على تقديمها له إن وجد نفسه في حاجة إليها.

على أن الحرص الذي نعتقد أن علينا توخيه في القسطنطينية، والذي نعتقد أنك أفضل من يحكم على مدى ملاءمته، لا يبدو لنا متعارضًا مع إطلاعنا لمحمد علي، بشكل سري، على المساعي التي نقوم بها حاليًا ، حتى يكون على استعداد لتلقي نتائجها، ولك أيضًا تقدير مدى ضرورة دفع الباب العالي لاستشفاف أن رفضه الموافقة على رغباتنا لن يستحيل معه قيامنا بالتنسيق مع باشا مصر بشكل مباشر، وهو أمر يفضل الباب العالي بالتأكيد تحاشيه. ولتحصل على قرار من السلطان قبل أن يستطيع السفراء الأجانب في القسطنطينية كشف سر مساعينا. نحن ننتظر بفارغ الصبر نتيجة تلك المساعي، وسوف ينظر جلالة الملك بعين الرضا لاسمك؛ إذ يرتبط بمفاوضات يمكن أن يؤدي نجاحها إلى الانتقام لكرامة فرنسا وإضافة مجد جديد لحكمه وفرض العرفان الحقيقي له على كل أوروبا.

حاشية على الرسالة السابقة

أنتوي أن أرسل قريبًا أحد ضباطك المعاونين، مسيو أودير، إلى الإسكندرية لإطلاع مسيو ميمو على المساعي موضوع هذه الرسالة. لقد أصبحت هناك علاقة وثيقة بين الباشا ومسيو أودير خلال إقامته بمصر وبإمكانه الاستفادة منها. سوف أتركه تحت تصرف مسيو ميمو.

لقد تحدثت عن مشروع الحملة إلى سفير روسيا فقط، وقد سبق له أن أبدى تأييدًا كبيرًا لتلك الفكرة عندما عُرِضَت على حكومة الملك أول مرة سنة ١٨٢٧. واعتقادي أنه سيكتب بهذا المعنى إلى بلاطه. ولك سيدي الكونت تقرير ما إذا كان من المفيد الاستعانة بتدخل الكونت باهلين Pahlen لدى الديوان. فإن مصالح روسيا تتفق تمامًا مع مصالحنا في هذه النقطة ولا بد أن تلك الدولة يروقها كثيرًا أن ترى العقاب نازلًا بالجزائريين بعد أن تعرضت إحدى سفنها التجارية، مؤخرًا، إلى احتجازهم ونهبهم لها. فلو ارتأيت ضرورة مفاتحة الكونت باهلين في هذا الأمر فلتظهره له على أنه قد شُرِع فيه بالفعل وأنه لا يتوقف بحالٍ من الأحوال على

إيجابية أو سلبية رأيه فيه. أما مفاتحة مسيو جوردون في الأمر فستكون غير مجدية بكل تأكيد، فأنت تعلم تمام العلم، سيدي الكونت، أن إنجلترا كانت دائمًا غير محبذة، على اقل تقدير، كلما تعلق الأمر بتنسيق جهود ضد البربر.

A.E. Corresondance politique, Turquie 255, f 307-313

٥- من بولينياك إلى ميمو

ملخص – محمد علي عرَض إخضاع ولايات البربر: فرنسا توافق وتدعم الحملة – المساعدات المادية والمالية التي ترحب فرنسا بتقديمها للباشا – ضرورة التحرك سريعًا – موافقة الباب العالي مطلوبة – محمد علي هو صاحب القرار في انتظار الفرمان الذي يخوله التحرك أو عدم انتظاره – سوف يلقى تأييد كل الدول المسيحية – السرية التي ينبغي أن تحيط بالمفاوضات – على ميمو أن يتفق مع محمد علي على الأسس التي سيُبنى عليها الاتفاق المراد إبرامه- حرية التصرف متروكة للقنصل – إلحاق الكابتن أودير به لمساعدته في المفاوضات.

باريس، ١٩ أكتوبر ١٨٢٩

لقد نمت إلى علمنا المقترحات التي طرحها والي مصر العام الماضي على حكومة جلالة الملك عن طريق مسيو دروفيتي، والمتعلقة بحملة أبدى الوالي استعداده للقيام بها، تحت رعاية فرنسا، لإخضاع ولايات البربر الثلاث والقضاء على القرصنة فيها. على أن شؤونا سياسية على مستوى أعلى من الأهمية قد استغرقتنا حتى الآن فمنعتنا من الرد على مقترحات محمد علي. ولكن، مع ما أدى إليه إرساء السلام[٦] وانخراط الباب العالي في اتفاقية ٦ يوليو[٧] من إعادة الهدوء الفوري إلى الشرق، فقد اتجه اهتمام حكومة جلالة الملك، بطبيعة الحال، إلى مشروع يقدم مزايا كبيرة ويصدر عن أمير تحب فرنسا أن تشاطره أفكاره.

لقد كان مشروعه موضع درس دقيق في مجلس الملك. ومع ما حملته رسالتكم المؤرخة ١٠ أغسطس[٨] من تأكيد على أن محمد علي لا يزال عند اقتراحه، حزم جلالته أمره على منح موافقته الكاملة ودعمه للحملة التي يقترح

الباشا إرسالها لغزو ولايات تونس وطرابلس *(كذا)*. أُرفق طيه مذكرتين تم رفعهما، في هذا الصدد، إلى المجلس، سوف تتمكن من خلالهما أن تكون على درايةٍ تامة بوجهة النظر التي رأينا من خلالها تلك المسألة والتي تقتضي تجديد ومتابعة مفاوضاتٍ سوف يكفل لك نجاحها آياتٍ جديدة من الإعجاب والتقدير لدى حكومة جلالة الملك.

ولتطلب، بمجرد وصول رسالتنا هذه إليك، مقابلة مع الباشا فتطلعه على أن فرنسا، بعد أن قلبت الأمر على كل الوجوه، تقبل بالعرض الذي قدمه بل وتؤيد خططه ضد البربر. ولتُضِف أنه على الرغم من أن هذا المشروع، حتى يكلل بنجاح سهل، ينبغي، في رأينا، أن يتم بقوات محمد علي وحدها، فإننا نطرح، إن أراد، تقديم الدعم بأسطولنا الموجود أمام الجزائر عند نجاح عمليات قواته على الأرض، وأنه لو احتاج لمساعدات مالية فنحن على استعداد لإقراضه إياها. ولكن ينبغي، حتى يتم ذلك، أن يبدأ في تنفيذ المشروع المقترح دون أي إبطاء، فجلالة الملك لا يستطيع أن يؤجل أكثر من ذلك قيامه بنفسه بالانتقام من الإهانات التي تجرأ الجزائريون على إنزالها برايته، وحينها لن يكون لخطة الوالي، في نظرنا، الفائدة اللازمة لتبرير التضحيات المالية لفرنسا. في حالة ما ارتأيت ضرورة تقديم مساعدات مالية للباشا، فلك التفويض بعرض قرض قدره ١٠ ملايين فرنك يقدم على النحو التالي: تقدم الحكومة الفرنسية إلى محمد علي نفسه، أو إلى قائد الحملة، حسب اختياره، ٣ ملايين فرنك عند انطلاق القوات المصرية، و٢ مليون عند مغادرتها لطرابلس، و٥ ملايين عند ظهورها أمام الجزائر. ويبدأ محمد علي في تسديد الدين بواقع العُشر كل سنة، مع إمكانية تسديد القرض بالكامل قبل انقضاء المدة إن أمكنه ذلك.

من شأن موافقة الباب العالي على خطة محمد علي أن تسهل كثيرًا تنفيذها. لذلك، فقد أرسل الملك، لتوه، تعليماته لسفيره في القسطنطينية باستخدام كل نفوذه لدفع الحكومة التركية إلى إصدار فرمان من السلطان يخول هذا الأمير إمكانية ضم الولايات الثلاث إلى لواء مصر. وسوف يطلعك الكونت جيومينو على نتائج مساعيه بشكل مباشر.

إن مصلحة الباب العالي في هذا الموضوع واضحة لنا وضوحًا يدفعنا إلى عدم الشك في انصياعه لنصائحنا، ونأمل ألا يؤجل الباشا اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمشروعه حتى وصول الفرمان الذي نستعجل صدوره في القسطنطينية. ولو أسلم السلطان نفسه، حتى في هذا الظرف، لشيمة التلكؤ اللازبة للسياسة التركية، فأرجأ البت في القرار الذي نطلبه منه، فليتدبر الباشا إلى أي مدى يمكن أن يمسكه هذا الشرط عن التحرك وما إذا كان فرمان الباب العالي يمكن أن يمثل عقبة حقيقية أمام نجاح جيوشه أو يعرضه هو نفسه إلى استياء خطير ودائم من سيده. إن الحكومة التركية التي ألفت كثيرًا التردد أمام الاحتمالات، يسهل عليها أكثر أن تحزم رأيها إذا نفذَ السهم، والاحتمال ضعيف جدًا أن ترفض الموافقة على مشروع قد تم بالفعل وله ما يبرره من الضرورة ومن النجاح الذي تحقق، ويحمل للدولة العثمانية مزيات واضحة. وعلى ذلك، فلو احتاج محمد علي لدفاعٍ عما فعل أمام سيده، فله أن يطمئن إلى توسط كل الحكومات الأوروبية في ذلك، بُعد أن يكون قد قدم لها خدمة جليّة بالقضاء على القرصنة، وأن يطمئن على وجه الخصوص إلى مساعي جلالة الملك الحميدة وحمايته؛ إذ سيدوي صوته الواثق لصالح هذا الأمير الذي أسدى له أهم ثمرة لحملته، والمتمثلة في إنزال العقاب بأعداء فرنسا.

أيًا كان الأمر، فنحن نرى أن الباشا هو الوحيد القادر على تقدير متطلبات وضعه تجاه الباب العالي، فلو كان قراره بالتحرك من تلقاء نفسه فسيلقى منا دائمًا الدعم لمشروع نُقرُّ أهدافه، ولكن ليس لنا، بحالٍ من الأحوال، أن نحثه على أي قرار في تلك المسألة.

لن تَلْقى كثير عناءٍ في تعزيز الرغبة التي يريد هذا الأمير أن يجسدها بالحملة التي عزم على القيام بها. فهو يعلم أن مقامه سيرتفع كثيرًا في نظر العالم المسيحي، وأن تلك الحملة ستكفل له، قبل كل شيء، المزيد من صداقة فرنسا ودعمها، وأن نتيجتها من شأنها ترسيخ سلطانه وسلطان أسرته على قاعدة أكثر اتساعًا وصلابةً.

عليك أن تتوخى سرية تلك المفاوضات لأطول وقت ممكن حتى لا يعرقل سيرَها أيٌّ تأثير معاكس. لم أفاتح، من جانبي، سوى السفير الروسي الذي يبدو لي أن بلاطه يشاطرنا الاهتمام بنجاح هذا المشروع، ولن نتوقع، ليس المعارضة -فلا تستطيع أية دولة مسيحية أن تعارض مثل هذا المشروع علانيةً - ولكن تعاونًا أقل تمامًا ووضوحًا، سوى من إنجلترا. وبما أن الحال كذلك فأرى أنه من الأفضل أن تتحاشى الإسرار للبعض بما قد ينزعج آخرون لعدم إطلاعهم عليه. القوات التي كان مقررًا لها التوجه إلى الشام يمكن أن تبقى على أهبة الاستعداد دون اكتشاف الوجهة التي قد تتلقى الأوامر بالتوجه إليها، وسوف يشعر الباشا، كما نشعر نحن، بمدى ما يمكن أن تحققه سرعة تحركاته والغموض الذي يكسوها به من مساهمة في إحراز النصر.

بمجرد أن تنجح في الاتفاق مع هذا الأمير على أسس الاتفاقية بينه وبين فرنسا في هذا الشأن عليك أن تعلمني بها في التو حتى نستطيع أن نعرف على وجه الدقة إن كان الباشا مستعدًا للتحرك في كل الأحوال أم أنه لن يتحرك قبل الحصول على فرمان من الباب العالي، وما هي المساعدة والدعم الذي ينتظره منا، ولك أن تعده بأن حكومة الملك لن تتأخر عن دعمه في مشروعه.

ولتطلعه، بالطبع، على المساعي التي نقوم بها الآن في القسطنطينية. لدى الجنرال جيومينو أوامر بتحاشي كل ما يمكن أن يدفع الباب العالي لافتراض وجود تنسيق مسبق بيننا وبين الباشا قد يوقظ فيه سوء الظن، وفي الإطار نفسه، سوف يطلب أن يُرسَل فرمان السلطان إلى مصر عن طريق مندوب من الباب العالي. عليك أن تحرص على التوجه ذاته، بقدر ما يسمح به اختلاف المكان الذي أنت فيه.

تقتضي الضرورة أن تُترك مساحة واسعة للتصرف في تلك المفاوضات نظرًا لعدم كفاية ما لدينا من معلومات عن استعدادات الباشا ووسائله، ولبعد الشقة بيننا، وبطء الاتصالات مع مصر، ولكن معك أنت لن يكون في ذلك مثلبة. فأنت تستطيع تحمل المسؤولية عندما تكون في مصلحة جلالة الملك، وتحاشي الالتزام بأمر لا يخدم مصالح جلالته.

لقد قررت أن أرسل لك هذه الرسالة مع مسيو أودير، الضابط المعاون للجنرال جيومينو؛ إذ إن هذا الضابط المحترم جدًّا قد حظي بآيات التقدير والثقة من الباشا، ويمكن أن تكون خدماته مفيدة لك في الظرف الراهن. لذا، فأنا أضعه رهن أمرك، ولك أنت الحكم على نوعية الخدمات التي يمكن أن يقدمها للمساعدة في تنفيذ مشروعاتنا. ولتُبق أيضًا على السفينة التي ستقله إلى الإسكندرية حتى تحين اللحظة التي تشعر فيها أنك تستطيع ردها إلي حاملةً الرد لجلالة الملك.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 60-64

٦ـ من بولينياك إلى ميمو

ملخص: - وضع مسيو أودير الذي أُلحِق بميمو لمناقشة الاتفاق مع محمد علي.

باريس، ١٩ أكتوبر ١٨٢٩

بإرسالي مسيو أودير إلى مصر، يتعين عليّ أن أحدد، على أدق ما يمكن، وضعه بالنسبة لك، حتى لا يكون هناك أي حرج لك أو له في علاقة ينبغي أن يسودها التوافق الأمثل.

كل الاتصالات التي يتعين علينا القيام بها مع والي مصر ينبغي أن تمر بك أنت. متمتعًا بسلطة الحكومة ، لك منها أيضًا كل الثقة، ونية الملك منعقدة لا على أن تقتنع أنت فقط بذلك، ولكن بألا يجرؤ أحد في السلطات المحلية أو من بين كل الفرنسيين المقيمين في مصر على أي درجةٍ من الشك في ذلك.

لهذا السبب قد أرسلت لك أنت الرسالة التي تحتوي على المشروع الذي وضعناه بالنسبة للباشا واكتفيت بإعطاء نسخة منها إلى مسيو أودير.

سوف يكون لك أنت أيضًا البدء بمفاتحة الباشا لو كان في الإسكندرية عند وصول أودير، ولكن بمجرد فتح الموضوع عن طريقك ومع ثقة محمد علي في تمتعك بكل الثقة من حكومتك في هذا الأمر، كما في كل الأمور الأخرى، أرى أنه من الأفضل أن تعهد بمتابعة الموضوع لمسيو أودير.

بعد أن تفاتح الباشا سوف تقول له بأنه بما أن الأمر يتعلق بمسألة عسكرية صرفة، فإنك تترك النقاش فيها لمسيو أودير.

لو لم يكن الوالي في الإسكندرية عند وصول مسيو أودير، فلتكتب رسالة إلى محمد علي تطلعه فيها على هدف بعثة هذا الضابط ملتمسًا منه إحاطة كل ما سيقوله له على لسان حكومته بالسرية التامة.

لمسيو أودير أن يقرر متى يعود إلى فرنسا، وكذلك الوقت اللازم له للبقاء قريبًا من الباشا أو من ابنه، وما إذا كان عليه أن يبقى على قرب منه في الإسكندرية أو في القاهرة أو أن يصاحبه في أسفاره. فالذكرى التي تركها هذا الضابط في مصر، وما أبداه دائمًا من وقار ورجاحة عقل، والثقة التي يضعها فيه سفير الملك في القسطنطينية، والشهادات الإيجابية التي وصلتني عنه، تجعلني كلها أدعوك لأن تترك له، بوجهٍ عام، أكبر حرية ممكنة في التصرف على النحو الذي يراه مناسبًا لإدارة هذا الأمر.

لقد خولت مسيو أودير صلاحية مخاطبتي مباشرة وكذلك مخاطبة سفير الملك في القسطنطينية مباشرةً ولكنه سيطلعك على رسائله كاملةً بحيث تكون على بيِّنة من محتواها.

لو أبدى الباشا رغبته في الحصول على مساعدة مالية لتغطية جزء من نفقات حملته، فإن رغبة الملك منعقدة على تفويضك أنت وحدك إبرام الاتفاق اللازم في هذا الشأن، وتوقيعه، على أن تتوخى في ذلك الأسس التي أشرت إليك بها.

لقد سلمت مسيو أودير نسخة من هذه الرسالة؛ لأنها بمثابة التعليمات بالنسبة له، وأنا على ثقة من أنك ستغتبط بإقامته في مصر أيما غبطة، وسوف أتلقى بعين الرضا شهادتك الإيجابية في حقه بكل تأكيد.

A.E. Correspondance Politique, Egypte, f° 65-67

٧ـ من بولينياك إلى الكابتن أودير

ملخص: – تعليمات متعلقة بمهمته في مصر.

باريس، ١٩ أكتوبر ١٨٢٩

إن الشهادات الطيبة التي وصلتنا عنك والتقدير الخاص الذي يكنه الجنرال جيومينو لقدراتك وشخصيتك، حزمت كلها أمري على التقدم لجلالة الملك باقتراح تكليفك بمهمة يوليها جلالته أهمية كبيرة، وقد وافقني جلالته على اقتراحي.

الرسائل التي ستجدها مرفقة بهذا الخطاب تحمل تعليمات لك، وتوضح لك موضوع مهمتك، وتجلي لك العلاقة التي سترتبطك مع قنصل جلالة الملك.

وبالنسبة للنفقات التي قد تتكلفها إقامتك في مصر فأترك تقديرها الكامل لك، وبإمكانك تقديم مذكرة بالمبلغ وسوف يتم دفعه لك بموجب خطابات اعتماد تستطيع صرف قيمتها من مسيو هيرار في باريس، شارع سانتونوريه رقم ٣٧٢.

تستطيع، منذ هذه اللحظة، التقدم إلى قسم الخزانة بوزارة الحربية للحصول على نفقات الطريق ومبلغ ٣٠٠٠ فرنك دفعة مقدمة لتغطية نفقاتك الأولى.

وقد أبلغني وزير البحرية بأنه قد أصدر أوامره إلى أميرال طولون بوضع إحدى سفن البحرية الملكية تحت تصرفك، لتنقلك إلى الإسكندرية وتعود إليّ برسائلك الأولى.

A.E. Correspondance Politique, Egypte, f 68

٨ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – رحلة خليل أفندي إلى الجزائر

القسطنطينية، ١١ نوفمبر ١٨٢٩

مسلم يدعى خليل أفندي، وهو مُفتِ أبحر مؤخرًا، من سميرن على متن سفينة حربية إنجليزية سوف تقله إلى الجزائر. وكما يقال في سميرن، فقد ابتعثه الباب العالي إلى الداي لحثه على تسوية أموره مع فرنسا، وقد رأيت أن علي أن أتحدث في هذا الأمر مع الريس أفندي، سرًّا، وأستجليه منه.. وقد أجابني هذا الوزير بأن خليل أفندي، الذي يحتفظ بالكثير من العلاقات في الجزائر عرض أن يستغل مكانته عند الداي لتسهيل التقارب بين تلك الولاية وبيننا، وأن الباب العالي قد خوله القيام بذلك، ولكن دون منحه خطابًا رسميًّا بهذا الصدد، وأن رحلة هذا المسلم تهدف إلى تسوية مسائل عدة. ومن بين تلك المسائل أن يمنع الداي عن التدخل في النزاع القائم بين حكومة مراكش والنمساويين. سوف أعود لمسألة الجزائر في موضع آخر. ولكني أضيف هنا فقط أن خليل أفندي لم يمنح تصريح الصعود إلى السفينة الإنجليزية إلا بموافقة مسيو رينيي الذي استشاره الأميرال مالكولم في هذا الشأن.

A.E. Correspondance Politique, Turquie 255, f 387

٩ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص – وصول أودير إلى الإسكندرية. – إعلان الإخلاص.

الإسكندرية، ١٧ نوفمبر ١٨٢٩

وصل مسيو أودير مساء أمس على متن بريجة[أ] الملك إكليبس، التي حملت لي رسائلكم المؤرخة ١٥ و ١٩ أكتوبر[٩].

أشكركم سيدي على الاعتماد على همتي في خدمة جلالة الملك، وعلى تكرمكم بتأكيد تعطف جلالته وتشريفي بثقته، في عبارةٍ سَمتُها المديح.

أتعشم أن أكون أهلاً لهذه الثقة، وألا تقصر همتي عما ينتظره مني معاليكم.

من حسن الطالع أن أحاديثي الأخيرة مع الباشا دارت حول مسائل قريبة من موضوع المهمة السامية التي أوكلت إليّ وأن الوجهة التي أخذها حديثنا أعدته، على نحوٍ طبيعي، لاستقبال الموضوع الذي سوف أفاتحه فيه.

يأتيه رجاله في كل حين، فهو دومًا محاط بهم، ولكنه طلب مني أن أخبره إن احتجت إليه، حسب تعبيره، وأردت أن أسر له بحديث خاص؛ وليس هناك ما يدفعني لهذا الطلب الآن أكثر من تلك المهمة. سوف أقابله غدا مع مسيو أودير.

ولعلمي بالأهمية والاهتمام البالغين اللذين توليهما معاليكم، عن صواب، لتلك المهمة، فقد تعجلت بالاستفادة من سفينة سردينية ستبحر إلى مارسيليا لأبلغكم منذ اليوم، بأني تلقيت الأوامر بالأمس، وبأني سأبدأ غدًا على أقصى تقدير، وأملي أكيدٌ في النجاح.

(أ) البريجة brick نوع من السفن الحربية الخفيفة، تحمل ٢٢ مدفعا. انظر سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ت.، ص ٣٢٩. (المترجم)

إن حسن الظن الذي أوليتني إياه لقمينٌ بأن يؤكد لك أني سأكون على أتم وفاق مع مسيو أودير، وأن ليس لي من هدف سوى خدمة جلالة الملك وخدمة وطني بكل ما أوتيت من قوة وبكل كياني.

لقد فصلت القول، سيدي، في رسالتك المؤرخة ١٩ منه، فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بيننا، ولن يسعنا سوى أن نوحد جهودنا لضمان نجاح المهمة على أكمل وجه. وإن غاب شيء عن تعليمات معاليكم، فسيتمه ما يُكنه كلٌ منا من مشاعر تجاه الآخر. فالتقدير والاحترام سمة ما أشعر به تجاه هذا الضابط المقرب من جنراله، الكونت جيومينو الذي يشملني دومًا بعطفه ومودته.

A.E. Correspondance Consulaire, Carton Alexandrie, 1828 – 1830

١٠ـ من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - بدء المفاوضات مع محمد علي - الباشا يقبل تولي مهمة الحملة مع الاستعانة بالإمدادات والمساعدات التي يرى أن لا غنى عنها - الباشا ينتقد طلب فرمان من الباب العالي - السبب الذي يقدمه لذلك - توضيحات ميمو - محمد علي يطلب أن يعلق الكونت جيومينو مساعيه لدى الديوان - الاجتماع الثاني مع الباشا - محمد علي يضع خطة العمل - الشروط التي يشترطها: يطلب ٢٠ مليون فرنك وأربع بوارج - ملاحظات ميمو - تقديم مذكرة إلى الباشا تحتوي على المقترحات الفرنسية - مغادرة محمد علي - تلقي مذكرة مضادة مصرية - حجر العثرة هو مسألة البوارج. ملحق ١ مذكرة بالمقترحات التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية - ملحق ٢ المذكرة المضادة المصرية.

الإسكندرية، ٢٧ نوفمبر ١٨٢٩

رسالتاك المؤرختان ١٥ و١٩ أكتوبر اللتان سلمهما لي مسيو أودير، الضابط المعاون للجنرال الكونت جيومينو، واللتان حملتهما إليَّ في ١٦ من الشهر الجاري السفينة الملكية إكليبس، تدفعاني إلى إبلاغ باشا مصر بقرار جلالة الملك بموافقته التامة ودعمه الكامل للخطة التي كثيرًا ما تحدث عنها الباشا، والمتعلقة بقيامه بحملة على ولايات البربر، وعلمًا مني بتوجهات حكومة جلالة الملك، فقد أوضحت لي الرسالتان السبيل الذي يجب اتباعه في تلك المفاوضات.

وقد حرصت على أداء المهمة المشرفة التي تكرمتم بتكليفي بها، بحماس مشهود، على ما آمل، لكل ما يتعلق بخدمة جلالة الملك، وليس أعز على قلبي أكثر من أن أكون عند حسن ظن معاليكم.

لقد أوضحت رسالتكم المؤرخة ١٩ أكتوبر، بكل دقة وجلاء، الدور الذي ينبغي أن يلعبه مسيو أودير في تلك المسألة، كما أرست بشكل كاف مكانه بالنسبة لي. وإن الرغبة التي لدى كلينا في الوصول إلى الهدف المنشود لم تكن أقل إسهامًا من توصياتكم في إيجاد اتفاق تام بيننا، ولم تزد مشاعر التقدير المتبادل بيننا سوى تأكيد الوفاق الذي يسود بيننا.

أُطلع معاليكم الآن على المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات.

وصلت الإكلييس، لحسن الطالع، عندما كان الباشا يهم بالقيام برحلة قصيرة إلى بعض الأقاليم الداخلية قبل أن يعود أدراجه إلى القاهرة. وقد أدى ذلك إلى تأجيل سفره ثلاثة أيام. ولعلمه المسبق بفحوى المسألة، من خطابات وصلته مباشرة من باريس، كانت الإكلييس أيضًا هي التي حملتها، فقد سارع بضرب موعد لنا لعقد اجتماع خاص وسري كنت قد طلبته منه.

وبصحبة مسيو أودير، ودون شاهد آخر سوى باغوص الذي لعب دور المترجم، أبلغت محمد علي بالموضوع الذي شرفتموني معاليكم بتوليه، في إطار التعليمات الواردة إلي وفي ذهني دائمًا التوجهات والروح التي أملت تلك التعليمات.

استمع الباشا بإنصات شديد. وبدا لي أنه يسمع بأذن الرضا ويتابع باهتمام بالغ حديثي الطويل عن قرار الملك بتأييد ودعم مشروعه بإخضاع ولايات البربر الثلاث والقضاء على القرصنة، وموافقة جلالته على جعل تلك العملية مشروعًا مصريًا محضًا، تنفذه قوات الباشا وحدها، باستثناء مؤازرة تتمثل في وجود قوات البحرية الفرنسية أمام الجزائر، لو دعت الضرورة، ثم أخيرًا، وعد جلالة ملك فرنسا، الذي لم يخلف أبدًا وعده أو كلمته، بتقديم مساعيه الحميدة وحمايته لدى الباب العالي وكذلك لدى كل الدول الأخرى التي قد يخشى محمد علي ممانعتها.

وأضفت أنه مع أمير على سمو روحه ليست بنا حاجة إلى تفصيل القول في كل أنواع المكاسب التي قد تعود عليه من نجاح المشروع، أو في الوسائل التي سيكفلها له لتأكيد سلطانه وسلطان أسرته على قاعدة أكثر اتساعا وصلابةً، وأن نبل طبعه تحديدًا هو ما يجعله أكثر حرصًا على جعل صيته أكثر ذيوعًا، ومجده أكثر جلالاً، وعلى التأكد من حصوله على تقدير وامتنان أوروبا بأسرها، وعطف فرنسا وصداقة معها لا تتبدل.

وتأكيدًا من الباشا، مجددًا، على مشاعره الطيبة تجاه فرنسا والسعادة الظاهرة عليه في كل شيء باستعادة علاقاته معها، فقد قرر، بمجرد سماع هذا العرض البسيط، وفي هذه الجلسة الأولى، أن يوافق رسميًّا على الدعوة التي قدمها له جلالة الملك بتولي مسؤولية تلك الحملة على النحو والصفة اللتين طرحناهما عليه، ولكن على شرط واضح وهو أن نقدم له المدد والمساعدة التي قال إنه بحاجة إليها، والتي يرى أن لا غنى عنها البتة للبدء في هذا المشروع بالقوة والسرعة التي يتطلبها.

ربطت بين مسألة السرعة هذه والوسائل الكفيلة بتحقيقها فقلت إن كانت حكومة جلالة الملك قد تعطفت ومنحتني – في هذه المسألة وكذلك في مسائل أخرى كثيرة – ثقتها الكريمة فخولتني عرض تقديم مساعدة مالية – لنا أن نحدد فيما بيننا شكلها ونظامها – فسيكون ذلك على أساس افتراض دقيق وجازم بأن تنطلق الحملة المزمعة دون إبطاء، لأن تنفيذ هذا المشروع لو شهد بعض التأخير، فلن يستطيع جلالة الملك أن يؤجل أكثر من ذلك قيامه بنفسه بالانتقام من الإهانات التي سمح الجزائريون لأنفسهم بإنزالها برايته، وحينها ستكون خطة محمد علي قد فقدت مزية الاستباق، وهي المزية المفيدة بالنسبة لنا وله أيضًا، وبالتالي احتمالات نجاحها وما يترتب عليه من نتائج.

ومن بين العقبات الكفيلة بالفعل بتأخير الإسراع بتنفيذ الحملة تبرز، بطبيعة الحال، تلك التي يمكن أن تأتي من الباب العالي لتتبوأ مكانها هنا. وقلت إن حكومة جلالة الملك، ونظرًا لاقتناعها بأن تبني الباب العالي لخطط الباشا من شأنه أن يسهل كثيرًا تنفيذها، قد بعثت إلى سفير جلالته في القسطنطينية الأوامر باستخدام كل ما له من نفوذ على الحكومة العثمانية للحصول على فرمان من السلطان يخول محمد علي سلطة ضم الولايات الثلاث إلى لواء مصر.

وهنا شجب محدثنا الكريم هذا المسعى لدى الباب العالي لكونه في غير أوانه ومحفوفًا بالمخاطر. وهاك أسباب قلقه في هذا الصدد كما أعرب عنها ذلك اليوم، وأقول ذلك اليوم لأن معاليكم سوف ترون بعد قليل أن تلك الأسباب لم تشغله كثيرًا في اللقاء الثاني. كان الباشا، قبل أن يتلقى مفاتحتنا في المشروع، قد طلب من الباب العالي بنفسه، شفويًا، إصدار فرمان له للغرض نفسه، عارضًا العملية على أنها وسيلة يستطيع بها توفير مبلغ كبير، قام حتى بتحديده، يساهم في الوفاء بالتزامات الباب العالي تجاه روسيا. ويبدو أنه خشي أن يُرى في هذا التصادف إشارة على وجود اتفاق فيكون ذلك سببًا في إفشال كل شيء من ناحية أو أخرى.

سارعت في التأكيد له بأن الجنرال جيومينو لديه أوامر صريحة بتحاشي كل ما يمكن أن يلمح لافتراض وجود أقل تنسيق مسبق، وأننا نستطيع الاعتماد على حصافة سعادة السفير ودرايته بالظروف المحيطة، وبالمكان والرجال. أما بالنسبة لرفض الباب العالي فقد حرصت على أن أثبت له أنه ليس محتملاً؛ نظرًا للفائدة المزدوجة التي سيجنيها من هذا الترتيب، والتي ستأتيه من جانبين مختلفين؛ إذ سيلقى استحسان فرنسا من جانب، ومن جانب آخر سيتيح لوالي مصر، بتخويله إخضاع الولايات الثلاث الخارجة عن سيطرته المباشرة، وسيلة لزيادة الجزية التي يدفعها للباب العالي، وهو ما يجعل من غير المعقول أن تصدر عن الديوان ممانعة ستكون غير لائقة ويساء فهمها. غير أن الباشا طلب مني أن أرسل للسفير رسالة أبلغه فيها برغبته في تعليق مساعيه لدى الباب العالي إن لم يكن قد شرع فيها.

وقبلت الاقتراح الذي طُرح علي بالاستفادة من البريد الرسمي الذي كان على وشك المغادرة إلى القسطنطينية لأرسل معه الرسالة، فكتبت إلى الجنرال جيومينو لأخبره بما قاله لي الباشا في هذا الصدد، تاركًا لحكمته تقرير ما ينبغي فعله أو تركه.

وفي صبيحة اليوم التالي قمت بتسليم الملخص المكتوب لما جرى في المقابلة الأولى، كما طُلب مني، ثم توجهنا في المساء للقاء جديد مع محمد علي، كان إبراهيم باشا حاضرًا فيه هذه المرة.

أعاد علينا الباشا تأكيد قراره بالقيام بهذه الحملة على ولايات البربر، ولكن هذه المرة بثقة وتصميم أكثر مما كان عليه في الليلة السابقة، وأنه سيستخدم فيها ٤٠ ألف رجل، ٢٠ ألفًا منهم من القوات النظامية، و٢٠ ألفًا من البدو العربان، وأنه سيعهد بقيادتها لإبراهيم باشا. كان من السهل أن نستشف أن الموضوع قد قُتِل بحثًا بين محمد علي وابنه الذي رأى في هذا المشروع مجدًا ومستقبلاً مرموقًا له.

عاودت طرح أفكار الأمس ثم انطلق الباشا مستعرضًا، في تفاصيل جديدة، خطة حملته ووسائل تنفيذها الناجعة، مؤكدًا على ضرورة أن تتكون الحملة من المسلمين وحدهم لضمان نجاحها، ودون أي ظهور من جانبنا ولا أي تدخل من قواتنا في البر أو البحر، مع ملاحظة أن إبراهيم باشا لو رأى، عند وصوله إلى تونس، ضرورة ابتعاد قواتنا البحرية الراسية أمام ساحل الجزائر عنها، فسيبلغ الأميرال برغبته تلك.

أما بالنسبة لاقتراح وضع عدد من ضباط المدفعية وسلاح المهندسين تحت تصرف قائد الحملة، وكذلك تقديم المؤن والذخائر للمساعدة في الاستيلاء على تحصينات الجزائر إن دعت الضرورة، فقد قوبل بترحيب كبير.

وقد لاحظنا في اندهاش مريح أن اعتراضات الأمس المتعلقة بالباب العالي لم يُعَد طرحها ولو مرة واحدة في الحديث، بل إن اسم الباب العالي لم يذكر أصلاً،

وهو ما دفعنا لاستنتاج أن الباشا وابنه، وهما الأفضل حكمًا على وضعهما بالطبع، ربما .. من يدري؟ متأكدَين من موافقة الديوان بدافع الأسباب المذكورة آنفًا، أو واثقين، على الأقل، من إمكانية تخطي تلك الموافقة، قد قرَّرا التحرك في كل الأحوال دون أن ينتظرا سوى موافقة فرنسا على الشروط التي طُرحت عليها للبدء فورًا في المشروع بحشد واسع للقوات وبنشاط كبير.

تلك الشروط التي كان علينا الوصول إلى مناقشتها؛ إذ أصبحت النقطة الوحيدة التي تنتظر الاتفاق عليها، باح بها الباشا أخيرًا بعد أن طلبت منه ذلك رغبةً مني في أن "أستدرجه". قال لنا إنه حتى يشرع في تنفيذ هذا المشروع الضخم على نحو يضمن تمام النجاح وتأكده، يحتاج إلى ٤ ملايين تالاري (بسعر ٥,٣٠ فرنك) مقدمًا، على أن يبدأ في تسديدها في غضون السنوات الأربع التالية على الاستيلاء على الجزائر، وكذلك على سبيل الهبة أو البيع الصوري، أربع بوارج قوة كل منها ٨٠ مدفعًا.

علَّقت بأن التعليمات التي لدي تختلف كثيرًا عما يعرضه جنابه وأنها لم تذكر إطلاقًا هذا الأمر الأخير، فأجابني أنه مندهش لذلك؛ لأن دروفيتي كان قد كتب له بوجود موافقة على هذا الاقتراح بل وموافقة على إقراضه ٢ مليون تالاري، مع أمل في إمكانية زيادتها لتصل إلى ٤ ملايين.

في نهاية الاجتماع أكدنا على الباشا وابنه توخي السرية التامة، التي شعرا بالفعل بأهميتها، فأقسما لنا على الحرص عليها، وأعتقد أنهما حافظا عليها حتى الآن، ولكن سيصعب الحفاظ عليها لفترة طويلة في ظل وجود حاشية كحاشيتهم، وفي بلد يتميز أهله بالفضول الكبير، وتدور التعليقات والأحاديث فيه حول أي حدث أو وافد جديد.

في اليوم التالي سلمت وزير محمد علي، بناءً على طلبه، مذكرة مختصرة تشتمل على ملخص لاقتراحات الحكومة الفرنسية؛ مرسلٌ لمعاليكم نسخة منها تحت رقم ١.

وقد علمت أن تلك المذكرة كانت محور اجتماع دام لعدة ساعات وضم الباشا وابنه واللواء عثمان بك والوزير باغوص. في صبيحة اليوم التالي سافر الباشا مبكرًا إلى الدلتا والقاهرة بعد أن أعطى أوامره إلى باغوص بكتابة مذكرة رد تحتوي على شروطه النهائية.

كانت شيمة مسيو أودير في اجتماعاته مع باغوص وعثمان بك الحرص والمثابرة، مبتغيًا في ذلك الحصول من هذا الأخير على أية معلومات عن الوضع العسكري الحالي لمصر، وكذلك الضغط على الأول ليسرع بكتابة مذكرة الرد التي سُلِّمَت إلي في النهاية بعد ثلاثة أيام من الانتظار. أرسل لكم أيضًا نسخة منها برقم ٢.

كان هناك اتفاق على كل البنود، ولم نختلف سوى على الشروط، ولكنه اختلاف شديد الاتساع والعمق، خاصةً فيما يتعلق بالهبة أو البيع الصوري للبوارج، بحيث غيَّر طبيعة المسألة فبدا لي أنها أصبحت تتطلب أوامر جديدة.

وعلى الرغم من أن الباشا يؤكد أن هذا كان شرطه القديم الذي لا مفر منه، وأصدقه في ذلك؛ لأنه حدثني عنه غير مرةٍ أيضًا، فلا أعتقد أنه ذكره سوى مرة واحدة في الوثائق المرفقة برسالتيك في ١٥ و١٩، وكان ذلك فقط عندما قلت إن مسيو دروفيتي كان قد تحدث عن رغبة محمد علي في الحصول على بعض السفن الحربية *مقابل مبلغ متفق عليه*، دون أن ترد أية إشارة توحي بأن مجلس الملك قد درس هذا الموضوع.

محمد علي يصر على أن لا مندوحة من حصوله على أربع بوارج لتحمل جزءًا من قواته بحرًا، ولتضفي على قواته البحرية مهابة لازمة في حملة كهذه.

وإن كان القرض قد تضاعف فتجب ملاحظة أن الصمت الذي توخيته حول إمكانية تسديده على عشر سنوات قد دفع الباشا إلى عرض تسديده على أربع سنوات فقط. أما بالنسبة للحاجة إلى المال فباستطاعتي أن أؤكد أنها حقيقية للغاية، وقد عرضت عليكم أسباب ذلك في رسائلي الأخيرة.

أيًا كان الأمر وأيًا كان التوجه الذي ستتبعونه، فنظرًا لضرورة الحصول على أوامر جديدة بالمضي في المفاوضات إلى نهايتها أو قطعها، فقد ارتأيت إعادة السفينة إكليبس إلى فرنسا لتحمل إليكم رسالتي هذه وتعود بالأوامر الجديدة، وقد قرر مسيو أودير العودة على متنها أيضًا. لقد رأينا أنا وأودير أن تلك الرحلة ليس لها أن تتسبب في أي تأخير في العملية؛ نظرًا لأن شرط الباشا الذي لا تنازل عنه هو الحصول على أربع بوارج وقرض بأربعة ملايين تالاري لبدء العملية وانطلاق قواته برًا وبحرًا، وبالتالي فليس هناك ما يمكن فعله حتى وصول البوارج ومبلغ القرض. سوف يستطيع هذا الضابط، وهو في نهاية العقد الخامس، أن يفصل لمعاليكم القول في كل المعلومات التي قد تريدون معرفتها.

باستثناء تلك الشروط التي لم أستطع عدم العودة إليكم فيها لتلقي التعليمات، تلك سيدي هي الأسس التي انتهينا إليها. اختُتِمت رسالتكم المؤرخة ١٥ منه بطلبك أن أبلغكم بمجرد الاتفاق على تلك الأسس حتى يتسنى لكم معرفة ما إذا كان الباشا مستعدًا للتحرك في كل الأحوال أم أنه لن يفعل سوى بعد تلقي فرمان الباب العالي، وكذلك المساعدات والمدد الذي ينتظره منا.

في الإكليبس وهذه الرسالة ما يلبي رغبتكم ويجيب عن تلك التساؤلات.

A.E. Correspondance Consulaire, Carton Alexandrie, 1828 – 1830

ملحق ١

مذكرة بالمقترحات التي طرحتها الحكومة الفرنسية

يوافق جلالة الملك على مشروع محمد علي باشا لإخضاع ولايات البربر والقضاء على القرصنة بها، ويعد بتقديم دعمه لهذا المشروع.

سوف يتم تنفيذ الحملة بقوات محمد علي باشا فقط.

لن يقدم جلالة الملك مساعدة من قواته البحرية للعمليات ضد الجزائر إلا إذا أعرب محمد علي باشا عن رغبته في ذلك لضمان نجاح الحملة.

يوافق جلالته، نزولاً على رغبة الباشا، بتقديم تعاون من عدد من ضباط المدفعية وسلاح المهندسين الذين يرى إمكانية إفادتهم في الاستيلاء على الموقع، وكذلك المعدات والمؤن، عندما تكون قوات جنابه على أهبة مهاجمة الجزائر.

يعرض جلالة الملك على محمد علي باشا، إن احتاج إلى مساعدة مالية لتغطية جزء من نفقات الحملة، أن يقدم قرضًا بعشرة ملايين فرنك، يتم تسديدها على فترات يُتفق عليها بين الطرفين.

يتم دفع مبلغ القرض حتى تمامه حسب الترتيب والنِّسَب التالية: ثلاثة ملايين فرنك عند انطلاق قوات جنابكم، ومليونان عند مغادرتها طرابلس، وخمسة ملايين عند ظهورها أمام الجزائر.

يعد جلالة الملك محمد علي باشا ببذل مساعيه الحميدة وتوفير حمايته لدى الدول الأجنبية التي قد يخشى وضعها أية عراقيل أمام نجاح مشروعه.

ملحق ٢

رد على مذكرة الاقتراحات التي طرحتها الحكومة الفرنسية

أولاً، يعد محمد علي بالقيام بحملة لإخضاع ولايات البربر والقضاء على القرصنة بها.

ثانيًا، سوف تكون الحملة تحت القيادة المباشرة لنجله إبراهيم باشا.

ثالثًا، عند وصول إبراهيم باشا إلى تونس، إذا رأى ضرورة ابتعاد القوات البحرية الفرنسية الراسية أمام الجزائر، فسيخبر الأميرال برغبته.

رابعًا، لا مندوحة، للإسراع في القيام بهذه الحملة، عن تنازل جلالة ملك فرنسا، مجانًا، لمحمد علي عن أربع بوارج بحرية قوة كل منها ٨٠ مدفعًا حديثة البناء، فضلاً عن قرض بمبلغ ٤ ملايين تالاري، على أن تُرَد دون تحويل عملة، بواقع مليون تالاري كل سنة، يبدأ سدادها في السنة التالية للاستيلاء على الجزائر.

خامسًا، إذا دعت الحاجة، توفر الحكومة الفرنسية، عند طلب إبراهيم باشا، ضباط مدفعية وضباطًا من سلاح المهندسين، وكذلك معدات ومؤن.

سادسًا، يقدم جلالة ملك فرنسا إلى محمد علي مساعيه الحميدة وحمايته لدى الدول الأجنبية، وخاصة تجاه تلك التي قد يُخشى عرقلتها، على أي نحوٍ كان، لنجاح حملته ومشروعه.

سابعًا، بمجرد وصول البوارج الأربع المذكورة، ومبلغ الأربعة ملايين تالاري المطلوبة إلى الإسكندرية، سيُبدأ في تسيير الحملة المذكورة برًّا وبحرًا.

١١ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: – محمد علي كان مطلعًا على المقترحات الفرنسية مقدمًا – خيبة أمل ميمو. – سبب تصلب محمد علي في مسألة البوارج – خطة الحكومة الفرنسية تُعرَف في المشرق.

الإسكندرية، ٢٨ نوفمبر ١٨٢٩

في رسالتي المؤرخة بتاريخ الأمس والتي دارت حول إطلاعكم على كيفية اضطلاعي بالمهمة التي شرفتموني بها والنقطة التي وصلت إليها المفاوضات، كان علي أن أغفل بعض الإيضاحات التي كان من الضروري أن أطلعكم عليها، ولكني آثرت تخصيص رسالة إضافية لها حتى لا تحدث اضطرابًا في سياق الرسالة.

لا أستطيع أن أصف لكم مدى خيبة أملي عندما رأيت أن الباشا كان على اطلاع، عن طريق مراسلاته الخاصة، بما طُرِح عليه وبما يستطيع أن يطلب. وبذلك وجد نفسه، منذ اللحظة الأولى، في موضع لا نصل إليه في مسار المفاوضات العادية إلا بعد تبادل الاقتراحات والشد والجذب. لذلك فبعد الاتفاق على كل الأسس على النحو الذي نصبو إليه، كانت كلمته الأولى حول الشروط، وظلت، شرطًا لا رجعة فيه. وكان يقابل التحفظ الذي تحدثت به عن المساعدات المادية والمالية التي تستطيع حكومة جلالة الملك أن تقدمها له، بالرؤى الرسمية التي كان قد تلقاها والتي رتب أموره عليها.

لم يكن بوسعي أن أنكر تلك الرؤى، فسألت مسيو أودير – الذي كان قد قال لي إن اجتماعات قد جرت حول الموضوع الذي يشغلنا بعد تاريخ رسالتي ١٥ و١٩ منه – إن كان قد سمع حديثًا عن مضاعفة القرض أو التنازل عن أربع بوارج فأجاب بالنفي قائلاً إنه ليس أدرى مني بهذا الأمر.

ربما لو لم يكن الباشا قد لقي تنبيهًا مسبقًا لكان قدْر التضحية بالبوارج الحربية، على فرض التنازل عنها، أقل من ذلك. وأتذكر جيدًا أن الباشا في حديثه معي – الذي أطلعت الوزارة عليه في رسالتي المؤرخة ١٠ أغسطس – تحدث عن طلبه أربع بوارج، وعندما أبديت دهشتي – التي كانت طبيعية وصادقة فيما خلا هذا الأمر – من هذا الطلب الغريب وغير المتوقع، بدا لي أنه لن يطول به الأمر حتى يقلل من سقف مطالبه. ولكن الوضع تغير الآن.

إن فكرة الحصول على بوارج، تلك الفكرة المتسلطة عليه والتي تناقشت فيها مع معاليكم مرات عديدة، هدفها ليس الرغبة في نجاح الحملة على البربر، على الرغم من مساهمتها ربما في هذا النجاح، بقدر ما تهدف إلى الاستعداد لإنجاز مشروع آخر قد يكون أكثر اتساعًا وجرأة.

ربما أكون مخطئًا، ولكن تلك المسألة تبدو لي من المسائل التي يكون فيها لمفاوض واحد فرص نجاح أكبر من تلك التي تتوافر لمفاوضين أو حتى ثلاثة.

لم أستطع إلا أن ألاحظ في هذا الصدد – مع التأكيد على ما كنت قد ذكرته في رسالتين أخريين من حماس مسيو أودير ومواهبه وروحه العالية ومساعدته الرائعة لي – أن مشاركته في تلك المهمة، ووصوله غير المتوقع، وزياراته معي إلى القصر التي كان يجب أن تتم بعيد وصوله بطبيعة الحال، كانت كلها أمورًا كفيلة بإعاقة الإبقاء على سرية تلك المفاوضات. لقد أقام هذا الضابط الشاب طويلاً هنا وكفلت له مواهبه وتعليمه استحقاق صداقة مسيو دروفيتي، وبما أن خطة الحملة على البربر التي نُشرت مؤخرًا في جريدة سميرن، رغم عدم نشر شروط الاتفاق، قد عُرِفت في جميع أرجاء المشرق باسم مشروع دروفيتي، فلم يكن من الصعب على الفضوليين استنتاج سبب عودته إلى مصر.

وقد طلب مسيو أودير، مدفوعًا بصدق الإرادة والحماس، من الباشا وابنه، اللذين أحسنا استقباله، السماح له ، إن أمكن، بمصاحبة إبراهيم باشا في الحملة، ولكن نظرًا لأن نيتهم كانت قد انعقدت على إنفاذ الحملة بوسائلهم وحدها ودون أن يبدو عليها أي ملمح للتأثر بأي تأثير خارجي، فلم يلق اقتراحه القبول.

أيًّا كان الأمر، فمعاليكم أقدر مني، بكل تأكيد، على الحكم بمدى الفائدة التي يمكن أن تعود على المفاوضات في وضعها الحالي من تـــعاون رجل عـــسكري، أو إن كنتم تفضلون الآن تدخلاً يعيده إلى صوابه تاركًا له صفته الدبلوماسية فقط إن قُدِّر للمفاوضات أن تُستأنف، بعد أن وصلت إلى النقطة التي وصلت إليها اليوم.

A.E. Correspondance Consulaire, Carton Alexandrie, 1828 – 1830

١٢ – من محمد علي باشا إلى دروفيتي

ملخص: - الباشا يكلف ابنه إبراهيم باشا بالرد على دروفيتي. - إبراهيم باشا يطلع دروفيتي على الشروط التي وضعها والده.

نوفمبر ١٨٢٩

صديقي العزيز دروفيتي،

تلقيت رسالتك ووعيت محتواها، وكلفت ابني إبراهيم باشا بالرد عليها.

رسالة إبراهيم باشا

صديقي المحترم الوفي مسيو دروفيتي

تناولت الرسالة التي كتبتها إلى والدي المشروع الذي جرت مناقشته فيما بيننا في السابق حول إخضاع ولايات البربر، وأكدت لنا فيها أن صاحب الجلالة ملك فرنسا سوف يساعدنا بكل الوسائل في تنفيذ ذلك. وكما قال لكم والدي حينها فإننا نطلب الآن، وبصفة الضرورة التي لا مندوحة عنها لتحقيق الغاية المرجوة، أربع بوارج قدرة ٨٤ مدفعًا من الطراز الحديث دون دفع مقابل لها، وقرضنا بأربعة ملايين تالاري. وقد أردنا تأكيد تلك الشروط مع مسيو أودير، وقد وافق الرجل على القرض المطلوب ولكنه قال إنه ليس مخولاً بأن يعد بتسليم البوارج الأربع وإنه سيكتب بشأنها إلى حكومة جلالة الملك. الآن، وحتى لا يضيع الوقت، فقد عاد بنفسه إلى فرنسا قائلاً إنه سوف يعود إلينا لو وافق جلالته على هذا الشرط.

وقد أمر جناب الباشا، والدي وأستاذي المحبوب، بتسجيل بنودٍ سبعة في مذكرة، تُفَصِّل ما يريد، وأرسل لكم نسخة منها.[١٠]

لو وافق صاحب الجلالة ملك فرنسا على الشروط المقترحة، فينبغي التحرك على وجه السرعة حتى لا نترك للبربر فرصة الإعداد للمقاومة. وعندما يكون كل شيء جاهزًا فسوف أتولى أنا قيادة الحملة البحرية، بينما يتولى أحمد باشا قيادة القوات البرية. فسوف تتكون القوتان من ٢٠ ألف رجل من المشاة والفرسان النظاميين، و٢٠ ألفًا من العربان مزودين بكل ما يلزمهم.

وببركة العلي القدير والمدد الذي سيمدنا به جلالة ملك فرنسا، سوف نبدأ التحرك في الربيع القادم حتى نستفيد من هذا الفصل المناسب ومن الصيف التالي.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 69

١٣ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: - الوصول إلى الإسكندرية – لقاؤه في الميناء مع محمد علي – نتيجة اجتماعين مع الباشا – حديث مع باغوص وعثمان بك – أسباب قرار محمد علي بعدم انتظار فرمان الباب العالي – الاقتراحات المفيدة التي طرحها على الديوان – رأيه في العثمانلي – مسألة البوارج الأربع – جهود غير مجدية من أودير لثني الباشا عن هذا المطلب – المساعدة المالية التي طلبها الباشا متواضعة للغاية – الخدمة التي يقدمها لفرنسا بتولي مهمة الحملة – رغبته في حمايته من إنجلترا – قرض فوري بمبلغ ٢٠ مليون فرنك – رأي أودير إيجابي في الخطة العسكرية للباشا والاستعدادات التي تم اتخاذها – الاستعداد للحملة – سبب عودة أودير إلى فرنسا.

ملحق

ملخص:- مذكرة حول مشروع حملة لمحمد علي من أجل إخضاع ولايات البربر الثلاث.

الإكلييس، في عرض البحر، ٢ ديسمبر ١٨٢٩.

انطلقت من طولون في ٣ نوفمبر على متن سفينة الملك، الإكلييس، لأصل إلى الإسكندرية في ١٦ من الشهر نفسه. وجدت محمد علي كما تركته سنة ١٨٢٧، على وده وألفته.

كان لقائي الأول مع الباشا في زورق في الميناء عندما كنت أهم بالإبرار. فبمجرد أن لمحني عن بُعد ألقى إلي تحيةً حارة وأمر مركبه بالتوقف ليتيح لي فرصة الاقتراب. وبعد لقاء حميمي قصير دون مترجم، تركته على وعد بزيارته في قصره في المساء نفسه، حيث أعرب عن رغبته في لقائي رغم الساعة المتأخرة التي التقينا فيها. ذهبت بالفعل إليه، ولكن الذهاب لم يكن إلا لتلقي أدلة جديدة على ثقة الباشا وما يحفظه لي من ذكريات طيبة، وكذلك لتقديم آيات الترحيب المعتادة في الشرق، والتي وإن أمكن اعتبارها من مظاهر أو مميزات الأمة، فليس لها في نهاية المطاف أي تأثير على جوهر الأشياء، كما هي الحال في أي مكان آخر، لذلك فقد آثرت ألا أورد لها هنا رواية مملة تخلو من أية فائدة.

ضُرِب موعد جديد للقاء في اليوم التالي، حتى يُتاح لمسيو ميمو الوقت اللازم لاستيعاب روح التعليمات المتعلقة بالمشروع الذي وضعته حكومة جلالة الملك فيما يتعلق بمحمد علي والذي كلفتم معاليكم هذا القنصل بأن يكون أول من يفاتح الباشا فيها، كما تعطفتم بتكليفي بمتابعتها بمجرد فتح المناقشة في الموضوع.

كان اجتماعان كافيين للاتفاق مع محمد علي على أُسس الاتفاق الذي سيقوم بينه وبين فرنسا فأوصلانا إلى النقطة التي رغبتم معاليكم عندها في الاطلاع فورًا على ما وصلنا إليه، حتى تستطيع حكومة جلالة الملك أن تعرف على وجه الدقة ما إذا كان الباشا مستعدًا للتحرك أيًا كانت الظروف، أم أنه لن يفعل إلا بعد تلقي فرمان من الباب العالي، وأخيرًا ما هي المساعدات والدعم الذي ينتظره من فرنسا؟

ليس لدي ما أضيفه إلى الرسالة التي سوف يرسلها مسيو ميمو لمعاليكم فيما يتعلق بجوهر هذه المرحلة الأولى من المفاوضات، والتي سوف تتلقونها مع تلقيكم لتقريري هذا. ولكن يبقى علي أن أبلغه بعدة أمور وملاحظات تتعلق بموضوعنا بدا لي أنه لا ينبغي له أن يتجاهلها، وكذلك نتائج الاجتماعات التي جرت بعد ذلك، وبشكل يومي، بيني وبين باغوص والأميرلاي عثمان بك، وكلاهما مخول من قِبَل الباشا سلطة مناقشة الموضوع بعد مغادرته الإسكندرية.

لقد يسرت لي علاقاتي القديمة، وغير المنقطعة، مع الرجلين التباحث في هذا الموضوع الجديد، فسادت الثقة الكاملة أحاديثنا. ومنهما علمت أن خطة التنفيذ التي أطلعني عليها الباشا أمام ابنه إبراهيم قد جرت مناقشتها واستُقِرَّ عليها بعد دراسة مستفيضة. ومنهما أيضًا تأكدت من الوسائل التي تحت يد محمد علي لتنفيذها. وقد عززتُ تلك المعلومات بمصادر أخرى وبمشاهداتي. سوف تجد معاليكم، مرفقًا بهذه الرسالة، مذكرة بالجانب العسكري من هذه الخطة.

كان عليّ، لتوخي دقة المعلومات التي سأبلغها لمعاليكم وتمامها، أن أستكنه البواعث التي بنى عليها محمد علي موقفه بالتحرك دون الحصول على موافقة مسبقة من الباب العالي ودون أن يخشى نتائج استيائه. فالواقع أننا في مقابلتنا الأولى مع الباشا، ومع تلقينا وعده بالقيام بالحملة في وجود، أو دون وجود، فرمان الباب العالي، ارتُئي أن الأنسب قبل الاتفاق على أي شيء أن ننتظر رد القسطنطينية على التلميحات الشفوية التي أمر بها، وكذلك ورود معلومات من الكونت جيومينو في هذا الصدد. ولكن بعد ثلاثة أيام كان الباشا قد استبعد أي تريث، معلنًا على الفور تصميمه على عدم انتظار قرار الديوان، ومعربًا عن ضرورة توخي أكبر قدر من السرية، ومنبهًا كذلك إلى خطورة أي تأجيل في تنفيذ المشروع، وهما نقطتان أبديت غير مرةٍ إصراري عليهما.

وهاك، سيدي، ما علمته من الباشا ورجاله المفوضين بالتباحث فيما يتعلق بهذا القرار الجديد. علم محمد علي، ربما عن حق أو عن باطل، من رجاله في القسطنطينية بوجود اتفاق بين إنجلترا والباب العالي، أكده التدخل السامي لمسيو جوردون ولمندوبي بريطانيا في مصر في مسألة إعادة بقايا الأسطول العثماني من الإسكندرية إلى القسطنطينية، فخشي أن يحصل السلطان بسهولة ممن يقال لهم حلفاؤه، على تسليح بريطاني يمكنه من الوقوف في وجه مشروعه ضد ولايات البربر. لهذا السبب أراد الوالي أن يكون باستطاعته إنزال ضربات سريعة وحاسمة قبل أن يتم تنسيق أي تدبير ضده.

أما بالنسبة للصدى، الذي يمكن أن تتركه حملة جرت بالفعل، على القسطنطينية فإن الباشا يعول كثيرًا على أن الحكومة التركية أقرب لقول كلمتها عندما يكون الأمر قد حدث بالفعل، وبالتالي فستبدي موافقتها على مشروعه الذي تم؛ كما يعول أيضًا على أن عرضه في هذا الصدد لا يقارَن جاذبيةً بالمكاسب، التي سوف يطلع عليها سفيرُ الملك الديوانَ، جرَّاء إعادة ولايات البربر لوضع التبعية المباشرة التي تتمتع به مصر. فالواقع أن محمد علي يرغب في الالتزام، ليس فقط بدفع جزية تتناسب مع تلك التي يدفعها عن مصر، ولكنه يعرض أيضًا أن يقدم لخزينة القسطنطينية مبلغ ٢٠ ألف بورصة (١٠ ملايين قروش تركيـــة، أو ٣,٥ مليون فرنك) سنويًا لمدة عشر سنوات للمساعدة في دفع التعويضات لروسيا.

وبعد أن كان الباشا قد أسف لمساعي الجنرال جيومينو للحصول على فرمان، عاد ليقول إن الديوان، وهو يعاني الكثير من المشاكل وتحت إغراء الموارد البراقة التي يعرضها عليه، ربما ينتهز تلك الفرصة لينسب لنفسه القيام بشيء ترتاح إليه فرنسا، فيُصدر ما جاء سفير الملك يطلبه منه. وقال محمد علي في ابتسامة تعلو وجهه، ومعتمدًا على المكانة التي يعتقد أن اسمه يحظى بها في العالم الإسلامي: " قراري النهائي أن السلطان لو أصر على رفض إصدار فرمان بخصوص مشروعي الذي تم، رغم ما عرضته عليه، فسأترك للأمة الإسلامية الحكم على أفعالي. العثمانلي حمير، لن يرضى واحدٌ منهم عن استيلائي على الولايات الثلاث حتى عندما أقول لهم إن دافعي هو منع آخرين، كالروس مثلاً، من الاستيلاء عليها."

تلك، إن كان علينا تصديق محمد علي، هي الأسباب التي حملت هذا الأمير على التحرك دون مزيد انتظار. وقد أتاحت لي ألفتي باللغة التركية أن أعيد عليكم كلماته بحذافيرها.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الوالي عندما أخذ قـراره الحاسـم هذا لم يكن قد تلقى بعد مني أو من مسيو ميمو أي معلومات عن طبيعة المساعدات التي في سلطتنا طرحها عليه أو قدْرها، إن دعت الضرورة إلى ذلك. كنا نريد أن نعرف اقتراحاته أولاً، وحرصت من جانبي على تصوير غزو أراضي البربر على أنه في صالح محمد علي وحده، وعلى طرح موافقة جلالة الملك على هذا المشروع، وكذلك وعده بتقديم مساعيه الحميدة لدى الباب العالي ولدى الدول المسيحية التي قد لا تنظر إليه بعين الرضا، على أنها شاهد ودليل على عطف جلالته وبسطه لحمايته.

لذلك كانت دهشتي كبيرة عندما سمعت الباشا يُقال له إنه قد أُرسِل إليه من باريس بأن حد العشرة ملايين ليست حدًا نهائيًا للمساعدة المالية، وأن حكومة جلالة الملك سوف تقدم أيضًا، دون مشاكل، البوارج التي طلبها.

التفسير الذي أعقب تلك الواقعة جعلني أرى أن محمد علي كان يحق له أن يطمح في الحصول على المساعدات المذكورة؛ إذ عرفت أنها كانت الشرط الدائم الحضور في العرض الذي طرحه على مسيو دروفيتي، وعلى القنصل العام الذي خلفه، لإرسال جيش لغزو الجزائر. وقد أقر مسيو ميمو بأن تلك كانت الحال دائمًا بينه وبين الباشا، وأضاف أنه لم يعتقد أن عليه - رغم طلاقة لسانه - أن يذكر شرط البوارج الأربع عندما عرض على معاليكم مقترحات محمد علي.

على أية حال، فنظرًا لأن التعليمات الصادرة إلينا لم يرد فيها، حين صدورها، أن حكومة جلالة الملك مستعدة للتنازل مجانًا عن أربع بوارج، فقد مالت كل جهودي، منذ تلك اللحظة، إلى محاولة ثني الباشا عن الفكرة التي عبر عنها مرارًا وتكرارًا، قائلاً "إنها ضرورية ضرورة لا مندوحة عنها لضمان نجاح المشروع المزمع."

وعبثًا حاولت أن أثبت له أن قواته البحرية على حالتها الحالية أكثر من كافية، وحتى إن لم تكن كذلك، فالفرقاطات أكثر إفادة من البوارج الشاهقة؛ نظرًا لطبيعة المواقع وأحوال البحر في البحر الأبيض المتوسط. . بل وطرحت كل الحجج التي اعتقدت أنها من الممكن أن تؤثر فيه، وفي النهاية قلت له إن رأيي الشخصي هو أني شبه متأكد من أن اعتبارات كثيرة تقف حائلاً أمام تنازل حكومة الملك عن بوارجها الأربع.

لم يتوقف ترديد أن: "البوارج لا غنى عنها لإضفاء مظهر القوة على الحملة وقدرتها على التأثير، ليس فقط في عيون البربر وإنما أيضًا في نظر الباب العالي والقوات التي قد يستطيع أن ينجح في وضعها في خدمة مصالحه. هذا فضلاً عن أنها وسيلة الحصول على استسلام مباشر وربما دون أدنى مشقة."

هناك بلا شك جانب من جوانب حب الذات في هذه الرغبة الأكيدة في زيادة حجم الأسطول المصري. فمحمد علي يعلم تمام العلم أن صيته قد ذاع في أوروبا، وأن لدى الجميع، في كل بقاع آسيا وأفريقيا التي وصلها اسمه، انطباعًا بعظمة قدرته. لذلك فهو لا يريد أن يظهر في مكانة لا تطاول سمعته في مشروع يتوقع، في شيء من الغرور، أن تتركز عليه كل الأنظار.

بعد أن غادر الباشا الإسكندرية أرسل له باغوص رسالة يطلعه فيها على حججي النهائية التي لا رجعة فيها، ورجاني بعدم الانطلاق إلى طولون إلا بعد وصول رده.

إن محمد علي لا يتزعزع في قراراته، وقناعتي أنه على الرغم من أن أهمية المشروع لا تُبرِّر، حتى في نظره هو، طلبه من فرنسا أن تقدم له أربع بوارج، فإنه لن يهدئ من إصراره. سواء أكان الأمر افتتانًا بالفكرة أم ضرورة تمليها حسابات دقيقة لوضعه، فإن فكرة أن يكون له، بأي ثمن وفي أسرع وقت ممكن، أسطول هائل، فكرة راسخة في ذهنه. لقد طرح طلبه بالفعل وينبغي النظر

له على أنه شرط لا مندوحة عنه للحملة التي اقترح توجيهها ضد الولايات الثلاث. وأنوه هنا بأني قد علمت من الباشا ومستشاريه بأن تقديم مبلغ مساوٍ لتكلفة البوارج الأربع أو يفوقها، سوف يقابَل برفض منه، بل حتى إذا ما تذكرنا ضعف هذا الأمير أمام رغبته في أن يبدو دائمًا أكثر ثراءً مما هو عليه، فلنا أن نعتقد أنه رغم حالة الفقر المدقع التي تعاني منها خزانته، فسوف يحجم عن طلب قرض مـــالي، إذ سيصعب عليه كثيرًا أن يفوت فرصة لإحداث زيادة فورية في عدد بوارجه، في تلك المنعطفات التي يرى، بلا شك، أن الحكمة تقتضي أن يكون فيها على استعداد لأي حادث طارئ.

إن الضائقة المالية الواضحة للعيان التي يعاني مـــنها محمد عــلي جعلتني لا أتمسك كثيرًا بالاعتراض على مبلغ المساعدة المالية التي يطلبها، وقد ترى معاليكم أن طلبه لعشرين مليونًا ليس فيه أية مبالغة، إن تذكرتم التضحيات التي فرضت على الباشا جراء الإرسال المتكرر للقوات والسفن الحربية والأموال التي خرجت مرات متوالية من مصر ضد اليونان تنفيذًا لأوامر السلطان، وكذلك الإمدادات التي قدمها إلى القسطنطينية إبان الحرب الروسية، ومبلغ ٥٠٠ ألف قرش عملة صعبة التي أرسلها مؤخرًا إلى القسطنطينية والتي اقترض أربعة أخماسها من تجار أوروبيين، فضلاً عن الأضرار الفادحة التي تسبب فيها فيضان النيل الأخير، والذي لم يكن له مثيل منذ سبعين سنة، والذي سوف يؤدي، حسب التقديرات العامة، إلى نقص بمقدار النصف في موارد ميزانية هذا العام. وأخيرًا، لو أخذتم معاليكم في الاعتبار النفقات الهائلة التي ستتسبب فيها لمصر حملة كتلك التي أبدى الباشا استعداده للقيام بها، فستعرفون، بلا شك، أن هذا الأمير إنما يطلب، على سبيل القرض المقدم قبل انطلاق جيشه، نسبة ضئيلة مما سيتكلفه لدفع النفقات الأكثر إلحاحًا مثل نفقات استئجار عدد كبير من السفن الأوروبية لاستكمال إبحار ٢٠ ألف رجل من القوات النظامية، والمشاة، والفرسان الذين يجب نقلهم

بحرًا، ورواتب هؤلاء، ونفقات ٢٠ ألفًا من عربان مصر جلهم يمتطون الخيول سوف يأخذون طريق البر، والمبالغ التي ينبغي دفعها مقدمًا للقبائل المتاخمة لأراضي البربر والذين أقام معهم علاقات، ولكنهم لن يساعدوه فعليًّا إلا بعد استلامهم مبالغ نقدية، ثم السكان المغاربة الذين يجب استمالتهم، وأخيرًا الاحتياجات المتجددة دائمًا لمعدات أسطول بهذا العدد ولرجاله.

كل تلك الاعتبارات، فضلاً عن الضخامة التي بنى عليها محمد علي خطته، والسرعة التي وعد أن يلبي بها طموحات فرنسا، وفترة الأربع سنوات القصيرة التي اقترح أن يتم السداد خلالها، جعلت كلها طلب الباشا يبدو لي متواضعًا للغاية حتى إني لم أتردد، بكل صراحة، في الاستفادة من حرية التصرف التي تركتها معاليكم لي ودون أن أخشى أن يكون في موافقتي على القرض تجاوز لمسئولياتي.

وقد بدا لي أن الحرص على مصلحة جلالة الملك يبرر مثل هذا الالتـــزام، إذ أني وجدت، فضلاً عن ذلك، توفيرًا لا بأس به وشبه فوري لخزانة الدولة في خطة الباشا؛ إذ إنها تنطوي على حجب أسطولنا، بما أن محمد علي يرغب، من أجل إضفاء الطابع الإسلامي المحض على حملته، أن تبتعد قوات جلالته البحرية بمجرد مغادرة إبراهيم باشا تونس.

لم يكن لدي ما أضيفه في هذا الصدد؛ إذ كانت مسألة البوارج تغل يدي، حيث ألزمتني بانتظار أوامر جديدة من معاليكم، فاقتصرت على ترك الباشا يشعر أنه لو وافق على التخلي عن مطلبه الأول، الذي عارضته بلا جدوى، فربما أستطيع أن أتحمل أنا شخصيًّا مسؤولية الموافقة على القرض دون انتظار موافقة حكومتي. ولكن هذا المخرج الجديد لم يُفضِ إلى شيء: البوارج، أكرر، البوارج شرط محمد علي المطلق.

يبدو أن هذا الأمير قد تملكته الفكرة التي كثيرًا ما عبر عنها هو، وأكثر من ترديدها مستشاروه، من أنه بتوليه مسؤولية إخضاع الجزائر فهو إنما يقدم خدمة جليلة إلى فرنسا. لذلك فهو لا يرى أن الحكومة الفرنسية، برفضها معاقبة الداي بوسائلها الخاصة، حتى على فرض نجاحه التام في ذلك، إنما تحرم أيضًا جيوش الملك من إحراز مجد حقيقي. وفي ذلك يقول الباشا: "الكل يعرف أنها أثبتت جدارتها وأن تلك الفرصة الجديدة لن تضيف شيئًا لمجدها." ويضيف: "إن السياسة الأرقى تقتضي تكليفي بالحملة، ومن المجد الأكبر لملك فرنسا أن يكون له أصدقاء يستطيع أن يكلفهم بتنفيذها. "

تلك هي وجهة النظر التي يرى من خلالها محمد علي المسألة محل النظر. وهي وجهة نظر تفسر لمعاليكم استمساكه الشديد بمطالبه.

هناك نقطة أخرى لم يمل الباشا من ذكرها، وهي تلك المتعلقة بضمان توفير حكومة جلالة الملك للحماية والدعم الفعال له أمام إنجلترا في حال وضعها لعراقيل أمام إخضاع ولايات البربر. فهو يخشى استياءها خشية حقيقية، يبدو أنها تشغله أكثر من معارضة الباب العالي.

ونظرًا لأن دفع مبلغ العشرين مليونا التي يطلبها الباشا كاملة يتناقض تمامًا مع ما أعتقد أنه الفكرة الأساسية التي أعربتم معاليكم عنها في هذا الصدد، قد حاولت أن أناقشها مع باغوص عن طريق مقارنة فرضيتَي نجاح المشروع وفشله. ولكن هذا الوزير، وكذلك عثمان بك، أجابا بأن الضرورات الملحة للفترة الراهنة تقتضيها. فهما يريان أن العشرين مليون فرنك لا غنى عن الحصول عليها منذ البداية لضمان النجاح الذي يرونه أكيدًا مع القوات البرية والبحرية التي سوف يطلقها الباشا. وأضافا أن المستحيل لو حدث ولم تكلل الحملة بنجاح تام، فإن الموارد السنوية لمصر وشخص محمد علي هما أفضل ضمان لتسديد القرض لفرنسا. وأعتقد أنا ذلك أيضًا، فليس أكثر من هذا الأمير احترامًا للدَّين، وهو الذي يعرف الجميع مدى التزامه الصارم بالوفاء بالتزاماته، وفي حالتنا هذه سوف يكون حبه لذاته دافعًا إضافيًا يحمله على تسديده في مواعيده بكل دقة.

هذا فضلاً عن أني لا يساورني شك في أن هذا الأمر سيسهل كثيرًا ترتيبه مقدمًا إن اقتضت الحاجة.

ليس لي أن أحكم مسبقًا على قرارات مجلس الملك، ولكن واجبي يقتضي أن ألفت انتباه معاليكم إلى فرص النجاح التي استطعت استنتاجها في حملة يقوم بها الباشا، حتى تستطيعوا، على نحو أفضل، تقرير ما إذا كان من الممكن الموافقة على الشرط الذي وضعه لتنفيذها. تبدو لي خطته حكيمة وجريئة وتتوافر لها كل الفرص المرجوة لتحقيق نجاح سريع وسهل. جيشٌ مكون من ٤٠ ألف رجل معتادين على المناخ الذي سيقاتلون فيه، معززين بالتعاون المفيد والفعال لقبائل العربان المتاخمة للولايات، كفيلون، بمجرد ظهورهم المفاجئ في تلك الولايات، بإثارة هلعٍ يدفع حكام البربر الثلاثة، الذين ليس بوسعهم إبداء كثير مقاومة، إلى الاستسلام ربما دون قتال يُذكَر، حسبما يحق لنا أن نعتقد. وسرعة محمد علي المحسوبة بدقة تضمن عدم استطاعة عاهل مراكش إرسال النجدة التي ربما وعد بها جاره الجزائري في الوقت المناسب، وهي نجدة رغم كونها غير ذات أهمية أمام القوات العربية، فإنها يمكن أن تمثل إزعاجًا وصعوبات جمَّة من كل نوع أمام جيش أوروبي.

ولو كان مجد محمد علي ومصلحته لا يدفعانه لبذل كل ما في وسعه لتحقيق نجاح سريع لهذا المشروع، وكانت هناك حاجة لوجود ضمانات على تصميمه على هذا النجاح، فلن يستطيع الرجل أن يقدم ضمانة أكبر من قراره بوضع ابنه، إبراهيم باشا، على رأس قيادة جيشه. فهذا الوزير استثنائي بين أبناء جلدته، وكان من شأن نشاطه وصفاته التي جعلته ضرورة لا يستغني عنها أبوه في مصر أن تجعلنا نخشى ألا يوافق محمد علي أن يستغني عنه وقد أوكل إليه كل تفاصيل الإدارة المدنية والعسكرية لولاياته، بعد أن بلغ منه النصب مبلغه وطعن في السن.

نستطيع إذن أن نرى في تصميم الباشا أكبر ضمان على النجاح الذي يمكن أن يحققه.

أما أحمد باشا الذي سيقود الأعراب برًا فهو ضابط خبير يتمتع، مثل قائده الأعلى، بثقة جنوده. وقد قام بحملات عديدة في إثيوبيا، وكذلك ضد الوهابيين في الحجاز.

وبالنسبة للقوات البحرية، فينتوي محمد علي أن يستخدمها كلها، وحتى يكسبها امتيازًا جديدًا على البحرية العثمانية، فقد أوكل قيادة كل سفنها إلى ضباط فرنسيين يخدمونه منذ ثلاث سنوات بوصفهم معلمين.

أخيرًا، فإن الباشا بتفوقه في كل الأمور على أبناء دينه، إذ لا يرتجل كل شيء في اللحظة الأخيرة، بدأ منذ اليوم في اتخاذ التدابير التي تتسق مع السرية التي يرى ضرورة أن تكتنف المشروع حتى لحظة تنفيذه. فأسطوله سوف يخرج إلى عرض البحر في الشتاء، وقواته في كامل زيها وتجهيزها ومستعدة للقتال مع صدور أول أمر لها، ومختلف المؤن تم تجميعها في الإسكندرية بحيث يمكن تحميلها على السفن بمجرد استلامه للبوارج الأربع وللمبلغ المطلوب.

على الإجمال، يرى محمد علي أن الولايات الثلاث ستكون قد خضعت بعد شهرين من انطلاق قوات الحملة. وهو راغب وآمِل في ألا يضطر لمعاودة القتال بعد إخضاعها، لذلك يتمسك هذا التمسك الشديد بحضور كبير ومؤثر للقوات على الأرض وفي البحر حتى يتيقن السكان المغاربة عند ظهورها بعدم جدوى أية مقاومة.

وقبل أن أختم رسالتي هذه، التي طالت كثيرًا لشعوري بأن علي أن أجعلها شبه سرد يومي لما حدث، حتى لا تغيب عن معاليكم أيٌ من التفاصيل التي وردت في أحاديثي اليومية مع الباشا وابنه ومستشاريهما، المتعلقة بمشروع حكومة جلالة الملك، والتي بدت لي مهمة للحكومة عند اتخاذ قراراتها فيما بعد، يتعين علي، سيدي، أن أذكر لكم البواعث التي دفعتني إلى اتخاذ القرار بالعودة إلى فرنسا

لأحمل بنفسي رد الباشا. لقد أثار وصولي غير المنتظر إلى الإسكندرية فضولاً عارمًا لدى الناس وكذلك لدى مختلف القناصل. ولم يؤد الصمت الذي التزمه الباشا وثقاته الثلاث، والذي التزمته أنا أيضًا ومسيو ميمو حول مهمتي، إلا إلى زيادة الشغف بمعرفة موضوع تلك المهمة. لم يدخر أحد وسعًا لإرضاء هذا الفضول، الذي تحول إلى نوع من الغليان الذي على الرغم من كونه طبيعيًا في بلد لا يحمل فيه كل يوم أي حصاد جديد لفضول العامة، فإنه أثار قلق الباشا على ما يبدو.

وبعد أن وصلت المفاوضات إلى مرحلة أصبح لا سبيل معها للتقدم إلا بعد تلقي أوامر جديدة، ونظرًا لأن ورودها يستغرق شهرين، فقد رأيت أنه من الأنسب أن أذهب بنفسي للحصول على تلك الأوامر حتى لا أكون، خلال تلك الفترة، هدفًا للشغوفين بمعرفة كنه مهمتي فأهدئ بذلك من حالة الفضول العامة التي لن تتأخر، بعد رحيلي، في التركيز على موضوع آخر. ومما يسر علي أكثر أن أتخذ هذا القرار هو أن حكومة جلالة الملك لو رفضت الاستجابة لطلب البوارج فلن أكون حينها قد أضعت وقتًا ثمينًا في الإسكندرية في انتظار ردٍّ يستطيع القنصل أن ينقله للباشا وحده؛ ولو ، على العكس من ذلك، تمت الموافقة على الطلب، فستسهل علي العودة إلى مصر حتى قبل الوقت المناسب، بما أن الباشا لن يطلق حملته إلا بعد وصول البوارج الأربع التي يستغرق تسليحها وقتًا طويلاً نسبيًا. لذلك فقد انطلقت من الإسكندرية في ٢٩ نوفمبر على متن سفينة الملك التي كانت تحت تصرفي.

كلي أمل أن تعلم معاليكم أن الاهتمام بخدمة الملك والرغبة في تسريع وصول رسائلنا كانت دافعي الوحيد للقيام برحلة جديدة طويلة في الموسم الحالي.

وسواء أبلغتني معاليكم بتعليماتكم أثناء وجودي في الحجر الصحي في طولون وكان عليّ أن أعاود السفر في التو، أو أبديتم رغبتكم في سفري إلى باريس، بعد اكتمال إقامتي في الحجر الصحي، للإجابة على الأسئلة الشفوية التي قد ترون توجيهها لي، فأنا على استعداد دائم لتنفيذ أوامركم دون إبطاء، وأيًا كانت

تلك الأوامر فسأراها مكافأة قيمة على الحماس والإخلاص الذي لا حدود له، اللذين يحركانني في خدمة جلالته، وعلى الثقة التي تعطفتم، سيدي، بتشريفي بها، والتي سأبذل كل طاقتي في كل الظروف لأكون أهلاً لها، على الأقل بصدق نيتي.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 69-78

ملحق وثيقة ١٢

مذكرة حول مشروع حملة يقوم بها محمد علي لإخضاع ولايات البربر الثلاث.

يتكون جيش والي مصر البري من عدد يقارب ما ورد في المذكرة التي قدمها مسيو دروفيتي في هذا الصدد في شهر سبتمبر الماضي، أي نحو ٧٠ ألف رجل منتشرين في مصر، وشبه الجزيرة العربية، والحبشة، وقبرص، وكاندي.

زيد هذا الجيش منذ ذلك الحين بسبع فرق من الفرسان النظاميين، تضم كل منها ٤٠٠ فرس.

تتكون قواته البحرية من:

فرقاطات قوة ٦٠ مدفعًا.. ٥

قراويت ٥

بريجات... ٨

غواليت ٢

سفن شحن... ١٠

مجموع القطع البحرية... ٣٠

عُهِد بقيادة الفرقاطات، والقراويت، والبريجات إلى ضباط فرنسيين كانوا يخدمون الباشا منذ ثلاث سنوات بوصفهم معلمين.

سوف يقتطع محمد علي من جيشه ٢٠ ألف رجل من القوات النظامية المشاة والخيالة يتم حملهم على سفن أسطوله، رجالاً وخيولاً، وكذلك على سفن أوروبية مستأجرة لهذا الغرض ليتم نقلهم بالتوالي إلى مختلف نقاط الإنزال المتاخمة للمواقع الثلاثة تونس، وطرابلس، والجزائر، والتي تم ترتيب الأمور فيها لتيسير نجاح سهل لهذه العملية المهمة. في الوقت نفسه سوف ينطلق ٢٠ ألفا من البدو العرب، معظمهم على صهوات الجياد، من مصر ليسلكوا الطريق الساحلي الذي سيسير الجيش البحري بمحاذاته، ويصطحبون معهم في الطريق بدو مختلف قبائل الصحراء الذين تم عقد تحالفات معهم.

وحرصًا من محمد علي على تقديم الضمان الذي يراه أوضح دليل على الاهتمام الذي يوليه لهذه الحملة، فسوف يضع القيادة العليا لقواته البرية والبحرية بيد ابنه إبراهيم باشا. سوف يبحر هذا الوزير على متن الأسطول مع القوات النظامية ويتولى بنفسه القيادة في كل المواقع.

سوف يكون أحمد باشا على رأس البدو الأعراب وله إدارة القوات التي ستسلك طريق البر.

ولإضفاء الطابع الإسلامي المحض على حملة الباشا سوف يلتمس إبراهيم باشا، بعد الاستيلاء على تونس، من الأميرال الفرنسي أن يبتعد بقوات الملك البحرية الموجودة أمام الجزائر. ويؤمن الباشا إيمانًا شديدًا بأن توخي السرية في الإعداد لمشروعه والسرعة الكبيرة في العمليات العسكرية هما أفضل ضمان يمكن أن يضاف إلى الفرص القائمة بالفعل لتحقيق نجاح سريع وسهل. وقد بنى كل تدابيره على هذا الأساس.

لن يسمح الظهور غير المتوقع لقوات الحملة أمام الجزائر للداي بتلقي النجدة، التي يبدو أن جاره سلطان مراكش قد وعده بها في حال تعرضه لهجوم، في الوقت المناسب.

١٤ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – تلقي تعليمات ١٢ أكتوبر – اجتماع مع الريس أفندي – مذكرة موضوعة تحت تصرفه – الريس أفندي يوافق على الدفاع عن المشروع لدى السلطان – أفكار جيومينو حول هذا المشروع.

القسطنطينية، ٢ ديسمبر ١٨٢٩

عندما أطلعتكم، في ١١ نوفمبر، على الإيضاحات التي طلبتها من الريس أفندي فيما يتعلق بإرسال المدعو خليل أفندي مفتي إلى الجزائر[١١]، لم أشأ أن أتحدث معكم عن خلافنا مع تلك الولاية. أريد أن أقول إنه ليس من المستحيل لفت انتباه الباب العالي الآن ودفعه للتحرك في تلك المسألة، ولكن نظرًا لأني لم أتلق من باريس أية معلومات أو أوامر منذ تلك التي وردت في ٣٠ مايو ١٨٢٧ وتحمل لي تعليمات بمجرد إخبار الباب العالي، ودون مناقشة، بإعلاننا الحرب على الجزائر، فلم يكن باستطاعتي الآن القيام بمساعٍ، بناء على أوامر رئيسي، لا تُجليها معرفة مسبقة بتوجهات جلالة الملك.

لقد أخبرتكم، سيدي الأمير، في رسالتي الأخيرة، أن تعليماتكم الصادرة في ١٢ أكتوبر لم تصلني إلا في ١٩ نوفمبر. ولم أستطع مقابلة الريس أفندي إلا أمس. وقد اجتمعت معه على مدى ثلاث ساعات. وكنت قد أعددت مقدمًا الوثيقة المرفق نسخة منها[١٢]، وأمرت بترجمتها، حتى أتركها له، وهي تحمل ملخص اجتماعنا، والمفترض أن تكون أمام عظمة السلطان.

وحتى أهيئ لمشروعنا الاستقبال المناسب، كان عليّ، من جانب، أن أركز، قبل كل شيء، على المجد والفائدة التي سيعود بها على الباب العالي. وكان علي، من جانب آخر، ألا أتحدث عن باشا مصر إلا بتحفظ شـــديد، وألا أورد له ذكرًا

إلا بسبب الوضع الجغرافي للبلد الذي يحكمه. وكان علي أيضًا، حتى أفيد من غرور الباب العالي، أن أصور الدايات، ليس بوصفهم لا يتمتعون تجاه الباب العالي سوى بعلاقات الإمارة له، بل كمجرد باشاوات يخضعون كل عام لاختيار عظمة السلطان أو تثبيته لهم. على أن سردي لكل ما استعرضته مع الريس أفندي لن يؤدي إلا إلى إرهاقكم دون طائل، ولكن حديثي معه لم يكن إلا صدى لتعليماتكم، ولم أضف إلا ما اعتقدت أنه كفيل بإقناع هذا الوزير العثماني بقوة جلالة الملك ومصلحة الباب العالي في السعي إلى كسب ثقة جلالته ودعمه واستحقاقهما.

وعلى الرغم من تملك عادة التحفظ من الريس أفندي، فقد بدا مفتونًا بالخطة المقترحة. وكان يستمع بشغف لما سيجلبه تنفيذها من مجد وفائدة للباب العالي. وقد أقر، دون تردد، بالطابع المقيت لحكومات الولايات الثلاث، ومن عدم اتساقها مع السلم العام ومع مكانة عظمة السلطان. وقال إنهم ليسوا سوى إنكشارية، ولا يزالون موجودين رغم تبرؤ السلطان من هذه الميليشيا. وظل الريس أفندي على موافقته لي فيما ذهبت إليه. ولم يُبد سوى اعتراضات قليلة على المشروع، سرعان ما تراجع عنها جميعًا دون عناء كبير. ولكنه قال فقط إنه يرى أنه من الأنسب، قبل سلوك طريق الحرب، أن يبدأ الباب العالي باتباع طريق الإنذار. فأجبته أن هذا الإنذار، حتى يؤتي ثماره، ينبغي له على الأقل من قوة ظاهرة تقف وراءه بادية الاستعداد لإنزال الضربة دون إبطاء لو ظل هذا الإنذار دون طائل. وفي النهاية تركت الوزير وهو على استعداد للدفاع عن المشروع لدى السلطان، وكان على اقتناع بأن هذا المشروع لو لم يتم تبنيه والبدء في تنفيذه، فإن النتائج المترتبة على ذلك، والمتمثلة في قرارنا بمهاجمة الجزائر وتدميرها، لن يكون لها إلا أن تُنزِل أكبر إساءة بحقوق الباب العالي في أراضي البربر.

لن أستطيع التعرف على قرار السلطان سوى بعد بضعة أيام. وأوصيت الريس أفندي، مشددًا، أن يتوخى السرية التامة، واتفقنا على أن نتحدث عن محتوى اجتماعنا في العلن بغير حقيقة ما دار فيه. ولم يكن في ذلك أدنى صعوبة؛ إذ

تحدثت معه قبل أن أتركه في مسألة الأرمن الكاثوليك، وفي مشروع الباب العالي المتعلق بإرسال شباب إلى فرنسا.

ذكرت لكم أني حرصت على تحاشي إبراز دور محمد علي. وقد حاول الريس أفندي أن يعرف مني ما إذا كانت الخطة المقترحة لم يكن قد تم الاتفاق عليها مسبقًا مع الباشا، فأجبته بأن لا علم لي بذلك، ولكننا بتوجهنا إلى الباب العالي لتنفيذ تلك الخطة فإننا إنما نقدم له دليلاً لا لبس فيه على حرصنا على حقوق السيادة التي يتمتع بها عظمة السلطان. وبدا لي أن إجابتي هذه سرَّت خاطر الوزير.

أعود الآن إلى الموضوع الذي نقترحه على الباب العالي. فرغم الانطباع السار والعميق الذي يبدو أن المشروع تركه على الريس أفندي، فإني لا أستطيع أن أهنئ نفسي بعد على تبنيه؛ لأن مصلحة الدولة هنا دائمًا ما تميل بها على الأقل – إن لم تنحها جانبًا – المصالح والرغبات الخاصة. ولكني لا يساورني شك اليوم في أن السلطان والباب العالي على استعداد صادق لبذل كل جهد ممكن لتسوية خلافاتنا مع الجزائر. سوف تلاحظون عند اطلاعكم على مذكرتي إلى الريس أفندي كم اجتهدت في أن أجدل خيوط القضية العامة مع خيوط المسألة التي تهمنا على وجه الخصوص الآن. سوف يكون بإمكاني أن أبلغكم قريبًا بما إذا كان الباب العالي قد تبنى مشروعنا كاملاً، أو قسمه نصفين بحيث لا ينصب الاهتمام إلا بالجزائريين فقط، وإن كانت الحالة الأخيرة ما إذا كان ما يعرضه يستحق أن نقبله.

A.E. Correspondance politique. Turquie255, f 429-432

١٥ – مذكرة مقدمة من الكونت جيومينو إلى الريس أفندي

ملخص: – انتقاد سلوك البربر – قرصنتهم واستقلالهم عن الباب العالي – ضرورة تدميرهم – هذه المهمة تقع على عاتق الباب العالي – ضرورة التحرك سريعًا لأن فرنسا قررت الانتقام من الجزائريين لو أجَّل الباب العالي تحركه – وضع مصر، مواردها العسكرية، يستطيع السلطان أن يكلف محمد علي بالحملة – البلاط الفرنسي يطلب ردًّا سريعًا.

أول ديسمبر ١٨٢٩

يعرف الجميع منذ زمن أن حكومات الجزائر، وتونس، وطرابلس تتكون من – وتستعمل كل من كان بلا مبدأ، ولا عقيدة، ولا أخلاق كما هو سائد في الشرق. الكل يعلم أن هؤلاء الرجال، الذين أصبحوا عارًا على الإسلام، يعيشون على القرصنة المشينة، وأنهم لا ينفكون يهاجمون الضعفاء، بل ولا يحترمون الأقوياء إلا مؤقتًا، فإذا ما استنفدوا صبر هؤلاء رأوا أنفسهم أهلاً لأحط مذمة. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء البربر إن هم إلا متمردون حقيقيون على سلطة الباب العالي، من جهة، ومسيئون له في عيون الأوروبيين، من جهة أخرى، وعلى أشد ما تكون الإساءة لشرف الباب العالي؛ إذ أنهم في سلوكهم تجاه الدول المسالمة لهم ينتهكون علنًا، ويوميًا، مبادئ العدالة والمساواة الكبرى التي تهتدي بها تلك الدول، فيعرضون بذلك، في الوقت نفسه، الباب العالي لأن يُتَّهَم إما بعدم القدرة على معاقبتهم، وإما بالتواطؤ الضمني معهم.

إن ولايات الجزائر وتونس وطرابلس جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية، من الناحية السياسية. وهي ولايات تعتبر، بطبيعتها، من أخصب ولايات الدولة، وأصلحها لأن تقدم للباب العالي من المنتجات، والأموال، والمميزات العسكرية

والبحرية معينًا لا ينضب، ومع ذلك فتلك الولايات مخصومة، في واقع الحال، من سلطة السلطان. إنها تبدو كما لو كانت لا تبعية لها لهذا العاهل العظيم إلا برابطة الدين فقط، معتقدةً أن بعدها المكاني يجعلها بمنأى عن ضرباته، ومكتفية ببيعة عقيمة له، وإن قدمت، بين الحين والحين، بعض المساعدات الحقيقية إلى الباب العالي، فإنها إنما تفعل من باب تقديم الهبة المجانية والطوعية. باختصار، فإن مصلحة الدايات وحاشيتهم هي محركهم الوحيد، ولم تكن القاعدة عندهم أبدًا مصلحة الباب العالي أو مصلحة البلدان البائسة التي يضطهدون أهلها.

لقد وضعنا غير مرة، في أوروبا، مشروعًا لتدمير معقل قطاع الطرق هؤلاء واستبداله بنظام يتسق مع الإنسانية ومع السلم العام. هذا المشروع الذي لم يمنعه من التنفيذ حتى الآن سوى ظروف مختلفة، كان مؤجلاً فقط؛ لأنه يقع على عاتق أولئك الذين يعلون المصلحة العامة فوق كل شيء، وبالتالي فيستحيل أن يغيب عن أنظارهم. ولكن هناك سؤالين يطرحان نفسيهما هنا:

هذا المشروع، من الذي سينفذه؟

بم تستبدل هو قائم الآن؟

الولايات الثلاث، كما أشرنا في السابق، تشكل جزءًا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، وحكامها ترد أسماؤهم في قوائم التعيين أو التثبيت السنوية التي يقرها عظمة السلطان. ويتضح في ضوء ما استعرضناه أن كرامة الباب العالي لا تسمح له أن ينظر بغير اكتراث إلى وضع لا ينفك يحط من سلطانه ويسيء إليه، ويثير استنكار العالم بأسره، فيتركه بغير عقاب. وإن مصلحته لا تسمح له بأن يبقى غير مبالٍ بالاضطهاد الذي يعانيه سكان هذه الولايات الثلاث، وصامتًا عن حرمانه من الموارد الهائلة التي يمكن أن توفرها له تلك الولايات لو كانت تحت سلطانه الفعلي. إن الدولة العثمانية، رغم كل أحزانها، لا زالت تضم بين جنباتها عناصر قوةٍ من الطراز الأول. ولكن تلك العناصر مبعثرة نوعًا ما، وينبغي جمعها معًا من

جديد وضمها بأواصر لا انحلال لها، وتلك مهمة يضطلع بها عظمة السلطان. وسوف تكون فرنسا دائمًا على رأس أصدقاء الباب العالي المستنيرين الذين يساعدونه على السير بخطى واثقة في سُبُلٍ جديدة ويزيحون العقبات التي قد تعترض طريقه.

ليس هناك من شك إذن، بناء على ما سبق ذكره، في أن الباب العالي هو الذي تقع على عاتقه مهمة الانتصاف لنفسه ولأوروبا كلها من حكومات قطاع الطرق في تلك الولايات. فإنْ فعَل فلن تتعلق إجابة السؤال الثاني : "بم سنستبدل ما هو قائم الآن؟" إلا بالباب العالي وحده؛ إذ ستكون في استعادته للسلطة الفعلية على تلك الأصقاع ضمانة دائمة وفعالة لأوروبا من تجاوزات لم تكن لتتوقف الشكوى منها لو ظلت الأوضاع الحالية على ما هي عليه.

ولكن من الضروري أن يحزم الباب العالي أمره دون إبطاء. فهو يعرف شعور فرنسا الصادق بالتعرض للظلم، خاصةً من قِبَل ولاية الجزائر، وقد جرَّبَت الحكومة الفرنسية كل سبل المصالحة التي تسمح لها بها كرامتها الجريحة، ولكن دون جدوى. وقد كان الانتصاف الذي طلبته أقل بكثير مما يحق لها المطالبة به، ولكن صبرها على المكاره لم يؤد إلا إلى زيادة وقاحة الجزائريين. وقد أمّلت الحكومة أن يؤدي حصار بحري بسيط يعوق إبحارهم وتجارتهم إلى خشية تردهم إلى جادة الصواب. بيد أن الظروف السياسية في ذلك الوقت جعلت فرنسا ترى أنه من الأفضل انتظار ظرف أفضل لإعمال الوسائل الكفيلة بإنزال عقاب نموذجي بولاية الجزائر، بل وتدميرها، سواء بالاتفاق مع الباب العالي أو على نحو منفرد إن استحال هذا الاتفاق.

وبعد أن عاد السلام اليوم إلى الشرق، فقد حزم ملك فرنسا أمره على الانتقام من الجزائريين انتقامًا مدويًا. ويجري الآن التجهيز العسكري اللازم، والذي لن يُخِل عليه بشيء لضمان إنزال ضربة قاصمة وحاسمة لو لم يُرِد الباب العالي أن يتولى بنفسه الدفاع عن مصالح هي له بقدر ما هي لأوروبا بل وتزيد عليها، فيتبنى

دون إبطاء خطةً سوف يكون تنفيذها السهل في مصلحة الجميع. وإن البلاط الفرنسي وهو يقترح تلك الخطة إنما يرى فيها برهانًا جديدًا على رغبته الصادقة في رؤية كرامة السلطان بمنأى عن كل ما يمكن أن يمسها، وفي رؤية الدولة العثمانية وقد عادت لتحتل مكانها الطبيعي بين الدول القوية التي تحظى بالاحترام في الداخل كما في الخارج.

لا يفصل مصر عن أراضي ولايات البربر سوى صحراء يسهل اجتيازها، ولديها جند ألفوا مكاره الحرب ألفةً لا يفت فيها مناخ صحراء البربر، لأنه نفس مناخ بلادهم. حملة من عدة آلاف من هؤلاء مدعومة بفرمان ممهور بالخط الشريف لعظمة السلطان تكفي لتنفيذ المشروع المقترح في فترة وجيزة، فتُعاد على الفور إلى سلطة الباب العالي ولايات نفد صبرها على النير البغيض الذي يكبلها، وينشأ فيها، في نهاية المطاف، نظام يتسق ومكانة السلطان ورؤاه التجديدية، ومصلحة دولته والإنسانية جمعاء. وسوف تجد تلك الحملة، بلا أدنى شك، في السكان الذين ستتولى مسؤولية تحريرهم حلفاء كُثرًا مخلصين، بل ولنا أن نتوقع أن التهديد بالحرمان من الحج والخوف من المنع من زيارة الأراضي المقدسة في مكة والمدينة سيكفي لإسقاط القلاع، التي ظن أصحابها الحاليون، في شيء من الجنون، أنها ستجعلهم بمأمن من كل قوى الأرض، في يد الذراع اليمنى لعظمة السلطان دون إراقة دماء.

تلك هي الخطة التي يقترح البلاط الفرنسي أن يوافق عليها الباب العالي سريعًا. فلو قوبلت بما تستحقه من كل الوجوه، فستعد الحكومة الفرنسية الباب العالي بالتعاون الذي قد يرغبه منها للإسراع بتنفيذها على أكمل وجه.

ولكن، لو _على العكس من ذلك_ تم رفضها، فلن يتأخر البلاط الفرنسي في مهاجمة الجزائر برًا وبحرًا واتخاذ كل التدابير التي تمليها القضية المقدسة للإنسانية لتطهير العالم، إلى الأبد، من معقل قراصنة تطاول الأمد في التسامح.

لذلك يرغب البلاط الفرنسي في أن يعرف، في أقرب وقت ممكن، ما إذا كان الباب العالي يوافق على إصدار أمر حاسم لواليه على مصر حتى يرسل بضعة آلاف من الرجال إلى أراضي البربر ليعيد تلك الأصقاع إلى سلطة عظمة السلطان ويحل فيها نظامًا يتسق مع مبادئ العدل والحكمة السياسية والإنسانية التي تهيمن على سلوك الحكومة العثمانية في القسطنطينية.

A.E. Correspondance politique. Turquie255, f° 423-427

١٦ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – حوار بين الريس أفندي والترجمان الأول حول الجزائر – اعتراضات الباب العالي – اقتراح الباب العالي إرسال مندوب – رد جيومينو عن طريق الترجمان – حرج الريس أفندي – اقتراحه إرسال طاهر باشا إلى الجزائر – جيومينو لا يوافق على العرض ولا يرفضه. – الريس أفندي يربط سفر طاهر باشا بتعاون جيومينو – نوايا السفير.

ملحق

ملخص: – التعليمات التي أصدرها جيومينو إلى الترجمان الأول في ٧ ديسمبر ١٨٢٩.

القسطنطينية، ٩ ديسمبر ١٨٢٩

بعد ثلاثة أيام من اجتماعي مع الريس أفندي تحدث هذا الوزير– الذي كنت قد أرسلت له ترجماني الأول ببعض المسائل اليومية– مع الترجمان عن المشروع الذي كنا قد ناقشناه في هذا الاجتماع. وقد قال إن الباب العالي لا يستطيع، في الظروف الحالية، أن يفكر في تنفيذ ما اقترحناه، وإن احتلال الجيوش الروسية لأراضيه، والأعباء التي فرضتها على الدولة اتفاقية أدرنة تستنفد كل الاهتمام والموارد، وإنه يجهل ما إذا كان لدى باشا مصر الوسائل اللازمة للقيام بمشروع كهذا وإن كان مستعدًا لذلك، وأن هذا المشروع، من الناحية المادية، أصعب بكثير مما نظن، وإن الباب العالي أقدر منا على تقدير تلك الصعوبات، وإن عملية من هذا النوع ينبغي حساب الوقت الذي ستستغرقه مقدمًا، وهو وقت يحسب بالسنين وليس بالشهور، وأن الشرعة المحمدية تحول دون تبني الخطة المقترحة، وفي

النهاية فإن الباب العالي على استعداد تام لأن يرسل إلى الجزائر مندوبًا يستطيع، بالتنسيق مع شخص أرسله أنا أيضًا لتلك المهمة، أن يصل إلى حل ودي لخلافاتنا مع تلك الولاية.

لقد توقعت أنه على الرغم من المميزات التي يحملها المشروع للباب العالي، وعلى الرغم من عبثية تلك الاعتراضات والرد عليها مقدمًا، ومن العناية التي بذلتها في تأسيس المشروع على المسألة الجزائرية بوجه خاص، أقول إني توقعت أن الباب العالي لن يرى سوى تلك المسألة.

وقد أرسلت أول أمس ترجماني الأول إلى الريس أفندي حاملاً ترجمة تركية للوثيقة التي ستجدون نسخة منها مرفقة بهذه الرسالة.(١٣) وأعطيت الترجمان تعليمات شفوية لتكون له القاعدة التي يسير عليها فيما يدلي به وما عليه أن يقوله حتى يجعل ظهر الريس أفندي إلى الحائط: معارضة افتراض أن الهدف من مسعانا هو طلب وساطة الباب العالي بيننا وبين الجزائر، أو وضع الإهانات التي لحقت بنا موضع مناقشة واللجوء إلى آخرين للحصول على نُصفةٍ نقدر على الحصول عليها بأنفسنا، وأن يوضح أننا بحديثنا عن الجزائر أردنا إشعار الباب العالي بشكل ملموس بالمصلحة التي تدفعه إلى أن يضمن بنفسه استعادة سلطانه على البربر في لحظة أصبحت فيها الفرصة سانحة لنا وللمسيحية لتنفيذ مشروع توصلت إليه أوروبا منذ فترة طويلة، وتدمير تلك الولايات وإرساء نظام أوروبي تمامًا فيها، وأن يركز على تلك الفرصة بحيث يشعر الباب العالي أننا لا نسعى أبدًا لتخطيه، وأن المشروع ليس فوق قدرات قواتنا، بكل تأكيد، بل إن فيه فائدة ومجدًا لن يثيرا إلا غِبطة فرنسا وأننا نستطيع بأنفسنا أن نجد معاونين أكثر حماسةً وأن من بينهم (ولتجعله يشتم هنا رائحة روسيا والأمريكيين) من سيرى في تلك الحملة التي تعود بالمصلحة المشتركة على كل القوى المسيحية فرصةً أيضًا لتلبية مصلحة خاصة له بإنشاء بعض النقاط البحرية والعسكرية له في البحر الأبيض المتوسط؛ وليخلص من تلك الاعتبارات، في النهاية، إلى أن مقترحاتنا على الباب العالي تهدف في

الأساس لمصلحته هو، بما أن مصلحتنا ستُلبَّى في الحالتين والنتائج متساوية بالنسبة لنا، لذا فإن كل ما نطلبه هو مجرد أن يتبنى المشروع الأفضل لمصالحه ولمكانة عظمة السلطان. تلك كانت معالم التعليمات التي أعطيتها لترجماني الأول.

شعر الريس أفندي بالحرج وبأن حججنا قد أفحمته، ولكنه، مع ذلك، أعاد ترديد بعض اعتراضاته السابقة، ثم، متجاهلاً كل ما اعترف به هو نفسه من ضعف سلطة الباب العالي في أراضي البربر، أشار بنبرة من يوشك أن يفشي سرًا، إلى أن لدى عظمة السلطان "وسائله الخاصة، لفرض الطاعة، وأن تلك الوسائل لا تخيب. وقال "إن الباب العالي قد وضع نظره على طاهر باشا وهو أحد القادة الذين قادوا الأسطول العثماني في نافارين. فقد ولد طاهر باشا في بلاد البربر، لذلك فهو يعرف نقاط القوة والضعف في تلك الولايات أكثر من أي شخص آخر، وقد حارب هناك. سوف نرسله إلى الجزائر. ولتتأكد من أنه سينجح، وسينفذ أوامر السلطان. وتلك الأوامر جاهزة بالفعل. لو وافق السفير على خطتنا فسنستدعي على الفور من عزمنا على تكليفه من شوملا. " وقد لام الترجمان الريس أفندي على إصراره على ألا يرى سوى الجزائر في موضوع يمس الولايات الثلاث دون تمييز، فأجابه الوزير: "لتطمئن، فإن هدفنا واحد، ولا نختلف سوى في السبل التي توصلنا إلى هذا الهدف. سوف يبدأ الباب العالي بالجزائريين."

أصبحت المسألة أكثر حساسية. فمن الواضح أن الباب العالي لا يريد الموافقة على المشروع؛ لأنه ليس له أن يُنفَّذ إلا بقوات باشا مصر الذي يرغب الباب العالي في تقييد قوته لا زيادتها. ولكن، انطلاقًا من فكرة أن رغبتنا الكبرى قد تكون، في جوهرها، إنهاء خلافنا مع الجزائر، وانطلاقًا من خشية أن يؤدي غضبنا إلى اتخاذ قرار رسمي بغزو تلك الولاية وتدميرها وإحلال نظام حكم آخر فيها، وتحالف محمد علي معنا لمصلحته، سارع الباب العالي باقتراح طاهر باشا. على أن قبول هذا العرض يعني التنازل سريعًا عن المشروع الوحيد الذي حُمِّلت مسؤولية طرحه وتحييد كل الوسائل الجديدة التي يمكن أن توفرها التقارير الأولى الواردة من مصر، مقدمًا، إنه يعني بكلمة واحدة الفشل السريع. ومن جانب آخر، يعني رفضه حرمان حكومة جلالة الملك من فرصة قد تراها مناسبة.

لذلك فقد أجبت الريس أفندي، هذا الصباح، بأن فكرة إرسال طاهر باشا نظرًا لكونها لا تمت بصلة لما تلقيت أوامر بشأن إبلاغه للباب العالي، فلا يسعني إلا أن أقبل ما يطرحه حول تلك البعثة شريطة موافقة حكومتي عليه، وأني لا أوافق عليها ولا أعارضها، وأني لو كنت مخولاً إدارة المسألة الجزائرية هنا وحدي لربما أوصيت أنا نفسي بهذا المسعى، وربما، لضمان أن تكون أكثر فاعلية، اقترحت على الباب العالي أيضًا فكرة إرسال مبعوث من الجزائر إلى باريس. ولكن في الوضع الذي أنا عليه الآن، يتعين علي أن أطلب من الريس أفندي أن يخبرني بما إذا كان إرسال طاهر باشا إلى الجزائر أمرًا قد قرره بالفعل الباب العالي، ومتى سيسافر، حتى أطلع بلاطي على ذلك. وأضفت كل ما من شأنه أن يشعر الريس أفندي أكثر بأن الملك لا يساوره أدنى قلق فيما يتعلق بنتيجة حملة على الجزائر، ولكن يتعين على الباب العالي وحده أن يقرر ما إذا كان واجبه ومصالحه يتيحان له أن يبقى غير مبالٍ بتلك النتيجة، أم أنها تملي عليه أن يسعى لتحاشيها مستشعرًا بنفسه ضرورة الحملة.

إن كنت قد نجحت في شرح موقفي، فلا بد أنكم تعون الآن أني مع رغبتي في الحفاظ على فرصة إنهاء الخلاف مع الجزائر بتدخل من الباب العالي، التزمت رسميًا بألا أحيد قيد أنملة عن الخطة التي رسمتها تعليماتكم، فاحتفظت، بذلك، بما يمكنني من العودة للإمساك بزمام الأمور والضغط للموافقة على هذا المشروع.

عاد ترجماني من الباب العالي. أراد الريس أفندي أن يتحاذق معي، فلم يكن أبدًا أكثر تأكيدًا على امتلاك السلطان للوسائل الكفيلة بإلزام البربر بطاعته، ولم يتحدث عن طاهر باشا بوصفه مندوبًا يسير على رغبات السلطان وينفذ أوامره، وجعل سفره رهنًا بموافقتي على هذا الإجراء أو قيامي، على نحو ما، بالوعد بتسهيل المفاوضات بيننا وبين الداي. ثم أطال اللغو في مشروع إخضاع الولايات على يد والي مصر، ولم يُبد بعض الوضوح سوى في العبارة التالية : 'يعلم السفير جيدًا وضع ونظام الدولة وعلاقات الحكومة مع الولايات البعيدة عن المركز بحيث سيتفهم أننا هنا بصدد واحد من تلك المشاريع التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً'

غدًا سوف أرسل ترجماني مرةً أخرى إلى الريس أفندي وسآمره بأن يبلغه مقالة لن أعود إليها أبدًا، وهي أني لا أستطيع أن أناقش سوى المشروع الذي كُلفت بالتفاوض بشأنه مع الباب العالي، وأني ليس لدي ما أضيفه لما قلته بالفعل فيما يتعلق بابتعاث طاهر باشا إلى الجزائر، وأننا لن نتنازل، تحت أي ظرف، وصولاً إلى حل وسط مع الداي، وأخيرًا، أن الباب العالي لو كان يشك في النتائج التي ستعود بها الحملة المقترحة عليه وعلى حقوقه ومكانته، من جانب، ويستشعر، من جانب آخر، عدم قدرته على تحصيل تلك النتائج بوسائل كتلك التي يملكها، فليس أوثق من المشروع الذي طرحناه وسيلةً وحيدةً كفيلةً بربط تلك الحقوق وهذه المكانة بمثيلاتها التي يطالب بها الملك وتستدعيها المصلحة العامة لأوروبا في آن واحد.

A.E. Correspondance politique. Turquie255, f° 436 – 441

ملحق الوثيقة ١٥

تعليمات جيومينو إلى الترجمان الأول

أرى فيما قاله لك بالأمس الريس أفندي حول الموضوع الرئيسي للقائنا الأخير، عدم وعي هذا الوزير بمقصدنا.

المسألة هي أن: ولايات البربر في حالة عداء *معتاد* مع كل الدول المسيحية. نبرم معها معاهدة اليوم، فتخرقها غدًا لو استشعرت استطاعتها ذلك دون عقاب. فنعود دائمًا لنقطة البداية، لأن حسن الطوية والأخلاق لا وجود لهما عندهم.

يتفق الريس أفندي مع هذا المذهب. تقترح حكومة فرنسا على الباب العالي إحلال النظام بها إلى الأبد بإعادة تلك الولايات إلى حظيرة سلطته، وبوسائل تكفل مراعاة مكانة عظمة السلطان ومصالحه من جانب، وتوفر ضمانات دائمة لأوروبا من جانب آخر. وبالتالي، فخلافات فرنسا مع الجزائر ليست هي الموضوع *الرئيسي*، بالمرة، فيما أردت إبلاغ الريس أفندي به. سوف تجد فرنسا، بلا شك، في تنفيذ الخطة المقترحة شفاءً لضغائنها تجاه تلك الولاية، ولكن جلالة الملك لم يتبن تلك الخطة أبدًا *ليُحمِّل الباب العالي مسؤولية الأخذ بأثر خاص*. فجلالته يستطيع أن يفعل ذلك بنفسه، ومستعد لذلك، وله كل الحق فيه. ولكن ممارسة هذا الحق كاملاً سوف ينتج عنها تدمير الجزائر، والذي يترتب عليه بالضرورة إرساء نظام حكم جديد على الساحل الأفريقي، وفي ذلك إسراع بالتنفيذ الكامل لمشروع متفق عليه منذ فترة طويلة في أوروبا، ويتمثل في طرد البربر، والاستعمار الأوروبي للبلاد الخصبة التي يحتلونها ويضطهدون أهلها. وسيجد هذا المشروع، بمجرد الشروع فيه، الكثير من المتعاونين *الذين سيرى غير واحدٍ منهم الفرصة سانحة أخيرًا لتحقيق الرغبة في الحصول على نقاط عسكرية وبحرية له على*

ساحل البحر الأبيض المتوسط، وليس لدى فرنسا أي دافع شخصي لمعارضة ذلك. وعلى ذلك فجلالة الملك يثبت من جديد – باقتراحه أن ينفذ الباب العالي هذا المشروع بشكل معكوس، أي أن يستعيد بنفسه سلطانه على ولايات البربر – رغبته الصادقة في ربط مصالح الدولة العثمانية بمصالح أوروبا.

وقد اتفق معي الريس أفندي في أن الولايات الثلاث، في وضعها الحالي، لا تخضع للباب العالي إلا إسميًا، واعترف بصدق كل ما استعرضته من سلوك بغيض لتلك الولايات، ومن الفوائد التي ستعود على الدولة العثمانية من استعادة سلطة السلطان عليها.

اليوم، يبدو أن الريس أفندي لا يرى في كل ما قلت سوى ما يتعلق بخلافنا الخاص مع الجزائر. فهو يعارض المشروع بأسره بشريعة الإسلام، ولكن لو كان من الثابت (كما هي الحال هنا) أن ولايات تابعة للدولة تحكمها مبادئ يرفضها كل دين، وأن نظامها ومسلكها يسيئان، دون هوادة، إلى مكانة الباب العالي في عيون العالم أجمع، وباختصار، أن الانكشارية قد جعلوا منها ملاذهم الأخير، فكيف للإسلام أن يعارض تبني الباب العالي للخطة المقترحة؟ بل وكيف، على العكس من ذلك، لا يحثه على تبنيها؟

نحَّى الريس أفندي كل تلك الاعتبارات القوية جانبًا، واقترح مجرد إرسال رجل إلى الجزائر يسعى، بالتنسيق مع مندوب فرنسي من قِبَلي، إلى تسوية الأمور. لا أستطيع إلا أن أجيب بما يلي: "لم أتلق أبدًا أية أوامر بأن أطلب وساطة الباب العالي لتسوية خلافاتنا *الخاصة* مع تلك الولاية. ولكن لدي أوامر بأن أعرض عليه مشروعًا يشمل ولايات البربر الثلاث، الجزائر، وتونس، وطرابلس، وأن أعلنه بأن هذا المشروع لو لم يتم الترحيب به، فسيلجأ جلالة الملك، بمجرد الانتهاء من استعدادات لمهاجمة الجزائريين، ودون إبطاء، إلى الوسائل الكفيلة بإخضاعهم وبالتمكن، وحده أو مع حلفاء آخرين، من إرساء نظام حكم يضمن الهدوء في تلك المنطقة وإرضاء كرامة الدول المسيحية."

وبالتالي، فاقتراح الريس أفندي بابتعاث مندوب عن الباب العالي لا يستجيب للاقتراح الذي حُمّلت مسؤولية طرحه عليه، وليس بوسعي أن أعزز هذا المندوب بمعاون فرنسي، بما أن كرامة فرنسا تأبى عليها التفاوض مع الجزائريين. لذلك، أطلب من الباب العالي أن ينظر بعين الحكمة إلى المشروع، وإلى الاعتبارات التي طرحتها عليه، وأن يخبرني، في أسرع وقت ممكن، بتوجهاته النهائية حتى أستطيع أن أخبر بلاطي بها.

A.E. Correspondance politique. Turquie255, f° 434 – 435

١٧ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – الريس أفندي يعود عن لهجته السابقة – الباب العالي يقرر انطلاق طاهر باشا – وصول رسائل من مصر، وتقارير من أودير وميمو حول محاوراته الأولى مع الباشا – تأثير مقترحات محمد علي على قرارات الباب العالي – الخشية التي يشعر بها الباب العالي تجاه الباشا – وجهة نظر جيومينو حول السبل الثلاثة لحل مشكلة الجزائر.

القسطنطينية، ١١ ديسمبر ١٨٢٩

في رده بالأمس على ما كلفت ترجماني بإبلاغه إياه، غير الريس أفندي من لهجته السابقة، فلم يتحدث عن إرسال طاهر باشا إلى الجزائر إلا بوصفه في مهمة عاجلة للباب العالي لأغراض تخصه تمامًا، ولم يطلب موافقتي، ولم يعد جاعلاً من موافقتي الرسمية شرطًا لسفر مندوبه، واختتم حديثه قائلاً إن النقطة الوحيدة التي كان يريد توضيحها هي معرفة ما إذا كنت أعارض في سفر طاهر باشا. وهنا اعترض الترجمان قائلاً إني بإعلاني عدم الموافقة على اقتراح الباب العالي إلا شريطة موافقة حكومتي، فإني أكون قد أوضحت جليًا أني لا أوافق عليها ولا أرفضها. فقال الريس أفندي "بما أن ذلك كذلك، فسيسافر طاهر باشا".

في الوقت نفسه، كانت لغة مصطفى أفندي، ساري عسكر السلطان وأحد خلصائه، مع مسيو جوبير Jaubert مشابهة حيث قال له: "الخطة التي تقترحها فرنسا ضخمة إلى حد لا يستطيع معه الباب العالي التفكير في تنفيذها في الظروف الحالية. وهو يرى بالفعل كل المميزات التي تحملها ويرى فيها أيضًا دليلاً جديدة على صداقة جلالة الملك. ولكن عظمة السلطان بقراره اليوم بإرسال طاهر باشا إلى الجزائر، إنما يثق في أنه سينجح في إنهاء الأمر على نحو مُرضٍ."

على أن مسيو جوبير لم يستطع، فيما يتعلق بمشروعنا، أن يُخرج ساري عسكر من تلك الدائرة.

كان مسيو ديجراني Desgragnes ومسيو جوبير أحدهما في الباب العالي والآخر في معسكر السلطان عندما وصلتني التقارير الأولى من قنصلنا في مصر ومن الكابتن أودير حول كيفية استقبال محمد علي للموضوع الذي كان عليهما مفاتحته فيه.

وقد كتب مسيو أودير أن الباشا سوف يقوم بما طلبناه منه بموافقة سيده أو بدونها. وقد رتب أموره على أساس المضي قدمًا دون أن يخشى، على ما يبدو، حدوث أي تعطل فيما بعد. والعرض الذي أمر هو نفسه، أحد رجاله، بإبلاغ القسطنطينية به شفويًا أكثر إغراءً للباب العالي من كل المميزات التي طرحتها أنا، وعلى نحوٍ لا يقارن. وإن لم يصب سهمه الأول ففي جعبته سهم ثانٍ ولن يمنعه شيء، بكل تأكيد، عن تنفيذ ما اقتُرِح عليه، والذي يمثل في الوقت نفسه، موضوع كل أمانيه منذ وقت طويل. وأضاف مسيو أودير أن محمد علي لا ينتظر شيئًا من مساعيّ، بل ويأسف أني بدأتها، ويخشى أن يشك الباب العالي في وجود تواطؤ فيما بيننا، ولكنه ليس قلقًا من أي شيء آخر. وقد أنهى رسالته بقوله: "ربما يكون الضرر أقل بكثير مما نعتقد في نهاية المطاف، فربما ابتلع الديوان طعم الاقتراحات التي طرحتها، لينتهز تلك الفرصة حتى يُحسَب له القيام بشيء يسر خاطر فرنسا.

أما رسالة مسيو ميمو فقد اشتملت على تفاصيل أقل وأمور إيجابية أقل، ولكنها لم تنسف كل الإيجابيات. طلب الباشا من القنصل أن يدعوني لعدم القيام بمساعيّ إن لم أكنْ قد بدأتها بالفعل. فقد طلب هو أيضًا من الباب العالي، ولكن شفويًّا، فرمانًا للغاية نفسها، طارحًا العملية على أنها وسيلة يوفر بها للباب العالي ما يساعده على الوفاء بالتزاماته تجاه روسيا. واختتم القنصل رسالته بهذه الكلمات: "وعلى أية حال، لو قُدِّر لمساعي الباشا أن تفشل، وكذلك الحال بالنسبة لمساعيكم في القسطنطينية، فرأينا أن المشروع لن يتأثر وسوف نفخر بنجاحه التام."

تقريرا مسيو أودير ومسيو ميمو كانا مؤرخين ١٧ نوفمبر. ولم يتحرك البريد الذي حملهما من الإسكندرية إلا في ٢٠ منه، ولم يصلا إلى هنا سوى أول أمس، ولم أستلمهما من رجل الباشا في العاصمة إلا بالأمس.

ليس بوسعي أن أجزم، سيدي الأمير، بما إذا كان الباب العالي عندما اقترح عليّ إرسال طاهر باشا إلى الجزائر، في المرة الأولى، كان قد اطلع بالفعل على اقتراحات محمد علي، وما إذا كان الريس أفندي عندما أراد ربط تلك البعثة بموافقتي الرسمية لتصبح بذلك إجراءً تم بناء على طلب مني أو بالتنسيق معي إنما كان يرمي من وراء ذلك إلى دعم موقفه ضد مشروعات باشا مصر. أميل إلى اعتقاد ذلك، ولكن ما ليس فيه شكّ عندي هو أن لهجته بالأمس ورجوعه المباغت عن موقفه السابق لم يكن مبعثه إلا أخبارًا جاءته أيضًا مع البريد الأخير. كذلك لا أشك في أن الباب العالي عندما أوكل الوزير بالرد عليّ اهتم بتصوير بعثة طاهر باشا كما لو كانت أمرًا تم الاتفاق عليه معي. سوف أسرع بالكتابة إلى القنصل وإلى المسيو أودير موضحًا لهما ذلك.

لقد أصبحت اقتراحاتنا اليوم محل رفض من عظمة السلطان، وفشلت كل حججنا أمام الغيرة والخشية التي يثيرهما محمد علي لدى الباب العالي. لا يحتمل إذن أن يكون الباشا أكثر رضًا مني، أعني فيما يتعلق بحصوله السريع على الفرمان الذي يريد، والذي لن يتوافر ربما إلا في وقت لاحق بعد حدوث ترتيبات لم تحدث بعد ولم تُعرَف بعد أو يُرحَّب بها في القسطنطينية.

من وجهة نظري الشخصية، القضية تتمثل فيما يلي: مسألة الجزائر تضغط علينا. كرامة جلالة الملك تضررت منها وتطلب ثأرًا سريعًا وكاملاً.

هناك ثلاث سبل غير متساوية القيمة مطروحة أمامنا اليوم لإنهاء تلك المسألة.

أولها التحالف مع محمد علي للوصول، عن طريقه، إلى قلب النظام في الولايات الثلاث وإقامة نظام حكم جديد في ولايات البربر. تلك هي الخطة التي صدرت على أساسها تعليماتكم الأخيرة.

ثانيها، أن ننتقم، بأنفسنا، من الجزائر فندمر بقواتنا وحدها معقل القراصنة هذا.

ثالثها، انتظار نتيجة مهمة طاهر باشا.

فيما يتعلق بالسبيل الأولى، أُقِرُّ بأن محمد علي مستعد للاشتراك في خطتنا سواء بإذن الباب العالي أو بدونه. يبقى أن نعرف التدابير التي تم اتخاذها لتنفيذ هذا المشروع، ومن سيقود القوات؟ وهل سيكون إبراهيم باشا أو أحد أجلاف التُرك، عديم الكفاءة، وما هي فرص نجاح المشروع وفرص فشله، وأخيرًا ما هي الفترة الزمنية التي سيستغرقها تنفيذه؟

الإجابة على تلك الأسئلة مهمة؛ لأن هذا المشروع لو فشل عند التنفيذ فإن مكانتنا السياسية لن تنجو من الضرر؛ لأنها هي التي وضعت هذا المشروع، وحمته، وبنت عليه آمال الانتقام من الجزائريين. ونظرًا لأني ليس لدي، حتى الآن، المعطيات اللازمة لتكوين رأي حول تلك النقاط المختلفة، فليس بوسعي أن أدلي برأي حول الجدوى الحقيقية لهذا المشروع.

السبيل الثاني، والمتمثل في مهاجمة الجزائر بقواتنا نحن، فيبدو أكثر جاذبية. وذاك أن نجاحه سوف يعود علينا بالمزيد من المجد، كما يمكن الربط بين هذه الوسيلة وتعاون محمد علي الذي سيتسلم الجزائر منا بعد توليه مهمة إخضاع طرابلس وتونس. وبذلك يكتمل مشروع انتقام أوروبا من البربر وإعادة الأمن لبحورها، مع ما سيعود به ذلك من مجد كبير لجلالة الملك. ولكني، وإن كنت أميل إلى هذا الترتيب، على فرض إمكانية تنفيذه وعدم اعتراضه بمصالح أخرى أكثر إلحاحًا، ومع استعدادي لتأييده تمامًا، فإني لا أستطيع أن أفعل ذلك رسميًا اليوم، نظرًا لأني ليس تحت يدي كل المعلومات الإحصائية، والعسكرية، والمعلومات الأخرى على نحو يسمح لي بإعلان هذا الرأي.

لقد ذكرت ابتعاث طاهر باشا إلى الجزائر بوصفه السبيل الثالث. الباب العالي يتوجس من طموحات محمد علي، ولا يريد أن يساعده على تحقيقها. وهو يخشى تبعات حملة فرنسية على الجزائر، ويستشعر أننا لو استولينا على تلك الولاية، فربما لا نعيدها له، وأن تدمير الجزائر ربما يفضي إلى تدمير الولايتين الأخريين. سلطة الباب العالي عليها اسمية، بلا شك، أكثر منها فعلية، ولكنه وإن أقر بذلك سرًا، فلا يستطيع أن يصرح به في العلن. هذا إلى جانب أنه غارق الآن في حُمَّى الإصلاحات متطلعٌ برؤى جديدة للمستقبل، يغبط نفسه بتجديد شبابه الذي سيعيد له السلطان في الداخل. لذلك فهو بحاجة إلى بعض الوقت وقدرٍ من ثبات الأمور على ما هي عليه حتى يصبح في وضع يسمح له بالتحرك. تلك ليست وجهة نظري أسوقها هنا، ولكنها وجهة نظر الباب العالي. ثقتي قليلة في نجاحه، ولكن هذا النجاح هو هدفه. ومن هنا تهم مسألة الجزائر الباب العالي لمصلحته الخاصة، وعلى هذا النحو يتعين عليه، كما أبلغته، أن يرى بعثة طاهر باشا. يبقى حق جلالة الملك كاملاً، ولجلالته حرية اتخاذ القرار الذي يراه أنسب له. فله أن يأمر بالسير في المشروع الذي يعتمد فيه على محمد علي ، أو تبني الآخر الذي يقضي بمهاجمة الجزائر، أو الدمج بين الاثنين معًا. بعثة طاهر باشا لا تربط الملك بأي شيء. ولكن لجلالة الملك أيضًا، مراعاةً لخاطر الباب العالي، السيد الرسمي على الولايات الثلاث، أن ينتظر ليرى ما إذا كانت تلك البعثة ستؤدي إلى ترضية يرضى بها دون إراقة دماء.

لجلالة الملك الرأي في ذلك.

أما بالنسبة لي، وحتى تصلني أوامر جديدة، فأعتقد أن ليس أمامي سوى طريق واحد أسير فيه، ألا وهو المزيد من إقناع الباب العالي بقرارنا باللجوء إلى استخدام القوة قريبًا، لو لم يحل بيننا وبين ذلك حائل حتى ذلك الحين. وفيما يتعلق بالخطة التي كنت قد اقترحتها عليه، بما أن الباشا يفضل إمساكي عنها، فلن تكون موضع إلحاح مباشر مني على الباب العالي، في الفترة الحالية، ولكني سأعرض

الأمر بشكل غير مباشر وذلك بأن أشعره بأننا لو قررنا الاستيلاء على الجزائر، فبإمكاننا أن نجعلها تحت سلطان باشا مصر. تلك التلميحات، حتى وإن لم تصل للهدف المنشود، وفي حالة ما إذا أراد الملك انتظار نتيجة مهمة طاهر باشا، فمن شأنها أن تحفز الباب العالي، على الأقل للسعي بحماس من أجل إنجاح تلك المهمة، وبتعزيزها بكل ما من شأنه أن يعزز سلطانه على الجزائريين.

سوف أكتب إلى مسيو أودير ومسيو ميمو بألا يلقيا بالاً لذلك وأن يظل عملهما دائمًا في إطار تعليماتكم. لو لم يهتز الباشا من رفض الباب العالي ومن موقفه فلن يكون لمهمة طاهر باشا أي تأثير على الداي، وسيُبقي هذا الوضع الفرصة قائمة أمام الملك لتبني الخيار المذكور في الفقرة قبل الأخيرة في المذكرة الملحقة برسالة معاليكم: تلك المتعلقة بقبول استسلام الداي أو متابعة مشروع قلب النظام في الولاية.

لقد رأيت عدم جدوى إطلاع الكونت أورلو على تلك المسألة في الوقت الحالي. فتعاون الروس يساوي، في نظر الباب العالي، التهديد، وبما أن الضرورة لا تقتضي طلب هذا التعاون الآن، وليس هناك من ميزة لإطلاعهم، فالأفضل الإمساك عن ذلك أو تأجيل الحديث فيه.

A.E. Correspondance politique. Turquie255, f 442 – 448

١٨ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – أودير يصل إلى طولون – أودير مقتنع بأن طلب الباشا للبوارج الأربع شرط لا مندوحة عنه – رأيه حول فاعلية حملة يقوم بها باشا مصر – المصاعب التي يمكن أن تلقاها قوات فرنسية، ليس في إخضاع الجزائر، ولكن في إخضاع قبائل الداخل – أودير يطلب تعليمات حول الاتفاقية التي ينبغي إبرامها مع محمد علي، ويطلب أيضًا خطة تحصينات طرابلس، وتونس، والجزائر لتسليمها للباشا.

طولون، ٢٠ ديسمبر ١٨٢٩

غادرت الإسكندرية في ٢٩ نوفمبر، لأصل إلى طولون بعد رحلة أضنتها سلسلة من موجات سوء الأحوال الجوية والعواصف. أرسلت رسائل مسيو ميمو والرسالة التي قدمت فيها تقريرًا عن مهمتي إلى أميرال الميناء راجيًا إياه أن يبعث رسولاً بهما إلى معاليكم في الحال.

لقد حاولت في تقريري أن أعرض المسألة على وجهها الحقيقي قدر الإمكان، مع التأكيد على الشروط التي وضعها الباشا دائمًا، وأكرر هنا أنه لن يتراجع عن اشتراطها في اقتراحه بالقيام بحملة على ولايات البربر. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما علمت أن الرجل لم يغير أبدًا موقفه في هذا الصدد، ولا أدري ما هي الدوافع التي جعلت البعض لا يرون أهمية إطلاع معاليكم على شروط الباشا عند إطلاعكم على المميزات التي عرضها الباشا. وقد ازداد استيائي من ذلك؛ لأن أول نتيجة لهذا الصمت هي تأخير تنفيذ مشروع حكومة جلالة الملك لعدة أشهر.

لا أبالغ إن قلت إن تلك البوارج هي شرط الباشا المطلق، وقد وصلت إلى هذا الاقتناع من خلال لقاءاتي الحميمية اليومية والتي لم آلُ فيها جهدًا لتفنيد فائدتها مستخدمًا كل حجة يمكن أن تخطر على بال. فهو لن يصدر أوامره بانطلاق جيشه إلا بعد أن يراها تدخل ميناء الإسكندرية؛ إذ لا يريد لأسطوله أن يظهر دون سفن متعددة السطوح. الأطقم المصرية مستعدة للصعود إليها.

لقد بدا لي أن وعده بالتسديد خلال أربع سنوات، بدلاً من عشر، يقلل من كُلفة القرض. هذا فضلاً عن أن نفقات أسطولنا ستتقلص بشدة عند ابتعاده عن سواحل الجزائر بمجرد مغادرة المصريين لتونس. وأخيرًا، لنا أن نعتقد أن محمد علي لن يستخدم ما سنقدمه له من ضباط مدفعية وضباط من سلاح المهندسين، ومن عتاد ومؤن، أو على الأقل سيستخدم النزر اليسير منها.

حاولت التأثير على الباشا فقلت له إن الكثيرين في فرنسا، خاصة في الجيش، سوف ينظرون بألم لعدم قيامنا بأنفسنا بالقصاص للإهانات التي أصابت رايتنا، وإننا، في بلادنا، لا نعرف من المجد سوى الذي جنيناه بأيدينا في ساحة الوغى، إلخ.، وإني آسف لعدم موافقته على الإسراع بالقيام بحملته، لأننا ربما نلجأ، لو تأخر الوقت، إلى القيام بالحملة بجيش فرنسي، وحينها سيفقد فرصة فريدة لزيادة قوته.

ولكن محمد علي قال، بكياسته المعهودة، إن حسن السياسة والمجد الأكبر لفرنسا يقتضيان أن توكله بتلك المهمة ولا تقوم بها بنفسها. ما أورده هنا في تقريري حول هذا الموضوع هي كلماته التي أعادها مرارًا وتكرارًا.

قناعتي اليوم، وأقولها صراحةً، أن لا أحد أقدر على إخضاع البربر أسرع ولا أقل كلفةً من والي مصر, ولا أستطيع أن أخفي، بعد أن اطلعت على معلومات عن هذا المشروع، أن جيشًا فرنسيًّا سوف يواجه عقبات جسامًا، مرعبة، وربما يستحيل التغلب عليها. أرى، في عبارة واحدة، أن تعريض جيوشنا لمثل تلك

الصعاب التي لا تتغلب عليها، نظرًا لطبيعتها، شجاعة ولا مهارة يعتبر مخاطرة جسيمة، فضلاً عن أن التجهيزات والاستعدادات تستلزم نفقات تفوق الخمسين مليون فرنك وتستغرق زمنًا لا يعلم أحد مداه. محاصرة الجزائر برًا واقتحامها عملية سهلة حسب القواعد العادية للحرب، ولكن الاستمرار في حرب ذات طبيعة أخرى، حرب شرسة ودموية ضد القبائل العديدة التي سوف تزعجنا بغاراتها دون هوادة تستلزم قواتًا ضعف أو ثلاثة أضعاف قواتنا، وسوف تجبرنا على سحب كل إمداداتنا من كل نوع من الخارج.

أيًا كانت قرارات الحكومة فسألتزم بتنفيذ أوامرها بكل الحماس والإخلاص اللذين سيظلان أبدًا دافعي في خدمة جلالة الملك. على أني سأكون ممتنًا غاية الامتنان لو تكرمتم معاليكم بإخباري مقدمًا بما ينبغي أن أنتظر بعد انقضاء الخمسة والعشرين يومًا الباقية لي في الحجر الصحي. هل سيتاح لي الذهاب إلى باريس؟ يبدو لي ذلك مفيدًا؛ لأن هناك الكثير من الأمور التي يفصح عنها اللسان وتستعصي على القلم. وربما يجدر بي في هذا المقام أن أشير فقط إلى ملاحظة فرضت نفسها علي: مصر خالية، منذ خمس سنوات، من كل الأمراض المعدية.

على أني يتعين عليّ أن أتهيأ لاحتمال صدور الأمر بمغادرتي إلى الإسكندرية قبل انقضاء فترتي في الحجر الصحي، وفي تلك الحالة يتعين علي أن أطرح على معاليكم عدة أسئلة حتى نتحاشي أي تأخير قد يطرأ عند صدور أوامر جديدة وما تستتبعه من طلب معرفة تفاصيل التنفيذ في مسألة ينبغي، حسب المعطيات، الإسراع في الانتهاء منها، لو قررت الحكومة الاستمرار فيها.

١. لو تم الاتفاق فهل ينبغي أن يأخذ شكل اتفاقية مكتوبة، ومن الذي سيوقعها؟

٢. هل ينبغي أن أُضمِّنها أي شيء يتعلق بالامتيازات التجارية التي تتمتع بها فرنسا وامتيازاتها القديمة في الولايات الثلاث التي ستخضع لسلطان محمد علي؟

في تلك الحالة سوف أحتاج إلى الحصول على نسخة من الامتيازات التي لنا مع تلك الولايات حتى أتخذها أساسًا لي. لا توجد نسخة منها في قنصلية الملك بالإسكندرية، وألتمس من معاليكم التكرم بالأمر بإرسال نسخة إلي.

٣. يفتقر محمد علي للمعلومات الكافية حول تحصينات المواقع الثلاثة، طرابلس وتونس والجزائر، وقد طلب مني أن ألتمس من حكومة جلالة الملك نسخة لخرائط تلك المدن الموجودة في وزارة الحربية. وسوف يكون ممتنًا لو حملتها معي عند عودتي، بالإضافة إلى رسم تخطيطي لمختلف أجزاء مدفعيتنا والتغييرات التي طرأت عليها مؤخرًا.

أما بالنسبة للخرائط الجغرافية لسواحل البربر، والموجودة في الأسواق، والتي يريد الحصول عليها أيضًا، فسوف أشتريها بنفسي، إن استطعت.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f. 81 - 83

١٩ـ من أودير إلى البارون بوالوكونت Boislecomte

ملخص: - تعليقات على التقرير والرسالة السرية اللذين أرسلهما إلى الأمير بولينياك - أفكار حول المفاوضات التي يتعين عليه إجراؤها بمشاركة مسيو ميمو - أوديير يطلب تعريفًا أدق لعلاقته بالقنصل وسلطة كل منهما.

طولون، ٢١ ديسمبر ١٨٢٩

أغبط نفسي كثيرًا على الكرم الذي شملتموني به خلال الأيام القليلة التي شرفت فيها بالتواصل معكم. وقد جرأني ذلك على أن أطمع في المزيد من كرمكم فألتمس أن تتفضلوا بأن تودعوا عناية سمو الأمير بولينياك التقريرَ الذي أرفعه اليوم إلى سموه. ربما ترون أهمية ذلك لو علمتم أني كتبته وسط ضجيج ٨٠ بحارًا، في سفينة شراعية لا تتوقف عن التمايل والتأرجح، تضربها العواصف الهوجاء تارة، ويتلاعب بها بحر لا يهدأ غضبه في شهر ديسمبر تارة أخرى.

لقد ضمَّنت هذا التقرير ورسالتي السرية كل ما يمكن أن يساعد حكومة جلالة الملك في أن ترى، فيما بعد، رأيها حول المشروع المقترح بالنسبة لمحمد علي، وأنا على أتم استعداد للإجابة على الأسئلة التي قد يريد الوزير أن يطرحها عليّ في هذا الصدد.

لقد وجدت أن عليّ، وأنا في حالة عدم اليقين هذه من وجهتي القادمة، أن أتحسب من الآن لاحتمال مغادرة طولون إلى مصر قبل انقضاء فترة إقامتي بالحجر الصحي، لذلك أود أن أفاتحكم في موضوع شخصي يخصني والمسيو ميمو. تنص تعليماتنا على أن "يقو م القنصل بالمفاتحة الأولى، وبمجرد فتح الحديث في الموضوع أستكمل أنا، وحدي، السير فيه كما أرتئي"، ولكن في فقرة تالية هناك

قيدٌ يولي مسؤولية "إبرام الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المالية والتوقيع عليها" للمسيو ميمو. بيد أن مناقشة هذا الموضوع، خاصةً مع الأشخاص الذين يتعين علينا التحدث معهم فيه، لا يمكن أن تجري على نحو منفرد. يرى القنصل، وأوافقه الرأي، أن تلك النقطة جزء أساسي في المفاوضات، وأنه ينبغي، من الآن فصاعدًا، أن يشارك في كل المساعي التي أرى لها فائدةً ويرى فيها فرصةً سانحة. والنتيجة هي ما أردت تحاشيه ، فقط، وكما تعرفون سيدي البارون، بدافع الحرص على خدمة جلالة الملك: لقد ضاق صدري، فلم أعد مستقلاً في تحركٍ واحد، ولم يعد باستطاعتي أن أستخدم كل وسائل التأثير التي أملكها، لصالح المهمة، فأرمي، كما يقولون، بكل سهامي، وأستفيد من علاقتي التي أستطيع أن أصفها بالحميمة مع الباشا، والتي تسمح لي بالعشاء معه، فهي مزية لا يمنحها لأحد، ولكنها عندي ليست سوى وسيلة تأثير عليه. والنتيجة أني لم أعد أستطيع الإفادة من كل ما لي من نشاط وصدق نية كنت أود لو استطعت تسخيرهما لخدمة المهمة التي حُمِّلت مسؤوليتها. فكل ذلك يشلُّه، جزئيًا، تدخل مسيو ميمو الذي قد لا يرى في أمر أجده ملحًّا أنه كذلك. هذا فضلاً عن أن غياب الباشا المتكرر عن الإسكندرية أو إقامته في القاهرة ستمثل عقبة جديدة أو سببًا في الإبطاء، بما أن كل خطوة أخطوها ستعطلها ضرورة العودة إلى القنصل في مسألة *المساعدات* والتي ستتكرر، حتمًا، كثيرًا في مناقشة النقاط الأخرى.

لذلك ألتمس منكم، سيدي البارون - لو قررت الحكومة المضي في المشروع - أن تتكرموا بأن تقترحوا على سمو الأمير بولينياك التعديلات التي ترونها مناسبة، في التعليمات الجديدة التي سأتلقاها، بما يكفل ألا يلغي القيد المشار إليه آنفًا، من الناحية الفعلية وبشكل تام، حرية التصرف التي كانت قد تُركت لي في بقية جوانب المفاوضات، والتي أراها ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى ليكون لوجودي في مصر فائدة تذكر، فألبي بذلك هدف الوزير من إرسالي إلى تلك البلاد.

سيكون من المفيد لنا أن نعرف ما إذا كان من المفترض أن نصوغ اتفاقًا مكتوبًا في شكل اتفاقية تضم كل البنود التي تم الاتفاق عليها بين فرنسا ومحمد علي أم أن علينا أن نبرم اتفاقية منفصلة للمساعدات؟

في الحالتين، من الذي سيتولى التفاوض، والاتفاق، والتوقيع؟

كم أود أن يكون من الممكن أن يتم التعامل مع مسألة المساعدات على نحو منفصل؛ لأني لا أحب المشاركة في المسائل المالية، ولكني لا أرى إمكانية كبيرة لفصلها إذ إنها ترتبط ارتباطًا جوهريًا بمسألة البوارج والمساعدات الأخرى التي تعرضها الحكومة الفرنسية، وكذلك بالعمليات العسكرية التي سيتولى محمد علي القيام بها.

على أنه نظرًا لأن الرقم الذي طلبه محمد علي قد أصبح معلومًا لدينا الآن، فلا أعتقد أن هذه النقطة ستحتاج إلى كثير من المناقشة فيما بعد. لذلك أفلا نستطيع، إرضاءً للمسيو ميمو، أن نحتفظ له بالتوقيع المشترك على أي اتفاقية، مع تحديد الحدود التي يتعين عليّ ألا أتخطاها في النقاش أو الاتفاق؟ وأرجو أن تكون على ثقة تامة، سيدي البارون، من أني سأحرص كل الحرص، في المستقبل كما كان حالي في السابق، على أن أُطلع قنصل جلالة الملك دائمًا على أدق تفاصيل تحركاتي؛ إذ أرى في ذلك واجبًا تقتضيه اللياقة كما تمليه مشاعري الخاصة تجاه مسيو ميمو.

ألتمس من جنابكم أن تغفروا لي الصراحة المفرطة التي اكتنفت مفاتحتي لكم في هذا الموضوع الدقيق، فقد فرضها التزامي تجاه مسيو ميمو وتجاه نفسي، كما فرضها حرصي على خدمة جلالة الملك، وتجاه مثل هذا الحرص لا يقف أي اعتبار حائلاً أمامي. لقد شجعني كرمكم على الوفاء بهذا الواجب، وكم أود أن تتموا الجميل فتنظروا بعين الإنصاف إلى دوافعي في ذلك.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 84 – 85

٢٠ – من أودير إلى باغوص

ملخص: - إعلامه بوصوله إلى طولون وانتظاره لأوامر جديدة – العقبات التي ربما تحول دون تسليم محمد علي البوارج التي طلبها – أودير يرجو باغوص أن يستخدم تأثيره لثني الباشا عن هذا المطلب.

طولون، ٢٧ ديسمبر ١٨٢٩

أسارع بإخبار معاليكم بوصولي إلى هذا الميناء في ٢٢ من الشهر الجاري، بعد رحلة لم تكن سوى سلسلة متصلة من العواصف، كان أشدها في الليلة التي بين ٧ و ٨ ديسمبر، والتي أهلكت منا الجسد والمتاع، بين كاندي وصقلية. ولم ينقذنا سوى *الله وقسمتنا* من هلاك ظل ماثلاً أمام أعيننا ما لا يقل عن ١٣ ساعة.

بمجرد إلقاء مراسينا بعثت، مع رسولٍ خاص، إلى سمو الأمير بولينياك، تقريرًا مفصلاً عن المسألة التي قادتني إلى مصر، وأرسلت، بالوسيلة نفسها، رسالة جناب إبراهيم باشا إلى مسيو دروفتي، والذي لا يزال، لحسن الحظ، موجودًا في باريس.

لم أحذف شيئًا، في تقريري، من كل الأمور الجوهرية التي تناولتها أحاديثنا إبان لقاءاتنا المطولة والمتكررة؛ كذلك أبنت، بالدقة نفسها، حججكم وحججي، فيما يتعلق بالمطالب التي كلفني الباشا بنقلها إلى حكومتي. أنتظر الآن نتائج القرارات التي ستُتخذ في مجلس الملك. على أني لا أتوقع أن تروق تمامًا لمحمد علي باشا، لأني، ولا أخفيكم سرًا، كلما أنعمت الفكر في مسألة البوارج، منذ مغادرتي الإسكندرية، وجدتها عقبة تستحيل على التجاوز. العقبة الأولى، كما شرفت بتكرارها على مسامعكم غير مرة، تتمثل في أن الحكومة الفرنسية لا يبدو لي أنها قادرة على التنازل عن أربع من بوارجها في ظروف يريد الملك فيها أن يصل

بأسطوله البحري في حالة السلم الحالية إلى أربعين بارجة، وهو ما لم يصل إليه بعد.

وأكرر هنا أيضًا أن العقبة، كما أتوقع، ليست في الاعتبارات المادية بقدر ما هي في الوقت اللازم لبناء واستبدال جزء مهم من قواتنا البحرية؛ لأن لدي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن حكومة الملك سوف توافق على تسليم الباشا مبلغًا يساوي ثمن البوارج الأربع بدلاً من التنازل له عن تلك السفن بعتادها. بل وربما توافق أيضًا على بنائها في ترسانات الدولة. لقد شعرت باقتناعكم بكل ما تشرفت بترديده على مسامعكم في هذا الصدد عندما أرسلت برسالة إلى محمد علي لمعرفة قراره النهائي. وسيحسُن جدًا، لمصلحة الباشا، أن يشارككم هذا الاقتناع، فما الأهمية التي يمكن أن تكون لحفنة بوارج مقارنة بالمكاسب التي سيجنيها وأسرته من مشروع تعرض الحكومة الفرنسية تسهيله، وسوف تهلل له أوروبا بأسرها؟

إن معاليكم على بينة من مصالح الباشا الحقيقية بحيث لا تحتاجون لحث على استخدام كل ما لكم من تأثير لحمل جنابه على التخلي عن أمله بالحصول، في الوقت الحالي، على البوارج، والتي لن تكون، على أية حال، ذات فائدة حقيقية في نجاح الحملة.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 89-90

٢١- من بولينياك إلى ميمو

ملخص: - إفادة الوزير باستلام رسائله - مفاتحات جديدة سوف تجرى مع محمد علي - أودير سيساعد ميمو في المفاوضات - القنصل فقط سيوقع الاتفاقية.

باريس، ٣١ ديسمبر ١٨٢٩

وصلتني الرسائل التي أرسلتها في ١٦، و١٧، و٢٧، و٢٨ نوفمبر[١٤] منذ بضعة أيام. وقد شرُفت بوضعها تحت أعين جلالة الملك، ويسرني أن أخبرك بأن جلالته راضٍ عن الهمة العالية التي أبديتها في المفاوضات المهمة والدقيقة التي أوكلتك بها، وكذلك همة مسيو أودير، وأنا على ثقة من أنك ثابرت، بقدر الإمكان، لثني محمد علي عن تصميمه على الشروط المغالى فيها، نوعًا ما، التي أبلغنا بها.

على الرغم من أسفنا من أن صعوبات، لم نتحسب لها، أحالت نجاح المفاوضات التي فُتحت مع والي مصر، أمرًا غير مؤكد، فإن حكومة جلالة الملك لم تفقد الأمل في إمكانية أن تؤدي مفاتحات جديدة إلى نتائج أفضل وأكثر حسمًا من المفاتحات الأولى التي قمتم بها. وعلى ذلك، فيشرفني أن أنقل إليك التعليمات التي ستهتدي بها في جهودك القادمة.

حملني ثناؤك على مسيو أودير والانسجام التام الذي يسود بينك وبين هذا الضابط على أن أرسله إلى مصر مرة أخرى حتى يساعدك في إتمام المفاوضات التي بدأتماها معًا. وقد أردت في البداية ألا يكون مسؤولاً سوى عما يتعلق بالجانب العسكري من الحملة بينما تختص أنت وحدك بما يتعلق بالمساعدات، ولكن اتضح

من تقاريركما استحالة فصل الأمرين ووجوب أن يعالجهما معًا المفاوضان، وبحيث يتدخل كل منهما على النحو الذي يراه الأمثل لخدمة جلالة الملك وإتمام المهمة المشتركة. وعلى ذلك فقد تقرر أن تكون التعليمات التي سيحملها لك مسيو أودير موجهة إليكما معًا. بيد أن رغبة جلالة الملك تقضي بالاحتفاظ لك وحدك بشرف توقيع الاتفاقية. وبمجرد توقيعها عليه أن يعود إلى فرنسا ليحملها إلينا. وإذا ما حدث العكس وتوقفت المفاوضات، عليه أن يعود أيضًا لإطلاع حكومة جلالة الملك على كل التفاصيل. ولا أحتاج بالطبع إلى أن أوصيك بالاحتفاظ بالثقة والتفاهم المطلقين اللذين سادا، منذ بداية المفاوضات، بينك وبين مسيو أودير حتى نهايتها. إن جلالة الملك بتمييزك عليه بشرف التوقيع على الاتفاقية إنما يرمي إلى تحفيزك على مضاعفة ما تشمله به من رعاية وثقة وعطف.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 91 - 92

٢٢ – من بولينياك إلى أودير

ملخص: - إفادة الوزير بتلقي تقريره – عروض جديدة ينبغي طرحها على محمد علي – على أودير التفاوض على نحو مشترك مع ميمو وأن يعود بالاتفاقية إلى فرنسا – الوزير يوصي بمراعاة الانسجام التام بين المفاوضين.

٣١ ديسمبر ١٨٢٩

وصلني منذ بضعة أيام تقريرك المؤرخ ٢ ديسمبر والرسالة السرية التي بعثت بها في ٢٠ من الشهر نفسه. وقد شرفت بإطلاع جلالة الملك على الأسلوب المشرف الذي التزمته في تنفيذ المهمة التي أوكلتك بها، وهو ما نال رضا جلالته.

على الرغم من أسفنا للمصاعب غير المتوقعة التي عاقت المفاوضات التي بدأتها بالتنسيق مع مسيو ميمو مع والي مصر، فإن حكومة الملك تبشرك بأن عروضًا جديدة قد تفضي إلى نتائج أفضل وأكثر حسمًا من سابقاتها. وعلى ذلك فسأتشرف بإبلاغك ومسيو ميمو بالتعليمات التي ينبغي عليكما اتباعها في جهودكما القادمة. وعليك، بمجرد تلقيك تلك التعليمات، أن تنطلق إلى الإسكندرية.

كانت نيتي تتجه في البداية إلى أن تتولى أنت كل ما يتعلق بالجانب العسكري من الحملة المقترحة في تلك المفاوضات، بينما يختص مسيو ميمو بالشروط المتعلقة بالمساعدات التي قد نستطيع تقديمها، إذا اقتضت الحاجة، إلى الباشا. ولكن يبدو، في الحالة الراهنة، أن هناك شبه استحالة لفصل الأمرين دون أن يعود ذلك بالسلب على خدمة جلالة الملك، لذلك فقد تقرر أن تجريا المفاوضات

معًا أنت ومسيو ميمو، بحيث يستخدم كلّ منكما وسائله الخاصة التي تكفل إتمام المهمة التي كلّفتما بها معًا. التعليمات التي ستحملها إلى مسيو ميمو تعليمات مشتركة لك وله.

بمجرد توقيع الاتفاقية عليك أن تحملها عائدًا إلى فرنسا، فإن حدث عكس ذلك وتوقفت المفاوضات، فعليك أن تعود أيضًا حتى تطلع حكومة جلالة الملك على كل التفاصيل.

أنت تقدّر، بلا شك، الثقة الغالية التي تحظى بها في هذا الظرف. والحق أن جانبًا كبيرًا منها يعود إلى آيات المديح التي أسبغها مسيو ميمو على سلوكك. وليس هناك أكثر تشريفًا لشخصيكما، ولا شاهدًا أفضل على إخلاصكما التام لجلالة الملك، من هذا الانسجام التام الذي كان عنوان علاقتكما. إن تجربة التنسيق التي بدأتما بها هذه المفاوضات إنما هي برهان أكيد على الفطنة التي تسعيان لختامها بها، فتحظيان، بذلك، بأسباب جديدة لنوال عطف جلالة الملك.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 93 – 94

٢٣ – من الأمير بولينياك إلى مسيو ميمو ومسيو أودير

ملخص: – الأمير يعلن إرسال تعليمات جديدة – على المفاوضين أن يبذلا أقصى ما في وسعهما للحصول على موافقة الباشا على المقترحات الفرنسية – سوف يوقع مسيو ميمو الاتفاقية منفردًا.

٣١ ديسمبر ١٨٢٩

التعليمات التي ستتلقيانها اليوم تحمل لكما، بكل دقة، الحدود التي تريد حكومة جلالة الملك أن تسير في إطارها المفاوضات التي كلفتما بالقيام بها بالتنسيق فيما بينكما.

تقضي رغبة جلالة الملك أن يستخدم كل منكما ما لديه من أساليب تأثير وتحرك مختلفة، بالتوازي مع الآخر، حتى تصلا بالباشا إلى الموافقة على مقترحاتنا.

وقد رأى جلالته أنه من الأفضل أن يعهد إليكما معًا، مرةً أخرى، بمهمة هذه المفاوضات، بما أن محمد علي يتغيب كثيرًا فيكون، حينها، من المفيد أن يسافر معه مسيو أودير في بعض أسفاره بينما يبقى مسيو ميمو في الإسكندرية، أو عندما

يكون من المفيد أن تجريا مباحثات متزامنة مع الباشا وابنه، عند وجود كل منهما في مكان غير الذي يوجد فيه الآخر.

عليكما، إذن، أن تعملا معًا، أو على نحو منفصل، حسبما تقتضيه الظروف، ولكن من الضروري أن تحضرا معًا الاجتماعات الرسمية وتوقيع الاتفاقية.

يأسف جلالة الملك لعدم استطاعته مكافأة مسيو أودير على ما أبداه من همة فيخوله التوقيع على هذه الاتفاقية. ولكن نظرًا لأن مسيو أودير ليس مخولاً بصفة رسمية لدى الحكومة المحلية، كما هي الحال مع مسيو ميمو، فسيقتضي هذا الأمر إصدار تفويض رسمي له بالتوقيع على هذه الاتفاقية فقط، وهو إجراء رسمي نرى أن من الأفضل تحاشيه. وعلى ذلك فسوف يوقع مسيو ميمو على الاتفاقية منفردًا. لن يقلل ذلك، بحال من الأحوال، من حق مسيو أودير في عطف جلالته الذي سيتحين الفرصة لإظهار دلائله له.

بمجرد إبرام هذه الاتفاقية، يعود مسيو أودير إلى فرنسا حاملاً إياها، ويرسلها لي في مرسيليا مع رسول. ولو حدث العكس وتوقفت المفاوضات، فسيتعين على مسيو أودير أن يعود أيضًا إلى باريس، ليحمل لي المعلومات التي يمكن أن تفيدني في هذا الموضوع.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 95

٢٤ – تقرير مرفوع من بولينياك إلى الملك شارل العاشر

ملخص: – الوزير يذكر بالأسباب التي تؤيد القيام بحملة ضد الجزائر، والمجد الذي سيعود على فرنسا بقضائها على قرصنة البربر – يقترح، في هذا الصدد، فتح اعتماد بمبلغ ٢٨ مليون فرنك تخصص لمساعدة محمد علي في حملته – المكاسب التي ستعود على أوروبا من تدخل الباشا

٣ يناير ١٨٣٠

تعلمون جلالتكم سلوك داي الجزائر تجاه فرنسا. وتعلمون أيضًا سلوك داي طرابلس تجاه قنصل فرنسا في فترة لاحقة. وقد جعل هذان المثالان جلالتكم على بينة مما يمكن أن تنتظروه من حكومة مثل حكومتي هاتين الولايتين، اللتين تختاران زعماءهما، دائمًا، من بين صفوف ميلشيا تكونت من أفسد ما يمكن أن يقدمه الشرق. وتعلمون، جلالتكم، أن سبب خلافاتنا المتجددة دومًا مع الجزائر لا تعود إلى حادث عارض، ولكن إلى طبيعة الحكومة التي تدير هذا البلد، وأن هذا السبب الدائم والجوهري سيفضي حتمًا، وعلى نحو متكرر، إلى النتائج نفسها.

ومع ذلك، فقبل استبدال الحصار الذي أمرتم جلالتكم بضربه أمام الجزائر بتدابير أكثر صرامة، تعطفتم جلالتكم، جريًا على التزام يشي بسمو مشاعركم ألزمتم به نفسكم بعدم اللجوء إلى السلاح إلا بعد استنفاد كل السبل الأخرى، فأمرتم حكومتكم ببذل محاولة أخيرة مع الداي لحمله على الاعتراف بما اقترف وإصلاح ما أفسد. وقد استُقبلت السفينة التي ترفع علم التفاوض الفرنسي، بالفعل، في الجزائر، ولكن عند مغادرتها هاجمتها نيران المدفعية..

بعد هذا الاعتداء، لم يبق أمام جلالتكم إلا أن تُشعِروا من أساء فهم نواياكم السامية بقوتكم، وهنا طُرِح ترتيبٌ جديد كفيل بأن يستوعب، في مراميه الأبعد، ضغائننا تجاه الجزائر وطرابلس، والقصاص الذي نريده من زعيمي البربر بهما أيضا.

أمير استطاع بالفعل أن ينشر، تحت سيادة الباب العالي، أيادي الحضارة البيضاء على مساحة لا بأس بها من أفريقيا، لا ينتظر سوى إشارة من جلالتكم، ليزج بالأصقاع الغنية، التي تئن من القيادة الوحشية العمياء في ولايات البربر، في أحضان السلام، والثقافة، والحرية.

لا يطلب محمد علي من جلالتكم سوى المساعدة ببعض المال ليضطلع بهذا المشروع النبيل ويتمه.

لن أقول لجلالتكم إن المبلغ الذي يطلبه الباشا أقل بكثير مما ستتكلفه فرنسا في حملة تقوم بها بنفسها على الجزائر. فذاك اعتبار هيِّن لدى جلالتكم أمام ما سيتبادر إلى ذهنكم من أن الخطة المقترحة ستحقن دماء رعاياكم.

إني لا أتحدث هنا عن ضربٍ من قصاصٍ لطالما أُنزِل ولم يفلح، وكثيرًا ما عاقبت به قوى أوروبية دولاً لا دين لها ولا قانون؛ بل أتحدث عن نتائج تستحق النظر من جلالتكم تعرض عليكم: الشعوب المسيحية وقد تحررت من الخوف من الاسترقاق في الأصقاع الوحيدة التي لا يزال يتعين عليها فيها تحمل الذلة والعَنَت، وكل الساحل الإفريقي من تخوم مصر إلى سلطنة مراكش وقد عاد إلى العلاقات الطبيعية الطيبة مع مجتمع الشعوب الأوسع، والساحل الذي طهَّرَه موت القديس لويس عليه، وقد تحرر، في ظل حكم شارل العاشر وبأياديه البيضاء، من القرصنة ومن نظام البربر اللذين جعلا منه رُعب البحر الأبيض المتوسط وبلاءه. كل الأمم التي تبحر سفنها في هذا البحر، وكل الشعوب التي تسكن سواحله، سوف تمخر

عبابه حينها بحرية، في كل اتجاه، في إكبار لسياسة جلالتكم الراقية والكريمة، ومباركةً اسمكم. وأخيرًا نجاح جلالة ملك فرنسا، بعمل مجيد لسلطانه، في تحرير كل الملوك المسيحيين الآخرين من الجزية التي ظلوا يحملون عارًا أوروبيًا بدفعها لزعماء القراصنة الثلاثة. في ضوء تلك النتائج أقترح على جلالتكم قبول هذا المشروع الرائع والعظيم ودعمه. من هذا المنطلق ألتمس من جلالتكم أن تأمروا وزير الخارجية بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٨ مليون فرنك تحت بند نفقات طارئة وسرية للسنة المالية ١٨٣٠. سوف تُمنح ٨ ملايين من هذا المبلغ إلى محمد علي هبةً على سبيل المساعدة لتمكينه من بناء أو شراء البوارج الأربع التي يراها لازمة لزيادة حجم أسطوله. أما العشرون مليونًا الباقية فستقدم على سبيل القرض دون فوائد، وسوف يلتزم بتسديدها على أقساط في مواعيد محددة وخلال فترة لن تتعدى الثماني سنوات.

فإذا ما حصل محمد علي على تلك المساعدات اللازمة لتمكينه من تغطية النفقات الطارئة التي سيتكبدها بسبب تلك الحملة، التزم بإرسال ٤٠ ألف رجل لإخضاع ولايات البربر. سوف يقضي فيها على استرقاق المسيحيين ويدمر القرصنة ويستبدل فيها بنظام الدايات الفوضوي غير المنضبط نظامًا يضاهي النظام الذي يحكم مصر به، وفي الوقت نفسه ستجد الدول الأوروبية نفسها وقد تحررت من الجزية التي كانت تدفعها في تلك الولايات الثلاث. وسوف يضمن محمد علي بكل دقة الحفاظ على الحقوق والامتيازات التي اكتسبتها تلك الدول في ولايات البربر. وفرنسا التي ستتحرك هنا بدافع المصلحة العامة فقط، مترفعة عن كل اعتبارات المصلحة الخاصة، لن تسعى للحصول على ميزة خاصة أو مزية جديدة، مكتفيةً بتأكيد حقها ومعتبرةً نفسها قد نالت مقابل تضحياتها كل الخير الذي ستجنيه كل الأمم من مشروع ستفخر دائمًا بأنها وقفت وراءه ووجهته ودعمته.

تلك، مولاي، هي الأسس التي ألتمس من جلالتكم أن تأمروا، بموجبها، القائم على القنصلية العامة في الإسكندرية بالتفاوض بشأن الاتفاق عليها مع محمد علي، وزير السلطان في مصر، وتوقيع اتفاقية معه بشأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، إلخ

الأمير بولينياك

باريس، ٣ يناير ١٨٣٠

يعتمد: شارل

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 97 – 100

٢٥ـ من بولينياك إلى أودير

ملخص: - يرسل له مذكرة لإيصالها إلى الباشا حول أسلوب مهاجمة الجزائر - خريطة المدينة والتحصينات سترد فيما بعد - تسليم نسخة من اتفاقيات فرنسا مع ولايات البربر.

٥ يناير ١٨٣٠

نزولاً على الرغبة التي أبداها لكم محمد علي، يشرفني أن أرسل لك في القريب العاجل خريطة مدينة الجزائر وتحصيناتها، وخريطة أخرى للخليج الذي تقع فيه. كان من المستحيل إتمام هذا العمل قبل رحيل مسيو دروفيتي. مرسل لكم طيه مذكرة دقيقة حول السبل الكفيلة بضمان الحصول على مميزات عند مهاجمة الجزائر، وبإمكانك أن تستخرج منها معلومات يمكن أن تفيد الباشا في حملته، ولكن لتحرص على ألا تطلعه عليها إلا بعد توقيع الاتفاقية.

أرسل لك مع هذه الرسالة أيضًا نسخة من الاتفاقيات التي أبرمناها مع ولايات البربر؛ وقد أخبرتني أن القنصل العام بالإسكندرية يفتقر إلى تلك الوثائق، لذلك أرجو أن توصّلها إلى مسيو ميمو.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 111

٢٦ – من بولينياك إلى جيومينو

ملخص: – عدم جدوى مهمة خليل أفندي إلى الجزائر – فرقاطات جزائرية محاصرة في الإسكندرية.

باريس، ٦ يناير ١٨٣٠

لا ننتظر الكثير من وجود خليل أفندي في الجزائر.[١٥] فلو كان الباب العالي الذي منع الداي من دعم سلطان المغرب ضد النمسا، قد شعر أن عليه، من باب احترام هيبته وحماية مصالحه، أن يفرض سلطته أيضًا لدفع هذا الزعيم على أن يقدم لفرنسا الانتصاف الذي تستحقه، لما اقتصر على مجرد السماح لمفاوض متطوع ودون مهمة رسمية أن يحمل كلمات غير رسمية حول مسألة طالت إلى درجة يستحيل معها أن تنتهي بوسيلة كهذه. أعلم تمام العلم، سيدي الكونت، الدوافع التي حدت بك إلى الموافقة على الرغبة التي أبداها لكم الريس أفندي باقتياد الفرقاطتين اللتين نحاصرهما في ميناء الإسكندرية إلى القسطنطينية. ففي ذلك مزية عودة فرقاطاتنا المستخدمة في هذا الحصار إلى الخدمة دون إطلاق سراح الأخريين فتعودان إلى مضايقتنا.

ولكن في ظل الوضع الحالي يبدو من الأفضل أن يحتفظ محمد علي بالفرقاطتين، وأرجو أن يكون قد اتخذ هذا الموقف....

A.E. Correspondance politique. Turquie 260, f° 5

٢٧ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: - جيومينو يستمر على رفضه لإرسال مندوب ليصاحب طاهر باشا إلى الجزائر – الريس أفندي يعلن أن لا شيء لديهم تجاه الجزائر ويتراجع عن أي مسعى لدى الداي.

القسطنطينية، ٦ يناير ١٨٣٠

طاهر باشا موجود في القسطنطينية منذ عدة أيام. أخبرني الريس أفندي بذلك وسألني عما أنتويه، وعاد إلى إبداء رغبته في أن أرسل مع طاهر باشا إلى الجزائر مندوبًا من عندي. ذكَّرتُه بحديثي السابق. وقال لي بالأمس إن الباب العالي ليس مهتمًّا كثيرًا بالجزائر، ولكن اهتمامه منصب على أن يقدم خدمة لنا، وهذا هو ما دفعه لاقتراح هذا المسعى، ولكن، وحسب رأي طاهر باشا نفسه، فمن الأنسب أن أضم إليه مندوبًا فرنسيًّا. لقد أرسلت لتوي ترجماني إلى الباب العالي ليخبر الريس أفندي مجددًا بأني، وأنا لم أطلب أبدًا وساطة بيننا وبين تلك الولاية، ليس عندي ما أضيفه لما قلته سابقًا.

أعلم، سيدي الأمير، أن الكابتن أودير سافر من الإسكندرية إلى طولون في الأيام الأخيرة من نوفمبر، وقد كتب لي رسالة، عند مغادرته، تحمل الأسباب التي حملته على اتخاذ هذا القرار. لا بد أن الباب العالي قد اطلع على مقترحات الباشا ولكنه غير مقتنع بها. فهل يريد، بإصراره على أن أضم فرنسيًّا إلى بعثة طاهر باشا، أن يستغل ذلك ضد محمد علي، وهل سيؤدي رفضي إلى رفض الباب العالي لتلك البعثة؟ للفرضية الأولى وجاهتها عندي، ولكني لا أستطيع أن أبدي رأيًا، حتى الآن، عن الثانية....

تلقيت للتو تقرير الترجمان الذي كنت قد أرسلته إلى الريس أفندي، وهاك الرد الأخير لهذا الوزير: "ليس لدينا شيء تجاه الجزائر، وكنا نود القيام بمحاولة للتوفيق، ولكن قيامنا بها وحدنا لن يكون له معنى. ولهذا لن نفعل."

أنتظر إذن أوامر جلالة الملك.

A.E. Correspondance politique. Turquie 260, f° 8

٢٨ – من بولينياك إلى دروفيتي

ملخص: – الوزير يرسل دروفيتي إلى طولون حاملاً التعليمات الموجهة إلى ميمو وأودير – سوف يطلع الكابتن أودير، بكل وضوح، على دقائق توجهات الحكومة.

٦ يناير ١٨٣٠

خلال الاجتماعات المختلفة التي جمعتني معك إبان المفاوضات التي كنا قد فتحناها مع والي مصر استطعت أن تتفهم جيدًا توجهات الحكومة في كل ما يتعلق بهذا الموضوع، لذلك رأيت أنه من المفيد في خدمة جلالة الملك أن يتلقى منك مسيو أوديز – الذي ينتظر في طولون التعليمات التي عليّ أن أرسلها له – كل المعلومات والإيضاحات الكفيلة بتسهيل نجاح مهمته، وبناءً على تعليمات جلالته يتعين علي أن أدعوك إلى السفر فورًا إلى تلك المدينة. سوف تُسلِّم مسيو أودير الرسائل والوثائق المرفقة، وتطلعه على دقائق توجهات الحكومة حول كل نقاط المفاوضات التي يتولى هذا الضابط مسؤولية القيام بها بالتنسيق مع مسيو ميمو، ولتشمله بالنصائح التي تمكنك بصيرتُك وخبرتُك من تقديمها له.

بمجرد انطلاق مسيو أودير إلى الإسكندرية، فلك مطلق الحرية في الاستفادة من إذن الملك لك بالعودة إلى إيطاليا لاستعادة عافيتك.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 116

٢٩ – من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: – مسيو دروفيتي، حامل تعليمات الوزير، سوف يطلع أودير على توجهات الحكومة – رسائل موجهة إلى محمد علي وإبراهيم باشا.

٧ يناير ١٨٣٠

كلّفت مسيو دروفيتي بأن يحمل إلى مسيو أودير في طولون التعليمات الصادرة إليكما. سوف يقوم مسيو دروفيتي، الذي أطلعته على دقائق توجهات حكومة جلالة الملك، بالرد على كل الاستفسارات التي يمكن أن تطرأ لمسيو أودير بعد الاطلاع على تعليماتكما. أرسل لكما طيه تحليل الرسالتين اللتين كتبهما إلى محمد علي وابنه إبراهيم[١٦]، يستطيع مسيو أودير أن يسلم الرسالتين بمجرد وصوله أو بعد الاجتماع الأول، حسبما تريان بعد النقاش فيما بينكما حول هذا الأمر.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 135

٣٠- مذكرة للمجلس

ملخص: - أسباب جديدة يطرحها بولينياك لمساندة فكرة التنازل عن البوارج الأربع التي يطلبها محمد علي - مشروع مادة سرية ومنفصلة تنص على هذا التنازل.

يناير ١٨٣٠(١٧)

وردت أخبار جديدة من مصر تجعلنا نفقد أي أمل في تنازل محمد علي عن طلبه الخاص بالبوارج الأربع ليقوم بحملة ضد ولايات البربر، وموافقته على قبول ما يوازي ثمنها، وهو ٨ ملايين فرنك أبدى جلالة الملك استعداده لمنحها له.

الحملة المقترحة على أهمية كبيرة، ليس لفرنسا فقط ولكن لأوروبا بأسرها، بحيث يبدو من المناسب تذليل أي عقبة قد تهدد بتعطيل تنفيذها. التضحيات التي ستتحملها فرنسا تبررها عظمة النتائج التي ستفسر عنها.

قامت الاعتبارات التي استند إليها رفض حكومة جلالة الملك تسليم عمارات الدولة البحرية إلى محمد علي، في الأساس، على عدم ملاءمة تسليمه ضمانًا من هذا النوع دون وجود أي ضمان مؤكد لتنفيذ خططه ونجاحها. ولنا أيضًا أن نخشى الانطباع الذي ستتركه داخل فرنسا مغادرةُ أربع بوارج ملكية وتسليمها لقوة أجنبية للقيام بمشروع ليس هناك من مؤشر، حتى الآن، على فائدته وأهميته. على أن هناك سبيلاً للتخلص من هذين الاعتبارين السلبيين، ويتمثل في عدم تسليم محمد علي البوارج التي طلبها إلا بعد أن يكون مشروعه قد بُدئ في تنفيذه بالفعل ومر بمرحلة لا بأس بها، ليكون ذلك ضمانًا لعدم تراجعه من جانب، وكذلك لتصبح فرنسا وأوروبا، من جانب آخر، قادرين على التعرف بوضوح على المكاسب التي ستنجم عن تدمير ولايات البربر والسياسة الرفيعة والكريمة التي اتبعها ملك فرنسا والتي كانت وراء تقديم هذه المساعدة.

وفق هذا الترتيب سنقول لمحمد علي إن البوارج التي يرى أنها لا غنى عنها لإخضاع الجزائر لن تلزمه في غزو طرابلس، و إن هذه البلدة ستقع في يديه دون مجهود يذكر بمجرد ظهور جحافل جيشه التي ستتخذ طريق البر، و إن المصاعب لن تبدأ إلا في تونس، و إن فرنسا ستلتزم بإيصال البوارج الأربع التي طلبها محمد علي إلى هناك بمجرد ظهور إبراهيم باشا فيها، ولكن حتى توافق فرنسا على هذا الشرط، من الضروري أن تبدأ الحملة على الفور حتى يساعد دويها ونجاحها الأول على تسهيل تسليم البوارج الملكية.

قد يكون من المناسب أن يكون البند المتعلق بالبوارج الأربع بندًا سريًا يضاف إلى الاتفاقية المقترحة، ويحل، في التنفيذ، محل البند المتعلق بهبة الثمانية ملايين.

بند سري ومنفصل

تيسيرًا على محمد علي في تنفيذ مشروعه ضد ولايات البربر وتعويضًا له عن التضحيات التي سيفرضها عليه ذلك المشروع، تلتزم فرنسا بأن تقدم له، على سبيل الهبة، أربع عمارات بحرية حربية كاملة التسليح، وهي تحديدًا: بارجتان وفرقاطتان. سوف تُسلم تلك العمارات البحرية إلى إبراهيم باشا أمام تونس بمجرد محاصرة القوات المصرية لهذا الموقع.

في مقابل هذا الالتزام يعد محمد علي، من جانبه، بانطلاق الحملة المصرية من الإسكندرية بمجرد توقيع هذه الاتفاقية.

يتمتع هذا البند بنفس القوة التي كان سيتمتع بها لو تم إدراجه في نص الاتفاقية، ويظل سريًّا حتى يتم تنفيذ محتواه.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 101 – 103

٣١ – من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: – تعليمات الحكومة الجديدة – فرنسا لا تستطيع تسليم محمد علي أربع بوارج – الحجج التي يجب تقديمها تبريرًا لهذا الرفض – بدلاً من البوارج ستقدم فرنسا إلى الوالي هبة قدرها ٨ ملايين – المساعدات المقترحة ستتراوح بين ١٠ و٢٠ مليونًا – فرنسا ستحمي محمد علي أمام الباب العالي وكل القوى الأخرى – الموقف المحتمل لتركيا وإنجلترا – تحاشي أي عبارة يمكن أن تدفع فرنسا لدخول حرب – حكومة الملك ترغب في إبرام اتفاق رسمي مع محمد علي – مشروع الاتفاقية من ١٧ بندًا – تحليل البنود.

٧ يناير ١٨٣٠

تلقيت مختلف الرسائل التي أطلعتماني فيها على نتائج مفاتحتكم لمحمد علي في موضوع مشروع الحملة على ولايات البربر الثلاث. وقد خضعت مقترحات هذا الأمير إلى دراسة معمقة في مجلس الملك، ويشرفني أن أطلعكم، فيما يلي، على القرارات النهائية لجلالته فيما يتعلق بمستقبل متابعتكم لهذه المفاوضات.

الشروط الرئيسية التي وضعها محمد علي لإرساله حملة ضد الولايات ثلاثة: منح فرنسا إياه أربع بوارج قوة ٨٠ مدفعًا، ودفعها مساعدة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك، والوعد ببسط حماية الملك لو فرضت الظروف ضرورتها.

أول تلك الشروط لم يبد أنه الأهم لنجاح المشروع في أول الأمر، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل أنه أكثر شرط يعول عليه محمد علي. هذا الموقف من الباشا مثير للاستياء؛ إذ إنه قد جعل من نجاح المفاوضات أمرًا أصعب بكثير. ومن

دواعي أسفنا الشديد أننا لم يتم إعلامنا، منذ البداية، بما يريد، فيما يتعلق بنقطة على تلك الأهمية، فلو علمنا لأطلعناه بكل صراحة على اعتراضاتنا ولبحثنا عن وسيلة أخرى نصل بها إلى نفس هدف التنسيق معه.

أيًا كان الأمر، فلا مناص من أن يتنازل محمد علي عن شرطه بالحصول الآن على بوارج من فرنسا. علينا أن نوضح له، أولاً، أنه يريد الحصول على بوارج حديثة وأننا لا نملكها، لدينا بضع منها في ترساناتنا البحرية، ولكن أمامنا وقت طويل للانتهاء من بنائها. ربما يرد على ذلك بأنه من الممكن استبدالها بعمارات أقدم، ولكن الاعتبارات غير المواتية الأخرى المقترنة بمطلبه ستظل كما هي ولن تمكننا من إجَابة مطلبه. لقد شعر، وأوضح لنا، الأهمية التي يوليها للاحتفاظ بالطابع الإسلامي الصرف لهذه الحملة، فهو يرى، ومعه حق، أن من شأن هذا الطابع أن يجعله يلقى مقاومة أقل بكثير من قِبَل سكان ولايات البربر، وهو تدبير نرى نحن أيضًا أنه من الواجب الحرص عليه مراعاةً للباب العالي. ولكن، أي أمر أكثر نقضًا لهذا الهدف وأجدر بإظهار يد فرنسا في هذا المشروع من رؤية أربع بوارج فرنسية تدخل الإسكندرية وتُنزِل علم الملك لترفع علم محمد علي؟ عليكما أيضًا أن توضحا لمحمد علي أنه لو كان يتوجس من معارضة انجلترا، فلا أقدر على إثارتها من رؤية البحرية الفرنسية تشارك على هذا النحو المباشر في حملة لم نر أنه من المناسب أن نطلع حكومة جلالة ملك بريطانيا على هدفها. وهو أمرٌ يتعلق أيضًا بالكرامة الوطنية التي لا تسمح لنا بأن يحل علم آخر محل العلم الملكي الذي رفرف على إحدى العمارات البحرية. وأخيرًا، بإمكانكما أن تضيفا إلى كل تلك الأسباب ملاحظة أن قواتنا البحرية لا زالت بعيدة عن الوصول إلى إرساء السلام الكامل، وأن لنا مصالح علينا حمايتها على سواحل بعيدة، وأن لدينا أساطيل في كل بحار العالم، تكفي بالكاد لحماية رعايا جلالة الملك ومصالحهم التجارية، وأن الوضع الراهن في أوروبا ليس الوضع الأمثل الذي يسمح لنا بالتخلي عن قوة بهذا الحجم الذي يطلب منا التخلي عنه.

عليكم إذن أن تطلعوا الباشا على كل هذه الاعتبارات مفصلين إياها على النحو الذي ترونه أمضى تأثيرًا، وأن تبذلوا قصارى جهدكم لإقناعه بالقيام بحملته دون الاستعانة بالبوارج التي طلبها منا. ولتقولوا له أيضًا إننا سعينا إلى التوفيق بين كل متطلبات موقفه ومتطلبات وضعنا، فقررنا بالتالي أن نستبدل الشرط الذي اقترحه بقيمته المالية التي لا يستطيع إلا أن يقر بأنها أعلى مما طلب.

ليس من الصعب أن نستشف أن الحصول على أربع بوارج قوة ٨٠ مدفعًا ليست بضرورة للحملة لا يتحقق نجاحها بدونها، بقدر ما هي جزء من مشروعات محمد علي السابقة وأثرٌ لرغبة هذا الأمير في الاستفادة من الظرف الحالي للوصول إلى طموحه الأسمى بأن يكون له أسطول قوي. وليس أدل على صدق هذا المذهب من أن الباشا كان يرى أن قواته كافية فلم ينتظر مفاتحتنا للتفكير في الاستيلاء على ولايات البربر، دون مساعدة منا، وطلب بالفعل موافقة الباب العالي على هذا المطلب دون إشراكنا فيه. ما من شك، في واقع الأمر، من أن هذا الأمير يملك من القوات البحرية والبرية ما يفوق القوات التي يحتاجها لنجاح الحملة. فلن تبدي تونس وطرابلس إلا مقاومة قليلة، والجزائر، وهي الولاية الوحيدة القادرة على الدفاع عن نفسها، لا يمكن، بحال من الأحوال، مهاجمتها من جهة البحر، فمدينة صمدت لهجمات الأساطيل الأوروبية الأقوى بكثير من أسطوله، لن تسقط لمجرد ظهور بضع بوارج تحمل العلم المصري.

من الواضح إذن أن هجومًا قويًا ومؤثرًا من جهة البر هو الذي سيؤدي إلى سقوط هذا المعقل. ولو كان وجود أسطول قوي يمثل بالفعل مساهمة كبرى لطلب محمد علي المساعدة المباشرة من قواتنا البحرية هناك، ضاربًا عرض الحائط بالسلبيات التي قد تنشأ عن تلك المساعدة من بعض الجوانب. وفي هذا الصدد، تجب ملاحظة أن حالة الحرب التي بيننا وبين الجزائر تجعل من وجود قواتنا البحرية أمام هذا الموقع أمرًا طبيعيًا، أكثر من ابتعاده، وأن ابتعاد تلك القوات سيجعلها تبدو كما لو كانت تتحرك بتنسيق مع الباشا أكثر مما لو تابعت العمليات العدائية.

أيًا كان الأمر، يبدو أن الغاية الرئيسية لمحمد علي هي الحصول على أسطول هائل، وحكومة جلالة الملك راغبة أشد الرغبة في تسهيل وسائل حصوله على هذا الأسطول، فيما عدا التنازل الآن عن أربعٍ من بوارجنا. ولتحقيق هذه الرغبة، ولاستبدال الشرط المتعلق بها، تمت الموافقة على منح محمد علي هبة بمبلغ ٨ ملايين فرنك. بإمكانكما أن تبلغا الباشا بأنه بمجرد توقيع الاتفاقية سوف يصبح هذا المبلغ تحت تصرفه، وله حرية استخدامه في شراء بوارج لو وجدها لدى أية دولة تريد التخلص منها، أو أن يطلب بناءها مباشرةً في موانئنا، حسب الشكل والطراز والقوة التي يريدها، وسوف نسلمها له كاملة التسليح والتجهيز بسعر ٢ مليون للواحدة. وله أن يقرر أيهما يفضل من الوسيلتين في إنفاق الملايين الثمانية فنسلمها له كاملة أو جزئيًا حسبما يرغب. ولكما أن تؤكدا له ذلك كل التأكيد. ستضيفان أننا راغبون في أن تتطور قواته البحرية تطورًا كبيرًا، وأن ذلك من اهتماماتنا، وأننا سنكون دائمًا على استعداد لتأييد تنفيذ كل خططه في هذا الصدد، ولكن من الضروري أيضًا ألا يصر في هذه اللحظة على ما يستحيل علينا تقديمه له، وأن يقبل المقابل الذي نقترحه، وألا يقطع، بتعجل وتصلب لا محل لهما، الروابط التي بدأت تتكون بيننا، والتي سيكون أفضل وأشرف تعزيز لها بين حكومتينا، هذا المشروع النبيل الذي نريد أن نراه له منفذًا.

إلى جانب الملايين الثمانية مبلغ المنحة المقترحة، ولمزيد من تيسير سُبُل نجاح المفاوضات التي كلفتما بها، قررت حكومة جلالة الملك أن تزيد قيمة المساعدات التي صُرِّح لكما بعرضها على الباشا زيادة هائلة. فقد كانت رغبة جلالته في البداية أن يقرض الباشا ١٠ ملايين فرنك، وما اعتقاد الباشا بأننا فكرنا يومًا أن نقرضه أكثر من ذلك إلا من بنات أفكاره، فالزيادة لم يوافَق عليها إلا ذاك اليوم، ولكن نظرًا للاعتبارات التي طرحتماها ورغبةً منا في أن نقدم لمحمد علي كل ما يؤكد له ثقتنا به، فقد تقرر أن يصل القرض الذي يمكن أن نقدمه له إلى ٢٠ مليونًا.

ولو كنا قد أوردنا في مشروع الاتفاقية إتمام الدفع على أقساط، فذاك أننا قد حددنا مواعيد تلك الأقساط حسب احتياجات الحملة، وكذلك في ظل صعوبة الحصول على مبلغ بهذا الحجم وإرساله دفعة واحدة، ولكننا سنسعى من تلقاء أنفسنا إلى تقديم موعد دفع القسط الأول للتسريع بانطلاق الحملة قدر الإمكان.

أكثر النفقات ستكون عند انطلاق الحملة؛ إذ سيحتاج محمد علي، حينها، إلى استئجار عدد كبير من العمارات البحرية وإلى تجهيز جيشه البري بكل ما يحتاج لعبور الصحراء. في هذا الموعد سيتلقى ١٠ ملايين فرنك.

سيتلقى بعد ذلك ٥ ملايين أمام طرابلس و٥ ملايين أمام الجزائر. هذه الأقساط المتتالية ستعفيه من الاحتياج إلى نقل مضنٍ للأموال، وتلقي على عاتقنا نحن بعبء المخاطرة بنقل الأموال بحرًا. عليكما أن تدفعاه إلى الشعور بأهمية تلك الملاحظة.

لقد جعلنا الحد الأقصى لتسديد القرض أربع سنوات، وهي الفترة التي اقترحها محمد علي نفسه، ولكن لو رأى أهمية لمنحه المزيد من الوقت لتسديد الدين، فلكما أن تجعلا الفترة ست سنوات، بل وحتى ثماني، بدلاً من أربع.

بالنسبة للشرط الثالث لمحمد علي، والمتعلق بالدعم المعنوي الذي ينتظره من فرنسا، فبإمكانكما أيضًا أن تؤكدا له ذلك تمام التأكيد. حماية جلالة الملك مكفولة لو أثار هذا المشروع استياء الباب العالي أو أية قوة أخرى. لن يلقى حماية فرنسا فقط، بل حماية أوروبا بأسرها، والتي لن نجد أية صعوبة في إقناعها برؤيتنا تجاه مسألة تهم الجميع كهذه.

لا حاجة بنا هنا للدخول في أية تفاصيل تتعلق بعلاقة محمد علي مع الباب العالي. فهو يعرف تمامًا وضعه بالنسبة للسلطان، ولا يخشى شيئًا من هذا الجانب، ويبدو لنا الباشا واثقًا من ذلك تمام الثقة. المكاسب التي ستعود على الباب العالي من الحملة المقترحة واضحة جلية. ويكفي أن نتوخى في الترتيبات التي سنتفق

عليها مع الباشا، وكذلك في بقية مراحل المشروع، أن يكون هناك حرص على احترام حقوق السلطان، على نحو يبعد أية ملامة، ليس فقط من جانب الحكومة العثمانية، ولكن أيضًا من جانب أية حكومة أخرى.

فيما يتعلق بإنجلترا، من الواضح أن الباشا يبالغ في العقبات التي يمكن أن يلقاها من جهتها. فحكومة لندن التي ترغب في المحافظة على ازدهار الدولة العثمانية ستعرف مدى فائدة حملة الباشا في هذا الصدد لمساهمتها في مساعدة الباب العالي على دفع التعويضات التي فرضت عليه بموجب اتفاقية أدرنة. بل إن التدخل في شؤون دول أخرى يتناقض مع مبادئ حكومة لندن، إذا ما لم تكن مصالحها معرضة للخطر في تلك الدولة. وللاحتراز تمامًا في هذا الصدد يكفي أن يحترم الباشا الامتيازات التجارية الإنجليزية وأن يتخذ تدابير احترازية للمحافظة على الرعايا الإنجليز وممتلكاتهم في الأصقاع التي سيحتلها. ولو كانت لدى إنجلترا أية مخاوف فهي بالأحرى مخاوف من مشروعاتنا المتعلقة بالجزائر؛ لأنها تعلم أننا لا يمكن أن نتنازل عن الانتقام من إهانات الداي، وهي تخشى لو قمنا نحن بغزو الجزائر فسنتملكها ولن يكون لها أي حق في معارضتنا في ذلك، ولكنها سوف تنظر بعين الرضا لحرمان محمد علي لنا، بحملته، من فرصة زيادة قوتنا في البحر الأبيض المتوسط. هذا فضلاً عن أنها لن تستطيع أن تبدي تخوفًا إلا في اللحظات الأولى، وفقط لأنها ليست على علم بهدف الحملة ولا بحدودها، ولكن بمجرد أن تتبدد الشكوك في هذا الصدد، فسيؤيد الرأي العام في إنجلترا، كما في فرنسا، وبصوتٍ عالٍ، ما صنعه الباشا. وحتى لو لم يكن الحال كذلك، فلن تجرؤ إنجلترا أن تعارض، في مشروع كهذا، رغبات أوروبا بأسرها، وستعي خطورة أن تُشعِر الدول الأخرى، إن حدث ذلك، بسطوة قوتها البحرية.

إن الحكمة تقتضي أن تتحاشيا في الشروط المكتوبة التي قد توقعانها، والتي تتعلق بالمساعي الحميدة التي ستبذلها فرنسا لدى الدول الأجنبية لصالح والي مصر، كل ما من شأنه أن يجبرنا على الدخول في حرب مع إنجلترا، إن هي

سعت، عكس كل الاحتمالات، إلى وقف مشروع الباشا من جهة البحر. فمن حسن السياسة ألا يضع المرء نفسه في وضع يجبره فيه تحرك قوة أخرى على الدخول في حرب لم يعمل حسابها رغمًا عنه، بل يجب في أمور من هذا النوع الحفاظ دائمًا على مساحة لحرية الحركة. كذلك لا تسمحا بأن يرد في الاتفاقية سوى التعبيرات المطاطة, وإذا دعت الضرورة فلتوحيا للباشا بأن أي بنود أكثر تفصيلاً لن تؤدي سوى إلى جرح مشاعر السلطان أو إنجلترا لتستثير بذلك، ودون داعٍ، مخاطر نرغب في تحاشيها. حكمتكما في تلك المسألة لا تحتاج إلى مزيدٍ مني.

لقد ارتأت حكومة جلالة الملك أنه من الأنسب، ومن المفيد، ألا تأخذ الترتيبات التي قد يتم الاتفاق عليها بوساطتكما بين فرنسا ومحمد علي شكل الاتفاق السري فقط، بل ينبغي أن توضع في شكل اتفاقية رسمية. وسوف يرى الباشا في ذلك، بلا شك، شهادة واضحة على تقديرنا له، وسوف ينظر بعين التقدير لمجرد إبرام الاتفاقية بين ملك فرنسا وبينه، سوف يشعر بالقوة التي سيكتسبها من نجاح مشروعه والتقدير الذي سيحظى به من الشعوب والحكومات.

كذلك ننظر باهتمام بالغ إلى أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية، والتي يمكن أن تصبح إحدى البذور الخصبة لقوة محمد علي وإبراهيم باشا، ليس من قِبَل محمد علي فقط، ولكن من قِبَل ابنه أيضًا. فإبراهيم باشا يقدس وعوده وسوف يرى نفسه ملتزمًا التزامًا شخصيًا بما وقع عليه، وفي ذلك ضمان إضافي ضد ما قد يخبئه القدر. ولكن، نظرًا للحساسية الشديدة التي تكتنف تلك النقطة بالذات، فمن الأفضل أن يأتي اقتراحها أولاً من مسيو أودير لأن صفته أقل رسميةً، وربما يحسن أن يعرضها على أنها إجراء يبدو مناسبًا من قِبَل من سيتولى شخصيًا قيادة الحملة.

أرفق لكم مع هذه الرسالة مشروع مسودة للاتفاقية، بإمكانكما إدخال تعديلات عليه حسبما تقتضي الظروف، ونترك لكما في ذلك مساحة واسعة للحركة، ولكن حتى تكونا على اطلاع تام بفكرنا في البنود التي نريد إدراجها وبدرجة أهمية كلٍ منها لنا، سوف أستعرض معكما هنا تلك البنود واحدًا واحدًا.

لقد رأينا أن لا فائدة من التقديم للاتفاقية بديباجة، فضلاً عن أنه سيكون من غير المناسب أن نذكر فيها سلطاتكما الخاصة في ظل كون محمد علي لا يتمتع بمثيل لها ولا يستطيع أن يدعي سوى السلطات العامة التي تكفلها له صفته كوزير للسلطان. وبما أن الصيغة لا يمكن أن تكون رسميةً تمامًا، فمن الأنسب أن ننحي جانبًا كل ما من شأنه أن يثير تلك المسألة.

البند الأول يعرض سبب القيام بالحملة. نُذَكِّر هنا بحقوق السلطان، ونعبر بشكل إيجابي عن نيتنا في احترامها وأننا نرغب في الالتزام بهذا الموقف. وسوف يشعر محمد علي بأهمية تلك النقطة كما نشعر بها نحن تمامًا. بذلك يتضح لكل القوى طبيعة الحملة وهدفها، فتطمئن لها، وكذلك يصبح موقف محمد علي من الباب العالي طبيعيًا ومتسمًا بالولاء: سوف يخضع الولايات الثلاث إلى سلطته المباشرة، تمامًا كما فعل في السابق في مشروع مشابه مع الأماكن الإسلامية المقدسة التي وقعت في يد الوهابيين. وهنا نوصي المفاوضين صراحةً بألا يحيدا عن معنى هذا البند.

البند الثاني ينظم قوات الحملة. من الضروري أن يكون حجم القوات هائلاً، ومن الضروري أيضًا أن يقودها إبراهيم باشا بنفسه، فمجرد وجوده على رأس الجيش يمثل أفضل ضمان لنجاحها. تقتضي الحكمة أيضًا أن يتم التحسُّب في هذا البند لاحتمالٍ – رغم ضعفه – وهو اعتراض قوات بحرية إنجليزية للأسطول المصري ومنعه من التقدم دون موافقة الباب العالي. في هذه الحالة سوف تتوقف الحملة في جانبها البحري، ولكنها يجب أن تستمر من جهة البر، ولن تستطيع إنجلترا أن تمثل عائقًا من تلك الجهة. يجب ألا يغيب هذا الشرط، ولكن يمكن تعديل عدد القوات إن كانت هناك حاجة لذلك.

البند الثالث ينص على أن محمد علي لن يضع السلاح حتى يحقق الهدف الرئيسي للحملة وهو الاستيلاء على الجزائر. هذا البند هو الأهم في ضمان الانتصاف السهل لمظالمنا من طرابلس، فلا يبقى لنا إلا أن نرضى عن سلوك باي

تونس...وعليكما أيضًا أن توصيا محمد علي وابنه على هذا الأخير، بل ولكما أن تخبراه بأن الملك على استعداد لأن يوفر لباي تونس منفىً في ولاياته، وأن بإمكانه أن يعرض عليه ذلك.

البند الرابع ينص على حجم القرض وآجال السداد؛ وقد أوضحنا في السابق وجهة نظر الحكومة في هذا الشأن. سوف تنطلق سفينة ملكية في شهر فبراير الجاري حاملةً إلى الإسكندرية الملايين العشرة التي يتعين علينا تقديمها في تلك المدينة. ونود كثيرًا أن نعول على استعدادات الباشا ونجاح المفاوضات حتى لا نتردد في إرسالها في التو ودون انتظار الرد منكما، ونحن على ثقةٍ من أن إرسالنا لها لن يكون بغير جدوى. عليكما أن تخبرانا بالآجال التي سيظهر فيها إبراهيم باشا أمام طرابلس، وتونس، والجزائر حتى نرسل إليه فيها المبالغ الأخرى. لقد طلب محمد علي أن يكون موعد دفع القسط الأول بعد سنة من الاستيلاء على الجزائر. ولكننا نرى أنه من الأنسب، للاتساق مع الدقة التي تستوجبها الحسابات المالية، أن يتم تحديد تاريخ دقيق، وقد حددنا هذا التاريخ في موعد ربما يكون متأخرًا كثيرًا حتى عن الذي اقترحه الباشا. ولو لم يجد المفاوضان عقبات شديدة، فعليهما أن ينصا على ضمانات للسداد من الضرائب العقارية، أو ضريبة الرأس، أو بيع القطن، أو الصوف، أو عائدات الجمارك، أو أي موارد دخل أخرى تبدو أكثر ضمانًا وتحظى برفض أقل من الباشا لاشتراطها ضمانًا. تلك ضمانات جديدة قد يكون من المهم لنا الحصول عليها في حالات مختلفة، كأن يسقط محمد علي، مثلاً، في بلدٍ تكثر فيه الثورات.

البند الخامس متعلق بهبة الثمانية ملايين التي ستحل محل البوارج الأربع التي طلبها محمد علي. ولا حاجة بنا هنا لإيضاح أكثر مما أوردناه في السابق.

البند السادس متعلق بإرسال ضباط فرنسيين من سلاحي المدفعية والمهندسين، وهو لا يحتاج لأي توضيح. ففي ذلك دليل واضح لإبراهيم على الثقة التي نضعها فيه وعلى الاهتمام الحقيقي الذي نوليه لمشروعه وعلى تعطف جلالة الملك بتشجيعه.

البند السابع يمنح إبراهيم باشا سلطة أخرى كان قد طلبها. ولكننا مع ذلك أبدينا ملاحظةً ينبغي الحرص عليها. فجلالة الملك بتخويله إبراهيم باشا إمكانية أن يملي على قائد الأسطول الفرنسي الموقف الذي ينبغي عليه اتخاذه، إنما يعطي هذا الأمير دليل تقدير لم يعطه لأحد من قبل، ولكن جلالته يرى أيضًا أنه من المناسب أن يتم هذا الإبلاغ لأسطولنا بواسطة ضابط فرنسي: سوف نرسل له واحدًا لهذا الغرض.

أهمية البند الثامن ومعناه المتعلق بالمساعي الحميدة لفرنسا لدى الحكومات الأخرى أشرنا له في السابق، ومن المهم الالتزام بنصنا في هذا البند.

كذلك نهتم كثيرًا بأن يتم إدراج الشروط الواردة في البند التاسع في الاتفاقية. فالقرصنة التي تمارسها ولايات البربر وسط الحضارة الأوروبية وبال على الإنسانية، ومصدر إذلال للحكومات الضعيفة التي لا تستطيع ضمان حماية رعاياها من التجاوزات التي يتعرضون لها عند الإبحار في البحر الأبيض المتوسط أو في المحيط، وكذلك من جراء الجزيات المذلة التي يدفعونها. لقد رضخنا طويلاً لسياسة القوى البحرية الكبرى التي لها مصلحة في الحفاظ على هذا الاضطراب المؤلم. وسوف يفتخر جلالة الملك بأنه كان وراء القضاء عليها ولم يكن جلالته ليستطيع أن يفرض تضحيات جديدة على فرنسا إلا في سبيل تنفيذ عمل خلاصي كهذا. هذا البند إذن ينبغي أن يشكل، على نحو ما، الصبغة الحقيقية للاتفاقية وللحملة، وهو أيضًا الذي سيكسب محمد علي المجد الحقيقي والذي سيجعله أعظم في عيون أوروبا. ينبغي إذن أن يأخذ هذا البند ما يستحق من تفصيل. وقد أضفنا إليه عبارةً متعلقة بالعبيد المسيحيين، وهي أيضًا عبارة ضرورية للغاية. لقد أعلن لورد إكسماوث Exmouth سنة ١٨١٦ القضاء على الاسترقاق في الجزائر، ولكن هذا الإعلان لم يتم الوفاء به، وبالتالي فهو ليس ملزمًا للولايتين الأخريين.

البند العاشر المخصص لحماية الأجانب وممتلكاتهم في البلدان التي سيغزوها يحمل أيضًا تكريمًا لمحمد علي؛ إذ يشهد على حسن تبصره، كما يكفل الأمان للدول الأجنبية. هذا فضلاً عن أنه يقدم ردًا مسبقًا على أي قلق قد تبديه للباشا بعض الحكومات على رعاياها المقيمين في الولايات التي ستتولى الحملة المصرية إخضاعها. فلا أمضى في تحاشي التجاوزات من جعل البلدات التي تقع فيها تلك التجاوزات مسؤولة عنها. سيعي محمد علي المزية التي يوفرها هذا البند دون تحميله أية أعباء.

جاء البند الحادي عشر الذي يصون الامتيازات التي اكتسبتها التجارة الأجنبية من نفس المنطلق. فبدون بند مثل هذا قد يخشى الأجانب الجور على الامتيازات التي اكتسبوها في ولايات البربر. من حسن السياسة ومن باب العدل إبعاد هذا القلق تمامًا عن أذهانهم.

بل يجب ليس فقط ألا يخسروا بسبب الحملة، بل أن يجنوا ميزات جديدة. ينبغي أن يعتبر محمد علي نفسه، بغزوه للولايات الثلاث، في محل حكوماتهم فيما يتعلق بالدول الأجنبية، وأن يحترم حقوقهم ويفي، بدقة، بالمعاهدات المبرمة مع تلك الدول، وبذلك يفوت أية فرصة للشكوى من جانبهم، فضلاً عن أن تلك أفضل وسيلة تبعد عنه مجرد احتمال طروء عائق خارجي.

البند الثاني عشر الذي ينص على أن كل الدول سوف تعامَل في المستقبل على قدم المساواة، عدا ما يقتضيه احترام الاتفاقيات القائمة بالفعل، يبدو لنا بندًا مهمًّا لأنه يوضح لأوروبا أننا، بلجوئنا إلى مشروع محمد علي هذا، لم نبتغ سوى خدمة المصلحة العامة دون أن نحتفظ لأنفسنا بأية ميزة خاصة.

البند الثالث عشر الذي يلغي الهدايا الإجبارية والتي أصبحت بمضي الوقت جزية حقيقية، سوف يضع حدًّا لموضوع كان مثار شطط، وفضيحة، وجدل مستمر. نظام الهدايا الإجبارية هذا ينبغي أن ينتهي تلقائيًّا مع انتهاء حكومات البربر التي أوجدته.

البند الرابع عشر على أهمية كبيرة. فلو تُرِكَت الميليشيات التركية في الولايات التي سيستولي عليها محمد علي فستمثل خطرًا على استتباب الأمور، لذلك فمن الضروري أن تعاد إلى آسيا. ولو بقيت الجزائر على القوة التي هي عليها الآن، فستستمر محاولات الاستقلال عن حكم محمد علي من كل الحكومات التي سيعينها هناك، ويعود معها نظام القرصنة نفسه والذي لا تستطيع حكومة كهذه فرضت نفسها بالقوة الاستمرار بدونه. لذلك فمن الضروري أيضًا أن تتم إزالة كل تحصينات الجزائر على ساحل البحر، حتى يستطيع الباشا أن يحتفظ، عن طريق قواته البحرية، بسيادته على هذه البلدة كما هي على كل الساحل الأفريقي. ينبغي أن تتحول إلى ميناء تجاري فقط، كما هي حال سميرن. ويكفي الاحتفاظ بتحصيناتها في البر حتى تحميها من ضربات العربان في الداخل. ويمكن أيضًا الإبقاء على التحصينات الخاصة بالجمارك وبخفر السواحل من جهة البحر. فمحمد علي يعي تمامًا أنه ليس هناك ما يمكن أن يثير شكوكه في رغبة القوى الأوروبية انتزاع ممتلكاته منه، وبالتالي فلا غضاضة، بالنسبة له، من إزالة كل التحصينات غير المفيدة والتي قد تمثل خطرًا حتى عليه هو نفسه. تدمير تلك التحصينات ضمانة لا غنى عنها بالنسبة لأوروبا. ينبغي أن يركز المفاوضان كثيرًا على هذه النقطة، ولكن دون أن يجعلا منها شرطًا قد يؤدي رفضه إلى فشل المفاوضات. ولكن لو رفض محمد علي ذلك رفضًا قاطعًا، فينبغي، على الأقل، استبدال هذا الشرط ببنود أخرى في الاتفاقية يمكن أن تمثل ضمانًا لأوروبا من عودة القرصنة وعودة الأوضاع التي كان القضاء عليها هدفًا للحملة. بإمكاننا أيضًا، لو رفض محمد علي إدراج تدمير تحصينات الجزائر في نص الاتفاقية، أن نوافق على أن يتم النص على ذلك في اتفاقية منفصلة وسرية.

البنود ١٥، و١٦، و١٧ لا نعتقد أنها ستواجه صعوبات، فنحن لا نطلب أية مميزات جديدة، ولكن من واجبنا أن ننص على الحفاظ على الحقوق التي اكتسبناها، ولا نعتقد أن محمد علي نفسه سيرى حرماننا منها. ممتلكاتنا الساحلية

من نهر سيباس إلى رأس روز من ممتلكاتنا منذ الأزل، وحقوقنا فيها سابقة على استقرار العثمانيين على هذا الساحل، وهي حقوق معترف بها في امتيازاتنا المتفق عليها معهم وفي اتفاقيتنا الموقعة مع ولاية الجزائر سنة ١٦٨٩، والتي تم تجديد بنودها في الاتفاقيات التالية. تشتمل المنطقة التي نملكها على هذا الساحل على نحو عشرة مواقع، وفيها أقمنا، بالتوالي وفي حقب مختلفة، قلاع فرنسا، والرأس الأسود، ورأس روز، والقالة، إلخ.

حقنا في اختيار شيخ لقبيلة المازول (كلما خلا هذا المنصب) – والذي نريد الاحتفاظ به – وعرضه على الحاكم العثماني، ينبع من المصدر نفسه. وقد مارسنا هذا الحق سنة ١٨٢١ فيما يتعلق بالشيخ الحالي لهذه القبيلة. ونحتفظ كذلك، سيرًا على المبدأ نفسه، بموقع صيد المرجان على ساحل بونة[أ] موقعًا مقصورًا علينا، وهو بأيدينا أيضًا منذ القدم. وكنا ندفع أجرةً له قدرها ١٧ ألف فرنك، وكان مقدارها ٩٠ ألفًا سنة ١٧٨٥، ثم رفعتها الولاية إلى ١٦٠ ألفًا، وتوالى الاستغلال برفع القيمة لتصل إلى ٢٠٠ ألف، وهو مبلغ يفوق قيمتها الحقيقية بكثير. ونطالب بأن يتم تخفيض الأجرة لتصل إلى القيمة التي كانت عليها سنة ١٧٨٥ أو تلك التي أعيدت إليها سنة ١٨٠٨، أي ٩٠ ألفًا. ربما يعرض محمد علي، بدافع الكرم، أن يلغيها تمامًا، ولكننا نفضل، على العكس من ذلك، أن يكون هناك مقابل لأي موقع نستغله، وذلك أن القيمة الإيجارية ليست هي المهمة، ولكن وجودها في حد ذاته يؤكد حقنا على نحو أفضل مما يؤكده استغلالنا للموقع مجانًا.

لقد نهب الجزائريون منشأة القالة سنة ١٨٢٧، وكان من أول شروط السلام معهم إعادة الأمور إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب، وليس هناك أعدل من ذلك. من هنا يقتضي العدل أن يفي محمد علي بهذا الالتزام، ليس على نفقته، ولكن على نفقة الجزائريين. ولتحاشي الصعوبات التي قد تكتنف تنفيذ ذلك، ربما يكون

(أ) هي مدينة عنابة الحالية قرب الحدود الجزائرية مع تونس (المترجم)

من الأفضل أن يتم النص على تخصيص مبلغ تدفعه مدينة الجزائر لهذا الغرض يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف فرنك، حسبما يستطيع المفاوضان أن يتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن.

كذلك لن يجد محمد علي حيفًا في حمل الجزائر على دفع تعويضات للرعايا الفرنسيين والمتمتعين بالحماية الفرنسية الذين أضيروا من جراء حربنا الحالية. كان هذا التعويض سيمثل أحد شروط سلامنا مع الداي. ونعني بالرعايا المتمتعين بالحماية الفرنسية رعايا ولايات الروم. كذلك لا نستطيع أن نستبعد من الاستفادة من هذا الشرط رعايا جلالة الملك الذين نهب الجزائريون ممتلكاتهم قبل الحرب، فكان هذا النهب من أهم أسباب الضغينة التي أدت إلى القطيعة.

لا حاجة بنا هنا إلى تأكيد أكبر للمفاوضَين على أهمية تلك النقاط المختلفة المتعلقة بالتجارة الفرنسية على وجه الخصوص، فهما لن يدخرا جهدًا للحفاظ على امتيازات رعايا جلالة الملك أو ضمان حصولهم على التعويضات التي يستحقونها.

هذا، أيها السيدين، هو الفكر الذي كان وراء إدراج مختلف الشروط في مشروع الاتفاقية التي أتشرف بتسليمها لكم. وقد دخلت في الكثير من التفاصيل حتى أجعلكما على دراية تامة بالقيمة المطلقة أو النسبية التي نوليها لكل بند، وبناءً على ذلك تستطيعان أن تدخلا، خلال المفاوضات، أية تعديلات قد تكون مفيدة لهذا المشروع أو إضافات جديرة بإدراجها.

لا يسعنا أن نرسل لكما تعليمات جديدة لبعد الشقة بيننا، لذلك على المفاوضين أن يتحملا المسؤولية عند الحاجة إذا جدث ما لم يتوقَّع. الوقت يضغط علينا، وفي حالة فشل المفاوضات سيتعين علينا الإسراع بإعداد حملة نشنها بأنفسنا على الجزائر. هذا فضلاً عن أن سرية المفاوضات بدأت تتبدد شيئًا ما، وقد نجد أنفسنا، بين لحظة وأخرى، مجبرين على إطلاع حلفائنا على غايتها سرًا، حتى نبدد شكوكهم أو قلقهم، وهو ما يجعل توخي الإسراع في المفاوضات وفي انطلاق الحملة نفسها، إن تقرر ذلك، أمرًا ملحًا.

لقد حانت لمحمد علي وإبراهيم باشا لحظة حاسمة، فهل يستفيدان منها؟ مشروع يطمح إليه أعظم الأمراء يهتف بهما، فلهما به مجد أكيد ويسير في آن معًا، وبينما يزداد سيدهما ضعفًا يومًا بعد يوم تترسخ قوتهما وتمتد. عليهما يتوقف الأمر اليوم في إهداء الصرح الذي شيدا قاعدة أوسع وأكثر دوامًا مصحوبة باغتباط أوروبا بأسرها.

ولكن، لو تراجعا أمام اعتبارات ضيقة وثانوية، وترددا في وضع الثقة اللازمة، ليس في قوتهما فقط، بل في صداقة فرنسا أيضًا، وكان الحصول في الحال على بضع بوارج يشغل بالهما أكثر من المميزات والمجد الذي سيجنيان من الحملة التي نعرض عليهما تيسيرها، فإنهما بذلك يكونان قد أفلتا فرصة لن تعود أبدًا، ويضعفان من بواعث العطف والرعاية التي تسعد فرنسا بأن تشملهما بهما، ويحطان من قدرهما كثيرًا، ليس فقط في عيون أوروبا، ولكن أيضًا في عيون الشعوب المسلمة.

نأمل ألا يطيل محمد علي وإبراهيم باشا الموازنة بين هذين الخيارين. إن حكومة جلالة الملك تعول كثيرًا على فاعلية جهودكما أيها السيدين، لحملهما على تبني الخيار المناسب لمصالحهما كما هو مناسب لمصالحنا. إن المهمة التي كلفتما بها على أعلى درجة من الأهمية، وهي فرصة لكما لتثبتا أنكما عند حسن ظن جلالة الملك وأنكما خليقان بالمزيد من عطف جلالته.

حاشية على التعليمات السابقة

إن لم نكن قد أدرجنا في الاتفاقية تقديم مواد ومؤن إلى محمد علي فما ذاك إلا لأن هذا التعبير الفضفاض لم يسمح لنا بذلك.

ولكن لو عاد الباشا إلى هذا المطلب، فلتقتصرا على أن تطلبا منه توضيح طبيعة وكمية تلك المؤن الحربية التي سيحتاجها، ولتضيفا أنكما ستطلعان حكومتكما عليها. وغني عن البيان أنكما لن تذكراها في أية عبارة في الاتفاقية تحت أي ظرف من الظروف.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 117 – 134

٣٢ - مشروع اتفاقية مع محمد علي

مسيو ميمو، رئيس القنصلية العامة الفرنسية في الإسكندرية، والمتمتع بالأهلية المطلوبة من قِبَل حكومته، ومحمد علي، والي مصر ووزير جلالة السلطان محمود، اتفقا على النقاط التالية، والتزما بتنفيذها بإخلاص راجين الله العلي القدير أن يعينهما على ذلك.

١- يلتزم محمد علي بأن يرسل ضد ولايات البربر الثلاث طرابلس، وتونس، والجزائر حملة تهدف إلى تدمير نظام الحكم القائم فيها الآن، واستبداله بإدارة مماثلة لإدارة مصر، في ظل التبعية للسلطان. وأن يدفع عن تلك الولايات جزية مماثلة للباب العالي.

٢- تبلغ قوة الحملة ٤٠ ألف رجل على الأقل، تحت قيادة إبراهيم باشا. لو تسببت حوادث البحر أو نقص وسائل النقل، أو أي عقبات أخرى، في منع استمرار هذا المشروع عن طريق البحر، سوف يتابعه محمد علي عن طريق البر حتى تمام إنجازه.

٣- بما أن الهدف الرئيسي للحملة هو إخضاع الجزائر، يلتزم محمد علي بألا يضع السلاح إلا بعد تحقيق هذه النتيجة.

٤- لتيسير سبل تنفيذ هذا المشروع على محمد علي، سوف تقرضه فرنسا مبلغ ٢٠ مليون فرنك، تُسلَّم له ١٠ ملايين منها في الإسكندرية خلال شهر مارس. وسوف يتلقى إبراهيم باشا ٥ ملايين أمام طرابلس، والخمسة ملايين الأخيرة عند وصوله أمام الجزائر. تنطلق الحملة بمجرد توقيع هذه الاتفاقية.

يلتزم محمد علي بتسديد مبلغ العشرين مليونًا إلى فرنسا خلال أربع سنوات، بواقع ٥ ملايين كل سنة، على أن يتم دفع القسط الأول في أول يناير ١٨٣٢، والثاني في أول يناير من العام التالي، وهكذا. لن تتم إضافة أية فوائد على هذه المبالغ حتى حلول مواعيد تسديدها.

٥- النسخة الأولى: لتعويض محمد علي عن التضحيات التي سيتكبدها لإخضاع الجزائر، سوف تقدم فرنسا إلى إبراهيم باشا، بمجرد تسيده لهذا الموقع، مبلغ ٨ ملايين فرنك. سوف يقدم له جلالة الملك هذه الملايين الثمانية على سبيل الهبة، في حال الاستيلاء على الجزائر قبل انقضاء العام الحالي، فإذا حدث العكس، يتعين على محمد علي أن يسدد مبلغ ٢٨ مليون جنيه كاملة في خلال ست سنوات، على أن يدفع فائدة قدرها ٥% ابتداءً من أول يناير ١٨٣٢.

النسخة الثانية: نظرًا لأن محمد علي قد أبدى رغبته في زيادة أسطوله بأربع بوارج بمناسبة هذه الحملة ولضمان نجاح أكبر لها، سوف يوضع مبلغ ٨ ملايين فرنك تحت تصرفه ليشتري بها هذه العمارات إن وجدها جاهزة، أو ليأمر ببنائها وتجهيزها في الموانئ الفرنسية حيث ستتوافر له كل التسهيلات لهذا الغرض.

النسخة الثالثة: نظرًا لأن زيادة حجم الأسطول المصري من شأنها أن تسهم، على نحو فعال، في ضمان نتائج الحملة المزمعة، تلتزم فرنسا بأن تضع تحت تصرف محمد علي مبلغ ٨ ملايين فرنك يستخدمها إما في الشراء الفوري لأربع بوارج حربية لو استطاع إلى ذلك سبيلاً، وإما ليشيد ويجهز عددًا مماثلاً في الموانئ الفرنسية حيث ستتوافر له كل التسهيلات لهذا الغرض.

٦- إذا اقتضت الحاجة وطلب إبراهيم باشا ذلك، فسوف ترسل له فرنسا ضباطًا من سلاحي المهندسين والمدفعية لمساعدته في هذه الحملة.

٧- لإبراهيم باشا سلطة أن يطلب من القوات البحرية الفرنسية الراسية أمام الجزائر أن تبتعد أو تقترب، حسبما يرى الفائدة لنجاح الحملة، وبإمكانه أن يبلغ مطلبه إلى قائد القوات البحرية الفرنسية بواسطة ضابط فرنسي سوف يصاحبه لهذا الغرض.

٨- سوف تقدم فرنسا لمحمد علي مساعيها الحميدة لدى كل الدول لو احتاجها أثناء مشروعه.

٩- يلتزم محمد علي بالقضاء على القرصنة في ولايات البربر وبتحرير كل الرقيق المسيحيين الذين يجدهم هناك. وألا يتخذ رقيقًا من أية دولة مسيحية في المستقبل، وأن يعامل من توقعهم مجريات الحرب في أيديه وأيدي قواده بالإنسانية والرعاية المفترضة تجاه أسرى الحرب.

١٠- سوف يتخذ محمد علي كل الاحتياطات اللازمة لضمان احترام الرعايا الأجانب المقيمين في تلك الولايات وحمايتهم في أشخاصهم وممتلكاتهم. ولو وقعت لهم أية خسائر بسبب حملته أو من جرائها فسوف يقوم محمد علي بتعويضهم على نفقة البلدات التي وقع فيها الإضرار.

١١- يلتزم محمد علي بالحفاظ على الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأجنبية حاليًا في ولايات البربر. ولا يمكن تعديل حقوقهم وامتيازاتهم إلا عن طريق مفاوضات ودية وتعويضات يتفق عليها مع الدول الأجنبية المعنية.

١٢- دون مساس بالتزام محمد علي باحترام الحقوق التي اكتسبتها الدول الأجنبية في ولايات البربر، اتفق على ألا يتم في المستقبل تقديم أي امتيازات أو مميزات خاصة لأية دولة، وأن تعامل كل الدول على قدم المساواة.

١٣- كل جزية، أو هدية، أو هبة أو أي عطايا أخرى كانت الحكومات الأجنبية أو مندوبوها يقدمونها لولايات البربر تحت أي مسمى أو استحقاق أيًا كان، تعتبر ملغاة بسبب تدمير نظام الحكم في الولايات.

١٤- الحاميات التركية الموجودة في الولايات سوف تعاد إلى تركيا وتحل محلها حاميات عثمانية أو ميليشيات من أبناء البلد. ولتخليص التجارة الأوروبية، إلى الأبد، من عودة المخاوف التي كانت تمثلها الجزائر، لن يتم الاحتفاظ في هذا الموقع من جهة البحر سوى بالتحصينات التي تعتبر ضرورية لخفر السواحل ولأعمال الجمارك.

١٥- يلتزم محمد علي بالاعتراف بممتلكات فرنسا البرية على ساحل الجزائر واحترامها، وكذلك الحق الحصري في الصيد بتلك المناطق، كما هو معترف بها في الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الباب العالي، وفي الاتفاقية المبرمة مع تلك الولاية في سنة ١٦٩٤.

بموجب هذا البند يحفظ محمد علي لفرنسا حقها في الصيد الحصري للمرجان على طول الساحل من نهر سيباس إلى غرب الترجي شرق رأس روز.[أ] تستطيع فرنسا، وفقًا لرغبتها، أن تقيم فيها منشآت، وعنابر، وأي مبانٍ متعلقة بصيد المرجان، وأن تقيم فيها التحصينات، وتضع فيها مدفعية كافية، وتحتفظ فيها بأية حامية تراها مناسبة.

(أ) هذه المنطقة تقع إلى الشرق من مدينة عنابة حتى حدود تونس على ساحل البحر المتوسط. وقد حصلت فرنسا على هذه الامتيازات في ١٦٨٥؛ حينما كانت هذه المنطقة تخضع لحاكم تونس، وقد عقدت هذه المعاهدة لمدة مائة عام، وتم تجديدها في عام ١٧٢٨، وتتضمن منح فرنسا صيد الأصداف، وإقامة الحصون على الشاطئ وفي الجزر التونسية مثل طبرقة وتانكرت.(المراجع)

واتساقًا مع هذه الامتيازات تحتفظ فرنسا أيضًا بحقها، عند خلو منصب شيخ المازول، في أن تختار خلفه وتقدمه للقائد المسلم للولاية ليقوم بتعيينه، كما هو متبع حتى اليوم.

١٦- نظرًا لقيام الجزائريين بغزو وتدمير قلعة القالة سنة ١٨٢٧ والعديد من المنشآت الفرنسية الأخرى، سيقوم محمد علي بإعادة بنائها على نفقة الجزائر وتحت إشراف مهندسين فرنسيين، لتعاد إلى الحالة التي كانت عليها آنذاك.

١٧- يلتزم محمد علي أيضًا بأن يعوض، على نفقة الجزائر، الرعايا الفرنسيين، والمتمتعين بحماية فرنسا، عن الخسائر التي لحقتهم من جراء الحرب الحالية أو أعمال النهب التي قام بها الجزائريون قبل ذلك، والتي ساهمت في الوصول إلى القطيعة الحالية بين فرنسا وولاية الجزائر.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 104 – 108

٣٢ – من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: - إيضاحات جديدة حول مسألة البوارج - أسباب عدم قدرة فرنسا على تسليمها - ما فائدتها المباشرة؟ - الحكومة تعتزم التحرك لدى الباب العالي لثنيه عن أي تفكير في التدخل.

٦ يناير ١٨٣٠

يتعين علي، أيها السيدين، أن أضيف بعض الإيضاحات إلى ما سبق أن ذكرته في التعليمات الصادرة إليكما، فيما تعلق بالبوارج الأربع التي يطلب منا محمد علي التنازل عنها. عليكما أن توضحا له في البداية، كما أشرت في السابق، أننا قد استحال علينا تسليمها له في الوقت المناسب لاستخدامها في حملته، أولاً لأننا لا نملك أربع بوارج حديثة البناء كتلك التي يريدها، ولو أرسلنا له أربعة أخر فإننا بذلك نخاطر بألا تلقى رضاه، وثانيًا لأن تسليح البوارج الموجودة في موانئنا سيستغرق شهرين، ولن يمكن البدء في تلك العملية، مع توخي الإسراع قدر الإمكان، إلا في نهاية يناير، فلن يستطيع استقبالها في الإسكندرية إلا في أواخر شهر أبريل، أي بعد انطلاق الحملة بوقت طويل. أما بالنسبة لسحب أربع بوارج من قواتنا البحرية العاملة، فإننا لا نستطيع ذلك البتة؛ نظرًا لأننا ليس لدينا منها في البحر الأبيض المتوسط، ولأن قواتنا البحرية الأخرى بعيدة جدًّا عن مصر.

عليكما أن تناقشا محمد علي أكثر في الفائدة التي يمكن أن تُرجَى من تلك البوارج؛ أهي لنقل الحملة؟ ولكنها ستصل متأخرة للغاية، فضلاً عن أنها ستحتاج إلى تعديل تجهيزها لتصلح لخدمة هذا الغرض. هل هي فقط لمجرد زيادة حجم الأسطول المصري؟ إن كان ذلك فنحن نعرض على الوالي أن يبنيها في موانئنا بأقصى سرعة ممكنة وعلى الشكل والطراز الذي يراه مناسبًا. ليس لدينا حاليًا، في

الواقع، سوى رصيف بناء واحد فقط خالٍ في ميناء طولون، ولكن لدينا نحو اثني عشر رصيفًا غير مستخدمة في مينائي روشفور ولوريان، وكذلك في طولون، وسوف نضعها تحت تصرف الباشا. هل يطلب البوارج كنوع من الضمان ضد إنجلترا لحماية الحملة؟ حتى لو سلمنا جدلاً بوجوب اتخاذ أية احتياطات في هذا الأمر، والذي يصعب جدًا احتمال حدوثه أساسًا، فالضمانة الأمضى هي بلا شك الإسراع في انطلاق إبراهيم باشا، فبمجرد خروج الحملة من الإسكندرية ما الذي تستطيع إنجلترا أن تفعله سوى التسليم بالأمر الواقع وتركها تمر؟ ولكن ستستطيع إنجلترا، في الفترة التي سيستغرقها وصول بوارجنا، أن تبدي اعتراضات قد تتسبب في حرج الجميع فيما بعد، ألم تشعر بجرح كرامتها الوطنية جراء تدخل بحريتنا المباشر في تلك المسألة؟ لقد درسنا أيضًا فرضية أن يكون وراء طلب محمد علي رغبته في الاحتراز من الباب العالي، وسَعَينا إلى الوصول إلى النتيجة نفسها بوسائل أخرى. وقد كتبتُ لكما أننا أطلعنا الباب العالي على مشروع الحملة طالبين منه تأييدها بفرمان خاص. ولكن مسيو أوتري Outrey، قنصلنا في الدردنيل، والذي كان يحمل رسائلنا أقعده المرض في الطريق، فتأخر وصول الرسائل فلم نطَّلع على رد الباب العالي حتى الآن، ولكننا سنُطلِع السلطان، دون انتظار هذا الرد، على أننا قد حزمنا أمرنا على استخدام قوات محمد علي لإنهاء خلافاتنا مع الجزائر، وأننا احترمنا في الترتيب الذي عقدناه في هذا الصدد كل حقوق الباب العالي، وعلى أشد حدود الورع، بل واشترطنا أن تخضع الولايات التي سيتم غزوها إلى سلطانه المباشر وأن تدفع له جزية سنوية، وأننا بعد أن اتخذنا كل تلك الاحتياطات، نستشعر أننا في وضع يسمح لنا بأن نتوقع ألا يضع الباب العالي أية عراقيل أمام التنفيذ التام للحملة المصرية، وأننا، في النهاية، سوف ننظر باستياء شديد لأية معارضة منه لهذه الحملة أو لأي تحرك يقوم به ضد الباشا بسبب هذا المشروع الذي سينسقه معنا أو نتيجة لقيامه بتنفيذه.

بعد إعلاننا ذلك، وفي ظل حالة الإنهاك التي يعانيها الباب العالي، لا نعتقد أن هناك ما يمكن أن يخشاه محمد علي من هذا الجانب على الأقل، لو أسرع بإطلاق الحملة، وهي نقطة عليكما التركيز عليها كثيرًا عند حديثكما مع الباشا حول كل الإيضاحات التي وردت في هذه الرسالة.

أخلص من كل ذلك إلى أن الطلب الذي تقدم به محمد علي بالتنازل له فورًا عن أربع بوارج، غير مُجدٍ في نقل الحملة، وغير مُجدٍ فيما يتعلق بالباب العالي، وغير مُجدٍ، بل وغير مناسب، فيما يتعلق بإنجلترا. الميزة الوحيدة التي يمثلها، وهي تعزيز قدرات البحرية المصرية، سوف تتم على وجه أكمل بالعرض الذي قدمناه بالقيام في موانئنا ببناء عدد مماثلٍ لها تكون تحت تصرف الباشا بعد فترة وجيزة.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 113 – 115

٣٤ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: - أودير ينتظر التعليمات في طولون – الإكليبس تخضع لإصلاحات – أودير يطلب أن تظل هذه السفينة تحت تصرفه أثناء الحملة التي سيقودها إبراهيم باشا ويقترح تخصيص غوليت[أ] لخدمة الرسائل في الإسكندرية.

طولون، ٩ يناير ١٨٣٠

تلقيت الآن برقية تلغرافية أُمِرت فيها بانتظار تعليمات حكومة جلالة الملك هنا في طولون، وكذلك الرسالة السرية التي شرفتموني معاليكم بكتابتها لي والمؤرخة ٤ يناير والتي أخبرتموني فيها أني سأتلقى هنا من مسيو دروفيتي تعليماتي، وكذلك الإيضاحات التي سأحتاجها لمتابعة المهمة التي كُلِّفت بها.

سوف تنتهي فترة إقامتي بالحجر الصحي غدًا، وسوف أنزل من الإكليبس ليبدأ إصلاحها من الأضرار التي تسببت فيها الأجواء العاصفة التي استمرت طيلة رحلتي الأخيرة. سوف أنتظر في طولون حتى وصول مسيو دروفيتي، حسب تعليمات معاليكم، وسوف أكون على أهبة الاستعداد للإبحار مجددًا دون أن يقعدني لحظة واحدة أي شيء أستطيع له صرفًا، أو يؤخرني عن الوصول إلى الإسكندرية. سأدين لمعاليكم بالعرفان لو تعطفتم ورأيتم في هذا الظرف الجديد دليلاً على التفاني الذي لا يعرف الكلل والذي يحركني في كل ما يمس خدمة جلالة الملك.

(أ) الغوليت Goelette من المراكب السريعة، ويحمل ٧ مدافع. انظر سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، ص ٣٦١. (المترجم)

وقبل أن أعرف فحوى تعليماتي الجديدة، أود، منذ هذه اللحظة، أن أعد العدة لتنفيذ المشروع ضد ولايات البربر، وسيتعين علي حينها أن أتابع قوات الحملة التي سيوجهها محمد علي باشا ضد تلك الولايات، لذا أنتهز الفرصة لألتمس من معاليكم أن تطلبوا من وزير البحرية أن تظل السفينة الملكية، الإكليبس، بقيادة الكابتن إرنو Hernoux، والتي أبحرت على متنها حتى الآن، تحت تصرفي دون أن يشغلها عن هذه المهمة الخاصة أي شاغل.

وربما ترون معاليكم في اقتراحي فائدة أكبر إذ يستطيع مسيو إرنو – مساعد الأميرال ماكاو Mackau والضابط الذي لا أستطيع إلا أن أمتدح كفاءته التي رأيت برهانها في أكثر من مناسبة – إذا اقتضت الحاجة أن يقدم تقريرًا عن العمليات البحرية للجيش المصري في نفس الوقت الذي سأطلع معاليكم فيه على التدابير المتخذة والنتائج على الأرض، وكذلك كل ما يتعلق بالحملة في مجملها.

سترون سيدي، بكل تأكيد، أنه من الملائم أيضًا، ونظرًا لعدم وجود سفن تجارية شراعية سريعة في الإسكندرية، أن يتم تخصيص غوليت في هذا الميناء لخدمة البريد، حتى تكون معاليكم على اطلاع دائم وسريع بسير المسألة التي تعطفتم بتحميلي مسؤولية متابعتها، وما أحرز فيها من تقدم.

وأنتهز هذه الفرصة لأذكر معاليكم بالطلب الذي حوته رسالتي السرية، والمتعلق بالخرائط التي أعرب محمد علي باشا عن رغبته في الحصول على نسخة منها من وزارة الحربية.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 140

٣٥ – من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: – رد الباب العالي على مشروع الحملة المصرية – المبررات التي سيقت لهذا الرد – موقف الباب العالي لا ينبغي أن يمنع محمد علي من التحرك – سوف يحصل على دعم الحكومة الفرنسية – مهمة طاهر باشا في الجزائر – ضرورة الإسراع بإبلاغ الحكومة الفرنسية بقرار الباشا.

باريس، ١٢ يناير ١٨٣٠

تلقينا للتو في بريد انطلق من القسطنطينية في ١٣ ديسمبر رد الباب العالي على العرض الذي كنا قد تقدمنا به فيما يتعلق بمشروع الحملة المصرية ضد ولايات البربر.[١٨]

بدا على الريس أفندي، بمجرد علمه بهذه الفكرة، تقدير شديد لها. غير أن اعتبارات أخرى، لم يذكر من بينها سوى صعوبة تنفيذ المشروع، كانت لها الغلبة، على ما يبدو، في مجلس السلطان، فأخبر السفير بأننا "هنا أمام واحد من تلك المشروعات التي لا يستطيع الباب العالي أن *يقرها صراحة*."

لن نسعى للموازنة بين كل الاعتبارات التي حملت السلطان على تقديم هذا الرد، ولكن الاحتمال الذي يبدو أكثر رجحانًا عندي هو أن الباب العالي خشي، بسماحه بمشروع لا يثق كثيرًا في نجاحه، أن يضر، دون طائل، بعلاقاته مع ولايات البربر. إن التعبير نفسه الذي استخدمه يشي بأن الموقف الذي يريد أن يتبناه هو أن يترك الحملة تأخذ مسارها الطبيعي ثم يوفق قراره النهائي مع مدى نجاحها. فلو دارت الدائرة على الباشا فسيلقى، في الأغلب الأعم، تنكرًا رسميًا من الباب العالي، ولكن لو كان النجاح حليفه، فسيسارع الباب العالي لإسباغ موافقته على مشروع أكسبه نجاحه ولايات ثلاث رائعة وضمن له دفع جزية سنوية يشعر، بكل تأكيد، بأهميتها القصوى في ظل الحاجة التي أوصلته إليها الحرب الأخيرة.

عليكما أن تعرضا على محمد علي هذه الاعتبارات وله وحده الموازنة بينها. ونحن نعتقد، استنادًا إلى رسائلكما، أنه يتوقع رفض الباب العالي، وأنه قد حزم أمره وأنه لا يرى في تلك الموافقة إلا تيسيرًا إضافيًا يمكن أن يفيده كثيرًا، ولكن غيابه لن يغير من مشروعاته. ليس عليكما، إذن، إلا تشجيعه على هذا القرار إن احتاج إلى ذلك، ولكن عليكما، قبل كل شيء، أن تشعراه بأن رفض الباب العالي، وإطلاعه المحتمل للدول الأخرى يدفعان للتعجيل بانطلاق الحملة.

ولتضيفا أنه يستطيع التعويل على أن حمايتنا لن تخذله، سواء تجاه الباب العالي، أو القوى الأخرى، وأن دولة كبرى مثل فرنسا لا تقطع على نفسها وعود المساعدة والدعم والتدخل بسهولة، وأن مجرد تنسيقنا وانخراطنا معه في مشروع ما من شأنه أن يرسخ علاقات لا تستطيع أي ظروف طارئة إلا أن تعلي قيمتها وتزيد صلابتها.

لقد علمنا من الجنرال جيومينو أن محمد علي قد تقدم بطلب مشابه لمطلبنا إلى الباب العالي مباشرة، ولكن هذا المطلب لم يصل إلا بعد مفاتحتنا الأولى التي قام بها السفير، وربما كان وراء ما لاحظه السفير من طروء تغير على موقف الباب العالي بين اجتماعه الأول مع الريس أفندي واجتماعه الثاني معه.

وقد عرض الباب العالي، تحاشيًا للموافقة على فكرة الحملة المصرية، أن يستبدلها بإرسال مندوب خاص ليتولى حل خلافنا مع الجزائر. واختار طاهر باشا لهذه المهمة التي ارتأى سفيرنا عدم الجزم برأي فيها، ولكننا لا ننتظر منها أية نتيجة، ولا نوليها، بالتالي، أية أهمية.

من المهم للغاية أن تخبراني بأسرع ما يمكن بقرار محمد علي حتى يتوفر لنا، في حال رفضه للشروط التي تحملانها أو تراجعه عن مشروع الحملة، الوقت اللازم لاتخاذ التدابير اللازمة للقيام بأنفسنا بمهاجمة الجزائر قبل حلول موسم سوء الأحوال الجوية.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 142 – 145

٣٦ـ من أودير إلى باغوص

(مستخلص)

ملخص: - الصعوبات التي ظهرت فيما يتعلق بالبوارج – أودير استشرفها – يلتمس من باغوص السعي لدى الباشا لثنيه عن هذا المطلب.

طولون، ١٢ يناير ١٨٣٠

أنتهز فرصة مغادرة إحدى السفن...لقد علمت من باريس بأن الصعوبات التي توقعتها فيما يتعلق بطلب أربعة بوارج قد حدثت بالفعل. لن نستطيع التنازل عنها. على أني لم أتلق شيئًا رسميًا في هذا الصدد بعد وأنتظر وصول أوامر جديدة من حكومة جلالة الملك في أية لحظة. لقد صدرت لي التعليمات بأن أكون على أهبة الاستعداد للعودة إلى مصر. فإذا ما حدث العكس فإني أرجو، حتى أعود، أن تنظر باهتمام شديد في الملاحظات التي حوتها رسالتي المؤرخة ٢٧ ديسمبر[١٩]، وأن تعرضها مجددًا على جناب الباشا مع كل الحجج التي أبديتها شفويًا للباشا ولمعاليكم. وسوف يشعر محمد علي بالخطر الكبير في تركه فرصةً – ربما تكون فريدة – تفلت منه لزيادة القوة والمجد المقترنين باسمه.

وأرجو، عندما تخبر الباشا بعودتي القادمة إلى مصر، أن تسأل سموه إن كان موجودًا بالقاهرة لو كان يرغب في أن أذهب للقائه في العاصمة أم أنتظره في الإسكندرية. تعلمون معاليكم، بكل تأكيد، دافع الحرص عندي الذي يجعلني أرى في هذا الاحتياط ضرورة، حتى لا أثير الفضول العام كثيرًا، وكل التأويلات التي سيثيرها انطلاقي المفاجئ إلى القاهرة.

أود أن تتكرم بإبلاغ جنابه عظيم احتراماتي وبالغ سعادتي بوصل ما كان بيننا من علاقات أضحت عزيزة على قلبي. وإن روح الصراحة والإخلاص التي يكنها كل منا للآخر في معالجة الأمور، لا يمكن إلا أن تفضي إلى رضائنا معًا.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 146

٣٧ – من بولينياك إلى جيومينو

ملخص: – نتيجة مساعي ميمو وأودير الأولى – مفاوضات جديدة تجري مع الباشا – حماية فرنسا له مؤكدة – فرنسا تحرص أيضًا على حقـوق الباب العـالي – إقرار مسلك جيومينو – المعنى الذي قرئ به رد الديوان – غياب مساعدة الباب العالي يترك لفرنسا حرية الحركة – الحكومة تنتظر نتيجة المفاوضات التي تجري في الإسكندرية – مفاتحة الأنظمة الملكية الأربعة الكبرى في أوروبا – التحـفظ الـذي ينبغي توخيه تجـاه ممثليهـا – السرية التي ينبغي أن يغلف بها الإبرام المحتمل لاتفاق مع الباشا – عدم جدوى بعثة طاهر باشا إلى الجزائر.

باريس، ١٦ يناير ١٨٣٠

لما كانت التعليمات التي شرفت بتوجيهها لكم في ١٠ أكتوبر الماضي، والمتعلقة بمشروع حملة مصرية ضد ولايات البربر، قد سبقت تلك التي أبلغت بها مسيو ميمو حول الموضوع نفسه بخمسة عشر يومًا، فقد أمّلت في تلقي ردودك وردود القنصل في فترة متقاربة. ولكن التعطل غير المتوقع والمؤسف الذي وقع لمسيو أوتري في القسطنطينية أربك تلك الحسابات، وكان مسيو أودير قد عاد إلى الإسكندرية منذ بضعة أسابيع عندما حمل لي مسو دي فارين de Varenne في ١٤ يناير رسائلك المؤرخة ١٦ ديسمبر الماضي.

لقد علمت، سيدي الكونت، من رسائل مسيو أودير ومسيو ميمو أن محمد على قد أبدى في لقاءاته بهما رغبةً عارمة في تنفيذ مشروعه ضد البربر. وقد أطلعهما على أنه قد بذل مساعٍ مباشرة في القسطنطينية للحصول على موافقة الباب

العالي، وأنه عرض على السلطان مميزات مالية هائلة لمساعدته على الوفاء بالتزاماته التي فرضتها عليه اتفاقية أدرنة، وأنه كان يتوقع، بالتالي، أن تلقى اقتراحاته القبول. ولكن الباشا أعلن، في الوقت نفسه، وبشكل حاسم، أنه تحت أي ظرف من الظروف، ودون انتظار الإذن الصريح من سيده، سوف يقوم في الحال بتنفيذ حملته المزمعة، لو حدث بيننا وبينه اتفاق على الشروط الأخرى التي أطلعنا عليها مسيو ميمو.

وقد أخذت حكومة جلالة الملك في الاعتبار كل المميزات، التي لا يرقى إليها شك، التي يمكن أن تنتج عن حملة محمد علي، فأرسلت مسيو أودير إلى الإسكندرية للتباحث معه حول الشروط التي يطلبها. إضافةً إلى ذلك أخبرنا هذا الأمير أنه يستطيع أن يعول على حمايتنا فيما يتعلق بنتائج حملته، وأن التضحيات التي أبدينا استعدادنا لتقديمها من أجل قضيته هي أكبر ضمان على الدعم الذي سنقدمه له، وأن الدول الأوروبية لها، كما لنا، مصلحة في نجاح مشروعه، وأنها لن تبدي أي شكوى طالما حظي رعاياها وممتلكاتهم وحقوقهم في ولايات البربر باحترام ومراعاة محمد علي، وأن الباب العالي هو الوحيد الذي قد يعارض مشروع الباشا لو لم يعترف بالمميزات التي سيجنيها من ورائه، وأننا سوف نخبر الباب العالي بشكل رسمي، أننا سننظر باستياء شديد لأي تدابير يتخذها ضد محمد علي أثناء تنفيذه لمشروع نحن، إن جاز التعبير، مشاركون فيه.

هذا فضلاً عن أن مفاوضَينا سيُشعِران محمد علي بأن الإعلان صراحةً عن الحماية التي نوفرها له سيستثير مخاطر نرغب في تحاشيها.

وقد حرصنا في كل مراحل هذه المفاوضات على الاهتمام الشديد باحترام حقوق الباب العالي ومصالحه، سواء فيما يتعلق بمبدأ السيادة، أو بالجزية التي سيتعين على تلك الولايات التي سيخضعها محمد علي دفعها.

أجيب الآن، سيدي الكونت، على الرسائل التي حملها لي مسيو دي فارين.

يثني جلالة الملك على النهج الذي اتبعته في تنفيذ أوامره في المفاوضات المتعلقة بولايات البربر أيما ثناء، ويقدر جلالته تمامًا نتائج المساعي التي بذلتها لدى الباب العالي.

لم نكن نطمح، في الواقع، في أن يؤيد الديوان صراحةً الحملة التي يعرض محمد علي أن ينسقها مع عملياتنا ضد الجزائر. فحرصنا على إظهار مراعاة خاطر الباب العالي أملى علينا أن نطلب موافقته، ولكننا كنا مستعدين للقبول بأن يكتفي بغض الطرف عن هذا المشروع.

نحن ندرك أن الحكومة التركية تفضل، في ظل الظروف التي تمر بها اليوم، أن تتحاشى الالتزام وتحتفظ لنفسها بإمكانية توفيق موقفها مع الأحداث.

فلو فشل الباشا ستشجب الحكومة بشدة ما قام به، ولن يكون الباب العالي حينها قد فقد البقية الباقية من سلطته على الولايات الثلاث. ولو حدث العكس ونجح، فستقبل بهذا النجاح وتجني ثمار الحملة المصرية. ونعتمد فيما ذهبنا إليه هنا، بالطبع، على الرد الذي أجابكم به الريس أفندي بقوله إننا هنا أمام مشروع لا يستطيع الباب العالي أن يقره صراحةً.

بعد أن حُرِمنا من المساعدة المباشرة لهذه الدولة، ووفينا تجاهها بكل واجبات الصداقة والثقة، لم يبق أمامنا إلا أن ننظر إلى مصالحنا نحن لننهي مسألة الجزائر، سواء بحملة مباشرة نحملها عليها، أو بواسطة المشروع الذي ننسقه مع محمد علي لو رأى هذا الوزير أنه قادر على تنفيذه دون فرمان خاص من السلطان وبالاعتماد على التسهيلات الوحيدة المقدمة له من جانبنا. نحن في عجلة من إطلاعه على الرد الذي تلقيناه من القسطنطينية، وحسب ما نعرف عن مشاعره، يحق لنا أن نعتقد أن موقف الباب العالي سيترك في نفسه الأثر نفسه الذي تركه فينا، وأنه لن يغير من قراره في متابعة تنفيذ مشروعاته. لم يبق لنا الآن سوى

انتظار انتهاء المفاوضات التي فُتحت في الإسكندرية، فلو أفضت إلى قيام الحملة على ولايات البربر، فإنا نعتمد، حينئذ، على حرصك على إبقاء الحكومة التركية على موقفها المحايد ومنع أي تدابير قد تتخذ ضد محمد علي.

بعد أن بدأت سرية هذه المفاوضات في التبخر، وما يمكن أن تنطوي عليه الشكوك في غايتها من رِيَب، فقد ارتأت حكومة جلالة الملك أنه من الضروري، حتى في ظل عدم تأكدنا مما ستفضي إليه المفاوضات، أن نطلع عليها، سرّا، الملكيات الأربع الكبرى في أوروبا. أرفق لك بهذه الرسالة نسخة من تلك التي وجهتُها حول هذا الموضوع إلى ممثلي جلالة الملك في بطرسبرج، وبرلين، ولندن، وفيينا. سوف يعينك الاطلاع على هذه الوثيقة على التعرف على وجهة النظر التي طرحنا المسألة من خلالها على حلفائنا وتساعدك كذلك على مراقبة مساعي مفوضياتهم في القسطنطينية ومواقفها. ويحسن، بوجه عام، أن تتوخى بعض التحفظ تجاههم، باستثناء البعثة الروسية هناك، إذ عرض علينا القيصر نيقولاس، منذ البداية، مساعدته الصادقة في تلك العملية، وأطلعنا، مجددًا، عن طريق سفيره، على موافقته التامة. ومع تعويلنا على موافقة حلفائنا الآخرين، فليس هناك ما يدعو لإطلاعهم على كل تفاصيل تنفيذ تلك المشاريع إلى أن يعربوا لنا رسميًا على موافقتهم عليها.

سوف يستمر مسيو ميمو ومسيو أودير، بالطبع ، في إطلاعكم على تطورات مساعيهم أولاً بأول، ولو توصلوا إلى إبرام اتفاق مع باشا مصر وأرسلا إليك بنسخة من الاتفاق فعليك أن تراعي الحفاظ على سريته، فحكومة جلالة الملك ترغب، إن حدث ذلك، ألا يتم إعلان أي شيء في الوقت الراهن فيما يتعلق بالتسهيلات التي سنقدمها لمحمد علي، وعليك أيضًا أن تغلف بالصمت نفسه كل ما علمته من مسيو أودير ومسيو ميمو منذ بدء المفاوضات.

لقد أطلعت الأميرال دي رينيي de Rigny، بشكل عام على مشروع محمد على وعلى التدابير التي ينبغي عليه اتخاذها لتنفيذه؛ لذلك فقد يرغب في الحديث معك حول هذا الموضوع. أرجوك أن تتوخى معه الحرص نفسه وأن تتحاشى الدخول في أية تفاصيل متعلقة بالشروط المتفق عليها بيننا وبين الباشا.

عليّ أيضًا أن أحدثك عن مهمة طاهر باشا. لقد أجبت بأنسب رد عند مفاتحتك في هذا الموضوع. بإمكانك أن تقدم الشكر للباب العالي باسم حكومة جلالة الملك على فكرة إرسال موظف رفيع إلى الجزائر لينقل إلى الداي الأوامر بأن يقدم لفرنسا الانتصاف الذي تستحقه. وبإمكانك أن تضيف أيضًا أن جلالته يقدر الدوافع التي أملت على الباب العالي هذا المسعى، ولكن تجارب الماضي لا تسمح له بأن يوليها أية ثقة. هذا فضلاً عن أن الكلمات التي أراد خليل أفندي مؤخرًا أن ينقلها إلى الداي على لسان السلطان لم تحرز أي نجاح. إن كل مفاتحة سلمية لا تؤدي إلا إلى زيادة غروره ووقاحته. لقد مدت فرنسا في صبرها بقدر ما تسمح به كرامتها. فقد انقضى عامان ونصف العام في مفاوضات غير مجدية، فأضحت وسائل القوة هي الوحيدة التي نستطيع التعويل عليها الآن، وهي الكفيلة وحدها بإنهاء تلك المسألة، وعندما قرر جلالة الملك أن يلجأ إلى التضحيات المؤلمة التي يتطلبها استخدام تلك الوسائل، كان قد عقد عزمه أيضًا على بذل كل جهد ممكن للوصول، على الأقل، إلى نتيجة مهمة ودائمة تفيد منها، لا فرنسا وحدها، بل كل الدول الأوروبية.

A.E. Correspondance politique. Turquie, 260 f° 18-27

٣٨ – من بولينياك إلى لواء بحري دي رينيي

ملخص: - اقتراح محمد علي بإخضاع ولايات البربر – قبول حكومة جلالة الملك بالاقتراح وتعاونها مع الباشا – الباب العالي يرفض إصدار فرمان ولكن يبدي موافقة ضمنية على الحملة – سوف تقدم فرنسا الحماية لمحمد علي وتقف أمام أي تحرك ضده من الباب العالي – على الأميرال دي رينيي أن يمنع أي صدام بين الأسطول التركي والقوات والقوافل البحرية المصرية – عليه أن يتصرف بحرص وحذر، وأن يتوخى سرية هذه التعليمات – المسلك الذي ينبغي اتخاذه تجاه بعثة طاهر باشا.

باريس[٢٠]، ٢٠ من يناير ١٨٣٠

عرض علينا والي مصر إرسال حملة ضد ولايات البربر الثلاث، وإحلال إدارة له فيها تابعة للباب العالي مباشرة، محل النظام القائم هناك الآن، ليقضي بذلك على القرصنة واسترقاق المسيحيين. تكتنف هذا المشروع صعوبات جمة، ولكن المكاسب التي لا يرقى إليها شك التي يمكن أن تنتج عنه، ليس فقط لصالح فرنسا، بل لمصلحة أوروبا جمعاء، حدت بحكومة جلالة الملك إلى أن تقرر تسهيل تنفيذه لهذا المشروع. وعلى ذلك فقد صدرت تعليمات إلى مسيو ميمو في الإسكندرية ليتفاوض بموجبها مع محمد علي حول طبيعة وحجم التعاون الذي يمكن أن نتوقعه من هذا الأمير في حربنا ضد الجزائر. لو تمت الموافقة على اقتراحاتنا فسوف تتحرك حملة قوامها ٤٠ ألف رجل؛ ٢٠ ألفًا عن طريق البر، و٢٠ ألفًا بقيادة إبراهيم باشا عن طريق البحر، في أواخر فبراير.

وعلى الرغم من أن محمد علي قام غير مرة، ودون انتظار أوامر القسطنطينية، بحملات مشابهة ضد البلدان المجاورة لمصر[أ] وأدخلها تباعًا تحت الهيمنة العثمانية، إلا أننا أردنا هذه المرة أن نوفر له الدعم بفرمان سلطاني. على أن السلطان فضل أن يحتفظ لنفسه بإمكانية الاستفادة من نتائج الحملة دون أن يجازف بعلاقته بالولايات الثلاثة دون طائل إذا ما فشلت الحملة، لذلك فقد اكتفى بتقديم موافقة ضمنية على حملة محمد علي قائلاً بعبارات عامة إننا هنا بصدد واحد من تلك المشاريع التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً.

وبانخراط محمد علي، بموافقتنا، في حملة موجهة أساسًا إلى بلد نحن في حالة حرب معه، فمن الواضح أنه من مصلحتنا، بل وأستطيع أن أقول إنه شرف لنا أيضًا، أن نقدم له الحماية التي قد يحتاجها أثناء قيامه بمشروعه.

أية محاولة موجهة ضده ستسيء إلينا نحن. ومن هذا المنطلق أمرت حكومة جلالة الملك الجنرال جيومينو أن يحرص على إبقاء الباب العالي على موقفه المحايد الذي رأى أن عليه تبنيه، بل وأن يضيف، إن دعت الحاجة، أننا سننظر بعين الاستياء المحق إلى أي تدابير قد يتخذها ضد محمد علي بسبب الحملة التي سيقوم بها تحت رعايتنا، وكذلك أن يُشعِر الباب العالي بأننا قد نعارض قيام أسطول تركي بتهديد ميناء الإسكندرية. وبقدر حرصنا على التمسك بهذا الموقف تجاه الباب العالي، نحرص تمام الحرص على احترام حقوقه ومصالحه في مفاوضاتنا مع الباشا. من هذا المنطلق اشترطنا الاعتراف بسيادة السلطان ودفع جزية سنوية عن الولايات التي سيخضعها محمد علي لسلطانه.

الاحتمال ضعيف جدًّا أن يعود الباب العالي عن مواقفه الأولى، رغم هذه الاعتبارات والمحاذير التي سيثيرها عند الحاجة سفير جلالة الملك في القسطنطينية، فيحاول القيام بأي تحرك ضد محمد علي. ومع ذلك، فتوخيًا لمزيد

(أ) المقصود بهذا حملة محمد علي باشا على السودان(١٨٢١-١٨٢٢) في وقت لم تكن السودان فيه خاضعة للدولة العثمانية، وكانت هذه دون فرمان صادر من الباب العالي.(المراجع)

من الحرص ولإعطاء محمد علي دليلاً جديدًا على حماية فرنسا، فقد ارتأى جلالة الملك إطلاعكم سرًا على هذا الوضع، ودعوتكم إلى توفير الحماية التي وعد بها جلالته محمد علي في إطار السلطات الممنوحة لك. ولتحقيق هذا الغرض عليك أن تتخذ الاستعدادات اللازمة، بالتنسيق مع الكونت جيومينو، حتى تكون على علم بأية حملة تريد مغادرة البوسفور والتوجه إلى مصر. فلو قام أسطول تركي باتخاذ هذه الوجهة فعليًا عليك متابعته والاتصال بقائده واستخدام كل حجة كفيلة بإقناعه بأن يعود من حيث أتى. وإن اقتضت الحاجة فلتستخدم لغة التهديد والوعيد. وأخيرًا، ودون أن يغيب الأسطول العثماني عن نظرك، لو أراد هذا الأسطول أن يقتحم ساحل الإسكندرية أو أن يهاجم القوات البحرية والبرية المصرية المنطلقة في الحملة على البربر، فعليك منع مثل هذا الصدام.

لا حاجة بي لأن أوصيك بتوخي الحكمة والحذر في تنفيذ هذه المهمة الدقيقة. فالحذر الذي نسعى لتوخيه مع الباب العالي، صاحب الحق الوحيد في الحيلولة بين الباشا والولايات، لا يقل أهمية فيما يتعلق بالقوى البحرية الأخرى إن حدث واستاءت أي منها من حملة تهدف، بوضوح، إلى تحقيق المصلحة العامة لأوروبا، وكنا أول من أطلع الأنظمة الملكية الرئيسية عليها. لهذا السبب أوصيك أيضًا بتوخي السرية التامة حول هذه التعليمات التي لا ينبغي أن يعرفها سواك. وطالما لم نصل بشكل نهائي إلى اتفاق مع باشا مصر حول الحملة المزمعة، فلا ينبغي أن يثير أي تحرك من جانبك الانتباه إلى السلطات الممنوحة لك. بل وحتى بعد اتخاذ القرار النهائي بقيام الحملة ثم الشروع فيها يفضل أن تبقى تحركاتك غير ملحوظة بقدر الإمكان، وألا تغدوا ظاهرة للعيان إلا عندما يصبح ذلك أمرًا لا مفر منه.

رغم أن الباب العالي رفض إصدار موافقة رسمية على مشروع محمد علي، فإنه قد أعرب عن رغبته في السعي لإحلال السلام بين فرنسا والجزائر، بل وأعلن رسميًا للكونت جيومينو أن طاهر باشا سوف يتلقى الأوامر بالتوجه إلى الداي لهذا الغرض.

وقد أجاب سفير جلالة الملك بأنه سيستطلع رأي حكومته، وأنه ليس مخولاً بإبداء الموافقة أو الرفض تجاه هذا المسعى. وأدعوك إلى توخي خط التحفظ نفسه الذي اتبعه الكونت جيومينو تجاه بعثة طاهر باشا. لقد علمتنا تجارب الماضي ألا نعول على نجاح مثل تلك المساعي، ولا يليق بنا، بعد صبر استطال أمده، أن نكتفي بانتصاف وهمي، وبالتأكيد لا يليق أن نبدو في صورة من يسعى إلى الدخول في مفاوضات جديدة. ينبغي أن ننأى بنفسنا تمامًا عن المهمة التي قرر الباب العالي فجأة تكليف أحد ضباطه بها، وألا نقدم لتلك الرحلة أية تسهيلات سوى عدم رفض دخوله إلى الميناء الذي يحاصره أسطولنا.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f· 158 – 161

٣٩ – ترجمة رسالة موجهة من الجزائر في ١٦ يناير ١٨٣٠ إلى مصطفى قبطان، أميرال السفن الجزائرية الموجودة في الإسكندرية

ملخص: – احتفال ديني يقيمه داي الجزائر – الاستعدادات الدفاعية – تجميع القوات – الحماسة الحربية لفتحية وأتباعها من أهل القبائل – سرايا سلطان المغرب – استياء قولارلية الجزائر – إقامة بطارية مدفعية في سيدي فروش – تحصينات القصبة – الحالة السيئة لقلعة الإمبراطور.

على ضجيج حملة فرنسية قادمة على الجزائر أقام الداي معسكر مرابطين دعا إليه كل قادة الحكومة وزعماء القبائل وكل الرجال القادرين على حمل السلاح لتوجيههم بعد ذلك إلى سواحل الولاية حيث سيتم تقسيمهم بمجرد وصولهم لمواجهة إبرار القوات الفرنسية.

عدد هؤلاء ٨٠ ألف رجل تجمعوا مما حول ميناء الجزائر ولواء تيتري. لم يرسل باي قسنطينة وباي وهران سراياهم بعد. منذ ثلاث سنوات تعكف حكومة الجزائر على جمع المؤن اللازمة لهذا الجمع الغفير من الرجال.

فتحية (امرأة ذات شخصية عظيمة وأرملة شيخ قبيلة لقي حتفه أثناء منازلة الإسبان إبان حملتهم الأخيرة على الجزائر) على رأس قومها، وهي متعطشة للثأر، وقد جمعت ١٦ ألف رجل، كلهم من رجال القبائل، أهل الجبال المتعصبين المتسمين بالجرأة والالتزام، والذين ذاع صيت بسالتهم في الأصقاع المجاورة حتى قيل إن رجلاً واحدًا من رجال القبائل يعدل مائة من الأعراب والبدو. وهناك زعيم آخر على رأس ٤٠ ألف من رجال القبائل.

أرسل سلطان مراكش ٢٥ ألف رجل راكبين إلى داي الجزائر ولكن هذا الأخير رفضهم لصعوبة إطعام هذا العدد الضخم من الرجال والخيول، وأعادهم إلى حدود بلادهم مع وعد باستدعائهم إذا حل الخطر.

لم يشكل باي قسنطينية سراياه بعد. وقد فر اثنان من كبار رجاله و أشجع زعماء البدو إلى تونس لتحاشي القتال في الحرب الحالية. ويطالب الباي بعودتهم وأعلن أنه لن يسير قواته إلا بعد عودتهما.

أظهر قولارلية الجزائر امتعاضهم.

تمت إقامة بطارية من ٢٤ مدفعًا في سيدي فروش، حيث نتوقع أن يتم إبرار القوات الفرنسية هناك، منذ أن قامت فرقاطة (لا كونستانس) بتدمير برج قديم (تور شيكا) كان قائمًا هناك.

تمت إعادة تشغيل أو زيادة العديد من البطاريات الأخرى في تلك الجهة... لم يتم المساس مؤخرًا بالتحصينات من جهة البر، ولا بالدفاعات المتقدمة... باستثناء إقامة سور جديد منذ اثني عشر عامًا حول قصر الداي المسمى قصنبة ، عند مقدمة الخندق.

قلعة الإمبراطور في حالة سيئة للغاية.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 147- 148

٤٠ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – تلقي تعليمات الوزير الجديدة – إيضاحات دروفيتي الشفوية – إعلان أودير لإخلاصه وتفانيه – الحجج التي تهدف إلى الثني عن طلب البوارج – قضية الدعم المقدم إلى محمد علي – المبلغ الأول من المساعدات الذي سيقدم في حال إبرام اتفاق مع الباشا – مهمة طاهر باشا، تفاصيل حول هذه الشخصية، الكره الذي يضمره للفرنسيين ولمحمد علي – حاشية متعلقة بطلب البوارج ومساعي الباشا لدى الباب العالي.

طولون، ١٨ يناير ١٨٣٠

تسلمت بالأمس من مسيو دروفيتي التعليمات المؤرخة ٣١ ديسمبر، و ٦ و٧ يناير والتي تُطلعنا فيها معاليكم، أنا ومسيو ميمو، على الحدود التي ترغب حكومة جلالة الملك أن تسير وفقها المفاوضات التي كلفنا بمسؤوليتها معًا، وكيفية تسييرنا للأمور، والدور الذي سيلعبه كل منا في الاتفاق المراد إبرامه مع محمد علي.

سلمني أميرال المنطقة البحرية أيضًا الرسالتين اللتين تكرمت معاليكم بإرسالهما بتاريخ ٩ و ١١ من الشهر الجاري، إحداهما متعلقة بمراسلاتي أنا ومسيو ميمو مع الجنرال جيومينو، بينما تحتوي الأخرى على الاعتبارات الجديدة التي ينبغي عرضها على الباشا والنابعة من رد الباب العالي على مفاتحة سفير جلالة الملك فيما يتعلق بمشروع الحملة المصرية ضد ولايات البربر[٢١]. وقد أضاف مسيو دروفيتي إلى ملاحظاته التي لا تضاهي كثرتها إلا قيمتها، الإيضاحات الشفوية التي طلبتم معاليكم أن ينقلها إلي لتيسير مساعيّ القادمة. وأعرب لمعاليكم هنا عن عظيم امتناني لها جميعًا.

لن تغير التعديلات في نمط التعاون شيئًا من الحماس والدأب اللذين أتوخى بذلهما في هذا الظرف الجديد.

الشكليات لا تزن في عيني شيئًا، إلا بقدر ما أرى لها من فائدة في تحقيق مصالح جلالة الملك. وكنت قد أعلمت شريكي منذ البداية "أن مساهمتي بكل ما أوتيت من وسائل في نجاح مشروع حكومتنا هو الهدف الوحيد عندي، وسوف أكون مسرورًا لذلك بأن أتنازل له عن كل فضل في النجاح دون ادعاء شيء منه لنفسي."

لست مباهيًا بمبادئ هنا سيدي، فالماضي يثبت صدق مذهبي: سبع سنوات من العمل المتواصل، المضني في كثير من الأحيان، وكوارث عدة نجوت منها بشبه معجزة ولا يتسع المقام هنا لسردها، لم أجن منها من آيات الرضا سوى مهمات تتجدد، أرسلني فيها جنرالي مرتين من القسطنطينية إلى مصر، ومرات أخرى عديدة إلى بقاع أخرى في الدولة العثمانية. وأؤكد أن لحظة فتور واحدة لم تطرأ لتعطلني عن تنفيذ واجباتي، لا أرى في ذلك سوى الرضا السامي لجلالة الملك واستحسان معاليكم مكافأةً سخية أطمح لها. وما مديحكم لي في رسائلكم الأخيرة سوى دافع جديد يحركني.

سوف أبحر غدًا في الصباح الباكر على متن السفينة الإكلييس التي لم يتسع أمامها الوقت للانتهاء من إصلاح ما ألم بها من عطب، ولكننا سنطلق أشرعتها للريح، ونستكمل الإصلاحات الملحة في الإسكندرية معتمدين على الوسائل التي لا يتأخر محمد علي أبدًا عن وضعها تحت تصرف كل السفن التابعة لجلالة الملك.

ليس لدي سوى ملاحظات قليلة أود إبداءها لمعاليكم فيما يتعلق بالحجج العديدة التي أمرنا بتقديمها للباشا لحثه على التخلي عن طلب البوارج الأربع. كانت استحالة توفير تسليح جديد وسفن جديدة أول اعتراض أبديته. وقد كان هناك تفهم لهذا الاعتراض، ونظرًا لعدم الإصرار على هذا الشرط لم آت على أي ذكرٍ له في تقريري رقم ١.

ثم اعترضتُ، غير مرة، بأن قواتنا البحرية لم تصل إلى إقرار السلام التام بعد، وبالتالي فلا أعتقد أن حكومة جلالة الملك تستطيع، في ظل الأوضاع الحالية في أوروبا، أن توافق على التنازل عن أربع بوارج. سوف تجدون معاليكم هذه الملاحظة مذكورة في ملخص الرسالتين[٢٢] – مرفق بهذه الرسالة – اللتين استطعت كتابتهما وأنا في الحجر الصحي إلى مسيو باغوص راجيًا إياه التأكيد عليها مجددًا لدى الباشا.

أيًا كان الأمر، فإن تلك الاعتراضات التي لم أعبر عنها سوى بوصفها رأيًا شخصيًا، اكتسبت الآن قوة جديدة من معاليكم، تدفعني لتكرارها بثقة أكبر، مضيفًا إليها بالطبع كل الحجج التي قد توحي بها الظروف.

فيما يتعلق بالمخاوف التي أبداها الباشا من العقبات التي قد تضعها إنجلترا في سبيله، فقد فهمت، منذ بدايات مفاوضاتنا، أن الحكمة تقتضي أن نتحاشى عند وعدنا بالمساعي الحميدة التي خولنا إمكانية عرضها، كل ما يمكن أن يخرجنا عن إطار الدعم المعنوي. ولكني كنت قد تركت الكلمة إلى شريكي في الجلستين الأوليين، وهما الجلستان الوحيدتان اللتان رافقني فيهما. ومع أول مخاوف يبديها الباشا جاء الرد بالتأكيد الشديد، ليس فقط على الحماية الفعالة، ولكن أيضًا على الدعم المادي إذا اقتضى الأمر. وقد منعتني أصول اللياقة من مقاطعة مسيو ميمو لكي أُعَدِّل في الحال الشذوذ البادي في هذا الالتزام والذي أثار دهشتي أكثر لعدم ورود ذكر له في التعليمات الصادرة إلينا. وقد أبديت تلك الملاحظة فيما بعد، وخاصةً لشريكي، وقد أوردَها في مذكرة الاقتراحات المقدمة من الحكومة الفرنسية التي لم يتم تسليمها إلا بعد الجلستين الأوليين، ولكن الباشا ومسيو باغوص تمسكا بما تم التصريح به شفويًا واعتمدا عليه في الاقتراحات المضادة. الوثيقتان مرفقتان برسالة مسيو ميمو.

على أن هذه المسألة إذ بدت لي ثانوية الأهمية حتى أني لم أجد غضاضة في محو عبارة "دعم مادي"، فقد آثرت أن أذكرها في تقاريري الأولى بدافع لا أشك للحظة أن معاليكم سوف تقدرونه.

وقد فهمت أيضًا أن حكومة جلالة الملك مستعدة لإرسال دفعة مقدمة للباشا قدرها ١٠ مليون فرنك، أيًا كانت الظروف، على أن تصل تلك الدفعة إلى الإسكندرية خلال شهر مارس. بيد أننا نأمل في أن تنطلق الحملة بعد إبرام الاتفاقية مباشرة. وبما أن هذه الاتفاقية يمكن أن توقع في الأيام الأولى من شهر فبراير، أي قبل شهر من وصول المساعدات المالية الأولى، فربما ترون معاليكم أنه من الأنسب، لتنفيذ وعد الحكومة، أن تسمحوا لمسيو ميمو باتخاذ التدابير المالية الكفيلة بتوفير مبلغ يمكن الباشا من تغطية النفقات الأولى. لقد بدا مسيو دروفيتي على اقتناع بأن تعليماتنا تسمح لنا بتدبير مبلغ ٢ مليون فرنك نسحبها في فرنسا إن اقتضى الأمر، ولكني لم أجد أي أثر لمثل هذا الأمر في رسائل معاليكم.

في رسالة معاليكم المؤرخة ١١ يناير أعلمتنا باقتراح الباب العالي بتكليف طاهر باشا بتسوية خلافنا مع الجزائر. وأضفتم أن سفير جلالة الملك استحسن عدم إبداء الرأي في تلك البعثة، وأن الحكومة لا تتوقع لها أي نجاح، وبالتالي، لا توليها أية أهمية. أعتقد أن ذكرياتي عن القسطنطينية تحمل سبب صمت الجنرال جيومينو في هذا الصدد. فطاهر باشا واحد من أكبر المعادين لكل ما يحمل اسم فرنسا، ففي أواخر نوفمبر ١٨٢٧ وبعد التعليق الأول لكل الاتصالات بين الوفود الدبلوماسية للقوى الثلاث المتحالفة والباب العالي، والتي استطاع بعدها الجنرال جيومينو أن يعيد المفاوضات مع الريس أفندي، كان هو الذي وصل بصورة مفاجئة من نافارين إلى القسطنطينية وسمم أفكار السلطان وحاشيته ضدنا بأشنع الادعاءات، فأثار حفيظة سيده وكل من يتصل به، حتى إن السلطان لم يعد يريد أن ينصت لأية محاولة للتوفيق. وكان من نتيجة ذلك مغادرة السفراء للقسطنطينية. وقد ذكرت تلك الملابسات الرسائل والنشرات الملحقة التي بعثت بها في تلك الفترة السفارة إلى

وزارة الخارجية، وهي، كما أعتقد، التي حدت بالسفير إلى أن يرى عدم جدوى إبداء الرأي في مهمة كُلِّف بها طاهر باشا وتأتي في مصلحة فرنسا. هذا المسلم هو أيضًا من ألد أعداء محمد علي، وليِّ نعمته الذي فر من خدمته على رأس سفينة محملة بالخيرات من الإسكندرية إلى القسطنطينية.

في تقرير للكونت دي رينيي، أعتقد أنه مؤرخ ٢٥ سبتمبر ١٨٢٧، حول اجتماع جمعه مع إبراهيم باشا في مودون[٢٣]، أشار هذا الأميرال إلى حوادث مختلفة تبدو أسبابًا جديدة لكره طاهر باشا لنا وللباشا، تجدر ملاحظتها في ضوء اختياره لمهمة فيها مصلحة واضحة لفرنسا ولمحمد علي.

أستميح معاليكم عذرًا في هذا الاستطراد الذي جعلتني إقامتي في فرنسا لا أراه خارج الموضوع تمامًا لأنه ربما يفيد ويُبكِّر بتوقع ما يمكن انتظاره من مساعي طاهر باشا لدى عدوٍّ لفرنسا.

وتفضلوا...إلخ.

حاشية: - ورد مع تعليمات معاليكم المؤرخة ٧ يناير رأي يرى أن محمد علي كان يستعد، دون مساعدة فرنسا، للقيام وحده بغزو ولايات البربر. وقد تأسس هذا الرأي على المساعي التي أمر ببذلها للحصول على موافقة الباب العالي، واستنتجنا من ذلك أن البوارج الأربع التي طلبها الباشا ليست ضرورة من ضرورات الحملة بقدر ما هي جزء من مشروعاته المستقبلية ورغبة من هذا الأمير في الاستفادة من الظرف الحالي للوصول إلى طموحه الطاغي بأن يكون له أسطول قوي.

وعلي أن أبدي ملاحظة في هذا الصدد. فبالإضافة إلى أن مساعي محمد علي لم تأخذ أي طابع رسمي، فحسب ما صرح لنا هو نفسه لم يكن هدف تلك المساعي سوى جس نبض الديوان، وحسبما قال أيضًا فقد جاءت نتيجة للمباحثات التي دارت بينه وبين مسيو دروفيتي قبل مغادرة القنصل العام لمصر. وقد أتاحت

تلك المباحثات لمحمد علي أن يعول على مساعدة فرنسا ودعمها، فما كان منه إلا أن أبدى تلميحات شفوية في القسطنطينية حتى يكون مستعدا لكل الاحتمالات. وأضيف لما أوردته في تقريري رقم ١ عن حالة الشدة المالية للباشا الحقيقية والواضحة والتي لا تمكن هذا الأمير من القيام بحملة كهذه اعتمادا على موارده فقط، حتى أنه استدان مؤخرا ٥٠٠ ألف قرش من تجار أوروبيين ليرسلها إلى القسطنطينية.

لم أستطرد، في رسائلي، حول طبيعة المساعي التي بذلها محمد علي لدى الديوان، لأني كان يتعين علي أن أترك تلك المهمة لمسيو ميمو الذي كان عليه أن يطلع معاليكم على كل ما دار خلال جلستي المباحثات الرسميتين الأوليين، واللتين أفصح فيهما الباشا عن هذا الأمر.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 150-155

٤١ـ من أودير إلى بوالوكونت

ملخص: – أودير يشير إلى تلقيه رسالة سرية – يطلب النماذج الجديدة لمهمات المدفعية – أمله في التغلب على عناد الباشا في مسألة البوارج – سوء الأحوال الجوية يؤخر مغادرته طولون.

طولون، ٢٠ يناير ١٨٣٠

شرفت بتلقي رسالتك التي سطرتها في ٦ من الشهر الجاري والمرفق بها، لسمو الأمير بولينياك، مختلف الوثائق التي أراد إطلاعي عليها. سوف أطلع على محتواها وأنقل بعضه إلى مسيو ميمو، وأمسك عن الإفصاح عما يحتويه بعضها الآخر من معلومات مفيدة لحملة الباشا حتى توقيع الاتفاقية. وسأتوخى الحيطة نفسها مع خرائط الجزائر التي لم يكن هناك متسع من الوقت للفراغ منها قبل مغادرة مسيو دروفيتي، والتي وعدتني بإرسالها في وقت لاحق.

أود أن أذكرك في هذا المقام بما طلبته من الوزير من تصميمات للطرز الجديدة من مدفعيتنا. فقد أبدى عثمان بك رغبة شديدة في الحصول عليها، وهو ضابط يتمتع بثقة سيده التامة، ويبدي، في كل مناسبة، التشيع التام والدعم الحاسم لكل ما هو فرنسي. ولم أر غضاضة في اطلاعه عليها في هذا الظرف، بما أن حكومة جلالة الملك، لم تقدم لمحمد علي الرسومات فقط في السابق، بل وأرسلت إليه أيضًا نماذج منفذة من كل تجهيزاتنا.

أسافر، سيدي البارون، وملئي تأثر بعبارات الرضا التي وجدتها في رسائل معاليه حول كيفية أدائي لمهمتي. وأشعر بامتنان كبير تجاه التعليمات التي بسطها وفصلها لنا، أنا وقنصل جلالة الملك، فيما يتعلق بالمرحلة القادمة. أسافر أيضًا وكلي ثقة في المستقبل، مؤملاً أن يقدر محمد علي قيمة التسهيلات الجمة التي

قدمتها له حكومة جلالة الملك فلا يتمسك، كما كان من قبل، بشرط التنازل الفوري عن أربع بوارج. وربما لم ينتج تشبثه بهذا المطلب إلا عن التباس حدث في الأمر. فكل ما أبديت من رفض، وتشكك، وما تذرعت به من صعوبات كان من عنـــدي، إذ لم أكن مخولاً أن أبدي له رفضًا رسميًا باسم حكومتي، وظن الباشا، خطأً أن رسالةً من مسيو دروفيتي تحمل عكس ما أقول؛ لذلك أراد أن يبدي رغبته مجددًا بشكل رسمي، حتى يطلع على النوايا الحقيقية لحكومة جلالة الملك، والتي أمّل أن تكون إيجابية.

سوف أحمل له هذا الرد، وأكرر أني آمل أن يتعين عليَّ أن أعود قريبًا إلى طولون حاملاً الوثيقة التي وفرت لنا وزارة الخارجية عناصرها بدقة ووضوح حتى تغدو مهمتنا بعدها سهلة. ومع ذلك، فلو طرأت ضرورة لالتزامنا بنقاط معينة لم تؤخذ في الحسبان ووجدتها تلبي خدمة مصالح جلالة الملك، فلن أخشى تحمل مسؤوليتها؛ إذ هي مصالح مقدسة عندي لا أميل عنها قيد أنملة ما اعترضني عارض أيًا كان.

في اللحظة التي هممت فيها بالإبحار، أمس، وكما ذكرت في رسالتي إلى سمو الأمير بولينياك المؤرخة ١٨ منه، هبت ريح معاكسة. واليوم زادت الأحوال الجوية سوءًا إذ لم تتمكن أية سفينة من مغادرة الميناء. بمجرد أن تلين عريكة العواصف شيئًا ما سوف أُسلِم الشراعَ للريح علّي أبدأ الرحلة.

مسيو إرنو Hernoux، قبطان الإكليبس، يشاركني الرأي بحماس وهمة ينبغي أن أعترف بهما له، لأنه إن أوصلني إلى الإسكندرية مبكرًا قليلاً، غير عابئ بالمصاعب، بل ولا بالمخاطر، فإنما يكون قد أسهم في النجاح العاجل للمهمة التي تعطفت حكومة جلالة الملك بتكليفي بها.

اسمح لي، سيدي البارون، قبل أن أختم رسالتي أن ألتمس مجددًا دوام عطفكم، فإني أشعر بحاجتي الشديدة له في كل وقت وحين، إذ به أغدو أكثر ثقة، وأكبر قدرة على أن أتخطى بسهولة المصاعب التي اقترنت بوضعي خارج الإدارة التي شرفت بالالتحاق بها مؤقتًا، وبالعنت الذي لا أستحقه ولا يخلُقُ بفتىً مثلي. بيد أن المقام هنا يشرُف عن ذكر ذلك، بل ربما منعني حتى عن مفاتحتكم فيه شفاهةً.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 156-157

٤٢ـ من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - ميمو وصل إلى القاهرة - مندوبو دمياط والقاهرة - إقامة في بيت باغوص - زيارة الباشا في الجعفرية - حديث حول الجزائر والولايات - مهمة طاهر باشا - رأي الباشا في هذا الشخص.

القاهرة، ٢٢ يناير ١٨٣٠

سافرت إلى القاهرة، كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٩ ديسمبر[٢٤] لأكون قريبًا من الباشا أثناء إقامته هناك، وفقًا لما ورد في التعليمات الصادرة إليّ. وقد كلفت مسيو بوتو، نائب القنصل، بالتوقيع على المهمات البحرية والعناية بالعمل اليومي والإشراف على القنصلية بالإسكندرية أثناء غيابي. وسلكت طريق رشيد لتفقد مكتب التمثيل القنصلي بتلك البلدة، الذي أودعناه أيدٍ أمينة. ولو سمحت الظروف سوف أفعل الشيء نفسه مع مكتب التمثيل في دمياط، والذي لا أستطيع أن أقول عنه ما قلته عن مكتب رشيد. فمنذ بضع سنين شغر المكتب بوفاة مسيو بازيل فاكر Basile Fackr، واقتُرح على الوزارة أن يحل ابنه جوزيف محله، وجرى ترغيبها في ذلك، رغم أنه ليس له من مؤهلاتٍ سوى اسم والده المحترم وتوصية الباشا. بيد أن حماقاته واضطراب أعماله أتيا على كل اهتمام كان الباشا يكنه له، حتى رجاني من تلقاء نفسه ألا ألقي بالاً لما كان قد قاله في حقه من قبل، وأن أتصرف كما يتراءى لي فيما يتعلق بمكتب التمثيل في دمياط. سوف أتناول هذا الموضوع مع معاليكم في وقت لاحق.

على أن ما ينبغي أن يشغل أكبر اهتمامي اليوم هو إعادة تنظيم مكتب التمثيل القنصلي في القاهرة، إذ له أهمية أخرى من زوايا ودوافع أُخَر، وهو في وضع جعلته تلك الأهمية نفسها في حالة يرثى لها. أنا أعمل فيه بتفانٍ، وآمل أن يتوج هذا الجهد بنجاحٍ سارّ.

دأب مسيو باغوص، وزير الباشا الذي ظل في الإسكندرية أثناء سفر الباشا، على أن يعرض علي كل يوم، ولمدة شهر قبل مغادرتي تلك المدينة، الإقامة في منزله في القاهرة. وقد أبدى في عرضه أدبًا وتلطفًا لا يسعني معهما أن أرفض هذا الشرف الخاص والجديد الذي يريد إسداءه إلي دون أن يكون في ذلك إساءة أدب مني.

وقد علمت، من جهة أخرى، أن الباشا نظر بعين الرضا للعرض الذي قدمه باغوص لي، وأنه عاود الإلحاح عليه بأوامر من الباشا. لم يتوقف الاهتمام الحار بي مذ وصلت إلى هنا.

ثم أتيحت لي الفرصة لإبداء امتناني على كل تلك الحفاوة. وذاك أن الباشا كان قد غادر القاهرة ليقضي خمسة عشر يومًا في أقاليم الدلتا، فرأيت أنه من المناسب ومن اللياقة أن أذهب إليه في بيته الريفي في الجعفرية، وهو على مسافة ثلاثة أيام من هنا عن طريق القناة المحورية. ويبدو أن زيارتي قد أدخلت على قلبه الكثير من السرور، إن جاز لي استنتاج ذلك من الرسالة التي علمت أنه أمر بكتابتها إلى وزيره باغوص في هذا الصدد، وكذلك من استقباله الودود لي الذي اتسم أيضًا بكثير من الاحترام.

وقد حصلت منه، أثناء أحاديثنا الطويلة التي شرفني بها أثناء إقامتي في الجعفرية، بوعد باتخاذ بعض التدابير لإرساء العدالة، أو لإسداء الخدمة لنا، فالتمييز بين الأمرين صعبٌ هنا، في أمور تهم تجارتنا ورعايانا الفرنسيين في القاهرة، رغم أني لم أؤمل كثيرًا في نجاحي في ذلك قبل وصولي. سوف أطلعكمْ على ما تم عند عودة الباشا إلى القاهرة، والتي ينتظر أن يعود إليها قبل نهاية الشهر، ولكن لا يساورني شك في وفائه بوعد قطعه بهذه الجدية.

كان من بين الموضوعات الرئيسية لأحاديثنا، بطبيعة الحال، مسألة الجزائر والولايات. وكنت في وضع يسمح لي بأن أقدم للوالي معلومات دقيقة وحديثة حول وضع المفاوضات التي كُلِّف السفير بإجرائها مع الباب العالي. فقد وصلتني مؤخرًا رسائل تطلعني على كل ما جرى في القسطنطينية، أرسل إليّ بها الأميرال دي رينيي على متن سفينة الملك الإيجلي l'Eglé.

أخفى محمد علي، بما عُرِف عنه من امتلاكٍ لناصية نفسه، كل مشاعر الحنق التي يمكن أن تثيرها في نفسه بعثة طاهر باشا. وقد وعى تمامًا أن مشاعر الريبة والغيرة هي التي أملت هذا المشروع لتلقي به حجر عثرة جديد أمامه يمنعه من تنفيذ مخططاته. وقد حرصت، حسبما أُوصيتُ، على أن أؤكد له أن الجنرال جيومينو قد رفض إبداء موافقته، رغم طلبها غير مرة، على خطة تنسيق هذا المسعى تجاه الجزائر. وحرصت، بالتالي، على أن أشرح للباشا، وبوضوح، أن الباب العالي، باختزاله قضية الجزائر والولايات، المعقدة، في الجزائر فقط، هو الذي رأى ملاءمةً في اقتراح مسعى مشترك، ولكن السفير، الذي استغرب تمامًا تلك المهمة، اكتفى باشتراط موافقة حكومته على ما طُرِح عليه في هذا الصدد.

وقد شعرت بأن الباشا لم يساوره أدنى شك في هذا الصدد، إذ إنه يثق ثقةً تامة فينا وفيما نؤكده.

لقد قلت إن تلك البعثة لم تغير شيئًا في موقف كل منا تجاه مشروع الحملة، حتى نطلع على توجهات حكومة جلالة الملك في هذا الصدد.

محمد علي يعرف طاهر باشا تمامًا، إذ إنه كان قد خانه في السابق، ولعلمه بأن داي الجزائر اشتكى منه أيضًا، فهو على يقين تام بأن مهمة كهذه لم يكن ليكلِّف بها مثل هذا الرجل، أو أنه على الأقل لم يكن ليقبلها. وقد اقتنعت بحججه تمامًا فشاركته الرأي. فأنا مثله أميل إلى الاعتقاد بأن الباب العالي غلبت عليه شكوكه التي اجتمعت إليها قلة ثقته في قراراته، فأراد كسب الوقت أو ربما تحويل الانتباه، فطرح مشروعًا غير مكتمل الأركان وسيء الإعداد، من شأنه أن يسرع بإجهاض سياسته أو نفوذه.

هذا فضلاً عن أن وزيرنا هذا، رغم أنه يريد أن يقنع نفسه بأن ليس لديه من أعداء شخصيين في القسطنطينية سوى رجلين، هما خسرو باشا، منافسه القديم، والسلطان نفسه، فإن أحدهما، على الأقل، يتمتع بسلطان كبير يجعلنا نتوقع أنه من المنطقي - إذا لم تطرأ ظروف جديدة وشديدة من شأنها تغيير الأوضاع - أن يأتي شيء من جانبه هذا الذي لا يُخفي غيرةً لا شفاء منها وعداءً عميقًا.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 162-163

٤٣ – مذكرة للمجلس

ملخص: تعديل مشروع الاتفاقية التي يجري التفاوض عليها مع الوالي – أسباب هذه التعديلات:

١- موقف الباب العالي ومهمة طاهر باشا التي يُخشى معها حدوث انتفاضة في الولايات.

٢ – تأخر تنفيذ المشروع لطول الوقت الذي استغرقته المفاوضات.

٣ – موقف إنجلترا – فرنسا ستتولى، منذ هذه اللحظة، إخضاع الجزائر، محمد علي سوف يتحرك ضد طرابلس وتونس – التعديلات الواجب إدخالها على بنود المعاهدة الأصلية – المنطق الذي ينبغي اتباعه مع الباشا لإقناعه بضرورة هذه التغييرات.

٢٩ يناير ١٨٣٠

منذ إرسال التعليمات الأخيرة إلى قنصل فرنسا في الإسكندرية طرأت عدة ظروف، ونما إلى علمنا العديد من التفاصيل، التي بدا معها جميعًا أن هناك ضرورة لإدخال تعديلات كبيرة على مشروع الاتفاقية التي كُلِّف قنصلنا بالتفاوض حولها.

ألقت المعلومات التي تلقيناها حول بعثة طاهر باشا – المفاوض الذي اختار الباب العالي إرساله إلى الجزائر – الكثير من الضوء على مهمة هذا الوزير. فطاهر باشا معروف بمعارضته الشخصية لإبراهيم باشا، وبكرهه لفرنسا. ولو أضفنا إلى هذا الاختيار التعبيرات الشديدة الالتباس التي استخدمها الريس أفندي في اجتماعه الثاني بالجنرال جيومينو، سنجد أنفسنا على اقتناع بأن طاهر باشا لن يذهب

لإقناع الباشا بأن يقدم لنا الانتصاف الذي نستحقه، بقدر ما هو ذاهب لحثه على إثارة السكان المسلمين للوقوف في وجه مشروع والي مصر. وبالتالي، فستؤدي تلك البعثة إلى تدمير الوسيلة الرئيسية التي يعتمد عليها محمد علي في نجاح الحملة المصرية بتغييرها لموقف السكان الذين كان يأمل في أن يقفوا في صفه. حينها سيتعين عليه أن يضرب أمام الجزائر حصارًا مستمرًا لا يملك الوسائل اللازمة له. هذا فضلاً عن أن التأخر الذي ألم بالمفاوضين قد وضعنا في الموقف التالي: لو لم يقبل محمد علي بكل شروطنا، ولو تمسك مسيو ميمو، كما نتوقع، بالتعليمات الصادرة إليه، فسيتعين عليه أن يمنح الباشا وقتًا لإرسال ملاحظاته إلى باريس ثم تلقي الرد منها، وهو ما سيجعل الفصل المناسب من فصول السنة يفلت من بين أيدينا قبل أن يستطيع إبراهيم باشا أن يصل إلى الجزائر، وطوال تلك الفترة سوف نظل في وضع غير مريح تجاه عدو يتحدانا. أخيرًا، فإن الكيفية التي استقبلت بها إنجلترا مفاتحة الدوق لافال حول هذا الموضوع تجعلنا نتوقع أن حكومة لندن، ودون أن تبدي معارضة صريحة، سوف تتفق، على الأقل، مع الديوان لتعويق هذه الحملة بوضع كل العراقيل الممكنة أمامها.

في ضوء تلك الاعتبارات، قد يكون من الأفضل أن نضطلع نحن بأنفسنا بالجزء الأكثر بعدًا عن مصر في هذا المشروع، والأصعب والأكثر أهمية بالنسبة لنا في آن معًا، فلا نعتمد إلا على أنفسنا في إخضاع الجزائر.

لو تم تبني هذا الرأي، فبإمكاننا أن نترك، في التعليمات الجديدة الموجهة إلى مسيو ميمو، الاتفاقية الأولى كما هي تقريبًا، ولكن بعد أن نسحب منها كل ما يتعلق بالجزائر.

سوف نمحو منها، أولاً، عبارة هبة الثمانية ملايين فرنك، التي كانت متعلقة، على وجه الخصوص، بتذليل الصعوبات التي ستنجم عن غزو هذا الموقع، ولكن دون أن نجعل منها بندًا من بنود الاتفاقية. سوف نترك لمحمد علي إمكانية أن ينشئ في موانئنا أربع سفن حربية، موفرين له كل التسهيلات التي يريدها حتى يتم بناؤها في أسرع وقت ممكن، لأنه من مصلحتنا أن يكون له أسطول محترم يضمن طاعة الولايات الجديدة التي سيستولي عليها.

سيقتصر إجمالي القرض الذي سنقدمه لمحمد علي على ١٠ مليون فرنك يتم دفعها له في الإسكندرية بمجرد انطلاق الحملة، على أننا لن نرسل له منها سوى ثمانية ملايين، وسوف يخوّل القنصل سلطة تقديم مليونين في شكل سندات قابلة للدفع في طولون بمجرد توقيع الاتفاقية، وسوف يكون في ذلك تيسير جديد حتى لا يتأخر انطلاق القوات المصرية.

على هذا النحو ستقل كثيرًا المخاطر والصعوبات والنفقات التي سيتحملها محمد علي، بل وسيستطيع أن يُطلق الحملة برًا فقط، لأنه لن يمر سوى بأراضٍ استطاع أن يكوّن فيها علاقات منذ وقت طويل. وسيكتفي، حينها، بإرسال المؤن والذخائر على متن بعض السفن الفرادى، وإن أراد فيمكن أن تعمل بعض سفننا الحربية على حماية تلك الإمدادات أو تهاجم الموقع بحرًا. على أن علينا أن نتمسك في البداية بالإبقاء على البند الذي يقرر عدد قوات الحملة بأربعين ألف رجل في الاتفاقية ويجعلهم تحت قيادة إبراهيم باشا، على أن يكون لمفاوضَينا سلطة السماح بتقليص عدد القوات المصرية المستخدمة ضد البربر إلى ٢٥ ألف رجل، ولكن على أن يكون ذلك فقط استجابة لإلحاحٍ شديد من الباشا؛ وذلك أنه إلى جانب الحاميات التي ينبغي تركها في طرابلس قد تنشأ ضرورة فيما بعد لإرسال قوات مصرية سواء لاحتلال الجزائر بعد مغادرتنا لها، أو للاستيلاء على بعض بلدات الساحل الجزائري.

البند السابع من الاتفاقية، والذي يسمح لإبراهيم باشا بتقدير ضرورة الاستعانة بالأسطول الفرنسي الراسي أمام الجزائر، سوف يختفي، بطبيعة الحال، في النسخة الجديدة.

كذلك سيتم إلغاء العبارات المتعلقة باحتفاظ فرنسا بممتلكاتها في ولاية الجزائر، والواردة في البندين الخامس عشر والسادس عشر. ونستطيع أن نحل محلهما بندًا يُذَكِّر بحقنا في ملكية الأراضي الواقعة على جزء من الساحل التونسي، والممتدة من حدود الجزائر عند رأس روز إلى الرأس الأسود، في مقابل أجر

سنوي، يتم تحديده مرة واحدة وإلى الأبد، وهو ١٠ آلاف فرنك. وسوف نضيف أيضًا بندًا يُلزِم بتشكيل لجنة مختلطة تقوم، في غضون ثلاثة أشهر على الأكثر بعد غزو كل من المواقع الثلاثة، بجمع التظلمات العديدة التي سيقدمها الرعايا الفرنسيون في طرابلس وتونس، ثم النظر فيها وإنصاف العادل منها في خلال سنة.

أما بالنسبة للحملة التي سيرسلها جلالة الملك على الجزائر، فسنكتفي بأن نذكر، بعبارات عامة في ديباجة الاتفاقية، نية جلالته في إخضاع تلك الولاية وأنه إنما يقوم بهذا المشروع خدمةً للصالح العام للبشرية.

فقد يبدو أنه من الأنسب أن نتحاشى النص على أية تفاصيل حول هذا الموضوع من أجل المستقبل، وذلك حتى لا نربط أنفسنا بأي التزام حول مصير تلك الولاية فيما بعد.

سوف يقول مفاوضانا لمحمد علي أننا بعرضنا الجديد هذا إنما نقدم له دليلاً جديدًا على صداقتنا واهتمامنا بأمره، ولكن الاستيلاء على الجزائر لا يبدو لنا أمرًا مؤكدًا – نظرًا للعقبات الحقيقية والكبيرة التي تعترضه – لذلك لا نستطيع ترتيب أموره مقدمًا باتفاقية حول غزو لم يتم بعد، إذ من شأن ذلك أن يستثير، دون فائدة تُرجى، شكوك وتوجس الباب العالي والمسلمين بوجه عام.

سوف نعلن لكل الدول أننا ذاهبون إلى الجزائر وليست لدينا من خطط سوى الانتصاف لشرف فرنسا من أحد زعماء البربر الذي أهاننا إهانة شنعاء. لم تقدم إنجلترا أية مبررات أخرى عندما أرسلت لورد إكسماوث إلى الجزائر سنة ١٨١٦.

من الضروري أن نبعث بالتعليمات الجديدة على وجه السرعة حتى تصل، إن أمكن، قبل توقيع الاتفاقية.

لو كان قد تم، لسوء الحظ، توقيع الاتفاقية قبل وصول تعليماتنا فلن نستطيع، بالتأكيد، إجبار محمد علي أن ينحيها جانبًا لصالح أخرى تناسبنا أكثر؛ فتصرفٌ كهذا سيتسم بتسلطٍ منافٍ للعدالة، وبالتالي لإرادة جلالة الملك. ولكن سيتعين على

مسيو ميمو أن يعمل على إقناع محمد علي بأن التغيير الذي نقترحه في مصلحته تمامًا، ومن العدل، في تلك الحالة، أن تكون له صلاحية الإبقاء على القرض بمبلغ ٢٠ مليون فرنك، على أن يضيف شرطًا واحدًا له وهو أن تستخدم ثمانية ملايين منه لبناء بوارج في موانئنا. وحتى يحمل الباشا على حسم رأيه، سوف يستعرض مسيو ميمو أمامه ما عرضنا له في بداية هذه المذكرة فيما يتعلق بمهمة طاهر باشا، ومواقف الباب العالي، والمصاعب غير المتوقعة التي سيواجهها عند غزو الجزائر، وسوف يضع في مقابل هذه الصورة المكاسب التي سيجنيها محمد علي من الترتيب الجديد، والذي سنتولى فيه نحن كل الأمور الصعبة التي تكتنف المشروع المنسَّق معه، لنترك له فقط غزو ولايتين معروفتين بعدم قدرتهما تمامًا على الدفاع عن نفسيهما، مع كونهما، في الوقت نفسه الأقرب إلى مصر والأقرب إلى الدخول تحت سلطانه. ولو لم يقتنع بتلك الحجج فسيتعين علينا أن نعلنه بأن المصاعب الجديدة التي طرأت لا تجعلنا نؤمل في أن يستطيع أن يغزو الجزائر ويخضعها خلال العام الحالي، وأن شناعة الإهانة التي تلقيناها وضرورات التجارة التي تضغط علينا لإنهاء هذا الوضع، الضار أيضًا بمصالحه هو، كل ذلك لا يسمح لنا بالمزيد من التأجيل لانتقامنا؛ وبالتالي فسوف نرسل قواتنا لمهاجمة الجزائر، وبالنسبة له فنحن لا نعتبره ملتزمًا بأي شيء تجاهنا، ولكننا نعتقد، مع ذلك، أن من مصلحته أن يحمل، بأقصى سرعة ممكنة، على طرابلس وتونس، حتى يغدو قادرًا، بعد تلك الغزوات السهلة، على الاستفادة من الغزو الذي سنقوم به نحن، ومن مواقفنا الجيدة تجاهه.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f. 164 – 168

٤٤ـ المشروع الثاني لاتفاقية مع محمد علي

جلالة الملك المسيحي التقي، رغبةً منه في الاستعانة على التدمير الحاسم للقرصنة في البحر الأبيض المتوسط بحملةٍ يستعد لإرسالها على الجزائر، ومحمد علي، والي مصر ووزير عظمة السلطان محمود، رغبةً منه في المساعدة بالوسائل التي تحت تصرفه في تحقيق غاية بهذه العظمة وتلك الفائدة للإنسانية؛ اتفق مسيو ميمو، رئيس قنصلية فرنسا في الإسكندرية والمتمتع بالأهلية الكاملة من حكومته، ووالي مصر على النقاط التالية والتزما بتنفيذها بإخلاص، راجين الله العلي القدير أن يمدهما بعونه.

١ – يلتزم محمد علي بأن يرسل على ولايتي البربر طرابلس وتونس حملة تهدف إلى تدمير النظام القائم فيهما الآن واستبداله بإدارة مشابهة لتلك التي تحكم مصر، تابعة للسلطان. سوف يدفع المِثل عن الولايتين جزيةً للباب العالي.

٢- تتكون الحملة من ٤٠ ألف رجل على الأقل. سوف يتولى إبراهيم باشا قيادتها. لو تسببت حوادث البحر، أو نقص وسائل النقل، أو أية عقبات أخرى في إعاقة استمرار هذه الحملة بحرًا، سوف يتابعها محمد علي برًا، حتى إتمام تنفيذها.

٣- لتيسير سُبُل تنفيذ هذا المشروع على محمد علي سوف تقرضه فرنسا مبلغ ١٠ مليون فرنك، يتم تسليمه ٨ مليون منها في الإسكندرية خلال شهر مارس، وبمجرد التوقيع سوف يقدم له قنصل جلالة الملك ٢ مليون في شكل سندات قابلة للدفع في الحال في طولون. سوف تنطلق الحملة بعد إبرام الاتفاقية الحالية مباشرة.

يلتزم محمد علي بتسديد الملايين العشرة إلى فرنسا على مدى أربع سنوات بواقع مليونين ونصف المليون كل سنة. يحق أول قسط في ١ يناير ١٨٣٢، والثاني في أول يناير من العام التالي، وهكذا. لن يتم احتساب أية فوائد على هذا المبلغ حتى حلول مواعيد السداد.

٤- بما أن زيادة حجم الأسطول المصري من شأنها أن تسهم بشكل فعال في ضمان نتائج الحملة المزمعة، تلتزم فرنسا بأن يتم في موانئها، وبأسرع ما يمكن، بناء أربع بوارج قدرة ٨٠ مدفعًا وتسليمها لمحمد علي مسلحة ومجهزة، بسعر ٨ مليون فرنك، يدفعها أيضًا على أربع سنوات، بحيث يدفع ٢ مليون في كل قسط، بدءًا من أول يناير ١٨٣١.(٢٥)

٥- إذا اقتضت الحاجة، وبطلبٍ من إبراهيم باشا، سوف ترسل له فرنسا ضباط من سلاحي المهندسين والمدفعية لمساعدته في هذه الحملة.

٦- لإبراهيم باشا الحق في طلب محاصرة عدد كافٍ من السفن الفرنسية لطرابلس أو حتى مهاجمتها بحرًا لو قرر ألا يهاجمها بنفسه سوى من جانب البر، ولكن عليه أن يطلب ذلك من قنصل جلالة الملك قبل مغادرة الحملة.

٧- سوف تكفل فرنسا لمحمد علي مساعيها الحميدة لدى كل الدول لو احتاجها أثناء حملته.

٨- يلتزم محمد علي بالقضاء على القرصنة في الولايات الجديدة التي سيتولى زمامها وأن يطلق فيها سراح كل العبيد المسيحيين الذين يجدهم هناك. في المستقبل، لن يتخذ أي عبيد من أية دولة مسيحية، ومن يقعون أسرى في يده أو في يد قواده جراء العمليات العسكرية، سوف يعاملهم بالإنسانية المرعية تجاه الأسرى.

٩- سوف يتخذ محمد علي كل الاحتياطات اللازمة لاحترام الرعايا الأجانب المقيمين في الولايات التي سيحتلها وحمايتهم في أشخاصهم وممتلكاتهم. لو أصيبوا بأضرار بسبب حملته أو نتيجة لها يقوم محمد علي بتعويضهم على نفقة البلدات التي وقع فيها الإضرار.

١٠- يلتزم محمد علي بالحفاظ للدول الأجنبية التي لها امتيازات حاليًا في ولايتي طرابلس وتونس على امتيازاتها. حقوقها وامتيازاتها لا يمكن تعديلها إلا عن طريق مفاوضات ودية وتعويضات توافق عليها الدول الأجنبية المعنية.

١١- دون مساس بالتزام محمد علي باحترام كل الحقوق المكتسبة للدول الأجنبية في الولايتين المذكورتين، يوافق على ألا يمنح في المستقبل امتيازات خاصة لأية دولة وأن تعامَل جميعًا على قدم المساواة.

١٢- أية جزية، أو هدايا، أو هبات أو أي مبالغ أخرى كانت الحكومات الأجنبية أو ممثلوها في ولايات البربر يدفعونها تحت أي مسمى أو ذريعة تعتبر لاغية لسقوط نظام الحكم في الولايات.

١٣- الحاميات التركية الموجودة في الولايات سوف تعاد إلى تركيا وتحل محلها حاميات مصرية أو مليشيات من أبناء البلاد.

١٤ – يلتزم محمد علي بالاعتراف بملكية فرنسا للأرض وحقها الحصري في الصيد، ويحترمها، وذلك في المنطقة الممتدة من حدود الجزائر حتى، وبما فيها، رأس روزا. لفرنسا أن تقيم فيها أية منشآت تراها مناسبة، سواء لتسهيل تجارتها أو لضمان الدفاع عن البلاد.

١٥- يلتزم محمد علي، بالإضافة إلى ذلك، بأن يعيد إلى فرنسا الحق الحصري في صيد المرجان من حدود الممتلكات الفرنسية حتى الرأس الأسود، كما كانت تتمتع به قبل سنة ١٨٠٢. قيمة الأجرة سوف تتحدد

مرة واحدة وللأبد بعشرة آلاف فرنك، تدفع كل سنة، ولا يمكن زيادتها إلا بموافقة الطرفين. لفرنسا حرية أن تبني في هذا الموقع، أو تحصل على، منشآت، أو مخازن، أو مبانٍ غير مسلحة أو محصنة قد تحتاج إليها في منطقة الصيد المؤجرة لها.

١٦ – نظرًا لقيام العديد من الرعايا الفرنسيين، منذ فترة طويلة، بتقديم شكاوى لولايتي طرابلس وتونس، ولكون تلك الشكاوى قد أضرت، غير مرة، بالعلاقات القائمة بين هاتين الولايتين وفرنسا، ولتحاشي كل أسبابٍ مستقبلية لخلاف يمكن أن يضر بالتفاهم الطيب الذي ينبغي أن يوجد بين الطرفين المتعاقدين، فقد اتُفِق على أن تتم، خلال الشهور الثلاثة التالية للاستيلاء على طرابلس، تسمية لجنة لفحص تلك الشكاوى. سوف تتكون تلك اللجنة من اثنين من الرعايا الفرنسيين يسميهما قنصل فرنسا، واثنين من الرعايا المصريين تسميهما السلطات المصرية. سوف يرأس اللجنة قنصل إسبانيا بوصفه ممثلاً لدولة محايدة لا مصلحة لها في الأمر. الشكاوى التي يُتوصل إلى عدالتها سوف يُنتصف لأصحابها على نفقة طرابلس في غضون سنة.

سوف يتم إنشاء لجنة مماثلة لتونس بعد الاستيلاء عليها.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 104 – 108

٤٥ – من بولينياك إلى أودير وميمو

ملخص: لن يتم إرسال خريطة الجزائر ومذكرة الكولونيل بوتان إلى محمد علي – إرسال خريطة الولايات، ومخطط للساحل الأفريقي وخرائط مختلفة متعلقة بطرابلس وتونس.

باريس، ٣٠ يناير ١٨٣٠

نظرًا لأن محمد علي لن يكون مكلفًا بالحملة على الجزائر، فلن نرسل الخرائط الخاصة بهذا الموقع التي قمنا بنسخها لتسليمها له. بإمكانكما أيضًا أن تمسكا عن تسليمه مذكرة الكولونيل بوتان Boutin.

مسيو لانجسدورف مكلَّف بأن يحمل لكما خريطة للولايات ومخططًا للساحل الأفريقي لمعلوماتكم الخاصة، فضلاً عن خرائط مختلفة لطرابلس وتونس بإمكانكما تسليمها للباشا بعد توقيع الاتفاقية، ولكن لتنسخا منها لكما نُسَخًا، لأننا لم نستطع أن نوفر نسختين من كل منها.

طلبت من وزير الحربية تصميمات المدفعية التي أراد عثمان بك الاطلاع عليها، ولكنها غير جاهزة بعد، وسوف أرسلها بمجرد حصولي عليها.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 169

٤٦ – من دوسيه، وزير البحرية والمستعمرات إلى بولينياك

ملخص: – إرسال سفينة للبحث عن الإكليبس.

باريس، ٣٠ يناير ١٨٣٠

السفينة التي أجبرتها الرياح المعاكسة على دخول طولون هي الفولاج Volage، والتي غادرت في ٢١ من الشهر الحالي لوجهتها. الإكليبس التي كانت قد انطلقت في اليوم نفسه لم تعد للمرسى.

وابتغاء تنفيذ التعليمات التي تكرمت بكتابتها لي في رسالة هذا الصباح على وجه السرعة، فقد أرسلت لأميرال طولون الرسالة التلغرافية التالية:

"لقد كتبت لك، تلغرافيًا، في ٢٧ من هذا الشهر بالإبقاء على سفينة جاهزة للانطلاق في أي وقت.

ابعث بها دون إبطاء للبحث عن الإكليبس.

لو وجدتها في عرض البحر فلتنقل لها الأمر بالعودة إلى طولون.

لو وصلت إلى الإسكندرية، سواء قبل وصول الإكليبس أو بعده، فلتنقل إلى مسيو أودير الأوامر بتعليق المفاوضات المكلف بها حتى إشعار آخر.

لتصدر لقائد المركب التي سترسلها تعليمات قائمة على ما تقدم، وتسلمه نسخة رسمية من هذه الرسالة. أعلمني بمغادرته تلغرافيًا."

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 170

٤٧ – من بولينياك إلى ميمو

ملخص: - بولينياك يطمئن ميمو على منصبه -

على القنصل أن يستفيض في مراسلاته

باريس، ٣١ يناير ١٨٣٠

تلقيت للتو الرسالة التي شرفتني بإرسالها والمؤرخة ٩ ديسمبر[٢٦]. وقد أسفت لما رأيت فيها من اهتمامك ببعض الشائعات التي سرت بأن مسيو دروفيتي قد طلب لمسيو أودير منصب القنصل العام في الإسكندرية أو أن مسيو أودير نفسه قد شغلته تلك الفكرة. إن مكانتك عالية وجلالة الملك يضعك - بالثقة التي وضعها فيك فشرفك بتكليفك بمفاوضات على تلك الأهمية - في مرتبة أرفع من ألا تكون معها متساميًا عن كل الشائعات التي لا تنتشر إلا لتتلاشى كل يوم. وإني لأتألم لأنها نالت من روحك، ولكن أول ما ننتظره منك هو أن تحافظ على الانسجام التام مع مسيو أودير، الذي لم يتحدث عنك إلا بكل ثناء وارتياح. وتقديرًا منا لمكانتك فقد فضلنا ألا نمنحه شرف توقيع اتفاقية قام بالتفاوض عليها بالتنسيق معك، إلا إذا رأى الباشا في هذا التحفظ علامة على عدم الثقة فيه، فعندها يفضل أن يضع مسيو أودير أيضًا توقيعه.

عليّ أيضًا، في هذه الرسالة السرية للغاية، أن أعرب لك عن رغبتي في أن تستفيض في رسائلك في هذا الظرف الشديد الأهمية، وأن أذكرك بأهمية إطلاع حكومة جلالة الملك على كل تطورات النقاش، والموضوعات التي تطرقتم إليها مع الباشا، وما أجابكم به فيها. فلن نستطيع، إلا بعرض من هذا النوع مصحوبًا بانطباعاتك وأفكارك، أن نصبح على بينة من أمرنا عند الحكم على الوضع الحقيقي للمفاوضات وطبيعة نوايا الأمير الذي تتعامل معه.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 177-178

٤٨ – تقرير إلى جلالة الملك

ملخص: – التعديلات الواجب إدخالها على الخطة الأصلية بسبب مواقف إنجلترا والباب العالي، واستحالة الإبرار أمام الجزائر – محمد علي سيقوم بإخضاع ولايتي طرابلس وتونس – القوات البحرية الفرنسية ستهاجم وهران وبونة وتستولي عليهما – مميزات الاستيلاء على وهران في التطور التالي للعمليات.

٣١ يناير ١٨٣٠

دفعتني ظروفٌ مختلفة طرأت منذ أرسلت التعليمات الأولى، التي بعثت بها بأمر من جلالتكم إلى مسيو ميمو في الإسكندرية، ونتائج المعلومات الجديدة التي وصلت مجلس الملك، أن أقترح على جلالتكم إدخال عدة تعديلات على الخطة التي وافقتم عليها في البداية.

لقد خرج المشروع المنسق مع محمد علي إلى العلن، وأدى ذلك إلى الإضرار بنجاحه. فقد قام الأميرال مالكولم، بمجرد سماعه أول خبر عن المشروع، بإرسال بارجتين لترسوا أمام الإسكندرية، ربما بهدف ثني الباشا عن الاستمرار في مشروعه. والباب العالي أيضًا سارع بإرسال سفينتين حربيتين إلى الجزائر، على متن إحداهما طاهر باشا المعروف بمعارضته لفرنسا وكرهه لمحمد علي وابنه؛ ومن جانب آخر تبين للأميرالات عند دراستهم لخطة الإبرار أمام الجزائر أنها مستحيلة التنفيذ.

يعي جلالة الملك خطورة تلك الظروف، ولكن أيًا كانت تلك الظروف فإنها لن تستطيع أن تمنع تنفيذ مشروع ترتبط به كرامة تاجه.

أعرض على جلالتكم إحلال الخطة التالية محل المشروع الذي عُرض عليكم في السابق.

يقوم محمد علي، كما كان متفقًا عليه، بإخضاع ولايتي طرابلس وتونس، ويستطيع أن يقوم بذلك برًا، وبالتالي فلن يخش أية عقبات من قِبَل القوى الأجنبية. وتقوم بضع قطع بحرية بالانفصال عن الأسطول الراسي أمام الجزائر لتتولى، إذا رأى محمد علي ضرورة لذلك، إغلاق ميناء طرابلس عند مهاجمة القوات المصرية لهذا الموقع برًا.

سوف تستند الاتفاقية الجديدة أيضًا التي سنبرمها مع محمد علي وفق هذا الترتيب على القضاء على القرصنة وعلى استرقاق المسيحيين. وبما أن النفقات ستقل كثيرًا بالنسبة للوالي فسيكفي أن نقدم له قرضًا بقيمة ١٠ مليون فرنك تقدم له عند انطلاق الحملة. يمكن تقليص حجم هذه الحملة إلى ٢٥ ألف رجل، ولكن القيادة ينبغي أن تظل بيد إبراهيم باشا.

أثناء قيام القوات المصرية بتنفيذ هذا المشروع تقوم القوات البحرية لجلالتكم بمهاجمة بلدتي وهران وبونة في آن واحد.

ينبغي أن يكون ظاهرًا للعيان أن الاستعدادات المتخذة لهذه الحملة المزدوجة موجهة ضد الجزائر لضمان أن تتجه كل قوات الولاية للدفاع عن العاصمة، فنجد بذلك وهران وبونة دون حماية. هذان الموقعان ضعيفا التحصين مع كونهما، وخاصة وهران، قابلان لإقامة تحصينات فيهما تضمن امتلاك جلالتكم لهما طالما أردتم ذلك.

ولإيضاح أهمية الاستيلاء على وهران يكفي أن أذكر أنها المكان الوحيد على الساحل الأفريقي الذي تستطيع فيه السفن الحربية الضخمة أن ترسو وتبقى فيه آمنة.

ستضمن سيطرة جلالتكم، في الموسم الصحو الأجواء، على هاتين النقطتين الأكثر أهمية حرمان الجزائر من جزء كبير من مواردها وعائداتها ونسبة من الإمدادات التي تعتمد على الداخل فيها. وسيَسهُل أيضًا، من هاتين النقطتين، إقامة علاقات مع السكان المغاربة في الداخل إذ إنهم يميلون لنا أكثر من ميلهم للأتراك. ولو نجحنا في اجتذابهم في صفنا سيسهل تنفيذ غزو حاسم للجزائر، إذ قد يقوموا هم بغزوها، أو تساعدنا صداقتهم على توفير نقاط ملائمة للإبرار، أو يحمل عليها جانب من قواتنا في وهران التي لا تبعد سوى ٧٧ أو ٨٠ فرسخًا، أو أن يفضل الداي، بعد أن فقد أفضل ممتلكاته، أن يرى عاصمته وهي تُقصف. أيًا كان الترتيب الذي ستمليه علينا الظروف فإن مجرد استيلاء جلالتكم على نقطتين بهذه الأهمية على الساحل الأفريقي ستفيان بكل ما تتطلبه كرامة التاج ومصالح رعاياكم في آن واحد.

ألتمس من جلالتكم أن تأذنوا لي بأن أرسل إلى مسيو ميمو تعليمات قائمة على هذه الخطة الجديدة.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 171-174

٤٩ـ التعديلات الواجب إدخالها على الاتفاقية مع باشا مصر

٣١ يناير ١٨٣٠

سيتولى محمد علي، كما اتفق عليه من قبل، إخضاع ولايتي طرابلس وتونس، ويستطيع أن يقوم بذلك برًا وبالتالي لا يكون هناك ما يخشاه من عقبات قد تضعها القوى الأجنبية.

الاتفاقية الجديدة التي سنبرمها مع محمد علي وفق هذا الترتيب ستستند أيضًا إلى القضاء على القرصنة وعلى استرقاق المسيحيين، والحفاظ على حقوق السلطان وصفته السيادية. بما أن النفقات التي سيتكبدها محمد علي ستقل كثيرًا، فيكفي أن نقدم له قرضًا بمبلغ ١٠ مليون فرنك تدفع كاملة أو يدفع جزء منها عند انطلاق الحملة. يمكن أن يتم تقليص حجم هذه الحملة إلى ٢٥ ألف رجل، ولكن ينبغي أن تظل القيادة بيد إبراهيم باشا.

لو تعطف جلالة الملك بالموافقة على هذه التعديلات، ألتمس من جلالته أن يأذن لي بإرسال تعليمات بها إلى مسيو ميمو

٣١ يناير ١٨٣٠

الأمير بولينياك

يعتمد:

شارل.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 175

٥٠- من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: - إرسال تعليمات جديدة عن طريق مسيو لانجسدورف

باريس، أول فبراير ١٨٣٠

أيها السادة، التعليمات الجديدة التي أتشرف بتوجيهها لكم بتاريخ اليوم سوف يسلمها لكما مسيو لانجسدورف الملحق بمفوضية فلورنسا والذي كان موجودًا في باريس اليوم. لقد أطلعته على المفاوضات التي تتحدث عنها الرسائل التي يحملها، وبالتالي فبإمكانكما الاستفادة منه في كل الأعمال المتعلقة بها. لتبقياه قريبًا منكما طالما رأيتم في بقائه فائدة، ولتنسقا معه عودته إلى فرنسا بحيث تسبق أو تلي عودة مسيو أودير، حتى تستطيع حكومة جلالة الملك أن تتلقى تباعًا كل المعلومات التي قد تحتاجها حول هذه المسألة المهمة التي وضعت إدارتها بأيديكما.

أنا على ثقة من أن مسيو لانجسدورف سيكون عند حسن ظن الحكومة به ومن أنكما لن تقولا لي عنه إلا كل ما يثلج الصدر.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 179

٥١ – تعليمات جديدة إلى مسيو ميمو ومسيو أودير في الإسكندرية

ملخص: - تعديلات في أسس المفاوضات التي بدأت – الوقت الضائع في التفاوض مع الباشا – سوء إرادة الباب العالي – حكومة جلالة الملك ستتحرك على نحوٍ مباشر ضد ولاية الجزائر – محمد علي سيقصر مساعدته على إخضاع طرابلس وتونس – التغييرات التي دخلت على بنود الاتفاقية التي ينبغي مراجعتها مع الباشا – المشروع الجديد يطرح أخطارًا أقل بالنسبة له مع ضمان المكاسب المهمة – محمد علي سوف يحصل على موافقة القوى الكبرى – ضرورة التحرك دون إبطاء.

ملحق: مشروع اتفاقية مع محمد علي من ١٥ بندًا.

باريس، أول فبراير ١٨٣٠

اعتبارات خطيرة طرأت فدفعت حكومة جلالة الملك إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة تجاه ولاية الجزائر تتطلب تعديلاً مهمًا للأسس التي قامت عليها المفاوضات التي كلفتما بمتابعتها مع والي مصر. وقد سارعت بإطلاعكما على طبيعة تلك التدابير والدوافع التي تقف وراءها. وأتعشم أن تصل تلك الإيضاحات في الوقت المناسب لتقوما بتعديل الاتفاقية التي كلفتما بإبرامها مع محمد علي، ولكن لو وصلتكما هذه الرسالة قبل أن تكونا قد وقعتماها، فإني أتشرف بإطلاعكما على ما ستعرضان على هذا الأمير بغية إقناعه باستحالة قيامنا، في الوقت الحالي بالتصديق على الترتيب الأول وتنفيذه، والضرورة التي تلح علينا باستبداله بترتيب آخر كفيل بالاستجابة لطموحاته التوسعية ومتطلبات موقفنا الحالي في آن معًا.

منذ بداية المفاوضات التي أجريتماها مع والي مصر أكدنا تأكيدًا شديدًا على الصفة العاجلة للقيام بحملة ضد ولاية الجزائر سواء عن طريق هذا الأمير أو عن طريقنا نحن.

ربما ظن محمد علي أن هذا التأكيد بلا سند حقيقي. وبدلاً من أن يعي أن الوقت لا يحتمل مناقشة تفاصيل التدابير المحددة التي يشملها دعم فرنسا، وأن يعي أننا بمجرد أن نحمي بداية مشروعه فسيُلزمنا شرفنا بدعمه حتى النهاية أراد أن ينص مقدمًا وبكل دقة على كل الشروط التي سمحت له الفرصة بطلبها. ونجم عن ذلك أن وقتًا ثمينًا ضاع في مفاوضات لم يتأخر سترها كثيرا عن أن ينهتك.

ورغم ذلك، وبدافع من الرغبة في استغلال كل الفرص الباقية التي قد تتيح نجاح عملية من شأنها أن تسفر عن نتائج من بينها أن تربط على نحو وثيق مصالح فرنسا بمصالح مصر، فقد تحملنا، بشيء من الندم، هذا البطء المؤسف، وحزمنا أمرنا على تقديم تضحيات هائلة للباشا لتقديم بدائل لطلباته التي استحال قبولها والتي أبلغنا بها عن طريقكما، وحصلتما على السلطة الكافية لإبرام اتفاق مع هذا الأمير يكفل سرعة إخضاع طرابلس وتونس والجزائر.

ولكننا تلقينا، بعد إرسال التعليمات إليكما، معلومات تؤكد أن نجاح حملة مصرية ضد الجزائر أصبح أبعد بكثير مما كان، إن لم يكن قد صار مستعصيًا. فالباب العالي الذي بدا أنه على استعداد، في البداية، للبقاء على الحياد في تلك المسألة، لم يكتف فيما بعد بالرفض الحاسم لإصدار الفرمان الذي طلبناه منه للباشا، بل وسارع بإرسال سفينتين إلى الجزائر، تحمل إحداهما على متنها طاهر باشا أحد كبار ضباطها. كانت الحجة في هذه البعثة هي حمل الداي على إنصافنا، فلم نستطع لذلك أن نرفض مرور طاهر باشا. على أن مجرد اختيار هذا الشخص في حد ذاته يشي بحقيقة طبيعة مهمته. فهو عدو شخصي لإبراهيم باشا، ومشاعره العدائية لفرنسا معروفة أيضًا. لدينا إذن كل الأسباب التي تجعلنا نخشى أن يقوم، بمجرد وصوله إلى الساحل الأفريقي، بتشجيع السكان المسلمين، باسم السلطان،

على مقاومة الجيش المصري، وحينها ستتقوض الوسيلة الرئيسية التي يعتمد عليها الباشا في نجاحه، وهي علاقاته في البلدان التي سيخضعها. وفضلاً عن ما سينتج عن ذلك من وجوب ضرب حصار محكم تستخدم فيه وسائل يفتقر إليها محمد علي، فإن سوء إرادة الباب العالي التي تزداد حدةً بغيرته من قوة الباشا، لن تكتفي بهذا المسعى وحده، ولدينا في هذا الصدد معلومات لسنا في حل من الإفصاح عنها. هذا في الوقت الذي لا يسمح لنا فيه وضع فرنسا بالنسبة للجزائر بترك أي شيء للاحتمالات أو بالتعرض لأي تأخير. لم يكن هناك أي ضمان لأن يقبل الباشا ما عرضناه، ولا بأن يكون تسليحه جاهزًا بالسرعة التي تتطلبها الظروف، ولا ألا يحدث ما يعوق مسيرتنا، وأضحى من الواضح أن أقل تأخير سوف يفقدنا الوقت المناسب للقيام، بأنفسنا إن اقتضت الحاجة، بتنفيذ مشروع لا يمكن أن ينجح إلا لو تم في وقت معين من السنة أوشك أن يحل علينا. ومن جانب آخر، فاعتبارات الكرامة والضرورات الملحة للتجارة التي تعاني من استطالة أمد حالة الحرب، تفرض علينا اتخاذ إجراء مؤكد النتيجة دون مزيد إبطاء.

في ضوء هذا الوضع، وبعد أن نظرت حكومة جلالة الملك في مختلف المصالح التي ينبغي الموازنة بينها، توصلت إلى أنها لا تستطيع، في الوضع الحالي، أن تعول باطمئنان على تنفيذ الحملة المصرية ونجاحها متخذةً من ذلك سبيلاً لمعاقبة داي الجزائر. وبالتالي فقد قررت أن يتم نقل جيش فرنسي على الفور إلى سواحل تلك الولاية. وقد صدرت الأوامر بذلك بالفعل وسوف تتجمع قواتنا في طولون، وعما قريب سوف يعلم القراصنة الذين تجاسروا على إهانة فرنسا أن تحدي قوة جيوشنا يستحيل أن يمر بغير عقاب.

على أن هذا القرار، وإن غيَّر في بعض الترتيبات التي كنا على استعداد لتنسيقها مع محمد علي، فإنه لم يقض على إجمالي الترتيب الذي أردنا تنفيذه مع هذا الأمير. فإخضاع الجزائر لم يكن الهدف الوحيد من المفاوضات التي كلفتما بها، إذ دون أسباب أخرى ودوافع أقوى لم نكن أبدا لنضع الثأر لكرامتنا في أيدٍ

أجنبية. فقد كان أمامنا هدف سياسي أسمى وأعم تمثل في رغبتنا في القضاء على استرقاق المسيحيين وتخليص أوروبا من ضربات القرصنة والاسترقاق بتدمير تلك المعاقل المشينة في جميع أنحاء الساحل الأفريقي. وكنا نرغب في أن نرى سلطان محمد علي متسعًا بامتداد الساحل ومكتسبًا قاعدة واسعة ودائمة، كما أردنا، أخيرًا، أن ننشئ أوثق الروابط بين فرنسا ومصر من أجل ازدهار البلدين. لا شيء يمنع تحقيق هذه الخطة الواسعة حتى الآن، رغم الإجراء الذي اتخذناه مؤخرًا. فيكفي أن تلغيا من مشروع الاتفاقية التي تسلمتماها في السابق ما يتعلق بغزو محمد علي للجزائر وتضيفا بنودًا جديدة يستلزمها استكمال التعديل. سوف تتولى فرنسا بنفسها إخضاع الجزائر، ولن يحق لمحمد علي، بالتالي الحصول على المساعدات المالية التي كنا سنقدمها له بسبب الحملة التي كان سيقوم بها على تلك الولاية، وعلى ذلك فهبة الثمانية ملايين التي نص عليها البند الخامس في المشروع القديم لم يعد لها محل الآن، وكذلك القرض البالغ ٢٠ مليون الذي نص عليه البند الرابع سوف يتقلص إلى ١٠ ملايين، إذ لن يتطلب غزو طرابلس وتونس نصف النفقات والتضحيات التي كان سيتكلفها غزو الجزائر. فهاتان الولايتان بموقعيهما القريبين من مصر وقلة وسائلهما الدفاعية سيكونان لقمة سائغة أمام الباشا. بل لن تكون هناك ضرورة للاستعانة بالأسطول المصري لتحقيق تلك الغاية، وربما يرى محمد علي في اقتصار حملته على الطريق البري تحاشيًا للطوارئ والعقبات التي قد تعوقه. لو تبنى هذا الرأي فمن الممكن أن يتم نقل المؤن عن طريق البحر وسوف يقوم أسطولنا بحمايتها إن لزم الأمر.

على أننا لا نرغب في حرمان الباشا من الوسائل التي عرضناها لزيادة حجم أسطوله، بل إننا، على العكس من ذلك، نأمل في أن يصيب التطور اللازم لضمان سهولة هيمنته على كل الساحل الأفريقي، وسوف نقدم له كل التسهيلات التي قد يريدها ليبني، في أسرع وقت ممكن، البوارج الأربع التي يريدها، والتي يمكن أن تكون جاهزة ومعدة ومسلحة في أقل من عام.

قضت إرادة جلالة الملك ألا يذكر، في اتفاقية، ما ينتوي فعله تجاه مواقع ولاية الجزائر بعد غزوها. فقد اكتنف تلك الحملة من المصاعب ما يجب معه توخي هذا التحفظ. ولكن لمحمد علي أن يطمئن إلى حصوله على دليل جديد على اهتمام فرنسا به، فالترتيبات الجديدة التي ستضعها فرنسا لتلك المواقع سوف تتسق أيضا مع جدية محمد علي في تأييد خططنا.

على تلك الأسس تمت كتابة مشروع الاتفاقية الملحق بهذه الرسالة. لقد شملت تعليماتي السابقة التي تستطيعون الرجوع إليها في كل ما لم يتم تعديله اليوم، شرحًا وافيًا للأهمية المطلقة أو النسبية التي نوليها لكل بند من بنود الاتفاقية. على أني رأيت أن أتناول معكما تفاصيل جديدة متعلقة ببعض النقاط التي شعرت أنها تستحق المزيد من التوضيح.

لقد بدا لنا أنه من الملائم أن نضيف إلى بداية مشروع الاتفاقية الجديد ديباجة نذكر فيها أن الحملة التي تقودها فرنسا ضد الجزائر، وتلك التي يضطلع بها محمد علي ضد طرابلس وتونس سيتم تنسيقهما وتنفيذهما بهدف تحقيق مصلحة عامة، وهي القضاء على القرصنة على الساحل الأفريقي، وهو هدف هذا التحالف.

تم الإبقاء على البندين الأول والثاني من المشروع القديم، واللذين يُعرّفان المبادئ التي سيتم من خلالها تنفيذ الحملة المصرية. تم إلغاء البند الثالث المتعلق بالجزائر. في البند الثالث في المشروع الجديد تم تقليص القرض الأصلي البالغ ٢٠ مليونًا إلى ١٠ ملايين للأسباب المذكورة آنفًا. ولكننا أضفنا تسهيلاً جديدًا في الدفع لصالح محمد علي. فبمجرد توقيع الاتفاقية يستطيع أن يحصل على ٢ مليون فرنك على شكل سندات قابلة للدفع لدى صراف البحرية في طولون. مسيو ميمو سيقوم بتسليمها له. الثمانية ملايين الأخرى ستصل دون إبطاء إلى الإسكندرية. وقد أردنا بهذا الترتيب أن نيسر لمحمد علي التعاقد مع قادة سفن النقل التي قد يحتاجها، إذ يفضل هؤلاء، في معظم الأحيان، الحصول على أموالهم في أوروبا؛ ولكننا نستطع، إن فضل محمد علي ذلك، أن نسلمه المليونين أمام طرابلس أو تونس، أو في أي نقطة يشير علينا بها.

البند الرابع يضمن للباشا امتلاك البوارج الأربع التي يطمح إليها في فترة وجيزة، إذ يمكن أن يتم بناؤها في أقل من سنة.(٢٧)

البند الخامس من مشروع الاتفاقية الجديد يوفر لمحمد علي مساعدة مهمة للغاية في غزو طرابلس. وذاك أن الإهانات البالغة التي وجهها زعيم تلك الولاية إلى القائم بالأعمال التابع لجلالة الملك أدت إلى قطع علاقات الصداقة بين الحكومتين، فقررنا استخدام القوة تجاه طرابلس، بيد أن هذا التدبير لا يمتد إلى تونس التي لم تُثِر فينا نفس أسباب الشكوى.

البندان ١٤ و١٥ لا تتحدثان سوى عن الحقوق التي ننتوي الاحتفاظ بها في الساحل التونسي، دون ذكر للساحل الجزائري.

لدينا على هذا الجزء من الساحل التونسي، والممتد من شرق القالة إلى رأس روزا، حقوق الملكية نفسها التي نتمتع بها في المنطقة الممتدة من غرب القالة إلى نهر سيباس. بل إن منشآتنا القديمة وتحصيناتنا قد امتدت حتى الرأس الأسود، ولكننا لا نحسب أنفسنا في موقف يسمح لنا بإضافة امتدادٍ توقفنا عن المطالبة به منذ فترة طويلة. أرسل لكما طيه خريطة توضح هذه المواقع.

البند ١٥ يجدد لنا حق الصيد الحصري من رأس روزا وحتى الرأس الأسود، فقد كنا نتمتع بهذا الصيد حتى قطيعة ١٧٩٩، في مقابل أجر سنوي قدره ٢٥ ألف فرنك. ونظرًا لقلة إنتاجيته لم نستحسن المطالبة باستعادة حق الصيد عند استتباب السلام، ولكن نتج عن ذلك أن السفن السردينية، والتوسكانية، والنابولية، وتحت ذريعة صيد الأسماك، أتت تلك النقاط كثيرًا، منذ تلك الفترة، لتشاركنا مناطق صيدنا الخاصة، وهو ما تسبب في مشاكل متكررة مع المقاطعات الإيطالية. تلك المشاكل هي ما أردنا تحاشي العودة إليها. ولو كنا قد قلصنا أجرة منطقة الصيد هذه إلى ١٠ آلاف فرنك، فيجب ألا ننسى أننا لم يكن علينا أن ندفع، بموجب نص امتيازاتنا القديمة، سوى ١٧ ألف فرنك للتمتع بحق الصيد الحصري على طول الساحل الأفريقي من الرأس الأسود إلى بجاية.

أوردنا في البند ١٦ شرطًا جديدًا ضروريًا لضمان تحقيق عدالة سريعة للعادل من مطالبات تجارنا. ولا نشك في أن محمد علي سيقدر كثيرًا تقديم هذه الضمانة العادلة لأصحاب المصالح من مواطنينا في تلك الأصقاع. البنود الأخرى في مشروع الاتفاقية القديم أُبقِيَ عليها بحرفيتها بشكل شبه تام، ولن تحتاج سوى إلى تغيير ترتيب بعضها.

ينتج عن ذلك أن هذه الخطة التي أجبرتنا الضرورة فيها على إرسال حملة فرنسية، على الفور، إلى ولاية الجزائر، والتي حلت محل الخطة التي كلفتما بالتفاوض عليها مع محمد علي، لم يتغير فيها في الأساس سوى كيفية التنفيذ، بينما ظلت نتائجها النهائية كما هي.

فبدلاً من أن يتحرك محمد علي وحده في مواجهة المخاطر والخسائر، لتنفيذ مشروع بهذه الضخامة، سوف يتحرك بتنسيق حقيقي مع ملك فرنسا، ويجني الثمار نفسها دون أن يتعرض للمخاطر التي كان سيتعرض لها لو تحرك بقواته فقط وفي معارضة للباب العالي، لغزو طرابلس وتونس والجزائر معًا.

سوف تصبح طرابلس وتونس غزوة سهلة أمامه، وستساعده قوات ملك فرنسا البحرية على المزيد من تسهيل استيلائه عليها، وهي مزية لم تكن مكفولة له في الخطة الأولى. وقد أُعفي من مهاجمة الجزائر التي يفرض غزوها صعوبات أكبر وأخطر. سوف تزيد قوته كثيرًا، وسوف يستشعر كيف أن التحالف الأكثر رسميةً وإيجابيةً الذي سيربطه، بموجب هذا الاتفاق، مع فرنسا سوف يضفي على وجوده ووجود ابنه طابعًا جديدًا تمامًا، لا يتسع المقام هنا، بطبيعة الحال، لتناول جميع تفاصيله ونتائجه. نأمل إذن أن تصلكما هذه التعليمات في الوقت المناسب، وأن تستطيعا أن تقنعا محمد علي، عند إطلاعه على التدابير التي أمر جلالة الملك باتخاذها ضد الجزائر، بتبني رؤانا في تنفيذ تلك الخطة التي سيجني من ورائها ثمارًا جمَّة.

ولكن، لو لم تصل الرسالة إلى الإسكندرية إلا بعد توقيع الاتفاقية، فإن الدوافع نفسها تحملنا على أن نأمل في أن يستبدل محمد علي، بإرادته، المميزات الأضمن والأقل مخاطر، التي نطرحها عليه بالفرص التي تحمل مخاطر أكبر في المشروع الذي التزم به معنا.

ولنا أن نأمل أيضًا في ألا يجد هذا الأمير عناءً في الاقتناع بأن عدم إمكانية تنفيذ اتفاقية تم توقيعها باسم فرنسا تنفيذًا حرفيًا، لم ينشأ عن تبدل في إرادتنا، ولكن أملاه تبدل الظروف المحيطة، وأن سلطان الضرورة هو الذي أجبرنا على تغيير خططنا، بعدما فرض استحالة على محمد علي في تنفيذ أمر جعلنا نؤمل كثيرًا أن يستطيع تنفيذه. من الواضح أنه في ظل الظروف الحالية، وفي ظل معارضة الباب العالي والمقاومة التي بدأ إعدادها في الجزائر، لا يمكن تحقيق الطموحات التي علّقنا بها محمد علي إذ تقوضت الأسس التي بنى عليها الخطة التي اقترحها علينا. نحن لا نلومه على ذلك، ولكننا نسارع بعرض موقفه وموقفنا أمامه بكل وضوح، طارحين عليه إشراكه على نحوٍ خاص في خططنا ومنحه فرصة لجني أهم ثمارها.

لا نتوقع إذن أي تغير في مواقف هذا الأمير الذي لا يضاهي استثارة فكره سوى قوة شخصيته وسموها.

بإمكانكما أن تشيرا على محمد علي أيضًا بأننا نكتفي، وقد أضحى المشروع أقل صعوبة، بأن نطلب منه استخدام عدد أقل من القوات. ولكن لو كان متوفرًا لديه عددا أكبر بكثير من القوات التي يريد أن يرسلها، فسيسرنا ذلك وبإمكانكما، حينها، أن تستبدلا رقم الـ ٢٥ ألف رجل المنصوص عليه في الاتفاقية بالرقم الذي يراه مناسبًا.

أيًا كانت الانطباعات الأولى لمحمد علي عند تلقيه تلك الأنباء منكما، فإنه لن يتأخر في إدراك أنه في ظل ما آلت إليه الأمور اليوم بعد موقف الباب العالي وانتشار أنباء تلك المفاوضات في أوروبا، فإن الموقف الحكيم الوحيد الذي يمكنه اتخاذه هو أن يتحد صراحةً معنا. التراجع اليوم أو الشكوى من التعديلات التي أملتها الظروف على الترتيب السابق معنا، سيكون أخطر من المضي قدمًا في ثقة.

أمّا وقد بدا الخطر في كل الأحوال، فعلى الباشا ألا يسعى إلى الحصول على دعم حقيقي إلا عبر اتحاده مع فرنسا وحلفائها. فقد عبرت لنا روسيا وبروسيا، بالفعل، ورسميًّا، عن موافقتهما على مشروع الحملة على الولايات، وسرعان ما سيحصل محمد علي على التأكيدات والرعاية المباشرة والموافقة التامة من عاهلي الدولتين. كذلك فقد أبدت دول أخرى أطلعناها على خططنا مع الباشا موافقة مماثلة، وبإمكان الباشا أن يطمئن إلى سرعة الحصول على تأييد أوروبا بأسرها.

من الأهمية بمكان أن يبدأ محمد علي عملياته العسكرية ضد طرابلس وتونس في أقرب وقت ممكن، إذ ستبدأ عملياتنا ضد ولاية الجزائر في وقت قريب جدًا وستكون قواتنا في أفريقيا خلال شهر مايو، وسوف يكون لتزامن الحملتين مكاسب جمة. ولتؤكدا على هذه النقطة. فدون تنفيذ فوري لحملته لن نستطيع أن نقدم له التسهيلات، المؤلمة لنا، والتي كلفتما بعرضها عليه. عليكما أيضًا أن تبذلا كل جهد ممكن، بالتنسيق مع الباشا، لمنع نشر نص الاتفاقية التي سيتم توقيعها.

لا أنكر، وأنا أبلغكما هذه التعليمات، أنها ستفرض على المفاوضين المسؤولين عن تنفيذها، مهمة صعبة ودقيقة، ولكن تفانيكما في خدمة جلالة الملك سيذلل أي عقبات قد تصادفانها، وليس لدي أدنى شك في أنكما ستكونان عند حسن ظن جلالته بمواهبكما وإخلاصكما.

حاشية: أرجو أن تبعثا لي مع أولى رسائلكما تقييما دقيقًا ومفصلاً بقدر الإمكان للقوات النظامية وغير النظامية لمحمد علي، ونقاط تواجدها وتوزيعها ونسب توزيع ما يمكن استخدامه منها خارج مصر؛ وسأكون ممتنًا لو أقرنتما ذلك بتقييم مفصل لقوات الباشا البحرية.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 180 – 205

ملحق الوثيقة ٥١

مشروع الاتفاق مع محمد علي في ١٥ بندا

هذا المشروع مطابق للوثيقة رقم ٤٤ في كتابنا هذا، باستثناء البند الرابع الذي تم حذفه[٢٨]، والبندين ٢ و ١٢ (مادة ١٣ في المشروع القديم) واللذين جاءا على النحو التالي:

البند ٢: قوام الحملة ٢٥ ألف رجل على الأقل، وهي تحت قيادة إبراهيم باشا الذي سيقرر ما إذا كان من الأنسب أن تسير بحرًا أم برًّا. يلتزم محمد علي بمتابعتها حتى تمامها.

البند ١٢: الحاميات التركية في الولايات سوف تُعاد إلى آسيا الوسطى أو إلى القسم الأوروبي من تركيا وتحل محلها حاميات مصرية أو مليشيات من أبناء البلد.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 206 – 210

٥٢ – من بولينياك إلى وزير المالية

ملخص: القرض المراد تقديمه لوالي مصر – ٢ مليون سيتم دفعها بسندات في طولون، و٨ مليون سيتم نقلها إلى الإسكندرية.

باريس، فبراير ١٨٣٠

لقد اطلعتم على التعليمات التي كُلِّف مسيو ميمو ومسيو أودير بموجبها أن يَعدا والي مصر بإقراضه ١٠ مليون فرنك لتسهيل الحملة التي يزمع إرسالها على ولايات البربر. ولكني أخشى ألا أكون قد أطلعتك على أحد التعديلات التي أشار مسيو دروفيتي بوجوب إدخالها على تلك التعليمات. فقد أخبرني مسيو دروفيتي أن الملايين العشرة التي وُعد بها محمد علي لن تصل الإسكندرية إلا في شهر أبريل، وأن الاستعدادات العاجلة للحملة تستلزم نفقات كبيرة لن يكون من الملائم معها انتظار وصول المساعدات المالية من فرنسا، وأننا نكون قد قدمنا لمحمد علي موردًا ثمينًا لو تلقى في لحظة توقيع الاتفاقية ٢ مليون على شكل سندات مقبولة الدفع في طولون، ليستطيع بموجبها أن يشتري كل ما تستلزمه الحملة.

وقد بدت لي وجاهة ملاحظات مسيو دروفيتي وأن هناك ميزة واضحة لخزانتنا في دفع ٢ مليون في طولون بدلاً من تحمل مخاطر نقلها إلى الإسكندرية، وأن هذا التدبير من شأنه أن يسهل نجاح مفاوضاتنا مع الباشا، بحيث يحسن تبنيه.

لذلك فقد أذنت لمسيو ميمو أن يسحب، إن رأى ضرورة لذلك، سندات مقبولة الدفع لدى صراف البحرية في طولون بمبلغ ٢ مليون فرنك، وأن يسلمها إلى محمد علي بعد توقيع الاتفاقية، ولكن بالطبع، مع اشتراط أن يقتصر ما اتُفِق أن يحصل عليه نقدًا في الإسكندرية، على ٨ مليون فرنك.

وفق هذه الترتيبات، ألتمس منك، إذن، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع السندات التي سيحملها مسيو ميمو والمقبولة الدفع لدى البحرية في طولون، في

الزمان والمكان اللازمين، ذلك لو تم بالطبع اتفاق القنصل مع والي مصر على ذلك.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 211 – 212

٥٣ – من الجنرال ليفرون Livron إلى بولينياك

ملخص: ليفرون يقترح ضم فرقة مصرية إلى الجيش الذي سيضطلع بالعمليات ضد الجزائر ويعرض خدماته لتنظيم وقيادة تلك الفرقة.

باريس، أول فبراير ١٨٣٠

بعد أن شرفني الكونت دي بورمون Bourmont بالحديث معي غير مرة عن الحملة على الجزائر، رأيت أن من واجبي، وفي ضوء موقعي من مصر، أن أعرض على معاليكم بعض الأفكار المتعلقة بهذا المشروع.

محاربة شعوب الشرق، وخاصة العرب، لا شبه بينها وبين حروبنا في أوروبا من قريب أو بعيد. لذلك علينا أن نعرف هؤلاء الناس وصفاتهم وأن نتحرك وفقًا لذلك. العربي ليس متعصبًا بالمرة، ولكنه طمَّاع سيء الطوية، لا يعرف التعب إليه سبيلاً، شديد القسوة مع أعدائه، وبالتالي فالتفاوض معه أفضل من محاربته. لذلك أعتقد أن وجود فرقة إضافية من القوات المصرية سيكون فيه فائدة جمة لجيش الحملة على الجزائر، ليس من الناحية العسكرية، ولكن من ناحية التأثير المعنوي الذي سيتركه في نفوس سكان البلاد.

فمن شأن هذا التحالف بين المصريين والفرنسيين أن يثبت للعرب البربر أن الحملة ليست موجهة ضدهم ولكن ضد الداي الذي كانوا يتوقون دائما إلى الانعتاق من نير ظلمه.

وبمجرد حدوث اتصال بين المصريين وسكان البلاد ستتولد لديهم الثقة، فيحملون لنا المؤن ويوفرون وسائل النقل ويساعدون عمليات الجيش، ولن نحتاج في ذلك إلا أن نوفيهم أجرهم بالعدل وأن نحترم ممتلكاتهم وعاداتهم.

يكفي أن تكون الفرقة المصرية مكونة من ٣٥٠٠ رجل من المشاة و٥٠٠ من الفرسان غير النظاميين. هؤلاء الفرسان سوف نضعهم أمام العرب الذين لم نستطع أن نتفق معهم.

يسهل في مصر العثور على مغاربة جزائريين ممن أتوا مع القوافل وبقوا في القاهرة لمباشرة تجارتهم. وإغراء المكافآت سوف يدفعهم لمصاحبة الفرقة المصرية، ليلعبوا دور الوسيط بيننا وبين أبناء جلدتهم.

من الحكمة أن تتولى أمر قسنطينة فرقة منفصلة، إذ إن الباي الحاكم لهذه المنطقة، الأكثر خصوبة في الجزائر، يمتلك ميليشيات ضخمة قادرة على قض مضاجع الجيش (وهو ما حاول القيام به من قبل)، وستكون وساطة المصريين هنا أيضًا مفيدة.

ينبغي أيضًا أن يصاحب الفرقة المصرية بعض المترجمين العرب الأذكياء، وهم متوفرون بكثرة في القاهرة، وأن يصاحبها أيضًا مبعوث من محمد علي حتى يباشر المفاوضات مع عرب الجزائر وباي قسنطينية. بكل تلك الوسائل يغدو الغزو أيسر منالاً، ويتحاشى الجيش مناوشات العرب الذين قلما يتركون عدوهم يلتقط أنفاسه.

لقد امتدت مشروعات الكونت دي لا فيروناي la Ferronnays إلى تسليم محمد علي حكم الجزائر بعد غزوها، ولكن بما أن شاغلنا اليوم هو الحملة، فليس لدي ما أضيفه تأكيدًا على أهمية تعاون فرقة مصرية.

أضع بين يدي معاليكم كل المعلومات التي أستطيع تقديمها بحكم علاقاتي، وكذلك خدماتي الشخصية لتنظيم الفرقة المصرية وقيادتها.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 213 – 214

٥٤ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - الباب العالي يتراجع عن إرسال طاهر باشا إلى الجزائر – علاقات الباشا مع خسرو باشا ومع السلطان – توزيع تعويضات الحرب الواجب دفعها للروس – المبالغة في حصة مصر – إصدار الباب العالي فرمانًا لمحمد علي يعفيه من طلب البوارج الأربع من فرنسا – غزو الجزائر يتيح للباشا تسديد حصته من تعويضات الحرب.

القاهرة، أول فبراير ١٨٣٠

بعد أن بعثت لمعاليكم رسالتي المؤرخة ٢٢ يناير(٢٩) تلقيت رسالة من السفير يعلمني فيها بأن الباب العالي قد تراجع عن مشروع بعثة طاهر باشا لامتناع السفير عن المساعدة فيها، مخبرًا إياه بأنه لن يقوم بهذا المسعى وحيدًا وأنه ليس لديه خلاف مع الجزائر. وقد سارعت بإطلاع الباشا على هذا التغير، ولم يبد مندهشًا إذ كان يتوقعه. فقد أطلعني على ذلك وأطلعت معاليكم على أسباب توقعه هذا.

وهو يعلم أيضًا الموقف منه في القسطنطينية. فمن بين عدوين اثنين يعترف بعدائهما له في القسطنطينية، خسرو باشا والسلطان، سعى أولهما إليه مرسلاً مندوبًا من ثقاته ليعمل على إصلاح ذات البين، وتسالم الرجلان، ورأى محمد علي في ذلك أمرًا مهمًا بالنسبة له، وهو محق في ذلك. وقد رأى أن هذا المسعى كان مطلوبًا. بيد أن الأمر مع سيده يبدو أكثر صعوبة في نظره.

وقد أُبلِغَ الباشا بأن حصة مصر في تقسيم تعويضات الحرب على ولايات الدولة العثمانية كلها قد تحددت بمبلغ ٧٠٠ بورصة، أي ما يوازي ٣٥٠ مليون قرش أو ١٢١ مليون فرنك. وقد وجد الحصة مبالغًا فيها.

على أن لدى الباب العالي وسيلة يمكنه بها، حسب رأيه، تيسير دفع هذه الحصة عليه، وتتمثل في إصدار الفرمان الذي طلبه لغزو ولايات البربر.

لقد قال لي غير مرة في ثنايا حديثه إنه لو حصل على الفرمان فقد يتنازل طواعيةً عن طلب البوارج الأربع من فرنسا إذ لن تكون له بها حاجة.

وقد سارعت سيدي لإطلاعك على تلك الكلمات التي لم يمض عليها إلا سويعات قليلة؛ لأنها بقدر ما هي مهمة في ذاتها فهي تفسر أيضًا الفكر وراء هذا المطلب والغرض منه، واللذين كانا مستغلقين علينا في البداية.

لقد قلتها لمعاليكم في رسالتي المؤرخة ٢٨ نوفمبر. كان الغرض هو التأثير في الباب العالي عن طريق نشر قوات بحرية هائلة في حالة ما إذا اتجهت الحملة، التي جرت على خلاف رغبته، إلى عمليات عدائية. وبالتالي فلو أولى الباب العالي أهمية أكبر لمصالحه فأسبغ موافقته المطلوبة على المشروع، فلن يكون لزيادة حجم الأسطول المصري حينها الفائدة نفسها.

هذا فضلاً عن أني أطلعت محمد علي على أنه ما من شك في أن حكومة جلالة الملك رأت مبالغةً في مطالبه وأنها ستواجه العديد من العقبات. لقد وعى الآن أن هناك احتمال كبير لعدم الموافقة على طلب البوارج وأصبح، على ما يبدو لي، مستعدًا، إلى حد بعيد، لسماع أنباء عدم إمكانية تلبية مطلبه. هذا فضلاً عن أنه أصبح اليوم ينتظر بفارغ الصبر الرد الذي سيجيء من باريس، بعد أن بدأ الوقت والتفكير الملي يبددان أوهامه في البوارج.

لقد تغير فكره تمامًا فيما يتعلق بمساعي السفير لدى الباب العالي بخصوص هدفنا المشترك. وهو يرغب في أن يتمسك بها، إذ دعاني اليوم أن أرجوه أن يجدد مساعيه وأن يؤكد للوزير العثماني أن تلك هي الوسيلة الوحيدة للحصول على مساعدة محمد علي في دفع تعويضات الحرب. وقد اغتبط بمساعدة روسيا لنا، بل أمّل أن تستطيع فرنسا أن تحصل منها على مد أجل سداد نصيبه من عشر إلى عشرين سنة.

أما بالنسبة لإنجلترا فلا يشعر تجاهها إلا بالخشية والريبة، وهو على اقتناع بأن مسيو جوردون كان وراء زيادة حصته وإفشاء علاقاتنا معه فيما يتعلق بالولايات الثلاث.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 215 – 216

٥٥ – من الكونت دي برنستورف Bernstorff إلى قنصل بروسيا في الإسكندرية

ملخص: – البلاط البروسي يقر مشروع الحملة التي تتفاوض عليها فرنسا مع محمد علي

برلين، ٣ فبراير ١٨٣٠

نما إلى علمنا أن الحكومة الفرنسية ووالي مصر يتباحثان حول ترتيبات تهدف إلى معاقبة داي الجزائر على وقاحته وإنهاء نظام المناوشات والمضايقات والقرصنة الذي تفرضه ولايات البربر، منذ وقت طويل، على التجارة وعلى الإبحار السلمي للدول الأوروبية. ليس لنا إلا أن ندعو بالنجاح لمشروع على هذا الاتساق مع ما ترومه كرامة أوروبا بأسرها ومصلحتها العامة. وإني أحملك، سيدي، مسؤولية إطلاع الوالي، على نحو سري ولكن مؤكد، وفي الإطار الذي يتسق مع وضعكم ومع عادات البلد الذي تقيمون فيه، على أن بلاطنا الموقر يتفق تمامًا مع بلاط فرنسا حول روح ومبدأ الحملة المشتركة التي يجري تنسيقها الآن بين حكومة جلالته المسيحي التقي وباشا مصر.

أرجو أن تطلعني دون إبطاء على كيفية اضطلاعكم بهذه المهمة وكيفية استقبال الوالي لحديثكم.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f 217

٥٦ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - أفكار محمد علي فيما يتعلق بخسرو وطـاهر باشا – ارتيابـه من إنجلترا وثقته في فرنسـا – الوضع في كانديا: الوالي يقرر الإبقاء على الوضع الحالي – تدشين فرقاطة قوة ٦٠ مدفعًا – مسألة البوارج الحربية – تفقد العمارات البحرية الجزائرية في الإسكندرية؛ الحل الذي أوصى به ميمو – عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة – حالة القوات النظامية المصرية.

القاهرة، ٥ فبراير ١٨٣٠

عودة المياه إلى مجاريها مع خسرو باشا، وحصة مصر المبالغ فيها في تقسيم تعويضات الحرب، وعدم ملاءمة- أو بالأحرى استحالة- مهمة طاهر باشا، والتي أفاضت فيها جميعًا رسائل السفير المؤرخة ٨ يناير، كانت، منذ أول هذا الشهر، محور أحاديثي مع الباشا الذي دأبت على زيارته كل يوم في القلعة. وذات يوم دخل في كثير من التفاصيل حول خسرو أقر فيها بأن الحق في جانبه في كثير من المسائل، وخاصة فيما يتعلق بطاهر باشا الذي وصفه بالخائن واعتبره أكثر الناس شرًّا على الإطلاق. وقد عرفت من الباشا أن لديه معلومات تؤكد أن طاهر باشا يجاهر بعداء فرنسا، وتصديق الباب العالي لما يقول هذا الرجل في الظروف الحالية لا يشي إلا بسوء الطوية واللؤم المشين.

محمد علي مقتنع، كما كتبت لمعاليكم منذ بضعة أيام، بأن سفير إنجلترا هو الذي أشار على الباب العالي برفع حصته في التعويضات. على أني أوضحت له أن الباب العالي الذي يعرف تمام المعرفة الموارد التي يتمتع بها وزيره في مصر ليس في حاجة لانتظار رأي مسيو جوردون ليعرف الفائدة المزدوجة التي سيجنيها من ذلك، سواء بمساعدته في الخروج من حرج وضعه الحالي، أو من تقليص القوة والثراء اللذين يتمتع بهما في آن واحد.

تعلمون ما هي الموارد التي يعتبرها الوالي كفيلة بتوفير سبل تقديم الدعم لسيده مع تحاشي التضحيات التي يفرضها هذا الالتزام عليه. وهو يغبط نفسه بأن فرنسا ستيسرها له، سواء عن طريقها هي مباشرةً أو عن طريق حلفائها وعلى رأسهم، كما يحلو له أن يتخيل دائمًا، روسيا. وقد حافظت على اقتناعه بفكرة أن حكومة جلالة الملك - والتي يكن لها عظيم العرفان بحق - توفر له ولابنه العظيم رعاية فائقة، وأنها ستقدم له عليها براهين أكثر جلاءً مما حظي به بالفعل مادامت السياسة والظروف والمنطق سمحت لها بذلك.

فضلاً عن ذلك فأيًا كان الطريق الذي ترسمه له طموحاته ورغباته، فإنه لن يقدم على شيء إلا وفق رؤى حكومة جلالة الملك وحسب توجيهاتها. فمنذ يومين أثبت لي، في مسألة كاندي، كم هو مخلص لهذا الترتيب ووفي بوعوده. لن أذكركم هنا بالتعليمات التي أصدرها الكونت بورتاليس Portalis ولا بالالتزام الذي قطعه الباشا على نفسه أمامي بعدم إرسال قوات جديدة إلى كاندي، ولا بما شرفت بإبلاغكم به من تلميحات معاكسة أبداها له الأميرال مالكولم، ولكني سأقتصر على تذكيركم بأنه كان قد قرر ترك الوضع على ما هو عليه حتى إشعار آخر. يبدو أن الفوضى بلغت ذروتها في هذه الجزيرة وأصبحت الحامية التركية هناك في أمس الحاجة إلى تعزيزات. وقد أتى بكباشيان من قوات السلطان طالبين التعزيزات من الباشا، فاستدعاهما ليستقبلهما في الساعة التي اعتدت على زيارته فيها في القلعة. وبعد أن تركهما يقبلان ستار ديوانه وذيل عباءته حتى يظلا على مسافةٍ منه، استمع ببرود إلى عرضهما للموضوع الذي جاء بهما، وأجابهما بهدوء وشموخ بأن الظروف قاهرة بحيث لا تسمح له بإجابة مطلبهما، *وأنه يعرف تمامًا سوء الأوضاع، ولكن أصدقاءه وحماته، القوى المتحالفة، يرغبون في أن يترك الأوضاع على ما هي عليه، وقد وعدهم بذلك.* واستدعى شهادتي على ذلك إذ كان يشير لي بين الفينة والفينة بالاقتراب أكثر منه قائلاً ومكررًا: *ها هو قنصل فرنسا اسألاه. الحلفاء كبار وأقوياء، وأنا ضعيف وصغير، اسألوا قنصل فرنسا وسوف يقول لكم.*

وبعد أن صرف الكانديين وأمر بإرخاء الستار، وهي إشارة إلى أنه في اجتماع، وصلته برقية تلغرافية تحمل نبأ تدشين فرقاطة قوة ٦٠ مدفعًا في الإسكندرية، كان قد بُدئ في بنائها قبل توصل مسيو دي سيريسي إلى نموذج آخر غير الذي سار عليه، وتم بناؤها تحت إشرافه. ثم هبَّ الباشا ناهضًا ليتحدث أثناء تجواله في القاعة، وهو ما يسميه هو قدح زناد الفكر، فأسلم نفسه إلى واحد من تلك الأحاديث المفعمة حيوية التي تتدفق فيها الطموحات والمشاريع على ذهنه. واستعرض كل ما أنجز وما ينجِز وما ينوي إنجازه ليكون له أسطول حربي مهيب. وتطرق بالطبع إلى مسألة البوارج الحربية التي كثيرًا ما جرى الحديث فيها. كان الباشا على اقتناعٍ، بحسب ما رأى في ترسانته ورغم نشاط دي سيريسي وعِظَم عدد العمال، باستحالة توفيرها في ترسانته، ووعى، من تعليقاتي على حديثه، أنه لن يستطيع الحصول، حتى من أفضل أصدقائه، سوى على وسائل وتسهيلات لبناء الطراز الجديد الذي يرومه عندهم، ولكنه لن يستطيع أبدًا أن يحصل على بوارج جاهزة لأن النوع الذي يريده غير متوفر الآن لدى أية دولة.

أثناء انشغالنا، حينها، بحالة المرفأ والتقدم الجاري في الترسانة وصلنا إلى السفينتين الجزائريتين اللذين تراقبهما منذ فترة فرقاطة جلالة الملك، وهو ما يثير دائمًا دهشة محمد علي الذي أراد النزول عند كلمته. وقد أقر وزير البحرية والسفير والأميرال ما قلته وطرحته أنا وقائد الميناء مرارًا وتكرارًا عند مغادرة الأسطول التركي. فقد بدا مسيو دي رينيي راغبًا في إيجاد حل للتخلص من هذه الحراسة المزعجة التي شغلت إحدى فرقاطات الملك. لدي حل يبدو لي بسيطًا وسهلاً، ويتمثل في أن يضع الباشا يده على الفرقاطة والقرويت الجزائريتين، ولا أعتقد أنه سيمانع في الحفاظ على سيادتنا عليهما. القرويت قليلة القيمة، ولكن الفرقاطة، وهي برتغالية الأصل، لا تزال في حالة جيدة ويمكن أن تستخدم كسفينة نقل. في هذا التدبير مزية، لا ينبغي ازدراؤها الآن، تتمثل في إمكانية الاستفادة من

لاكونستانس[أ]. إن الباشا في حاجة لعدد كبير من الأيدي العاملة للعمل في ترسانته مدفوعًا في ذلك بمضاعفة النشاط فيها، وقد قال لي إن إبراهيم باشا سوف يصادر طاقمي السفينتين الجزائريتين اللذين يبلغ قوامهما نحو ٦٠٠ رجل، ليعملوا لقاء ما يُقدّم لهم من ضيافة وخبز.

وصل إبراهيم باشا، لتوه، من دمياط حيث مكث فترة بعد زيارة أقاليم الدلتا. وبمجرد وصوله بدأ في استعراض قوات الفرسان التي يجري تكوينها والتي سيتم الانتهاء من تجهيزها اعتمادًا على السروج والتسليح الذي تم تلقيه من فرنسا والمنتظر قدومه منها. وهو يولي اهتمامًا كبيرًا بإعادة تنظيم القوات النظامية وخاصة ما يتعلق بإدارته وحساباته التي يريدها مضاهية لإدارتنا وحساباتنا.

هاكُم، سيدي، حالة القوات النظامية الآن. الاثنتا عشرة كتيبة التي يتكون منها سلاح المشاة في الجيش النظامي سوف يتم زيادة عددها لتصبح أربع عشرة كتيبة: كانت خمس فرق تم تقليصها إلى أربع؛ قوام كل منها ٨٠٠ رجل. يجري الآن تجنيد الرجال في جميع أنحاء مصر لإكمال العدد.

يتم الآن تكوين فرقة حراسة خاصة له ويتم اختيار رجالها من كل الأسلحة.

كتائب الفرسان السبع التي يتم تدريبها سوف يتم ركوب كل رجالها الخيول في وقت قريب. الخيول التي جاءت كلها تقريبًا من طرسوس والشام جياد جيدة. بيد أن التجهيز والتدريب لم يحرزا تقدمًا للأسف الشديد.

لدى محمد علي كتيبة مدفعية مكونة من ٢٤ طاقمًا تضم ٤٠٠٠ رجل. وقد أمر مؤخرًا بتشكيل كتيبة مدفعية تجرها الخيول.

(أ) اسم الفرقاطة الملكية التي تحرس السفينتين الجزائريتين. (المترجم)

لديه ٤٠٠ مدفع. تبلغ كلفة كسوة ومئونة القوات ٦٠ ألف بورصة، أي حوالي ١٠٠٦٠٠٠٠ فرنك. أجور الجند تبلغ نفس القيمة وقد تأخر صرفها حتى اليوم ثمانية أشهر. القوات غير النظامية المكونة من البدو العربان والتي تتكون منها القوات الخفيفة والدَرّك تبلغ نحو ١٥ ألف رجل.

حصلت على هذه المعلومات من قادة الإدارة العسكرية والمعلمين.

A.E. Correspondance politique. Egypte I, f° 218 – 221

٥٧ – من بولينياك إلى جيومينو

ملخص: – مهمة طاهر باشا – موقف الباب العالي من ولاية الجزائر – الاستنتاج الذي تستقيه فرنسا من ذلك – لن ينظر الملك من الآن فصاعدًا إلا إلى كرامة تاجه ومصالحه.

باريس، ٩ فبراير ١٨٣٠

تلقيت منذ أيام قليلة الرسالة المشفرة التي تكرمت بإرسالها في ٦ يناير[٣٠]. الجواب النهائي الذي حصلتَ عليه فيما يخص مهمة طاهر باشا يجعل مسألة الحملة المقررة ضد ولايات البربر أبسط.

إن الباب العالي بإعلانه أنه ليس لديه شيء مشترك مع الجزائر وأنه لا يأبه بالمصير الذي قد ينتظر حكومتها إنما يعترف بنفسه بأنه لا يحتفظ بأية رابطة مع تلك الولايات تشبه العلاقة بين حاكم وعماله. وهو بذلك يضع نفسه خارج خلافنا مع تلك الولايات ويحرم نفسه، بالتالي، من حق التدخل فيها.

لا حاجة بنا للنظر فيما إذا كان هذا القرار متسقًا مع مصالح الباب العالي. وبعد أن أبدى جلالة الملك أشد الاحترام لحقوق دولة صديقة بل ولما قد تطالب به، وبعد أن سعى لتوفير أكبر المكاسب السياسية لها على حساب تضحيات ستتكبدها فرنسا، آلى على نفسه ألا يلتفت، من الآن فصاعدًا، إلا إلى كرامة تاجه ومصالحه فيما يتعلق بإنهاء هذه المسألة المهمة على نحوٍ مناسب.

A.E. Correspondance politique. Turquie, 260, f° 98 – 99

٥٨ – من بولينياك إلى جيومينو

ملخص: - التعليمات الموجهة إلى مسيو بوتشيانتي Buccianti قنصل بروسيا في الإسكندرية بخصوص تأييد الحملة التي ينسقها الوالي مع فرنسا.

باريس، ١١ فبراير ١٨٣٠

سلمني البارون دي فرتر de Werther التعليمات الموجهة لمسيو بوتشيانتي Buccianti قنصل بروسيا في الإسكندرية والتي يأمر فيها جلالة ملك بروسيا قنصله بإبلاغ محمد علي تأييده التام للحملة التي ينسقها مع فرنسا لإخضاع ولايات البربر(٣١). وقد تأثر جلالة الملك كثيرًا بشاهد الصداقة الجديد هذا من الملك فردريك – جيوم، ويأمل أن تحذو الملكيات الأوروبية الرئيسية الأخرى حذوه في مباركة الحملة من أجل نجاح مشروع يهدف، بجلاء، لتحقيق مصلحة العالم المتحضر.

A.E. Correspondance politique. Turquie, 260, f° 55

٥٩ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – الوصول إلى الإسكندرية – غياب الباشا وميمو. أودير يعرض على باغوص وعثمان بك المقترحات الفرنسية الجديدة والاستحالة المادية لتسليم البوارج – تحويل الأموال المخصصة لتمويل الحملة.

حاشية: قرب وصول إبراهيم باشا وميمو.

الإسكندرية، ١٢ فبراير ١٨٣٠

بعد أن انطلقنا من طولون في ٢١ يناير على متن السفينة الملكية الإكليبس، وفي رياح أقل معاكسةً مما كان عليه الحال في الأيام السابقة، أجبرنا التيار وموجة عاتية على الجنوح إلى الساحل. وكان مبلغ جهدنا أن وصلنا إلى مرفأ إيير Hyères في الليل لنرسو به. وعبثًا حاولنا معاودة الإبحار في الأيام التالية إذ أُجبرنا على العودة للمرسى ثلاث مرات بعد ساعات طويلة من محاولات مضنية للتعامل مع الريح بعكس اتجاهات الأشرعة. وأخيرًا استطعنا الإبحار في ٢٨ منه بفضل رياح مواتية حملتنا في عشرة أيام إلى الإسكندرية، حيث نزلتُ بها في ٨ من الشهر الجاري.

لم أجد هنا الباشاوين ولا مسيو ميمو. فمحمد علي وقنصل جلالة الملك في القاهرة، وإبراهيم باشا خرج في جولة في أقاليم مصر السفلى.

هممت بركوب ناقة لأصل سريعًا إلى العاصمة، عندما أبلغني مسيو باغوص وعثمان بك برغبتهما في أن أبقى في الإسكندرية حتى عودة البريد الذي أرسلاه إلى القاهرة لاستطلاع رأي الباشا فيما يتعلق بوصولي، حسبما حملت رسالتي إلى مسيو باغوص المؤرخة ١٢ يناير – والتي أرفقت نسخة منها بالرسالة التي شرفت بإرسالها لمعاليكم في ١٨ يناير – والتي وصلت قبل وصولي الإسكندرية بثلاثة أيام فقط.

نزلت على رغبتهما إذ هما محل ثقة سيدهما وترجمانا أفكاره وكلماته، وقد خولهما تلقي كل الرسائل التي حمَّلتَنا معاليكم، أنا ومسيو ميمو، من حكومة جلالة الملك إلى محمد علي.

وعلى ذلك فلم أتأخر وأطلعت مسيو باغوص وعثمان بك على سبب عودتي إلى مصر في اليوم الذي وصلت فيه. وقد استعرضنا بشكل معمق مختلف النقاط التي حملتها تعليمات معاليكم، وكذلك كل بندٍ من بنود مشروع الاتفاقية، وركزت على الحجج التي بدت لي أكثر تأثيرًا.

في نهاية كل جلسة من جلساتنا المطولة كانت تتم كتابة رسالة، في حضوري، إلى الباشا لإطلاعه على الموضوع. وأخيرًا، قمت بتلخيص كل اجتماعاتنا، والتي مثلت أيضًا جوهر كل رسائلنا للمستشارين أول أمس، شفويًا، وسلمتهما نسخة من مشروع الاتفاقية وكذلك الاعتبارات التي حوتها رسالتكم المؤرخة ١١ يناير[٣٢]، والمتعلقة برد الباب العالي على طلب موافقته على المشروع.

تتم في هذه اللحظة ترجمة كل تلك الوثائق، ويُتوقَّع إرسالها إلى محمد علي مساء اليوم. وبذلك، فسواء دعاني إلى القاهرة أو أمر إبراهيم باشا بالمجيء إلي والتباحث باسمه، فلن تكون هناك إضاعة للوقت، إذ سيكون الوالي على اطلاع بمجريات الأمور إذا ما ذهبت أنا إليه، وستكون لدى ابنه التعليمات اللازمة إن كلفه بالتفاوض باسمه. عندما أبلغت مسيو ميمو بموعد وصولي رجوته بإلحاح ألا يضيع لحظة في إبلاغي بمكان اجتماعنا معًا لأنني لن أثق في أي بريد لتحميله رسائل على هذه الأهمية ورسالة مشفرة، لذلك فلن يحملني أي شيء على عدم تسليمها له يدًا بيد. لا شك أن معاليكم تقرون هذا الاحتراز الذي أراه فرضًا واجبًا تستلزم الحكمة ضرورته في هذا الظرف أكثر من أي ظرف آخر. أنتظر بين لحظة وأخرى رد مسيو ميمو.

لا أستطيع أن أجزم برأي، اليوم، حول نتيجة المفاوضات. على أني أستطيع، منذ هذه اللحظة، أن أبلغ معاليكم بأن مسيو باغوص وعثمان بك لم تبدُ عليهما أية دهشة عندما لم يسمعاني أجيب *نعم* إثر كل طلب من طلبات الباشا. وقد واصلا شرح أفضل الترتيبات الكفيلة بإنجاح العملية، بل إن السرعة التي أبدياها في الترجمة وفي تسجيل كل ما أبلغتهما به بكل دقة جعلتني أستبشر خيرًا. والحجة التي اعتبرتها الأمضى أثرًا، وهي الاستحالة المادية لتقديم البوارج، والتي حرصت على الإفاضة فيها، كانت هي بالفعل الأكبر أثرًا، كما يبدو لي. باختصار، أشعر برضا كبير حتى الآن.

لقد استحسنت تحاشي أية تفاصيل أخرى في رسالة كهذه عُرضَة لأي طارئ قد يطرأ، خاصةً مع عدم وجود أية شفرة بحوزتي. هذا فضلاً عن أن الوقت لا يسمح لي بمزيد من الاستفاضة.

هناك أسفٌ كبير هنا لأن المبالغ الموعودة ستدفع بالفضة الفرنسية. فهذه العملة غير متداولة داخل مصر، وهي أقل تداولاً في المناطق التي سيُستخدم الجانب الأكبر منها فيها. فلو أمكن أن يتم إرسال المبلغ بالفضة أو الذهب الإسبانيين فستكون في ذلك فائدة مزدوجة إذ سنتحاشى خسارة فروق تحويل العملة، وكذلك نتحاشى معرفة الجمهور بأمر القرض عند ظهور مبلغ بهذه الضخامة من عملة لا استخدام لها في التعاملات التجارية. قيل لي إنه من الأنسب، بالنسبة للإسكندرية، أن يتم إرسال تالاري الملكة أو تالاري السيف، والذي يقل سعره في فرنسا بنحو ١٠ إلى ١٣ سنتيمًا عنه في المستعمرات الإسبانية.

حاشية: أبلغني مسيو باغوص للتو أنه تلقى نبأ بوصول إبراهيم باشا إلى القاهرة حيث يتوقع أن يكون والده قد استدعاه إليه هناك.

لم تستطع السفن الخروج إلى عرض البحر اليوم. أعدت فتح رسالتي لأبلغ معاليكم أن بريدًا آخر وصل هذا المساء حمل معه لي الرد الذي كنت أنتظره من مسيو ميمو والمؤرخ ١٠ منه. وقد أبلغني فيه أن "الباشا لديه أسباب قوية جعلته لا يرغب أن تجري مباحثاتنا في القاهرة، وأنه بعث بإبراهيم باشا وحمله المسؤولية كاملة."

سيأتي مسيو ميمو أيضًا، وينتوي مغادرة القاهرة غدًا ١٣، أنتظر وصوله هنا يوم ١٦.

تلقى الباشا الرسائل التي تطلعه على فحوى اجتماعَي الأوَّلين مع وزيريه. سوف تصله الرسائل المتعلقة بالاجتماعات التالية اليوم، وبذلك يكون على اطلاع بكل شيء كما لو كان قد سمعني.

أغبط نفسي لأني سأتفاوض مباشرة مع إبراهيم باشا، وآمل أن نصل، على نحو أو آخر، إلى حسم المفاوضات في وقت أقصر.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 225 – 227

٦٠ – من بولينياك إلى ميمو وأودير

ملخص: – الاستعدادات للحملة ضد الجزائر تجري على قدم وساق – الدول الأجنبية أحيطت علمًا بمشروع فرنسا، وبروسيا تقره – موقف إنجلترا والنمسا – حيادية الباب العالي – مصلحة محمد علي تتمثل في تنسيق تحركاته مع فرنسا.

باريس، ١٧ فبراير ١٨٣٠

منذ إرسال التعليمات التي شرفت بتوجيهها إليكما في أول هذا الشهر مع مسيو دي لانجسدورف بدأت الاستعدادات اللازمة للحملة المقررة ضد ولاية الجزائر وتجري على قدم وسائق. ومن جهة أخرى فقد أطلعنا حلفاءنا على الغاية من استعداداتنا العسكرية والنتيجة المفيدة لأوروبا بأسرها والتي نسعى لإحرازها. كذلك فقد أطلعناهم على هدف المفاوضات التي فتحناها مع والي مصر والاستعدادات العسكرية التي قد يتخذها هذا الأمير لو قبل بمقترحاتنا الأخيرة. وقد تلقينا بالفعل من العديد من الدول آيات الامتنان ودلائل التأييد الصادق للخطط الكريمة لجلالة الملك. بل إن الحكومة البروسية قد سلمتنا مؤخرًا التعليمات التي أصدرتها لقنصلها في الإسكندرية بهدف تشجيع حملة محمد علي على البربر.[٣٣] أرفق تلك التعليمات برسالتي حتى تسلماها بنفسيكما إلى مسيو بوتشيانتي، ولدي اعتقاد بأن القيصر نيقولاس ربما أرسل تعليمات مماثلة إلى قنصل روسيا العام مباشرةً. أما بالنسبة لإنجلترا فلم نندهش من استيائها من نمو قوة محمد علي إثر امتلاكه للولايات الثلاث، فهي لم تؤيد أبدًا مثل هذا التطور. ولكن حكومة لندن ارتأت أن القضاء على القرصنة مصلحة أوروبية بحتة توجب موافقة كل الأمم بما فيها الأمة الإنجليزية نفسها. ورغم أنها لم تظهر أي ملامة على خططنا فقد أبدت

حساسية وأسفًا لأننا لم نشركها فيها مفضلين إياها على أية دولة أخرى؛ وإن كانت لم تنظر إلى تحالفنا المحتمل مع مصر بعين الرضا التي نظرت بها إلى حملتنا على الجزائر، فليس من الصعب أن نقدر دوافعها في ذلك. هذا فضلاً عن أن التعليمات التي تلقاها قنصل إنجلترا العام في الإسكندرية سمحت له بأن يبلغ الباشا فقط أن إنجلترا سوف تنظر بأسف *لتحالفه مع فرنسا في أي مشروع قد يفضي إلى تقليص نفوذ السلطان وسلطته*.

لا ينطبق هذا التحفظ بكل تأكيد على الترتيبات التي روعي فيها بكل عناية الحفاظ على حقوق الباب العالي ومصالحه. وعلى ذلك يستطيع محمد علي أن ينحي جانبًا أي مخاوف قد تُثار عنده من جانب إنجلترا. أما النمسا التي تربط سياستها بسياسة حكومة لندن في كل ما يتعلق بالشرق فستمتنع - مراعاةً لخاطر حليفتها - عن تأييدنا في مسألة يستحيل ألا يثير نجاحها اهتمامها الشديد نظرًا للتطور الذي تشهده التجارة البحرية لرعاياها في البحر الأبيض المتوسط.

يصر الباب العالي على موقفه المحايد في تلك المسألة، وكانت لديه نية، لبضعة أيام، في أن يرسل طاهر باشا إلى الجزائر ولكنه صرح في النهاية، في ٦ يناير، بأنه *ليس بينه وبين الجزائر شيء مشترك وأنه غير آبه بالمصير الذي ينتظر تلك الحكومة، وأنه إنما كان يريد أن يقوم بمسعى لدى الداي مراعاةً لخاطر الملك، ولكن دون مشاركة فرنسا فليس لهذا المسعى أي جدوى، وبالتالي فلن يذهب طاهر باشا إلى الجزائر.* بعد إعلان كهذا لا يحق للباب العالي ادعاء أي حق للتدخل في خلافاتنا مع تلك الولايات. فقد نفض يديه من المسألة ولن يستطيع أحد أن يعارض حق فرنسا في التحرك ضد تلك الحكومات على النحو الذي تراه مناسبًا.

على أننا لن نندهش إذا قامت إنجلترا بمساعٍ جديدة لدى السلطان لحمله على استخدام تأثيره على الداي في الحال، ودون مشاركة من جانبنا، لحمل زعيم القراصنة هذا على أن يقدم للملك الإرضاء الكافي. ولكنكما تستطيعا أن تؤكدا

لمحمد علي أن أي مسعى من هذا النوع لن يفضي إلى أية نتيجة، فقد حزم جلالته أمره على رفض أي تصالح مع أعداء كهؤلاء. لقد مضى وقت التسوية وينبغي أن يكون انتصاف فرنسا مدويًا بعد أن طال تأجيلها له، ولو كان الوالي يعي مصلحته الحقيقية فلن يخشى أبدًا أن نعمد، بعد مساندته لخطط فرنسا الكريمة بكل حماس، إلى فصل قضيتنا عن قضيته فننهي وحدنا الحرب التي سنبدؤها مع الداي.

تعرفان جيدًا أننا ننتظر بفارغ الصبر نتيجة مفاوضاتكما، فلتسرعا بالفراغ منها، ولتبلغا بعد ذلك سفير جلالة الملك في القسطنطينية والأميرال دي رينيي بالنتيجة، ولكن دون الدخول، بالضرورة، في تفاصيل الاتفاقية التي قد توقعانها.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 228 – 232

٦١ – من ميمو وأودير إلى باغوص

ملخص: - تغيير خطة الحكومة الفرنسية لمعاقبة الولايات – فرنسا ستتحرك وحدها بشكل مباشر ضد الجزائر – أسباب هذا التغيير: الترتيبات الأخرى لا تزال قائمة – المساعدة التي ستقدمها فرنسا لمحمد علي لغزو طرابلس وتونس – مكاسب الباشا من تلك الغزوة – المكانة التي سيكلفها له تحالفه مع فرنسا.

الإسكندرية، ١٨ فبراير ١٨٣٠

يتشرف الموقعان أدناه بإبلاغ مسيو باغوص بأن ظروفًا جديدة فرضت إدخال تعديل على العرض الأول الذي كُلِّفا بمفاتحة جناب محمد علي باشا فيه باسم جلالة ملك فرنسا.

اعتبارات خطيرة أجبرت حكومة جلالة الملك على أن يتخذ في الحال تدابير شديدة وحاسمة تجاه ولاية الجزائر، واستبدال الترتيب المعروض في السابق بترتيب جديد، ولكنه كفيل أيضًا بالاستجابة لرؤى الباشا ومتطلبات وضع فرنسا في آن معًا. وذلك أن إرسال طاهر باشا إلى الجزائر، وفوق كل شيء، المعلومات الجديدة التي وصلت حكومة الملك من القسطنطينية والمتعلقة بالعقبات المنتظر أن تواجهها الحملة المقررة أمام الجزائر، وهي عقبات زاد من حدتها وضاعفها طول الفترة التي استغرقتها المفاوضات بسبب البعد المكاني، قد فرضت على جلالة الملك ضرورة ألا يوكل مهمة الثأر من ولاية الجزائر إلا إلى جيوشه هو. هذه المعلومات يُخشى معها، وبحق، من أن يصيب الشللُ الوسيلة الرئيسية التي اعتمد عليها الباشا في نجاح العملية، أي علاقاته في مناطق ولاية الجزائر وأن يهب السكان المسلمون لمقاومة الجيش المصري بإيعازٍ سيئ الطوية من الباب العالي.

وسينتج عن ذلك أن يجد جيش الحملة نفسه مجبرًا على ضرب حصار محكم يتطلب تموضع أعداد كبيرة من المدفعية الثقيلة ووسائل أخرى لن يستطيع جنابه أن يوفرها سريعًا. إن سوء نية الباب العالي المعروفة والتي تستثيرها دائمًا الغيرة من قوة محمد علي، وهي غيرة زاد من حدتها ما تسرب عن المفاوضات الجارية، وكذلك تلميحات سموه هناك حول هذا الموضوع، سوف تدفع كلها الباب العالي لاستخدام كل الوسائل التي يتيحها له ما بقي له من سلطان في تلك الولايات وسلاح التعصب.

لم تسمح تلك الاعتبارات لحكومة جلالة الملك بالإبطاء أكثر من ذلك في اتخاذ تدابير سريعة التأثير مؤكدته تمليها عليها كرامتها. وبالتالي، فقد تقرر نقل جيش فرنسي على الفور إلى سواحل ولاية الجزائر. صدرت الأوامر وسوف يتم القيام بالعمليات العسكرية بأكبر سرعة ممكنة. سوف تصل قواتنا التي تجمعت في طولون إلى الساحل الأفريقي في الأيام الأولى من شهر مايو وعما قريب سوف يعلم القراصنة الذين تجاسروا على إهانة فرنسا أن تحدي قوة جيوشنا يستحيل أن يمر بغير عقاب.

على أن هذا القرار لم يقض على إجمالي الترتيب الذي أرادت الحكومة الفرنسية تنفيذه مع محمد علي باشا؛ إذ إن إخضاع الجزائر لم يكن الهدف الوحيد من الحملة المزمعة. فدون أسباب أخرى ودوافع أقوى لم تكن فرنسا لتضع أبدًا الثأر لكرامتها في أيد أجنبية. فقد كان لفرنسا هدف سياسي أسمى وأعم، إذ أرادت، بالتنسيق مع أمير جلب لشعبه مكاسب الحضارة، أن تُخلِّص أوروبا من سوط القرصنة بتدمير معاقلها المشينة على الساحل الأفريقي. كذلك أرادت أن ترى سلطان هذا الأمير يمتد على تلك الأصقاع ويكتسب به قاعدة أكثر اتساعًا ودوامًا. وأخيرًا، رمت فرنسا من وراء ذلك إلى تكوين أواصر أكثر وثاقةً بينها وبين مصر من أجل الرخاء المتبادل للبلدين. فرنسا ومحمد علي باشا يملكان كل وسائل تحقيق هذا المشروع الكبير.

إن ولايتي طرابلس وتونس، بقربهما من مصر وضعف وسائلهما الدفاعية، والعلاقات التي استطاع محمد علي باشا تكوينها فيهما، سوف تكونان لقمة سائغة له. وسموه أقدر من يستطيع تحديد أفضل الوسائل الواجب استخدامها لإخضاعهما سريعًا؛ وأيًا كان اختياره وأيًا كان سبيل التحرك برًا أو بحرًا أو فيهما معًا، فإن حكومة جلالة الملك على استعداد تام للمساعدة في نجاح تلك الحملة بكل الوسائل المتوفرة لها.

في هذا الصدد تم منح الموقعين أدناه سلطة عرض قرض قيمته عشرة ملايين فرنك على محمد علي باشا.

ومن أجل تيسير قيام الحملة المصرية وتسريعها سوف تضع حكومة جلالة الملك تحت تصرف جنابه في يوم توقيع الاتفاقية المزمع إبرامها مبلغ ٢ مليون فرنك، يتبعه دفع ثمانية ملايين أخرى عند انطلاق القوات. آجال تسديد هذا القرض تحددت بالقواعد التي تم بالفعل الاتفاق عليها.

بعيدًا عن هذا المبلغ، فإن حكومة جلالة الملك مستعدة لمنح قائد الحملة سلطة طلب قيام عدد كافٍ من السفن الفرنسية بمحاصرة طرابلس أو حتى مهاجمتها بحرًا لو قرر مهاجمتها بنفسه برًا ورأى حاجةً لذلك.

أمَا وقد أصبح تنفيذ المشروع أكثر سهولة فإن عدد القوات التي سيستخدمها سموه سيصبح أقل بكثير بطبيعة الحال، ولكن حكومة جلالة الملك ترغب، مع ذلك، ألا يقل أبدًا عن ٢٥ ألف رجل، ولو كانت القوات المتوفرة لدى محمد علي باشا تسمح له بزيادة هذا العدد فإن فرنسا لن تنظر إلى ذلك إلا بعين الرضا وسوف تشكر له الترتيبات التي سيتخذها في هذا الصدد.

كذلك سوف يرى جلالة الملك في تكليف إبراهيم باشا بقيادة الحملة ضمانًا مهمًا لنجاحها.

بالنسبة لانطلاق الحملة يعي الوالي، بلا شك، أن الحكومة الفرنسية لن تجد في الاتفاقية المقترحة فائدة يجنيها الطرفان من تزامن العمليات إلا إذا انطلقت على الفور.

لا حاجة للموقعين أدناه للتأكيد هنا على المجد والفائدة اللذين سيجنيهما الباشا من تنفيذ مشروع هائل يتم تسييره وإدارته في تنسيق حقيقي مع جلالة ملك فرنسا. وسيجني جنابه الثمار نفسها دون أن يتعرض للمخاطر ذاتها التي كان سيتعرض لها لو تحرك وحده متحملاً المخاطر والخسائر وحده لغزو الولايات الثلاث معًا، وليس له من سند سوى قواته فضلاً عن استهداف معارضة الباب العالي له. فعلى العكس من ذلك ستصبح طرابلس وتونس، وفق الترتيب الجديد، فتحًا يسيرًا أمامه، تزداد بهما قوته بشكل كبير. وعلى ذلك فسوف يشعر محمد علي باشا أن تحالفًا يكتسب صيغة رسمية وإيجابية مثل هذا الذي سيتعاقد مع فرنسا عليه سوف يُكسب وجوده وابنه طابعًا جديدًا تمامًا، لا يتسع المقام هنا لسرد كل نتائجه.

تعتقد حكومة جلالة الملك أن سموه سيرى أن الموقف الأكثر حكمة، في ضوء ما آلت الأمور إليه بعد موقف الباب العالي وذيوع أخبار هذه المفاوضات في أوروبا، إنما يتمثل في الاتحاد صراحةً مع فرنسا وحلفائها. لقد أعربت روسيا وبروسيا بشكل رسمي عن مباركتهما لمشروع الحملة على الولايات، ويسر حكومة جلالة الملك أن تؤكد لسموه أنها لن تتأخر في تلقي آيات المباركة التامة مباشرةً من عاهلي هاتين الدولتين. وقد أبدت الموافقة نفسها دول أوروبية أخرى تم إطلاعها على الخطط المشتركة، ويستطيع محمد علي باشا أن يطمئن إلى أنه سرعان ما سيحصل على صوت أوروبا بأسرها.

ينتهز الموقعان أدناه هذه الفرصة للتعبير لباغوص باشا عن أسمى آيات الاحترام.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 240 – 244

٦٢ – من لانجسدورف إلى بولينياك

ملخص: – وصول لانجسدورف إلى الإسكندرية –
لم يتم إبرام الاتفاقية مع الوالي بعد.

الإسكندرية ، ٢٣ فبراير ١٨٣٠

يسرني أن أبلغ معاليكم نجاح رحلتي التي انطلقت من طولون في ٦ منه كما علمتم من الرسالة التلغرافية التي أرسلتها إليكم في اليوم نفسه. وصلتُ إلى الإسكندرية في ١٧ منه فكان الوقت لا يزال متاحًا لتحقيق رغبات معاليكم دون اضطرار إلى مراجعة ترتيبات كان لها أن تنتهي لولا هذه السرعة في التحرك. غادرت لا كوميت La Comète طولون قبلي بستة أيام ولكنها لم تصل إلا بعدنا بيومين.

سوف تبقى السفينة الملكية ديليجانت Diligente التي حملتني إلى هنا راسية في الإسكندرية لتعود بعد نحو شهر من مغادرة مسيو أودير إلى فرنسا، بحيث تكون معاليكم على اطلاع متتالٍ بالمعلومات الدقيقة المتعلقة بما يجري هنا، حسب رغبتكم.

استقبلني مسيو ميمو هنا بالحفاوة المعهودة للفرنسيين المقيمين الآن في مصر. اضطلع مسيو أودير بجمع المعلومات التي طلبتها معاليكم حول قوات الوالي، وليس أقدر منه على ذلك بما له من معرفة بهذا البلد تمكنه من توثيق هذا الموضوع على نحو مُرضٍ. سوف أستفيد من فترة إقامتي بمصر لأتفقد مختلف المنشآت التي أقامها الباشا حتى أستطيع، إن دعت الحاجة، أن أقدم لمعاليكم تقريرًا عنها.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 262

٦٣ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: – وصول مسيو لانجسدورف في الوقت المناسب – توافق تام مع أودير – الاحتياطات التي اتخذها الباشا لتحاشي استثارة حساسية الباب العالي – رسالة من دروفيتي تطلع الباشا على مقترحات فرنسا – أفكار الوالي حول تلك المقترحات – يُرسل إبراهيم باشا إلى الإسكندرية بتفويض تام للتفاوض حولها – تعليمات جديدة يحملها مسيو لانجدسدورف – سرعة إطلاع إبراهيم باشا عليها – تسليم مذكرة ومشروع الاتفاقية – ميمو وأودير يأملان في وصول المفاوضات إلى نتيجة سارة.

الإسكندرية، ٢٣ فبراير ١٨٣٠

السرعة التي شملتم بها إرسال رسائلكم المؤرخة أول هذا الشهر ومغادرة حاملها مسيو لانجسدورف جعلتني أشعر أنكم ستُسَرُّون بإبلاغكم أن الهدف من رحلته قد تحقق وأن رحلة سعيدة وريحًا مواتية أوصلتاه في الوقت المناسب حتى يطلعنا على قرارات حكومة جلالة الملك التي استجدت منذ بدء التفاوض على المشروع القديم.

حسن الطالع هذا جعلني ومسيو أودير نأمل أن يتوج القدر جهودنا وعملنا المشتركين بالنجاح. وقد سَعِدتُ عندما علمت من رسالة معاليكم التي أعلنت عودة مسيو أودير، برضاكم عن التوافق التام الذي ساد بيني وبينه إبان مفاوضاتنا الأولى، وأن ما شهدت له به في كل رسائلي حول هذا الموضوع، من مواهب وتفانٍ وكفاءة، كان لها بعض المساهمة في قراركم بعودته إلى مصر. ولتسمحوا لي أن أتقدم لكم بشكري على ذلك مؤكدًا لكم بكل صدق أني، وبسعادة تفوق مشقة

الواجب، سأحرص على الحفاظ على هذا الوفاق الذي لم يغب لحظة ولن يقصر أبدًا عن جمعنا معًا، بأوثق الروابط، على تنفيذ المهمة المشرفة التي تعطفتم بتكليفنا بها معًا. ولي في ذلك ضمان من إخلاصي في خدمة جلالة الملك ومن المشاعر الخاصة التي أكنها لشريكٍ أسعد بأن أرى فيه الصديق.

الباشا الذي أتشرف برؤيته كل يوم – كما تعلم سموكم من رسائلي المختلفة التي بعثت بها من القاهرة – كان قد أخبرني بتوقعه عودة مسيو أودير من طولون إلى الإسكندرية قبل تلقي الرسالة التي حملت نبأ عودته بعدة أيام. وكان ذلك عندما علم من مراسله في القسطنطينية ومن مراسلي أن وزراء الباب العالي لاحظوا وجود اتصالات بين رجاله والسفارة، والتي لم يكن لها من غاية سوى تبادل الرسائل، إذ حزر، بكل سهولة، أن مسيو جوردون سيلمح إلى أنها اتصالات مشبوهة. في الفترة التي توسطت النبأين[أ] كتب إلى وزيره الموجود في الإسكندرية، وأوصاني أيضًا أن أكتب إلى نائب القنصل، لإخباره بأنه سينزعج كثيرًا لو قدم مسيو أودير إلى القاهرة، وأنه يرغب أن يُدعى للبقاء في الإسكندرية لينتظر مقدم إبراهيم باشا إليه فيها، وكذلك مقدمي إذ أرادني أن أعود إليها في الوقت نفسه، وذلك رغم أن الأمور التي دعتني إلى السفر إلى القاهرة لا تزال معلقة، فيما عدا البقاء على مقربةٍ منه. في اليوم التالي تلقينا خبر وصول مسيو أودير. وقد حمل البريد نفسه إلى إبراهيم باشا رسالة مسيو دروفيتي التي يطلعه فيها على المقترحات الجديدة، أي حملة الجيش المصري على الولايات الثلاث، وقرض العشرين مليون فرنك التي ستدفع على ثلاث مراحل، وعرض مبلغ ٨ ملايين فرنك للشراء الفوري لأربع بوارج قوة ٨٠ مدفعًا أو بنائها، إلخ... دخل محمد علي مباشرةً في الموضوع وبدأ في مناقشة المشروع الجديد بحماسه وتدفقه

(أ) توقع محمد علي عودة أودير ووصول رسالة تعلن قرب وصوله. (المترجم)

المعهودين، ولكني لم أشعره بأني لم أعلم بالشروط إلا منه في تلك اللحظة. ومر مرور الكرام على تقسيم أقساط القرض، ولكنه ركز على تَبَرُّمِه من تحويل البوارج الأربع إلى مبلغ من المال وما يسببه ذلك من اضطراب في وسائل تنفيذ الحملة. وبما أنه كان مؤهلاً - بعد أحاديثي الأخيرة عن الاستحالة التي أتوقع أن تقابل بها حكومة جلالة الملك مسألة التنازل له في التو عن أربع بوارج حديثة الطراز كاملة التسليح وجاهزة للإبحار - لم يتبرم الرجل من شيء سوى من أنه لم يستطع أن يُفهمنا أن حاجته لم تكن للمال ولكن للوسائل التي تكفل له، منذ هذه اللحظة، اتباع مسلك من يهاب جانبه. وفي المساء اتخذ الباشا قرارًا حاسمًا بإرسال إبراهيم باشا في التو إلى الإسكندرية ليتولى مهمة الاستماع إلى الاقتراحات الجديدة. وربما حمل الباشا على ذلك أنفته - اعتزازًا في غير محله بكرامته - من أن يتنازل بنفسه عن شروط كان قد عرضها في البداية بوصفها أمرًا لا مندوحة عنه، أو ربما - وهو ما يبدو لي أمرًا مشكوكًا فيه - أراد مراعاة خاطر الباب العالي في وضعه الواهن الحالي، أو ربما - وهو ما تدفعني الكثير من الظروف إلى ترجيحه - لأنه كان محاطًا في القاهرة برجال ووكلاء لا يدرون شيئًا عن شؤونه السياسية فلم يرد أن يصرح بشيء أمام عمالٍ له غير مؤهلين، كما لم يرد أيضًا أن يستدعي إلى القاهرة وزيره وترجمانه باغوص. وجدد لي دعوته بالعودة في الوقت نفسه، فسارعت بوعده بذلك.

لفتُّ انتباه الوالي إلى أن الوقت بدأ يدهمنا وإلى أن الإسراع بتنفيذ العملية له الأهمية القصوى لدى الحكومة، وأن المراسلات بين الإسكندرية والقاهرة التي تحمل أوامر جنابه ورغباته ستستهلك وقتًا قد يؤدي فقده إلى الإضرار بنجاح المشروع. ولكن سموه أجابني دون تردد وبحسم بأن " لإبراهيم باشا مطلق السلطة في القيام بما يشاء، وأن تلك الحملة أحد شؤونه، ولو قال إبراهيم باشا نعم لمطالب فرنسا سيقول محمد علي أيضًا نعم". تلك هي كلماته بالحرف الواحد.

ونظرًا لأن خطورة تلك النقطة في ظل الظروف الحالية لا تسمح بالعودة إليها مجددًا، فقد رجوته غير مرة في إطار أحاديثنا الودية أن يبدي صراحةً ما منحه إبراهيم باشا من سلطات، وخلصت منه بهذا الجواب: "ها أنت، سعادة القنصل، تكرر علي الطلب نفسه مرة بعد مرة، لقد قلت لك إن إبراهيم مثلي وعلى قدري نفسه، ألا تعلم أن إبراهيم هو ابني المفضل لدي؟ سوف يبرم اتفاقيتك ويوقعها وعندما أرى اسمه سوف أوقعها أنا أيضًا."

بعد ثلاثة أيام كنت في الإسكندرية و كان إبراهيم باشا، الذي سار أسرع مني، قد وصلها قبلي بنصف يوم. أخبرني مسيو أودير أنه، ومنذ بضعة أيام، اجتمع بمسيو باغوص وبالأميرلاي عثمان بك وأطلعهما على التعديلات التي طرأت على المشروع الأول واستبدال البوارج الأربع بثمانية ملايين فرنك، وأنه شعر بأنهما لم يندهشا لذلك كما لو كانا يتوقعانه، وهو ما استنتجنا معه أنهما لم يجدا إبراهيم باشا نفسه أقل استعدادًا لقبول ذلك.

كنّا، أنا ومسيو أودير نطالع رسالتي معاليكم المؤرختين ٦ و٧ يناير، بعناية شديدة حرصًا على الاستيعاب الكامل، وكذلك مشروع الاتفاقية الذي جاء نتيجة لفحواهما، عندما دخل علينا مسيو لانجسدورف – الذي وصل لتوه على متن السفينة الملكية ديليجانت – وسلمنا رسائل ٣١ يناير وأول فبراير التي عدلت الخطة الأولى، وكذلك مشروع الاتفاقية المعدلة. بدأنا على الفور العمل على أسس جديدة، وتركنا مسيو أودير ليذهب لمقابلة مسيو باغوص وعثمان بك لإطلاعهما على ما طرأ. وقد قابل في المساء نفسه إبراهيم باشا. وسأترك له العناية بإطلاع معاليكم على ما جرى في تلك المقابلة، إذ لا أقدر منه على إبداء العناية والموهبة في ذلك.

ولمّا أبدوا الرغبة في الحصول على تفاصيل المقترحات الجديدة، فقد عكفنا، منذ صبيحة اليوم التالي، على كتابة مذكرة تعرض المقترحات بوضوح وفي أفضل صورة ممكنة. ولم يكن لنا من سبيل أفضل، في ذلك، من الاستمساك، قدر الإمكان، بما حملته تعليماتنا ورسائلنا؛ وهو ما حرصنا عليه، مرتبين الأفكار على النحو الذي يضمن لها أفضل تأثير، وأرسل لمعاليكم طيه نسخة منها.[٣٤]

كذلك طُلبت منا نسخة من مشروع الاتفاق، فسلمناها إلى مسيو باغوص.

ربما تلاحظون، سيدي، أننا تعمدنا المرور مر الكرام على بعثة طاهر باشا، ولم نزد على مجرد ذكر اسمه، رغم أن رسالتك المؤرخة أول هذا الشهر أشارت إلى أن تلك البعثة أحد بواعث تعديل المشروع. وذاك أن إبراهيم باشا كان قد قال إن هذا الظهور المزمع لطاهر باشا أمام الجزائر ليس سوى حجة وخديعة؛ فلو كنا أصررنا للقيت، أنا بالذات، ملامةً محقة لتناقضي مع نفسي؛ إذ كنت قد سلمت محمد علي، قبلها بأيام في القاهرة، رسالة من الجنرال جيومينو مؤرخة ٨ يناير، كنت قد تلقيت لتوي نسخة منها مع السفينة الملكيّة باليتور Palinure، جاء فيها أن "طاهر باشا وصل من شوملا، وأن الباب العالي قد تراجع عن مشروع ابتعاثه إلى الولاية، وأنه يعلن أن لا شيء مشتركًا بينه وبين الجزائر."

كان اجتماعي هذا مع الباشا موضوع رسالتي المؤرخة أول هذا الشهر.

كانت هناك صعوبة كبرى في الدخول في الموضوع وإقحام مشروع جديد - هو في حقيقته عملية جديدة تمامًا تحت مسمى التعديلات - على المفاوضات المحتدمة حول المشروع الأول.

وقد أكدنا في المذكرة على الضرورة التي فرضتها على فرنسا الظروف الجديدة والوقت الذي ضاع بسبب التباعد المكاني، والتي أجبرتها على اللجوء لجيوشها فقط للثأر لإهانتها. لم نستطع في ملخص كهذا لا يشتمل على تفاصيل كثيرة، إلا أن نقتصر على ذكر المميزات العديدة والمجد الذي سيوفره للباشاوين تعاونهما في مشروع يتحركان فيه بالتنسيق مع ملك فرنسا. وسوف تتوفر فرصة أكبر لطرح المزيد من التفاصيل خلال المناقشات الودية مع الوزيرين.

نعتقد أنا ومسيو أودير أننا قد حصلنا على تأكيد لموافقة الباشا ومستشاريه على المشروع وفق ما أوحى به مسار الحديث مع مسيو باغوص وعثمان بك، وما تشي به الاستعدادات التي نرى إبراهيم باشا يتخذها والإشارات التي توحي بوجود اقتناع.

لدينا أسباب قوية تجعلنا نعتقد أن كرم أخلاق إبراهيم باشا وكياسته اعتملا بداخله فلم يرد أن يتخذ قرارًا قبل الرجوع لوالده، الذي أُرسِلَت إليه ترجمة مذكرتنا ومشروع الاتفاقية، وبعد تلقي رده، المتوقع وصوله بين لحظة وأخرى، سوف تتم دعوتنا لاجتماع رسمي سنحضره معًا كما أمرتم معاليكم.

في هذا الاجتماع سوف نعبر في عبارات فضفاضة لا تُلزِم بشيء، عن أن جلالة الملك بعد غزو جيوشه للجزائر سيصير له قرار تملكها كلها أو جزء منها، وفق مصالحه ورغباته. سوف نلتزم أشد الالتزام بتعليماتكم. وبالنسبة لي، سيدي، فإني ممتن بإكرامكم لي في تلك المفاوضات، وسوف أبذل قصارى جهدي لأكون أهلاً للثقة الجديدة التي شرفتموني بها، مضاعفًا من التفاني والإخلاص في خدمة جلالة الملك.

حاشية: التدبير الذي أخبرت معاليكم به في رسالتي المؤرخة أول هذا الشهر تم بالفعل؛ إذ يعمل طاقما السفينتين الجزائريتين الآن في الترسانة.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 263 – 268

٦٤ – من أوديـر إلى بولينياك

ملخص: - تعليمات جديدة حملها مسيو لانجسدورف – اجتماع أودير مع إبراهيم باشا – امتعاض الباشا عندما علم بتولي فرنسا وحدها مسؤولية معاقبة الجزائر – كتابة مذكرة لمسيو باغوص – الإبلاغ بمشروع الاتفاقية - إبراهيم باشا يجتمع مع مستشاريه ويقرر الرجوع لمحمد علي – الأسباب التي تحمل أودير على الاعتقاد بنجاح المفاوضات – جهوده لتعجيل دخول القوات المصرية الحرب.

الإسكندرية، ٢٣ فبراير ١٨٣٠

شرفت بإرسال رسالة من نسختين لكم في ١٢ من هذا الشهر حملتهما سفينتان تجاريتان فرنسيتان، لإطلاع معاليكم على نتيجة مساعيّ الأولى.

وصل إبراهيم باشا في ١٦ من هذا الشهر، وكان لي في الاستعدادات التي أبداها وكل ما جرى بيني وبين مسيو باغوص وعثمان بك حتى وصوله ، براهين جديدة على قرب الانتهاء من الاتفاقية وفقًا للرؤية الأولى لحكومة جلالة الملك. لم يتحدث معي الأميرلاي سوى في المعارك والأعمال العسكرية.

عاد مسيو ميمو من القاهرة في ١٧ منه، في نفس اليوم الذي دخلت فيه السفينة الملكية ديليجانت الميناء، حاملةً على متنها مسيو لانجسدورف الذي حمل لنا أمر معاليكم بتعليق المفاوضات الأولى، وكذلك تعليمات لاستكمال المفاوضات على أسس جديدة.

ولما لم أقم بزيارة مسيو باغوص في الوقت المعتاد لاجتماعاتنا اليومية، فقد رجاني أن أمر عليه في العاشرة مساءً. وعندما أتيته سألني إن كان هناك جديد ليبلغ به إبراهيم باشا، فأطلعته باختصار عن فحوى التعليمات الجديدة، مؤكدًا له استعدادنا، أنا ومسيو ميمو، أن نقدم له مذكرة في اليوم التالي، ١٨، تحتوي على كل المقترحات الجديدة التي كُلِّفنا بعرضها على الوالي.

لم نستطع تسليم المذكرة في اليوم المحدد، لأسباب خارجة عن إرادتي، فاستدعاني إبراهيم باشا لمقابلته في السادسة مساءً في الترسانة حيث كان بانتظاري. وجدته هناك بعيدًا وسط ورش البناء، وعندما دخلنا في الموضوع أعلمته برحيل طاهر باشا إلى الجزائر مع كل التحفظات التي يمكن أن تثيرها لدينا في هذا الصدد الشكوكُ القائمة على الرسائل الأخيرة التي وصلت من الكونت جيومينو. حسب إبراهيم باشا التواريخ أمامي ليثبت لي استحالة التنفيذ، ثم ابتسم ابتسامة المرتاب موحيًا لي بأن تلك حجة وذريعة لدفعنا لتغيير ترتيباتنا. واستشعرت أيضًا أن حزن إبراهيم باشا لكونه لم يعد مكلفًا بغزو الجزائر كان وراء مسحة الكدر العابرة التي ظهرت على محياه، واستنتجت بطبيعة الحال أنه مكلف من والده بإبرام الاتفاق على الأسس الأولى.

على أية حال، فقد قلت له إن تلك ربما تكون معلومة خاطئة ولكن المعلومة المؤكدة أن قرارًا قد اتخذ على أساسها وأننا لا نشك للحظة في أن الوالي سيشترك معنا في مشروع أضحى أيسر عليه ولم تقِلَّ فائدته. وقد أسهبت في ذلك ما سمح به المقام من إسهاب.

لم يتأخر إبراهيم باشا في الإقرار بصحة تأكيداتي المتعلقة بالسهولة الكبيرة والمميزات الجمة التي يحملها الترتيب الجديد المعروض على الباشا، بيد أنه عبر غير مرة في نبرة أسف عن ريبته في طاهر باشا الذي يعلم، بلا شك، من رسائل مر عليها ٢٣ يومًا، أنه لا يزال في القسطنطينية.

تركت الوزير واعدًا إياه بأن نرسل في اليوم التالي المذكرة التي كنا قد وعدنا بها في اليوم السابق. وحرصًا مني على تحاشي أي تأخير جديد عكفنا على كتابتها وذهبت بنفسي لتسليمها إلى مسيو باغوص الذي طالعتها معه مرتين للتأكد من دقة استيعابه لمختلف النقاط الأساسية وجعله على وعي تام بروح الترتيب الجديد. وتركت الوزير في مزاج رائع وقد قاربه الحماس لما سمع للتو. وقد أُرفقت نسخة من المذكرة برسالة مسيو ميمو. سوف تلاحظون معاليكم أننا عرضنا الأسباب التي دفعت حكومة جلالة الملك لاتخاذ القرارات الجديدة في عبارات عامة وفضفاضة نوعًا ما. وقد ارتأينا أيضًا، بعد المعلومات التي وردت من سفير جلالة الملك ونتيجة لاجتماعي مع إبراهيم باشا، أن نمر مر الكرام على مسألة وصول طاهر إلى الجزائر. وقد أكمل ما نقص في المذكرة مشروعُ الاتفاق الذي اقترحت على زميلي تسليم نسخة منه في اليوم التالي، وكذلك محادثاتي مع مسيو باغوص وعثمان بك. وقد شجعني ترحيب إبراهيم باشا بمفاتحاتي الأولى على أن أسلمه، دون إبطاء، مشروع الاتفاقية. وتم تسليم تلك الوثيقة صباح يوم ٢٠. وفي مساء اليوم نفسه كانت قد تمت ترجمة الوثيقتين وعُقِد اجتماع دام خمس ساعات بين إبراهيم باشا والوزيرين. وفي مساء ٢١ منه اجتمعوا مرة أخرى للتباحث حول الموضوع نفسه. كانت لهجة مسيو باغوص، الذي أراه كل ليلة، مؤيدة تمامًا، وفي ذلك أفضل مقياس للتعرف على النتيجة النهائية، لأن هذا الوزير بالتحفظ اللازم لمنصبه واللازب لطبيعته هوِ آخر من يمكن أن تُشتم منه رائحة الثقة إن لم يكن منها متمكنًا. على أنه لم يبُتَّ صراحةً برأي، ولم يجبنا عن طلبنا يومي ٢١ و٢٢ بالاجتماع رسميًا مع إبراهيم باشا إلا بأن هذا الوزير لا يزال يريد إنضاج فكرة مشروع الحملة الجديد والتباحث بشأنه مع وزرائه.

بدأت أشك في أن إبراهيم باشا قد بعث نسخة من الوثيقتين المترجمتين إلى والده، إما لعدم رغبته في استخدام السلطات غير المحدودة التي أكد لي مسيو ميمو أن والده قد منحها له قبل مغادرته القاهرة من باب احترام مقامه، وإما لأنه ظن أن تلك السلطات غير كافية لإبرام اتفاقية على أسس جديدة لم يطلع عليها الباشا بعد فلم يرد أن يبدي موافقةً حتى لا يحنث بما وعد الباشا به قنصل جلالة الملك.

والواقع أن مسيو باغوص الذي استطلعت رأيه اليوم أيضًا حول هذا الموضوع باح لي في النهاية بأن الرد يُنتظر أن يصل غدًا، ٢٤.

هذا هو وضع المفاوضات اليوم. من السابق لأوانه، بالطبع، التعويل على نجاح تام الآن، ولكننا نستطيع، رغم ذلك أن نرى بعض أمارات الأمل دون أن نكون مغالين في ذلك، فاستقبال إبراهيم باشا لاقتراحاتي الجديدة الشفوية، والتعجل الذي أبداه في تلقيها، والانطباع الذي وجدته لدى مسيو باغوص عند قراءة الوثائق المتعلقة بالموضوع، ولهجته هو والقائد العام، والحركة التي يشهدها الميناء لإعادة تموين الأسطول الذي عاد بعد ثلاثة أشهر في عرض البحر ودخل مرحلة الاستعداد لحملة جديدة، والاستعدادات التي بدئ فيها في الثكنات والمعسكرات، والاهتمام البالغ الذي يبديه إبراهيم باشا بكل ما له صلة بتنظيم القوات النظامية وتجهيزها، وما أسر لنا به مترجم الوثيقتين، على تحفظه – وهو رائد أركان حرب ممن يثق بهم عثمان بك وتربطني به علاقات صداقة تعود إلى أيام القسطنطينية – وأخيرًا، كل الأجواء المحيطة بنا التي نستشعرها ويعجز القلم عن وصفها، كل ذلك يبدو لي باعثًا على التفاؤل. ولتطمئن معاليكم إلى أني لن أدخر وسيلة لتعجيل اتخاذ القرار، فكل فكري وحركاتي وسكناتي، صباح مساء، لا هدف لها إلا تحقيق تلك الغاية. وإن أعوزتني الحاجة إلى دافع جديد فسأجده في المشاركة المباشرة لفرنسا في المشروع.

وقد أملى علي الترتيب الجديد واجبًا جديدًا من الناحية العسكرية، يتمثل في إعمال وسائلي المتواضعة من أجل نجاح المفاوضات التي أوكل إلي جانب منها، من جهة، ومن جهة أخرى الحصول على كل ما من شأنه تيسير المهمة الجديدة والمشرفة التي وضعت على عاتق جيوش الملك. ومن بين تلك الأمور التي رأيت أن علي التوفر عليها ما ذكرته في الرسالة السرية المرفقة التي كتبتها لمعاليكم. وأعتقد أيضًا أن تزامن تحرك قوات الحملة الفرنسية والقوات المصرية ليس هو ما يجب أن نهدف إليه فقط، وأن عملية تضليل ضخمة ستكون على أهمية قصوى بالنسبة لجيشنا.

لذلك فكل جهودي وأحاديثي تميل إلى الدفع من أجل انطلاق الباشا في وقت مبكر عنا حتى تنشغل القبائل العربية في نقاط أخرى، في طرابلس وتونس، بالتوجه، تلقائيًّا، إلى المواقع المهددة أو التي هوجمت، وبذلك يسقط جانب من العقبات التي سيواجهها الجيش الفرنسي عند إبراره وأثناء تحركاته الأولى للاستيلاء على الموقع، إلخ. من المعلوم، بطبيعة الحال، أن نجاح بداية العمليات سيتوقف عليه إخضاع الجزائر، خاصةً لو تذكرنا الأهمية النسبية لصعوبات تنفيذ هذا المشروع، وكذلك للفترة القصيرة من السنة التي يمكن التحرك فيها. وقد أطلعت مسيو ميمو على ما أشعر به وأراه في هذا الصدد، فأبدى اقتناعه بتلك الأفكار وسوف يتابع مساعيّ عندما أغادر الإسكندرية.

من حسن الطالع أن السفينة الملكية لا كوميت la Comète التي لم تصل إلا بعد وصول لا ديليجانت بيوم لم تعثر علي في عرض البحر. فقد أُرسلَت تلك السفينة بحثًا عني لتسليمي رسالة تلغرافية من وزير البحرية تأمرني "بالعودة إلى طولون انتظارًا لتلقي أوامر جديدة."[٣٥] كنا سنفقد ثلاثين يومًا على الأقل من المفاوضات لو استطاعت تلك السفينة أن تنجز مهمتها.

قررنا إرسال لا كوميت إلى طولون لتحمل إلى معاليكم نبأ أن الاتفاقية الأولى لم يكن قد تم توقيعها عندما وصل مسيو لانجسدورف، الملحق بالسفارة، والذي أعلمنا بأنكم تنتظرون هذا النبأ بفارغ الصبر. لم يكن لي يد في انطلاق لاكوميت قبل خمسة أيام.

بمجرد أن نبرم الاتفاق لن أضيع لحظة للصعود إلى متن الإكلييس لأحمل الأنباء إلى طولون، حسب رغبة معاليكم، وسأكون حينها حاملاً المعلومات التي أتوفر على استكمالها والتي قد يكون من المفيد أن أوصلها لكم بنفسي.

أود أن أعبر لكم، سيدي، عن امتناني لتحميلكم مسيو لانجسدورف التعليمات الصادرة لنا. وقد أضاف هذا المبعوث معلومات على أهمية خاصة بالنسبة لما تبقى من المفاوضات. ورغم أني لم أكن أعلم أنه سيحضر، فقد أسعدني كثيرة وصوله، إذ إن درايته بتوجهات حكومة جلالة الملك نطقت بها نصائحه القيمة في أكثر من مناسبة مهمة. وهناك أيضًا أمور أخرى كثيرًا لا أستطيع الإفصاح عنها، وربما لو أفصح عنها غيري لكان أكثر مدعاةً للثقة، ولا أستطيع سوى أن أثني على استقامة روحه وعلو نفسه حتى أني لا أخفي عنه شيئًا من مساعيّ ولا من مراسلاتي مع معاليكم، اللهم إلا الرسائل الرسمية والسرية التي أعدها مع سفير جلالة الملك، لإطلاعه على سير مفاوضاتنا.

اتفقنا على بقاء مسيو لانجسدورف في مصر حتى انطلاق جيش الباشا ليحمل هذا النبأ إلى طولون.

سوف يطلعكم مسيو ميمو على التوجهات التي ترك محمد علي عليها عند مغادرته القاهرة، وكذلك على أمور مختلفة لا ترتبط مباشرة بالمفاوضات التي كلِّفنا بها معًا، ولكنها تدخل في نطاق الأعمال القنصلية.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 269 – 274

٦٥ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – استلام الخرائط والمخططات والمذكرة من الكولونيل بوتان – قرب إرسال معلومات حول جيش الباشا وأسطوله – التدابير التي اتخذها أودير بهدف تيسير نجاح الحملة الفرنسية – الحصول على بحارة للأسطول وأدلاء للجيش – مفاتحة مصطفى قبطان، أميرال من البربر، في مساعدته للعمليات الفرنسية ضد الجزائر.

الإسكندرية، ٢٣ فبراير ١٨٣٠

تسلمنا أنا ومسيو ميمو من مسيو لانجسدورف رسالة معاليكم المؤرخة ٣١ يناير، وكذلك خرائط الساحل الأفريقي ومخططات طرابلس وتونس المرفقة، أولاها لمعلوماتنا الخاصة وأخراها سوف يتم تسليمها للوالي بعد توقيع الاتفاقية. وقد عكفت، حسب تعليمات معاليكم، على نسخ الثانية ليتسنى لنا إعادة المخططات الأصلية لأرشيفات وزارة الخارجية.

سوف أمسك، حسب توصيات معاليكم، عن إفشاء مذكرة الكولونيل بوتان التي أفادتني كثيرًا، وآمل أن أضيف إليها معلومات جديدة حول التغيرات التي طرأت أو حدثت منذ وقت كتابتها وحول بعض النقاط التي لم يتناولها كاتبها. عند عودتي إلى فرنسا سوف أتشرف بأن أضع بين يدي معاليكم المعلومات المطلوبة في المذكرة حول قوة جيش الباشا النظامي وتوزيعه، وكذلك حول الوضع الحالي لأسطوله. لو تأخر وصولي لأي سبب غير متوقع سوف أرسل نتيجة هذا العمل في أول فرصة ممكنة. خلال ثمانية أيام على الأكثر سوف تكون بحوزتي العناصر الكفيلة بإتمام هذا العمل والتي بدأت في جمعها قبل أن تأمر معاليكم بذلك.

مذ علمت بالقرار الحاسم الذي اتخذته حكومة جلالة الملك فيما يتعلق بولاية الجزائر جاش بداخلي، بوصفي رجلاً عسكريًا، شعورٌ، لا أشك أن معاليكم ترونه طبيعيًا، رغم الصعوبات التي أكدتها درايتي المتواضعة بتلك البقاع، فوجدت أن من واجبي الإفصاح عنه كاملاً. فقد كان لزامًا عليّ، مذ علمت بقرار الحكومة – ودون توقف عند الصعوبات التي فرض بعضها الترتيبُ الجديد – أن أفكر في كل ما من شأنه أن يضمن النجاح السريع والسهل لجيوش جلالة الملك، فكان أول ما طرأ على ذهني أن أستفيد من وجودي في مصر ومن معرفتي ببعض رجال هذا البلد للقيام ببعض الاتصالات التي جعلتها وسائل تأثيري هنا أقرب منالاً. هناك ضرورة قصوى لتوفير ملاحين لسفننا وأدلاّء لجيشنا البري. وكانت أمامي سُبُلٌ ثلاثة للحصول عليهم. أولها استخدام بعض البحارة اليونانيين من إيدرا وسبيزيا ممن أبحروا في السفن التي جابت سواحل البربر، وثانيها الاستعانة بمحمد الغربي المنفي من تونس لإدخاله صناعة الطرابيش إلى مصر مما حرم بلاده من مواردها الصناعية الرئيسية. وقد أصبح هذا التونسي من الشخصيات المهمة هنا، ويحظى بصداقة الباشا الذي يغدق عليه من كرمه – من أجل مشروعاته المستقبلية بالطبع. وهو رئيس المحكمة التجارية ومدير مصانع الطرابيش؛ فضلاً عن أنه أضحى كبير البربر المقيمين في مصر. وكان التوجه إليه للاستعانة ببعض أتباعه هو السبيل الثاني المطروح أمامي، والذي ربما كنت قد لجأت إليه لو كان الباشا موجودًا هنا، ولكن غيابه عن الإسكندرية يستلزم مراسلات وانتظارًا أردت تحاشيهما. وبدا لي السبيل الثالث أسهل وأكثر مباشرةً كما أنه يفي تمامًا باحتياجاتنا. فخلال البعثة الثانية التي أرسلني فيها الجنرال جيومينو إلى مصر، كونت علاقات مع مصطفى قبطان، أميرال وقائد السفينتين الجزائريتين اللتين تراقبهما سفن جلالة الملك هنا منذ ثلاث سنوات.

هذا الرجل المنتمي إلى البربر ولد في القسطنطينية، وهو طيب المعشر، حسن الخلق، ويتمتع هنا بالتقدير والصداقة من كل من عرفه من فرنسيين أو أجانب، بل إن جنود بحريتنا أنفسهم دائمًا ما يمتدحونه بإجماع قلما يحدث. وبعد أن وازنت بين سلبيات وإيجابيات تلك الوسيلة رأيت التوجه مباشرة إلى الأميرال بدلاً من توفير مكاسب غير مباشرة لبعض أتباعه الذين لن يقدموا الضمانات نفسها. تحسست مدى استجابته عن طريق شخص أثق فيه ويحظى بثقة الرجل التامة منذ وقت طويل. استقبل مصطفى قبطان تلك المفاتحة الأولى، التي تمت أول أمس، استقبالاً حسنًا، فاجتمعت معه سرًا صباح أمس، دون مترجم، وجددت اقتراحي، وكررت على مسامعه أن حملة هائلة ستنطلق من فرنسا إلى الجزائر وأن ليس أمام الجزائر أية فرصة في النجاح، وأن الكرامة لا تعني البقاء في منزل أوشك على الانهيار، وأضفت كل حجة وتشبيه شرقي من هذا القبيل من شأنه أن يؤثر في الأميرال المسلم. ونصحته بأن يلحق بركبنا لينقذ أسرته وممتلكاته التي ستضمن له فرنسا حمايتها. ولكن الرعب تملكه خشية خيانة قومه، وبالتالي تقتيل أسرته في الجزائر. ولكنه عرض أن يقدم لي رجلاً يثق فيه يستطيع أن يخدمنا مثله تمامًا، بيد أني تمسكت بعرضي الأول لأن مصطفى قبطان له اعتباره في الجزائر ويستطيع بما له من أنصار هناك أن يقدم لنا من الخدمات ما لا يستطيعه أي رجل آخر قد أقرر أن يلتحق بنا. مصطفى هذا هو الذي اقترح مؤخرًا الذهاب إلى الجزائر لتسوية خلافاتنا مع الداي، وهو ما اقترحه الباشا على القنصل، ولكن رُفِض إصدار تصريح مرور له. وهو يعرف قومه خير المعرفة ويعرف مختلف الوسائل الكفيلة بتوفير تسهيلات لجيشنا عند تحريكها في الداخل. باختصار اعتقدت أن إقناعه بالالتحاق بنا ذو فائدة بيِّنة. لم يرد علي بالإيجاب بعد، ولكننا اتفقنا أن يرسل في الحال ابنه إلى الجزائر، عن طريق تونس، ليخرج أهله منها إذ يبدو أنه يحبهم حبًا جمًا. العقبة الوحيدة التي يعارضني بها تتمثل في المخاطر التي قد يتعرضون لها. تركت للأميرال يومين ليفكر في اقتراحي، وسوف نلتقي غدًا، ولم أفقد الأمل بعد في استصحابه معي إلى طولون. وإني أدين له بفضل كبير جزاء المعلومات

الغزيرة التي حصلت عليها منه، وهي معلومات إحصائية، وجغرافية، وعسكرية تحمس لتقديمها لي، وهي جديرة بإيلائه ثقتي، إذ إن معظمها يصب في مذكرة الكولونيل بوتان. على أن هناك نقطة جوهرية يختلف فيها الكولونيل مع مصطفى. فمسيو بوتان يرى وجوب التراجع في شهر يوليو لنقص الماء، بينما يؤكد مصطفى، على العكس من ذلك، وجود وفرة منه؛ إذ إن نهر وادي المجردة عميق المياه طوال العام وافرها، ولكن من المناسب توفير وسائل لنقل مائه لمسافات معينة عند النقاط التي ستتفرق إليها فرق الجيش. وقد أعددت مجموعة من الأسئلة ليجيبني عنها الأميرال الجزائري غدًا.

الوسيلة الأولى التي ذكرتها آنفًا يمكن استخدامها أيضًا، وستكون مناسبة للتأكد من ولاء البحارة اليونانيين. سوف أكتب في ذلك، على أية حال، إلى الكونت دي رينيي. وسوف يقوم هذا الأميرال، كما أتوقع، بما يراه مناسبًا.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 275 – 278

٦٦- من جيومينو إلى الوزير

ملخص: - إعفاء برتو أفندي من منصبه - حميد بك يخلفه - رأي كاتب السر في بعثة طاهر باشا - موقف مسيو جوردون والقائم بالأعمال النمساوي

القسطنطينية، ٢٦ فبراير ١٨٣٠

تم إعفاء الريس أفندي برتو في ١٦ منه وحل حميد بك، كتخدا بك، الذي لم يصل من أدرنة ويتسلم منصبه في الباب العالي إلا منذ أيام قلائل. وقد قال كاتب السر لأحد مترجميّ إن إعفاء برتو أفندي لم يأت عن فقدان لحظوته بل كان وراءه وضعه الصحي وأعراضه.

أما عامة الناس فتميل، بوجه عام، إلى الاعتقاد بأن استبعاده نجم عن شكوى الروس منه لعدم ثقتهم فيه.

حميد بك ليس ممن يشهد لهم بالكفاءة العالية، ولكن يُقال إنه غير متعصب ويسهل التواصل معه. وقد شغل منصب الريس أفندي سنة ١٨٢١ في الفترة التي ترك فيها البارون دي ستروجونو Strogonow القسطنطينية. ومنذ تقلده منصبه لم تسنح لي الفرصة إلا لتبادل بعض آيات الاحترام والتحية المعتادة معه.

وقد كان في ذلك سبب آخر لتأخير إرسال بريدي؛ إذ كان عليّ أن أطبق تعليماتكم الأخيرة على الوزير الجديد.

كل ما استطعت القيام به حتى الآن هو إبلاغ السراي، بشكل غير رسمي، بفحوى تلك التعليمات. لذا، فهم يعرفون الآن، على سبيل المثال، رأي جلالة الملك في بعثة طاهر باشا. وقد قال لي كاتب السر قبل أن يطلع على ملخص التعليمات الصادرة إليّ والذي كان قد طلبه مني: "ينبغي أن يسافر طاهر باشا، لقد اندهش عظمة السلطان لما علم أنه لم يسافر بعد. يتحتم أن يسافر". من حينها لم تصلني أخبار جديدة.

اجتمع بي القائم بالأعمال النمساوي ومسيو جوردون لمناقشة مسألة الجزائر ومشروع حملة محمد علي على ولايات البربر. سوف أطلعكم بالتفصيل على ما حدث في اجتماعي معهما لاحقًا. ولكني أكتفي هنا بأن أذكر أنهما قد عرضا، في الوقت الحاضر، مساندتي في الضغط من أجل سفر طاهر باشا إلى الجزائر فقط. وقد أدهشهما ردي الذي اتسق مع ما ذكرتم لي عن شعور جلالة الملك.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f° 60

٦٧ – تعليمات جيومينو إلى ترجمانه الأول

٢ مارس ١٨٣٠

عندما تباحثت مع الباب العالي، منذ ثلاثة شهور، في مشروع يهدف إلى إعادة ولايات البربر إلى السلطة المباشرة لعظمة السلطان، فيوفر بذلك ضمانات فعالة لأوروبا ضد قرصنة تلك الولايات وتجاوزاتها، اكتفى الباب العالي، بدلاً من التمسك بالمكاسب التي سيضمنها له تنفيذ هذا المشروع، باقتراح إرسال طاهر باشا للجزائر لمحاولة تسوية خلافاتنا الخاصة مع حسن بك، بل واشترط لإرساله إلى هناك أن ينضم إليه مندوب من قِبَلي. وأجبته بأني ليس لدي تعليمات متعلقة بمسألة الجزائر وأني لم أتطرق إليها في حديثي مع برتو أفندي إلا لإفهام الباب العالي أنه لو رفض اقتراحات فرنسا على ما فيها من مكاسب، فإن تلك الخطة نفسها المتعلقة بإخضاع ولايات البربر يمكن تنفيذها بوسائل أوروبية بحتة، وأن خلافنا مع الجزائر لن يكون حينها سوى فرصة لتنفيذ المشروع ووسيلة مضمونة.

وأضفت أن للباب العالي أن يحدد ما ينبغي عليه القيام به، ومن هذه الزاوية فإن مسألة الجزائر تخصه هو تمامًا. أما بالنسبة لنا، فقد حزمنا أمرنا، باللجوء إلى القوة، إذا رُفِضت مقترحاتنا، واستخدام كل ما من شأنه إخضاع البربر لنظام جديد يكفي أوروبا عودة قرصنتهم وتجاوزات تبجحهم المشين. في تلك الفترة نفسها وبعد إبداء تلك الملاحظات كان لا يزال برتو أفندي متمسكًا بفكرة إرسال طاهر باشا إلى الجزائر، ولكنه لم يعد يشترط أن ألحق به أحدًا من عندي، فأعلمني بأن سفر طاهر باشا وشيك.

أبلغت بلاطي بذلك، وستجد مرفقًا بهذه الرسالة نسخة من الرد الذي تلقيته. أرجو منك أن توصل هذا الرد، الذي يقر ويؤكد ما قلته للباب العالي، إلى الريس أفندي. يقر إمبراطور فرنسا لعظمة السلطان بحسن نواياه ولكنه مصر على أن

القوة وحدها هي التي تستطيع اليوم القصاص من عجرفة داي الجزائر ومن الولايتين الأخريين، وأن مجد عظمته ومصالحه يقتضيان تنفيذ الخطة التي عرضتها على الباب العالي منذ ثلاثة شهور بالاستعانة بالموارد التي تعرضها مصر عليه.

وقد قرر جلالة الإمبراطور، لو رُفضَت نصائحه مرةً أخرى، ألا يعول سوى على نجاعة قوته فيستخدمها بنفسه أو يجعلها في عون أي مشروع من هذا النحو يرمي لتحقيق الغاية نفسها.

على أن الإمبراطور لا يعتقد أن الباب العالي، برفضه اتخاذ موقفٍ من خطوة مثل هذه، إنما أراد أن يضع أمامها العقبات؛ إذ إن في ذلك تناقضًا صريحًا مع مصالح الدولة العثمانية، سوف تنظر إليه فرنسا بوصفه معارضة تأسف لها ولن يرى الإمبراطور معها نفسه إلا مجبرًا على التمسك بخططه واستخدام كل ما أوتي من سلطان لضمان النصر.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f 106 – 107

٦٨ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – مسعى الترجمان الأول لدى الريس أفندي – الريس أفندي يطلب من جيومينو تسهيل مهمة طاهر باشا – مسعى القائم بالأعمال النمساوي ومسيو جوردون لدى جيومينو – الموقف الحازم لجيومينو – عدم التيقن من مشروعات الباب العالي – إيضاحات حول رسالة ٩ ديسمبر – إطلاعي مسيو ريبوبيير Ribeaupierre على رسالة.

القسطنطينية، ٥ مارس ١٨٣٠

كتبت لكم في ٢٦ فبراير ما قاله كاتب السر إلى مسيو جوبير حول استمرار نية السلطان في إرسال طاهر باشا إلى الجزائر.

وقد أرسلت بعدها ترجماني الأول إلى الباب العالي حاملاً التعليمات المرسل لكم طيه نسخة منها وترجمة الفقرة المتعلقة بمسألة الجزائر في رسالتكم رقم ١٢[٣٦]. تم تسليم الوثيقتين إلى الريس أفندي. ولكن، على الرغم من قرارنا الرسمي الذي أعلناه بعدم اللجوء سوى لاستخدام القوة وعدم التعويل إلا عليها، فلا يزال الريس أفندي مستمسكًا بفكرة إرسال طاهر باشا.

صحيحٌ أنه لم يعد مصرًا على مرافقة مندوب من لدُني طاهر باشا، ولكنه أرادني أن أعده بتعليق أي تدابير عدائية من جانبنا. وأخيرًا، تنازل عن هذا المطلب الغريب، وطلب مني بالأمس أن أعطي طاهر باشا، على الأقل رسالة إلى قائد قواتنا البحرية المحاصرة للجزائر. أنتوي أن أرد عليه غدًا بأن الأمر لو كان يتعلق فقط بتسهيل دخول ضابط أجنبي في مهمة ما خاصة بالباب العالي إلى الجزائر، فسأفعل مرحبًا، ولكن طالما أني لا أعرف شيئًا عن طبيعة وهدف هذه البعثة فلا أستطيع الالتزام بأكثر من ذلك.

منذ ذلك الحين ليس لدي أخبار مباشرة من مصر، ولم أتلق شيئًا منذ عودة مسيو أودير إلى الإسكندرية.

ذكرت لكم فيما قبل أن القائم بالأعمال النمساوي ومسيو جوردون أتياني عارضين مساعدتي لدى الباب العالي للتعجيل بإرسال طاهر باشا إلى الجزائر. وقد بدت عليهما الدهشة عندما أجبتهما بأني فضلاً عن عدم طلب تلك البعثة، فقد رفضت العروض المتكررة التي قدمها لي الباب العالي في هذا الصدد، وعندما أضفت أن جلالة الملك قد اتخذ قراره بألا يثق إلا في استخدام القوة، بدت على مسيو دوتينفيل d'Ottenfels أمارات الصدمة، وأشار إلى أنه ليس لديه تعليمات من فيينا سوى فيما يتعلق بطاهر باشا. أما مسيو جوردون فقد ذهب لأبعد من ذلك إذ أبدى استياءً من اتخاذ فرنسا قرارًا كهذا دون أن تستشير الأنظمة الملكية الأخرى فيه، وتحدث عن المخاطر التي قد تنجم عنه بالنسبة للسلام في أوروبا. باختصار، كانت لهجته لهجة المعارضة الشديدة. أعدتُه إلى أصل المسألة وأجبته بأن الأمر عندما يتعلق بكرامة الملك، فإن جلالته ليس عليه أن يستشير أحد وأنه لا يدين بشيء لحلفائه، ربما سوى بإطلاعهم على قراره. وعارضت مسيو جوردون بما فعله بلاطه في أكثر من مناسبة، وسألته عما إذا كان بلاطه يريد أن يخون نفسه فيدعم القراصنة الذين يهين مجرد وجودهم أوروبا. على ذلك افترقنا.

لا أستطيع أن أتنبأ حتى الآن بما يمكن أن يفعله الباب العالي لو قام محمد علي باشا بمهاجمة الولايات دون موافقة السلطان. على أني أميل إلى الاعتقاد بأن الباب العالي لو ترك لحاله سيتحاشى اتخاذ موقف صريح ضده، ولكن لو دفعه الإنجليز فربما يسعى لاستعراض قوة قد يزعجه، وسيكون أخطره لو قرر إرسال قوات بحرية إلى الإسكندرية بعد مغادرة قوات الباشا البحرية وحملته لمصر. ولنا أن نتذكر هنا ما نجم عن ظهور قبطان باشا سنة ١٨٢٦ عندما كان محمد علي نفسه يطارد كوشران Cochrane من ناحية قبرص.

يتعين عليّ أن أصحح ما فهمتموه من أحد مواضع رسالتي المؤرخة ٩ ديسمبر. قلت فيها إن الريس أفندي برتو "أطال اللغو في مشروع إخضاع الولايات على يد والي مصر، ولم يُبد بعض الوضوح سوى في العبارة التالية: "يعلم السفير جيدًا حالة ونظام الدولة وعلاقات الحكومة مع الولايات البعيدة عن المركز بحيث سيتفهم أننا هنا بصدد واحد من تلك المشاريع التي لا يستطيع الباب العالي أن يقرها صراحةً"

لم يَعنِ بهذا أن الباب العالي لا يستطيع إقرار مشروع باشا مصر صراحةً وأنه ينتظر النتيجة حتى يعلن موقفه.

أراد الريس أفندي أن يفهمني أن محمد علي عظيم القوة لدرجة أن الباب العالي لا يرغب في مشروع من شأن نجاحه أن يزيد من قوة هذا الوزير.

أطلعت مسيو دي ريبوبيير على النشرة التي وردت مرفقة برسالتكم المؤرخة ١٦ يناير. لم يتلق حتى الآن من بلاطه أية تعليمات بهذا الصدد. بيد أنه تلقى، من مراسلاته مع مصر، بعض إشارات عامة حول مشروع الباشا المزمع، وذلك قبل عودته إلى القسطنطينية. تعود تلك المعلومات إلى الفترة التي جرت فيها المباحثات الأولى لمسيو أودير ومسيو ميمو مع محمد علي، ولنا أن نستنتج أن المعلومات نفسها تم إبلاغها لمسيو جوردون. على أننا نعتقد، أنه لم يرَها كافية لتخويله التحدث مع الباب العالي ضد المقترحات التي أبلغت الريس أفندي بها في ديسمبر.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f. 102 – 105

٦٩ – تعليمات جيومينو إلى ترجمانه الأول

٦ مارس ١٨٣٠

أرجو أن تبلغ الريس أفندي بالملاحظات التالية:

أطلعت الباب العالي على رأي ملكنا في مشروع إرسال طاهر باشا إلى الجزائر، وحتى أجعله على بينة أكبر بمشاعر الإمبراطور في هذا الصدد، أطلعته أيضًا على الرسالة التي تلقيتها من بلاطي.

ولكن الباب العالي لا يزال، على ما يبدو، مصرًا على فكرة ابتعاث طاهر باشا وقد طلب منك سعادة الريس أفندي أن تسألني إن كنت أوافق على تسليم هذا المبعوث رسالة موجهة إلى قائد قواتنا البحرية الراسية أمام الجزائر. لو كان على طاهر باشا السفر إلى هناك، فلا مانع لدي من أكتب الرسالة حتى يفتح له أسطول الحصار ممرًا آمنًا ويقدم له كل آيات الاحترام الواجبة، ولكني لن أزيد على ذلك، ولن أعطي قائد هذا الأسطول أية توجيهات متعلقة بالمهمة المكلف بها طاهر باشا.

يعلم الباب العالي صراحتي. وبعد الإيضاحات التي قدمتها سيتفهم أني اليوم أقل قدرة على اتخاذ أي موقف تجاه مشروع ابتعاث طاهر باشا إلى الجزائر، مع تزايد احتمالات استشعار تأثير التدابير التي حزم بلاطي قراره على اتخاذها، والتي لا أستطيع بالتأكيد أن أتناقض معها. كذلك أرى أن من واجبي المقدس ألا أفعل أي شيء من شأنه أن يدع الباب العالي يضع ثقته في وسيلة أعلمته برفض إمبراطور فرنسا لها، إذ تروم كرامته المهانة تحركًا أكثر صرامة.

بإمكانك سيدي أن تترك للريس أفندي نسخة من هذه التعليمات.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f° 109 – 110

٧٠ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – سعي الترجمان الأول مجددًا لدى الريس أفندي– حميد بك يبلغ السفير بأن الباب العالي اتخذ قرارًا لا رجعة فيه بسفر طاهر باشا.

القسطنطينية، ٧ مارس ١٨٣٠

ذهب مسيو ديجرانج Desgrange بالأمس لمقابلة الريس أفندي والتحدث معه في مسألة الجزائر، حاملاً التعليمات المرسل طيه نسخة منها. وبعد نقاش طويل كلف حميد بك الترجمان أن يبلغني بأن طاهر باشا سيسافر بكل تأكيد، وأن ذلك هو قرار الباب العالي، وأن الرأي الذي كنت قد أُبلغت به كان ينبغي أن أنظر إليه بوصفه إبلاغًا رسميًّا.

رجاني الريس أفندي أن أبلغ حكومة جلالة الملك بذلك في الحال. بالنسبة للرسالة التي كان قد طلبها أول أمس ليسلمها طاهر باشا إلى قائد أسطول الحصار، فقد جدد طلبها ولكن فقط بهدف توفير ممر آمن لهذا المبعوث لدخول الجزائر.

وقد علمت من حميد بك أيضًا أن طاهر باشا سيسافر قريبًا جدًّا، ولكني أجهل نوعية التعليمات التي سيتلقاها أو السلطات التي ستُمنَح له. إيضاحات الريس أفندي الأخيرة في هذا الصدد كانت غير ذات معنى وغامضة.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f° 111

٧١ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – مخاوف السراي من طموح محمد علي.

القسطنطينية، ٩ مارس ١٨٣٠

....علمت اليوم أن هناك انشغالاً كبيرًا في السراي بمسألة الجزائر. حملة فرنسية بحتة للجزائر تثير قلقًا أقل من علاقاتنا مع باشا مصر والدعم الذي يمكن أن نقدمه لخططه الطموحة. يقولون هنا إن محمد علي يطالب بلواء دمشق منذ عدة سنوات. فلو استولى على الولايات الثلاث سيسهل عليه أكثر أن ينجز الهدف الأول لطموحه، وحينها سيكون بوسعه أن يعلن نفسه خليفة.

إن خضوع شبه الجزيرة وأراضي البربر له يمنحه فرصة لا يوفرها الاستيلاء على دمشق وحدها. أنا أعرض عليكم هنا مظاهر هذا القلق كما ترد إلي. ولكني أعتقد أن هناك احتمالاً كبيرًا أن السلطان يوحَى إليه بذلك، إذ لا أعلم إن كان من الممكن فعلاً أن تكون لمحمد علي هذه الخطة الضخمة التي ينسبونها إليه. أما بالنسبة لإمكانية تنفيذ تلك الخطة فيبدو لي أن نجاحها لا يعتمد على موارد الباشا ولا حتى على الدعم الذي سيتلقاه منا بقدر ما يعتمد على جهل حكومة عظمة السلطان وقلة كفاءتها....

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, f 112

٧٢- من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - اجتماع مع إبراهيم باشا - محمد علي يرفض التحالف مع فرنسا لتنفيذ عملية مشتركة - منطق الباشا - أسباب قوته وثقته - محمد علي بطل وأمل الإسلام- حجج طرحها ميمو وأودير لدحض مقاومة الباشا للمشروع المشترك.

الإسكندرية، ٢ مارس ١٨٣٠

أطلعتكم في رسالتي المؤرخة ٢٣ فبراير على النقطة التي وصلنا إليها، أنا ومسيو أودير، في المفاوضات التي تعطفتم بتكليفنا بها. وقد أطلعناكم فيها على مدى سعادتنا بوصول مسيو لانجسدورف حاملاً المشروع الثاني قبل أن يوضع المشروع الأول على المائدة، اللهم إلا في شكل مباحثات تمهيدية ليس إلا. وقد أوضحت في نهاية تلك الرسالة ما رأيناه أنا وزميلي، من أن إبراهيم باشا ومستشاريه ليست لديهم معارضة للمقترحات الجديدة. بالنسبة لي شخصيًا فقد سعدت كثيرًا بهذا القرار الأخير لحكومة جلالة الملك الذي يترك لفرنسا وحدها الثأر للإهانة التي لحقت بها، ويُشرك محمد علي في مشروع نبيل مجيد يجني منه كل الثمار تقريبًا دون الخسائر وبتكلفة قليلة. كان ذلك اقتناعًا سارًا بدا لنا أنه سيسهل ويوفق كل شيء. كانت قناعتي أن رجاحة عقل الباشا ستجعله يرى سريعًا أفضلية المشروع الجديد على القديم الذي وضع له شروطًا لا يمكن قبولها. وقد جعلتني هذه القناعة آمل في أن يذلل شرف التعامل مع فرنسا وآفاق مستقبل مشرق كل العقبات التي قد يفرضها كبرياء في غير محله. كانت تلك مشاعري عندما استدعانا إبراهيم باشا يوم ٢٦ فبراير لإطلاعنا على رسالة من والده حول موضوع المذكرة التي كنا قد سلمناها قبل بضعة أيام، والتي أرفقت نسخة منها برسالتي

المؤرخة ٢٣ فبراير. قرأ علينا إبراهيم باشا الرسالة بنفسه وكان عثمان بك والوزير باغوص يقومان بترجمة كل عبارة مباشرةً، في شيء من الصعوبة وقلة الوضوح. طلبنا أن نتسلم ترجمة لها في اليوم التالي. مرسَل لمعاليكم نسخة منها[٣٧]. وقد أبلغني مسيو أودير أنه يريد أن يضيف بعض الملاحظات لتلك الرسالة، وسوف يفعل ويرفقها برسالته.

الفكرة الرئيسية التي أود أن أوضحها، والتي يبدو لي أنها تضم في طياتها كل الأفكار الأخرى، تتمثل في أن الباشا، على الأقل في هذه الرسالة الواضحة، معتبرًا المشروع الجديد غير قائم في الأصل، يتمسك بما كان قد اقترحه في السابق مسيو دروفيتي، باسم الباشا، على حكومة جلالة الملك، وبما كان موضوع مراسلاته مع الحكومة وموضوع مهمة مسيو أودير إلى مصر. وهو ما يعني، بعبارة أخرى، أن محمد علي لا يرى أن باستطاعته التعامل إلا على أساس المقترحات الأولى التي تمثلت في توليه القيام بحملة وحده وبقواته هو فقط، وبمساعدة مالية من فرنسا، على ولايات البربر الثلاث. لقد أعرب عن أنه مما لا يتفق مع سياسته ولا مع مصالحه أو أمنه أن يدخل في تحالف مع قوة مسيحية للقيام بعملية مشتركة.

هو في ذلك منطقي ولم يتغير موقفه أبدًا. فعلى هذا الأساس وذاك الترتيب وضع تصوره للحملة وتحدث عنها دائمًا. وقد قال إن لديه رغبة شديدة، بدافع العرفان لفرنسا والتعلق بها، في أن يخدمها بكل ما أوتي من قوة عن طريق القيام بحملة على الولايات الثلاث، طرابلس وتونس والجزائر، ولكنه اشترط أن تكون حملة مسلمة بحتة. وقد سخر لها أكبر وسائله. في ضوء هذه الرؤية جاء أحد بنود المذكرة المضادة، التي تم تسليمها إبان طرح المقترحات الأولى في شهر نوفمبر، والتي ذكرت أن إبراهيم باشا عندما يصل إلى تونس لو رأى ضرورة لابتعاد الأسطول الفرنسي الراسي أمام الجزائر فسيبلغ الأميرال بذلك. وهذا، في النهاية، هو ما كان يعنيه محمد علي، وما أراه اليوم بوضوح، عندما قال لي أثناء حديث لنا

حول شؤون الجزائر – كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٠ أغسطس – من أننا "لن ننجح في مشروعنا على الجزائر، بالذات لأننا فرنسيون، إلا بإبرار ٤٠ ألف رجل، وأنه وحده قادرٌ، بفضل وضعه وما يملكه من وسائل مختلفة، على النجاح لو لم تُغَلّ يداه".

إن ثقة محمد علي هذه في نفسه، ويقينه من نجاحٍ سهلٍ في مشروع ضخم بوسائل محدودة وبجيش كان محقًا في وصفه بأنه لا يزال يفتقر للتنظيم والقيادات، قد يبدو ملغزًا للقاصي، بيد أنه ليس كذلك بالمرة للداني الذي استطاع أن يراه عن قرب ويسمعه وهو منطلق في حديث ويفهمه. وهو محط تقدير وإعجاب المسلمين ويقول إنه يلقى التأييد والدعاء من جميع أرجاء الدولة العثمانية بارتفاع مجده وازدهار جيوشه. فليس هناك، حسبما يؤكد، من هو أكثر استعدادًا منه ولا أوفر علاقاتٍ مع أولئك الخاضعين لنير الدايات الظالم المحزن. خلال الأيام القليلة التي كان ينسق فيها المشروع والتي أصدر فيها الأمر بقيام حملة الشام ثم الأمر بالتراجع عنها (رسائل ١٠ و١٧ أغسطس)، رد على شكوكي في عدم كفاية عدد قوات حملته بأنه واثق عند ظهوره هناك بوصول عددها إلى ٨٠ ألف رجل. إن محمد علي يفخر برفع راية الإسلام التي أهينت، حسب رأيه، في أماكن أخرى، ويحب أن يُنظر إليه بوصفه بطل المسلمين وأملهم.

هذا هو أحد الاعتبارات التي تفسر كيف أن هذا الوزير، الذي يعد بإخضاع الولايات الثلاث بجيوشه فقط وفي وقت قصير، لا يرى لهذا الجيش – الذي يتحرك في عملية مشتركة معنا – قِوامًا سوى ما يساوي ثلاث فرق فرنسية. أيًّا كانت الدوافع الحقيقية التي أملت رسالة محمد علي، فقد اعتبرناها، أنًا ومسيو أودير، ردًا نهائيًّا، وفي اليوم الذي تلقينا فيه ترجمتها ذهبنا لزيارة إبراهيم باشا الذي تطول لياليه كثيرًا، لحلول رمضان. وقد حرصنا على دحضها بكل الوسائل التي وفرتها تعليماتنا، وإعادة المسألة للوضع الذي أزاحتها عنه الرسالة. ولجأنا في ذلك، وعلى مدى ساعتين، لاستعراض كل النقاط، والدوافع الحاسمة، والاعتبارات، والنتائج.

كان من المهم أن نقوض الأساس الذي قامت عليه رسالة الباشا من أن الحملة لا تتسق مع رؤاه لأنها وقد أصبحت مشتركة فقدت طابعها الإسلامي المحض. وقد أفضنا في إثبات خطأ هذا المنطق، واعتقدنا أننا قد أثبتنا أن حملة محمد علي، فيما يتعلق بولايتي طرابلس وتونس، إسلامية محضة تمامًا كما لو كانت ستشمل الولايات الثلاث، لأنه يستطيع أن يتحرك وحده وباسمه هو فقط، وألا يستخدم سوى ما يملك من وسائل، ويرفض بمحض إرادته المساعدات التي عرضتها حكومة جلالة الملك عليه لمساعدته في إنجاح الحملة عن طريق البحر. وقلنا إن المشروع، بالنسبة لمحمد علي، باق على حاله السابق، وله نفس الطابع، ويسمح له، بمخاطر وتكاليف أقل، أن يحرز النتائج نفسها، مع الاختلاف الوحيد الذي طرأ الآن والذي قلص حجم المشروع بالنسبة له، وهو ما كان ينبغي أن يرضيه، نظرًا لوضع جيشه الآن، والذي اعترف به هو نفسه، ودون أن يقل العرفان والمجد اللذان ينتظرهما من وراءه.

تناولنا من جديد مختلف الاعتبارات - التي طرحناها في مذكرتنا المؤرخة ١٩ منه، وكذلك في محادثاتنا التي تلتها - وكذلك مميزات تزامن الحملتين المصرية والفرنسية، والأهمية التي لم تقل للتعجيل بالتحرك، وكونه شرطًا ضروريًا لتلقي المساعدات المالية؛ ثم لخصنا هذا الحوار الطويل، أو بالأحرى هذا الإنصات الطويل باهتمام وتدبر من جانب إبراهيم باشا، موضحين، على سبيل المعارضة، أن في موقف الباشا قلة اعتناء لا تليق بفرنسا التي تحركت لدى الدول المسيحية الأخرى لصالح محمد علي إن هو رفض التعاون في المشروع الذي طلبه هو، من جانب، ومن جانب آخر الشرف الذي سيناله بالتحالف مع حكومة ملك فرنسا، وزيادة مجده، والضمانات الراسخة لمستقبله وابنه.

عكف إبراهيم باشا ما بقي من ليلته، حسبما قال لنا في اليوم التالي، مع وزيريه، على تدوين ما جاء في اجتماعنا ليرسله بالبريد العاجل إلى والده. وطلبنا أن يكون الرد سريعًا وحاسمًا، وننتظره غدًا.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f 282 - 287

٧٣ – من محمد علي إلى إبراهيم باشا

ملخص: – محادثات مع دروفيتي – المفاوضات الأولى مع أودير – الأسباب التي حملت محمد علي على التحرك – تغيير الترتيب مع فرنسا – الأسباب التي حملت الباشا على التراجع عن الحلف المعروض عليه.

القاهرة، ٢٩ شعبان ١٢٤٥، ٢٢ فبراير ١٨٣٠

وصلتني ترجمة نصي التعليمات اللذين سلمهما مسيو أودير على مرتين، واطلعت عليهما ووعيت ما جاء فيهما.

عندما كان مسيو دروفيتي هنا كان يقول لي، كلما طُرحت مسألة الجزائر أن "المسألة صغيرة ولكن النفقات كبيرة." وقد شجعنا على هذه الخدمة فأجبناه" الواقع أننا صغار، ولكن أمتنا هي أمة الجزائريين، والعطف الذي أظهرته الحكومة الفرنسية تجاه مصر عطف كبير، ولن يصعب علينا أن نخدم فرنسا بالقضاء على ما يزعجها في الجزائر."

عندما عاد مسيو دروفيتي إلى فرنسا تناقش الوزراء حول هذه المسائل. وعندما أطلعهم مسيو دروفيتي على فحوى مناقشاتنا أبدوا رغبةً في تنفيذ فحوى تلك المناقشات. أرسلوا مسيو أودير ووعينا فحوى التعليمات التي حملها، وأعربنا لمسيو أودير وكذلك لمسيو دروفيتي عن إخلاصنا المحبب تجاه فرنسا ورغبتنا في خدمتها، وكتبت أنا رسالة بهذا المعنى إلى مسيو دروفيتي.(٣٨)

حسبما تقول ترجمة الوثيقتين المذكورتين، لم تتسق خدماتنا المعروضة مع النظام الحالي وشرف فرنسا وتم اقتراح خطة التحالف. من الواضح أن قواتنا المصرية، مقارنةً بالقوات الفرنسية، لا تساوي إلا كتيبتين أو ثلاثًا على الأكثر،

بمعنى أن فرنسا لو أرسلت إلى الجزائر ثلاث كتائب إضافية، فلن نستطيع نحن، حلفاءها، بكل القوات التي نملكها أن نساويها عددًا. ولكن، بسبب هذا التحالف، سوف نكون ملامين أمام حكومتنا وأمتنا، وسنفقد كل السمعة والشرف اللذين حظينا بهما حتى الآن.

وبناءً على ذلك، فلو كانت الحكومة الفرنسية لا تزال راغبة في الحصول على خدماتنا فيما يتعلق بمسألة الجزائر فأنا على استعداد لتقديمها وفق شروطنا السابقة.

لا أرمي من وراء هذه الخدمات إلى أن أزيد من رقعة سلطاني. وأعتقد أن السيد ميمو وكل الشخصيات الفرنسية التي زارت مصر تعرف أن نظري لا يمتد إلى تلك النقطة، لأننا، حتى الآن، لم نستطع أن نتم فرض الانتظام في كل الخدمات في مصر، بل ولم نكن بعد رجالاً ذوي قدرات في مختلف الإدارات. ونحن نرى ونعلم هذا الوضع كيف لنا إذن أن نرغب في توسيع دولتنا؟

لو قيل: كيف كنت تريد إذن، وقد قلت بنفسك إن قواتك لا تساوي ثلاث كتائب فرنسية، أن تستولي على ولايات البربر الثلاث؟ فسأجيب عن ذلك: منذ وصلت إلى المنصب الذي أنا فيه أنفقت كل وقتي لخدمة أمتي وحكومتي، وأرى أني قدمت الكثير من الخدمات، خدمات لم يقدمها الوزراء السابقون. ولو كان هناك من قدموا خدمات فإنهم لم يفعلوا اعتمادًا على الولاية التي يحكمونها وحدها، ولكن بمساعدة الأمة والحكومة أيضًا، ونتيجة لتلك الخدمات أمَّلت أن ألقى المساعدة من أمتي لأتمكن من خدمة فرنسا.

تلك الآمال هي التي حدت بي أن أعطي كلمةً لمسيو دروفيتي، ظانًّا أن تلك الخدمات يمكن أن تتسق مع ترتيب الحكومة الفرنسية. ولو علمنا حقيقة الأمر، أو أطلعنا مسيو دروفيتي عليه، لما كان لهذه المشاورات أن تحدث، ولما كان أيضًا اقترح عليك كتابة هذه الرسالة.

ذاك، ولدي العزيز، هو ردي على تلك النقطة وكل ما نستطيع القيام به.
ولتتكرم بإطلاع صديقينا، القنصل ومسيو أودير عليها، طالبًا منهما أن يلتمسا من الحكومة الفرنسية أن تغفر لنا إن لم نوضح بعض النقاط بجلاء. واسألهما الدعاء لنا.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f° 260 – 261

٧٤– من أودير إلى بولينياك

ملخص: رفض الباشا القبول بالترتيب الجديد الذي أعدته فرنسا – محمد علي متسق مع نفسه في رفض المساعدة الأجنبية – ترتيباته تجاه الأمة الإسلامية، طموحاته – ملاحظات حادة حول شدة تبدل رأي الباشا – موقف إبراهيم باشا – نوايا أودير

الإسكندرية، ٢ مارس ١٨٣٠

شَرُفت بأن أرسلت لكم في ٢٣ فبراير، مع سفينة الملك لا كوميت، رسالتي رقم ٥ ورسالة سرية تحمل رقم ٢[٣٩]. كنّا، حينها، ننتظر الرد على مقترحاتنا الأخيرة التي نقلها إبراهيم باشا لوالده.

أطلعنا إبراهيم باشا/مساء ٢٦ منه على رسالة محمد علي، التي أُرفق بخطابي هذا ترجمة لها، والتي حملت رد هذا الأمير. الرد هو الرفض الرسمي للمشاركة في الترتيب الجديد الذي يهدف إلى إخضاع جيش فرنسي للجزائر وغزو القوات المصرية لطرابلس وتونس. بعبارة الأخرى لم يعد الباشا متوقفاً عند الشروط، بل إنه يرفض مبدأ الخطة الجديدة، مع تجديده في الوقت نفسه عرضه بتقديم خدماته على الأسس الأولى، أي أنه مستعد لتولي المشروع لو أرادت حكومة جلالة الملك ترك الحملة بأسرها له، فتنتزع بذلك، في عيون أمته، مظهر تحالفه معنا.

هذه الرسالة، على إسهابها، توضح الجذور الحقيقية للمفاوضات التي جرت مع محمد علي حول الجزائر وطبيعة تلك المفاوضات. ونجد فيها أيضًا وجهة النظر التي من خلالها عرض هذا الأمير تقديم مساعداته لنا، وكذلك وسائل النجاح التي اعتقد أنه يملكها، أي أنه لم يكن يعول على القوة المادية بقدر تعويله على علاقاته مع الشعوب التي سيخضعها، والمكانة التي يعتقد أنه قد حازها.

أما بالنسبة لضرورة ألا يبدو كمن يتحرك بتنسيق معنا، فإن محمد علي عندما أعرب عن تلك الرغبة بوصفها شرطًا لا مندوحة عنه بالنسبة له في هذا المقام، كان متسقًا وصادقًا تمامًا مع نفسه. فموقف الرجل في هذا الشأن لم يتبدل أبدًا. وستجدون معاليكم على ذلك شواهد في تقاريري السابقة، وفي النقطة الثالثة من رد الباشا على مقترحاتنا الأولى، والتي أُرفقت نسخة منها برسالة مسيو ميمو المؤرخة ٢٨ نوفمبر الماضي. كذلك ذكر مسيو دروفيتي في مذكرة مؤرخة سبتمبر ١٨٢٩ ومرفقة بتعليماتنا الأولى أن "محمد علي يفضل عدم الاستعانة بسفن الملك ولا بالقوات التي بقيت في المورة حتى الآن، وذلك حفاظًا على الطابع الإسلامي للحملة". بل وتتذكرون، سيدي، أن هذا الأمر تم تبنيه على نحوٍ ما من جانب معاليكم، وذكرتموه في تعليماتكم المؤرخة ٧ يناير، البند الرابع، بوصفه أحد الاعتبارات التي من شأنها أن تحمل محمد علي على التخلي عن طلب البوارج الفرنسية. ولو أراد الباشا أن يطلعني على وجهة نظره في هذا الموضوع ويثبت لي أنه يراها أمرًا حيويًا بالنسبة له، فلم يكن عليه سوى أن يذكرني بما أسرَّ لي به سنة ١٨٢٧. فإبان المسألة اليونانية كانت هناك تلميحات مختلفة للباشا من أجل حمله على إعلان استقلاله بالانضواء تحت لواء قوى أوروبية. وقد قال لي غير مرة بأنه لا يخشى، إن اتخذ هذا الموقف، غضب القسطنطينية بقدر ما يخشى نفور الأمة الإسلامية منه، وأن من ينصحه بالبحث عن سند في تحالفات مسيحية ليس إلا عدوه، وأن هذا المخرج هو الأسوأ بالنسبة له، ليس فقط لأنه سيفقده ثمرة جهود طويلة، ولكن أيضًا لأنه سيدمر مستقبله. كان من السهل علي أن أعي، منذ ذلك الوقت، أنه لم يكن يحلم أبدًا باستقلال مصر، ولكن نظره كان يمتد إلى ما هو أسمى من ذلك، حيث كان مقتنعًا، باختصار، بأن أعين كل المسلمين مركزة عليه، وأنه أملهم، وأن آمال المسلمين ستدعوه إلى العرش بعد ذهاب الأسرة الحاكمة الحالية أو وقوع أحداث أخرى.

وجهة نظر محمد علي هذه، والتي طفت إلى السطح عندما تلقى عرضنا، تحمل عندي تفسيرًا كافيًا لرفضه التحالف معنا علنًا، والثقةَ التي وضعها في وسيلة فتح رآها مؤكدة النجاح. ومن نافلة القول أن أضيف هنا أن ما أبداه من رفض إنما يقوم على حسابات ليس إلا، ولا علاقة له بمشاعره الخاصة المعروفة لنا تمامًا إلى درجة لا نستطيع معها أن نفترض تأثرها بالتعصب الشائع بين معظم أبناء دينه.

أيًا كانت القيمة المطلقة أو النسبية للأسباب التي قال الباشا إنها وراء رفضه مقترحاتنا، فقد صممنا، أنا ومسيو ميمو، على ألا نعتبرها ردًا نهائيًا من الباشا، خاصةً وأن علامات الأسى بدت على مسيو باغوص وعثمان بك عند إبلاغي به. هذان المستشاران لا يُقرّان، بالتأكيد، الأحلام الواسعة لسيدهما، ويفضلان له فتحًا سهلاً غير معارَضٍ بدلاً من رؤيته منشغلاً على الدوام منهمكًا في مشروعات شديدة الخطر عليه بقدر مضرّتها باستقرار مصر وازدهارها. وقد أعربا لي، صراحةً، عن أسفهما، وكررا غير مرة، وبالقوة نفسها، على مسامع إبراهيم باشا الملاحظات التي اتسمت بالحدة في بعض الأحيان، والتي أثارتها نقاط مختلفة في رسالة محمد علي التي كتبت ترجمتها بإملائهما، وتدارست معهما، في الوقت نفسه، الرؤية الحقيقية للباشا. ومع إبدائي تألمي الشديد لرفض الباشا مكاسب محققة أبديت استيائي الشديد من شدة تبدل رأيه، والذي حمله على رفض المشاركة في خطة كان هو نفسه الذي أثارها في المقام الأول بأحاديثه مع مسيو دروفتي، والتي على إثرها قامت مفاوضات أطلَعَت عليها حكومةُ جلالة الملك كلَ الملكيات الأخرى. وأعربت عن أن هذا الموقف غير لائق، وسيُستشعر منه نكران الجميل بعد آيات العطف التي لم تتوقف فرنسا عن غمره بها، فضلاً عن أنه سيثير استياء جلالة الملك بكل تأكيد. وعدني سامعاي، اللذان تملكهما الاضطراب، بأن ينقلا لإبراهيم باشا كل ما قيل أمامهما بدقة تامة.

في المساء نفسه التقينا إبراهيم باشا، وقد أخبر مسيو ميمو معاليكم عن هذا الاجتماع[أ] الذي كان عاديًا إلى درجة لا أجد فيها لتكراره هنا نفعٌ يُرجى. التزم إبراهيم باشا الصمت طوال هذا الاجتماع الذي كان رسميًا. وبإمكاني أن أؤكد أنه ظل سلبيًا تجاه كل ما حدث في الأيام الأخيرة. ولكن بعد أن أخذت أحاديثنا طابع الحميمية والبوح لاحظنا أسفه لأنه لم يعد مكلفًا بغزو الجزائر نظرًا لتغير ترتيب كان يتحدث عنه بابتسامة لم تستطع أن تخفي ما وراءها. وبدا على إبراهيم باشا الشعور ببعض المرارة لأننا ارتأينا أن الباشا غير قادر على غزو الجزائر مع طرابلس وتونس بوسائله المختلفة، وهو السبب الذي عزا إليه، جزئيًا، تغيير خطتنا.

باختصار، فقد ثبت لنا بالدليل القاطع أن إبراهيم باشا، وعثمان بك، ومسيو باغوص لم يكونوا أقل اندهاشًا وحسرة مني أنا ومسيو ميمو من رد الباشا. ننتظر بين لحظة وأخرى رد فعل الباشا على الرد الذي أرسلناه وركزنا فيه على الطابع الإسلامي المحض الذي ستتسم به الحملة على طرابلس وتونس في ظل عدم تدخل أسطولنا، والذي كان تعاونه اختياريًا في كل الأحوال.

وقد قررنا، لو جاء رد الباشا سلبيًا، أن نسافر على الفور إلى القاهرة؛ إذ أني لا أستطيع أن أعتبر مهمتي قد انتهت قبل أن أتحدث مع محمد علي وجهًا لوجه. ولو فشلنا فسأتركه وأنا على يقين من أني لم أتوهم شيئًا فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية لأسبابه التي سأسعى لدحضها أمامه، كما فعلت في الإسكندرية، أيًا كان ضعف الأرضية التي وضعنا هو عليها في المقام الأول. وسأكون على يقين أيضًا من أن كلماتي وملاحظاتي الجازمة الحاسمة قد أصابت هدفها بكل ما تحمله من قوة وصدق؛ وإن لم يكن لها أثرٌ في هذا الظرف، فعلى الأقل لن تضيع هباءً في المستقبل.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f· 288 – 292

(أ) يشير هنا إلى اجتماع إبراهيم باشا بهما لتلاوة رسالة محمد علي عليهما. انظر وثيقة ٧٢، الفقرة الأولى. (المترجم)

٧٥- من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - لقاء جديد مع إبراهيم باشا - رفض محمد علي، للمرة الثانية، أن يشارك في الترتيب الفرنسي - الأسباب التي طرحها لهذا الرفض - رأي ميمو في هذا الموضوع - قرار الباشا نهائي - قرب مغادرة أودير إلى فرنسا وميمو إلى القاهرة.

الإسكندرية، ٤ مارس ١٨٣٠

أطلعنا إبراهيم باشا، إبان زيارتنا له في القصر بالأمس، على الرد الثاني لوالده، والذي كنا قد طلبناه وكان قد تلقاه للتو. يؤكد الرد الثاني الأول تمام التأكيد، ولم يكن سوى تكرار حرفي له- الدوافع نفسها لعدم استطاعته خدمة فرنسا في حملة ضد الولايات الثلاث، سوى حسب ترتيب المشروع القديم، والأسباب نفسها لعدم الموافقة على الدخول في عملية مشتركة أو متزامنة. كان محمد علي يرى أنه، حسب الخطة القديمة، يقدم خدمة بسيطة لفرنسا بوسائله المحدودة، ولكن الخطة الجديدة ستشل حتى تلك القدرات، التي لم يكن لها أن تلعب دورها إلا وفق الخطة الأصلية. فتلك الخطة ستجرده من سلاحه الحقيقي بجعله يتصرف ضد شرعته، وشرفه، وأمته، فتجعله كمن يضرم النيران بنفسه في بيته.

وعندما أشرنا إلى أن حكومة جلالة الملك ستنظر باستياء شديد لتراجع محمد علي أمام مساعٍ بدأها هو وبعد أن تم ترتيب كل شيء ليكون ملائمًا له ولمصالحه، أجاب إبراهيم باشا بأن حكومة جلالة الملك التي أظهرت لوالده آيات العطف في الماضي، سوف تقدم له برهانًا جديدًا عليها بتقديرها لبواعث الرفض المؤلم الذي كان محتمًا عليه، وستقدر دقة وضعه. أما التأكيد، للمرة المائة، بأنه لا الباب العالي يستطيع، ولا أي قوة في أوروبا تريد، معارضة مشروع بهذه العظمة

وله هذا الهدف النبيل للإنسانية جمعاء، فقد رد عليه إبراهيم باشا بوضوح، بأنهم لم يفكروا لا في الإنسانية، ولا في أوروبا، وأنهم لم يريدوا سوى خدمة فرنسا، وأن الباب العالي لم يكن هو محط النظر ومحور التدبير، ولكن الأمة، والأمة فقط. وقد بدا لي وهو يقول تلك الكلمات أنه يقرأ أفكار محمد علي وآماله وسياسته وأحلامه للمستقبل. هذا فضلاً عن أن أمورًا أخرى، بعضها حدث أمام عينيَّ، جعلني أظن أنه قد تم ترتيب اتفاق بينه وبين الباب العالي، خلال الفترة التي انقضت بين جلستي المفاوضات، يدفع بموجبها للباب العالي مبلغًا من خزينته المنهكة. وهي ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها الباب العالي هذا النوع من الإغراء الذي لا يستطيع مقاومته.

في أواخر هذا الشهر يحل عيد الأضحى، وهي المناسبة التي يُثَبِّت فيها الباب العالي، مقابل المال، باشواته ووزرائه في مناصبهم.

لدي اعتقاد بأن الباشا كان قد حزم رأيه عندما تلقى رسالة مسيو دروفيتي التي تخبره باستبدال البوارج الأربع بمبلغ من المال. لقد حاولت أن أعده مستقبلاً للرفض، ولكن الحقيقة بدت له مُرَّة. لم تصعب عليّ ملاحظة ذلك عندما استأذنته في العودة إلى هنا بناء على طلبه. لقد أصبح شغله الشاغل الآن البوارج وترسانته والمورة.

لم أستطع أن أرى سببًا آخر لإصراره على عدم مجيء مسيو أودير إلى القاهرة، وجَعْلنا نتابع المفاوضات مع ابنه الذي أرسله خصيصًا إلى الإسكندرية. وحتى يخرسني تمامًا قال، كما ذكرت في السابق، إن لإبراهيم باشا كل سلطاته وأنه سيوقع متى رأى توقيعه. كررت الكلمات نفسها بحرفيتها في اجتماعنا قبل الأخير مع هذا الممثل الشخصي من نوع جديد، والذي لم يقل لنا كلمة واحدة لم يحملها له البريد، والذي أكد تمام التأكيد أن هذا هو الواقع معتذرًا بأن سلطاته الكاملة لا تنطبق إلا على المشروع الأول.

ولما كان إبراهيم قد أخبر والده بأن الرد لو كان سلبيًا فسيسافر إليه في القاهرة مسيو أودير، أمر الباشا ابنه بأن يقول له أن هذا السفر لن يجدي نفعًا لأن القرار لا رجعة فيه. وقد اجتمع رأي كلينا على أن ذهابنا له معًا، بوصفنا مفاوضين كما كان وضعنا إبان المفاوضات، سيكون فيه الآن حط من كرامتنا. لذلك سيعود مسيو أودير إلى فرنسا كما أمرتم معاليكم في السابق، ليحمل لكم نتائج مهمتنا المشتركة. وسوف أسافر، يوم إبحاره، إلى القاهرة لمعاودة أعمالي التي تعطلت ومتابعة شؤون القنصلية. سوف أقابل الباشا، بمجرد وصولي، بوصفي قنصلاً، وسوف أنقل لمعاليكم ما دار في محادثاتنا الأولى عن طريق مسيو لانجسدورف الذي سيمكث بضعة أيام، حسب تعليماتكم.

آمل أن تفضي بنا الأحاديث الودية، التي يعشقها هذا الأمير وينطلق فيها على سجيته غير مخفيًا أي سر عندما يروق له الحديث، إلى اكتشاف الأسباب الحقيقية لانسحابه، إن كانت هناك أسباب أخرى غير التي زعمها. حينها ربما أعرف ما إذا كانت سرعة تبدل رأيه قد تدفعه يومًا للوصول إلى نوع من التوفيق مع السماء بل وحتى مع الأمة، مع احتفاظه بصورة المسلم الصالح التي يريد أن يظهر بها. سوف أطلع معاليكم على أدق التفاصيل في هذا الصدد، إذ ربما تفيد، على الأقل، كمعلومات إذا ما أدت ظروف غير متوقعة إلى وجود تحالف جديد.

مجرد التفكير في أن عقبات كان يستحيل توقعها أعاقت نجاح المفاوضات المشرفة التي كلفتنا بها معاليكم، يفسد عليّ سعادتي في العرفان بمواهب مسيو أودير ونشاطه، ولكني أتعشم أن تحكموا معاليكم على خدماته بقيمتها لا بنتيجتها. ليس لي أن أتحدث عن تفانيّ وإخلاصي في خدمة جلالة الملك فالتجربة تنطق بهما. لكم مني سيدي مجددًا أطيب آيات الاحترام...إلخ.

295 A.E. Correspondance politique, Egypte I , f° 293 –

٧٦ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – تعليق على رفض الباشا – أودير يعتقد أن تلميحات الباب العالي لا دخل لها في ذلك – جهوده للولوج إلى سريرة الباشا – أودير لا يريد السفر إلى القاهرة ويعلن عودته سريعًا إلى فرنسا – وصول باخرة قادمة من كورفو وسفر القنصل الإنجليزي إلى القاهرة فجأة – إنشاء خط ملاحي مع الهند.

الإسكندرية، ٦ مارس ١٨٣٠

يحمل تقريري رقم ٦[٤٠]، الذي لم أرسله بعد لعدم وجود سفينة مسافرة إلى فرنسا، لمعاليكم ما جرى في مفاوضاتنا وما انتهت إليه، إذ بعد أن اتخذت منحى طيبًا لفترة، واجهت الفشل التام بسبب الخطة الجديدة التي تبنتها حكومة جلالة الملك لإخضاع ولايات البربر. هذه الخطة التي رأينا استحسان مستشاري محمد علي لها، لم تلق الترحيب نفسه من سيدهم؛ إذ أضحت غير قابلة للتنفيذ، ليس بسبب أحكام مسبقة للباشا، ولكن بسبب أمورٍ يرى أن عليه، بسبب طموحاته، أن يراعيها تجاه الأمة الإسلامية بأكثر مما هي تجاه الباب العالي. لم يترك لنا الموقف الذي وضعنا فيه محمد علي فرصة كبيرة للرد، هذا فضلاً عن أن جوابه النهائي لم يكن سوى تكرار للرسالة التي أرفقت نسخة منها برسالتي السابقة، مضافًا إليها بعض التعبيرات التركية.

لا أؤيد الرأي القائل بأن ترتيبات جديدة مع الباب العالي أملت على محمد علي رده هذا، وأنا متأكد من ذلك الآن. فالمندوب القادم من القسطنطينية هو أحد مساعدي خسرو باشا، واسمه سليمان أغا قفطان-أجاسي، مر بالقاهرة في طريقه إلى مكة حاملاً كسوة ضريح الرسول [صلى الله عليه وسلم] وقفطانًا لشريف مكة. لنا إذن أن نتصور مدى المصداقية التي يمكن أن يتمتع بها مبعوث لخسرو باشا لدى منافسه القديم وعدوه الأكثر نشاطًا.

وعلى الرغم من اقتناعي التام، فقد رأيت أن من واجبي أن أسأل مسيو باغوص في هذا الشأن، أثناء اجتماعاتي الخاصة معه. وقد أجابني بالنفي التام القاطع. فبالنسبة لسليمان أغا، الذي غادر القاهرة منذ فترة طويلة، فهو شخصية لا يؤبه لها لدرجة أني استغرقت جهدًا كبيرًا في تذكير الوزير به. وإن كنا قد رأينا بعض احتفاء من الباشا به، فذاك أن الوالي بطبيعته يستقبل بحفاوة بالغة كل ما يأتي من القسطنطينية.

تأكيدات مسيو باغوص جديرة بالتصديق التام في هذا الموضوع، إذ أنه بدلاً من نفي أي ترتيبات معروضة من الباب العالي، سيكون من مصلحته، على ما يبدو لي، أن يفصح لي عنها بجلاء في الظرف الحالي، إن كانت حقيقية.

على أن هناك بعض النقاط التي لا تزال غامضة عليّ في رد الباشا. وسوف أسعى بالتأكيد لاستيضاح ما استغلق علي منها قبل استئذان إبراهيم باشا ومستشاريه في السفر. سوف أحرص على معرفة موقف الباشا من مقترحاتنا الثانية، أي تلك المتعلقة بالخطة الأولى، وخاصة ما أراده بقوله في رسالته :"*أنا مستعد لخدمة فرنسا وفق شروطنا السابقة*". لا لبس عندي فيما يتعلق بأساس الفكرة، ولكن فيما تعلق بالشروط، لم يستطع المترجمون أن يقدموا لي تفسيرًا واضحًا ولا أن يطرحوا معنى أكثر اتساعًا للتعبير التركي الذي ترجموه حرفيًا. فهل تعني أن الباشا متمسك بالشروط التي وضعها للحملة على الولايات الثلاث، أم أنه قبل بالشروط المعدلة التي حملتها له من حكومة جلالة الملك؟ آمل ألا أتأخر في الوقوف على تلك النقطة التي لم يستطع الإمساك بها أو فهما رجالٌ لم يعتادوا الأفكار المعقدة. سوف أطرح هذا السؤال على إبراهيم باشا بشكل صريح وبحيث لا يكون أمامه إلا أن يقدم جوابًا واضحًا. استطلعت رأي مسيو باغوص وعثمان بك في هذا الموضوع، حتى لا يكون هناك أي سوء فهم. وأستطيع القول بأن هذين المستشارين المترجمين يميلان للتفسير الأوسع، أي الأفضل بالنسبة لنا، ولكنهما لا يستطيعان تحمل مسؤولية تأكيد ذلك. بمجرد أن يقرّ لي قرار في هذا الأمر سأتشرف بإرسال رسالة

أخيرة حول هذا الموضوع لمعاليكم، حتى تكونوا على اطلاع بكل تفاصيل الأمر، ولتعلموا، على الأقل، ما إذا كانت الخطة الأولى مقبولة أو يمكن أن تُقبل دون قيد، على الوضع الذي صدرت بموجبه لنا التعليمات في ٧ يناير للتفاوض عليها. سوف أكتب هذا التقرير الأخير في البحر، لأني قررت العودة في الحال إلى طولون، وسوف أُبحر بعد غد، ٨ مارس. سوف تتفهمون معاليكم، بلا شك، داعي الكرامة الذي منعني من الذهاب إلى القاهرة كما كان قراري من قبل، فشكل رد الباشا وفحواه جعلاني أعدل عن الذهاب؛ إذ خشيت إن سرت في تلك المحاولة الأخيرة، والتي لا أنتظر منها أية نتيجة، أن تتبدل الأدوار ويُلصق بنا ما لا يروقنا أبدًا. وفي ولع الباشا بأن يكرر في كل مناسبة أن *إخلاصه لفرنسا هو فقط الذي دفعه لتقديم تلك الخدمة البسيطة التي طُلِبَت منه* ما يكفي لتوضيح رؤيته في هذا الصدد. كذلك رأيت في عودتي إلى فرنسا دون إبطاء تنفيذًا لرغبات معاليكم واتساقًا مع إحدى رسائلكم التي قلتم فيها أنه من الضروري أن أعود إلى باريس لو انقطعت المفاوضات لأحمل لكم المعلومات التي يمكن أن تفيد حكومة جلالة الملك. وسوف أضم إليها بالطبع المعلومات التي حصلت عليها عن الجزائر. فقد حفزتني معرفتي بقرار الملك الجديد المتعلق بكيفية إخضاع تلك الولاية على مضاعفة الجهد والاهتمام بالبحث عن تلك المعلومات.

أرفق بخطابي هذا نسخة من رسالة سرية بعثت بها اليوم إلى سفير جلالة الملك في القسطنطينية[٤١]. فقد رأيت فائدة في اطِّلاع معاليكم على التقارير التي أرسلها إلى الكونت جيومينو؛ إذ ستجدون في تلك الرسالة – التي تعتبر مكملة لرسالتي المؤرخة ٢ مارس ولرسالتي هذه – تفاصيل يمكن أن تثير اهتمامكم لأنها أكثر اكتمالاً، ولكني وجدت أنه من غير اللائق أن أرسلها إليكم مباشرة.

اندهش أهل الإسكندرية كثيرًا من وصول سفينة بخارية من كورفو وعلى متنها رسولٌ من الملك يحمل رسالة إلى مسيو بيكر، قنصل بريطانيا، الذي سافر فجأة للقاهرة، دون أن يجري أي اتصال مع إبراهيم باشا ولا مع وزراء والده. وقد

سرت شائعات بأن هدف هذا السفر هو عرقلة مفاوضاتنا. وسوف تكتسب تلك الشائعات بعض المصداقية الظاهرية لو عُرفت نتيجة مساعينا الأخيرة. ولكن يكفي أن ننظر في التواريخ لنتأكد من زيف هذا الادعاء: وصلتنا رسالة الباشا يوم ٢٦، أي قبل تلقي السفينة الإنجليزية مرساها بيوم واحد. وبالتالي، فمهمة القنصل، أيًا كانت بواعثها، لا يمكن أن تكون قد أثرت على قرارات محمد علي.

هذا فضلاً عن أن رسالة وصلت من القاهرة، تستوجب الثقة، أكدت ما اعتقدناه أنا وإبراهيم باشا ووزرائه، وهو أن مسيو بيكر سافر إلى القاهرة لإبلاغ الباشا، باسم حكومته، أمرًا يتعلق بإنشاء خط ملاحي مع الهند، وهو أمر فُرض على مصر فرضًا، بعد رفض الباشا المتكرر الموافقة عليه. هذا الأمير ينظر بعين الأسف إلى إنشاء هذا الخط في دولته، وقد صور له البعض هذا الأمر على أنه مقدمة لإنشاء وكالة إنجليزية، تتناقض تمامًا مع مصالحه. ليس من المدهش إذن أن تجعل الحكومة الإنجليزية هذا الأمر من الأهمية بحيث يكون موضع حديث خاص ومباشر مع الباشا، في ظل الاهتمام الخاص الذي توليه لعلاقاتها مع الهند.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f 296 – 299

٧٧ – من أودير إلى جيومينو

ملخص: – السبب الحقيقي الذي أدى لرفض الترتيب الفرنسي – أدوار كلٍ من دروفيتي، وميمو، والجنرال ليفرون – هذا الأخير خلط الأورق وخلق التباسًا بين مختلف الأطراف – احتقار الباشا وابنه لرجال القسطنطينية – طموح محمد علي وتصلب رأيه – جهود غير مجدية من أودير لإقناعه.

الإسكندرية، ٦ مارس ١٨٣٠

سوف ترى، من كل ما أرسله لك اليوم، أن معاناتي والاستعدادات الطيبة التي أُبديت لي هنا لم تسفر عن شيء. لا أستطيع أن آخذ شيئًا على الرجال الذين تعاملت معهم هنا، لأن الأمر لو تعلق بهم وحدهم لقالوا نعم للخطة الثانية كما قالوها للخطة الأولى. وليس لي أيضًا أن ألوم محمد علي على الخط الذي اتبعه لأنه في نهاية المطاف، كان متسقًا تمامًا مع نفسه. فحجته قائمة على سياسة كان قد أسرَّ إليّ بمبادئها، باستفاضة، منذ ثلاث سنوات. على أني نجحت في إقناع القنصل ومسيو لانجسدورف، الذي رافقنا، بتنحية هذه المبادئ جانبًا واتخاذ خطوة عملية. ففي اجتماع رسمي وبعد الضغط على إبراهيم باشا بحجج دامغة، وبعد أن أوضحنا له أن موقفهم تجاه الباب العالي كما هو لم يتغير سواء كان الاستيلاء على ولايتين أو ثلاث، بما أن الحكومة الفرنسية قد أطلعت الباب العالي على الترتيبين وهو يعلم أن حقوقه ومصالحه مصانة بحرص شديد في التنسيق المزمع بيننا وبين مصر، وبعد أن ذكرناه، في النهاية، بأن والده نفسه كان قد أعلن منذ شهر نوفمبر الماضي "أنه مستعد لتنفيذ المشروع في وجود فرمان أو في عدم وجوده وأنه لا يخشى القسطنطينية"، وجد الباشا نفسه محاصرًا في آخر خطوطه الخلفية، فانتهى به

المطاف إلى الإقرار بما كنت أعلمه ولكني كنت أريد أن يبوح به هو أمام زميلي، حيث قال: "ليس الباب العالي ولكنها الأمة التي علينا أن نراعي خاطرها، ولن يضرهما أمامها أكثر من عملية مشتركة ترى فيها الأمة تحالفًا واضحًا بين فرنسا والباشا."

تكشفت لي بعد ذلك أمور أيدت اقتناعي بأن الإغراءات الأخيرة المزعومة من الباب العالي لا علاقة لها بتمسك الباشا برأيه. لنا أن نتصور، ولكني لا أجرؤ على الجزم، أن الباشا ارتاح للعثور على وسيلة تتيح له الانسحاب من مشروع أدى به المزيد من التفكير والمضايقات، التي تتجدد وتتزايد كل يوم، إلى الحكم عليه بأنه غير مناسب في اللحظة الراهنة.

لاحظ، سيدي الجنرال، أن هذا الرأي الذي يحمل القليل من المخاطرة، لا ينطبق إلا على محمد علي. ورغم أني لم أر دلائله بنفسي إلا أني أعلم منذ زمن حدة تغير رأيه وهذا الاندفاع الذي يحمله دائمًا على الاحتفاء بأمور عديدة في وقت واحد، وإلى بدء مشروعات من كل نوع، يؤدي به المزيد من التفكير فيها إلى التخلي عنها في اليوم التالي. أما بالنسبة لإبراهيم باشا، ومسيو باغوص، وعثمان بك فليس لدي ما يشير إلى أن أي تغير، ولو طفيفًا، قد طرأ على آرائهم؛ بل إن تعبيرهم المتكرر الصادق عن الأسف كان دليلاً جديدًا عندي على صدق ترحيبهم بمساعيَّ الأولى. وقد اقتصروا، في هذا الظرف الأخير، على النقل الصادق لما كُلِّفوا بإبلاغنا به، دون إضافة أي شيء من عندياتهم لتعزيز الأسباب التي طرحها الباشا.

الواقع أن علينا أن نعترف بأن هناك لبسًا قد حدث في كل هذا، اعتقد فيه كل طرف أنه يتفضل على الآخر، وهاك ما حدث: مسيو دروفيتي هو الذي كتب المشروع الأول، أي أنه صاحب الفكرة الأولى، وقد فاتح محمد علي فيه فقبل الرجل، كما يفعل دائمًا مع كل ما من شأنه الاحتفاء بأحلام مجده، ولكنه اشترط أمورًا، يبدو أن القنصل العام السابق لم يطلع حكومة جلالة الملك عليها جميعًا.

ومسيو ميمو، من جانبه ولأسباب يقصر المقام هنا عن سردها، لم يعلن الحكومة سوى بالمميزات التي طرحها الباشا، دون ذكر أي كلمة عن مطالبه. والنتيجة أن الحكومة، وهي تصدر أوامرها بمتابعة تلك المفاوضات، اتخذت دور المانح، واعتقدت أنها تفعل الكثير بعرضها مساعدة مالية أقل بكثير مما طلبه محمد علي في الأصل. وهذا كان سبب عودتي الأولى لفرنسا. وعليّ أن أضيف أيضًا أن مسيو دروفيتي لم يكتب أبدًا للباشا، كما أشرتم في رسالتكم الأخيرة أنه قد كُتب لكم من هنا: "اطلب بوارج وضعف المساعدات المالية التي تطرحها فرنسا، ستُمنَح كل شيء." لدي أدلة على أن ذلك لم يحدث، ولكن يبدو أن الجنرال ليفرون، الذي يزعم أنه محط أسرار الوزارة والذي يضع أنفه في كل شيء من وراء الستار، قد حثّ الباشا، في رسالتين، على التمسك بمطالبه، مضيفًا أن حكومة جلالة الملك تتوق إلى مشروعه إلى درجة لن تستطيع معها إلا الاستجابة لكل ما يُطلَب منها.

صحيحٌ أن الباشا قد قال لنا، منذ البداية: "دروفيتي كتب لي هذا، إلخ." ولكني علمت فيما بعد أن هذا الجنرال هو الذي كتب ما يتناقض مع الرسالة التي حملت تعليماتنا الأولى ومع روحها، وأن الباشا ربما اختلط عليه الأمر فلم يتذكر في أي رسالة جاء هذا التأكيد، أو ربما استشعر أنه من غير المناسب أن يزج باسم رجله غير الرسمي في مسألة رسمية كهذه. لذلك فقد أمسكت عن ذكر اسم الرجل الذي كان وراء أوهام الباشا، في تقريري الأول للوزير، وهي أوهام جرت محاولة لتأكيدها في رسالة تالية وصلت إلى هنا قبل عودتي إلى مصر بوقت قليل.

هذا هو الوضع الحقيقي للمسألة، والتي يبدو لي أن الطرفين توهما فيها أمورًا غير حقيقية. ولك أن ترى كم كان موقفنا خاطئًا وسندنا ضعيفًا عندما وصل بنا الأمر إلى توضيح الأمور مع أناسٍ[أ] لا يعرفون الفرق بين اللغة الرسمية،

(أ) يقصد بذلك الجنرال ليفرون الذي كان يدس أنفه فيما يسمع في مجلس الباشا والذي كان يثق به محمد علي كثيرًا. (المراجع)

واللغو غير الرسمي لبعض المداهنين الشغوفين بتملق الباشا. وقد زاد الحرج الناجم عن ذلك أيضًا مع الحجة الوحيدة الثابتة التي تمسك الباشا بها في رده على كل حججنا التي فشلت أمام "استحالة الانخراط في أي شيء يحمل صبغة *التحالف* الصريح بيننا وبينه ضد *المسلمين*."

أعود الآن إلى المخاوف من الباب العالي، وخاصةً الرأي الواهي القائل بأن اقتراب عيد الأضحى جعل محمد علي يرى ضرورة توخي الحيطة حتى يحافظ على منصبه، إذ يكفي أن يعرف المرءُ القليلَ عن اعتزازه بنفسه وغروره ليتيقن من أنه مطمئن في هذا الجانب. أفلم يصرح لي مؤخرًا، وبنبرة تحمل يقينًا مدهشًا بأنه "يملك سعر كل الضمائر في القسطنطينية"، ولو كان لا يتحدث بالثقة نفسها أمام الجميع، أفليس من السهل أن نستنتج هذا الموقف منه في كل تحركاته في هذا الصدد؟ وإبراهيم نفسه، الأكثر تحفظًا في حديثه، لا يترك فرصة دون أن يسخر من كل ما يحدث في القسطنطينية، وليتحدث عن الحكومة العثمانية كما لو كانت مجرد خيال حكومة لا يثير في نفسه أية خشية حقيقية. نستطيع أن نستنتج من ذلك أن الباب العالي لو تصرف بحماقة ولم يثبت محمد علي في حكمه، فسيستطيع الأب وابنه أن يحتفظا به وستكون في ذلك فرصةً لهما لإلقاء القفازات؛ وحينها، أفلن يخسر السلطان بمحاولة التقاطها أكثر بكثير مما لو احتوى أحد رعاياه الذي يبقى، مع جرحه لكرامة سيده، مفيدًا طالما أراد الاستعانة به؟

وختامًا لحديثي في تلك النقطة أقول إني أعتقد أن الباعث الذي حمل الباشا على رفض أُسُس الخطة الثانية لم يكن سوى خوفه من خسارة مكاسب بعيدة واحتمالاتها عالية إذا خسر تعاطف الأمة معه. يوضح لكم ما ذكرت، سيدي، القيمة التي أوليها لهذا الباعث، الذي على الرغم من أنه قد يبدو غير عقلاني نوعًا ما، إلا أنه الأصعب دحضًا مع محمد علي، نظرًا للطموحات الكبيرة لمشروعاته، كما أنكم لا تجهلون أن هذا الأمير، الذي لا ينكر أحدٌ امتياز صفات روحه وعقله، يتمسك تمسكًا لا يتزعزع بآرائه عندما يراها منطقية، وتغدو عنده راسخة بحيث يستحيل على أي شيء أن يجعله يحيد عنها، إلا عزة نفسه. لذلك، ورغم أني كنت أكافح

موقفه بكل ما أوتيت من قوة، إلا أني لم يكن لي الحق في أن أنتظر لجهودي النتيجة التي تستحقها، ومع ذلك فقد آثرت الوهم، ولم أفقد الأمل إلا في الرمق الأخير.

تعون الآن، سيدي الجنرال، مدى الأسى الذي ألم بي جراء نتيجة مفاوضاتنا الأخيرة. يصعب عليّ أن أجد ما يعزيني علي عدم قدرتي على حمله على تبني رؤى حكومة جلالة الملك. ولكن، لو كنت أشعر، من جانب، بأسىً شديد، فإني أشعر، من جانب آخر، براحة الضمير لأني بذلت كل ما في وسع بشر أن يبذل، على الأقل من حيث التفاني وصدق النية. تعرفني جيدًا، سيدي، ورأيت من عملي ما يكفيني المزيد من التأكيد على ذلك. عندما أستعرض ما حدث وأسترجع كل كلمة وتحرك يزداد شعوري هذا، فلستُ نادمًا على أي كلمة قلتها أو أمر فعلته، كما أني لا أجد ما كان يمكن أن يضاف للوسائل التي استُخدمت بالفعل. باختصار، لو عاد بي الزمن لما فعلت سوى ما فعلت، ولما استطعت أن أزيد. أشعر أني قد استنفدت كل ما من شأنه أن يؤثر تأثيرًا مفيدًا: الآمال، والتهديد، والعرفان العالمي، والتجاهل، والمجد، والندم، وحب الذات، إلخ... استخدمت كل ذلك، كلاً في وقته المناسب في اجتماعات دامت لساعات طوال، كل يوم، ومع مفاوضين لا يكفون عن إظهار ثقتهم الكاملة، وكان ديدنهم، في الأيام الأخيرة، أن يقدموا لي دلائل جديدة على تقديرهم وتعلقهم الذي أعتقد في صدقه.

هذه الحميمية في العلاقات بيني وبين مسيو باغوص وعثمان بك سمحت لي باللجوء لوسائل لم أكن لأستخدمها في موضع آخر أو مع أشخاص آخرين. كنت أبدو معهم مصريًّا وفرنسيًّا، وأنا أحدثهم عن خطة الملك النبيلة المحكمة لتدمير القرصنة إلى الأبد على سواحل البربر، وصورت لهم فرنسا قادرةً على الاستيلاء وحدها ولنفسها على الولايات الثلاث، فتصبح بذلك، يومًا ما، جارةً خطرة، أو على الأقل مثيرة للقلق، لمصر. ثم عرضت عليهم بعد ذلك الاستيلاء على تونس وطرابلس، فيكون في ذلك حجة أمام العثمانلي، *الحمير*، هي منع فرنسا من الاستيلاء عليهما بعد استيلائها على الجزائر. ثم أوحيت لهم بأن فرنسا ستضع الجزائر في يدي محمد علي بالتأكيد، لو تولى هو غزو الولايتين الأخريين، مضيفًا

أن ذلك رأيي الشخصي، وأننا ولو لم نكن مخولين تأكيد ذلك باسم حكومتنا، فما ذاك إلا لأن المرء لا يستطيع أن يبيع فراوء الشاة إلا بعد ذبحها. ولكن هذين المستشارين لم يكونا هما اللذين يتعين علي إقناعهما، فقد كانا متفقين معي دائمًا في الرأي. وإبراهيم باشا نفسه، الذي كان التزم الصمت في البداية، من باب الاحترام لوالده بالتأكيد، انتهى به المطاف إلى إظهار مشاعر وددت لو كنت رأيتها عند الباشا.

سوف أعود إلى فرنسا، حسب تعليمات سيدي الأمير بولينياك، لأحمل لسموه أنباء فشلنا. لا أدري ما سيُفعل بي، ربما أرسلوني مع الحملة على الجزائر لو رأوا بعض النفع في المعلومات التي استطعت جمعها عن هذه الولاية خلال الأشهر الأخيرة، واعتيادي على الطقس، ودرايتي باللغة وأساليب التعامل مع أنصاف المتوحشين هؤلاء. لو لم تكن الحرب، لربما اعتقدتُ، سيدي الجنرال، أن هواي يحملني على الذهاب للقسطنطينية. ولكن أيًا كان ما سيُفعل بي، سواء أرسلوني إلى الجزائر، أو إلى مصر، أو أي مكان آخر، سأكون على استعداد للسفر من جديد بمجرد وصولي إلى طولون. صحتي التي أصابتها العلة العام الماضي عندما تركتني في نابولي على حافة الموت وثلاثة أطباء يتوفرون على علاجي، يبدو أنها استعادت عافيتها أثناء الشتاء القاسي المضني الذي مررت به؛ يبدو بالفعل أن الأسباب نفسها لا تؤدي للنتائج ذاتها دائمًا. أشعر اليوم أني في أتم عافية، جسديًا ومعنويا، ولعلي أجد الفرصة لاستغلال العافيتين على نحوٍ أكثر فاعلية مما كان عليه الحال في مهمتي الأخيرة.

موقفكم في القسطنطينية أثلج صدري وذاع في تلك البقاع، وقدَّروه هنا حق قدره، تمامًا كما عبّرت أنت في رسالتك الخاصة المهمة المؤرخة ١٦ ديسمبر. هنا أيضًا لا يحظى الإنجليز بالثقة، ولكن يُراعى خاطرهم خوفًا منهم. أما الروس فمحتفىً ومرحب بهم، وربما كان لنصيبهم من هذا وذاك أن يزيد لو كانوا قد آلموا القسطنطينية بأكثر مما فعلوا.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f 300 – 305

٧٨ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - تلقي رسالة ١٧ فبراير - تدخل روسيا وبروسيا لصالح المشروع الفرنسي سيكون بلا جدوى وبعد فوات الأوان - تحرك إنجلترا في مصر.

الإسكندرية، ٨ مارس ١٨٣٠

في اللحظة التي كانت بريجة الملك الإكليبس على وشك إسلام شراعها للرياح لتعود بمسيو أودير إلى فرنسا، حملت إلي سفينة تجارية هولندية قادمة من مارسيليا رسالة مشفرة، مؤرخة ١٧ فبراير، تكرمتم بإرسالها إلي أنا ومسيو أودير[٤٢]. ولرغبتنا في معرفة الأوامر الجديدة التي قد تكون تلك الرسالة تحملها لنا، وكذلك نظرًا للوقت الذي يستغرقه فك شفرتها، فقد اضطررت إلى تأخير سفر الإكليبس ليوم واحد. سوف ترون، سيدي، من الرسائل والتقارير التي تحملها لكم أن المعلومات الجديدة التي رغبتم في إبلاغنا بها لم يعد لها أن تغير شيئًا في المسألة.

ربما لو كان هناك مسعىً قد بُذِل لدى الوالي قبل بضعة أيام، أي قبل رفضه الرسمي، بأمر من عظمة إمبراطور روسيا، ربما كان من شأنه أن يوازن نوعًا ما الدوافع التي حملته على قراره. ولكن روسيا ليس لديها قنصل في مصر منذ سنتين، ويتولى رعاية الشؤون التجارية للرعاية الروس تاجر هولندي، وهو قنصل تلك الدولة، ولا يتمتع بأية رصانة سياسية. وأنا على يقين من أنه لم يُكَلَّف بأي اتصالات مع الوالي.

المهمة التي علمت من النسخة المرفقة أن الكونت دي برنستورف Bernstorff قد كلِّف بها قنصل بروسيا لن تُحدِث الأثر الذي كان لنا أن ننتظره، على بعد المسافات؛ هذا فضلاً عن أنها جاءت متأخرة. أضف إلى ذلك أن معرفة

الأشخاص والأماكن تؤدي بنا إلى رأي مغاير تمامًا. فقنصل بروسيا (لم يعد مسيو بوتشيانتي) تاجر سويسري شاب، لن يترك وكالته ليؤدي مهمة في القاهرة، كما أنه سيحول موضوعًا على هذه الأهمية والخطورة إلى مادة للثرثرة والزهو ليس إلا. وقد رأينا أنا ومسيو أودير أن تسليم رسالة مسيو برنستورف إلى مسيو جويبهارت Guebhart الآن من شأنه أن يجعل اسم فرنسا العظيم مادة تلوكها ألسنة الفرنج والمشارقة في تلك المدينة. لذلك سأحتفظ به معي حتى صدور أوامر جديدة، على أن أسلمه له في وقت لاحق، لو شاءت الظروف فيما بعد أن تجعل اطلاعه عليه مفيدًا، أو لو أمرتني معاليكم بذلك.

إن حالة الوالي الحالية التي وصفتها في رسائلي السابقة، تجعله أكثر عرضة للتأثر بمعارضات إنجلترا، التي تؤيدها مراسلاته مع القسطنطينية، إلى درجة يصعب معها أن يستجيب لمساعي بروسيا الحميدة. عندما استأذنته في السفر، وعندما أرسل رسالته لابنه، كتبنا له بمثل ما جاء في رسالة معاليكم من موقف إنجلترا من مسألة تعاونه. وفي اليوم الذي قرأ علينا فيه إبراهيم باشا الرسالة، وصلت من كورفو، بعد رحلة استغرقت ستة أيام، سفينة بخارية تحمل رسائل إلى القنصل العام لإنجلترا، الذي سافر بعد سويعات قليلة إلى القاهرة، رغم سوء الأحوال الجوية ومخاطر الملاحة في النيل، دون حتى أن يستأذن إبراهيم باشا. يقال، وهو ما كنا نعتقده، أن الأمر يتعلق بالمواصلات مع الهند، ولكن ما قلته معاليكم حول رد لندن، ورأي إبراهيم باشا في هذا الصدد، وملابسات محلية أخرى عديدة، جعلتني أعتقد أن السفر السريع لمسيو باركر، الذي قلّما يسافر، ليس ببعيد عن المسألة التي تشغلنا. سيكون الباعث على هذا السفر وما أدى إليه من نتائج أول ما سأسعى للتعرف عليه من الوالي في القاهرة، لأسارع بإبلاغ معاليكم به.

A.E. Correspondance politique, Egypte I . f 306 – 307

٧٩ – من أودير إلى بولينياك

ملخص: – الرياح المعاكسة تؤخر سفر أودير – معلومات تكميلية حول المفاوضات – الوالي مستعد لقبول الشروط التي وضعها ثم عدلتها فرنسا – السيكولوجية السياسية لمحمد علي – رؤاه حول الشام – العلاقات التي كونها مع هذا البلد – الشعبية التي يتمتع بها هناك – إرسال رسالة من مسيو برنستورف إلى قنصل بروسيا في الإسكندرية – ميمو وأودير يستحسنان عدم تسليم الرسالة – شكاوى إبراهيم باشا من الديوان في القسطنطينية – المطالب المغالى فيها من الباب العالي للباشا – سبب سفر مسيو باركر إلى القاهر – علاقات أودير مع جيومينو وورينيي – إرسال معلومات عن مصر.

الإسكندرية، ١٣ مارس ١٨٣٠

سافر قنصل جلالة الملك ومسيو لانجسدورف إلى القاهرة في العاشر من الشهر الجاري. حبستني منذ يوم ٩ منه هنا رياحٌ لم تسمح لأي سفينة بنصب أشرعتها. أنتظر أول فرصة سانحة للخروج من الميناء، وكل الشواهد تجعلني آمل أن يكون ذلك غدًا. الثمرة التي استطعت أن أجنيها في تلك الأيام الأخيرة التي أنفقتها في الحصول على معلومات جديدة ومفيدة لخدمة الملك، خففت من أسفي على التأخير.

رأيتم معاليكم في رسالتي المؤرخة ٦ مارس، أن بعض الشك كان قائمًا في ذهني حول تفسير تلك العبارة التي وردت في رسالة محمد علي لابنه "أنا مستعد لخدمة فرنسا وفق شروطنا السابقة." فهل كان الباشا يشير إلى أحاديثه مع مسيو

دروفيتي وبالتالي لمطالبه في شهر نوفمبر، أم أنه يعني قبوله بمقترحات يناير؟ كان علي أن أقتل الشك باليقين في تلك النقطة، ونجحت في ذلك تمامًا. فعندما طرحت سؤالي بوضوح وصراحة، أجابني إبراهيم باشا، الذي لديه ما يكفي من معلومات وسلطات من والده، وبعيدًا عن المواربات التي اعتادها الترك، قائلاً إن "الباشا قد وافق على القيام بالحملة على الولايات الثلاث، وهو على استعداد للقيام بها، وفق الشروط التي وضعها هو وعدلتها فرنسا". وقد أذن لي بإبلاغ حكومة جلالة الملك بذلك. ينطوي هذا الجواب على الرد على كل تساؤلاتي الأخرى ويقضي على أي شك متعلق بموقف الباشا. لا نستطيع إذن أن نتهم هذا الأمير بتقلب الرأي في هذا الظرف، فأمام تنازلاتنا قدم هو أيضًا تنازلات، رغم الحاجة الماسة، التي أعرب عنها دائمًا، للحصول على البوارج في الحال. ويعلم من رأى حساسيته عن قرب أن تنازله عن مطالبه الأولى في هذا الصدد اقترن بتنازل كبير عن كبريائه.

أشعر ببعض العزاء في إبلاغ معاليكم أن الخطة الأولى لحكومة الملك، على الأقل، تم قبولها وستظل كذلك. فقد كان هذا الجزء من مفاوضاتنا محاطًا بصعوبات مرجعها تصلب رأي الباشا وهوسه بأسطوله، إلى درجة لم يكن لنا معها أن نؤمل كثيرًا في وصولها إلى نتيجة سارة.

بعد أن قال لي إبراهيم مقالته تلك التي ذكرتها لمعاليكم، سألني إن كنت أعتقد أن حكومة جلالة الملك يمكن أن تعود إلى مشروعها الأول، مبديًا من جديد أسفه على الظروف غير المتوقعة التي أجبرتها على إدخال التعديلات التي استحال على والده قبولها. وأجبته بأني لا أعتقد ذلك وأن الوقت من السنة الذي نحن فيه يجعلني أرى أن تلك الخطة خطة نهائية ولا رجعة فيها، ولكني، مع ذلك، على استعداد لأن أطلع حكومتي على أن خططها الأولى قد تم تبنيها دون قيد من جانب محمد علي. رجاني الباشا، مرةً أخرى، أن أُطلِع معاليكم على الظروف التي أملت على الوالي موقفه، وأضاف: "هي أمور ضخمة لا أعتقد أن الحكومة الفرنسية، التي شملتنا دائمًا بعطفها، لن تجد فيها للوالي العذر على الخط الذي انتهجه، ونأمل أن تغض لنا الطرف عن ذلك."

افترقنا وكل منا راضٍ، وكنت سعيدًا بحصولي من الابن على تصريح، ربما كان من الصعب الحصول عليه من والده، في ظل الوضع الحالي للمسألة، وفي ظل مبدأه الذي كرره على مسامعي غير مرة، والمتمثل في عدم الانخراط في أي أمر دون ضرورة حقيقية ولا قبل الأوان، أيًا كان الوضع. وقد أبلغت مسيو ميمو بتلك النتيجة.

باختصار، بعد أن قدرت كل الاعتبارات، التي يمكن أن تكون قد أثرت على الباشا، حق قدرها، لا أعتقد أننا يجب أن نبحث عن دوافع رفضه الموافقة على الخطة الثانية لحكومة جلالة الملك، سوى في الترتيبات اللازمة، حسب رأيه، لتنفيذ أفكاره القديمة والخيالية المتعلقة بالسيادة المطلقة والتي لم يتزعزع حضورها في مخيلته وفكره القلق قيد أنملة عند تحولهما مؤقتًا تجاه أراضي البربر. فهو يفضل الحفاظ على الأمجاد التي يعتقد أنه حظي باعتراف أمته بها، وتركها خاملة لفترة، على المجازفة بها في تحالف يتناقض مع روح الشريعة الإسلامية ولن تكون نتيجته سوى الحصول على قطر لم يمتد نظره إليه، بجدية، أبدًا.

أما الشام فهي محط طموحاته، وهي المنطلق الذي لو وصل إليه، فسيقترب كثيرًا من الهدف الذي يمني النفس بأن يسوقه إليه حدثٌ ما، هو أو ابنه. تتجه أنظار الباشا دائمًا صوب هذا الإقليم الذي سيقدم له، بتربته الغنية، كل الموارد التي لن يجدها أبدًا في الساحل الأفريقي القاحل نسبيًا. وقد طلب مؤخرًا، من الباب العالي، أن يجعله عل حكم الشام، بما فيها لواء دمشق، على سبيل التعويض للتضحيات الكبيرة التي فرضها عليه السلطان بسبب الحربين اليونانية والروسية، وعارضًا أن يدفع عنها جزية سنوية تفوق ما يدفعها حكامها الحاليون، ولكن طلبه هذا لم يلق أذنًا صاغية من السلطان الذي ينظر بعين الريبة دائمًا لأي طلب من هذا النوع يأتي من جانب والي مصر. لو كانت الحرب الروسية استمرت لفترة أطول، لكان محمد علي، بلا شك، قام، دون استئذان، بتحقيق ما لا يستطيع اليوم تحقيقه إلا على صفة التمرد. ولكن لو توافرت له فرصة مشابهة جديدة، فلنا أن نتأكد أنه لن يجعلها تفلت من بين يديه.

نستطيع أن نقول إن الشام هي البلاد التي استطاع محمد علي بالفعل أن ينشئ فيها علاقات وفيها سيجد المدد والدعم. أما علاقاته مع البقاع الأخرى، خاصة مع البربر، فقد علمت من مصادر مؤكدة، أنها لا تعدو كونها افتراضات وتوقعات؛ إذ يعوّل فيها على اسمه واشتراكه معهم في دين واحد. ومن هنا فإني أرى أن هؤلاء السكان، رغم ميلهم له على أساس ارتفاع شأنه ونتيجة لانتصاره على الوهابيين في الأراضي المقدسة، فإنهم يخشون حكمه لأنهم لا يجهلون الضرائب البغيضة والمتزايدة التي يفرضها على شعبه في مصر. على أننا لا ننكر أنه ربما يستطيع، بالوقت والذهب، أن يكسب البربر في صفه، إن لزم الأمر، وسيسهل عليه ذلك بأكثر مما قد يسهل لنا، لاتفاقهم في الدين.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن علاقات الباشا مع الشام لا تقوم على أساس الدين، لأن الأمير بشير، أمير الدروز، رغم أن أحد والديه مسيحي، فقد جعل الباشا له مصلحة بإغراءات اعتاد عليها لدرجة المساعدة في تغيير النظام في بلاده بأي ثمن. هذا الأمير سيسارع أكثر للترحيب بأي أمير مسيحي يأتي للاستيلاء على الشام. ونستطيع أن نذهب إلى أن هذا الرأي ليس رأي أبناء طائفة الأمير بشير فقط، ولكنه شائع بين المسيحيين من مختلف الطوائف المنتشرين في لبنان وفي المناطق المتاخمة لها. ولو ظن محمد علي أن بإمكانه الاعتماد على ٦٠ ألف رجل سينضمون إليه، فقد عُرض عليّ – إبان مهمة قمت بها في الشام مؤخرًا بتكليف من الكونت جيومينو – صراحةً توفير مائة ألف رجل مسلح، من فرسان ومشاة، يتقدمون صفوفنا، إلخ...لن أطيل الحديث في تلك الأمور التي تعلمها حكومة جلالة الملك بالتأكيد، لأنها تُقال دون تحفظ، لمعظم زوار هذا البلد. وقد تلقى الكونت دي لابوردLaborde ، الذي التقيته في القدس، العرض نفسه من أمير الدروز، كما رأى منه الأسف على فشل الحملة أمام عكا، والتي لم يرَ فيها السوريون، على ما يبدو، سوى أنها ستخلصهم من هيمنة المسلمين. باختصار، سيروق لهم أن يروا حملة صليبية جديدة.

تلقينا الرسالة المشفرة المؤرخة ١٧ فبراير، التي تعلمنا فيها معاليكم بأن الاستعدادات اللازمة للحملة المزمعة على ولاية الجزائر تحرز تقدمًا سريعًا، و أن ملوك الحلفاء أبدوا آيات الامتنان عندما تم إطلاعهم على هدف حملتنا. بهذه المناسبة أتقدم لمعاليكم بأسمى آيات العرفان على إبلاغنا بذلك.

وردت، مرفقة برسالتكم، تعليمات من حكومة برلين تحث قنصل بروسيا في الإسكندرية على تشجيع حملة محمد علي، وكان علينا أن نسلمها بأنفسنا للقنصل. بيد أننا رأينا، أنا وزميلي، ألا نقوم بتلك المهمة التي أصبحت غير ذات جدوى، وذلك حتى نتحاشى إطلاع الجمهور على مشروع لم يسِر على ما نروم. فقنصل بروسيا، مسيو جويبهارد تاجر سويسري لنا أن نعتقد في عدم توخيه التحفظ الذي ينبغي لنا توقعه، يضحي السر عنده نوعًا من الكوميديا. سوف تتفهمون معاليكم، بلا شك، هذا الباعث الذي أملى علينا هذا الموقف وتقدرونه، وربما ترون أنه من المناسب إطلاع مسيو برنستورف عليه، خاصةً أنه طلب من قنصل بروسيا أن يطلعه على الفور على كيفية استقبال الباشا لمفاتحته.

لم أترك إبراهيم باشا على غير دراية بهذا الأمر، عندما أبلغته بفحوى رسالتكم. وقد بدت عليه آيات الغبطة لأنه أصبح هو ووالده محط اهتمام الملكيات الكبرى في أوروبا، كما بدت عليه آيات التألم لعدم اقتناص المجد والمكاسب التي كانت ستترتب على تنفيذ هذه الخطة أو تلك.

وقد زاده ما ذكرت له عن إنجلترا شعورًا بالأسف، بعد أن تلاشى أي خوف حقيقي من جهتها.

وفي النهاية، عندما أكدت على أنه بعد أن نفض الباب العالي يده من مسألة الولايات لا يستطيع أحد أن يعارض تحرك فرنسا ضد تلك الحكومات على النحو الذي تراه مناسبًا، وأن اهتمام إنجلترا نفسه أصبح غير ذي موضوع، قال إبراهيم في شيء من الضيق: "يتحدث الباب العالي إلى السفير على هذا النحو ويقول لنا

العكس". ثم ترك لنفسه العنان لتصب لاذع الملام على الديوان. وللرجل الحق في شعوره هذا لو صح ما علمته من مسيو باغوص وعثمان بك من أن محمد علي عندما عرض على الباب العالي – كما ذكرت في تقريري رقم ١ – أن يقدم لخزينة القسطنطينية مبلغ ٢٠٠ مليون بورصة على عشر سنوات، بواقع عُشر المبلغ كل عام، لو أصدرت له فرمانًا يسمح له بغزو ولايات البربر، أجابه الباب العالي برفض إصدار الفرمان ومطالبته بمبلغ ٣٠٠ مليون بورصة تُدفع على فترات متقاربة. فمن الواضح أن محمد علي يستحيل عليه توفير هذا المبلغ الذي يعادل ٥٠ مليون فرنك، ويوازي نحو نصف التعويض الذي تطالب به روسيا. سوف يصبح هذا الموضوع مثار جدل وفتور في العلاقات وضيق بين السلطان ووزيره على مصر، ويبدو أن السماء بينهما تزداد تلبدًا بالغيوم. لقد أطلعت سفير الملك في القسطنطينية على هذا الأمر.

وصل بالأمس مبعوث من نجيب أفندي قادمًا من القسطنطينية، واستغرقت رحلته خمسة عشر يومًا. تم وضعه في الحجر الصحي، ولا يعلم مسيو باغوص بعد فحوى مهمته. لو علمت شيئًا عنها هذا المساء سأضيفه في حاشية لهذه الرسالة.

رسالة أخرى من القاهرة كتبها ثقة الباشا نفسه تؤكد أن رحلة مسيو باركر كانت متعلقة بشؤون الهند، وأن القنصل تطرق إلى المشروع المتعلق بولايات البربر عَرَضًا، ومن لدن نفسه.

يتسق هذا مع ما أطلعتمونا عليه معاليكم في رسالتكم الأخيرة فيما يتعلق بتعليمات الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها. لم يُجرِ مسيو باركر مع الوالي سوى لقاءات قصيرة، وعاد إلى هنا بالأمس. تعود في هذه اللحظة السفينة البخارية إلى كورفو حاملةً على متنها مبعوث الملك إلى هناك.

التحفظ الذي أوصيتمونا معاليكم بتوخيه تجاه قناصل كل الدول دون تمييز أثناء مفاوضاتنا حملني على عدم انتظار أي معلومات يسر بها إليّ مسيو باركر. على أن لي علاقات قوية مع هذا القنصل، ولو أبقتني الريح هنا يومًا آخر، فسأعرف، بوسيلة أو بأخرى، بعض المعلومات عن نتيجة مهمته. هذا فضلاً عن أن مسيو ميمو سيستطيع بسهولة، عند وصوله إلى القاهرة، أن يعرف من الباشا كل ما يمكن أن تهتموا بمعرفته في هذا الصدد.

سمحتم لنا معاليكم، أنا والقنصل، في رسالتكم المؤرخة ١٧ فبراير بأن نطلع سفير جلالة الملك والأميرال دي رينيي على نتائج مفاوضاتنا. وقد نزلت على رغبة معاليكم في الظرف الذي نحن فيه الآن، كما فعلت في السابق، فأطلعت الكونت جيومينو على تفاصيل كل مساعينا. أما بالنسبة لمسيو دي رينيي فقد أمسكت عن الكتابة إليه. كنت قد أرسلت إلى هذا الأميرال رسالة يوم ٦ من الشهر الجاري متعلقة باستخدام بحارة يونانيين من هيدرا وسبيزيا Hydra et Spezzia كملاحين لنا على سواحل البربر. ولكن نظرًا لأني لم أحصل بعد على إذن من معاليكم لإطلاعه على تفاصيل مهمتي ولا على هدفها، فقد اكتفيت في هذا الأمر "بما سيطلعه عليه السفير بدون شك." ولأني أعلم أن مسيو دي رينيي شغوف بمعرفة ما أفعل هنا فقد أطلعت الكونت جيومينو على رغبتكم، راجيًا إياه أن يرضي فضول الأميرال، نظرًا لأني لم تُتح لي الفرصة ولا سمح لي الوقت بالقيام بذلك بنفسي.

حسب تعليمات معاليكم، أرسل إليه، التقرير المرفق الذي يصف الوضع الحالي للقوات البرية والبحرية للوالي وتوزيعها في أول الشهر الحالي(٤٣).

أرفق لكم أيضًا نسخة من الرسالة التي كتبتها إلى السفير حول الوضع العام في مصر(٤٤). تحتوي تلك الرسالة على معلومات تتيح لنا، إلى حد ما، استشراف آفاق مستقبل هذا البلد والأمير الذي يحكمه، ورأيت أنه من المفيد إطلاع معاليكم عليها في الظروف الحالية. أرجو من معاليكم، عند قراءة هذا التقرير، أن تتجاوزوا

عن الصياغة؛ إذ كتبته على عجل ودون تنميق كفتني إياه علاقتي القديمة مع جنرالي وعطفه علي وثقته في كلامي. وقد بدت لي تلك الصياغة أكبر ضمان على صدق المحتوى؛ إذ إني عندما أعدت قراءته اليوم لم أجد فيه ما يحتاج إلى تعديل، فهو يحمل الحقيقة دون أي هَوى أو مبالغة. قد لا يرى آخرون ما أرى أو لا يقولون كل شيء لاعتبارات مختلفة. أما بالنسبة لي فلا يحركني سوى إخلاصي الذي لا يتزعزع لكل ما يمس مصالح جلالة الملك، وليس لشيء، كائنًا ما كان، أن يدفعني إلى إخفاء الحقيقة عندما أرى فائدة في الإفصاح عنها كاملة.

سيتملك السرورُ نفسي لو تعطفتم، سيدي، بإقرار نزوة الصراحة التي تجعلني أرى في عدم تنميق الكلِم واجبًا مقدسًا، طالما تعلق الأمر بمصلحة خدمة جلالته.

وسيتملكها السرور نفسه عندما أعلم أن معاليكم لم تحكموا بالنتائج التي سُقتها على التفاني الذي حرصت عليه لأكون عند حسن ظنكم في المهمة التي أوكلتموني إياها.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f 323 - 330

٨٠– من أوديـر إلى جيومينو

ملخص: - الوضع المالي الذي يرثى له في مصر - بؤس الفلاح – سبب هذا الهزال – حالة الجيش – حمى إنشاء العمارات البحرية - الوضع الحالي للحضارة في مصر – نقد أعمال محمد علي؛ هو فقط الذي يريد الخير؛ يفتقر إلى مستشارين مستنيرين مترفعين عن المصالح الخاصة - طموحه؛ الخطر الذي يحمله - تدابيره مع الأتراك - انحطاط العرب - تباحث أودير مع الباشا حول حالة الجيش - الطلاق بين محمد علي وشعبه - مدح العرب - أسباب تعلق أودير بمصر - نتائج رحلاته في مصر العليا والنوبة - إحصائيات - السكان، الدخل، النفقات، الجزية التي تدفع للباب العالي، زراعة القطن، التجارة.

الإسكندرية، ١٠ مارس ١٨٣٠

ردًا على رسالتكم الخاصة التي طلبتم مني فيها معلومات إحصائية وجغرافية وسياسية وعسكرية جديدة عن مصر، فكم وددت لو أستطيع أن أرسل لكم عملاً متكاملاً حول تلك الجوانب المختلفة، لولا ضيق الوقت هنا الذي لم يسمح لي بذلك دون أن يكون فيه خصم من مشاغل أكثر إلحاحًا كان علي أن أوفر لها كل الوقت. أوشك على السفر، ولم يكن باستطاعتي، قبل الإبحار إلى فرنسا، إلا أن أقتصر على ذكرٍ سريعٍ لبعض الملاحظات والانطباعات الخاصة، وكذلك ذكريات من فترات مختلفة، لأقدمها لكم في شكل رؤى عامة لحالة ووضع الأمور والناس في هذا البلد الذي لا يمكن أن يسوء فيه الوضع بأكثر مما هو عليه الآن، خاصة فيما

يتعلق بالحالة المالية. السكان العرب هنا في حالة بؤس لا يستطيع تخيلها إلا من رآها. ولكن تلك الحالة تفسرها الفوضى الضاربة أطنابها في كل جوانب الإدارة. إبراهيم باشا مستاء من هذا الوضع ويبدي رغبة في علاجه، ولكن ماذا تستطيع العصا أن تفعل في وضع كهذا؟ ردع بعض الأخطاء أو التحذير منها، ولكنها لن تستطيع أن تسقي العلم لمن يجهلونه ولا يستطيعون، أو لا يريدون، التعلم. أضف إلى ذلك كمًّا هائلاً من الديون المعلقة والمتزايدة كل يوم، بسبب نفقات لا تتناسب أبدًا مع الدخل، وموجهة، في كثير من الأحيان، إلى إرضاء النزوات.

كل يوم مشروع جديد لا يطلع عليه نهار اليوم التالي إلا ليخبو، بعد أن يتسبب في تضحيات جديدة من الخزينة، لا طائل من ورائها. في لحظة الحماس يريدون الحصول على كل شيء، وتجدهم مستعدين لكل شيء، ومتعجلي الثمرة؛ تصدر الأوامر، وتُستقدم، من كل بقاع العالم، أفضل الآلات والمهندسين، وأكثرهم كلفة، دون أن يؤخذ في الاعتبار أن مصر لم تكن، ولن تستطيع أن تكون، أرض الفنون الصناعية، لأن مناخها يشكل عائقًا مطلقًا في هذا الصدد. ثم عندما تصل الآلات بنفقات باهظة يكون المشروع، الذي تم تبنيه على عجل أو أسيء تخطيطه، قد طواه النسيان منذ زمن أو توصلوا إلى عدم إمكانية تنفيذه. الآلات ملقاةً هملاً هنا وهناك، ولا يتذكر أحد أنها موجودة أصلاً، ولا يعرف أحد كيف يعيد تجميع أجزاءها المبعثرة، لو أرادوا العودة إلى أحد المشروعات المهملة.

المصانع، التي كانت مؤخرًا مثار هوس الباشا وأحد الأسباب الرئيسية للضائقة التي تمر بها ماليته، أصبح معظمها اليوم مغلقًا أو تحول إلى مخازن، خاصةً مصانع غزل القطن التي كانت هي الأصعب في الحفاظ عليها، والتي كان إنتاجها يوفر ميزةً مهمة نظرًا لأنها الأكثر ارتباطًا باستهلاك البلاد ولحاجة كل الطبقات الملحة لإنتاجها، ولكن لحظة الافتتان بها ولت، ولم يعد لدى الباشا، المتقلب، موارد يستطيع تخصيصها لنزوته الجديدة العزيزة على قلبه: الأسطول.

القوات البرية التي كنت قد أرسلت لكم تقريرًا مفصلاً عنها سنة ١٨٢٦، أبعد ما تكون عن إحراز أي تقدم منذ ذلك الحين، بل إنها فقدت الكثير فيما يتعلق بالتدريب والإدارة؛ إذ صار الاهتمام بها ثانويًّا، والرواتب متأخرة بعام كامل، بل إن المعلمين أنفسهم، وبعض الموظفين الأوروبيين الآخرين، أصبحوا مكرهين على دفع رشًا كبيرة لأشخاص معينين من أجل الحصول على رواتبهم التي تأخرت لسبعة أو ثمانية أشهر. كذلك الاهتمام قليل بالسلاح الناشئ، سلاح الفرسان، نظرًا لجدته ولأنه من ابتكارات إبراهيم باشا.

حُمَّى هذه الأيام هي الأسطول، كل شيء مسخر لهذا الهدف الذي أشك كثيرًا في فائدته أو جدواه. فمصر ليست مؤهلة، لا بطبيعة تربتها، ولا بوضعها الجغرافي أن تصبح قوة بحرية؛ إذ تفتقر إلى الموانئ ولا تنتج أيًّا من المواد التي تدخل في صناعة السفن.

باختصار، بدا لي الأسطول دائمًا غير منطقي في هذا البلد. رغم ذلك، تُنفَق مبالغ طائلة لإنشائه، أو بالأحرى لاختراعه على نحو لا يتفق أبدًا مع دخل البلاد، بدلاً من السير فيه بتؤدة وعلى أساس سليم. وعندما يقدم أصدقاء حقيقيون، يهتمون بالفعل بإحياء مصر وازدهارها، بعض الملاحظات للباشا حول ما يرون ولا يقرون، يجيبهم أنه معترف بخطئه، ولكنه لو كان أصغر سنًا لاتبع نصائحهم، ولكن لمّا لم يبق له سوى سنوات قليلة في الحياة، فعليه أن يسرع الخطى حتى يرى ثمرة إبداعه ويستمتع بها. وقد قال لي يومًا: "لقد فعلت الكثير لشعبي، دعوني أصنع شيئًا لمجدي الشخصي أيضًا". بم يرد المرء على مثل تلك الضلالات! إنه يعتقد أيضًا، اعتقادًا جازمًا، أن شعبه سعيد فرح، أي أنه يُقنع نفسه بأمر اجتمعت كلمة أكثر مادحيه تعاميًا على ألا ينطقوا عنه ببنت شفة أمام الباشا ولا أمام غيره، رغم أنهم يرونه واضحًا وضوح الشمس.

هذا الاضطراب الواضح في كل جَنَبات الإدارة، والناجم عن اندفاع الزعيم، الممسك وحده بكل شيء، وعدم اتساق أفكاره، يتساءل المرء معه كيف لم ينجم

عنه، كما يحدث بالتأكيد في أي مكان آخر حتى في أكثر البلدان ثراءً، كارثة مالية كبرى. لا بد أن النيل إلى جانب كونه مصدرًا خصبًا للثراء، فهو أيضًا موضع ثقة لا حد لها، إذ إن مصر على الرغم من أنها من أسوأ البلدان من حيث استقرار نظام الائتمان، من الناحية الإدارية، يسودها تساهل شديد في العمليات التجارية والمالية أتاح للباشا دائمًا أن يجد، حتى الآن، موارد مهمة في خزائن رجال المصارف الأوروبيين. ربما تكون تلك الثقة وبالاً على البلاد لأنها تساهم في انخداع محمد علي في ثرائها. على أن بعض التجار الأكثر حصافة، أو الأقل جرأة، التزموا الحذر في مضارباتهم، لأنهم يرون، وهم محقون في ذلك، أن طمي النيل الذي يمكن أن يتحول إلى ذهب في ظل إدارة جيدة، سوف يزيد من التصحر عندما لا تكون هناك إمكانية، في ظل سوء الإدارة، للعناية بالقنوات والزراعة على النحو الملائم، بسبب الانخفاض السريع في عدد السكان الناجم عن البؤس الذي اشتدت وطأته على كل الطبقات.

تكثر الأوهام حول وضع الحضارة الحالي في مصر لمن ينظر إليها من بعيد. كذلك لو نظرنا إلى الأمور بعين محايدة فسنجد فيها ما يدهشنا تناقضه مع الأفكار التي تكونت عنها والتي نرفض رفضًا شبه تام التسليم بها. ونميل أيضًا لأن نجد في أوهام الناظر من بعيد أمرًا طبيعيًا، عندما نجد في هذا البلد بعض العقليات الراجحة تخوض التجربة؛ ولكننا لا ندري ما حاجتهم للدفاع عن أخطائهم عندما تتكشف أمامهم الحقيقة في وقت متأخر. هذا الشغف حقيقي لدى البعض بالفعل، ولكننا لا نستطيع إغفال أن هناك آخرين لا ينظرون اليوم إلا إلى مصالحهم الخاصة، ولا يريدون أن يعرفوا الحقيقية لأنهم لو فعلوا لكان عليهم الاعتراف بأنهم اقترفوا الخطأ بجهالة.

أما بالنسبة لي، فعلى الرغم مما أكده كتاب خضعوا في كتاباتهم لمؤثرات، كريمة، أو رأوا الأمور من منظور شخصي، وكذلك كتاب بعض المذكرات الذين كان ما شاهدوه أقل من أن يسمح لهم بالحكم بأنفسهم، فتبنوا، في شيء من الخفة،

في نصوص أعمالهم رأيًا حملهم شيوعه على اعتباره منطقيًا؛ أقول، أما بالنسبة لي، فأرى، عن يقين، أن مصر لن تشهد عودة البطالمة، ليس لأن محمد علي لا يتمتع بصفات رفيعة، أو لم يحدث تقدمًا مهمًا وينجز أشياء مفيدة بالفعل، في ظل الظروف الصعبة التي تحقق فيها ذلك، ولكن إبداعاته المرموقة على أكثر من صعيد في فكرتها وجرأتها، ظلت غير مكتملة أو أسيئت إدارتها، فإن لم تنل هذا المصير المعتاد، أصابها التراخي – ذاك العائق الضخم أمام الحضارة لدى الأتراك – فكان الأفول مصير كل مشروع لا يملك قوة الدفع الخاصة، أو يحتاج إلى إشراف مستمر دون انقطاع حتى يؤتي ثماره. الانحدار نصيب كل ما لا يقع تحت أعين الباشا مباشرةً.

منذ أيام قليلة تلقيت من عثمان بك اعترافًا صريحًا بهذا الإهمال المشؤوم ولكنه الواقع: هذا الأميرالاي مسؤول عن الإدارة العليا لكل منشآت التعليم العام المدني والعسكري في القاهرة، ومع ذلك فهو مقيم في الإسكندرية منذ عام كامل للاهتمام بالبحرية فقط. أوصيته بتعيين اثنين من الشبان الفرنسيين في وظيفة معلمين، فأجابني قائلاً: "انصحهم بالانتظار، لمصلحتهم، لأني مذ أصبحت غير متواجد أصبحت مدارسنا تعاني كل أنواع المعاناة. فأنا أتلقى تقارير في غاية السوء، كلّ يصنع ما يحلو له، ولا شيء يسير على خطه المرسوم. إنه أمر محزن ولكنه الواقع. عندما يتاح لي الاهتمام بإعادة الحياة لكل ذلك سوف أقوم بتعيينهما؛ ليطمئنا إلى ذلك."

هذا هو الذراع اليمنى للباشا، وحليفه فضلاً عن كونه أخلص رجاله وأكثرهم استنارةً وإخلاصًا لكل ما يتعلق بالتقدم وإضفاء الصبغة الأوروبية، يبوح لي متألمًا بحالة البلاد؛ وهو ما يعني أن الفوضى أسوأ حالاً في القطاعات الأخرى، لأن المدارس من إبداعات الباشا الأقل تأثرًا ببلادة الأتراك، إذ يقوم على إدارتها أساتذة أوروبيون فقط.

محمد علي هو الوحيد تقريبًا الذي يريد الخير. ولكن كل شيء حوله يعوقه. وعلى كثرة الأوروبيين حوله، نجد منهم الخانعين محترفي المديح، والمغامرين الذين يجدون مصلحتهم في تقريظ ما صنع وتغذية أكثر الأوهام سخافة في رأسه، والمبالغة الفجة في قدرته، وذلك من أجل حمله على القيام بأعمال جديدة، عن طريقهم، تفوق قدرته ولا تتسق مع احتياجات البلاد في الوقت نفسه. باختصار، يفتقر الرجل للنصحاء المستنيرين المترفعين عن المصالح الضيقة الذين يجرؤون على قول الحقيقة أمامه. هل يجدهم بين الشباب المسلمين الذي أرسلهم للنهل من المعرفة في أوروبا؟ لنا أن نتشكك في ذلك إذا ما علمنا العقلية الحقيقية لهؤلاء القوم الذين لن يكونوا بالنسبة له، في معظمهم، سوى أدوات أقل جهلاً، ولكنها ليست أقل سلبية وخمولاً.

على أن محمد علي لا يستاء من لهجة الإقناع، فلا أحد أكثر منه استيعابًا لبعض الحقائق، خاصةً عندما تأتي من أوروبيين. أعلم ذلك عنه من واقع التجربة إذ كان علي أن أقول له سنة ١٨٢٧، كما تتذكرون بالتأكيد، كلمات حادة ودقيقة وتمس الوتر الأكثر حساسيةً عنده، أي حبه الشديد لذاته. كان عليّ أيضًا أن أهدده بتدمير أسطوله حتى أحمله على الإبقاء عليه في الإسكندرية، على الأقل حتى تتجمع أساطيل الحلفاء في الأرخبيل. ورغم ذلك، فمنذ ذلك الحين تضاعف الود بل والتعلق بيننا، ولم يكُفّ عن التعبير عنه لي في البعد والقرب. بل إنه كرَّم ولائي له علنًا عندما تيقن من توقعاتي المبررة لمعركة نفارين، وذلك في الوقت الذي كان يغلق فيه بابه في وجه القنصل العام للنمسا، الذي كنت أجده دائمًا في طريقي ساعيًا لاختراق جهودي بتأكيداته المتناقضة مع كلماتي.

إحدى الحقائق، التي سيفيد كثيرًا إقناع الباشا بها، تتمثل في أنه ينبغي عليه أن يكون عربيًّا، بمعنى أن ينشغل فقط بعرب البلد الرائع الذي أوليَ حكمه، وأن مصر من العظمة والثراء بحيث يمكن أن تصبح وحدها مملكة رائعة وقوية، وأن المكاسب الحقيقية لهذا البلد تتمثل في الزراعة، وأنه إن نحَّى جانبًا ولعه بتقليد كل

ما يرى أو يسمع مديحًا له - كثيرًا ما يصدر عن نوايا لا يفوته إدراك سوئها - فسوف ينتشل شعبه من البؤس المريع الذي يرزح تحت نيره.

أعلم مدى صعوبة إقناعه بالركون إلى تلك الأفكار الهادئة المتواضعة، فقد ضاقت حدود مصر بطموحاته وتقدمت به السن بما لا يسمح لنا بأن نحلم بأن نراه وقد تنازل عن توسيعها. ولكني على اقتناع بأن اللوم الصريح الذي تصدقه الأعمال من شأنه أن ينجح، على الأقل، في حمله على إدخال بعض التعديلات على إدارته المدمرة والكريهة بالنسبة لشعبه، والمضرة به هو نفسه. ومن أهم تبعات هذا الطموح غير الرصين والسيء لتوسيع دولته، تلك التدابير التي فشلت أمامها كل الجهود في مفاوضاتنا، لأن الباشا في مصر، مثله مثل آخرين، يظهر اعتناءً كبيرًا بالأتراك الذين لا يحصل منهم إلا على القليل من الخدمات، فهو يغمرهم بالذهب ليقفوا مع مشروعاته المستقبلية، وثلاثة منهم يتلقون منه سنويًا ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ ألف فرنك ولا يفعلون سوى أن يجلسوا يدخنون الغليون. والبقية مثلهم، مسلمون أجلاف جهلة يترأسون مختلف فروع الإدارة، ويتولون قيادة الأسطول والقوات البرية، التي يشغلون فيها كل المناصب العليا وما تحت العليا.

الكولونيل يتقاضى راتبًا يتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألف فرنك، وأصحاب الرتب الأخرى يتقاضون ما يتناسب مع هذا النسق، وذلك لمجرد أن تلك الرتب يشغلها مسلمون هم، رغم كل المميزات التي مُنحوها حتى يتسقوا مع المؤسسات الجديدة فإنهم لا يستطيعون، أو لا يريدون، أن يتوافقوا مع الرصين والمفيد من إبداعات سيدهم. وذلك بينما لا يشغل العرب[أ]، المحبون للعمل، الأذكياء، ليِّنو الجانب والعريكة، سوى رتبة ملازم أول على الأكثر. وهم يُستدعون للخدمة العسكرية بأبشع الطرق ويظلون فيها لفترة غير محدودة؛ لا توجد كلمات تصف النظام المتبع في التجنيد، المعصرة لا تساوي شيئًا مقارنة به.

(أ) يقصد بالعرب هنا المصريين من أبناء البلد. (المترجم)

وقد شاهدت بعيني واحدة من تلك العمليات المثيرة للشفقة وللغضب معًا، في مصر العليا، وقد حدثت عنها الباشا عند عودتي، إذ أنه، كما يجب أن نعترف، كان يجهل كيف تجري الأمور، فتم وقف التجنيد على الفور واستُبدل بشيء آخر. كان هناك مشروع حكيم ومناسب للبلاد تقدم به ضابط فرنسي، ومر على ذلك ثلاث سنوات، ولم يتقرر فيه شيء حتى الآن، وظل كل شيء على حاله. سألني الباشا ذات يوم عن رأيي في جيشه بعد عودتي من معسكر أمضيت فيه يومين لتفقد الأمور عن قرب، فأجبته: "إنه مجرد مظهر، فيه عناصر ممتازة لا يمكن أن تؤتي ثمارها بأيدي الرجال الذين يديرونه. الجانب المادي من الجيش جيد، ولكن الجانب المعنوي لا يساوي شيئًا، بمعنى أن الجيش يتمثل فيه كل ما يمكن أن يحلم به المرء في جيش كهذا، ولكن الضباط على درجة مشينة من الجهل، فهم يتحركون كالآلة، وبدون المعلمين الأوروبيين، لما كان لك جيش نظامي، لأني لم أجد قائدًا واحدًا يستطيع أن يحرك فصيلاً دون الاستعانة بهم" فرد علي الباشا قائلاً: "أعلم ذلك، بل إني على يقين من أنهم لن يفعلوا شيئًا صائبًا أو ينفذوا أمرًا لي إلا على مضض، ولكن ماذا تريد مني أن أفعل؟ إنهم مسلمون مثلي، فهل أستطيع أن أطردهم جميعًا من مصر؟" فقلت له: "لا، ولكني أرى أنه من الصواب أن يقتسم العرب، على الأقل، معهم المسؤوليات الجسام التي يتولونها والتي سيؤدونها على نحوٍ أفضل من التُرك".

على أن الباشا لو تراءى له، في بعض الأحيان، أن يراعي جانب هؤلاء الترك من أجل مشروعاته المستقبلية، فإن كبرياءه تيمنعه من الاعتراف بأنه لا يجروء على أن يضع إدارة مؤسساته وقيادة قواته في أيدي آخرين مخافة أن يجري عليه ما أجراه هو على كثيرٍ ممن سبقوه، لأنه بعيد عن رعاياه وخدامه الحقيقيين الذين لا يستعين بهم إلا بوصفهم وسيلة للوصول إلى مآرب أخرى غير تحقيق الإحياء الحقيقي لمصر. فكيف لأبناء البلد إذن ألا ينظروا لحالهم بحنقٍ شديد؟

ليست هناك مصلحة مشتركة واحدة بين محمد علي وشعبه، فأسباب النفور والتنائي تحيط بهم من كل جانب، حتى أن الكثيرين منهم يتحسرون على أيام المماليك. ففي أيام هؤلاء الزعماء العسكريين الذين كان ظلمهم مضرب الأمثال، كانت الإهانات متقطعة وفي أماكن دون أخرى، وتليها في بعض الأحيان سنوات عديدة من الهدوء والعمل الذي يستطيع الناس جني بعض ثماره. أما اليوم، فالجباية المفرطة والمنظمة تمتد في كل أنحاء مصر لا تستثني منها بقعة واحدة، وتطال وطأتها كل أنواع الأنشطة الزراعية والصناعية التي يستطيع السكان الاعتماد عليها للفكاك من حالٍ لم يُبقِ لهم سوى على أعيُنٍ يذرفون الدمع بها.

إبراهيم باشا على بصيرة أفضل بوضعه وبمصالحه الحقيقية، فهو يعتبر نفسه من أبناء البلد ويريد أن يصبح واحدًا من أهلها؛ لأنه قدم إليها صغيرًا. فقد عرف هؤلاء الرجال الشجعان وخبرهم عندما حارب معهم، ولا يكف عن امتداحهم، خاصةً فيما يتعلق باستعدادهم لتحمل أقسى أنواع الحرمان. أما بالنسبة لي، فأعترف بأني أمتلئ إعجابًا بهم، وهم أذكياء، لينوا الجانب، ملتزمون، نشطون، تراهم وقد أصبحوا بحارة، وجنود مشاة، وفرسانًا، ومهندسين، وأطباء، وميكانيكيين.. إلخ. إنهم يصلحون لكل شيء، هم عجينة تستطيع تشكيلها كما تريد. ما أعظم الفرق بين الأتراك الأجلاف بخواء عقولهم وشدة طمعهم، وهذا الشعب الطيب معدنه، السهل إرضاؤه! يمكن إنجاز أشياء عظيمة برجال كهؤلاء.

تلك، سيدي الجنرال، صورة وإن تبدو قاتمةً نوعًا ما، إلا أني قد أطلقت لحقيقة مشاعري فيها العنان. وأؤكد لكم أني لم أبالغ في شيء مما قلت، وأن قناعاتي الحقيقية هي التي أملت عليّ ما كتبت. هناك الكثير الذي أستطيع أن أضيفه، ولكني اكتفيت بالإشارة التي تفي بالغرض.

لقد أفضت، في رسالتي هذه، بأكثر مما كنت أنوي، حول الباشا، لأني ارتأيت أن التعريف بمثالب محمد علي مثل ذكر مناقبه، لا يخرجان عن السياق، ويشيان بما يمكن أن ننتظر منه، والحذر الذي ينبغي توخيه تجاه سرعة تقلب طبعه

وطموحاته، وذلك في ظرف يدفعنا فيه مشروع تحالف أول أن نعتقد في احتمال أن تؤدي ظروف أخرى إلى ميلاد تحالف جديد بين فرنسا وهذا الأمير الذي لا يسير سوى وراء رغباته، ولا يستمع لنصح سوى من نفسه. باختصار، من المصلحة أن تعرف حكومة جلالة الملك مع من تتعامل. وأنا أكتب تلك الكلمات وقع في نفسي أنه من المناسب أن أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى سيدي الأمير بولينياك مباشرةً.

لا تنس، سيدي الجنرال، أني إن كنت قد أطلت الحديث عن مصر هنا، فما ذاك إلا حبًا في الانشغال بهذا البلد الذي يثير عندي الاهتمام من أكثر من زاوية. وقد وجدت في الوالي، إلى جانب عقليته الفذة، ورؤاه العظيمة، صفات شخصية ربطتني به، واستعدادًا، لم تكذبه التجربة أبدًا، للاستماع للحقائق والملاحظات أيًا كانت طبيعتها. من هذا المنطلق أثبتُ له صداقتي لأني، كما تعلمون، أفهم الصداقة على هذا النحو، صنوٌ للإخلاص. وأصدق دليل على هذين الشعورين في نظري، هو الصراحة المطلقة والكاملة في الحديث. ويبدو أن هذه الطريقة ليست أسوأ من أي طريقة أخرى، لأنها نجحت معي حتى الآن.

يضاف إلى هذا الباعث شعور خاص جعلني أرقب هذا البلد عن كثب دائمًا؛ إذ فيه قُتِل جنرال كانت تربطني به صلة قُربى، بعد أن أبلى فيه بلاءً حسنًا لصالح وطنه ولصالح المستعمرة التي حكمها لفترة من الزمن.

لو كان فيما قلت عن مصر وزعيمها بعض القسوة، فلا حاجة بي لأن أذكر لك أنت، سيدي الجنرال، أن تلك هي الحقيقة كما رأيتها وشعرت بها، وليس كما قد توحي المظاهر أو النظر في خفة وسطحية، بل بعد حكم عقلاني. ولو افترض فيَّ آخرون، وهم يقرأون ما كتبت، سوء نية أو ميلاً للمناقضة، ففي المشاعر الشخصية التي أكنها لمحمد علي والتي لم آلُ جهدًا في إعلانها، ما يكفيني تلك المظنة.

أعتقد أني قد أجبتك هنا لما طلبت في رسالتك. فيما يتعلق بالسياسة على وجه التحديد، فأعتقد أن التقارير التي كتبتها حول المسألة التي جاءت بي إلى هنا تمثل الصورة الحقيقية للباشا، وبالتالي فلا يسعني سوى أن أحيل إليها.

أما بالنسبة للجزء العسكري، فأرسل لك تقريرًا موجزًا عن قوات الباشا البرية والبحرية. سوف يكفي هذا أيضًا فيما يتعلق بشؤون السفارة في هذا الصدد. وسأعكف أثناء وجودي في الحجر الصحي في طولون على كتابة مذكرة مفصلة في هذا الموضوع، إذ طلبت مني وزارة الحربية ذلك، وسأرسل لك نسخة منها.

نظرًا لأني لم تُتَح لي فرصة، أثناء المهمتين الأخيرتين، للتجول في أعماق مصر، فليس لدي ما أضيف للمعلومات والمشاهدات الجغرافية التي كنت قد جمعتها من قبل عن مصر العليا والنوبة، والتي ساعدت، كما تعلمون، لابي Lapie[٤٥]، على تصحيح الخرائط التي نشرها مؤخرًا وزيادتها، اعتمادًا على خرائط عمله الكبير. تسميات ونطق- أي هجاء- أسماء الأماكن العربية، تطلب مراجعة دقيقة، جعلت منها مهمة خاصة، على ما تبعث من ضجر. هذه الخريطة على حالها الآن، تبدو لي أفضل وأدق ما يمكن تنفيذه، وقد وزعت عددًا لا بأس به من نسخها هنا. يبقى معي أيضًا رسومات لبعض المسارات والمواقع بالشام، رسمتها بالنظر واعتمادًا على البوصلة أثناء رحلاتي الاستكشافية في تلك البلاد، أو جمعتها أثناء زيارتي للمنشآت الدينية في الأراضي المقدسة. أحمل تلك في حافظة مستنداتي. يعرف لابي ذلك ويستطيع الحصول عليها أنى شاء، كما استطاع الحصول على تلك التي أرسلتها له تباعًا عن مختلف أرجاء الدولة العثمانية.

أخيرًا، بالنسبة للإحصاء الشامل في البلاد، فتمتلئ به كل الكتب المنشورة عن مصر. وهو أيضًا محط ملاحظات كل زائر لها، ولا يختلف إلا قليلاً، بعض مصانع أقل، وفقر أكثر، ذاك كل ما يمكن إضافته لما ذكرت لكم من قبل في هذا الصدد. بالنسبة لعدد السكان فقد قلٍّ، ولكن من الصعب الحصول على أرقام دقيقة

في بلد لا يستخدم الإحصاء أبدًا، ولكنه يدور حول نحو ٢,٥ مليون نسمة كما كان في السابق[أ].

الدخل يصل إلى حوالي مائة مليون فرنك في حده الأقصى، وهو تابع لتقلبات النيل.

أما بالنسبة للنفقات فهي بالطبع أعلى بكثير من الدخل، ولكن الحكومة، التي تتحايل دائمًا لإيجاد موارد غير ثابتة، وبالتالي أكثر إرهاقًا لماليتها وإضرارًا بها، وكذلك من أجل الحفاظ على مصداقية تتوهمها، تهتم كثيرًا بإخفاء حقيقة الدخل والمبالغة في أرقام المنصرف، مما يستحيل معه أن يحصل المرء سوى على بيانات تقريبية، أو تحمل الكثير من المجازفة.

الجزية السنوية المدفوعة للباب العالي تبلغ ستة ملايين قرش، ويقدر البعض ما يدفعه محمد علي سنويًّا لخزينة القسطنطينية بخمسة عشر مليون قرش (خمسة ملايين فرنك)، بخلاف النفقات الطارئة التي تُفرَض عليه.

ينوي إبراهيم في العام القادم أن يدخل توسعًا كبيرًا في زراعة القطن، مصدر الدخل الرئيسي.

التجارة تسير على هوى النيل وسياسة الباشا.

وختامًا، أكرر أني لم أستطع جمع كل تلك المعلومات سوى على هامش أمور أخرى، وعلى فترات متقطعة، ودون مشروع قائم بذاته أو نية القيام بعمل متكامل. وذاك أني كنت على انشغال كبير بأمور أكثر خطرًا خلال الأسابيع الخمسة التي قضيتها هنا، ولم أتحدث مع أحد في الأرقام إلا على سبيل الثرثرة أو تزجية الوقت.

(أ) من المحتمل أن عدد السكان لم يسجل زيادة ملحوظة؛ وذلك بسبب وباء الكوليرا الذي أصاب البلاد في عام١٨٣٠ ، لدرجة أن محمد علي باشا أخر إرسال حملته إلى الشام للعام التالي نتيجة لهذا. (المراجع)

الأمر المؤكد أن هذا الموضوع أعتقد أنه من أولويات مهام قنصل جلالة الملك الذي يستطيع دون أدنى مشقة، وأفضل من أي شخص آخر، أن يوفرها لكم. أعتقد أنه أرسل لكم جداول لا تعدو كونها كشوفات بما يمكن معرفته حول مختلف المكونات الإحصائية لمصر.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f° 312 – 322

٨١ – مذكرة أودير حول عدد أفراد القوات البرية والبحرية لوالي مصر

الإسكندرية، ١٣ مارس ١٨٣٠

الجيش النظامي

المشاة – ١٢ فرقة كانت تتكون عند إنشائها من ٥ كتائب تضم كل منها ٨٠٠ فرد. كان من المفترض أن تصبح إحدى تلك الكتائب كتيبة معسكر، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك أبدًا.

الفرق الثماني العائدة من المورة لم يتم إكمالها، لذلك نورد عددها هنا على أساس ٤ كتائب

	عدد الأفراد
الفرقة الأولى في سنَّار	٣٢٠٠
الفرقة الثانية في الإسكندرية	٣٢٠٠
الفرقة الثالثة في زفتى وميت غمر على فرع دمياط	٣٢٠٠
الفرقة الرابعة في رشيد وأبي قير	٣٢٠٠
الفرقة الخامسة في نبروه (الدلتا)	٣٢٠٠
الفرقة السادسة في سمنديس (الدلتا)	٣٢٠٠
الفرقة السابعة في أبو كبير (الدلتا)	٣٢٠٠
الفرقة الثامنة في دمياط	٣٢٠٠
الفرقة التاسعة في مكة	٤٠٠٠
الفرقة العاشرة في طرة (القاهرة)	٣٢٠٠

الفرقة الحادية عشرة في القاهرة	٣٢٠٠
الفرقة الثانية عشرة في الخانكة (قرب القاهرة)	٤٠٠٠
كتيبة معزولة في الإسكندرية	٨٠٠
كتيبة في دنقلة	٨٠٠

مجموع أفراد المشاة	٤٢٢٠٠

ملحوظة: عدد أفراد فرقتي المشاة في سنار ومكة أوردناه كما كان عند مغادرتهما لمصر. العدد الحالي أقل، بالتأكيد، من العدد المذكور هنا، ولكننا لا نستطيع الحصول على معلومات دقيقة حول هذا الموضوع، حيث إن نظام كشوفات التفتيش لم يستخدم بعد في جيش الباشا.

تم مؤخرا سحب ٤٠٠٠ رجل من فرق المشاة، وتم ضم ١٠٠٠ منهم إلى حامية الإسكندرية، وذلك ليتم تكوين فرقة حراسة منهم. تم تجنيد عدد من الرجال ويتم تدريبهم الآن لتشكيل فرقتي مشاة.

الفرسان – سبع فرق يتكون كل منها من ٥٠٠ رجل تضمها لواءات يتكون كل منها من فرقتين، مقيمون في طرة: ٣٥٠٠ رجل.

عدد الخيول في الفرق السبع حوالي ٢٠٠٠.

سوف يتم تشكيل فرقة ثامنة قريبًا.

	عدد الرجال
١ كتيبة نقابين في الإسكندرية	٨٠٠
١ كتيبة نقابين في القاهرة	٨٠٠

٣ كتائب مدفعية في طرة ٢٤٠٠

١ كتيبة عربات مدفع في طرة ٨٠٠

٣ كتائب مكونة من شبان أتراكًا هم ضباط أشبال ليتم الاستعانة بهم في قوات المشاة النظامية فيما بعد؛ في المعسكر ٢٤٠٠

وفي مدرسة أركان الحرب التي تضم عربًا وأتراك سيصبحون ضباطًا في تلك القوات وفي القوات الخاصة؛ في المعسكر ١٢٠٠

المجموع ٨٤٠٠

ملخص أعداد الجيش النظامي

	عدد الأفراد
مشاة	٤٢٢٠٠
فرسان	٣٥٠٠
قوات متنوعة	٨٤٠٠

المجموع	٥٤١٠٠

قوات غير نظامية

فرسان

	عدد الأفراد
١ أورطة في مكة	٤٠٠
١ أورطة في سنار	٤٠٠

أورطتان في مصر العليا	٨٠٠
١ أورطة في دمياط	٤٠٠
قوات البدو الذين يتلقون رواتب	
من الباشا يصل عددهم إلى نحو	٢٠٠٠٠

المجموع	٢٢٠٠٠

المدفعية

	عدد الرجال
أورطتان في الإسكندرية	٨٠٠
٣ أورطات في القاهرة ودمياط	١٢٠٠

المجموع	٢٠٠٠

ملخص عدد أفراد القوات غير النظامية

	عدد الرجال
فرسان	٢٢٠٠٠
مدفعية	٢٠٠٠

المجموع	٢٤٠٠٠

البحرية

بحارة نظاميون يعملون على العمارات البحرية	
للباشا، حوالي	٧٠٠٠
بحارة عمال في الترسانة	٢٤٠٠

مجموع أفراد البحرية	٩٤٠٠

ملخص عام للقوات البرية والبحرية

النظامية وغير النظامية لوالي مصر

	عدد الأفراد
جيش نظامي	٥٤١٠٠
قوات غير نظامية	٢٤٠٠٠
بحرية	٩٤٠٠

المجموع العام	٨٧٥٠٠

ملحوظة – القوات التي كان الباشا قد أرسلها إلى قبرص تم تسريحها مؤخرًا. بقي حوالي ٢٠٠٠ رجل في جزيرة كاندي[أ] تحت قيادة مصطفى باشا. هذه القوات غير النظامية، مثلها مثل تلك التي كانت في قبرص، والمكونة بأكملها من الألبان والأرنؤوط لم يتم حسابها ضمن القوات

(أ) كاندي: المقصود بها عاصمة جزيرة كريت. (المراجع)

العاملة أو التي تحت تصرف الباشا لأنها سوف يتم تسريحها بمجرد الاستغناء عن خدماتها في كاندي. عدد قوات البدو الأعراب يمكن أن يتضاعف عما هو عليه الآن بسهولة.

الأسطول

فرقاطة قوة ٦٠ مدفعًا	٣
فرقاطة قوة ٦٠ مدفعًا منتظر وصولها من أركينجل وليفورن	٢
فرقاطة قوة ٥٠ مدفعًا تم تدشينها منذ شهر في الإسكندرية	١
قرويت	٥
بريجة	٨
بريجة – غوليت	٢
سفن نقل جنود محاربة	١٠

مجموع العمارات البحرية	٣١

تحت الإنشاء في ورش الإسكندرية وتم إنجاز أجزاء كبيرة منها

بارجة قوة ١٠٠ مدفع	٢
قرويت	١
نقل	١

المجموع	٤

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f° 331 – 335

٨٢ – من ميمو إلى بولينياك

ملخص: – لقاء مع الباشا – أسف ميمو لفشل المفاوضات – يُفند اعتراضات الباشا – رد محمد علي – رأي القوى الأوروبية – زيارة مسيو بيكر للباشا – محمد علي يسخر منه – علاقات الباشا مع الباب العالي – الباشا ينتظر الفرمان المطلوب للاضطلاع بإخضاع ولايات البربر – الأسباب التي يرى ميمو أنها وراء استمهال محمد علي.

القاهرة، ٢٣ مارس ١٨٣٠

بعد الزيارة الأولى الخاصة بتبادل التحيات والترحيب الرسمي بعد عودتي إلى القاهرة مباشرة، والتي قدّمت فيها رفيقي في السفر، مسيو لانجسدورف، إلى الباشا، عقدت مع سموه اجتماعين خاصين، استغرق أولهما ليلة كاملة من ليالي رمضان الطويلة. وقد رغبت في حضور مسيو لانجسدورف لهذا الاجتماع الأول، ليس فقط لأنه مطلع على كل مجريات المفاوضات، ولكن أيضًا حتى يكون قادرًا على أن ينقل لمعاليكم، شفويًا، كل الدقائق التي لا أستطيع وصفها كتابةً، حول نبرة الحوار، وكيفية تحدث محمد علي وإنصاته، وطبيعة علاقتي معه.

كانت مغادرة البريجة إكليبس التي حملت مسيو أودير إلى الإسكندرية هي التكأة التي اعتمدت عليها لفتح الموضوع. وأعربت عن أسفي لقرار سموه بجعل المفاوضات تجري في الإسكندرية، وهو ما أجبرني، بدعوة منه، على الذهاب إلى هناك بنفسي، فحرمني وسائل تقديم إيضاحات شفوية، هي دائمًا أفضل من الردود المكتوبة المنقولة بالبريد، حول المقترحات التي كانت تحمل بلا شك سوء فهم أو خلطًا في التعبيرات والأفكار. وقلت له إن ذلك لو كان حدث، واستطعنا تبادل

الحديث بالسرعة والصراحة التي نتمتع بهما الآن في حديثنا هذا، فلربما استطعنا إثبات أن الأسباب التي دعت إلى رفض الحملة على الأساس الذي تُطرَح عله اليوم خيالية وعلى غير أساس. السبب الذي سيق لنا هو أن الحملة لم تعد إسلامية محضة كما ينبغي أن تكون حتى يكتب لها النجاح، وأن صيغة *العملية المشتركة* الذي يراد لها الآن، يجعلها مستحيلة على محمد علي إذ تسيء له أمام أبناء أمته وبني دينه، فيفقد كل مكاسبه بموقفه هذا.

وعلى هذا الاعتراض أجبته: "ما الذي كانت تحمله الحملة في إطار المقترحات الأولى من طابع إسلامي أكبر؟ ألم تكونوا ستتحركون في تنسيق تام مع فرنسا، وبهدف خدمتها فقط، إذ لا نزاع بينكم وبين تلك الولايات لتقوموا بتسويته؟ ألم تكونوا ستقبلون مساعدة مالية؟ ألم توافقوا على أن تتلقوا من الحكومة الفرنسية، إذا اقتضت الحاجة، ضباطًا من سلاحي المدفعية والمهندسين، وكذلك معدات ومؤن؟ ألم تكن تلك عملية مشتركة، أو لنقل تحالفًا، كما هي الحال في المقترحات الثانية؟ هذه المقترحات الأخيرة توفر لكم، كما في الأولى الحصول على ضباط من سلاحي المهندسين والمدفعية إن احتجتم وطلبتم ذلك، ولكم أن ترفضوا الاستعانة بهم، ولإبراهيم باشا أيضًا مطلق الحرية في طلب، أو عدم طلب، قيام البوارج الفرنسية بمحاصرة طرابلس أو مهاجمتها من البحر. لا نرى أي اختلاف في المبدأ ولا في كيفية التنفيذ بين الحملتين، اللهم إلا كون الثانية أصبحت الآن أكثر قابلية للتنفيذ وأقل اتساعًا في نطاقها. فيما عدا ذلك سيتم التنفيذ بكل الاستقلال الذي ترغبون سموكم، والذي سيجعلها *إسلامية* كما ترومون. ولمساعدتكم على الاستيلاء على الولايتين الجميلتين دون أدنى مشقة، تعرض عليكم فرنسا قرضًا بعشرة ملايين فرنك عدًا ونقدًا وكذلك حمايتها لدى كل الدول الأوروبية."

كتبتم لي، سيدي، ذات مرة برغبتكم في الوقوف على دقائق العبارات التي حدثت الباشا بها وتلك التي أجابني بها. سوف أورد هنا إجابات محمد علي على هذه الحجة كما قالها، جامعًا متناثرها الذي جاء في سياق حوار طويل، مركزًا على المهم فيها وما يحمل روح فكره.

"لقد أبلغتكم مرتين، عن طريق إبراهيم باشا، بالأسباب التي حملتني على عدم الانخراط في عملية مشتركة مع فرنسا، رغم تعلقي بها ورغبتي العارمة في خدمتها. أستطيع أن أعيدها عليك مرة أخرى (وهو ما فعله). أنا أعظم وزراء الدولة العثمانية وأكثرهم تمتعًا بالحب، وتحالف مثل الذي تعرضون علي سيفقدني ثمرة كل جهودي: سيلحقني العار في عيون أبناء أمتي وبني ديني، سأصير محتقرًا ومُزدرًى...ليست البواعث الدينية هي التي تملي عليّ هذا المنطق. الكل يعرفني، فأنا مترفع عن الأحكام المسبقة التي تتبناها أمتي، ولست مسلمًا أكثر مني مسيحيًا في سياستي. أفكاري أسمى من هذا. أنا لم أصبح على ما أنا عليه سوى بسمعتي في أمتي وبرأيها في شخصي. ستقولون لي إن أبناء أمتي وديني هم حمير وبقر. أعرف ذلك جيدًا، ولكن هؤلاء الحمير والبقر هم قوتي. التحالف يعني خسارتي، موتي. لدي أسبابي التي تجعلني أحدثك على هذا النحو. إن العربي في الصحراء يعرف علة ناقته أكثر من أعظم طبيب في أوروبا."

-"كنتم ستلقون الملامة من أمتكم أيضًا عندما أردتم تولي الحملة على الولايات الثلاث لخدمة دولة مسيحية. ولكن ذلك الاعتراض لم يبرز حينها. بل قيل لي في الاجتماع الأخير، أنكم حتى لو لم تحصلوا على فرمان من الباب العالي، فستمضون فيها. من أين جاء إذن هذا التغير في الموقف؟"

-" مسيو دروفيتي هو الذي قال لي إن الحكومة الفرنسية ستنظر بعين الرضا لو خدمتها في مسألة الجزائر. وقد أفصحت له عن الوسائل التي أملكها، فأطلع كبار رجالات فرنسا على ما دار بيننا، وتعلمون ما جرى بعد ذلك فيما بيننا. خدماتي كما أردت، وأستطيع، أن أقدمها، لم تلق القبول. اقترحتم خطة أخرى، خطة التحالف التي لا يمكن أن تتسق معي. لست أنا الذي تغير. أنا لا شيء ولا أستطيع شيئًا في هذه الخطة الأخيرة، فأنا أعرف مصدر قوتي في الخطة الأولى. لم يكن السلاح هو الذي سيحسم لي الأمر بل الرأي والكلمة."

-"ومن الذي له أن يمنع سموكم - بما أنكم تريدون تحاشي الخطأ المزعوم بالتحرك ضد مسلمين تحالفًا مع دولة مسيحية - من أن تتسقوا على نحو أكبر مع الرأي العام الذي تقولون إنكم في حاجة لمراعاته، وذلك باستيلائكم على ولايتي طرابلس وتونس زاعمين علنًا أنكم إنما تنقذونهما من الجيش الذي يستولي على الجزائر والذي قد تكون له نية في القيام بزيارة عسكرية إليهما، فتحفظون لهما، باحتلالكم السريع، البقاء تحت سلطة إسلامية؟ سوف تستغنون سموكم في هذه الحالة عن سفننا وجنودنا، ولكننا سنقدم لكم الملايين العشرة دون أن ننطق ببنت شفة عنها لأي إنسان، واتفاقنا الذي تكتنفه السرية التامة سيكون مثل الاتفاقيات السرية التي تُبرَم كل يوم بين الدول المتحضرة."

-" آه لا! السرية لا يمكن الحفاظ عليها، كل شيء يُعرَف في أوروبا. ألا تقرءون الصحف؟ أتظنون أني لا أقرأها أنا أيضًا؟"

-"أعلم ذلك تمام العلم، ولكني أميل إلى الاعتقاد بأنكم، مثل كل المستنيرين في أوروبا، لا تلقون إليها بالاً وتتوخون عدم التأثر بملامتها أو مديحها، بمنطقها أو أوهامها. هذا فضلاً عن أن الصحف، سواء تكلمت أم لا، فالمؤكد أن فرنسا سوف تلقي، بعد أيام معدودة، نحو ٣٠ ألف رجل على ساحل الجزائر، ولا يساور أحد الشك في أن مشروعًا تم التخطيط له بهذه الحكمة سينفذ على أفضل نحو، وأن رفض سموكم المشاركة فيه سيفوت عليكم فرصة، ربما لن تجدوها بعد ذلك، للتحرك في مصلحة مشتركة مع القوى الأولى في أوروبا، فتحظون بذلك بتشجيعها وتقديرها، وتجنون مجدًا جديدًا."

-"هل تعلم ما هي مشاعري وكيف كانت اقتراحاتي التي لا زالت كما هي. أنا مستعد دائمًا للوفاء بوعودي لو تركت لي حكومتك قيادة كل شيء واقتصرت على الاستعداد دون التحرك الفعلي. تقول إن فرنسا سوف تتحرك على الفور وبأقصى نشاط، ولكني أعتقد أني قرأت في إحدى الصحف أن كل شيء تم تعليقه."

-" هذه الصحيفة تقول أكاذيب. فالاستعدادات، على عكس ما تقول، تجري على قدم وساق."

-"أصدق ذلك ما دمت أنت قائله. هل تعلم أين سيؤدي بكم مشروع كهذا؟ من ناحية النفقات عدة ملايين. سوف ترسلون ٣٠ ألف رجل في البداية، ثم سيتعين عليكم إرسال آخرين. سوف تجدون في تلك البلاد رجال متمرسون في القتال يعترضون سبيلكم، أعداء لم يكن لهم ليكونوا كذلك معي. هذا هو ثمن بلد لا يستحق كل هذا العناء. كان هناك في الماضي داي في الجزائر علم أن دولة أوروبية تجري استعدادات ضخمة لقصف المدينة. وعندما علم بالتكلفة التي سيتكلفها هذا المشروع، قال لو أعطوني نصف هذا المبلغ لأضرمت النار في المدينة بنفسي."

بعد هذا التبادل لبواطن الأمور الذي جرى بيننا في روح من الود، تطرق بنا الحديث إلى ردود أفعال الدول الأوروبية على مشروع إخضاع الولايات الثلاث والقضاء على القرصنة، في ضوء أوضاع تلك الدولْ وعلاقاتها السياسية. وقلت إن حكومة جلالة الملك عندما أبلغت حلفاءها بهدف الحملة وكيفية تنفيذها، وطلبها تعاون والي مصر، تلقت من تلك الحكومات آيات الامتنان لخطط الملك الكريمة وتأكيدها الرسمي على تأييدها الكامل للمشروع الجديد ونتائجه. وأضفت أن تحت يدي أمر من الحكومة البروسية لقنصلها في الإسكندرية بتشجيع محمد علي على هذا التعاون، وأن الإمبراطور نيقولاس كان سيرسل تعليمات مشابهة لو كان له قنصل هنا، ولكني مخول بإطلاع الباشا على أن موقفه مشابه لموقف بروسيا.

صاح الباشا: " إيه! ليس هنا وليس بالكلمات تساعدكم روسيا في خططكم، ولكن في القسطنطينية يجب أن تكون مساعيها، إن أرادت، بالتنسيق مع حكومتكم. هناك، تستطيع كل شيء وتفعل كل شيء. هل تعلم أنها قامت مؤخرًا بتغيير الريس أفندي؟"

وعلى سؤال ساخر نوعًا ما، حول روابطنا الحالية مع إنجلترا والاهتمام الحقيقي الذي كان ينبغي أن تنظر به للحملة، أجبته أن هناك احتمالا بالا تنظر إنجلترا، بالرضا الكامل، إلى تنسيق محمد علي لجهوده مع فرنسا في مشروع مشترك يهدف إلى تقليص سلطة السلطان، ولكن ذلك لا ينطبق على حالتنا هذه، إذ إن حقوق الباب العالي تمت مراعاتها في مشروع الاتفاقية على أكمل وجه، ولكن بالنسبة لخطة القضاء على القرصنة، فهي أبعد ما تكون عن الملام، إذ حيِّت الفكرة تمامًا، ولو كانت قد أبدت بعض الأسف فمرده أنها لم تُدع للمشاركة وتكون لها الأفضلية على أي حكومة أخرى.

قادني الحديث إلى دفع الباشا للحديث عن الغرض من رحلة قنصل إنجلترا العام الذي قابلته في المحمودية عائدًا إلى الإسكندرية، بعد أن أمضى ثلاثة أيام في القاهرة ليقابل الباشا مرتين، وأمضى اثنا عشر يومًا يكافح الرياح في النيل ويجاهد نفاذ صبره. وقلت للباشا، في بساطة ودون انفعال، إني لا أعتقد أن مسيو باركر قرر فجأة أن يقوم برحلة غير مريحة ومضنية، لا تتفق طبيعتها مع مزاجه أو عاداته، فقط بسبب الرسائل المتعلقة بالهند التي يقول إن سفينة بخارية قادمة من كورفو حملتها إليه، وليتحدث فقط عن مشروع المواصلات الذي يبدو أن الإنجليز منشغلون به كثيرًا.

مر الباشا مرور الكرام على الرسائل المتعلقة بالهند، والتي تبعث عنده دائمًا روح الدعابة، ولكنه لم ينتظر مني حثًّا ليصرح بأن مسيو باركر تحدث، في هاتين الزيارتين القصيرتين، عن مشروع الحملة المشتركة مع فرنسا، ولكن بشكل هامشي لا يحمل نبرة من كُلِّف بمهمة. ربما، لأكون صادقًا، لم يرد الباشا التصريح بكل شيء. ولكن حبه، وإبراهيم باشا أيضًا، للسخرية من مسيو باركر المحترم لم يفارقه فأثار عنده بعض الدعابات القوية. قال له القنصل العام إن الناس تتحدث في كل مكان عن الاستعدادات الضخمة للحملة، فأجابه الباشا: "انظر حولك وسوف

تعرف أنها حكايات من نسج الخيال. لا أقوم بأي استعدادات حربية، وكل شيء يجرى حسب العادة. ولكني قرأت ما تقول في الصحف."

وقد قلت للباشا – كما أشرتم معاليكم في رسالتكم المؤرخة ١٨ فبراير – أن بإمكانه أن يطمئن تمامًا من ناحية إنجلترا. وبدت منه إشارة اعتقدت أنها ربما تكون سلبية، فقلت له إنه لو كان هناك خطرٌ يُخشى من هذا الجانب، فهو ليس الخطر الذي يشغله الآن، ولكنه بالأحرى خطر آخر ربما لم يخطر له على بال.

"قلت لسموكم إن إنجلترا أبدت أسفها لأننا لم نعرض عليها المشاركة في تنفيذ هذا المشروع النبيل. أفليس من الممكن إذن، بعد رفضكم، أن يريد جلالة الملك إرضاء دولة حليفة فيشركها في خططه؟ من يدري؟ فربما في تلك الحالة، وبعد أن تكون سموكم قد فوتتم فرصة احتلال طرابلس وتونس وهي في متناول أيديكم ، ترون هذا الجزء من الحملة في عهدة شريك جديد. وتجرأت وسألته كيف سيشعر نحو هذا الجار الجديد".

أجاب الباشا مندهشًا من المفاجأة "سأشعر بالسوء، ولكنه أقل بكثير عندي من الموافقة على اقتراحاتكم الحالية".

وهنا انتقلت مباشرةً إلى مسألة العقبات التي كان يمكن أن تأتي من جهة الباب العالي منذ الاقتراحات الأولى، ورجوته أن يحفظ وعده بالصراحة دائمًا، فيجيبني بصراحة لا تقل عن صراحة سؤالي. ذكرته بالعقبات فقال لي إنه يتذكرها جيدًا وإني كنت أنا الذي أعلمته بأن الباب العالي رجع عن ابتعاث طاهر باشا، وإنه أعلن أن لا شيء مشتركًا بينه وبين الجزائر، وأنه لن يقلق كثيرًا على المصير الذي ينتظر حكومتها. واستنتجت، أمامه، من ذلك أن الباب العالي فقد بذلك حق التدخل في خلافاتنا مع الولايات، وأصبحنا نحن سادة قرارنا بالتحرك ضدها، مع أصدقائنا، كما كنا قد عزمنا.

وأجاب محمد علي بأن الأمور كما هي عند النقطة التي تحدثنا فيها عنها آخر مرة، وأنه الآن بصدد مصالحة جديدة وتقوية روابط مع خسرو باشا، ولكنه مع ذلك كلَّف أحد رجاله المخلصين (نجيب أفندي) بالتحقق من أن تلك المساعي ليست مكيدة يراد الإيقاع به فيها، وأنه أصدر أوامره بإقناع الباب العالي بأن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتمكينه فعليًا من دفع المستحقات التي يطلبها منه هي تسليمه الفرمان الذي طلبه، وفي النهاية أن علينا نحن، بالتنسيق مع روسيا بما أنها مهتمة بالمشروع، ومع الاحتراز من إنجلترا غير المستعدة لمساعدته في القسطنطينية، أن نسعى لاستصدار الفرمان.

وهو يرى أننا حتى لو حصلنا على الفرمان، وهو ما يشك فيه، فسيُستبعد، بكل تأكيد، أي لجوء للحصول على مساعدة دولة مسيحية.

يُنتظَر وصول البريد الذي يحمل نتيجة مساعيه بين يوم وآخر. وقد وعدني بإطلاعي على النتيجة بمجرد وصولها. لو لم يتأخر وصول الرد عن يوم ٢٦ فسأطلب من مسيو لانجسدورف الانتظار، إذ إن الأمل الوحيد الباقي لنا يأتي من تلك الجهة؛ فإن لم يكن ذلك كذلك فسأحثه على الاستعداد للإبحار في ١ أو ٢ أبريل.

ذكَّرني الباشا بما قاله لي في السابق، وكتبته لمعاليكم في أول فبراير، من أن الفرمان لو صار بحوزته فبإمكانه التغاضي عن البوارج الأربع وأنه سيشرع في الحملة دون هذا المدد الذي لن تكون له ضرورة حينها.

من الواضح أن محمد علي لن يفعل شيئًا الآن بدون الفرمان، رغم أنه لا يؤمل كثيرًا في صدوره. كانت الظروف والأمور والاتفاق كلها تسير على ما يرام منذ أربعة أشهر. وقد واليت معاليكم بالتطورات التي طرأت على موقف الباشا من القسطنطينية وعلى تفكيره. أما اليوم، فإن كان من جانب يَخشى إثارة استياء الباب العالي وتعصب المسلمين لأسباب لا محل لها في هذا الظرف، وربما تمُت بصلة

للمعلومات التي قلتم عنها في رسالتكم المؤرخة أول فبراير إننا *لسنا في حل من الإفصاح عنها*، فمن جهة أخرى يدفعه ما يقول أنه يعلم عن الفوضى التي تعم القسطنطينية وكل ولايات الدولة والقرب المحتمل لانفجار، وربما كارثة، إلى الحفاظ على قواته غير متفرقة، وأن يوحي بأنه منكب على الزراعة والتجارة فقط، وأن يستكمل تنظيم جيشه الذي هو في مسيس الحاجة إلى هذا التنظيم، وأن يُكوِّن، بالسرعة التى يستغرقها التفكير إن أمكن، أسطولاً مهيبًا، وأن ينسق بين مصادر قوته ليكون على أتم استعداد لأي حدث طارئ، فيستفيد من أخطاء يدفع إلى اقترافها الغرور أو من خدمات يسوقها القدر على غير انتظار.

A.E. Correspondance politique, Egypte I , f 342 – 348

٨٣ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – جيومينو يُعلم الباب العالي بقبر إبرار جيش فرنسي في الجزائر – تسليم الريس أفندي جواز مرور لطاهر باشا – مقابلة مع طاهر باشا ومع ساري عسكر – قلق السراي من خطط محمد علي – عرض نجيب أفندي – الجزية التي تدفعها ولايات البربر للباب العالي.

القسطنطينية، ٣٠ مارس ١٨٣٠

وصل مسيو ديليل Delille إلى القسطنطينية في ١٥ مارس حاملاً بريدكم المرسل في ١١ فبراير. في يوم ١٦ أرسلت ترجماني الأول إلى الباب العالي حاملاً التعليمات المرفق لكم نسخة منها(٤٦). كنت قد أطلعتكم في رسالتي رقم ٢٧ على أن الباب العالي عاد إلى مشروع إرسال طاهر باشا إلى الجزائر وأنه أخبرني بقرب سفره(٤٧). بمجرد تلقي تعليماتكم سارعت بإعلام الباب العالي بأن جلالة الملك سوف ينزل جيشًا بأراضي الجزائر، وكذلك على الشروط التي يمكن لنا أن نسمح بموجبها لطاهر باشا بدخول الجزائر.

كتبت لكم أيضًا أني وعدت الريس أفندي، بعد رجاء منه، بتسليم مبعوث عظمة السلطان خطاب تصريح مرور ليسلمه لقائد قواتنا البحرية المحاصرة للجزائر. لم يَرُق له أول خطاب سلمته له بهذا الخصوص؛ إذ لم أذكر فيه شيئًا عن الغرض من مهمة طاهر باشا، متصنعًا نسيان ما اتفقنا عليه، بينما كان الريس أفندي يريدني أن أتحدث عن تلك المهمة وأن أعرضها على قائد الأسطول على أنها مهمة طلبناها نحن ووافق عليها الباب العالي، نظرًا للصداقة التي تجمع العاهلين، أي، باختصار، أن أسهل مناقشة أصل المسألة بين هذا القائد وطاهر

باشا. رفضت ذلك بشدة، ولكن حتى أتخلص من هذا الموقف كتبت رسالة أخرى استعرضت فيها تاريخ ما حدث بيني وبين الباب العالي في هذا الصدد. تلك الرسالة الثانية ربما كانت أقل استجابةً لمطالب الوزير التركي، ولكنها مع ذلك لقيت قبوله. سوف تجدون معاليكم نسخة منها مرفقة بهذه الرسالة[٤٨]. كتبت كذلك إلى الأميرال دي رينيي وإلى قنصلنا في مصر؛ حيث طلبت من الأول أن يُعلِم فرقة الجزائر بقرب وصول طاهر باشا وأن يتابع تحركاته، بينما طلبت من الثاني أن يشرح لمحمد علي الدور الذي لعبته في مهمة طاهر باشا. وبذلك يزول أي سوء فهم محتمل، حيث يصبح القنصل والأسطول على بينة من الأمر في الوقت المناسب، سواء عرَّج طاهر باشا على مصر كما يقال، أو حاول، كما يقال أيضًا، أن يدخل الجزائر في عدة سفن.

وصلتني تأكيدات بأن طاهر باشا سيسافر، خلال بضعة أيام، على متن فرقاطة. وقد تسلم بالفعل نفقات السفر، واستدعاه ساري عسكر مؤخرًا وحدثه على النحو التالي تقريبًا:

"أقرَّت فرنسا، بل والإنجليز اختيارنا لك. مسؤوليتك تجاه الباب العالي أصبحت أكبر. لا تدخر جهداً للحصول على ترضية تامة وكاملة لفرنسا، التي نعول كثيرًا على دعمها. لو سرَّتنا ما فعلت ستنال الذيل الثلاثي (درجة وزير) ، وإن لم نُسر فأبشرك من الآن بقطع رقبتك."

لا أزال مفتقرًا إلى أخبار مصر، وأجهل ما فعل هناك قنصلنا ومسيو أودير. لا أعلم حتى الأسس الأخيرة التي كُلفا بالتباحث مع محمد علي على أساسها. أخبرتني معاليكم في رسالتكم رقم ١٦ بأنه ستصلني رسالة تخبرني بذلك، ولكن تلك الرسالة لم تصل في بريدكم الصادر بتاريخ ١١ فبراير. وبما أني غير متأكد من الوضع في مصر فقد رأيت أن من الأفضل أن أتوقف عن مفاتحة الباب العالي، حسب أوامركم الواردة في نشرتكم المؤرخة ٣ فبراير، البند ١٥، واقتصرت على إبلاغه بإرسال جيش فرنسي لمهاجمة الجزائر.

كنت قد ذكرت في تقرير سابق أن هناك قلقًا كبيرًا في السراي تجاه خط محمد علي بالنسبة للولايات. يُروى لي، منذ بضعة أيام، أن الباب العالي قد وافق على مشروع يقضي بإثارة عقبات ومخاطر ضد محمد علي في شبه الجزيرة. وقد علمت اليوم أن الباب العالي قد جس نبض مشايخ مصر وتلقى منهم تأكيدات بأنه بمجرد صدور الأوامر لهم فسيعملون على إثارة الفتنة ضد الباشا في هذا البلد وبين العرب. أرسلت بالفعل إلى مسيو ميمو أول تلك المعلومات، وسأوافيه بكل ما يتعلق بهذا الأمر.

والواقع أن نجيب أفندي، قبوكتخدا باشا مصر، كان محل ازدراء منذ وقت ليس بالقصير في السراي. وفجأة قام السلطان، عشية عيد الفطر بزيارة قائد الأركان هذا حيث كانت الاستعدادات تامة لاستقبال عظمته. وبالأمس أرسلت ترجماني الأول إلى هذا الرجل نفسه بحجة تقديم التهنئة المعتادة في هذه المناسبة، وكان هدفي جعله يتحدث عن الجزائر والباشا وموقف الباب العالي. ورغم تحفظ نجيب أفندي فإنه لم يستطع أن يخفي الازدراء والاستياء اللذين شعر بهما من مسلك الحكومة، وعندما تطرق الحديث إلى العقبات التي قد يرغب الباب العالي في وضعها أمام مشرعات محمد علي لو تحرك دون موافقته كان البوح سمة الرجل لدرجة أنه قال: سوف يشتكون ويشجبون، وفي نهاية المطاف لن يحدث سوى ما أراد.

التقرير التالي يعتمد على مصدر آخر. تم تكليف نجيب أفندي بأن يكتب لوالي مصر أن الباب العالي لن يرفض أبدًا أن يوليه حكم ولايات البربر في ظرف أنسب، ولكن لا يستقيم أن يتحالف مسلم اليوم مع كفار لشن حرب على مسلمين آخرين. كذلك تلقى باشا دمشق الأوامر بالسعي لثني محمد علي عن فكرة التحالف مع فرنسا ضد البربر، وأن يثير ضده القلاقل إذا اقتضى الأمر. يتضح مما سبق أن الباب العالي مشغول بالفعل بإعاقة مخططات الباشا ولكن ليست لديه الجرأة ولا القوة التي تمكنه من معارضتها بشكل مباشر. يبدو لي أن رأي نجيب أفندي قائم على أساس متين.

أعود الآن إلى طاهر باشا. لن يذهب إلى الإسكندرية، بل سيتجه مباشرة إلى الجزائر. هذا على الأقل ما قاله نجيب لترجماني.

طلبتم مني في حاشية رسالتكم رقم ١٦ أن أطلعكم على مبلغ الجزية الذي تدفعه الولايات الثلاث للباب العالي. تشتمل المذكرة المرفقة على ما استطعت جمعه من معلومات في هذا الصدد[٤٩]. يبدو بالفعل أن البربر لم يدفعوا أبدًا جزية حقيقية، بل يكتفون بإرسال بعض الهدايا في بعض المناسبات للسلطان أو لعدد من كبار رجال الدولة، مع الحرص على عدم إرسالها في مواعيد ثابتة. وقد قيل لي إن سبب هذا الاستثناء من الجزية أن البربر اشتهر عنهم كونهم في حالة حرب دائمة مع الكفار، وبما أنهم يوفون بتلك الفريضة الإسلامية فلهم تخصيص كل مواردهم لتلك الحرب. وقيل لي أيضًا أإنه لا الباب العالي ولا القضاة سيعترفون بذلك، ولكن تلك حقيقة مؤكدة. ورغم هذا التأكيد فإني أعتقد أن عدم قدرة الباب العالي، الآن على الأقل، على مطالبة الولايات بالجزية هي السبب الحقيقي لتنصلهم منها.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260, fᵒ 144 – 148

ملحق ١

تعليمات مسيو جيومينو إلى مسيو د يجرانج

١٦ مارس ١٨٣٠

أرجو أن تخبر الريس أفندي أنه وفق الرسائل التي وصلتني من حكومتي فقد قرر جلالته بشكل نهائي إرسال جيش في الحال ضد الجزائريين. ولتُضِف أن جلالته بعد أن أجبرته على هذا القرار ضرورة الانتقام انتقامًا مدويًا لكرامته المهانة، قد قام بإعلام كل الدول الأوروبية، وقد برهن لهم بصدق مراسلاته ومحتواها أنه لن ينظر، في الترتيبات التي قد يسفر عنها نجاح الحرب، إلا إلى المصلحة العامة. وعليك، في النهاية، أن تُعلم الريس أفندي بأن بلاطي، تحسبًا لعودة الباب العالي إلى فكرة إرسال أحد ضباطه إلى الجزائر، ورغبةً منه في إبداء حسن النوايا دائمًا من جانبه، قد قام بالفعل بإرسال الأوامر إلى قائد الحصار الفرنسي بعدم منع هذا الضابط من الدخول إلى الميناء أو إلى المدينة.

وينتظر جلالته ألا يسافر هذا الضابط إلى الجزائر إلا على سفينة من الصف الثاني، لا تحمل على متنها إلا عِدد الرجال ومؤن الحرب اللازمة لخدمته فقط.

مسموح لك بترك نسخة من هذه التعليمات للريس أفندي.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260 , f° 149

ملحق ٢

من جيومينو إلى قائد حصار الجزائر

القسطنطينية، ٢٢ مارس ١٨٣٠

معالي طاهر باشا مُرسلٌ من الباب العالي في مهمة في ولاية الجزائر. وقد أعلمني أن تلك المهمة متعلقة بخلاف الداي مع فرنسا، وتهدف إلى تسويته. تم إعلام حكومة جلالة الملك بذلك، وكُلِّفت من قِبَلِها بأن أجيب الباب العالي بأن جلالة الملك ممتن للنوايا التي أملت هذا المسعى، ولكن التجربة الماضية لا تسمح له بإيلائها أية ثقة. لقد قرر جلالته إرسال جيش فرنسي إلى الجزائر، ولكن نزولاً على مقتضيات الصداقة التي تربط جلالته بالباب العالي، فلن تقوم قواته البحرية باعتراض سبيل طاهر باشا عند دخوله إلى الجزائر، ولكنه يتوقع ألا يدخلها إلا على متن سفينة من الصف الثاني لا تحمل سوى المؤن الحربية اللازمة لخدمته فقط.

هذا، سيدي، هو ما حدث بيني وبين الباب العالي في هذا الصدد.

يستعد طاهر باشا للسفر على متن فرقاطة. أرجو منكم استقباله بكل الاحترام الواجب لشخصه، ولكونه مبعوثًا من الباب العالي، وألا تضع أية عقبة أمام مرور سفينته. ولو أراد أن يرسل أية رسائل إلى حكومة جلالة الملك، فلا أعتقد أن هناك صعوبة في أن تتلقاها أنت لتنقلها إلى باريس. في كل الأحوال عليك أن تتصرف في هذا الأمر حسب الأوامر التي تلقيتها أو التي ستتلقاها مباشرة من فرنسا.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260 , f° 150

ملحق ٣

مذكرة جيومينو حول ولايات البربر

٢٤ مارس ١٨٣٠

على ولايات البربر الالتزامات التالية تجاه الباب العالي:

١. كلما انتخب داي يتم تثبيته بفرمان صادر من السلطان وبييورلدي من قبودان باشا. يعتبر الباب العالي الولايات الثلاث تابعة لقبودان باشا، وعندما يريد الباب العالي إرسال أوامر إليها يوجهها إلى الأميرال الأعظم الذي يقوم بدوره بإرسال هذا الأمر إليها عن طريق *مباشر* مدعوم ببيورلدي.

٢. عندما يدخل الباب العالي في حرب مع أية دولة كانت، تلتزم الولايات فورًا بإرسال أسطول لنجدة الدولة، بمجرد صدور أمر السلطان بذلك وعلى نفقتها، ويكون تحت قيادة قبودان باشا.

تلك فقط هي التزاماتها. على أنها اعتادت أن ترسل كل سنتين، أو ثلاث، أو أربع هدايا إلى السلطان، والصدر الأعظم، وقبودان باشا، ولكبار رجال الدولة. ولكنها لا ترسل تلك الهدايا في مواعيد ثابتة حتى تنفي عنها مظهر الجزية الدورية، بل ترسلها على آجال غير متساوية. وللسبب نفسه تقوم كل مرة بإرسال أشياء مختلفة النوعية والقيمة.

تتمثل الهدايا المرسلة إلى السلطان في الأسود والنمور وغيرها من الحيوانات المتوحشة الموجودة في أراضي البربر، وكذلك المرجان، والثياب المطرزة، والسيوف المرصعة بالجواهر، والعطور، وغيرها من منتجات البلاد. أما

هدايا الصدر الأعظم فتتكون من الساعات المرصعة بالجواهر، والثياب المطرزة بخيوط الذهب والفضة، ومصنوعات من المرجان، بينما يتلقى الوزراء وكبار رجال الدولة هدايا تتناسب مع مراتبهم.

عندما كان خسرو باشا يشغل منصب الأميرال الأعظم، كانت كلٌّ من الولايات الثلاث ترسل له مائة ألف سكة. في السنة قبل الماضية، عندما كان يشغل هذا المنصب، أهداه داي الجزائر سيفًا مرصعًا بالجواهر، وملابس فاخرة، وساعات مرصعة بالماس، وعشرة أزواج من الأساور المصنوعة من الذهب الخالص، وسبَحًا من المرجان، ومعاطف من التي يسمونها "برنوس"، وعطر الورد، إلخ. أما التوانسة فقد أهدوه ألفًا وخمسمائة دوكه، وأربعة ثياب فاخرة، وصندوقًا مملوءًا بالطرابيش الفاخرة، وساعتين، ومنتجات مختلفة من إنتاج بلادهم. وتلقى من طرابلس ألفي مجر، وملابس مطرزة، والعديد من الأشياء الأخرى.

A.E. Correspondance politique, Turquie 260 , f° 151 – 152

٨٤ – من جيومينو إلى بولينياك

ملخص: – لقاء مسيو جوبير مع كاتب السر– إدانة الأخير لسياسة فرنسا تجاه الدولة العثمانية.

القسطنطينية، ٣١ مارس ١٨٣٠

وصل مسيو جوبير لتوه من معسكر راميز تشيفتليك Ramiz – Tchiftlik. كنت قد أرسلته إلى هناك لمقابلة كاتب السر، وحملته مذكرة حول التدابير الصحية الواجب اتباعها عند ظهور الطاعون، وكذلك بعض البيانات المتعلقة بمشروع السلطان المزدوج بإرسال شباب مسلمين إلى فرنسا واستقدام معلمين فرنسيين إلى هنا، وأخيرًا أوصيته بالتحدث في مسألة الجزائر، وباشا مصر، ومهمة طاهر باشا، وذلك بهدف محاولة الوقوف على حقيقة الموقف من الداخل. ولكن كاتب السر أبدى تحفظًا وتكتمًا أكثر من المعتاد، وكان يبدو عليه انشغال البال. وطلب أن نثبت بالأفعال اهتمامنا بتلك الدولة، وأدان ما حدث في مسألة نفارين، وكرر الحديث في تلك المسألة كثيرًا، مقارنًا موقفنا بما أبداه الباب العالي من تساهل في تلك الفترة وأثناء غياب ممثلي الدول الكبرى، ثم قال: "إن ما تطلبوه منا عادل، ونحن نتوق لمنحكم إياه، وبدوركم قدموا لنا *أفعالاً*... لقد قلت مثل ذلك لمسيو جوردون أيضًا."

فيما يتعلق بطاهر باشا والجزائريين ومحمد علي، لم يستطع مسيو جوبير أن يحصل منه سوى على كلام عام لا ملامح له: "طاهر يحمل تعليمات إيجابية للغاية، سوف نتحاشى إراقة الدماء، وكل شيء سيصبح على ما يرام. محمد علي لن يتدخل في هذا الأمر. ألم تعلم ذلك من الصحف... إلخ".

على أن مسيو جوبير لاحظ أن ساري عسكر كان يرفع صوته وهو يحادثه، بحيث يسمعه من يقف خارج الحجرة. عندها شعر أنه ليس السامع الوحيد الذي يصيخ السمع لحديث صفي السلطان، وأن هناك من يسمعهما. أيًا كان الأمر، فإني

لا أرى لقوله "*قدموا لنا أفعالاً*" تفسيرًا سوى الانطباعات التي تركها لدى السراي التيقن مؤخرًا من طبيعة القرارات التي اتخذها التحالف ومشاورات البرلمان البريطاني حول اقتراح لورد هولاند...

A.E. Correspondance politique, Turquie 260 , f° 155

٨٥- من ميمو إلى بولينياك

ملخص: - الباشا يتلقى أخبارًا جديدة من القسطنطينية - سفر طاهر باشا إلى الجزائر - سفير إنجلترا والقائم بالأعمال النمساوي يكشفان خطة فرنسا في القسطنطينية - الباب العالي يطلب إيضاحات من الباشا - الرد الذي ينتوى محمد علي إرساله - هذا الرد لن يغير في مـــجريات الأحـــداث - تخـــوف الباشـــا من إنجلترا - الاستعدادات العسكرية المتخذة في مالطة وطرابلس - نشاط البحرية والجيش المصريين.

القاهرة، ٣ أبريل ١٨٣٠

لم يخطئ الباشا عندما قال لي، كما كتبت لكم في ٢٣ مارس، إنه سيتلقى في القريب العاجل أخبارًا جديدة من القسطنطينية وأنه سيسارع بإطلاعي عليها، وهو ما جعلني أقرر تأخير مغادرة فرويت الملك ديليجانس بضعة أيام. فقد وصل بريدان بالفعل أرسلتهما وزارة الباب العالي يحملان رسائل للباشا الذي وفّى بوعده فأطلعني في التو على ما يتعلق فيهما بشؤوننا معه.

الباب العالي، غير المستقر على رأي والمتقلب دائمًا، بعد أن كان قد أعلم سفيرنا أنه ما دام لا يريد مساندة مهمة طاهر باشا فلن يتم تنفيذ هذه المهمة، وأنه ليس لديه شيء مشترك مع الجزائر، انتهى به الأمر إلى إرسال طاهر باشا إلى هناك على متن فرقاطة، آملاً، على ما يبدو، أن يحمل الداي على الخضوع، الذي فات أوانه.

حذر سفير إنجلترا والقائم بالأعمال النمساوي الوزارة العثمانية من وجود علاقات نشطة ومستمرة بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي ترمي إلى إرسال حملة مشتركة على ولايات البربر، تتحرك فيها القوات المصرية، التي يتم تجنيد المزيد

من الرجال فيها، برًا، بينما تتحرك فرنسا بحرًا. وكان رد حكومة عظمة السلطان على الوزيرين أنها ليس لديها أية معلومات عن هذا المشروع، ولا عن قيام الباشا باستعدادات عسكرية لهذا الغرض، وأنه لو كان يقوم بزيادة أعداد قواته، فذاك، قطعًا، لخدمة سيده، وليس هناك محل للشك في استمرار إخلاصه لدينه ولواجباته.

أخبروا الباشا بأنهم بعد أن دافعوا عنه على هذا النحو ضد تلك التلميحات التي لا يعتقدون بأن لها أساسًا من الصحة، طالبوه بأن يقدم إيضاحات حول المقترحات التي ربما طرحتها عليه فرنسا والالتزامات التي قد يكون أخذها على عاتقه فيما يتعلق بولايات البربر.

قال لي الوالي إنه في غاية السعادة لأن وزير السلطان وفر له، بطلبه هذا، وسيلة ليحادثه مباشرة دون وسيط عن المفاوضات المتعلقة بالولايات الثلاث، وإنه سيسارع لانتهاز هذه الفرصة ليطرح المسألة بوضوح أمامه، ويتحدث بلسان قوي عن الحقيقة، ويُعرِّف الباب العالي أين تكمن مصلحته الحقيقية.

وقد أكد لي أنه سيولي كتابة الرد عناية خاصة، وأنه سيذكر في رده أن قنصل فرنسا السابق أطلعه - في أحاديث عدة- على أن حكومته تنظر بعين السرور لرغبته في خدمتها بتولي القيام بحملة على الجزائر تقوم بها القوات المصرية فقط، وأنه قدم في هذا الصدد مقترحات وخطة، وتولى، عند عودته إلى فرنسا، طرح تلك الخطة على حكومته الجديدة، وأن القنصل الجديد، الذي تلقى تعليمات في هذا الصدد، وعدة رسائل من الوزارة الفرنسية، جدَّد تلك المقترحات وألح عليها، وأن تعديلات وتغييرات أدخلت عليها منذ ذلك الحين لتتسق مع سياسة فرنسا الحالية، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع، في ظل الأوضاع الحالية، أن يوافق على ما اقتُرِح عليه دون موافقة السلطان وإذنه، رغبةً منه في أن يستمر على العهد به، مسلمًا طيبًا وعاملاً مخلصًا لعظمته.

وأضاف محمد علي :" على هذا النحو سوف أعبر بصدق عن رأيي في مزايا اضطلاعي بحملة لخدمة الإسلام، لأني الآن في نظرهم، شيخ. سوف أقول لوزارة الباب العالي إنها تعرض نفسها، بالعراقيل السيئة، لفقدان بلدان إسلامية. سوف أحملها المسؤولية عن الخسائر التي سيتكبدها ديننا. سوف أثبت لها أنه لم يبق أمامها لتحاشي نتائج غزو مسيحي، سوى تكليف رجل تقدره فرنسا وتحبه باحتلال تلك البلاد، ولكني سأؤكد على ضرورة عدم إهدار أي وقت، تحسبًا لقيام الفرنسيين باستعدادات ضخمة يبغون بها القيام بحملة هائلة على الجزائر."

هنأت محمد علي على استخدام تلك الوسيلة، التي تذكرون معاليكم أني استخدمتها أنا نفسي معه كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٣ مارس. وقلت له إننا فقدنا بالفعل وقتًا ثمينًا، وأنه أيًا كانت الهمة التي قد تُبذَل الآن، على افتراض موافقة الباب العالي، فلا توجد قوة على وجه الأرض تستطيع أن تؤخر أو تمنع نتائج القرار الذي اتخذه جلالة الملك بالانتقام لكرامته ومعاقبة الجزائر.

وطلبت من الباشا أن يخبرني متى يتوقع وصول رد القسطنطينية، فقال لي بعد ثلاثة أو أربعة أيام تلزم لنسخ رسائل البريد الأخير الذي فُقِد، سوف يرسل بريدًا جديدًا على متن سفينة صغيرة ستحمل معها مائة ألف قرش، ويتوقع وصول الرد في غضون أربعة أو خمسة أسابيع. ونستطيع أن نتوقع أن تكون راية جلالة الملك في ذلك الوقت على وشك أن ترفرف على أسوار الجزائر.

هذا فضلاً عن أن محمد علي يجب أن يعترف – رغم قوة حجته التي قلت له إني أجدها، كما يجدها، مقنعة تماما – بأننا لا نتوقع أن يوافق الباب العالي أبدًا، بما له من عناد وغيرة لا يضاهيها سوى ضعفه – وحتى إن سلمنا جدلاً بأن الوقت لا يزال متاحًا أمامه – على حملة سوف تؤدي إلى تعاظم قوة أحد عماله، العظيمة أصلاً، وأنه لن يقوم بها دون موافقته وأمره، لاعتبارات أثيرت باستفاضة غير مرة منذ شهر.

هناك باعث آخر على رفض الباشا، أقوى من خوفه من استياء الباب العالي أو من فقدان مكانته كشيخ، يتمثل في الخوفالأكثر واقعيةً، من أن تستنفر الحكومة الإنجليزية قوتها العسكرية ضده، والتي يعتقد كرهها له ويبادلها الشعور نفسه، والتي يزعم أنها لا تنفك عن السعي ضده والوشاية به في القسطنطينية، وتتحين الفرص دائمًا لإثارة المتاعب له.

وهو على اقتناع بأن إنجلترا ستعارض، باستخدام القوة، كل تعاون من جانبه في حملة ضد ولايات البربر. وهو لا يشك في أن القنصل العام لإنجلترا الذي جاء على عجل من الإسكندرية إلى القاهرة، طُلب منه، هذه المرة أيضًا، أن يبدي له بعض التلميحات، وأنه لم يكن ليقتصر على مسائل غير ذات بال لو كان بإمكانه فعل شيء آخر، ولو لم تكن ردود الباشا قد أخرسته.

تؤكد الأنباء الواردة من مالطة وطرابلس هذا الرأي، لو لم يكن هناك أسباب أخرى للاعتقاد في صحته (كذا). فقد حملت رسائل واردة من مالطة في ١٥ مارس أنباء تشير إلى أن فرقاطة وقاذفة توجهتا على وجه السرعة إلى طرابلس لحمايتها. كذلك تشير رسائل واردة من طرابلس، في ١٧ منه، إلى أنه بمجرد أن أُعلن في ليفورن عن حصار كل سواحل البربر، توجهت سفينة إلى مالطة لطلب الحماية، وبعد ذلك بفترة وجيزة وصلت السفينتان المذكورتان إلى طرابلس.

أخرج الباشا أسطوله إلى عرض البحر مرةً أخرى. هذا الأسطول يشهد تطورًا على مرمى البصر من الإسكندرية، حيث يخرج إلى عرض البحر ثم يعود، ولا هدف من ذلك، في واقع الحال، سوى تدريب البحارة. ولكن نظرًا لأن هذا الأسطول توخى الحذر، الموصى به حتى في أبسط الرحلات البحرية، فقام بشحن أدوية وكميات كبيرة من البسكويت على متن تلك السفن، فقد ثارت آلاف التكهنات، وركز العاطلون في الإسكندرية أنظارهم على الشام، بعد أن سُدَّت عليهم سبيل الجزائر، وتنبأوا بالويل والثبور لعبد الله باشا، لمجرد أنهم رأوا الحامية تتضاعف، وبعض الفرق تتجمع في مصر السفلى.

ينشغل الباشا الآن، في هدوء، بإدارة البلاد، وبالزراعة واستزراع الأراضي، والسعي إلى الوصول بتدريب القوات، التي لا تزال متخلفة، إلى الوضع المثالي.

يقوم سليمان بك (الكولونيل دي سيف de Sèves) بتكوين سلاح الفرسان، ولكن ببطء شديد.

يتم تكوين سرية خيالة مدفعية وليس فرقة كما ذُكِر من قبل خطأً.

الرجال الذين يتم اختيارهم من فرق المشاة الاثنتي عشرة لتكوين فرقة الحراسة هم، للأسف، أفضل عناصرها.

يتم استبدال جنود النخبة هؤلاء بالمجندين الذين تم تجنيدهم مؤخرًا من كل أقاليم مصر، وهي العملية التي لم تسفر سوى عن عدد قليل من الرجال الصالحين للخدمة العسكرية، وهو ما قد نستطيع أن نعتقد معه أن هذا هو آخر ما يمكن أن يقدمه شعب منهك كهذا.

لا يزال إبراهيم باشا في الإسكندرية، حيث يقوم بدفع العمل في الترسانة، ويطبع العمل هناك بنشاطه الذي لا يمل وعزيمته التي لا تكل. يقضي أيامه بين البارجتين في الورشة التي لا تغيب عن ناظريه. سوف يتم تدشين إحداهما في غضون أشهر قليلة، بفضل مواهب مسيو سيريسي الذي يصنع المعجزات كل يوم في الترسانة. يزداد حماس الباشا وابنه كل يوم لهذا الرجل، وقد علمت أنهم يستعدون لتقليده وسامًا قيمًا يوم تدشين البارجة "محمد علي".

ينتظر الوالي نفسه وسامًا من القسطنطينية: العباءة التي سوف يرسلها له السلطان بمناسبة العيد لتثبيته على ولاية مصر.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 351 – 354

٨٦ – من أوديـر إلى بولينياك

ملخص: - الفرص التي كانت تنتظر حملة يقودها محمد علي على الجزائر.

على متن الإكليبس، وطولون على مرمى البصر، ٨ أبريل ١٨٣٠

...بعد أن تأملت عن بعد ما كان يمكن توقعه من حملة محمد علي بدت لي النتيجة معكوسة. بمعنى أن إخضاع أراضي ولاية الجزائر كان من الممكن أن يكون سهلا خلال هذه السنة، فالباشا لا ينقصه الرجال، ولو لم يكن أربعون ألفاً منهم يكفون فسرعان ما كان سيجد ستين ألفا. ولكني أصبحت على اقتناع أكبر بأن إخضاع الجزائر كان سيمثل مشكلة أمام حملة أولى. فمحمد علي ليست لديه التجهيزات الكافية لضرب حصار محكم، فضلاً عن افتقاره لضباط سلاحي المهندسين والمدفعية. ولو وفرت له حكومة جلالة الملك تلك العناصر اللازمة لنجاح مشروع من هذا النوع، كانت خبرات ومواهب ضباطنا ستصاب بالشلل لافتقارهم إلى جنود على درجة مناسبة من التدريب. كان من الممكن أن تقع الجزائر إذن في حملة ثانية، على أن تكون عقب حصار بري محكم، ومعلومات استخبارية يمكن توفيرها أثناء الحصار، وليس نتيجة لهجوم تيسره وسائل فنية...

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 356

٨٧ – مذكرة من لانجسدورف

ملخص: - اجتماع ميمو مع الباشا في حضور لانجسدورف – طابع الاجتماع – الأسباب التي ساقها الوالي لرفضه – لا يستطع التحالف مع فرنسا لمحاربة مسلمين – الصعوبات التي ستواجهها فرنسا لإخضاع الولايات – تقارب الوالي وخسرو باشا – الأسباب التي يسوقها محمد علي في هذا الشأن – عدم تمتع السلطان بشعبية – ضعف الدولة العثمانية – الغيرة التي تسببها قوات الباشا البحرية – طموح محمد علي – روايته عن لقائه مع مسيو باركر – ملاحظات لانجسدورف حول كلمات الوالي

في عرض البحر، ديليجانت، ٢٩ أبريل ١٨٣٠

كانت اللقاءات الأولى مع الوالي وإيضاحاته الشفوية، بعد مغادرة مسيو أودير، أكثر أهمية من المفاوضات العادية بما تحمله من تبادل للمذكرات والمفاوضات، إذ أتاحت التأكد من الأسباب الحقيقية للقبول أو الرفض. ردا محمد علي اللذان نقلهما لنا ابنه لم يحملا، بخلاف حجة الآراء الدينية لأمته، سوى استعراض عام لأسفه على عدم استطاعته خدمة فرنسا. ولم يفلت من حرص إبراهيم على التزام الصمت سوى: "يقول لكم والدي كذا، كتب لكم والدي كذا". ذاك كان رده دائمًا على الملاحظات العديدة التي أبديت له. لذلك، سعى مسيو ميمو، منذ وصولنا إلى القاهرة وبعد زيارة تبادل التحيات الرسمية، إلى الاختلاء بالباشا ليحصل منه على الإيضاحات اللازمة.

ولكن تلك الرغبة لم تلق لها مثيلاً لدى الباشا الذي استغل ظروف رمضان ليرجئها أربعة أو خمسة أيام، ربما لتحرُّجِه من تقديم تلك الإيضاحات.

ولكننا ذهبنا إلى القصر في مساء يوم ١٩ في ساعة الاستقبالات المعتادة. واصطحب مسيو ميمو معه ترجمانه الذي يثق فيه. وقد أفضى ذلك، تدريجيًا، إلى استئذان الضباط والعلماء الذين كانوا يحيطون بالباشا في المغادرة، وبقينا معه وحدنا في النهاية. سادت لحظة صمت قطعها محمد علي بسؤاله المعتاد :"ماذا وراءك سيدي القنصل؟". بدأ الحديث إذن، وكان ذلك في التاسعة واستمر حتى ساعة متأخرة من الليل. كنت مجرد مستمع، فلم تفتني كلمة من كلمات الباشا لم أدونها بنفس الانطباع الحي الذي تركته في نفسي حينها. الحيوية الطاغية لحديث محمد علي، وهيأته، وحركاته، وكل جسده الذي كان لا يكف عن الحركة جيئة وذهابًا في ديوانه الواسع، كل ذلك لم يترك لمسيو ميمو الفرصة سوى لإلقاء كلمة هنا وعبارة هناك، ولكن الباشا الذي أسلم نفسه لتدفق أفكاره، عادةً ما كان يواصل حديثه دون توقف عند تلك الملاحظات. لذلك فسأطرح فيما يلي فكرة دقيقة عن حديثه وانتقاله بين الأفكار مسقطًا ردود مسيو ميمو، فالأمور المهمة سنجدها في كلمات الباشا.

تابع الباشا حديثه قائلاً: "ها قد عاد مسيو أودير إلى فرنسا إذن. لا تلوموني، فأنا آسفُ مثلكم لعدم تقديم رد أكثر إيجابية. أعلم من هم أصدقائي الحقيقيون وكنت سأسعد كثيرًا بتقديم خدمة لفرنسا. ما أستطيع أن أقوله، هو أني لم أغير أبدًا ما عرضت في هذا الموضوع.

"لماذا لم أقبل الاتفاق الجديد؟ لماذا؟ لقد كتبت لكم السبب مرتين. هل تريدونني أن أضرب عنقي بيدي؟ التحالف علنًا معكم ضد أناسٍ من أبناء ديني يعني نهايتي وموتي.

"ستقولون أين هو دليل تحالفنا؟ إنه في كل مكان يعرفه كل من يرى ويسمع، ألا تقرءون الصحف؟ كلما قرأتها كلما زادت دهشتي مما يعرفون. إذا تحالفت معكم فلن أساوي شيئًا، ستسقط قوتى الأدبية وهي التي صنعت قيمتي. اليوم بعد أن كثر الحديث عن هذا التحالف وانتشر اللغط هنا وهناك، تلزمني أربعة أضعاف القوات التي كنت أحتاجها منذ سبعة شهور لغزو الولايات الثلاث، حتى أستطيع التمكن من طرابلس وتونس فقط؛ لم يكن أمامي، إذن، سوى أن أقول كلمة واحدة.

"أعلم كل ما قلت لابني حول وضعي السياسي. موافقة روسيا وبروسيا أثلجت صدري بلا شك، رغم أن إمكانية خدمة فرنسا كانت عندي قبل أي اعتبار، ولكن هل تكفي النوايا الطيبة؟ هل تتغلب على كل الصعوبات؟ صدقوني أصدقائي، الجمَّال العربي البسيط يعرف علة ناقته أكثر من كل جامعات أوروبا. وحدي، كنت أستطيع أن أفعل الكثير؛ وأكرر، معكم لم أكن لأساوي فرقتين من فرقكم. آه لو كانت عملية بسيطة، مجرد استعراض قوة أمام الجزائر. لا زلت متمسكًا بكل ما قلت، لو تركتموني أتحرك وحدي فأنا على استعداد للتحرك. لقد رأيتم رغبتي الصادقة في أن أكون مفيدا عندما عرضت التنازل عن طلب البوارج الأربع لو حصلتم لي على فرمان من الباب العالي.

"ولكن حملتكم أهي مقررة بشكل نهائي؟ لقد قرأت أنها ستؤجل للعام القادم.

"الأمر مختلف، معلومات الصحف خاطئة بلا شك، وأنتم تعلمون ذلك بالطبع. ستكلفكم تلك الحملة الكثير من الرجال والمال! سوف تنزلون ثلاثين ألف رجل أليس كذلك؟ وستحتاجون نحو عشرة آلاف آخرين بعد بضعة أشهر، سوف يكون لكم قوات بحرية راسية في البحر، وقوافل، وترتيبات نقل وشحن كبيرة، أعلم أن كل ذلك يكلف الكثير.

"بالطبع، بالطبع، لو كانت كرامة فرنسا قد جُرِحت...أفهم هذا السبب. هذا جيد. ولكن في الخطة الأولى التي عرضتموها علي كانت فرنسا ستثأر أيضًا، لأنكم، في نهاية الأمر، لا تشتكون من الأمة، من السكان، ولكن من إهانة فردية

سوف يعاقب مقترفها بقسوة بحرمانه من ولايته. ماذا ستفعلون بعد ذلك بفتحكم؟ هل تريد فرنسا الاحتفاظ بالجزائر؟ تعلمون الرد الذي أجاب به أحد الدايات على مبعوث إنجليزي هدده بحملة مماثلة. فبعد أن سمع منه ما استفاض فيه من شعور الحكومة الإنجليزية بالظلم، وتفاصيل التدابير التي قررت اتخاذها لمعاقبة قرصنته، قاطعه الداي فجأة قائلا: "كم يكلفكم كل ذلك؟" فأجابه الرجل "ربما مليوني جنيه" فرد عليه قائلا: "أعطوني نصف المبلغ وسأضرم بنفسي النار في المدينة". على فرنسا إذن أن تُبلي على نحوٍ أفضل، فأصدقاؤكم الجدد سيستاءون كثيرًا.

"لنقل إني مقتنع بتوافق الرؤى التام هذا، ولنفترض حتى أنكم احتفظتم بالجزائر، وأن الإنجليز، من جانبهم، استقروا في تونس وطرابلس. أعلنها صريحةً، أفضل أن يكونوا جيراني على أن أبدو في عيون شعبي كمن تضامن معكم ضد أبناء ديني. ألا يُستنتج من ذلك أني، على الأقل، شديد القلق من جيران كهؤلاء؟ ولكني أعبر عن نفسي بحرية هنا لأني متأكد من أنكم لن تسيئوا الظن في تعصبي؟ هل هي غلطتي أن العثمانلي بقر؟

"هاأنتم تعودون إلى مشروعكم مرة أخرى. من الممكن، بالفعل، أن يخفف فرمان من الباب العالي، نوعًا مّا، من تأثير هذا التحالف، ولكن ثقوا من أنكم لن تحصلوا على هذا الفرمان إلا على شرط صريح ، وهو ألا تقوموا بأي شيء ضد الجزائر. تدخل السفارة الروسية بالتأييد لهذا الطلب ربما لا يكون عاريًا عن مصلحةٍ لها، ولكنه سيكون بأهمية الوزن الذي تتمتع به روسيا الآن في قرارات الديوان، فتأثيرها نافذ الآن. هل أخبركم السفير أنها استطاعت تغيير الريس أفندي؟

"نعم، مبعوث خسرو باشا هو الذي حمل لي هذا النبأ. لقد كتب لي خسرو باشا، وسعى لدي طلبًا للتقارب مرة أخرى. سوف نرى. أنتظر رسائل من القسطنطينية، فلي هناك أصدقاء مخلصون نشطون. أريد أن أعرف حقيقة وضعي منه وما إذا كان يخدعني مرةً أخرى أم أنه صادق في رغبته في عودة الوفاق بيننا.

"ولكن هذا التقارب له عنده دافعان. فالشعب يعاني ويتهامس بالشكوى من السلطان والوزراء، من السلام كما من الحرب. خسرو يريد أن تكون له شعبية، ويحتاجني في هذا الأمر. الثاني؟ ألا يتحايلون دائمًا، والآن أكثر من أي وقت مضى، للحصول على المال؟ هنا يتجهون إليّ في المقام الأول، فهم يرتاحون في رؤيتي أعمل من أجلهم. حسب ما أخبرتني به مراسلاتي مع القسطنطينية، فإني أنتظر وصول بريد من الباب العالي خلال أيام، حاملاً فرمانات تثبيتي. من الذي يستطيع التنبؤ بنهاية كل هذا؟ أين للسلطان أن يجد الموارد اللازمة للوفاء بغرامات الحرب التي فرضتها روسيا عليه؟ إن دفع القسط الأول حتى تكتنفه الصعوبات. لو لم يوافق الروس، كما أتوقع، على أي تخفيض، فما هي الوسائل المتاحة أمام خسرو و"فريقه" للوفاء بشروط الاتفاقية؟ سمعت أن هناك اقتراحا بالحصول على قرض، أين له أن يجده؟ أستطيع أنا أن أقترض، لأن الكل يعلم أني أسدد، ولكن إنجلترا بكل صداقتها لهم لن تضمن له قرضًا. التنازل عن بعض الولايات؟ لو وافقت الدول الأوروبية على هذا التوسع الروسي، لن يتحمله المسلمون. هل تعلمون أن الناس تغلي؟ هل تعلمون أن انتفاضة للنساء وقعت مؤخرًا في القسطنطينية؟ كانت هناك حملة لتجنيد بحارة فتجمعت نحو ٧ أو ٨ آلاف امرأة من الشعب أمام السراي وواجهون الجنود، وفي النهاية دفعهم الخوف من اندلاع انتفاضة عامة إلى إطلاق سراح أزواجهن، فعدن بهم إلى بيوتهن منتصرات. كل صباح يُسمع صوت مدفع القلعة احتفالاً بميلاد آخر أبناء السلطان، وتسمع مثله في كل ولايات الدولة. ولكن الناس تتصايح في شوارع القسطنطينية: متى تنتهي مآسينا، الأب سيئ والابن سيكون أسوأ!"

"الدولة العثمانية كبيرة بلا شك، ولو كان عندي الرجال لصارت مصر كبيرة؛ فمصر ليست سوى إحدى ولاياتها. ولكن هذا الامتداد الشاسع ليس حقيقيًا، فكل أجزاء هذا الجسد الشاسع في حالة انفصال. البوسنة، وصربيا، وكل المناطق المحيطة مستقلة فعليًا، وقد أنشأوا اتحادًا يستطيع توفير ٣٠٠٠٠ رجل عند الحاجة.

ومنذ وقت طويل لم تعد بغداد وكل ولايات آسيا الصغرى المجاورة لفارس تابعة سوى إسميًا، ولا تقدم أي رجال أو أموال. لقد دمرت الإصلاحات الأجهزة القديمة دون أن تخلق شيئًا يحل محلها؛ فإذا اجتمعت إلى هذه الفوضى الداخلية مضايقات من روسيا فستشهد القسطنطينية أزمة حاسمة: السلطان مكروه."

شيئًا فشيئًا احتدَّ الباشا في حديثه، وكان الانفعال باديًا على نبراته في تلك الكلمات الأخيرة، ونفاد الصبر والغضب سَمتا حركاته. ثم ألقى بنفسه فجأة إلى الأريكة قبل أن يستطيع المترجم أن يدلي لنا بترجمته، تاركًا إيانا لحظة على غير بينة مما ينبغي أن نفعل، ولكنه أشار لنا بيده، قبل أن يخرج مسرعًا من القاعة قائلا: "انتظروا، انتظروا، سوف أعود وسوف نعاود الحديث.

بمجرد أن انتهى الترجمان من ترجمة تلك الحملة التي حملها الباشا على الباب العالي وفسر لنا هذا التسارع في الكلمات والأفكار، والذي لا يتسق مع عادات الشرقيين، دخل الباشا القاعة، وبنبرة أكثر هدوءًا أكمل حديثه على النحو التالي:

"علمت من ابني، سيدي القنصل، أنكم نقلتم إلى حكومتكم طلبنا بالحصول على خشب صواري، وسندفع ثمنه بالطبع. أستطيع أن أحصل عليه بنصف الثمن من ساحل البحر الأسود أو من كاراماني، ولكني أخشى إثارة القلق والغيرة. إنهم يحسدونني على تجارتي، وجنودي، وعماراتي، لم لا يفعلون مثلي؟ أريد أسطولاً وأريده لي وحدي.

"ولكنهم مع ذلك تركوا البريجة التي كانت أقلت ابن نجيب أفندي تغادر القسطنطينية. من الحكمة ألا أخاطر وأن أحرم الأتراك من تلك المحاولة. فسفني أفضل من تلك التي يبنون بكثير، وهم يريدون الاحتفاظ بها ليستخدموها كنماذج.

"آه، لو كان أسطولي قد رافق الأسطول العثماني إلى الدردنيل بعد نفارين، فلربما لم أكن لأرى فرقاطاتي الجميلة مرة أخرى. آمل أن يكونوا قد أروكم

السفينتين اللتين شيدهما سيريسي في الإسكندرية. بعد سنوات قليلة سوف أُعَد من القوى البحرية. مصر عظيمة، وخصبة، وكل يوم يشهد زيادة في مواردها، جيشي رائع. سأغزو الشام متى أردت. عبد الله باشا يرتعد بين أسواره منذ انتشرت أخبار استعداد ابني إبراهيم للقيام بحملة ضده. لدي أشياء عظيمة في رأسي، ولكني أحتاج إلى عشر سنين أخرى حتى ينضج كل ذلك! وحتى يحين ذلك الحين، سوف أستولي كل عام على بضعة آلاف من الأفدنة في الصحراء، وأحفر قنوات، وأبيع القطن، وأزرع التوت والزيتون. لن يكون هناك شيء تقريبًا تحسد مصرُ أوروبا عليه، وسوف أوفر لكم كل ما يرفض مناخكم أن يوفر."

على أن كلمات الباشا لم تتطرق حتى تلك اللحظة إلى القنصل الإنجليزي مسيو باركر وسفره إلى القاهرة على عجل. وعندما طلب منه مسيو ميمو إيضاح فحوى الزيارة قال الباشا: "ربما تحرج من إرضاء فضولك. بم جاء مسيو باركر يحدثني؟ أعتقد أنه لم يكن لديه شيء ليقوله. ولكني استنتجت من كلامه أنه يريد الوصول إلى بعض الإيضاحات حول مسألة الولايات، وسفرات مسيو أودير. ماذا أيضًا؟ كان يحاول أن يستنطقني، وتعرفون كم هو بارع في هذا. ولكني حاولت أن أكون أبرع منه، فقد أجبته: "لقد قرأت أنا أيضًا في الصحف كل ما تقول ماذا تريد، هل أستطيع أن أمنع سياسات البلدان الحرة من الغرق في بحار التعليقات الصحفية؟ تلك شائعات بلا أساس، فأنا لا أفكر إلا في البقاء داخل حدودي. ولكن هل تعلم مسيو باركر، أليس هذا مشروعًا جيدًا بالفعل؟ لماذا إذن تعارضه إنجلترا؟ لم لم تعودوا أصدقائي؟ " وهنا نفى مسيو باركر ذلك بشدة. هذا ما كان وراء رحلته."

رغم هذه اللهجة المرحة، بدا أن الباشا ليس مطمئنًا تمامًا لمسلك الحكومة الإنجليزية، ولا لمشروعاتها المتعلقة بالمواصلات مع الهند عن طريق خليج السويس[أ]، وغابت عن لهجته طلاقتها المعهود. عندها فقط تنبه الباشا إلى أن

(أ) عرضت إنجلترا على محمد علي باشا حفر قناة السويس، والتي فشل نابليون في تنفيذها ،إلا ان محمد علي باشا رفض ذلك بشدة؛ حتى يكون بمنأى عن الدولة العثمانية في حالة إعلانه الاستقلال الذي يسعى إلى الإعلان عنه صراحة. (المراجع)

أمسيتنا قد طالت لما بعد الساعة المعتادة، فنبهنا إلى ذلك مبتسمًا ونهض للدخول إلى حريمه، بعد أن ودعنا بكثير من الود.

هذه المقابلة بما حملت من صراحة وشبه غياب تام للتحفظ بدت لي مستحقةً أكثر من مجرد تحليل بسيط. لذلك فقد حفظت الأفكار بتسلسلها وتحولها. وهي أقدر مني على توضيح مدى صحة ودقة حكم الباشا على وضعه تجاه الباب العالي. أما بالنسبة لموضوع الساعة، أعني الولايات، فقد رسخ اقتناعي بصدق البواعث التي ساقها الباشاوين لعدم تولي مهمة هذا المشروع، ومن صدق أسفهما لذلك. وبالذات إبراهيم، فهو شاب نشط محارب، بدا عليه التألم لضياع فرصة الفتح والمجد، وكان من الطبيعي، لكونه جنديًا أكثر منه رجل دولة، ألا يتوقف كثيرًا، مثل محمد علي، عند الخوف من أن يصدم الرأي العام الديني في بلاده. ولكن احترامه لرغبات والده واستنارة فكره لم يسمح له بالتردد في التضحية برأيه، أو لنقل برغبته.

إلى جانب هذا السبب الوحيد الذي طرحه الباشا لرفضه الدخول في التحالف المقترح مع فرنسا، لنا أن نفترضْ اعتبارات ذات طبيعة أخرى لم تكن أقل حسمًا وربما كانت أكثر إلحاحًا. فكل يوم يمر يزداد ارتياب الباب العالي في نواياه وتبرمه منه. وهو يعلم أن السلطان يكرهه شخصيًّا ويتحين الفرصة للتخلص من عامل على هذا الخطر. هل من الحكمة في شيء، إذن، وهو متأكد من هذا الوضع، ويكفيه ثمانية أيام لنقل جيشه من الدردنيل إلى مصبات النيل، أن يجرد سواحله ويرسل قواته إلى مسافة أكثر من أربعمائة فرسخ في الصحراء بعيدًا عن دولته؟

صحيحٌ أن نصف قواته النظامية يمكن أن تكفي لحملة تقتصر على تونس وطرابلس، ولكن في وضع الأزمة الذي يَعتقِد أن الدولة العثمانية قد وصلت إليه، هل يرغب الباشا في أن يحرم نفسه من أفضل قواته ومن وسائل الاستفادة من أية فرصة قد تسنح له؟ ليست لدي معلومات تسمح لي بأن أعرف إلى أي مدى تقوم تلك الطموحات على حقائق جديرة بالاعتبار، وما إذا كان النجاح قد يضفي عليها الشرعية، ولكن لدي اقتناعًا كبيرًا بأن طموحه لا يتوقف عند حدود مصر، وأنه يأمل في وقوع الأزمة وينتظرها، ينتظر أن يثور الناس أو الجيش الذي يدعوه

للسراي في القسطنطينية. من هنا كان نشر القوات المبالغ فيه، لإخراس الناس، والذي قد لا يكون في صالحه لو أصبحت مصر هي الهدف وليس الوسيلة؛ ومن هنا أيضًا كانت تلك الفكرة المتسلطة عليه بأن يكون له أسطول بأي ثمن، وهذا النشاط المحموم الذي يضغط به لبناء القطع البحرية.

وإذ تسلطت عليه تلك الأفكار تركزت أنظاره على القسطنطينية، وأي تحركات للباب العالي تجد لها في مصر صدًى. وقد أخبره بعض الأجانب الموجودين في العاصمة، أثناء وجودنا في القاهرة، أن "هناك استعدادات عسكرية كبرى تجري، ويتم تشكيل كتائب جديدة يقوم الإنجليز بتدريبها، وبأن النشاط الأكبر منصب الآن على تجنيد بحارة وأطقم للسفن الحربية." وقد سألنا غير مرة، بشيء من القلق، في أحاديث أخرى معه، لو كنا تلقينا معلومات عن هدف تلك الاستعدادات. لذلك لم أندهش عندما علمت، عند عودتي من القاهرة، أن حامية رشيد تم زيادة عدد أفرادها ليصل إلى ٦٠٠٠ رجل، وأنه قد تم إرسال فرقة إلى البرلس، وتم استكمال عدد الرجال في حاميات دمياط والإسكندرية، وهو ما يوازي نحو ١٨ ألف رجل من القوات النظامية في المساحة الواقعة بين هاتين المدينتين الأخيرتين. من جهة أخرى، فإن التدريبات المكثفة التي أعطت الأمل في البداية للمفاوضين الفرنسيين بقبول مقترحاتهما، لا تزال تجري بالنشاط نفسه، وتم تشكيل فرقتين جديدتين، واستكمال الفرق الأخرى، ويقوم عثمان بك بالمرور بالأسطول أمام الإسكندرية.

هل لتلك المخاوف أساس من الصحة في اللحظة الراهنة؟ هل ملَّ الباب العالي، أخيرًا، من سياسة الترقب؟ لا أدري، فأنا لم أسمع عن تلك الاستعدادات سوى في مصر ومن الباشا، ولكن تلك المخاوف قائمة عنده ونتجت عنها التدابير الدفاعية التي ذكرتها.

كانت تلك التحركات تجري في الأيام الأولى من شهر أبريل، وقد غادرت مصر في ١٠ منه.

A.E. Correspondance politique, Egypte I, f 374 – 381

٨٨ – من بولينياك إلى ميمو

ملخص: - فشل المفاوضات التي بدئت مع محمد علي لا يغير من مشاعر الود التي تكنها فرنسا للوالي – ميمو لم يتوخ الحرص الكافي في مراسلاته المكتوبة مع محمد علي – معلومات يراد توفيرها حول سياسة هذا الأمير.

باريس، ٦ مايو ١٨٣٠

وصلتني كل الرسائل، حتى الرسالة رقم ١٥، وبما فيها تلك الرسالة، التي تكرمت بإرسالها إلي.

وقد سارعت بإطلاع جلالة الملك على نتيجة المفاوضات التي كُلِّفتَ، بالاشتراك مع مسيو أودير، بإجرائها مع والي مصر. قابل جلالته بالأسف الشديد رفض هذا الأمير لمشروع إخضاع ولايات البربر للسلطة المباشرة للباب العالي، ولكنه نظر بعين التقدير للاعتبارات القوية التي أثرت في قرار محمد علي. ويعي جلالته تمامًا أن هذا التغير في القرار له ما يبرره من الاختلاف القائم بين الخطة التي عرضها هو على فرنسا وتلك التي اقترحنا عليه الموافقة عليها. لذلك فجلالته أبعد ما يكون عن النظر إلى الباشا وابنه بعين الملامة، بل ويقر لهما تمامًا بصدق المشاعر، لكما أن تؤكدا للباشا ولابنه أشد التأكيد، أن جلالته باق على ما لهما عنده من ود وحماية يبسطها عليهما، رأيا رأوا بعض آياتها في المفاوضات التي انتهت. ولكما أن تخبراهما أيضًا بأن جلالته، ورغبة منه في ألا يغير موقفهما الأخير من التأييد الذي حظيا به بين حكام أوروبا، قد سارع لإطلاع حلفائه على البواعث الحقيقية التي وقفت وراء التغيير الظاهر في قرارهما. أرفق لكم بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التي وجهها جلالته لممثليه لدى الدول الأجنبية، وسوف ترون في تلك الرسالة وجهة النظر التي نرى نحن من خلالها نتيجة المفاوضات، نسبةً إلى الغاية التي كانت تُرتجى منها.

أما بالنسبة لك سيدي، فجلالة الملك لا يساوره أدنى شك في أنك بذلت كل ما في وسعك من أجل تحقيق رؤاه. وقد صدّقت براعتك في تلك المفاوضات حسن ظن جلالته في مواهبك وتفانيك في خدمته.

وإني لسعيد بإبلاغك آيات التقدير هذه. على أني أرى أن من واجبي أن أبدي لك بعض الملاحظات حول نقطة معينة في المفاوضات، ربما جعلتك فيها قلة الخبرة الطويلة في أمور من هذا النوع تتخطى حدود التحفظ الرسمي الذي يمليه الحرص أثناء المفاوضات.

لقد قدمت لمحمد علي مشروع الاتفاقية المكتوب الذي كنت قد أرسلته لك. مثل تلك الخطوة لا تتم عادةً إلا بعد الاطمئنان إلى وجود توافق حول القواعد الأساسية للاتفاقية محل النقاش. أتفهم الصعوبات المحلية التي كانت ستقابلك لو رغبت في الاقتصار على مقترحات شفوية فقط، ولكن كان عليك، على الأقل، أن تمسك، في المذكرة التي وجهتها للوالي مع مشروع الاتفاقية، عن الإفصاح عن الاعتبارات السرية التي أطلعتك عليها من خلال تعليمات سرية حتى تستفيد منها في محادثاتك، ولم يكن المقصود منها أبدًا أن تُفشى في وثيقة مكتوبة، قد تصل، في يوم ما، إلى الباب العالي أو إلى دولة أخرى، خاصةً في بلد لا يؤمَن فيه كثيرًا من الرشا وسوء النوايا. لا بد أنك أنت نفسك ترى، سيدي، أن المذكرة التي وقعتَها بما تحمله من سلطات من جلالة الملك لو حدث ووصلت، بطريقة أو بأخرى، إلى حكومات معينة، أو حتى اطلعت عليها، كان من الممكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. لذلك، وحتى نتحاشى تلك العاقبة نود لو أنك استطعت أن تنتزع من مسيو باغوص، على الأقل أصل المذكرة التي سلمتها له. وأترك لك اختيار الوسيلة الأضمن والأنسب لتحقيق ذلك.

ربما تستطيع أن تلفت نظره إلى أن العادة جرت على أنه عندما تنقطع مفاوضات سرية يتم استرجاع الأطراف للوثائق المتعلقة بتلك المفاوضات، ولتعرض عليه إذن أن تعيد له نسخ أو ترجمات رسائل الباشا وكل الوثائق الأخرى التي بحوزتك حول هذا الموضوع.

أؤيد تمامًا، سيدي، قرارك بعدم تسليم قنصل بروسيا الرسالة الموجهة له عن طريقنا من وزير ملكه، وأرجو أن تعيد لي تلك الرسالة. لقد أطلعنا بلاط برلين على بواعث اللياقة التي أملت عليك هذا القرار فأبدت لنا عظيم العرفان.

لقد اطلعت باهتمام بالغ على المعلومات التي حوتها رسائلك عن شخصية محمد علي ورؤاه، وعن الوضع الحالي في أقاليمه، وحالة قواته العسكرية وماليته، وعلاقاته مع الباب العالي وخسرو باشا وطاهر باشا وبعض الشخصيات الأخرى. سوف أولي اهتمامًا كبيرًا للتقارير التي أرسلتها إلي حول أوضاع مختلف المكاتب التابعة للقنصلية العامة في مصر التي تفقدتها مؤخرًا.

حاشية: أنتهز هذه الفرصة لتذكيركم بما لفتُّ إليه انتباهكم في السابق حول الإفاضة في مراسلاتكم. من الضروري أن تطلعني في تفصيل أكثر على مقابلاتك مع الباشا وابنه وكبار رجالهما. وعليك أيضًا أن تدرس مواقف محمد علي من الباب العالي، وما إذا كان يعتقد أن مفاوضاته معنا قد أضرت به بشكلٍ أو بآخر، وإن كان يتوقع أن يظل محط استياء سيده، وما إذا كانت النصائح التي ساقتها إليه إنجلترا في هذا الظرف قد تركت أثرًا كبيرًا عليه ودفعته إلى اتخاذ تدابير خاصة تجاه تلك الدولة، وما إذا كان لا يزال يحتفظ بطموحاته في الشام، ولتطلعنا على ما توصلت إليه في كل ذلك. نريد أيضًا أن نحصل على معلومات مفصلة حول مشروع المواصلات مع الهند عبر مصر، والذي بدأت مساعيه الأولى، ولتطلعنا أيضًا عن مدى الرفض والمعارضة اللتين أبداهما محمد علي تجاه تنفيذ هذا المشروع، وإلى أي مدى تربطه في هذا الأمر علاقات مع إنجلترا من أجل المستقبل.

لقد نظر مجلس جلالة الملك في الموضوع الذي ذكرته في رسالتك رقم ١٥. كانت لدينا نية صادقة للموافقة على ما أبداه لك إبراهيم باشا من رغبة في شراء خشب للصواري من طولون، ولكن الظروف الموصوفة في الرسالة المرفقة والتي كتبها وزير البحرية لا تسمح لحكومة جلالة الملك بالموافقة على مطلب هذا الأمير. أعتمد عليك في إبلاغه بهذا الرفض بشكل مناسب.

A.E. Correspondance politique. Egypte II. f 10 - 16

الهوامش

(١) القنصل العام لفرنسا في مصر. تم استبداله بميمو بعد تقديم هذا المشروع بفترة وجيزة.

(٢) وزير الخارجية في عهد الملك شارل العاشر.

(٣) سفير فرنسا في القسطنطينية.

(٤) انظر وثيقة ٣.

(٥) لم يتم العثور على هذه المذكرة.

(٦) بين الدولة العثمانية وروسيا.

(٧) الاتفاقية التي وقعها في لندن في ٦ يوليو ١٨٢٧ فرنسا، وروسيا، وإنجلترا بهدف ضمان إحلال السلام في اليونان.

(٨) ١٠ أغسطس ١٨٢٩. سوف ننشر هذه الرسالة في كتاب قادم بعنوان: L'Egypte de 1828 à 1830

(٩) يشير ميمو هنا إلى الوثيقة رقم ٥ في كتابنا؛ إذ إنها مؤرخة ١٥ أكتوبر، بينما تحمل النسخة المحفوظة في الأرشيف تاريخ ١٩ منه.

(١٠) انظر وثيقة ١٠، ملحق ٢.

(١١) انظر وثيقة ٨.

(١٢) انظر وثيقة ١٥.

(١٣) انظر ملحق هذه الوثيقة.

(١٤) رسالة ١٦ نوفمبر ليس لها علاقة بمفاوضات الجزائر.

(١٥) انظر وثيقة ٨.

(١٦) لم أعثر على هذا التحليل.

(١٧) تاريخ هذه الوثيقة غير محدد، ولكننا نعتقد أنها كتبت بين ٣ يناير، تاريخ التقرير المرفوع إلى الملك (وثيقة ٢٤) و٧ يناير، تاريخ التعليمات الصادرة إلى ميمو وأودير (وثيقة ٣١).

(١٨) انظر وثائق ١٤، و١٦، و١٧.

(١٩) انظر وثيقة ٢٠.

(٢٠) بياضة مكان التاريخ.

(٢١) هذه الوثيقة مؤرخة ١٢ يناير.

(٢٢) انظر وثيقة ٢٠، ٣٦.

(٢٣) حول هذا الموضوع انظر G. Douin, *Nqvqrin*, chapitre IX.

(٢٤) لم ننشر تلك الرسالة في كتابنا هذا.

(٢٥) تم تظليل (شطب) البند الرابع بعد ذلك، رغم أن المشروع المعدل لم يضم سوى ١٥ بندًا (انظر ملحق الوثيقة رقم ٥١).

(٢٦) لم ننشر هذه الرسالة.

(٢٧) هذه الفقرة تم تظليلها (شطبها) فيما بعد.

(٢٨) أرقام البنود التالية للبند ٤ أصبح كل منها أقل بواحد.

(٢٩) انظر وثيقة ٤٢.

(٣٠) انظر وثيقة ٢٧.

(٣١) انظر وثيقة ٥٥

(٣٢) انظر وثيقة ٣٥ المؤرخة ١٢ يناير ١٨٣٠.

(٣٣) انظر وثيقة ٥٥.

(٣٤) انظر وثيقة ٦١.

(٣٥) انظر وثيقة ٤٦ من دوسيه إلى بولينياك، ٣٠ يناير ١٨٣٠.

(٣٦) انظر وثيقة ٣٧. من بولينياك إلى جيومينو، ١٦ يناير ١٨٣٩.

(٣٧) انظر وثيقة ٧٣.

(٣٨) انظر وثيقة ١٢.

(٣٩) انظر وثيقة ٦٤، و٦٥.

(٤٠) انظر وثيقة ٧٤.

(٤١) انظر وثيقة ٧٧.

(٤٢) انظر وثيقة ٦٠.

(٤٣) انظر وثيقة ٨١.

(٤٤) انظر الوثيقة ٨٠.

(٤٥) الجغرافي الخاص بالملك.

(٤٦) انظر ملحق ١ بهذه الوثيقة.

(٤٧) انظر وثيقة ٧٠، من جيومينو إلى بولينياك، ٧ مارس ١٨٣٠.

(٤٨) انظر ملحق ٢ بهذه الوثيقة.

(٤٩) انظر ملحق ٣ بهذه الوثيقة.

المُعد فى سطور:

القومندان جورج داون

- أحد كبار ضباط الجيش الفرنسى، كانت تربطه صداقة بالملك فؤاد.
- نشر الكثير من وثائق الأرشيف الفرنسى المتعلقة بعلاقة فرنسا بمصر.

المترجم فى سطور

عثمان مصطفى عثمان

تخرج فى كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق، ثم درس الحضارة المصرية القديمة، ثم هندسة البرمجيات.

له ترجمات عديدة فى الدوريات الثقافية مثل: رسالة اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ديوجين، وغيرهما.

شارك فى ترجمة عدة تقارير من إصدارات وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

قام بترجمة عدة كتب فى مجالات الأرشيف، والحضارة الإسلامية، والحضارة المصرية القديمة.

المراجع في سطور:

د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

- حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة عين شمس.
- نشر له ما يقرب من عشرين كتابًا، بين تأليف وترجمة. آخرها كتاب مترجم (تحت الطبع) بعنوان "الصراع المصري- الإسرائيلي في نصف قرن (١٩٣٠-١٩٨٠)" يقع في جزأين.

التصحيح اللغوي: سلمان حسن
الإشراف الفني: حسن كامل



ماذا لو كان محمد على قد بسط سلطانه على شمال أفريقيا قبل أن يمتد به شرقًا إلى بلاد الشام، مع ما فى ذلك من دعم للنفوذ الفرنسى وتهديد لنفوذ بريطانيا العظمى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وما يحمله من اتساع للإمبراطورية المصرية البازغة؟

هذا الكتاب قراءة وعرض لوثائق تحمل كل تفاصيل هذا الحلم الفرنسى - المصرى المشترك. فهو استعراض ودراسة للرسائل المتبادلة بين الخارجية الفرنسية ورجالها فى مصر حول هذا المشروع. فقد أُوكلت لقنصل فرنسا فى مصر وأحد المساعدين مهمة إقناع الباشا بالقيام بحملة لاحتلال الجزائر بعد الاستيلاء على طرابلس وتونس، بدعم فرنسى. كل تفاصيل تلك المفاوضات والمناورات التى دارت بين الباشا وفرنسا، والتى تنطق بدهاء محمد على ومحاولاته المستميتة فى الحصول على أكبر المكاسب الممكنة مع تقديم أقل التنازلات، نطالعها على صفحات هذا الكتاب.

وإلى جانب التفاصيل التاريخية تنطق الوثائق بالكثير عن شخصية محمد على وكيفية تعامله مع قناصل الدول الأجنبية، ورجال حاشيته المقربين، وعن طموحاته وأحلامه، كما تنطق أيضًا برؤية الغرب له ولقوته ولشخصيته، خاصةً رؤية فرنسا ورجالها له، وتقديرهم لذكائه ونفوذه إلى درجة حَمَلَتهم على السعى إلى الدخول فى حلف عسكرى وسياسى معه، لم يقدر له أن يتم ويؤتى ثماره لأسباب كثيرة.

صدر هذا الكتاب بالفرنسية سنة 1930 بمناسبة احتفال فرنسا بمرور مائة عام على احتلالها للجزائر، كما كان أيضًا فى إطار جهود بعض المؤرخين الذين أوكل إليهم الملك فؤاد كتابة تاريخ الأسرة العلوية.

الوثائق المنشورة فى هذا الكتاب لم تُنشر من قبل، رغم أن مؤلف الكتاب عَمَد فى بعض الوثائق إلى نشر الأجزاء الخاصة بالموضوع فقط، ولم يورد ما يتعلق بموضوعات أخرى فى الوثيقة نفسها. أى أن نشر الوثائق كان نشرًا تاريخيًا وليس دبلوماتيًا.